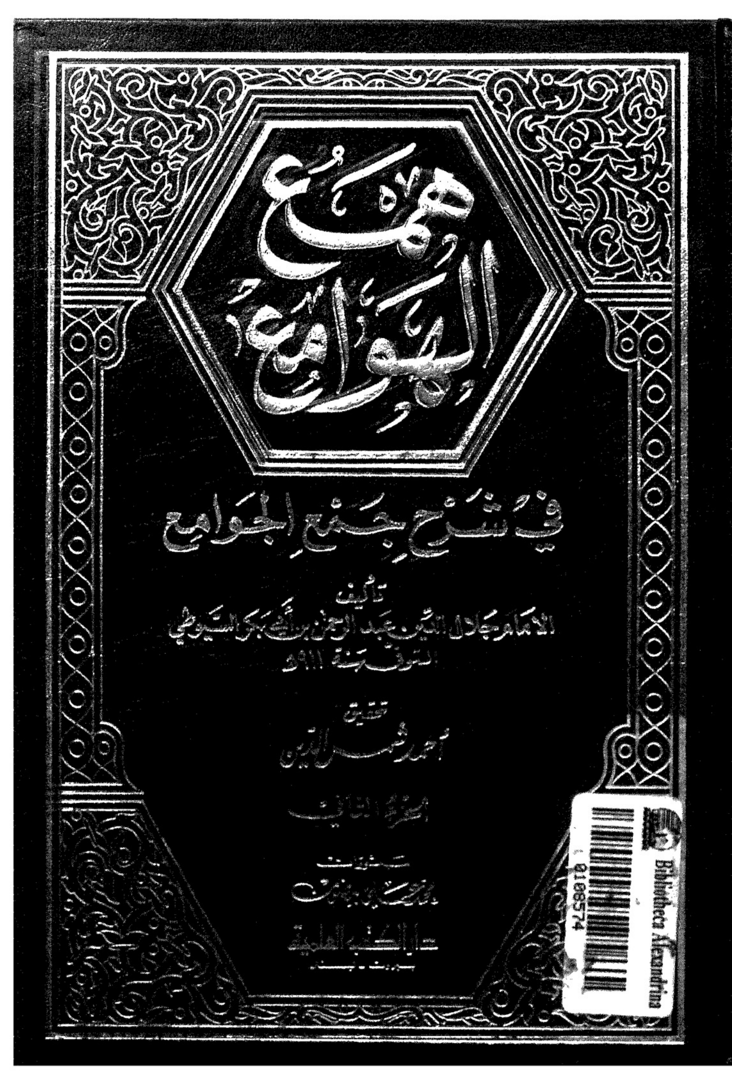

همع الهوامع
في شرح جمع الجوامع
تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق
أحمد شمس الدين
الجزء الثاني
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

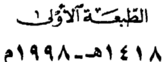


تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الثاني

في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع

بسم الله الرحمٰن الرحيم
الكتاب الثاني
في الفضلات

المفعُول به

(ص): الكتاب الثاني في الفضَلات.

المفعول به: اختلف في ناصبه: فالبصريّة: عامل الفاعل. وقيل: الفاعل. وقيل: هما. وقيل: كونه مفعولاً. وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به. وسمع رفعه، ونصب الفاعل، ورفعهما ونصبهما.

وهو الواقع عليه الفعل.

(ش): بدأت من الفضلات بالمفعول به، وقد حدّه صاحب المفصّل[1] وغيره بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل.

والمراد بالوقوع التعلّق ليدخل نحو: أوجدتُ ضرباً، وأحْدثت قتلاً، وما ضربت زيداً.

وقد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال هشام من الكوفيّين: هو الفاعل. وقال الفرّاء: هو الفعل والفاعل معاً. وقال خَلَفٌ[2]: معنى المفعوليّة، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إنّ عامله كونه فاعلاً.

وقولي: وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل: أنّ انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه، هو مذهب البصريّين.

---

(١) هو الزمخشري: وقد تقدم الكلام على كتابه «المفصل»، راجع الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ.

وأما الكوفيّون: فزعموا أن الفعل إنّما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً، وإنما مشبّهٌ بالمفعول.

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حَكَوْا: خرق الثوبُ المِسْمَارَ، وكسر الزُّجاجُ الحَجَرَ، وقال الشاعر:

٦٤١ ـ مثلُ القنافذِ هَدَّاجون قد بَلَغَت نَجْران، أو بَلَغتْ سوءاتِهم هَجَرُ[1]

والسّوءات هي البالغة. وسمع أيضاً رفعهما قال:

٦٤٢ ـ كَيْفَ مَن صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ[2]

ونصبهما قال:

٦٤٣ ـ قد سالَمَ الحيّاتِ منه القَدَما[3]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى، وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك.

ويجب تقديمه إن تضمّن شرطاً أو استفهاماً خلافاً للكوفيّة فيما قصد به استثبات، أو أضيف إليهما، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا، أو أمرٌ فيه الفاء، أو كان معمول مفسر الجواب،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه (ص ١٧٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) والدرر (٣/ ٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٢) ولسان العرب (٥/ ١٩٥ ـ نجر). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٧) وأمالي المرتضى (١/ ٤٦٦) ورصف المباني (ص ٣٩٠) وشرح الأشموني (١/ ١٧٦) والمحتسب (٢/ ١١٨) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٩). ويروى «حدّاجون» مكان «هدّاجون». ورواية الأخطل في ديوانه: «على العيارات هدّاجون أو حدثت».

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنّ من صاد عقعقًا لمَشُومُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٦) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٩).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٩). وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب (١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٨١). وللعجاج أو لأبي حيان الفُقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر (٣/ ٦). وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٣). ولمساور العبسي في لسان العرب (١٢/ ٣٦٦ ـ ضمز). ولعبد بني عبس في الكتاب (١/ ٢٨٧). وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠١). ولأبي حنّاء في خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ١٢٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٣١، ٢/ ٤٨٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٩) ولسان العرب (٨/ ١٧٥ ـ شجع، و١٢/ ٣١٩ ـ شجعم) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٩) والمقتضب (٢/ ٢٨٣) والممتع في التعريف (١/ ٢٤١) والمنصف (٣/ ٦٩).

أو كم الخبرية إلا في لُغَيّة.

وتأخيره إن كان إن أو أن، أو مع فعل تعجبّي، وموصول بحرف، أو جازم، لا إن قدم عليه، ولام الابتداء، أو قسم، أو قد، أو سوف، أو قلّما، أو ربّما، ونحو: ما زيدٌ عمراً إلاَّ يضرب.

قال الرّنديّ[1]: وضرب القوم بعضهم بعضاً، و«قوم»: مفعول الأمر والنهي. ويجوز فيما عدا ذلك.

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً. والمختار أنه غير الحَصْر، وفاقاً للسّبكيّ[2].

(ش): الأصل في المفعول به التأخّر عن الفعل والفاعل، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً كما تقدّم في بابه.

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[3] [البقرة: ٨٧].

[أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل]

وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور:

أحدها: إذا تضمّن شرطاً نحو: مَنْ تكرم أُكْرِمْه، وأيّهم تضرب أضرِبْه.

ثانيها: إذا أضيف إلى شرط نحو: غُلامَ مَن تَضْرِب أَضْرِب.

ثالثها: إذا تضمّن استفهاماً نحو: مَن رأيت؟ وأيّهُم لقيت؟ ومتى قدمت وأيْنَ أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات. هذا مذهب البصريين. ووافقهم الكوفيّون في الأوّل، وجوزوا في الثاني ألاّ يلزم الصّدر لما حكوا من قولهم: «ضَرَبَ مَن مِنّا». و«تفعل ماذا»، و«تصنع ماذا» و«إن أين الماء والعشب» جواباً لمن قال: إنّ في موضع

---

(١) هو عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدّم

(٢) لعله تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة. الابتهاج في شرح المنهاج للنووي، والدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، وغيرهما وانظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٤٦/٦) والدرر الكامنة لابن حجر (٦٣/٣) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣١٨/١٠) وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٤٢).

أو لعله هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام السبكي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. من آثاره: شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٦٣) وحسن المحاضرة للسيوطي (٤٤٨/١) والنجوم الزاهرة (١٣٦/١١) وكشف الظنون (ص ٦٢٥).

(٣) في الأصل: «فريقًا كذبتم» وما أثبتناه «ففريقًا» مع الفاء، هو نصّ الآية

كذا ماءً وعُشْباً. والبصريون حكموا بشذوذ ذلك.

رابعها: إذا أضيف إلى استفهام نحو: غُلاَمَ مَن رَأيْت؟

خامسها: إذا نصبه جواب «أمّا» نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩].

سادسها: إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضْرب.

سابعها: إذا كان معمول «كم» الخبريّة نحو: كم غلام ملكت، أي كثيراً من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غُلام.

[أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور:

أحدها: أن يكون أنَّ المشدّدة أو المخففة نحو: عرفتُ أنّك أو أنْك منطلق. قال أبو حيّان: وقياس ما أجازه الفرّاء من الابتداء بـ «أنّ» المشدّدة، وما أجازه هشام من أنَّ: أنَّ زيداً قائم؛ حقُّ جواز التقديم.

ثانيها: أن يكون مع فعل تعجّبي نحو: ما أحسن زيداً.

ثالثها: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: من البر أنْ تكفّ لِسانَك.

رابعها: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: لم أضرب زيداً، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم، فإن قدّم على الجازم جاز.

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام قسم، أو قد، أو سوف نحو: ليضرب زيدٌ عمراً، واللّهِ لأضربنَّ زيداً، والله قد ضربت زيداً، سوف أضرب زيداً.

تاسعها: أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون، فلا يقال: زيداً اضْرِبَن.

قال الرّضي: ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُهِمّ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُهِمّاً فيتنافران في الظّاهر.

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي لا غيرك، ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي لا غيره.

وخالف في ذلك ابن الحاجب، ووافقه أبو حيان، فقالا: الاختصاص الذي يتوهّمه

كثير من الناس مِن تقدّم المفعول وَهْمٌ، وعلى الأول شرطه ألاّ يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها.

والمشهور أنّ الاختصاص والحَصْر مترادفان. واختار السّبكيّ التفّرقة بينهما، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاحتصاص قصر الخاصّ من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره.

وهاتان المسألتان من علم البيان، لا النحو، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا «شرح ألفية المعاني»[١] وكتاب «الإتقان»[٢].

[حذف المفعول به]

(ص): ويحذف المفعول، لا نائب، ومتعجّب منه، وجوابٌ، ومحصور، ومحذوف عامله حتماً، وكذا نحو: زيد ضربته خلافاً للكوفيّة. وينوى إلاّ لتضمين الفعل اللّزوم، أو الإيذان بالتعميم، أو غرض حذف الفاعل، ومتى حذف بعد «لو» فهو جوابها غالباً. ويجرّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول: عرفت ونحوه، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقليلاً في ذي اثنين، ونحو: «كفى بالمرء كَذِباً أن يُحَدّث بِكُلّ ما سمع».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصل جواز حذف المفعول به، لأنه فضلة ويمنع في صور:

أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل، لأنه صار عمدة كالفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجّباً منه نحو: ما أحسنَ زيداً.

ثالثها: أن يكون مجاباً به كـ «زيداً» لمن قال: مَنْ رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

رابعها: أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيّداً.

---

(١) هو الشرح المسمى «المطالع السعيدة» لـ «الألفية في النحو والتصريف والخطّ» كلاهما للمصنّف؛ وقد جمع في هذه الألفية بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط. انظر كشف الظنون (ص ١٥٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» للمصنف. ذكر فيه تصنيف شيخه الكافيجي واستصغره ومواقع العلوم للبلقيني واستقلّه. ثم إنه وجد «البرهان» للزركشي كتابًا جامعًا بعد تصنيفه «التحبير» فاستأنف وزاد عليه إلى ثمانين نوعًا وجعله مقدمة لتفسيره الكبير الذي شرع فيه وسماه «مجمع البحرين». انظر كشف الظنون (ص ٨). وكتاب «الإتقان» طُبع عدة مرات؛ منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت.

خامسها: أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا، وشرّاً لعدوّنا، لئلا يلزم الإجحاف.

سادسها: إذا كان المبتدأ غير «كلّ»، والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختياراً: زيد ضربت بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

قال الصّفّار[١]: وأجاز سيبويه في الشِّعْر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفرّاء، وأصحاب سيبويه.

حكي عن أبي العبّاس أنّه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد.

ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار، هكذا نقل أبو حيّان.

ونقل ابن مالك عن البصريّين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلاّ في الشعر. والله أعلم.

الثانية: إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي لما يريده، وقد لا ينوى إمّا لتضمين الفعل المتعدّي معنًى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التّعدية كتضمن «أصلح» معنى: «الطف» في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي الطف بي فيهم. وإما للإيذان بالتعميم نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في: ﴿وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦] والمشاكلة في ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣]، والعِلْم في: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، والجهل في قولك: ولَدَت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وعدم قصد التعيين في: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا﴾ [الفرقان: ١٩]، والتعظيم في: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] والخوف في: أبغضت في الله، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه.

الثّالثة: إذا حذف المفعول بعد «لو» فهو المذكور في جوابها غالباً، نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٩٩] أي ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض. ﴿لو يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لو يشاء هدى الناس. وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] فإن المعنى لو شاء ربّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق.

الرابعة: تزاد الباء كثيراً في مفعول «عرفت» ونحوه، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]،

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]. ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥] أي: أيديكم، وجذع النخلة، وسبباً، وإلحاداً.

وقلّت زيادتها في مفعول ما يتعدّى لاثنين كقوله:

٦٤٤ ـ تَسْقي الضَّجيع ببارِدٍ بسّام[١]

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدّية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء كذباً أنْ يُحدّث بكل ما سمع»[٢].

وقوله:

٦٤٥ ـ فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيرِنا حبّ النّبيِّ محمّدٍ إيّانا[٣]

[تعدّد المفعول به]

(ص): مسألة: إذا تعدّد مفعول في غير ظنّ، فالأصل تقديم فاعل مَعْنًى، وما لا يتعدّى بحرف، ومن ثَمَّ جاز خلافاً لهشام: أعطيت دِرْهَمَه زَيداً ودِرْهَمَهُ أعطيتُ زيداً.

وثالثها: يمنع الأوّل دون الثاني. وامتنع خلافاً للكوفية: أعطيت مَالِكَهُ الغلامَ، ويجب ويُمنع لِما مرّ.

(ش): إذا تعدّد المفعول، فإن كان في باب ظنّ وأعلم، فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل في باب أعلم مقدّم على الاثنين.

وإن كان في غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنًى في الأوّل، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك، لأنه أقوى؛ فالأصل في: أعطيت

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

تَبَلَتْ فؤادك في المنام خريدةٌ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧) والأغاني (٤/ ١٣٧، ٢١٥) والجنى الداني (ص ٥١) والدرر (٣/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٣٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٠٠) ومغني اللبيب (١/ ١٠٩).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم ٥) من حديث أبي هريرة. ورواه أيضًا من حديث عمر بن الخطاب وابن مسعود بلفظ: «بحسب المرء من الكذب أن يحدّث بكل ما سمع». والحديث رواه أيضًا ابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ٤٠٨) والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٦٢) والتبريزي في مشكاة المصابيح (١٥٦) والنووي في الأذكار (٣٣٧) وابن عدي في الكامل في الصعفاء (٧/ ٢٦٦٠).

(٣) تقدم برقم (٣٠٣)

زيداً درهماً، واخترت زيداً الرجال تقديم «زيد» لأنه آخذ الدرهم، ومختارٌ من الرجال.

ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأوّل إمّا عليه فقط نحو: أعطيت درهمه زيداً، أو على العامل أيضاً نحو: دِرْهَمهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإنْ تأخر في اللفظ فهو نظير: ضرب غلامَهُ زيدٌ.

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريّين خلافاً لهشام في منعه لهما، ولبعض البصريّين في منعه الأولى دون الثانية. قال أبو حيّان: وبني منعه على أن المفعولين في رُتْبَةٍ واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل، فإن النيّة به التأخير، وحينئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير.

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع: أعطيت مالكَهُ الغلامَ لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبةً، لأن المالك هو الآخذ، فهو نظير: ضرب غلامه زيدٌ.

والكوفيّون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أوّلاً، فالأوّل عندهم هو الذي يقدّر الفعل آخذاً له قبل صاحبه. وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً، لأنّه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ[1]؟.

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالِكَهُ ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً، وما أعطيت درهماً إلاّ زيداً.

[أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً]

(ص): مسألة: يحذف عامله قياساً لقرينة، ويجب سماعاً في مثَلٍ وشبْهه، لا إن لم يكثر استعماله خلافاً للزمخشريّ كـ «الكلابَ على البقر»[2]. ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا﴾ [النساء: ١٧١]، «أحشَفاً وسوء كِيلَةٍ»[3]، «مَنْ أنت زيداً»، «كُلَّ شيء ولا هذا»، «هذا ولا

---

(١) وهذا شبيه بمسألة: «ضرب موسى عيسى» في وجوب التزام الأصل.

(٢) يضرب مثلاً للأمرين أو للرجلين لا يبالَى أهلكا أو سلما ويقال أيضًا: «الكلابُ» بالرفع. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ١٤١).

(٣) يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان. والكيلة: ضرب من الكيل، مثل القِعْدة والجِلْسة؛ والحشف: رديء التمر. يقول. تعطي الحشف وتسيء الكيل. والعامة تقول: «حشفًا وسوء كيل» والصواب: «كِيلة» بالكسر. ونصبوا «حشفًا» بفعل مضمر، يريدون: أتجمع حشفًا؟ وعطفوا «الكيلة» عليه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٨٥، ٨٦).

زَعماتِك». إن تأتني فأهْلَ اللّيل وأهْلَ النّهار»، «ديارَ الأحباب»، «عَذِيْرَك».

وكذا «مرحباً»، وأهلاً وسهلاً خبراً لا دعاءً فمن باب المصدر. وقيل: مصدر مطلقاً. وقيل: يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف مُتمّه. والأصح أنّ منه «سُبّوحاً» و«قُدُّوساً»[1] على النصب.

(ش): يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقرينة لفظية أو معنوية نحو: «زيداً» لمن قال: مَنْ ضربت؟ أي: ضربت. ولمن شرع في إعطاء أي: أعط. و«خَيْراً» لمن ذكر رؤيا أي: رأيت.

و«حديثَكَ» لمنْ قطع حديثه أي: تَمّمْ، و«مكّة» لمن تأهب للحجّ أي تريد أو أراد، و«القرطاسَ» لِمَن سدّد سهماً أي: تصيب.

ومعنى كونه قياساً: أنه لا يقتصر فيه على مَوْرد السّماع. ومنه في القرآن: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نتّبع.

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك، فلا تغير كقولهم: «كُلَّ شيء ولا شَتيمةَ حُرّ»[2]، أي: ائت ولا ترتكب. و«هذا ولا زَعماتِك»، أي هذا هو الحق ولا أتوهّم. وقيل: التقدير ولا أزعم.

وكذا ما أشبه المَثَل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] أي وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: انْتهِ أمراً قاصداً، أي وأتِ، فإنّه لا يجب إضمار فعل.

قال أبو حيّان: وقد غفل الزمخشريّ عن هذا فجعل «انْتَهُوا خَيراً» منه، و«انْتَهِ أمراً قاصداً» سواء في وجوب إضمار الفعل. وقد نصّ سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في «انته أمراً قاصداً»، وعلّل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: انْتَه خيراً لك.

وقولهم: «الكلابَ على البقر» بإضمار «أرسِل». ومعناه: خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم، واغتنم أنت طريق السّلامة فاسلكها.

---

(١) قال سيبويه: إنما قولهم «سبّوحٌ قدّوسٌ ربّ الملائكة والروح» فليس بمنزلة «سبحان» لأن سبّوحاً قدّوساً صفة، كأنك قلت ذكرت سبّوحاً قدّوساً فنصبته على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كأنه خطر على باله أنه ذكره ذاكر فقال: سبّوحاً؛ أي ذكرت سبّوحاً، أو ذكره هو في نفسه فأضمر مثل ذلك؛ فأما رفعه فعلى إضمار المبتدأ. انظر لسان العرب (٢/ ٤٧٢ ـ مادة سبح).

(٢) لم أجده في كتب الأمثال التي بين يدي. وفي اللسان (١٢/ ٣٢٨): «وقال سيبويه: في باب ما جرى مجرى المثل: كلُّ شيء ولا شتيمة حرّ»؛ ولكنه أورد «كلُّ» بالرفع. ولم أجد قوله هذا في الكتاب.

وقولهم: «أحشَفاً وسُوء كِيلَة» مثَلٌ لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه: تعطيني حشفاً وتسيء الكيل.

وأمّا «مَنْ أنت زيداً»؟ فأصله أنّ رجلاً غير معروف بفضل تسمّى بزيد، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشّجاعة، فلما تسمّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له: من أنت زيداً؟ على جهة الإنكار عليه كأنه قال: مَنْ أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً؟ وفي قولهم: «من أنت»؟ تحقير للمخاطب. وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً: من أنت زيداً؟ على المثل الجاري.

وأمّا «كُلَّ شيء ولا هذا»، فمعناه: ائت كلّ شيء، ولا تأت هذا، أو أقرب كُلّ شيء ولا تقرب هذا.

وأما «هذا ولا زعماتِك» فمعناه: أنّ المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله، قيل له هذا الكلام، و«هذا» مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق. ولا يختص بهذا اللفظ، بل تقول: أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأمّا «إنْ تأتني فأهْلَ اللّيل، وأهْلَ النّهار» فالمعنى تجد مَنْ يقوم لك مقام أهلك في اللّيل والنّهار، وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

وأمّا «دِيارَ الأحباب» فمعناه: اذكر. قال أبو حيان: إنْ أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه، فيحتاج إلى سماع، ولم نقف عليه، وإن أراد لفظ «ديار» مضافاً إلى اسم المحبوبة فكثير. قال ذو الرمّة:

٦٤٦ ـ ديـارَ ميّـةَ إذْ مَـيٌّ تُسـاعِفُنـا[1]

وقال طرفة:

٦٤٧ ـ ديـارَ سُلَيْمَـى إذْ تصيـدُكَ بـالمُنـى[2]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا يَرَى مثلها عُجْمٌ ولا عربُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٢٣) وخزانة الأدب (٢/٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥) والدرر (٣/٧) وشرح أبيات سيبويه (١/٥٤٨) والكتاب (١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧) ولسان العرب (١٢/ ٣٨٦) ونوادر أبي زيد (ص ٣٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

وإذ حبلُ سلمى منك دانٍ تُواصلُهْ

وهو في ديوان طرفة (ص ٧٦) والدرر (٣/ ٨).

وفي البسيط[١] ما نصّه: ومنها: ذِكْر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: «دِيار ميّة» أي: اذكر، ومثله ذِكر الأيام والمعاهد والدِّمَن لأنه يستعمل عندهم كثيراً.

وأمّا عَذِيرَك فمعناه: أحضر عاذرك، قال:

٦٤٨ ـ أريـــد حيـــاتَـــهُ، ويـــريـــد قتلـــي عَـــذِيـــرك مِـــنْ خَليـــلٍ مِـــنْ مُـــرادِ[٢]

وأمّا مَرْحباً، وأهلاً وسهلاً، فالمعنى: صادفت رحباً وسعةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي ليناً، وخَفْضاً لا حزناً. وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاءً للمسافر، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره: لقّاك الله ذلك، وقدّره سيبويه: رحبت بلادك وأهلَتْ.

قال أبو حيّان: وإنما قدّره بفعل، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُوّ به. فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب «مرحباً» على المصدر لا على المفعول به. وكذلك «أهلاً». قال: وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء. أما إذا استعمل خبراً على تقدير. صادفت وأصبت فيكون مفعولاً به لا مصدراً.

قال: ووهم القوّاس فنسب لسيبويه أنّ «مرحباً» مفعول به/أي صادفت رَحْباً لا ضِيقاً، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله.

ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر، كما لزمه إضمار الناصب نحو: كلٌّ شيء، أي: أَمَمٌ بمعنى: قَصْد، وديارُ الأحباب أي: تلك، و«كلاهما وتمراً» أي: لي وزدني. ومن أنت وزيدٌ، أي ذكرك أو كلامك. وكذا البواقي. قال:

٦٤٩ ـ ألا مَـرْحـبٌ واديـكَ غَيـرُ مضيّـقِ[٣]

---

(١) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٠٧) وروايته. «حَبَاءَهُ» مكان «حياته» وحباءه أي عطاءه. والأغاني (١٠/٢٦) وحماسة البحتري (ص ٧٤) والحماسة الشجرية (١/ ٤٠) وخزانة الأدب (٦/ ٣٦١، ١٠/ ٢١٠) والدرر (٣/ ٨) وسمط اللآلي (ص ٦٣، ١٣٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٥) والكتاب (١/ ٢٧٦) وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب (٤/ ٥٤٨ ـ عذر). وبلا نسبة في شرح المفصل (٢/ ٢٦).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا جئتُ بوّاباً له قال مرحباً

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص١٤١، ٢٨٣) والدرر (٣/ ٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٠١) والكتاب (١/ ٢٩٦) وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢١٩). ويُروى البيت بجعل صدره عجزاً.

أي: ألا هذا مرحب، أو لك مرحب، وأنشد لسيبويه:

٦٥٠ ـ وبالسّهْبِ ميمونُ النّقيبة قولُهُ   لِمُلْتَمِس المعروف أهلٌ ومرحبُ[١]

وأمّا سُبّوح قُدّوس فيقالان بالرفع[٢] عند سماع من يذكر الله على إضمار «مذكورك». فليسا بمصدرين، وبالنصب على إضمار: ذكرت سبوحاً قدوساً أيْ أهْلَ ذلك، فاختلف على هذا الفعل الناصب، واجب الإضمار أو جائزه؟ فقال الشلوبين وجماعة بالأوّل، وآخرون بالثاني.

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٣/ ٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٤) وشرح المفصل (٢/ ٢٩) والكتاب (١/ ٢٩٦). وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢١٩) والمنصف (٣/ ٣٧).

(٢) راجع الحاشية (١) صفحة ١٣.

التحذيـــر

(ص): ومنه ما نصب تحذيراً إنْ كان «إيّا»، أو مكرّراً، أو متعاطفاً، وإلاّ فيجوز إظهاره. وأجازه قوم مع المكرّر، ولا يحذف عاطف بعد «إيّا» إلا بنصب المحذوف بإضمار آخر، أو جرّه بمنْ. ويكفي تقديره في أن تفعل.

ويعطف المحذور على إيّاي، وإيّانا، وعلى إيّاك وإخوته، ونفسك شبهه من المخاطب، ويضمر ما يليق كـ «ـنحِّ»، واتّقِ، وقيل: لكلّ ناصب. ولا يحذر من ظاهر، وضمير غائب إلاّ معطوفاً، والضمير هنا مؤكداً، ومعطوفاً عليه كغيره.

(ش): من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يَظْهر بابُ التّحذير، وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ «إيّا»، أو ما جرى مجراه.

وإنما يلزم إضماره مع «إيّا» مطلقاً نحو: إيّاك والشّرَّ، فالناصب لـ «إيّا» فعل مضمر لا يجوز إظهاره. ومع المكرّر نحو: الأسدَ الأسدَ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر.

وما عدا هذه الصور الثّلاث يجوز فيه الإظهار. وجوّز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر، حكاه في البسيط. وقال الجُزوليّ: يقبح فيه الإظهار، ولا يمتنع. ويمتنع عند قوم.

والشائع في التّحذير أنْ يراد به المخاطب، فإذا حذّر بـ «إيّا» اتصل بضميره، وعطف عليه المحذور نحو: إيّاكَ أو إيّاكِ أو إياكما، أو إيّاكم أو إيّاكنّ والشرّ.

ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو: اتّق، وباعد، ونحّ، وخلّ، ودع، وما أشبه ذلك.

وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو: رأسَك والحائِطَ، ورجلَكَ والحَجَرَ، وعَيْنَك والنّظَر إلى ما لا يحلّ، وفَمك والحرامَ.

وكونه معطوفاً مذهب السّيرافيّ وجماعة. وأجازه ابن عصفور وابن مالك.

وذهب ابن طاهر وابن خَروف: إلى أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: إيّاك باعد من الشّر، واحذر الشر، فيكون الكلام جملتين، وعلى الأوّل يكون جملة واحدة، والتقدير: إياك باعد من الشر، والشرّ منك، فكلّ منهما مباعد عن الآخر.

ولا يحذف العاطف بعد «إيّا» إلاّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر، أو مجرور بـ «مِنْ» نحو: إيّاك الشّرَّ، فلا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به «إيّاك»، بل بفعل آخر تقديره: دع الشّرَّ وإيّاك من الشر. ويجوز تقدير «مِنْ» مع أن تفعل لاطّراد حذف الجرّ مع «أنْ» إذا أُمِنَ اللّبْس نحو: أياك أن تفعل، أي من أن تفعل.

وقد يكون التحذير للمتكلّم، سُمع: «إياي وأن يَحْذِف أحَدُكُم الأرنَبَ»[1] أي إيّاي نحّ عن حذف الأرنب، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي.

ولا يكون المحذور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف نحو: إيّاكَ والشرّ، وماز رأسكَ والسّيف[2]، وقوله:

٦٥١ ـ فــلا تصحــب أخــا الجَهْــلِ وإيّــــــاك وإيّـــــــاهُ[3]

أي باعد منه، وباعِدْه منك.

وأما قولهم: «أعور عينك الحجرَ» فعلى حذف العاطف أي: والحجر.

وقولهم: فإيّاه وإيّا الشّواب[4] شاذّ، أي ليتباعد من النساء الشوّاب، ويباعدهن منه.

---

(١) هذا من الأمثال؛ حكاه سيبويه عن العرب؛ أي: وأن يرميها أحد؛ وذلك لأنها مشؤومة يتطيّر بالتعرض لها. انظر لسان العرب (٩/ ٤٠). ورأى الزجاج أن أصل «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب». إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب؛ فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى. وفي رأي الجمهور أن أصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب؛ ثم حذف من الأول المحذور، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو باعدوا أنفسكم. انظر التصريح (٢/ ١٩٤).

(٢) قال في اللسان (٥/ ٤١٢ ـ مادة موز) عن الليث: «إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر فيقول أخرج رأسك، فقد أخطأ، حتى يقول: ماز رأسَكَ، أو يقول: مازِ، ويسكت؛ معناه: مُدَّ رأسك». وقال الأزهري: «لا أعرف مازِ رأسك بهذا المعنى إلا أن يكون بمعنى مايز، فأخّر الياء فقال: مازِ، وسقطت الياء في الأمر». وزاد في القاموس المحيط عن ابن الأعرابي: «أصله أن رجلاً أراد قتل رجل اسمه مازن، فقال: مازِ رأسك والسيف، فرخّم مازن، فصار مستعملاً وتكلمت به الفصحاء»

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠).

(٤) شوابّ: جمع شابّة. قال الخليل إنه سمع أعرابيًا فصيحاً يقول: إذا بلغ الرجل ستّين فإيّاه وإيّا الشوابّ. انظر لسان العرب (١/ ٤٨٠).

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره. وهنا ضميران: أحدهما: لفظ «إيّاك»، والآخر: ما تضمنه إيّاك من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له، فإذا أكدت قلت: إيّاك نَفْسَكَ أن تفعل، أو إيّاك نفسك والشَّرَّ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت» قبل النفس وتركه.

وإذا أكّدت الضمير المستكنّ في «إيّاك» قلت: إياك أنت نفسك أن تفعل، أو إياك أنت نفسك والشّرّ.

وإذا عطفت على «إياك» قلت: إيّاك وزيداً والأسَدَ، وكذا رأسَك ورِجْلَيْك والضّربَ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت».

وإن عطفت على الضمير المستكن، فقلت: «إياك وزيداً أن تفعلا» كان قبيحاً حتى تؤكده بـ «أنت».

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد «إيّا»، ولا يجوز تقديره قبلها، وأن الأصل: باعدك مثلاً، فلما حذف انفصل الضمير، لأنه يلزم منه تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتّصل، وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب، وما حمل عليها إلاّ في «إياي» إذا قدّر ناصبه فعل أمر، فإنّه يجوز لانتفاء هذا المحذور.

الإغـــراء

(ص): ومنه ما نصب إغراءً بإضمار «الْزَمْ» إن عطف أو كرّر، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً. وقد يرفع مكرّراً. وإنما يعطف فيهما بالواو. ويجوز كون تاليها مفعولاً معه.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء، وهو: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ عليه.

وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا عطف أو كرّر كقولك: الأهْلَ والولَدَ، وقولك: العهْدَ العَهْدَ.

وتضمر «الزم» أو شبهه قال:

٦٥٢ - أخـــاك أخـــاك إنَّ مـــن لا أخـــا لَـــهُ[1]

ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو: العهد، فيجوز أن تقول: الزم العهدَ، واحفظ العهدَ.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (٢٠/ ١٧١، ١٧٣) وخزانة الأدب (٣/ ٦٥، ٦٧) والدرر (٣/ ١١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٧) وشرح التصريح (٢/ ١٩٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٥). ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (ص ٢٦٩). ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري (ص ٢٤٥). ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية (٢/ ٦٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٧٩) وتخليص الشواهد (ص ٦٢) والخصائص (٢/ ٤٨٠) والدرر (٦/ ٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٨) وشرح قطر الندى (ص ١٣٤) والكتاب (١/ ٢٥٦).

ولا يكن المُغْرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً. وقد يرفع المكرّر قال:

٦٥٣ ـ لجديرون بالوفَاء إذا قال أخو النجدة السّلاحُ السّلاحُ[1]

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاّ بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان، بخلاف الفاء، و«ثُمَّ» لدلالتهما على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظي، لأن إيّاك والشر، معناه: إياك أبْعد من الشّرّ، والشّرّ منك.

والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو. ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٠٢) والدرر (٣/ ١١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٦).

الاختصَاصُ

(ص): ومنه ما نُصب على الاختصاص. قال سيبويه: بتقدير «أعني» وهو «أيّ» بعد ضمير متكلّم، وقَلَّ بعد مخاطب وغائب في تأويله، خلافاً للصّفّار. وحُكْمُها كالنداء إلاّ حرفه. ووصفها بإشارة.

وقال السّيرافي: معربة مبتدأ أو خبراً. والأخفش: منادى ومتبوعها مرفوع. ولا يزاد عليه. ويقوم مقامها منصوبٌ معرف بـ «أل» أو إضافة. قال سيبويه: فالأكثر: بَنُو، و «مَعْشَر» و«أهل»، و «آل». وأبو عمرو: لا ينصب غيرها. وقلّ علماً، ولا يقدّم منصوباً على الضمير.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدّره سيبويه بـ «أعني» ويختص بـ «أيّ» الواقعة بعد ضمير المتكلّم نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، و «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة» وقوله:

٦٥٤ ـ جُــد بعفــو فــانني أيُّهــا العَبْـ ـــدُ إلــى العفــوِ يــا إلهــي فَقيــرُ[١]

وإنما اختُصَّ بها، لأنه لمّا جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلاّ أيّها الرجل، فلازمه معنى الخِطابيّة الذي في النداء، فناسب أن يكون وحده مفسراً، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد، تريد نفسك.

وحكم «أيّ» في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمّ محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع.

واستثنى ابن مالك في «التسهيل» دخول حرف النّداء، فإنه لا يدخل عليها هنا، لأن

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). ويروى «خُذْ» مكان «جُدْ».

المراد بها المتكلم والمتكلّم لا ينادي نفسه.

وزاد أبو حيّان: وصْفُها باسم الإشارة، فإنه ممتنع هنا، فلا يقال: عَلَيَّ أيها ذا الفقير تَصدَّقْ، سواء قُصِد به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس.

وزعم السيرافيّ: أن «أيّا» هنا معربة، وضمها حركة إعراب لا بناء، على أنه خبر تقديره: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به، أو مبتدأ تقديره: الرجل المخصوص أنا المذكور.

وزعم الأخفش: أنها منادى، لأنّها في غير الشّرْط والاستفهام لا تكون إلاّ على النّداء، قال: ولا يُنْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال: «كلّ الناس أفقه منك يا عمر». قال: وهذا أولى من أنْ تَخْرُج «أيّ» عن بابها. وَرُدّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو: «نحن العرب»، و«بك الله».

ويقوم مقام «أيّ» في الاختصاص مصرّحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضّمير معرّف باللاّم نحو: «نحن العُرْب أقرى الناس للضيف» أو الإضافة.

قال سيبويه: وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافة، و «أهل البيت» و «آل فلان».

وقال أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال:

٦٥٥ ـ نحـنُ بنـي ضَبّـة أصحـابُ الجَمَـلْ[1]

وقال:

٦٥٦ ـ إنّـا بنـي مِنْقَـر قـومٌ ذَوو حَسَـبٍ[2]

وقال:

---

(١) وبعده: «ننعى ابن عفّان بأطراف الأسَلْ» والرجز للحارث الضبّي في الدرر (٣/ ١٣) وللأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٢٩١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٥) ولسان العرب (٦/ ٢٢٩ ـ ندس، و١١/ ١٢٣ ـ بجل، و٥٥٢ ـ جمل). وهو من شواهد الأشموني وروايته فيه

نحـن بنـي ضبّـة أصحـاب الجمـل   والمـوت أحلـى عنـدنـا مـن العسـلْ

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فينا سراةُ بني سعدٍ وناديها

وهو لعمرو بن الأهتم في الدرر (٣/ ١٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠) والكتاب (٢/ ٢٣٣) ولسان العرب (٩/ ٣٥٣). وبلا سبة في خزانة الأدب (٨/ ٣٠٦).

٦٥٧ ـ نَحــــنُ بنــــاتِ طــــارقْ نَمْشــــي علــــى النّمــــارِقْ[1]

وقال:

٦٥٨ ـ لنـا مَعشـرَ الأنصـار مَجْـد مـؤثّـل بـإرضـائنـا خيـرَ البـريّـة أحْمَـدا[2]

وفي الحديث: «نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورث»[3].

وقلّ كونه علماً كقول رؤبة:

٦٥٩ ـ بنـا تميمـاً يُكشـفُ الضَّبَـابْ[4]

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرة البتة.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير، وإنما يكون بعدهُ، حَشْواً بينه وبين ما نسب إليه، أو آخراً.

وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو: بك اللَّهَ نرجو الفَضْلَ، وسبحانكَ اللَّهَ العَظيمَ.

وبعد لفظٍ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب نحو: على المضارب الوضيعة[5] أيّها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنه ظاهر لكنّه في معنى: عليّ أو عليك.

ومنع الصفّار ذلك البتّة، لأن الاختصاص مُشَبَّهٌ بالنّداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص.

---

(١) الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب (ص ٩٠) والأغاني (١٢/ ٣٤٣، ١٥/ ١٤٧). ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٩) ولسان العرب (١٠/ ٢١٧ ـ طرق). ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم (ص ٧٠). ولهند بنت الفند الزماني (شهل بن شيبان) في الأغاني (٢٣/ ٢٥٤). ولهند دون تحديد في لسان العرب (١٠/ ٣٦١ ـ نمرق). وللقرشية في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦) وبلا نسبة في الأغاني (١٢/ ٣٤٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٥).

(٣) رواه البخاري في الخمس باب ١، وفضائل أصحاب النبي ﷺ باب ١٢، والمغازي باب ١٤ و٣٨، والنفقات باب ٣، من حديث عمر بن الخطاب ضمن حديث طويل. ورواه في الفرائض باب ٣ من حديث أبي بكر الصديق. ورُوي الحديث أيضاً بألفاظ وطرق مختلفة، فرواه مسلم في الجهاد (حديث ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦)، وأبو داود في الإمارة باب ١٩، والترمذي في السير باب ٤٤، والنسائي في الفيء باب ٩ و١٦، ومالك في الكلام (حديث ٢٧)، وأحمد في المسند (١/ ٤، ٦، ٩، ١٠، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٩، ١٩١، ٢٠٨، ٢/ ٤٦٣، ٦/ ١٤٥، ٢٦٢).

(٤) الرجز في ملحق ديوان رؤبة (ص ١٦٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٣) والدرر (٣/ ١٥) والكتاب (٢/ ٢٣٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٢) وشرح المفصل (٢/ ١٨).

(٥) الوضيعة: الخسارة، وقد وُضِع في البيع يُوضَع وضيعةً. انظر النهاية (٥/ ١٩٨).

المنادى

(ص): ومنه المنادى: ويقدّر: «أدعو» و«أنادي» إنشاء. وقيل: ناصبه القصد. وقيل: الحرف نيابة، وقيل: اسم فعل، وقيل: فعل.

وهو همزة لقريب، و«أي» له، أو لبعيد. أو متوسّط أقوال.

ويا، وأيا، وهيا، وآي، و«آ» للبعيد حقيقةً، أو حُكْماً.

وقد ينادى بـ«يا» القريب، وقيل: مشتركة بينهما. قيل: والمتوسط. وزعم الجوهريّ[1]: «أيا» مشتركة، وبعضهم: الهمزة للمتوسط.

و «يا» للقريب. وابن السّكيّت: «ها» «هَيا» بدلاً، والجمهور: تختص «وا» بالنّدبة.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى. وللزوم إضماره أسباب:

الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء ـ وإظهار الفعل يوهم الإخبار ـ وكثرة الاستعمال، والتّعويض منه بحرف النداء. ويقدر بأنادي، أو أدعو إنشاءً، هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنويّ وهو: القصد.

ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب.

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النّيابة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبّه بالمفعول به لا مفعول به، وعليه الفارسيّ.

---

(١) هو صاحب «الصحاح»، وقد تقدّم التعريف به.

ورُدّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العِوَضِ والمُعَوّض منه في الذِّكْر ولا في الحذف.

وقيل: على أنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كـ «أف» بمعنى: أتضجر، وليس ثَمَّ فعل مقدّر.

ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً.

وقيل: على أنها أفعال. وَرُدّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتّصل بسائر العوامل. وقد قالوا: أيا إيّاك منفصلاً، ولم يقولوا: إياك، فدلّ على أن العامل محذوف.

وذهب بعضهم: إلى أنّ النداء منه ما هو خبرٌ لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصّدق والكذب في تلك الصفة. ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة.

وحروف النداء ثمانية: أحدها: الهمزة، والجمهور أنها للقريب نحو:

٦٦٠ ـ أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التّدَلُّل[(١)]

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسّط. قال ابن هشام في المغني: وهو خَرْقٌ لإجماعهم.

وذكر في (شرح التسهيل): أن النداء بها قليل في كلام العرب، وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني. وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف[(٢)].

الثاني: «أي» بالفتح، والقصر، والسكون، قال:

٦٦١ ـ ألم تسمعي أيْ عَبْدَ في رَوْنق الضُّحَى[(٣)]

---

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه.

وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وهو في ديوانه (ص ١٢) والجنى الداني (ص ٣٥) وخزانة الأدب (١١/ ٢٢٢) والدرر (٣/ ١٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٩) وأوضح المسالك (٤/ ٦٧) ورصف المباني (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٧) ومغني اللبيب (١/ ١٣).

(٢) هو كتاب «قطر النّدا في ورود الهمزة للنّدا». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكاء حمامات لهنّ هديلُ =

وفي معناها أقوال: قيل: للقريب كالهمزة، وعليه المبرّد، والجُزولي.

وقيل: للبعيد كـ «يا»، وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط.

الثالث: «يا»، وهي أمّ الباب، ومن ثمَّ قال أبو حيّان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب.

وقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حُكْماً كالنّائم والساهي.

وفي «المغني» لابن هشام «يا» حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخبّاز عن شيخه: أنّ «يا» للقريب، وهو خرق لإجماعهم.

الرّابع: «أيا» وهي للبعيد. قال في «المغني»: وليس كذلك، قال:

٦٦٢ ـ أيـا ظَبيـة الـوَعْسَـاءِ بيـنَ جُـلاجـلٍ   وبيـن النّقـا آأنـت أمْ أمُّ سـالـم[1]

الخامس: «هيا» للبعيد، قال:

٦٦٣ ـ هيا أمّ عمرو هَل ليَ اليوم عِندَكُم[2]

وهاؤه أصلٌ. وقيل: بدلٌ من همزة «أيا»، وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في المغني.

السادس: «آي» بالمدّ والسّكون.

= وروِى «هديرُ» مكان «هديلُ». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٧٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦) ورصف المباني (ص ١٣٥) ولسان العرب (١٠/ ١٢٨ ـ رتق، ١٥/ ٤٩١ ـ يا) ومغني اللبيب (١/ ٧٦).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه (ص ٧٥٠) وأدب الكاتب (ص ٢٢٤) والأزهية (ص ٣٦) والأغاني (١٧/ ٣٠٩) والخصائص (٢/ ٤٥٨) والدرر (٣/ ١٧) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٣٤٧) وشرح المفصل (١/ ٩٤، ٩/ ١١٩) والكتاب (٣/ ٥٥١) ولسان العرب (١١/ ١٢٣ ـ جلل، ١٥/ ٤٣٠ ـ أ، ٤٩١ يا) واللمع (ص ١٩٣، ٢٧٧) ومعجم ما استعجم (ص ٣٨٨) والمقتضب (١/ ١٦٣) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧) والإنصاف (٢/ ٤٨٢) وجمهرة اللغة (ص ١٢١٠) والجنى الداني (ص١٧٨، ٤١٩) وخزانة الأدب (٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧) ورصف المباني (ص ٢٦، ١٣٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٦٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بغيبة أبصار الوشاة سبيلُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤) والجنى الداني (ص ٥٠٧) والدرر (٣/ ١٧).

السابع: «آ» بالمدّ، وهما للبعيد، وقد حكاهما الكوفيّون عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم. وذكر الأخفش في كتابه الكبير[1]: «آ» وجعلها ابن عصفور في «المقرّب» للقريب كالهمزة.

الثامن: «وا»، ذكرها ابن عصفور نحو:

٦٦٤ ـ وافَقْعَسا وأين منّي فَقْعَسُ[2]

والجمهور أنها مختصّة بالنّدبة، لا تستعمل في غيرها.

وحكى بعضهم: أنّها تستعمل في غير الندبة قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص: «واعَجَباً لك يا ابن العاص».

[نصب المنادى وبناؤه]

(ص): وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه، ونكرة لم تقصد. ويُبْنى على ما يرفع به لفظاً أو تقديراً علمٌ مفرد، ونكرة مقصودة

وزعم الرياشي إعرابهما.

فإن وصفت فشبهُ المضاف. وقيل: يجوز البناء والنصب. وقيل: إن كان فيه ضمير غيبة وجب النّصب، أو خطاب فالرفع. وجوّز ثعلب ضم حسن الوجه. والكوفيّة نصب اثني عشر. وبعضهم: كلّ مثنّى وجمع. ومنع الأصمعيّ نداءَ النكرة مطلقاً. والمازني بلا قصد. والكوفية: إن لم تكن خلف موصوف. ولا يفصل بين المضاف باللام. وقد يعمل عامله في مصدر وظرْف. ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافاً ليونس، فإن كان ذا أصل واحد فوفاقاً.

(ش): لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً، لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله، يا رجلَ سوء، وشبيهاً به نحو: «يا خيراً من زيد». وقوله:

٦٦٥ ـ أيا مُوقِداً ناراً لِغَيرِك ضوؤها[3]

---

(١) هو كتاب «المسائل الكبير» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦٧٠).

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر (٣/ ١٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٢). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٤١) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٤) وشرح التصريح (٢/ ١٨٢) ومجالس ثعلب (٢/ ٥٤٢) والمقرب (١/ ١٨٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٧) والدرر (٣/ ١٨).

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي.

ويبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسّر، وجمع المؤنث السّالم نحو: يا زيد، يا رجلُ، يا رجال، يا هنداتُ، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في الجمع السّالم نحو: يا زيدون، أو تقديراً في المقصور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنيّاً قبل النداء نحو: يا سيبويه، ويا حذام، ويا خمسةَ عشر، ويا برقَ نحرُهُ. هذا مذهب الجمهور.

وعلّة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر.

وزعم الرّياشي[1]: أنهما معربان، وأن الضمة إعراب لا بناء، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيّين.

وذهب بعض الكوفيين: إلى جَعْل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف.

وذهب الكوفيون: إلى أن اثني عشر إذا نودي أجري على أصله من الإضافة، فيعرب نصباً بالياء، والبصريّون يُبقونه على التّركيب مبنياً بالألف، لأن إضافته غير حقيقيّة.

وذهب ثعلب: إلى جواز بناء نحو: «حسن الوجه» على الضم، لأن إضافته في نيّة الانفصال.

وَرُدّ بأن البناء ناشىء عن شبه الضمير، والمضاف عادِمٌ له.

وذهب الأصمعيّ: إلى منع نداء النّكرة مطلقاً. وذهب المازني: إلى أنه لا يتصوّر أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوّناً، فإنما لحقه التنوين ضرورة.

وذهب الكوفيّون: إلى جواز ندائها إنْ كانت خلَفاً من موصوف بأن كانت صفةً في الأصل حذف موصوفها وخلفته، نحو: يا ذاهباً، والأصل: يا رجلاً ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك.

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة.

أما الموصوفة بمفرد، أو جملة، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو: يا رجلاً كريماً، ويا عظيماً يُرْجى لكلّ عظيم، وقوله:

---

(١) هو أبو الفضل العباس بن الفرج المتوفى سنة ٢٥٧ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

٦٦٦ - ألا يــا نخلــةً مــن ذاتِ عــرْقٍ[١]

وقيل: يجوز البناء والنصب، قاله الكسائيّ.

وفصّل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو: يا رجلاً ضرب زيداً، والرّفع إذا كان ضمير خطاب نحو: يا رجلُ ضربتَ زيداً.

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلاّ في الضرورة كقوله:

٦٦٧ - يـا بُـؤسَ للحـرب ضَـرّاراً لأقْـوام[٢]

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله:

٦٦٨ - يـا هنـدُ دَعـوة صـبّ هـائـم دَنِـفٍ[٣]

وفي الظرف كقوله:

٦٦٩ - يا دارُ بين النّقا والحَزْن ما صنعت يـدُ النّـوى بـالألـى كـانـوا أهـاليـك[٤]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠ - الهامش) وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١) والدرر (٣/ ١٩، ١٥٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٧) ولسان العرب (٨/ ١٩١ - شيع) وفيه كما في مجالس ثعلب (ص ٢٣٩):

برودُ الظلّ شاعَكُمُ السلامُ

والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٧). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٨٦) والدرر (٦/ ٧٩، ١٥٦) وشرح التصريح (١/ ٣٤٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٥) ومعني اللبيب (٢/ ٣٥٦، ٦٥٩).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٢) والإنصاف (١/ ٣٣٠) وتذكرة النحاة (٣/ ١٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٣٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٨) والشعر والشعراء (١/ ١٠١) والكتاب (٢/ ٢٧٨) ولسان العرب (١٤/ ٢٣٩ - خلا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١١٥، ٢٨٨) وخزانة الأدب (٤/ ١٠٨) والخصائص (٣/ ١٠٦) ورصف المباني (ص ١٦٨، ٢٤٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٨٣) وشرح المفصل (٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤) واللامات (ص ١٠٩).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مُنّي بوصل وإلا مات أو كربا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٠) وفيه: «أيدي الندى» بدل «يد النوى».

ويحذف تنوين المنقوص المعيّن بالنّداء نحو: يا قاضيُ لحدوث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل، إذْ لا موجب لحذفها.

وقال يونس: تحذف، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منوّن، محذوف الياء، فذهب التنوينُ من المحذوف الياء، فبقي حذفُ الياء بحاله. وتقدّر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكانُ تغيير وتخفيف، فناسب ألاّ تثبت الياء. فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع، نحو: يا رِي[1]، ويا يفي علماً، لأن «رِ»[2] ذهبت عينه ولامه، و «يف» ذهبت فاؤه ولامه، فإذا نُودِيا رُدّت اللاّم.

[تنوين المنادى والأوْلى فيه]

(ص): وينوّن منادًى للضّرورة. والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضمّ وقوم: النّصب. وابن مالك: الأوّل في العَلَم، والثاني في النكرة. وعندي: عكسه.

(ش): يجوز تنوين المنادى المبنيّ في الضّرورة بالإجماع، ثم اختلف: هل الأولى بقاء ضَمّه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازنيّ على الأوّل عَلَماً كان أو نكرةً مقصودة كقوله:

٦٧٠ ـ سـلامُ اللّـهِ يـا مطـرٌ عَلَيْهـا[3]

وقوله:

٦٧١ ـ مكـانَ يـا جَمَـلٌ حُيِّيـت يـا رَجُـلُ[4]

---

(١) كانت بالأصل «مري»، والصواب ما أثبتناه، لما سيبينه المؤلف فيما يلي و«رِ» هو الأمر من «رأى» فحذفت عينه ولامه، ثم رُدّت اللام في النداء، فصارت «رِي».

(٢) كانت بالأصل. «مر» راجع الحاشية السابقة.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (١٥/ ٢٣٤) وخزانة الأدب (٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٥٠٧/٦) والدرر (٢١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٦٠٥/٢) وشرح التصريح (٢/ ١٧١) وشرح شواهد المغني (٧٦٦/٢) والكتاب (٢٠٢/٢) وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٤) والأشباه والنظائر (٢١٣/٣) والإنصاف (١/ ٣١١) وأوضح المسالك (٢٨/٤) والجنى الداني (ص ١٤٩) والدرر (٥/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ١٧٧ ، ٣٥٥) وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) ومجالس ثعلب (ص ٩٢، ٥٤٢) والمحتسب (٩٣/٢).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

ليت التحيّة كانت لي فأشكُرَها =

وأبو عمرو وعيسى بن عُمَر والجَرْمي والمبرّد على الثاني ردّاً إلى أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله:

٦٧٢ ـ يـا عَـدِيًّـا لقـد وقَتْـكَ الأواقـي[١]

وقوله:

٦٧٣ ـ يـا سيّـداً مـا أنـت مِـنْ سَيِّـدٍ[٢]

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعيّنة، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العَلَم، لعدم الإلباس فيه، والضّمّ في النكرة المعيّنة، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلاّ الحركة، لاستوائهما في التنوين. ولم أقف على هذا الرأي لأحد

[حذف النداء اختصاراً]

(ص): مسألة: يحذف حرف النداء إلاّ مع الله، والمستغاث، والمتعجّب، والمندوب. ومنعه البصريّة اختياراً مع اسم الجنس والإشارة، وفي نكرة لم تُقْصَد. وحذف المنادى دونه خُلْفٌ. وقد يُفْصل بأمر.

= وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٥٣) والدرر (٣/ ٢٢) والشعر والشعراء (١/ ٥١٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٤٨).

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رفعتْ رأسها إليّ وقالت

وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (٢/ ١٦٥) والدرر (٣/ ٢٢) وسمط اللآلي (ص ١١١) ولسان العرب (١٥/ ٤٠١ ـ وقي) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١١) والمقتضب (٤/ ٢١٤) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٧٧) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٨) وشرح التصريح (٢/ ٣٧٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) وشرح المفصل (١٠/ ١٠) والمنصف (١/ ٢١٨).

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

موطّأ الأكناف رَحْبَ الذراع

وهو للسفّاح بن بكير في خزانة الأدب (٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨) والدرر (٣/ ٢٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٦٣) وشرح التصريح (١/ ٣٩٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٠٨) والدرر (٤/ ٣٥، ٥/ ٢٣٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٠) والمقرب (١/ ١٦٥).

(ش): يجوز حذف النّداء اختصاراً، وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ﴾ [آل عمران: ٨]. ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

ويستثنى صُوَر لا يجوز فيها الحذف:

أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله.

الثاني: المستغاث نحو: يا لَزيد.

الثالث: المتعجّب منه نحو: يا لَلْماء.

الرابع: المندوب نحو: يا زيداه.

الخامس: اسم الجنس.

السادس: اسم الإشارة.

السابع: النكرة غير المقصودة. هذا مذهب البصريين.

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثّلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك لحديث «ثَوْبي حَجَرُ»[1]. و:

٦٧٤ ـ أَشْتَــدّي أَزْمَــةُ تَنْفَــرِجــي[2]

وقول ذي الرمّة:

٦٧٥ ـ بمثلِــك هــذَا لَــوْعَــةٌ وغَــرَامُ[3]

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الغسل (باب ٢٠) وأحاديث الأنبياء (باب ٢٨)، ومسلم في الحيض (حديث ٧٥) والفضائل (حديث ١٥٥ و١٥٦)، والترمذي في تفسير سورة ٣٣ باب ٢٤، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥)؛ كلهم من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوأة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلاّ أنه آدرُ. قال. فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرّ الحجر بثوبه. قال: فجَمَحَ موسى بإثره يقول: ثوبي حجرُ! ثوبي حجرُ!حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوأة موسى؛ قالوا: والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر حتى نُظِر إليه. قال: فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً». اللفظ لمسلم.

(٢) هذه العبارة من حديث النبي ﷺ، رواه العجلوني في كشف الخفا (١/ ١٤٦) عن علي بن أبي طالب، وقال: «رواه العسكري والديلمي والقضاعي عن علي بسند فيه كذاب» وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٦٥١٧) والذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠١٣) وابن حجر في لسان الميزان (٢/ ١٢١٤) والسيوطي في الدرر المنتثرة (١٥). وقد أجمع رواة هذا الحديث على تصعيفه ومعنى هذا الحديث: ابلغي يا شدة في الشدّة النهاية حتى تنفرجي

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: =

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقوله:

٦٧٦ ـ لِتُحْسَبَ سيِّداً ضَبُعاً تبولُ[1]

أي: يا ضَبُعاً.

والأوّلون حملوا ذلك على الشّذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، ولا نداء.

وأمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: يا حَجَرُ.

أمّا حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر، والدّعاء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَلَاْ يَا اسْجُدُوا﴾[2] [النمل: ٢٥]. وقول الشاعر:

٦٧٧ ـ يـا لَعْنـةُ اللّـهِ والأقـوامِ كُلِّهِـمُ والصَّالِحِين على سمْعَان مِنْ جارِ[3]

أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

قال أبو حيّان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز، لأن الجمع بين حذْف فعل النداء وحذْف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل، و«يا» في الآية والبيت،

= إذا هملتْ عيني لها قال صاحبي

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٩٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٥) وهمع الهوامع (١/ ١٧٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤١).

(١) عجـز بيت من الوافر، وصدره:

فشايع وسط ذودك مستقنًّا

وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٢٢) ولسان العرب (١٣/ ٣٤٩ ـ قنن). وللهذلي في الخصائص (٣/ ١٩٦). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٥).

(٢) هذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي. وقد خرّجت هذه القراءة على أن تكون «لا» حرف استفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، و«اسجدوا» فعل أمر انظر البحر المحيط (٧/ ٦٥، ٦٦).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٨) والإنصاف (١/ ١١٨) والجنى الداني (ص ٣٥٦) وجواهر الأدب (ص ٢٩٠) وخزانة الأدب (١١/ ١٩٧) والدرر (٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨) ورصف المباني (ص ٣، ٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٤، ٤٠) والكتاب (٢/ ٢١٩) واللامات (ص ٣٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦١).

ونحوهما للتنبيه(١).

وقال ابن مالك: حق المنادى أن يمنع حذْفُه، لأن عامله حذف لزوماً، إلا أنّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً، أو دعاء، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعُوّ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت «يا» فحسن حذفه لذلك.

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النّخعية تخاطب أمها (لطيفة):

٦٧٨ ـ ألا يـا فـابْـك تَهْيـامـاً لَطِيفَـا(٢)

أرادات يا لطيفة، فرخّمت وفصلت.

[ما لا ينادى]

(ص): والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف، ولا معرف بـ «أل» في السّعة خلافاً للكوفيّة إلا الله، و«المحْكيّ».

قال المبرّد: والموصول. وابن سعدان(٣): والجنس المشبّه به لا ذو عهدية وغلبة ولَمْحٍ بحال.

(ش): لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأمّا ضمير الغيبة والتكلّم فلأنهما يناقضان النّداء، إذْ هو يقتضي الخطاب. وأمّا ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسُنُ، لأن أحدهما يُغْني عن الآخر.

وجوز قوم نداءه تمسّكاً بقوله:

٦٧٩ ـ يـا أبْجـر بـنَ أَبْجـرٍ يـا أنْتـا(٤)

---

(١) راجع تفسير البحر المحيط لأبي حيّان (٧/ ٦٦).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأذري الدمع تسكاباً وَكِيفَا

وهو لجداية بنت خالد النخعية في الدرر (٣/ ٢٧)

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الصرير الكوفي نحوي، مقرىء. ولد ببغداد سنة ١٦١، وأخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن المرزبان وتوفي سنة ٢٣١ هـ له مصنفات في القراءات والنحو، منها: الجامع، والمجرّد. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٤) والفهرست (١/ ٧٠، ٧٩) ومعجم الأدباء (١٨/ ٢٠١) ونزهة الألبا (ص ٢١٢) وطبقات القراء (٢/ ١٤٣) وبغية الوعاة (ص ٤٥).

(٤) وبعده: «أنت الذي طلقت عام جعتا» =

وقول الأحوص: «يا إيّاك قد كَفيتُك»[1]. وأجاب الأولون بندوره.

ولا ينادى اسم الإشارة المتّصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السّيرافي وغيره. وأجازه ابن كيسان. ونقل عن سيبويه.

ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك، لأن المنادى حينئذٍ غير مَنْ له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟

ولا ينادى المعرّف بـ «ألْ»، فلا يقال: يا الرجل إلاّ في الضّرورة، لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التّعريف.

وجوّزه الكوفيّون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:

٦٨٠ ـ فيـــا الْغُـــلامـــانِ اللّـــذانِ فَـــرّا[2]

وقوله:

٦٨١ ـ عبّـاسُ يـا الملـك المتـوّجُ والّـذي عَـرَفَـتْ لـه بَيْـتَ العُـلا عَـدْنَـانُ[3]

وقوله:

٦٨٢ ـ مِـنَ اَجْلِـك يـا الّتـي تيّمـتِ قَلبـي[4]

= والرجز للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢١٦) وشرح التصريح (٢/ ١٦٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٢). ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (٢/ ١٣٩ ـ ١٤٣، ١٤٦) والدرر (٣/ ٢٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٢٥) وأوضح المسالك (٤/ ١١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٥٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠١) وشرح المفصل (١/ ١٢٧، ١٣٠) والمقرب (١/ ٧٦)

(١) ذكر هذا القول الأشموني في شرحه (٣/ ١٣٥) وعدّه من الشذوذ؛ ولم ينسبه

(٢) الرجز قائله مجهول؛ وبعده:

إيّاكما أن تكسبانا شَرًّا

وهو في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والإنصاف (١/ ٣٣٦) والدرر (٣/ ٣٠) وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح المفصل (٢/ ٩) واللامات (ص ٥٣) واللمع في العربية (ص ١٩٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٥) والمقتضب (٤/ ٢٤٣).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٣٢) والدرر (٣/ ٣١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح التصريح (٢/ ١٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٥)

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأنتِ بخيلـةٌ بالوُدِّ عنّي

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والأشباه والنظائر (٢/ ١٧٩) والإنصاف (١/ ٣٣٦) والجنى الداني (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٣) والدرر (٣/ ٣١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح =

واستثنى البصريّون شيئين: أحدهما اسم الله تعالى فيقال: يا أَللهُ، لأن «أل» للزومها فيه، كأنها من بِنْيَة الكلمة. فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.

والثاني: الجملة المسمّى بها، كأن تسمّي: «يا الرّجل قائم»، فإذا ناديته قلت: «يا الرّجل قائم أقبل» لأنه سمّي به على طريق الحكاية.

واستثنى المبرّد ثالثاً، وهو الموصول إذا سمي به نحو: «يا الذي قام» لمسمّى به، ووافقه ابن مالك.

قال أبو حيّان: والذي نصّ عليه سيبويه المنع، وفرّق بينه وبين الجملة: أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام، و«الذي» بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث، فلا يجوز فيه النّداء.

واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبّه به، فأجاز نداءه مع «أل» نحو: «يا الأسد شِدّة»، و«يا الخليفة هَيْبَة»، ووافقه ابن مالك، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْغَلَبة، ولا التي لِلَمْح الصّفة بحال، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه «أل» قال:

٦٨٣ ـ إنّـكَ يـا حَـارِثُ نِعْـمَ الحَـارِثُ[1]

وقال:

٦٨٤ ـ غَمـز ابـن مُـرَّةَ يـا فـرزدقُ كَيْنَهـا[2]

= الممصل (٢/٨) والكتاب (٢/١٩٧) واللامات (ص ٥٣) ولسان العرب (١٥/٢٤٠ ـ لتا) والمقتضب (٤/٢٤١).

(١) الرجر لرؤبة في ديوانه (ص ٢٩) والدرر (٣/ ٣١). وبلا سبة في الأشباه والنظائر (٤/ ١٨٦)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

غمز الطبيب نغانغ المعذورِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٥٨) وأدب الكاتب (ص ١٤١) والاشتقاق (ص ٥٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٢١٧، ٢٩٢، ٩٨٥، ١٢٠٧) وحزانة الأدب (٣/ ١٠٠) والدرر (٣/ ٣٢) ولسان العرب (٤/ ٥٥٣ ـ عذر، ٨/ ٤٥٦ ـ نغغ، ١٣/ ٣٧١ ـ كين).

وابن مرة: هو عمران بن مرة المنقري، وكان أسر جعثن أخت الفرزدق يوم السِّيدان والكين: قيل: الغدد التي هي داخل قُبُل المرأة مثل أطراف النوى، والجمع كيون، والكين. البظر. والنغانغ: لحماة تكون في الحلق عند اللهاة، واحدها نُغْنُغ، وهي اللغانين واحدها لُغْنُون. وقال ابن بري: واحدة النغانغ نُغْنغة، وهي لحم أصول الآذان من داخل الحلق تصيبها العُذْرة (اللسان: ٨/ ٤٥٦ ـ مادة نغغ).

[نداء اسم الإشارة]

(ص): مسألة: إذا نودي إشارة ووصف بذي أل مرفوع، فإن استغني عنه جاز نصبه، أو «أيّ» ضُمّ، وتلي بـ «هاء» التنبيه عِوَضاً من الإضافة مفتوحة. وقد تضمّ، وذي أل الجنسية مرفوعاً. وجوّز المازني نصبه وصفاً، وابن السيّد بياناً. وزعمه مَلِكُ النحاة[1] مبيناً، وأل بدلاً من «يا» أو بموصول بغير خطاب. أو بإشارة بلا كاف. قيل: أو بها، قال ابن الضائع[2]: إن نعت بذي أل، ولا يتبع بغيرها، ولا يقطع عنها، ويؤنّث لتأنيث صفته. وقيل: «ها» مبقاة من الإشارة. وقيل: «أي» موصولة بالمرفوع خبر المحذوف.

(ش): إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه «أل» من اسم جنس أو موصول نحو: يا هذا الرجل، يا هذا الذي قام أبوه.

ويجب رفع هذا الوصف إذا قدّر اسم الإشارة وصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل»، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرّفع على اللفظ، والنّصب على الموضع.

وإذا نودي «أيّ» وجب بناؤها على الضّمّ، وإيلاؤها هاء التنبيه إمّا عوضاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إمّا بذي أل الجنسيّة مرفوعاً نحو: يا أيُّها الإنسان. يا أيُّها النّبيّ. وقيل: إنّه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السيّد، لأنه ليس مشتقّاً.

وقيل: إنّه يجوز نصبه. قال المازني حَمْلاً على موضع «أيّ». وردّ بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنّداء لم يتم بـ «يا أيُّها» فلم يجز الحمل على موضعها، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد. وإنما أتي بـ «أي» ليتوصّل بها إلى ندائه، ومن ثمَّ زعم ملك النحاة أبو نزار: أنه مبنيّ، وأن اللاّم فيه بدل من «يا».

ولا يجوز الوصف بما فيه «أل» التي للعهد، أو التي للغلبة، أو التي للّمْح، ولا ما فيه «أل» من مُثنّى أو مجموع كان عَلَماً قبل دخولها، فلا يقال: يا أيُّها الزّيدان، ولا يا أيُّها الزّيدون، وإمّا بموصول مصدّر بـ «أل» خال من خطاب نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [المائدة: ١، وغيرها]، ولا يجوز: يا أيُّها الذي رأيت، كما لا يجوز أن ينادى، وإمّا باسم إشارة عار من الكاف نحو:

٦٨٥ ـ أيهـــذان كُـــلا زادَيْكُمـــا[3]

---

(١) ملك النحاة: هو الحسن بن صافي بن عبد الله المتوفى سنة ٥٦٨ هـ. وقد تقدم.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

ودعاني واغلاً فيمن وَغَلْ

=

٦٨٦ ـ ألا أيّهذا الزَّاجري أحضُرَ الوغَى[1]

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه.

وجوّزه ابن كيْسان نحو: «يا أيُّها ذلك الرّجل». وشرط أبو الحسن بن الضّائع لجواز وَصْف (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق، وقوله:

٦٨٧ ـ ألا أيّهــذا السّــائلــي أيــن يَمّمــتْ[2]

ولا يجوز إتباع «أيّ» بغير هذه الثّلاثة، فلا يقال: يا أيُّها صاحب الفرس مثلاً، ولا يقطع عن الصفة، فلا يقال: يا أيُّها بدون ما ذكر.

ويؤنث لتأنيث الصّفة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

وفي «البديع»[3]: أنّ ذلك أولى، لا واجب، فيجوز: يا أيُّها المرأة.

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع، قال تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وحُكْم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمّها معها في لغة بني أسد، وقرىء

= ويروى «يغلْ» مكان «وغلْ». وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٣٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨١) ومجالس ثعلب (ص ٥٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠)

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد من معلقته؛ وعجزه.

وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدي

وهو في ديوانه (ص ٣٢) والإنصاف (٢/ ٥٦٠) وخزانة الأدب (١/ ١١٩، ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٧٩، ٥٨٥) والدرر (١/ ٧٤، ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥) ورصف المباني (ص ١١٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠) وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢) ولسان العرب (١٣/ ٣٢ ـ أنن، ١٤/ ٢٧٢ ـ دنا) ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢) والمقتضب (٢/ ٨٥)

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإنّ لها من أهل يثرب موعدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣/ ٣٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٧٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠، ٣٢٦) والمقتضب (٤/ ٢٥٩).

(٣) يوجد ثلاثة كتب باسم «البديع في النحو»: أحدها لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربعي.

في السبع: ﴿يا أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] ويقولون: يا أَيَّتُهُ المرأة.

وقيل: إن هاء التنبيه في يا أيُّها الرجل ليست متصلة بـ «أيّ» بل مُبْقاة من اسم الإشارة، والأصل: يا أيّ هذا الرجل، فـ «أيّ» منادى ليس بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها، وعليه الكوفيّون.

وقيل: «أيّ» موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ، وعليه الأخفش. وردّه المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور، والجملة الفعليّة.

وأجيب بأن ذلك لا يلزم، إذ له أن يقول: إنهم التزموا فيها ضَرْباً من الصّلة، كما التزموا فيها ضَرْباً من الصّفة على رأيكم.

وردّه ابن مالك أيضاً بأنّه لو صحّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ. وأجاب أبو حيّان بأن له أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب، لأن النداء باب حذف وتخفيفٍ بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره.

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لـوجب ألاّ تضم، لأنه لا يُبْنى في النّداء ما يوصل، لأن الصلة من تمامه، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدّرت معربةً قبل النداء، لا إذا قدّرت قبله، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله.

وردّه بعضهم بأن أياً الموصولة لا تكون إلاّ مضافة لفظاً أو نيّةً، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها. وأجيب بأن «ها» عوّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنّها مضافة.

[نداء العلم الموصوف بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم]

(ص): مسألة: إذا نودي عَلَمٌ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم، قال الكوفيّة: أو بغيره جاز فتحه. وفي الأجود، وتقدير فتح المقدّر خُلْف، وقد يضم الابن إتباعاً.

وزعم الجُرجاني: فتحه بناءً، ومثله: فلان بن فلان، وضُلّ بن ضُلّ. وألحق الكوفيّة كلّ ما اتّفق فيه لفظ المنادى، والمضاف إليه.

ويجب فيه في غير النّداء حذف تنوينه إلاّ لضرورة. وزعمه أبو عليّ مركّباً، ومتلوّه تابعاً كمَرْء. والأصح أن الوصف بـ «ابنة» كـ «ابن»، وفي بنت ـ لا في النداء ـ وجهان.

(ش): إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ «ابن» مُتّصل مضاف إلى علَم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضّم الفتح إتباعاً لحركة «ابن» إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين.

واختلف في الأجود، فقال المبرّد: الضمّ لأنه الأصل. وقال ابن كَيْسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب. فإن كان مما يقدّر فيه الحركة نحو: يا عيسى ابن مريم، فقال ابن مالك: يتعيّن تقدير الضمة، ولا ينوى بدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفرّاء تقدير الضمّة والفتحة.

ولو كان المنادى غير علم نحو: يا غلام ابن زيد، أو علماً بعده «ابن» لكنه غير صفة بل بدل، أو بيان، أو منادى، أو مفعول بمقدّر، أو صفة لكنه غير متصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيد ابن أخينا، أو وصف بغير «ابن» نحو: يا زيد الكريم تعيّن الضمّ في الصور كلها، ولم يجز الفتح.

وأجاز الكوفيّون الفتح في الأخير، وهو ما إذا وصف بغير «ابن» مستدلّين بقوله:

٦٨٨ ـ بـأَجْـوَدَ منـك يـا عُمَـرَ الجَـوادا[1]

على أن الرِّواية بفتح الرّاء، وعلّلوه بأنّ الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النّعت بالمنعوت حرّكوه بالفتح.

وحكى الأخفش: أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى، وهو نظير من قرأ: الحمدُ لُلَّهِ[2] بضم اللام. وزعم الجُرْجاني: أن فتحة «ابن» بناء.

قال ابن مالك: وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو: «يا فلانَ بنَ فُلان» و«يا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ»[3] ، و«يا سَيِّدَ بْنَ سيّد» لكثرة الاستعمال كالعلم.

قال أبو حيّان: والذي ذكره أصحابنا أنَّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه «ابن» غير علم، لكنّه مما اتّفق فيه لفظ المنادى، ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو: يا كريم بنَ كريم، أو ابن الكريم، ويا شريف بنَ شريف، أو ابْنَ الشّريف، وكلب بنَ كلب، أو ابنَ الكَلْب. وذكروا في ذلك خلافاً.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فما كعبُ بن مامة وابنُ سُعْدى

وهو لجرير في خزانة الأدب (٤/ ٤٤٢) والدرر (٣/ ٣٤) وشرح التصريح (٢/ ١٦٩) وشرح شواهد المغني (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٤) واللمع (ص ١٩٤) والمقتضب (٤/ ٢٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩١) وشرح قطر الندى (ص ٢١٠) ومغني اللبيب (ص ١٩).

(٢) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (البحر المحيط: ١/ ١٣١).

(٣) قولهم: «فلان ضلّ بن ضلّ» أي منهمك في الضلال، وقيل: هو الذي لا يُعرف ولا يُعرف أبوه، وقيل. هو الذي لا خير فيه، وقيل. إذا لم يُدْر مَنْ هو وممن هو (لسان العرب: ١١/ ٣٩٥)

فالبصريّون يضمّون المنادى وينصبون ابناً، والكوفيّون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيدُ بن عمرو في جواز الضّمّ والفتح، كما أجرت العرب ذلك في غير النّداء في حذف التنوين من الموصوف، قال الكميت:

٦٨٩ ـ تناولها كلبُ بنُ كَلْبٍ فأصْبَحَتْ[1]

وقال آخر:

٦٩٠ ـ فـإنّ أبـاكُـمُ ضِـلُّ بـنُ ضِـلِ[2]

وما ذكره البصريون هو القياس إذْ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها. انتهى.

ثم الصّورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء السّاكنين نحو: قام زيدُ بن عمرو، وقام فلانُ بن فلان، بخلاف غلامٌ ابنُ زيد، أو زيدٌ ابن أخينا. نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو: قام زيدُ ابن أخي عمرو.

وشرط بعضهم في المضاف إليه «ابن» التذكير، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه، فلا يحذف التنوين من مثل: زيدٌ ابْنُ عَلِيّة.

وشرط بعضهم في العلَمين التنكير، قال أبو حيّان: وهو باطل، إنّما ذلك في «ابن» وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة، قال:

٦٩١ ـ جـاريَـةٌ مـن قيـسٍ بـن ثَعْلَبَـهْ[3]

إلاّ أن يحمل على أنّ «ابن» بدل، لا صفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فيمن نوّن «عزيراً»، لأن «ابن» خبر.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بكفّ لئيم الوالدين يقودُها

وهو للكميت في الدرر (٣/ ٣٥).

(٢) الشطر من الوافر، ولم أعثر على تتمته ولا على قائله. وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٢٧١ ـ ضلل) والدرر (٣/ ٣٥).

(٣) الرجز للأغلب العجلي، وبعده:

كريمة أخوالها والعَصَبَهْ

وهو في ديوانه (ص ١٤٨) وخزانة الأدب (٢/ ٢٣٦) والدرر (٣/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٢) وشرح المفصل (٢/ ٦) والكتاب (٣/ ٥٠٦) ولسان العرب (١/ ٢٣٨ ـ ثعلب، ٦٥٩ ـ قبب) والخصائص (٢/ ٤٩١) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٠) وشرح التصريح (٢/ ١٧٠).

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنّ حذف التنوين من نحو: قام زيدُ بنُ عمرو للتّركيب، وأنهم بَنَوْا الصّفة مع الموصوف، وأنّ نون «ابن» حرف إعراب، والدّال تابعة للنّون بمنزلة الراء[1] في قولهم: هذا امرُؤٌ، ورأيت امْرَأً، ومررت بامرئٍ. ولما كانت الدّال غَيْرَ حرف إعراب لم ينوّن، لأن التنوين لا يكون وسطاً.

قال ابن مالك: وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صَلّى اللّهُ على يُوسُفَ بن يَعقوبَ، ولو كان كما قال لكسروا.

وإذا كان الموصوف علماً مؤنّثاً، نعت بـ «ابنة» مضافاً إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكّر الموصوف بـ «ابن» نحو: يا هندُ ابنةَ زيد، وقامت هندُ ابنةُ عمرو، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره. وحجّتهم القياس على «ابن».

وذهب قوم إلى المنع؛ لأن السماع إنما ورد في «الابن»، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه.

وفي الوصف بـ «بنت» في غير النداء وجهان، رواهما سيبويه عن العرب نحو: هذه هندٌ بنتُ عاصم بالتنوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في «ابن»، و«ابنة».

ولو كان المنادى المؤنث مبنيّاً في الأصل نحو: «يا رَقاشِ ابْنَةَ عمرو» لم تغيّر حركة البناء الأصليّة، ويكون فتح الإتباع تقديراً. ذكره أبو حيّان.

[تكرار لفظ المنادى مضافاً]

(ص): وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو: يا تيمُ تَيْمَ عَدِيّ نُصِب الثاني نِداءً، أو بإضمار أعني، أو بياناً. قال ابن مالك: أو تأكيداً. والسِّيرافي: أو نعتاً. وضمّ الأول أو نصب إضافة لمتلوّ الثاني معه، أو هو مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً، أو إتباعاً؛ أقوال. وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّة.

(ش): إذا ذكرت منادى مضافاً، وكرّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو: نحو: يا تَيْمَ عديّ تَيْمَ عَدِيّ، وهو توكيدٌ مَحْضٌ. وإن كررت المضاف وحده نحو: يا تيم تَيْمَ عديّ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه عطف بيان أو بدل، زاد ابن مالك: أو على أنه تأكيد.

قال أبو حيّان: ولم يذكره أصحابنا، وهو ممنوع، لأنه لا معنويّ كما هو واضح، ولا

(١) في الأصل: «بمنزلة الميم»، والصواب ما أثبتناه.

لفظيّ لاختلاف جِهَتَي التعريف، لأن الأوّل معرّف بالعلميّة، أو النداء، والثاني: بالإضافة، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلميّة.

وأجاز السّيرافي نصبه على النعت، وتأوّل فيه معنى الاشتقاق، وهو ضعيف. ولك في الأول أيضاً النصب، لكن الضم أوجه، وأكثر في كلامهم.

واختلف في وجه النصب: فقال سيبويه: هو على الإضافة إلى متلوّ الثّاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تَيْمَ عَديّ تَيْمَهُ حذف الضمير من الثاني، وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصّة.

وقال الفرّاء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله: «قطع اللّهُ يَدَ وَرِجْلَ من قالها»، أن الاسمين مضافان إلى مَنْ، ولم يصرّح به هنا.

وقال المبرّد: هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف إليه الثاني، والثاني توكيد، أو بيان، أو بدل.

وقال الأعلم: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعِلا اسْماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: «ما فعلت خمسةَ عَشَرَكَ».

وقال السِّيرافي: هو على الإتباع والتخفيف مثل: يا زيد بن عمرو، لأن الثاني صفة مثل «ابن»، وليس دونه في الكثرة، فهذه خمسة أقوال. ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريّين، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو: يا رَجُلَ رَجُلَ القوم، وفي الوَصْفَيْن نحو: يا صَاحِبَ صاحِبَ زيد.

وخالف الكوفيّون: فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوَصْفَيْن ضَمّه بلا تنوين، أو نصبه منوّناً نحو: يا صاحباً صاحِبَ زيد.

أسمَاء لازمت النِّـدَاء

(ص): مسألة: لزم النداء من الأسماء «فل»، و«فلة»، وهما كناية عن نكرة وقيل: عَلَم، وقيل: ترخيم فلان وفلانة، وجرّ ضرورة، ومكرمان وملأمان، ومخبثان، ومكذبان، وملكعان، ومطيبان، وملأم، ولؤمان، ونوْمان، وهناه. والمعدول إلى فُعَل في سبّ مذكّر، وفعالِ مبنياً على الكسر لسبّ مؤنث إلاّ لضرورة. وسمع: رجل مكرمان، وملأمان. وقدر أبو حيّان القول، وينقاس فعالِ سبّاً وأمراً على الأصح في ثلاثيّ مجرّد تام متصرّف. وقاس ابن طلحة[1] الأمر من أفعل.

(ش): من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرّف فيها بأن لا تستعمل مبتدأ، ولا

(١) محمد بن طلحة: تقدّم التعريف به؛ راجع الفهارس العامة

فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلاّ في النّداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس:

فمن المسموع: فُل للرجل، وفُلَة للمرأة، يقال: يا فل، ويا فلة، وقد جرّ «فل» في الضّرورة قال:

٦٩٢ ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ[1]

واختلف فيهما فقيل: هما منقوصان من «فلان»، و«فلانة»، بحذف الألف والنّون ترخيماً، وبه جزم ابن مالك، ونسبه أبو حيَّان للكوفيّين وقيل: هما كنايتان عن علم مَنْ يعقل، وعليه ابن عصفور، وصاحب البسيط[2].

قال أبو حيّان: ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى: يا رجل، ويا امرأة.

و«فُلُ» مما حذف منه حرف، وبني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه: ف ـ ل ـ ي، بدليل أنه إذا سمّي به، ثم صغّر، قيل: فُلَيّ، وليس أصله فلاناً فذاك تركيبه: ف ـ ل ـ ن.

و«فل» كناية لمنادى، و«فلان» كناية عن اسم سُمّي به المحدّث عنه خاصّ غالب، فهما مختلفا المعنى والمادة، وفل الذي في الشّعر السابق هو: «فلان» صيّره الشاعر كذلك ضرورة، وليس هو المختصّ بالنداء. انتهى.

ومنها: «هناه» قال ابن مالك: يقال للمنادى المصرّح باسمه في التذكير: يا هنُ، ويا هَنَان، ويا هَنُونَ. وفي التأنيث: يا هَنَتْ، ويا هنتَان، ويا هَنَات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال: يا هناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير، ويا هنتَاه، ويا هنانِيه، ويا هَنْتَانِيه، ويا هَنُونَاهُ، ويا هنَانُوه.

ومنها: ملأم، ولُؤْمان[3]، ونَوْمان في نداء الكثير اللّؤم، والنّوم، ولا يقاس عليها قطعاً، قال:

---

(١) الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة (ص ٤٠٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٩) والدرر (٣/ ٣٧) وسمط اللآلي (ص ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٩) وشرح التصريح (٢/ ١٨٠) وشرح المفصل (٥/ ١١٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٩) والطرائف الأدبية (ص ٦٦) والكتاب (٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢) ولسان العرب (٢/ ٣٥٥ ـ لجج، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ ـ فلن) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٨) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٧) وشرح المفصل (١/ ٤٨) والمقتضب (٤/ ٢٣٨) والمقرب (١/ ١٨٢).

(٢) هو الحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ، صاحب «البسيط في شرح الكافية»

(٣) في الأصل: «ملام» و«لومان» بدون همز؛ والصواب ما أثبتناه. وانظر لسان العرب (١٢/ ٥٣٠)

٦٩٣ ـ إذا قلت: يا نومانُ لم يَجْهَل الّذي أريدُ، ولم يأخُذْ بشيءٍ سوى حِجْلِي[(١)]

ومنها: مفعلان في المدح، والذم، ذكر الأكثر: أنه مسموع، لا يقاس على ما جاء منه، والذي سمع منه ستة ألفاظ: مَكْرَمان للعزيز المكرم، ومَلأمان، ومَخْبَثان، ومَلْكَعان، وَمْطَيَبان، ومَكْذَبان.

وذكر بعض المغاربة: أنه منقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء.

وحكى ابن سيده: رجل مَكْرَمان، وملأمان، وامرأة مَلأمَانَة.

وحكى أبو حاتم: هذا زيد مَلأمان. فمنهم من أجاز استعماله في غير النّداء بقلّة.

وقال أبو حيّان: الذي أذهب إليه في تخريجه: أنه على إضمار الفول، وحَرف النّداء. والتقدير: رجل مقول فيه أو مَدْعُوّ: يا مكْرَمان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء مناسِبٌ لحذف القول.

ومنها: فُعَل المعدول في سَبِّ المُذكّر، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس.

والمسموع منه: يا لُكَع، ويا فُسَق، ويا خُبَث، ويا غُدَر، وهي معدولة عن: ألكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

قال أبو حيّان: وأصحابنا نصّوا على القياس فيه. وقال المبرّد: إذا أردت بـ «فُعَل» مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فُعَل. وأمّا حديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكَع بن لُكَع»[(٢)] فليس هذا المختصّ بالنداء، ولا معدولاً، لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَم، وأما قوله:

٦٩٤ ـ شهـــادةً بِيَـــدَيْ مِلْحـــادة غُـــدَرِ[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبنت سريع بن مبيع بن حرثان في تذكرة النحاة (ص ٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٣٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٢٦) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تذهب الدنيا حتى تصير للكع» قال إسماعيل بن عمر. «حتى تصير للكع بن لكع» قال أسود: يعني المتهم ابن المتهم. ورواه أيضاً بنفس اللفظ (٢/ ٣٥٨). ورواه أيضاً (٣/ ٤٦٦) من حديث أبي بردة بن نيار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تذهب الدنيا حتى تكون للكع بن لكع».

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يدعوه سرًّا وإعلاناً ليرزقه

وهو لأم عمران بنت الحارث في الدرر (٣/ ٣٨).

والملحادة: مبالغة في ملحد، وهو المائل عن الحق.

فضرورة.

والمقيس فَعَالِ المعدول في سبّ المؤنث نحو: يا لَكَاع ويا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ. وأمّا قوله:

٦٩٥ ـ إلــى بَيْــت قَعيــدَتُــهُ لَكَــاع[1]

فضرورة على أنه أوّل بإضمار القول أو الدّعاء، أو حرف النّداء، أي يقال لها أو تدعي يا لكاع.

وهذا النوع مبنيّ على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدْل، والتأنيث، والوزن.

وينقاس فَعَالِ في السبّ بلا خلاف، وفي الأمر وفاقاً لسيبويه وخلافاً للمبرّد، من كل فعل ثلاثيّ، مجرّد، تامّ متصرّف نحو: يا لَآمِ، ويا قَذَارِ بمعنى: يا لئيمة، ويا قذرة. وجَلَاس، ونَطَاقِ وقَوَام، بمعنى: اجلس، وانطق، وقُم. فلا يبنى من غير ثلاثيّ ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: دَرَاك من أدْرِك خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص؛ فلا يجوز كَوانِ منطلقاً، ولا بَيَاتِ ساهراً بمعنى: كُنْ وبِتْ، ولا من جامد، فلا يجوز وَذارِ، ولا وَدَاع زيداً بمعنى: ذَرْ، ودَعْ.

[لفظة «اللَّهمّ» في النداء]

(ص): ومنها: اللهم، والميم عوض حرف النداء، ومن ثَمّ لا تباشره في سَعة خلافاً للكوفية. ومنع سيبويه وصفه، وجوّزه المبرّد بمرفوع ومنصوب. وشذّ في غير نداء، وحذف لامه. وقد يستعمل تمكيناً للجواب، ودليلاً على النّدرة.

(ش): من الأسماء الخاصة بالنِّداء سماعاً: اللَّهُمّ، وشذّ استعماله في غيره، قال الأعشى:

٦٩٦ ـ كَحَلْفَــة مــن أبــي رِيَــاحِ يَسْمَعُهــا لَاهُــمَ الكُبَــارُ[2]

وشذّ أيضاً حذف (أل) منه، قال:

٦٩٧ ـ لاهُــمّ إنْ كُنْــتَ قَبِلْــتَ حَجَّتِــجْ[3]

---

(١) تقدم برقم (٢٢٩).

(٢) ويروى: «اللَّهُمّ» و«لاهُمُ» مكان «لاهُـم». والبيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٢٧) وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦، ٢٦٩، ٧/ ١٧٦) والدرر (٣/ ٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٣٠) ولسان العرب (١٣/ ٤٧٠ ـ أله، ١٣/ ٥٣٩ ـ لوه) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٨) وشرح المفصل (١/ ٣).

(٣) وبعده: «فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ». والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر (٣/ ٤٠) والمقاصد النحوية =

وأصله: الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عِوَضاً من حرف النّداء، ومن ثمّ لا يجمع بينهما إلاّ في الضّرورة كقوله:

٦٩٨ ـ إنّي إذا ما حَدثٌ أَلَمّا أقول: يا اللّهُمّ يَا اللّهُمّا[1]

هذا مذهب البصريين.

وجوّز الكوفيّون الجَمعَ بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عِوَضاً منه، بل بقيّة من جملة محذوفة، وهي: أُمّنا[2] بخير.

ومذهب سيبويه، والخليل أنّ هذا الاسم، وهو اللّهم لا يوصف، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصّوت، يعني غير متمكّن في الاستعمال. وقالا في قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٤٦] إنه على نداء آخر أي يا فاطر.

وذهب المبرّد والزّجّاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللّفظ، ومنصوب على الموضع، وجعلا: ﴿فَاطِرَ﴾ صفة له.

وقال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء.

قال المطرزيّ[3] في (شرح المقامات): وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: «آللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قال: اللهم نعم»[4] ودليلاً على النّدرة كقول العلماء: «لا يجوز أكل الميتة اللهم إلاّ أن يُضطرّ، فيجوز».

= (٤/ ٥٧٠). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٢٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٧٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٣٦٧) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢١٥) وشرح المفصل (٩/ ٧٥، ١٠/ ٥٠) ولسان العرب (١٠/ ١٠٣ ـ دلق) ومجالس ثعلب (١/ ١٤٣) والمحتسب (١/ ٧٥) والمقرب (٢/ ١٦٦) والممتع في التصريف (١/ ٣٥٥) ونواد أبي زيد (ص ١٦٤).

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر (٣/ ٤١) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ٣٤٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٦). ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٢) والإنصاف (ص ٣٤١) وأوضح المسالك (٤/ ٣١) وجواهر الأدب (ص ٩٦) ورصف المباني (ص ٣٠٦) وسر صناعة الإعراب (١/ ٤١٩، ٢/ ٤٣٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٠) ولسان العرب (١٣/ ٤٦٩، ٤٧٠ ـ أله) واللمع في العربية (ص ١٩٧) والمحتسب (٢/ ٢٣٨) والمقتضب (٤/ ٢٤٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٥).

(٢) كانت بالأصل: «آمنا» والصواب ما أثبتناه «أُمّنا»؛ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٤١ ـ ٣٤٧) مسألة القول في الميم في «اللّهم» عوض من حرف النداء أم لا؟.

(٣) هو ناصر الدين عبد السيّد بن علي المتوفى سنة ٦١٠ هـ وقد تقدّم.

(٤) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث (حديث رقم ٦٣) من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً مسلم في الإيمان (حديث ١٠) والنسائي في الصيام (باب ١) وابن ماجة في الإقامة (باب ١٩٤) وأحمد في المسند (٤/ ١١١، ١١٢).

المنـدُوبُ

(ص): مسألة: النُّدبة إعلان المُتَفجِّع باسم من فَقَدَهُ لموت أو غَيْبة، ولها «واو»، و«يا» مع الأمن. وللمندوب حُكْمُ النداء، ولا يُنْدبُ مُضمَر وإشارة، وكذا موصول إلاّ بصلة تعيّنُهُ، واسم جِنْس مفرد على الصحيح.

قال السِّيرافي: ومضاف لضمير خطاب، والكوفيّة: وجمع السلامة.

(ش): المندوب نوع من المنادى، والنُّدبة: مصدر نَدَب الميّت: إذا تفجّع عليه، وألحق به الغائب.

ويختص من حروف النّداء بحرفين: «وا» وهي الأصل و«يا»، ولا تستعمل إلاّ عند أمن اللّبْس بالمنادى غير المندوب كأن يَنْدُب ميّتاً اسمُه: زيد، وبحضرتك مَن اسمه زيد.

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِه، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو: وا عَبْدَ اللَّهِ، وا ضارِباً عمراً، وضمّه إذا كان مفرداً نحو: وا زَيْدُ، وتنوينه عند الاضطرار نحو:

٦٩٩ - وَافَقْعَسـاً وأَيْـنَ مِنّـي فَقْعَـسُ[١]

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير، واسْم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: وا أنْتَاه، ولا وا هذَاه، ولا وَا مَنْ ذَهبَاه، ولا وَا رَجلاه، لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجّع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالنّدْبة، فإن كان اسم الجنس غير مفرَد جاز، نحو: وا غُلاَمَ زيداه، وكذا إذا كان للموصول صلة تعيّنه نحو: وَا مَنْ حفر بئر زمزماه، لأنه في الشُّهْرة كَالْعَلَم.

وأجاز الرياشيّ نُدْبة النّكرة، وفي الحديث: «وا جَبَلاه»[٢]. وقال غيره: وهو نادر إن

---

(١) تقدم برقم (٦٦٤)

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء على الميّت (حديث رقم ١٠٠٣) عن أبي =

صحّ، ومنع السّيرافي نُدْبة المضاف لضمير المُخَاطَب كما لا يجوز نِداؤُه، لأنّ البابين سواء.

قال بعض المغاربة: ولم يُسْمَعْ شاهد بخلاف قوله.

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السّالم، كما لا يجوز تَثْنِيتُه، ولا جمعه، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك.

وفرّق البصريّون بأنّ هذه الألف لا تغيّر اللفظ عما هو عليه، ولا تُحْدِثُ فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع.

(ص): ويلحق آخر ما تمّ به جوازاً ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف.

وجوز الكوفية قلْبَها، وتحريك التنوين بفتح أو كسر، وحذف همز التأنيث، ويفتح ما لم يُلْبس، فتقلب بحسبه. وجوّزه الكوفية مطلقاً، وفي «يا»، و«وا» ويقدّر حركتهما الفتح والحذف. والأصح لا يغني عنها فتحة، وأنها تقلب ما بعد نون مُثَنّى، وأنه لا يعوّض منها تنوينٌ وصلاً، وأنه لا يلحق نعته، أو نعت أيها، أو مضاف نعته غير أيّ. قال ابن مالك: أو ما آخره ألف، وهاء، وجوّزه بعضهم في بَدَل ونسَق، ومنادى غير مندوب، ويليها غالباً سالمةً أو منقلبة هاءٌ ساكِنةٌ لا وصلاً اختياراً خلافاً للفرّاء.

(ش): يلحق جوازاً آخر ما تمّ به المندوب ألف، وليس لحاقها بلازم، وآخر ما تمّ به يشمل: المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركّب، ثم إن كان متلوّها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: وَا مُوسَاه، وَا غُلاَمَ زَيْدَاه.

وجوز الكوفيّون قلب الألف ياءً، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال: وا مُوسَياه، وا غلام زيدنَاه، أو زيدنِيه. وإن كان همز تأنيث أُقِرّ نحو: وَا حَمْرَاءاه وجوّز الكوفيون حذفها.

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأُقِرّ إن كان مفتوحاً نحو: وا زيدَاه، وا عبدَ الملكاه، وا رَقاشَاه، ما لم يحْصُل لَبْس، فتقرّ الحركة.

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياء إن كانت كسرة، كقولك في «غلامه»، و«قوموا» مسّمى به: وا غلامَهُوه، وا قُومُوه، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنةً معها.

وفي غلامك، وقُومِي مسمّى به: وا غلاَمكِيه، وا قُوميه بقلب الألف ياء، وحذف الياء الأولى لذلك، إذ لو بقيت الألف، وقيل: وا غُلامَهَاه لالتبس بالغائبة، أو وَا قُوماه لالتبس

= موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميّت يموت فيقوم باكيه فيقول: وا جبلاه! وا سيّداه! أو نحو ذلك، إلاّ وُكّل به ملكان يلهزانه: أهكذا كُنْتَ؟». ورواه أيضاً ابن ماجة في الجنائز، باب ٥٤، حديث ١٥٩٤.

بالمثنى، أو وا غلامكاه لالتبس بالمذكر.

وأجاز الكوفيّون القلب مطلقاً وإن لم يلبس، فأجازوا: وَا رَقاشِيه وا عبد الملكيه.

وإن كان ياء أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محرّكاً بالفتح كقولك في غلامي: وا غُلامَاه، أو وا غلامِيَاه. وبقي مسائل:

الأولى: لا يستغنى عن الألف بالفتحة، فلا يقال: وَا عُمَرُ، وأنت تريد: وا عُمَرَاه خلافاً للكوفيّين.

الثانية: لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية عند البصريّين، بل. يتعيّن فتح النون نحو: وا زيدانَاه. وأجازه الكوفيون وابن مالك، فيقال: وازيدانِيه.

الثالثة: . . . .[1]

الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين، لأنه منفصل من المنعوت. وأجازه يونس والكوفيّون، وابن مالك نحو: وا زيدُ الطّويلاه. وأجاز خَلَف[2] لحُوقَها نعْتَ أيّ نحو: يا أيها الرّجُلاَه.

وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو:

٧٠٠ ـ ألا يــــا عمــــرو عَمْــــراهُ وعَمْــــرُو بــــن الــــزّبيــــراهْ[3]

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ[4]. وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق.

الخامسة: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحَاق الألف بما في آخره ألف، وهاء، وبه صرّح بعض المغاربة وابن معط في «ألفِيّته» وابن الحاجب، فيقال في عبد الله: وا عبدَ اللاّهاه، وفي جهجاه: وا جهجاهاه، ومنعه ابن مالك، لاستثقال ألف وهاء، بعد ألف وهاء.

السادسة: قيل: قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب: «فَصِحْتُ يا عُمَراه»، فقال: «يا لَبَّيْكَاه»، جزم بذلك ابن مالك وغيره، ومنعه سيبويه.

---

(١) مكان النقط بياض بالأصل

(٢) خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. تقدّم

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٢) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٣) والمقرب (١/ ١٨٤).

(٤) وقال ابن مالك: لحق الهاء في «عمراه» وهو توكيد مندوب، ولحقت في «زبيراه» وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب. انظر المقاصد النحوية (٤/ ٢٧٤).

السابعة: تلي الألف في الغالب سالمة، ومنقلبة ياء، أو واواً، هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة، ويجوز تركها كقوله:

٧٠١ ـ وَقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللّهِ يا عُمَرَا[1]

ولا تثبت في حال الوصل إلاّ ضرورة. وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له

وهو لجرير في ديوانه (ص ٧٣٦) والدرر (٣/ ٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٦٤، ١٨١) وشرج شواهد المغني (٧/ ٧٩٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٢).

الاستغاثـة

(ص): مسألة: تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجّباً منه، أو مستغاثاً به، متعلّقة بفعل النّداء، وقيل بحرفه. وقيل: زائدة، ومكسورة المعطوفة عليه دون يا. والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النّداء، أو أدعوك أو مدعُوّاً، أقوال. وقد تجرّ بـ«من»، أو يحذف، أو تليه «يا» لحذف المستغاث به.

وإذا ولي: «يا» ما لا ينادى إلاّ مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرها، وليست بعض «آل» خلافاً لزاعمه، وتعاقبها ألف كالنّدبة، ويختص الباب بـ«يا» وقل ورود «وا» في التعجّب.

(ش): إذا استغيث المنادى، أو تعجّب منه جرّ باللام مفتوحة نحو: يا لَلّه، يا لَلْماء، يا لَلْعجَب، وما كان منادى صحّ أن يكون مستغاثاً، ومتعجّباً منه، وما لا فلا إلا المعرّف بأل فإنه يجوز هنا.

والاستغاثة دُعاءُ المستغيثِ المُسْتغاثَ.

والتعجّب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً، فتنادي جنسه نحو: يا لَلْماء.

والآخر: أن ترى أمراً تستعظمه، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنَةٌ[1] فيه نحو: يا لَلْعُلماء.

وعِلّة فتح لام المُسْتغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأُجري المتعجّب منه

(١) المَكِنَةُ: التمكّن، تقول العرب: إن بني فلان لذوو مكنة من السلطان؛ أي تمكّن. انظر لسان العرب (١٣/٤١٢).

مجراه، لمشاركته في المعنى، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي.

واختلف في هذه اللام، فقيل: زائدة، وعليه ابن خَرُوف، واختاره أبو حيّان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة وعلى هذا، فذهب ابن جنيّ: إلى أنّها تتعلق بحرف النّداء لما فيه من معنى الفعل.

وذهب سيبويه: إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور. وبكسر اللاّم مع المعطوف إن لم تُعَدْ معه «يا» نحو:

٧٠٢ ـ يـا لَلْكُهُـول ولِلشُّبّـانِ لِلْعَجَـبِ[١]

فإن أعيدت معه «يا» فتحت نحو:

٧٠٣ ـ يـا لَعَطّـافِنَـا ويـا لَـرِيـاح[٢]

وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو:

٧٠٤ ـ يـا لَقَـوْمـي لِفُـرْقـة الأحْبَـاب[٣]

وتتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان.

قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، فقيل: إنها تتعلق بفعل النداء، وهو بعيد. وقيل: بحال محذوفة، تقديره: يا لزيد مَدْعُوّاً لعمرو.

وقد يجر المستغاث من أجله بـ «مِنْ» لأنها تأتي للتعليل كاللام قال:

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٧) وخزانة الأدب (٢/ ١٥٤) والدرر (٣/ ٤٢) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٢) وشرح التصريح (٢/ ١٨١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٣) وشرح قطر الندى (ص ٢١٩) ولسان العرب (١٢/ ٥٦١، ٥٦٣ ـ لوم) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٧) والمقتضب (٤/ ٢٥٦) والمقرب (١/ ١٨٤).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وأبي الحشرج الفتى النفّاحِ

وقبله:

يـا لقـومٍ مَـنْ للعلـى والمسـاعـي   يـا لقـوم مـن للنـدى والسمـاحِ

والبيتان، أو الثاني منهما، بلا نسبة في خزانة الأدب (٢/ ١٥٥) والدرر (٣/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٢) وشرح المفصل (١/ ١٣١) والكتاب (٢/ ٢١٦، ٢١٧) وكتاب اللامات (ص ٨٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٨) والمقتضب (٢/ ٢٥٧).

(٣) الشطر من الخفيف، ولم يُعثر له على قائل أو تتمة. وهو في كتاب سيبويه (٢/ ٢١٩) والدرر (٣/ ٤٤).

٧٠٥ ـ يـا لَلـرِّجـال ذوي الألْبـاب مِـنْ نَفَـرٍ لا يَبْـرَحُ السَّفَـهُ المُـرْدِي لهـم دِينَـا[١]

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله:

٧٠٦ ـ فهـل مـن خـالـدٍ إمّـا هَلَكْنَـا وهـل بـالمـوت يـا لَلّنـاس عَـارُ[٢]

وقد يحذف المستغاث به، فتلي «يا» المستغاث من أجله، كقوله:

٧٠٧ ـ يـا لَأُنـاسٍ أَبَـوْا إلاّ مُثـابَـرةً على التّـوَغّـلِ فـي بغْـيٍ وعُـدوانِ[٣]

أي: يا لقومي لأناس.

وإذا ولي «يا» اسم إلا مجازاً نحو: يا لَلْعَجب، ويا للدَّواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به، أي يا عجب احضر، فهذا وقتك، والكسر على أنه مستغاث من أجله، والمستغاث به محذوف، وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء.

وزعم الكوفيّون: أنّ لام الاستغاثة بعض «آل»، وأن أصل: يا لفلان: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أيمن: مُ، ولذلك صحّ الوقف عليها في قوله:

٧٠٨ ـ إذا الـدّاعـي المثـوّب قـال يَـا لاَ[٤]

والبصريّون قالوا: بل هي لام الجرّ بدليل وقوع كسرها في العطف، ولو كانت بعض

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٠).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٣٢) والأغاني (٢/ ١٢٥) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٠). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧١).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد (ص ١٨٢) وخزانة الأدب (٢/ ٦) والدرر (٣/ ٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٥) والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ٢١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/ ٢٢٨) ورصف المباني (ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ١٠٢) ولسان العرب (١٥/ ٤٩١ ـ يا) ومغني اللبيب (١/ ٢١٩، ٢/ ٤٤٥)

وفي الشطر الأول من البيت شاهد، وهو قوله: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله· «خير» مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» سادّ مسدّ الخبر. وخرّجه أبو علي الفارسي وتبعه ابن عصفور على أن الوصف خبر لـ «نحن» محذوفة، وقدر «نحن» المذكورة توكيداً للضمير في «خير»

آل لم يكن لكسرها موجب.

ونُقِل الأول عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيّان بأن الفرّاء قال: ومن الناس من زعم كذا، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيّين، ثم إنه لم يقل به، وهو من رؤوسهم، فلذا لم أَعْزُه في المتن إليهم، بل قلت: خلافاً لزاعمه.

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو: يا زيدًا لعمرو، وتلحقها هاء السكت وقفاً. ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل.

ويختص باب الاستغاثة والتعجب بـ «يا» من بين سائر حروف النداء، وربما وردت «وا» في التعجّب.

إنما أعرب المستغاث والمتعجّب منه مع كونه منادى، وعلّةُ البناء موجودة فيه، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله، وعلى هذا لا موضع رفع له، فينعت بالجرّ، والنصب.

وقيل: لأن «يا» صار حكمها في النداء حكم العامل، إذ البناء فيهما يشبّه بالإعراب. فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة ما زيد بجبان، فعلى هذا له موضع رفع، فينعت بثلاثة أوْجُه.

الترخيـم

(ص): مسألة: التّرخيم حذف آخر المنادى، ولا يرخّم غيره إلاّ ضرورة إنْ صلح له؛ ولو غير عَلَم، وذي تاء، ومعوض ومنتظر في الأصح، ولا ملازم النداء، ومندوب، ومستغاث باللام قطعاً، ولا دونها. ومضاف ومبنيّ غير النّداء خلافاً لزاعمها.

(ش) الترخيم لغة: التّسهيل. واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطّراد، فلا يسمّى مثل «يد» مرخماً. ويدخل في المنادى والتصغير، والمقصود هنا الأوّل. وهو المراد عند الإطلاق، فلا يرخّم غير المنادى إلاّ لضرورة بشرط صلاحيّته للنّداء، بخلاف ما لا يصلح له كالمعرّف بأل. وسواء في جوازه في الضّرورة العَلَمُ وغيره، وذو التاء، والخالي منها، والمعوّض وغيره، والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك.

وقال بعضهم: لا يرخم فيها غير النداء إلاّ العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.

وَرُدّ بقوله:

٧٠٩ ـ ليـس حَـيٌّ علـى المَنُـون بِخَـالِ[١]

أي بخالد.

وقال بعضهم لا يرخّم في ثلاثيّ خالٍ من التّاء كما لا يرخّم في النّداء. وقال بعضهم:

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فلوى دروة فجنبيْ ذيالِ

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٠٩) والدرر (٣/ ٤٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٦١) وفيه: «أقالِ» مكان «ذيالِ». وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٦).

إذا رخّم في غير النداء عوّض منه ياء ساكنة، كقوله:

٧١٠ ـ مـن الثّعَـالِـي وَوَخـزٌ مِـن أَرَانِيهَـا(١)

وقال المبرّد: لا يجوز الترخيم في غير النّداء إلا على نيّة التمام كقوله:

٧١١ ـ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ(٢)

ولا يجوز على نيّة الانتظار للمحذوف. وَرُدّ بالقياس على حال النداء، وبالسّماع قال:

٧١٢ ـ إنَّ ابـن حَـارِثَ إنْ أَشْتَـقْ لِـرُؤْيَتِـهِ(٣)

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لها أشاريرُ من لحمٍ تتمّرُهُ

وهو لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري ـ وهو غير النمر بن تولب الشاعر المعروف المكنى بأبي قيس وبأبي ربيعة ـ في الدرر (٣/٤٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٠) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٣) ولسان العرب (١/ ٤٣٣ ـ رنب، ٤/ ٩٣ ـ تمر، ٤٠١ ـ شرر، ٤٢٨/٥ ـ وخز). ولرجل من بني يشكر في الكتاب (٢/ ٢٧٣) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٧) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٥، ١٢٤٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٢) وشرح الأشموني (٣/ ٨٢٤) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٢) وشرح المفصل (١٠/ ٢٤) والشعر والشعراء (١/ ١٠٧) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١) ولسان العرب (١/ ٢٣٧ ـ ثعب، ١١/ ٨٤ ـ ثعل، ١٢/ ٦٦ ـ تلم) والمقتضب (١/ ٢٤٧) والممتع في التصرف (١/ ٣٦٩).

الأشارير: قال في اللسان (٤/ ٤٠١). «الإشرارة. الخصفة التي يُشَرُّ عليها الأقط، وقيل: هي شقّة من شقق البيت يشرَّر عليها؛ وقول أبي كامل اليشكري.. وذكر البيت. قال: يجوز أن يعني به الإشرارة من القديد وأن يعني به الخصفة أو الشقّة. وأرانيها: أي الأرانب. والوخز: الحظيئة بعد الخطيئة والشيء بعد الشيء، أي معدودة... ابن الأعرابي: الإشرارة صفيحة يجفّف عليها القديد، وجمعها الأشارير، وكذلك قال الليث. قال الأزهري: الإشرار ما يُبسط عليه الشيء ليجفّ فصحّ به أنه يكون ما يشرّر ما أقط وغيره ويكون ما يشرَّر عليه، والأشارير جمع إشرارة، وهي اللحم المجفّف». وتتمره: تقدّده. والثعالي: الثعالب. انظر اللسان (٤/ ٩٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لنعْمَ الفتى تعشو إلى ضوء ناره

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٤٢) وتذكرة النحاة (ص ٤٢٠) والدرر (٣/ ٤٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥١) وشرح التصريح (٢/ ١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٥٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٦٩) ورصف المباني (ص ٢٣٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٧).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو أمتدِحْهُ فإنّ الناس قد علموا

وهو لابن حبناء في الدرر (٣/ ٤٨) وفيه: أوس بن حبناء وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٧) وفيه: =

أي ابن حارثة. وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله:

٧١٣ ـ قَـوَاطِنـاً مكّـةَ مـن وُرْقِ الحَمِـي[1]

أي: الحمام، فمن الحذف الذي هو غير حذف الترخيم.

ولا يرخّم الاسم الملازم للنداء، ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل». قال: وأما «ملأم» فليس ترخيم: ملأمان، بل بناء على مَفْعل من اللّؤم. قال: ونصّوا أيضاً على أنه لا يرخّم المندوب الذي لحقته علامة الندبة، ولا المستغاث الذي فيه اللاّم قطعاً، وأجاز ابن خَروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله:

٧١٤ ـ أعـامِ لـكَ بـنَ صَعْصَعَـةَ بـنِ سَعْـدِ[2]

وقال ابن الصائغ: إنه ضرورة. ولا يرخّم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يرخّم إلاّ المنادى، وأجازه الكوفيّون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله:

٧١٥ ـ خذوا حَظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا[3]

= المغيرة بن حبناء وشرح التصريح (٢/ ١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٤١) والإنصاف (١/ ٣٥٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٧) والمقرب (١/ ١٨٨).

(١) ويروى: «أوالفاً» مكان «قواطناً» كما في ديوان العجاج وغيره.

والرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٤٥٣) والدرر (٣/ ٤٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥) والكتاب (١/ ٢٦، ١١٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٩٣ ـ منى) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٥١) والمحتسب (١/ ٧٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٥٤، ٤/ ٢٨٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٤) والإنصاف (٢/ ٥١٩) والخصائص (٣/ ١٣٥) والدرر (٦/ ٢٤٤) ورصف المباني (ص ١٧٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٧٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٨٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٣، ٤٧٦) وشرح المفصل (٦/ ٧٥).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تمنّاني ليلقاني لقيط

وهو للأخوص (أو الأحوص) بن شريح في الكتاب (٢/ ٢٣٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٠) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٥٠) وشرح التصريح (٢/ ١٨٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أواصرَنا والرُّحْمُ بالغيب تُذكرُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢١٤) وأسرار العربية (ص ٢٣٩) والإنصاف (١/ ٣٤٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠) والدرر (٣/ ٥١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦٢) وشرح المفصل (٢/ ٢٠) والكتاب (٢/ ٢٧١) ولسان العرب (٣/ ٣٣٣ ـ فرد، ٤/ ٥٤٩ ـ عذر) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٠) ولسان العرب (١٢/ ٢٣٣ ـ رحم، ٤١٦ ـ عكرم).

في أبيات أُخَر. وأجاب سيبويه بأنها ضرورة.

قال أبو حيّان: ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً.

ولا يرخّم المبنيُّ لسبب غير النداء كباب حذام.

[ترخيمُ ذي التاء]

(ص): ويرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو: صَلْمَعَة بن قَلْمَعة، وللمبرّد في النّكرة مطلقاً إلاّ «فُلة» وغيره؛ إنْ كان علماً، قيل: أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة. قيل: أو ثلاثيّاً محرّك الوسَط. قيل: أو ساكنه.

(ش): ما فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه عَلَمِيَّة، ولا زيادة على الثلاثة، بل يُرَخّم، وإن كان ثُنَائِيًّا غير عَلَم كقول بعض العرب: يا شَا ارْجُني[1]، يريد: يا شاة أقيمي، ولا تَسْرَحي.

وقال أبو حيّان: ويستثنى «فلة» الخاصّ بالنداء، فإنه لا يجوز ترخيمه، وإن كان مؤنّثاً بالهاء.

ثم إن كان المؤنث بالهاء عَلَماً فلا خلاف في ترخيمه، كقولك في «هبة» مسمّى به: يا هب أقبل.

وإن كان نكرة مقصودة ففيه خلاف: ذهب المبرّد إلى أنه لا يجوز ترخيمها، وردّه الجمهور بنحو قوله:

٧١٦ـ يــا نَــاقُ سِيــري عَنَقــاً فَسِيحــا[2]

وفي (البديع): لا يُجيز المبرّد ترخيم النّكرة العامّة، نحو: شجرة ونخلة، وإنما يرخّم منها ما كان مقصوداً، وهو خلاف ما حكاه غيره، فلذا قلت: مطلقاً.

---

(١) رَجَنَ الشاةَ رَجْناً: إذا حبسها وأساء علفها؛ وهي شاه راجنٌ وداجنٌ: أي آلفة للمنزل؛ والرَّجْنُ: الإقامة بالمكان. انظر النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٠٦).

(٢) وبعده: «إلى سليمان فنستريحا». والرجز لأبي النجم العجلي في الدرر (٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٩) والكتاب (٣/ ٣٥) ولسان العرب (٣/ ٨٣ ـ نفخ) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/ ١٤)

وزعم ابن عصفور: أنه لا يجوز ترخيم: صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

قال الشاعر:

٧١٧ - أَصَلْمَعَةَ بْنَ قَلْمَعَةَ بنَ فَقْعٍ لهنّك، لا أَبَا لَكَ تَزْدَرِينِي[1]

قال أبو حيّان: وإطلاق النحويين يخالفه. وأيضاً، وإن كان كناية عن مجهول، فإنه عَلَم ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية، والتأنيث، فحكمه حكم أسامة للأسد.

والعاري من تاء التأنيث إنما يرخّم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس، والإشارة، والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرخّم الثّلاثيّ.

وذهب بعضهم: إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في معنى المعرفة، ولذلك نعت بها، فأجاز في غضنفر: يا غَضَنْفَ، واستدلّ بما ورد من قولهم: أَطْرِقْ كَرا[2]، أي يا كروان. ويا صَاحِ، أي يا صاحب. والجمهور جعلوا ذلك شاذّاً.

وذهب الكوفيّون إلاّ الكسائيّ: إلى جواز ترخيم الثّلاثيّ بشرط أن يكون محرّك الوسط، فيقال في حكم: يا حَكَ، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس.

ونقل ابن بابشاذ: أنّ الأخفش وافق الكوفيين على ذلك.

قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثيّ ساكن الوسط كَهِنْد وعمرو، لم يجز قولاً واحداً. أما عند أهل البصرة، فلأن أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف. وأما عند أهل الكوفة، فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فَيُشْبِه الأدوات نحو: منْ، وعَنْ. قال أبو حيّان: وليس كما ذكر، بل الخلاف فيه موجود. وحكى أبو البقاء العُكْبري في (كتاب

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمغلّس بن لقيط في الدرر (٣/ ٥٣) ولسان العرب (٨/ ٢٠٦ - صلمع) وبلا نسبة في لسان العرب (٨/ ٢٥٤ - قلمع).

قال في اللسان (٨/ ٢٠٦): «ويقال للرجل الذي لا يُعرف هو ولا أبوه: صلمعة بن قلمعة، وهو هَيُّ بن بَيِّ، وهيّان بن بيّان، وطامر بن طامر، والضَّلال بن بُهْلُل. وحكى ابن بري قال يقال تركته صلمعة بن قلمعة إذا أخذت كلّ شيء عنده. وصَلْمَعَ رأسه· حلقه، كقلمعه. وصلمعَ الشيءَ· ملّه. وصلمع الرجلُ: أفلس».

(٢) قولهم: «أطرقْ كرا إنّ النعام في القُرَى» يُضرب مثلاً للرحل يتكلم عنده فيظنّ أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك؛ أي. اسكت فإني أريد من هو أنبل منك وقبل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله؛ والمعنى: اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاّء. والكرى. الكرواں، وهو طائر صغير، فشُبّه به الدليل وشُبّه الأجلاّء بالنعام. وأطرق أي أغْضِ، من إطراق العين، وهو خفض النظر. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ١٥٨)

التبيين)[١]: أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه. ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثيّ المتحرّك الوسط. وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط، من الثُّلاثي.

(ص): ويرخّم المزج[٢] بحذف ثانيه. وقيل إنما يُحذَفُ حرْف أو حرفان. وقيل: الهاء فقط من ذي «وَيْه» ومن اثني عشر وفرعه الألف أيضاً. ومنع سيبويه ترخيم الجملة، وأبو حيّان: المزج، وأكثر الكوفيّة: ذا «ويه» والفرّاء: مركّب العدد عَلَماً، والجَرْميّ: عَلم الكِناية، والكوفية: المسمّى به من تثنية وجمع.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج، فالجمهور على جوازه مطلقاً، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه».

وقال أبو حيّان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج، لأن فيه ثلاثة لغات: البناء وينبغي ألاّ يرخم على هذه، لأنه مبنيّ لا بسبب النّداء كحذام، والإضافة، وقد منع البصريّون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغي ألاّ يجوز ترخيمه، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.

وأمّا قوله:

٧١٨ ـ أقاتلي الحجّاجُ إن لم أَزُرْ لَهُ دَرَابِ وأَتْرُكْ عند هِنْدٍ فُؤادِيَا[٣]

يريد: «دَرَابْجِرْد»[٤]، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذّ نادر، لا تبنى عليه القواعد. قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتها بالحذف في التّرخيم، قال: ولكونه غير مسموع، اختلفوا في كيفية ترخيمه؛ فقال البصريّون كلهم بحذف الثاني منه، فيقال في (حضرموت) وخمسة عشر، وسيبويه: يا حضرَ، ويا خمسةَ، ويا سِيبَ. ومنع ذلك ابن كيسان، لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال: يا حضرمَ في حضرموت، ويا بعلَبَ في بعلبكّ، لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره.

---

(١) لم أجد للعكبري كتاباً بهذا الاسم؛ ولعلّ الصواب «التبيان» وهو كتاب «التبيان في إعراب القرآن». انظر كشف الظنون (ص ٣٤١).

(٢) أي العلم المركّب تركيب مزج، كما سيأتي في الشرح

(٣) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في الحماسة الشجرية (١/ ٢٠٨) وخزانة الأدب (٧/ ٥٥) والدرر (٣/ ٥٣) ومعجم ما استعجم (ص ٥٤٩) والمقاصد النحوية (٢/ ٤٥١).

(٤) دارابجرد: كورة بفارس عمرها دراب بن فارس. انظر معجم البلدان (٢/ ٤٤٦)

وأجاب الأوّلون عن اللّبس بأنه يزول بالانتظار، فيتعيّن إذا خيف.

وقال الفرّاء فيما آخره «ويه»: لا يحذف منه إلا الهاء خاصة. ثم تقلب الياء ألفاً، فيقال في سيبويه: يا سيبوا.

الثانية: إذا سمّي باثني عشر، واثنتي عشرة رخّم بحذف العَجُز، وتحذف معه الألف أيضاً، فيقال: يا اثْنَ، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما لو لم يركّبا، وهذا بناء على أن المركّب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين، ومنع منه الفراء.

الثالثة: ما سمي به من الجملة كتأبط شرّاً، في ترخيمه خلاف:

فذهب أكثر النّحويّين إلى المنع، وابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال: يا تأبط بحذف الثاني. وقال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ، فإن سيبويه نص على المنع، وقد سُقْتُ عبارته في النكت التي لي على «الألفيّة» وما ضمّ إليها.

الرّابعة: لا يستثنى من العَلَم المفرد شيء عند الجمهور، واستثنى الجَرْمي مسألة: طامر بن طامر[1] كناية عمن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه، لأنه كناية عن اسمه. وَرُدّ بأنهم رخّموا فلاناً، سُمع: يا فُلاَ تَعَالَ. وهو أيضاً كناية.

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام، فرخم كما يرخّم العَلَم، وطامر بن طامر كناية عن مجهول، لا عن عَلَم.

واستثنى الكوفيّون ما سمّي به من مثنّى، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه والبصريّون جوّزوه بحذف العلامة والنون.

[ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص): ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكِناً زائداً، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوّز الجَرْمي حذف تالي الفتح، والأخفش المقلوب عن أصْل، والفرّاء السّاكن الصحيح، ولين بعد حرفين. وقيل: إن كان واواً. وقوم: المدغم، والكوفيّة: يا فعلايا، والألف قبلها، ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق على حرفين، وكذا إن حرّك أوّلهما على المشهور.

أمّا متلوّ الهاء فمنعه الأكثر، وجوّزه سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر. وقال أبو حيّان: يجوزان، والتركُ أكثر.

(ش): تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر. ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين

---

(١) راجع الحاشية (١) صفحة ٦١.

ساكن زيد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه، سواء كان الآخر صحيحاً، أصليّاً أم زائداً أم حرف علّة بشرط ألاّ يكون هاء تأنيث، فيقال في منصور، ومسكين ومروان، وأسماء، وزيدان، وزيدون، وهندات، أعلاماً: يا منص، ويا مسك، ويا مَرْو، ويا أَسْم، ويا زيد، ويا هند.

فإن اختلّ شرط مِمّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر، ولا ليناً مُتحركاً كقَنَوّر[1]،وَهَبَيَّخ[2]؛ ولا أصليّاً كمختار، ومنقاد، فإن ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جوّز الحذف في هذه الصورة، فيقال: يا مخت، ويا منق، ولا ما قبله حرفان فقط كعِماد، وثَمود، وسَعيد، لئلا يُشْبِه الاسمُ ببقائه على حرفين الأدواتِ، إذ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره ساكن خلافاً للفرّاء حيث جوز الحذف فيه فيقال: يا عم، ويا ثم، ويا سع.

وقيل: إنما قال الفرّاء بالحذف في ثمود فقط فِراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمّة.

ووافق البصريين في عماد، وسعيد، لانتفاء ذلك، وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل، فقيل: يا هر، قال: لأنه لو بقي الساكن أشبه الأدوات، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

وَرُدّ بأنه على لغة التمام لا يشبهها، وعلى الانتظار المحذوف مراد

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كقِرْشَبّ[3]، لأنّه في قوة حرف واحد، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغِرْنيق[4]، وفردوس خلافاً للفرّاء والجَرْمي، حيث جوزا الحذف فيه، فيقال: يا غرن ويا فرد، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة وميمونة عند الأكثرين.

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً، ولم ينتظر المحذوف.

قال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السمّاع، قال:

(١) القنوّر: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكلّ فظّ غليظ: قنوّر (لسان العرب. ٥/ ١٢٠).

(٢) الهبيّخ: الغلام، والهبيّخ: الرحل الذي لا خير فيه، والهبيّخ: الأحمق المسترخي، والهبيّخ: الوادي العظيم أو النهر العظيم (لسان العرب: ٣/ ٦٥).

(٣) القرشبّ: الضخم الطويل من الرجال، وقيل: هو الأكول، وقيل: هو الرغيبُ البطن، وقيل. هو السّيىء الحال؛ وهو أيضاً المسنّ (لسان العرب: ١/ ٦٦٩).

(٤) الغِرْنَيْق والغِرْنِيق والغُرْنُوق والغِرنَوْق والغِرْناق والغُرانِق والغَرَوْنَق: الأبيض الشابّ الناعم الجميل (لسان العرب: ١٠/ ٢٨٦).

٧١٩ ـ أحارِ بْنَ بَدْرٍ قد وَلِيتَ وِلايةً[(١)]

يريد: حارثة بن بدر. وقال:

٧٢٠ ـ يا أرْطَ، إنّك فاعِلٌ ما قُلْتَهُ[(٢)]

يريد: يا أرطاة.

وقال:

٧٢١ ـ أنك يا مُعَاوِ، يا ابْنَ الأفْضَلِ[(٣)]

يريد: يا معاوية، ويا ابن الأفضل منادى ثانٍ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله: يا معاو، ثم يبتدىء يا ابن الأفضل.

ثم قال أبو حيّان: والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين:

أحدهما ـ وهو الشائع الكثير ـ ترخيمه بحذف التّاء فقط.

والثاني ـ وهو قليل ـ ترخيمه بحذف التاء وما يليها. وما فيه زائدتان زِيدا معاً يُحْذفان، وذلك ألفا التأنيث كحمراء، والألف والنّون في نحو سكران، وعلامة التثنية والجَمْعَيْن كما تقدّم، وياء النسب كطائفيّ، والواو والتاء في ملكوت، ورَهَبُوت، وله ثلاثة شروط:

---

(١) صدر بيت من الطويل. ويروى: «أحار بن زيد» مكان «بدر».
وعجزه:

فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتسرقُ

وهو لأنس بن زنيم في لسان العرب (١٠/١٥٧ ـ سرق) والمقاصد النحوية (٤/٢٩٦). وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر (٣/٥٤). ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص١٧٧) والعقد الفريد (٣/ ٦٠). ولأنس بن أبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى (١/ ٣٨٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٤٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

والمرءُ يستحيي إذا لم يصدقِ

وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني (١٣/ ٣٧) والدرر (٥٥٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٠).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٢٥١) وخزانة الأدب (٢/ ٣٧٨) والدرر (٣/ ٥٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٢) والكتاب (٢/ ٢٥٠) وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣١٦).

الأول: كون زيادتهما معاً كما ذكر، فلو لم يزادا معاً كعلباء[١] لم يحذفا، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فَعْلَل ـ ببناء سِرداح[٢]، وَزِلْزال. وكذلك: حَوْلايا [٣] ، وَبَرْدَرايا[٤] لا يحذفان[٥]، لأنهما لم يزادا معاً، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق.

الثاني: أن يبقى الاسم على ثلاثة، فإن بقي على أقل لم يحذفا، كيدان، أو بنون علماً.

الثالث: أن يكون أول الزيادتين ساكِناً، فإن كان متحرّكاً لم يحذفا كَفْرتَنَى[٦] ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمّا قبل آخره حرف علة كحَوْلايَا، وبَرْدَرَايا لا يحذف منه إلاّ الأخيـر فقط عند البصريين، وجوّز الكوفية حذف الثلاثة.

قال أبو حيّان: قياس قولهم يقتضي حذف الثّلاث في: رغَبُوتَى وَرَهَبُوتَى[٧].

---

(١) العلباء: عَصَب العنق؛ قال الأزهري: الغليظ خاصة، وقال ابن سيده: وهو العقب، وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غيـر. وهما علباوان، يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق؛ وإن شئت قلت: علباءان؛ لأنها همزة ملحقة شُبّهب بهمزة التأنيث التي في «حمراء» أو بالأصلية التي في «كساء»، والجمع: العَلابيّ (لسان العرب· ١/ ٦٢٧).

(٢) السِّرْداح والسِّرْداحة: الناقة الطويلة، وقيل. الكثيرة اللحم، وجمعها السرادح (لسان العرب: ٢/ ٤٨٢).

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٣٢٢، ٣٢٣): «حولايا ـ بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف ـ قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن» قال: «وقال محمد بن طوس القصري: سألت أبا عليّ عن ورن حولايا، فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها ألف تأنيث كألف حُبْلى، يدلّك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية، وقول سيبويـه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة، فبقي الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين، فثبت أن إحداهما زائدة؛ فإن كانت الواو زائدة فهو فَوْعال وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو فَعلايا، وليس في كلامهم؛ وهذا يدلّ على أنه ليس باسم عربي، ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذا كان الطرفُ أحمل للتغيـير، والزيادة تغيـير؛ ويؤكد زيادة الياء في حولايا قولهم بردايا».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٣٧٧): «بردرايا ـ بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء ـ موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد».

(٥) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٦١): «باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردرايا: يا برداريَ أقبلْ، ويا حولايَ أقبلْ».

(٦) فرتنى: الأمَةُ والزانيةُ. دكره في اللسان (١٣/ ٣٢٢) ثم قال. «وقد تقدّم أنه ثلاثيّ على رأي ابن حبيب، وأنّ نونه زائدة؛ وذكره ابن بري: الفرتنى، معرّفاً بالألف واللام، قال: وكذلك الهَلُوك والمُومِسَة»

(٧) قال في القاموس (١/ ٧٧ ـ مادة رغب). «ورَغَبُوتاً ورَغَبُوتَى ورَغَبَاناً محرّكات، ورُغْبَةً ـ بالضم ويحرّك ـ ابتهل، أو هو الضراعة والمسألة». وقال في مادة «رهب» (١/ ٧٩): «والرَّهَبُوتَى ورَهَبُوتٌ ـ محرّكتين ـ خيرٌ من رَحَمُوت؛ أي لأن تُرْهَبُ خيرٌ من أن تُرْحَم».

[لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرخّم]

(ص): مسألة: الأجود انتظار المحذوف، فلا يُغَيّر إلاّ بتحريك ما كان مدغماً إن تلا ألِفاً. قيل: أوّلاً بما كان له لا أصليّ السكون فيفتحه على الأصح. وثالثها: يحذف كلّ ساكن يبقى.

قال الأكثر: وألاّ يرد ما زال سبب حذفه.

ويتعيّن الانتظار في ذي التاء إن ألبس، وقيل: مطلقاً، وقيل: لا يشترط اللّبس في الأعلام، وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح. ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تمّم به وضعاً. ويرد ثالث ثنائي ذي لين، ويضعّف ثانيه إن جهل، وعيّنه الكوفيّة فيما قبل آخره ساكن.

(ش): في المرخّم لغتان: الانتظار، وهو نيّة المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيّته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرىء: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾(١) [الزخرف: ٧٧] وقول زهير:

٧٢٢ ـ يـا حـارِ لا أُرْمَيَـن منكـم بِـداهِيَـةٍ(٢)

وجاء على الثاني:

٧٢٣ ـ يَـدْعُـون عَنْتَـر والـرِّمـاحُ كـأنّهـا(٣)

ثم إذا انتظر، فلا يغيّر ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه، فيقال: يا جَعْفَ، ويا هرقْ، ولا يُعَلّ فيقال في ثمود، وعلاوة، وسقاية: يا ثمو، ويا علاو، ويا سقايَ إلا بأمرين:

---

(١) هذه قراءة عليّ وابن مسعود وابن وثّاب والأعمش. وقرأ أبو السرار الغنوي: «يا مالُ» بالبناء على الضمّ، جعله اسماً على حياله. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٢٧، ٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم يَلْقَها سُوقةٌ قبلي ولا ملكُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١٠٠٩) والدرر (٣/ ٥٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٢) واللمع (ص ١٩٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٦)

(٣) صدر بيت من الكامل من معلقة عنترة، وعجزه:

أشطانُ بئرٍ في لبان الأدهمِ

وهو في ديوانه (ص ٢١٦) والأغاني (٩/ ٢١٢) والدرر (٣/ ٥٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤) والكتاب (٢/ ٢٤٦) ولسان العرب (٤/ ٦١٠ ـ عنتر، ١٣/ ٢٣٧ ـ شطن، ١٤/ ٢٥٨ ـ دعا) ومغني اللبيب (٢/ ٤١٤) ورصف المباني (ص ٢٤٤) والمحتسب (١/ ١٠٩).

والأشطان: حمع شطن، وهو الحبل، وقيل: الحبل الطويل الشديد الفتل يُستقى به وتُشدّ به الخيل.

أحدهما: تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف: كاحمارّ، ومُحْمَارٌّ عَلَمَيْن فراراً من التقاء السّاكنين، بخلاف ما قبله غير ألف كحدبّ، ومحمرّ فإنه يبقى على سكونه خِلافاً للفرّاء في قوله: بتحريكه أيضاً، وحيث حرّك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت له في الأصل، فيحرّك في احمارّ بالفتح، وفي محمارّ، ومحمرٌّ بالكسر.

فإن لم تكن له حركة في الأصل كأسْحارّ[1] نبت فبالفتح، لأنه أقرب الحركات. وقيل: بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نقله ابن عصفور عن الفرّاء. وقيل: يسقط كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرّك فيقال: يا أسح؛ نقله صاحب (رؤوس المسائل)[2] عن الفرّاء.

الثاني: أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون، ومُصْطَفَوْن علمين، فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو.

فإذا رخّم بحذف الواو مع النون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف، فيقال: يا قاضي، ويا مُصْطَفَى، هذا مذهب أكثر النحويين، وقاسوه على ردّ ما حذف لنون التّوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه.

وخالفهم ابن مالك، وقال: لا يردّ هنا، فيقال: يا قاضِ، ويا مُصْطَفَ، وإلا لزم ردّ كل مغيّر بسبب إزالة الترخيم إلى ما كان يستحِقّه.

ويتعين الانتظار في موضعين:

أحدهما: ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة، وضَخمة، وعادلة، وقائمة؛ إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر، هكذا جزم به ابن مالك.

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لَبْس البتّة.

قال أبو حيّان: وفصّل شيوخنا فلم يعتبروا اللّبس في الأعلام، واعتبروه في الصفات. قال: وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه.

الثاني: ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخّم: «طَيْلِسان» بكسر اللام[3]، فإنّه لو قدّر تامّاً لزم وجود فَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين، وهو بناء مهمل، كذا جزم به ابن مالك

---

(١) الأسحارُّ والإسحارُّ: بقلٌ يسمن عليه المال، واحدته إسحارّةٌ وأسحارّةٌ (لسان العرب. ٤/ ٣٥٢)

(٢) هناك أربعة كتب باسم «رؤوس المسائل» في الفروع. الأول لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى سنة ٤٧٧ هـ، والثاني للإمام النووي، والثالث لأبي الحسن المحاملي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ، والرابع للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. انظر كشف الظنون (٩١٥).

(٣) قال في اللسان (٦/ ١٢٥) «الطيلسان تفتح اللام فيه وتكسر، قال الأزهري ولم أسمع فَيْعِلان بكسر =

قال أبو حيان: هذا مذهب الأخفش. وأمّا سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد التّرخيم من ذلك، لأن الأوزان إنما يُعْتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف.

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تمّم به وضعاً، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال: يا حارُ، ويا جَعفُ، ويا هرقُ، وتقدر فيه الضمّة إن كان معتلاً كقولك في ناجية: يا ناجي بسكون الياء. ويُعَلّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود: يا ثمي بقلب الواو ياء، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفي علاوة، وسِقاية: يا علاء ويا سقاء بإبدال الواو والياء همزة، لوقوعهما آخراً إثْر ألف زائدة، وفي قَطَوان[1]: «يا قَطَا» بقلب الواو ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وإن كان ثُنَائِيّاً ذا لَين ضعّف إن لم يعلم له ثالث كـ«لات» مُسمّى به إذا رخمته حذفت التاء، وضعّفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة، فقيل: يا لاء.

وإن عُلِم ثالثه جيء به كـ «ذات» علماً يرخّم بحذف التاء، ويردّ المحذوف، وهو الواو، لأن أصله: ذوات، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا، فيقال: يا ذَوَا، ولا تتعيّن لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء.

وقال الكوفيون: تتعيّن فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، كَهِرَقْل فِرَاراً من وجود اسم متمكّن ساكن الآخر.

(ص): وجوّز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه. وقوم: الألف المَمدُودة، ويقف على المرخّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنة، وهي المحذوفة، أو للسّكت؟ خُلْفٌ[2] ويعوّض منها ألف الإطلاق ضرورة.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: سمع من كلام العرب مِثْلُ: يا عائِشَةَ بفتح التاء. قال النابغة:

٧٢٤ ـ كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ[3]

= العين، إنما يكون مضموماً كالخيُران والحيسُمان؛ ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة».

(١) قطوان: موضع بالكوفة (لسان العرب. ١٥/ ١٩١ ـ مادة قطا).

(٢) الخُلْفُ: الخلاف.

(٣) صدر بيت من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزه:

وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

وهو في ديوان النابغة (ص ٤٠) والأزهية (ص ٢٣٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، =

الرواية بفتح أُميمةَ. فاختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فقال ابن كيسان: هو مرخّم، وهذه التّاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مجرى الوقف، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارِسيّ: إلى أنها أُقْحِمَتْ ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته، فحرّكت بحركته، ودعاهم إلى القول بزيادتها حَشْواً أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ.

وذهب آخرون منهم سيبويه: إلى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في التّرخيم، وحرّكت بالفتح إتباعاً.

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم. وقيل: إنه غير مرخّم. والتاء غير زائدة، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها، والاسم مبنيّ على الضمّ تقديراً، كما أنّ الأوّل من: يا زيد بن عمرو كذلك، وهذا ما اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» بعد جزمه بقول سيبويه في «التسهيل». واختاره أيضاً ابن طَلْحة.

وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء: ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: يا عفراءَ هَلُمّي بالفتح. قال ابن مالك: وهذا لا يصحّ، لأنه غير مسموع، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرَج من القواعد.

الثانية: لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة، فيقال في الوقف على مثل: يا طلح: يا طلحَهْ.

ونَدَر تركها. حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف، يريد: يا حَرْمَلَهْ.

قال ابن عصفور: وهذا يسمع، ولا يقاس عليه. وقال أبو حيّان: بل يقاس عليه، لأنه ليس في ضرورة شعر، لكنه قليل. وإذا وقف بها، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف؟ خلاف. جزم ابن مالك بالأول. قال أبو حيّان: وحاصله أن الترخيم لا يكون إلاّ في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم، قال: وظاهر كلام سيبويه الثاني.

قال: ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار، أما إذا رخم على لغة التمام، فلا، لأنه نَقص لمّا اعتمدوا عليه من جعله اسماً تامّاً حين بنوه على الضّمّ، وقد يجعل بدل الهاء

= ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ٧٥، ١١/ ٢٢) والدرر (٣/ ٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٥) والكتاب (٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢) وكتاب اللامات (ص ١٠٢) ولسان العرب (١/ ٧٢١ ـ كوكب، ٧٥٨ ـ نصب، ٦/٦ ـ أسس، ٨/ ١٧٢ ـ شبع) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٣) وجواهر الأدب (ص ١٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣٥٠، ٩٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٩) ورصف المباني (ص ١٦١) وشرح المفصل (٢/ ١٠٧)

ألف الإطلاق عِوَضاً منها في الضرورة. قال:

٧٢٥ ـ قِفِي قبل التَّفَرُّق يا ضُبَاعا[١]

ذكره ابن عصفور وغيره، ونصّ عليه سيبويه، فقال: واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها[٢].

---

(١) تقدم برقم (٣٩٤)

(٢) الكتاب (٢/ ٢٤٢). ثم قال سيبويه (٢/ ٢٤٤): «وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قِبَل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منه شيء تخفيفاً، كان ما يبدل ويُغيّر أولى بالحذف وهو له ألزم، وجعلوا تغييره الحذفَ في موضع الحذف إذْ كان متغيراً لا محالة».

المفعول المطلق

(ص): المفعول المطلق: هو المصدر. وقيل: يختصّ بما فِعْله عام. وقيل: أعمّ منه.

(ش): إنما سمّي مفعولاً مطلقاً، لأنه لم يقيّد بحرف جرٍّ كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه.

والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل. وأمّا المفعول به فمحلّ الفعل.

والزّمان: وقت يقع فيه الفعل. والمكان: محلّ الفاعل والمفعول والفعل. والمفعول له عِلّة وجود الفعل. والمفعول معه مصاحِبٌ للفاعل أو المفعول.

قال أبو حيّان: تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متّسع، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو: فعلت، وصنعت، وعملت، وأوقعت. فإذا قلت: فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأن الذوات الواقعة منّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا، فلا تكون مطلقة في حقّنا، بل في حقّ الله كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق.

[الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص): وهو أصل الفعل والوصف. وقال الكوفيّة: الفعل، وابن طَلْحة: كُلٌّ أصل. وقَوْم: الفعل أصل الوصف.

(ش): مذهب أكثر البصريّين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه، لأنهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث، وزيادة الزّمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل، وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين: أنّ الفعل أصل، والمصدر مشتقّ منه، لأن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته، وذلك شأن الفروع، أن تحمل على الأصول.

وذهب ابن طلحة: إلى أن كُلّاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وذهب بعض البصريّين: إلى ان المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف.

وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدّلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة[١].

[المصدر المبهم والمصدر المختصّ]

(ص): ثم إن لم يُفِد زيادة على عامله، فمبهم لتوكيد، وإلاّ فمختص لنوع، وعدد. ويثنّى، ويجمع دون الأول. وفي النوع خُلْف.

(ش): المصدر نوعان:

مبهم: وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياماً، وجلست جلوساً، وهو لمجرّد التأكيد، ومن ثم لا يثنّى، ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جنّي: إنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ.

وقيل: إنه من التوكيد المعنوي، لإزالة الشّك عن الحدث، ورفع توهُّم المجاز، وعليه الآمديّ، وغيره.

وقسّم هؤلاء التوكيد المعنويّ إلى قسمين:

ما لإزالة الشك عن الحدَث، وهو بالمصدر. وما لإزالته عن المحدّث عنه، وهو بالنّفس والعين.

ومختصّ: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين أو ضربات.

ويثنّى ذو العدد، ويجمع بلا خلاف.

وأمّا النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يُثَنّى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول،

---

(١) انظر المسألة الثامنة والعشرين من «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥)

والألباب، والحُلُوم.

والثّاني: لا، وعليه الشَّلَوْبين قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثنّى، ولا تجمع لاختلافها.

ونسبه أبو حيّان لظاهر كلام سيبويه. قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.

[ناصب المصدر]

(ص): وناصبه مثله، وصفة، وفِعْل. فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطّرواة: بفعل مضمر. والسّهيليّ: بمضمر منه.

وإن لم يجر، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر، وإلاّ فبه، أو من غير لفظه: فالجمهور بمضمر.

وثالثها: إن كان لتوكيد، أو مختصّاً، وله فعل.

(ش): ينصب المصدر بمصدر مثله نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وعجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً.

وبالوصف: اسم فاعل نحو: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: ٢]، أو اسم مفعول نحو: أنت مطلوب طلباً، وبالفعل نحو: ﴿وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. هذا إن كان من لفظه، وهو جارٍ عليه كما مثّلنا على مذهب الجمهور.

ونفى صاحب الإفصاح[1] فيه الخلاف. وقال ابن الطّراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعوداً. وقال السّهيليّ كذلك إلاّ أنه قال: أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السّابق. فإذا قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ «قعد» أخرى، لا يجوز إظهارها.

قال أبو حيّان: وهذا كله تكلّف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

فإن كان من لفظه، وهو غير جار عليه نحو: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنيّ.

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظّاهر دليل عليه، وعليه المبرّد وابن خروف، وعزاه لسيبويه.

والثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتُّم نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحّ توكيده به.

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر، كقوله:

٧٢٦ ـ وقَدْ تَطَوَّيْتُ انطِواءَ الحِضْبِ[1]

لأن التطَوِّيَ والانطواء بمعنى واحد، واختاره ابن عصفور.

وإن كان من غير لفظه، فثلاثة مذاهب:

أحدها، وعليه الجمهور: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله:

٧٢٧ ـ السّالِكُ الثُّغْرةَ اليقظانَ كالِئُها مَشْيَ الْهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[2]

فـ«مَشْيَ» منصوب بمضمر دلّ عليه السالك.

والثاني: أنه منصوب بالفعل الظّاهر، لأنه بمعناه فتعدّى إليه، كما لو كان من لفظه، وعليه المازنيّ.

والثالث، وعليه ابن جنيّ: التفصيل؛ فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظّاهر، لأنه بمعناه.

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٦) والدرر (٣/٥٩) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩١) وشرح المفصل (١/١١٢) والكتاب (٤/٨٢) ولسان العرب (١/٣٢١ ـ حضب). وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/١٨ ـ طوى). والحضب (بكسر الحاء وفتحها): ضرب من الحيات، وقيل: هو الذكر الضخم منها.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة (ص ٣٤٦) وخزانة الأدب (٥/١١) وشرح أشعار الهذليين (٣/١٢٨١) والشعر والشعراء (٢/٦٦٥) ولسان العرب (١١/٢١٠ ـ حفل، ٥٢٦ ـ فضل) والمعاني الكبير (ص ٥٤٣) والمقاصد النحوية (٣/٥١٦). وللهذلي في الخصائص (٢/١٦٧) وسر صناعة الإعراب (٢/٦١١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٠١، ١٠٣) والدرر (٣/٦٠، ٦/١٨٩) وشرح الأشموني (٢/٣٣٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٠١).

والهلوك من النساء. الفاجرة الشبقة المتساقطة على الرجال، سميت بذلك لأنها تتهالك أي تتمايل وتتثنى عند جماعها؛ ولا يوصف الرحل الزاني بذلك فلا يقال رجل هلوك، وقال بعضهم: الهلوك الحسنة التبعّل لزوجها (اللسان: ١٠/٥٠٧ ـ هلك). والخيعل. الفرو، وقيل: ثوب غير مخيط الفرجين يكون من الجلود ومن الثياب، وقيل. هو درع يخاط أحد شقّيه تلبسه المرأة كالقميص، وقيل. هو قميص لا كمّيْ له والفضل. المرأة في ثوب واحد.

وقال ابن عصفور: الأمر في التأكيد ما ذكر.

وأما الذي لغير التأكيد، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله:

٧٢٨ ـ وآلَتْ حَلْفَةً لم تحَلَّل[1]

فحلفةً منصوبة بحلفت مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظّاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع.

(ص): والاختصاص بـ «أل» للعهد، والجنس. وقيل: لا تدخله إلا «أن» وصف ونعت وإضافة، ولا تعاقبه «أن» والفعل خلافاً للأخفش، وينوب مضافه ككُلّ، وبعض، وضمير، ونوع، وهيئة، وعدد، وإشارة.

وأوجب ابن مالك وصفها به، ووقت، ونعت، وما استفهاميّة، وشرطيّة، وآلة، لا ما لم يعهد، ومنه عَلَمٌ كسبحان، وبرّة، وفجار. واستعمل نحو: عطاء، وثواب مصدراً، ولا يقاس والأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكّداً، ومُبيّناً، وقيل: يجوز وثلاثة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الاختصاص في المصدر يكون بـ «أل»، إمّا عهديّة نحو: ضربت الضّرب. تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أي الضّرب الذي تعلم. أو جنسيةً نحو: زيد يجلس الجلوسَ؛ مريداً الجنس، والتنكير، ويكون بالنّعت نحو: قمت قياماً طويلاً، أو بالإضافة نحو: قمت قيام زيد، والأصل: قياماً مثل قيام زيد، حذف المصدر، ثم صفته، وقام مقامهما المصدر، فأعرب بإعرابه.

الثّانية: لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه، لأن «أن» تخلّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم.

وعلّله بعضهم بأنَّ «أن يفعل» يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. وحكي عن الأخفش إجازة ذلك.

الثالثة: يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلّ، وبعض نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، لمته بَعْض اللّوم، وما أدّى معناهما نحو: ضربت أيّ

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

ويوماً على ظهر الكثيب تعذّرت عليَّ وآلتْ ....

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٢) والدرر (٣/ ٦١).

ضرب، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾ [هود: ٥٧]، وضمير نحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. ونوع نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١] ورجعتُ الْقَهْقَرى، وقعدتُ القُرْفُصَاءَ، وهيئة نحو: مات مِيتَة سُوء، وعاش عيشةً مَرْضِيّةً، وعدد نحو: ضربت ثلاثين ضَرْبةً، واسم إشارة نحو: ضربت ذلك الضّرب.

قال ابن مالك: ولا بُدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر، وردّه أبو حيّان بأن من كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له، وعلى هذا خرّجه سيبويه. ووقت نحو:

٧٢٩ ـ ألـم تَغْتَمِـضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا[1]

أي اغتماض ليلة أرمد[2]، ونعت نحو: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. و«ما» الاستفهاميّة نحو: ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً. «وما» الشّرطيّة نحو: ما شئت فقم، أي أي قيام شئت. والآلة نحو: ضربته سَوْطاً ورشقته سهماً، والأصل: ضربة سَوْط، وَرَشْقَة سهم.

ويطّرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، ورميته آجُرّة لم يجز، لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمي، والخشبة لم تعهد آلة للضرب.

الرابعة: من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى «كسبحان» علم للتسبيح و«برّة» علم للمبرّة، و«فجار» علم للفجْرَة، و«يسار» علم للمَيْسرة، يقال: بَرّه بَرّةً، وفَجَر به فَجارِ، وهو معلّق على الجنس.

الخامسة: استعملوا العطاء مصدراً بمعنى الإعطاء، والثواب مصدراً بمعنى الإثابة، قال الشاعر:

٧٣٠ ـ وبعـد عَطَـائِـكَ المِـائَـة الـرِّتـاعَـا[3]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبِتَّ كما بات السليمُ مُسهَّدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وخزانة الأدب (٦/ ١٦٣) والخصائص (٣/ ٣٢٢) والدرر (٣/ ٦١) وشرح المفصل (١٠/ ١٠٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٦) والمحتسب (٢/ ١٢١) ومغني اللبيب (٢/ ٦٢٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٧) والمنصف (٣/ ٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢١١).

(٢) تقديره في شرح الأشموني (١/ ٢١١)٠ «اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد»

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

=

وقال تعالى: ﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وذلك مسموع لا يقاس عليه.

السادسة: منع الأخفش، والمبرد، وابن السراج، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين: مؤكد، ومبيّن.

وذهب السّيرافي وابن طاهر: إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها نحو: ضربت ضَرْباً شديداً ضربتين، وعلى الأول[١] الثّاني بدل. ومن المسموع في ذلك قوله:

٧٣١ ـ وَوَطِئْتَنَا وطْئاً على حَنَقٍ وَطْءَ المُقَيّدِ يابسَ الهَرْمِ[٢]

ولا يصح فيه البدلية، لأن الثاني غير الأول، فيخرج على إضمار فعل.

[حذف عامل المصدر]

(ص): مسألة: يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع:

منها ما كان بدلاً من فعله، ويقدر معنى ما لا فِعل له كـ «دَفْرًا»[٣]. والأصح: أن بَهْراً فعل، وأنه لا يقاس في الدعاء.

وثالثها: يقاس إن كان له فعل، وجاز رفع بعضها، وقبح إضافتها، وما أُضيف نصب.

= أكفراً بعد ردِّ الموت عنِّي

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣٧) وتذكرة النحاة (ص ٤٥٦) وخزانة الأدب (٨/ ١٣٦، ١٣٧) والدرر (٣/ ٦٢) وشرح التصريح (٢/ ٦٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٩٥) ولسان العرب (٨/ ٣٨ ـ عطا، ٩/ ١٤١ ـ رهف) ومعاهد التنصيص (١/ ١٧٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤١١) وأوضح المسالك (٣/ ٢١١) والدرر (٥/ ٢٦٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٦) وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤١٤) ولسان العرب (٨/ ١٦٣ ـ سمع، ١٥/ ١٣٨ ـ غنا).

(١) أي مَنْع عمل الفعل في مصدرين.

(٢) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعلة في الدرر (٣/ ٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٦). ولزهير بن أبي سلمى في لسان العرب (١٢/ ٦٠٧ ـ هرم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في لسان العرب (١/ ١٩٧ ـ وطأ).

وكان في الأصل: «ثابت القدم» وما أثبتناه من المراجع السابقة. ويروى «نابت الهرم» مكان «يابس الهرم». والهرم: واحدتها هرمة، وهي التي يقال لها حيهلة، وقيل. هي البقلة، وقيل: هو شجر.

(٣) في الأصل «ذفراً» بالذال المعجمة، والصواب ما أثبتناه. يقال: دَفْراً دافِراً، لما يجي به فلان على المبالغة؛ أي نَتْناً، ويقال للرجل إذا قبّحت أمره: دَفْراً دافِراً، ويقال: دَفْراً له؛ أي نتناً. انظر لسان العرب (٤/ ٢٨٩).

ومما أفرد وأضيف: وَيْح، وَوَيْس، وويب[١]، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ، وقيل: يجب. وفي عطف ويح على تَبّ وعكسه خلف. وعلى الجواز ينصب ويح، وتبّ على حاله ويقال: ويله، وويل له، وويل طويلٌ، وبالنّصب فيهما، وعَوْل وعَوْلة[٢]، ولا يفرد عنه، ومضافها للتبيين كـ «لك» بعد سَقْياً، والأحسن في المعرف الرفع، وهو سماع في الأصح.

(ش): يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيّة كقولك: حثيثاً لمن قال: أيّ سير سرت؟ أو معنوية نحو: تأهُّباً ميموناً لمن رأيته يتأهّب لسفر، وحجّاً مبروراً لمن قدم من حَجّ، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

ويجب الحذف في مواضع: منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً، كسَقْياً، ورَعياً، أو مهملاً، أي غير موضوع في لسان العرب كـ «دَفْراً»[٣] بمعنى «نتناً». وأُفّة وهي وسخ[٤] الأذن وتفّة وهي وسخ الأظفار، فيقدّر للثلاثة فعل من معناها. وجعل ابن عصفور من ذلك: «بَهْراً»[٥]، بمعنى غلبة، ومنه:

٧٣٢ ـ ثـم قـالـوا تُحِبُّهـا قلـت بَهْـراً[٦]

أي غلبني حبّها غلبة[٧].

وقال أبو حيّان: حكى ابن الأعرابي وغيره: أنه يقال للقوم إذا دعي عليهم: بهرهم الله، فيكون منصوباً، بفعل مستعمل، لا مهمل.

---

(١) الويح والويس والويب: بمنزلة الويل في المعنى؛ وقيل غير ذلك. انظر لسان العرب (١/ ٨٠٥) و(٦/ ٢٥٩).

(٢) العَوْل والعَوْلة. رفع الصوت بالبكاء، وكذلك العَوِيل (لسان العرب. ١١/ ٤٨٢).

(٣) بالأصل «كذفراً» بالذال المعجمة. وراجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٤) تحرّفت في الأصل إلى «ريح». وانظر لسان العرب (٩/ ٦).

(٥) وقال سيبويه: لا فعل لقولهم «بهراً له» في حدّ الدعاء، وإنما نُصب على توهّم الفعل وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره. انظر لسان العرب (٤/ ٨٢).

(٦) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عددَ النجم والحصى والترابِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٤٣١) والأغاني (١/ ٨٧، ١٤٨) وأمالي المرتضى (٢/ ٢٨٩) والدرر (٣/ ٦٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٣١) والخصائص (٢/ ٢٨١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٧) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩) وشرح المفصل (١/ ١٢١) ولسان العرب (٤/ ٨٢ ـ بهر) ومغني اللبيب (ص ١٥). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣٤٥) والكتاب (١/ ٣١١) وكتاب اللامات (ص ١٢٤).

(٧) وقيل. معنى بهراً في هذا البيت جمًّا، وقيل: عَجَباً (اللسان: ٤/ ٨٢).

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدّعاء للإنسان أو عليه: كسقياً ورَعْياً، وجَدْعاً، وعقْراً، وبُعْداً، وسُحْقاً، وتَعْساً، ونكساً، وبؤساً، وخيبةً، وتبًّا، أو يقاس عليها؟

فسيبويه على الأوّل، والأخفش والمبّرد على الثاني.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يفصّل، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال:

٧٣٣ - أقـام وأقـوى ذاتَ يَـوْمٍ وخَيْبَـةٌ لأوّل مـن يَلْقـى وشـرٌّ مُيَسَّـرُ[1]

فالمجرور خبر له.

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلاّ في قبيح من الكلام، وإذا أضيفت فالنصب حتم.

ومما جاء مضافاً: بُعْدَك، وسُحْقَك، وأنشد الكسائي:

٧٣٤ - إذا مـا المَهَـارَى بلّغَتْنَـا بـلادَنَـا فَبُعْـدَ المَهَـارَى مـن حَسيرٍ ومُتْعَـبِ[2]

ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَ فلان، وويحه، وويحٌ له وللمتعجّب منه: وَيْباً له، وَوَيْبَك، وَوَيْب غيرك، وَوَيْسَكَ وَوَيْسَه. قال الجزُولي: وهو استصغار واستحقار.

وقال ابن طاهر: ويح كلمة تقال رحمة، وَوَيْس كلمة تقال في معنى رأفة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرّفع، لأنه مبتدأ لا خبر له.

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول: ويحٌ له، وَوَيْحاً له، وويلٌ له، وويلاً له، ولا يَقْوى النصب في هذا قوته في غيره، لأن هذا مصدر لا فعل له، وإنّما يَقْوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو: حمداً، وشكراً، فالرّفع في نحو: «ويح»، وَ «وَيْلٌ» قَوِيٌّ.

والغالب على «ويح» الرّفع، وعلى «تَبّ» النّصب إذا أفرد نحو: تبّاً له، ويجوز: تَبٌّ له.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٦١). والدرر (٣/ ٦٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٣) والكتاب (١/ ٣١٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ١١٤) ولسان العرب (٥/ ٢٩٧ - يسر). ومن معاني أقوى: افتقر، ونزل بالقفر، ونفد طعامه وفني زاده، وجاع فلم يكن معه شيء (المعجم الوسيط: ص ٧٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٦٤) والشاهد في هذا البيت قوله. «فبعد المهارى» حيث أضاف المصدر النائب عن فعله، وهو قوله «بُعْدَ»؛ وهذه الإضافة من قبيح الكلام.

وقال ابن أبي الربيع: تَبّاً لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه.

وفي ويل لك وجهان، ولو قسنا لساوينا، ولكن لا نتعدّى السّماع.

فإن عطف «ويح» على «تبّ» نصبته، ولا يجوز رفعه، لأنه لا خبر له.

وإن عطف تبّ على «ويح» فكحاله قبل العطف، ويكون جملتان: فعليّة على اسميّة لتساويهما في المعنى.

ويقال: تبّاً له، وويحٌ له، فلا يكون في «ويح» إلاّ الرّفع كحاله قبل العطف. انتهى.

ومنع المازنيّ عطف «ويح» على «تبّ» وعكسه، قال: لأن «ويح» رحمة له، و«تبّ» بمعنى خسران له، فكيف يتصوّر أن يدعو له وعليه في حين واحد.

«وأجيب» بأنّ «ويح» حينئذ أخرج مخرج الدّعاء، وليس معناه الدعاء، أو تبّاً أيضاً دعاءٌ له على حدّ: قاتله الله ما أشعره!.

ويقال للمصاب المغضوب عليه: ويْلَهُ، وويلٌ له، وويلاً له، وويلٌ طويل له، وويلاً طويلاً، فيجب النصب في الإضافة، ويجوز هو والرفع في الإفراد.

ويقال: عوْل، وعولك، ولا يفرد، وإنما يستعمل تابعاً لوَيْل[١]، ومضافها للتّبيين كـ «لك» في سقياً لك.

وأما المعرّف بـ «أل» فالرفع فيه أحسن من النصب، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو: الوْيلُ له، والخيبة له، لكن إدخال «أل» ليس مطّرداً في جميعها، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه[٢]، فلا يقال: السّقي لك والرّعْي.

وقال الفرّاء والجَرْمي بقياسه، ووهّاه أبو حيّان.

(ص): ومنه المثناة كلبّيك، وسَعْدَيْك تابعة، وحنانَيْك، ودوالَيْك، وهذَاَذَيْك، وحِجَارَيْك، وحذَارَيْك، وحوالَيْك ولا تتصرّف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر، قال ابن مالك: شاذّة لغائب. وخالفه أبو حيّان. فإن أفردت تصرّفت.

وزعم يونس «لَبّاً» مفرداً قلبت ألفه، وتثنيتها للتكثير، وقيل للشّفع، وزعمه السّهيليّ في حَنَانَيْك خاصة، والكاف في ما هو خبر مفعول، وطلب فاعل.

وقال الأعلم: حرف خطاب وسمع «لَبِّ» كأمْسِ.

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (١/٣١٨) أنه لا يجوز أن يقال «عولك» مفرداً، إلا أن يكون على «ويلك» وهو قولك: «ويلك وعولك».

(٢) قال. «لا يجوز. سقيك؛ إنما تُجْرِي ذا كما أجرت العرب» (الكتاب. ١/٣١٨).

(ش): من الواجب حذف عامله لكونه بدلاً من فعله قولهم في إجابة الدّاعي: لَبّيْك، وسَعْدَيك، أي إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعاد، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك.

ولا يستعمل سَعْدَيْك وحده، بل تابعاً لِلبّيْك كعَوْله بعد وَيْله.

ويجوز أن يستعمل حَنَانَيْك وحده، ومنه قولهم: حَنَانَيْك، أي تحنّناً بعد تحنّن، وقد نطق بفعله قال:

٧٣٥ ـ تحنّـن علـيّ هـداك المليـكُ فـإنّ لكـلّ مقـام مَقـالاَ[1]

ودواليك من المداولة قال:

٧٣٦ ـ إذا شُـقّ بُـرْدٌ شُـقّ بـالبُـرْد مِثْلُـه دَوَالَيْـكَ حتّـى كُلُّنَـا غيـرُ لاَبِـسِ[2]

أي: تداولنا دواليك. كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثَوْب الآخر ليؤكد المودّة.

وهذاذيك، قال:

٧٣٧ ـ ضَـرْبـاً هَـذَاذَيْـكَ وطَعْنـاً وَخْضَـا[3]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٧٢) وتخليص الشواهد (ص ٢٠٦) والدرر (٣/ ٦٤) ولسان العرب (١١/ ٥٧٣ ـ قول، ١٣/ ١٣٠ ـ حنن) وبلا نسبة في العقد الفريد (٥/ ٤٩٣) والمقتضب (٣/ ٢٢٤).

(٢) وروي «برقع» مكان «مثلُه». ورُوي الشطر الثاني:

دواليك حتى ليس للبرد لابسُ

ورُوي:

دواليك حتى ما لذا الثوب لابسُ

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٤٣٨) والدرر (٣/ ٦٥) وشرح التصريح (٢/ ٣٧) وشرح المفصل (١/ ١١٩) والكتاب (١/ ٣٥٠) ولسان العرب (٣/ ٥١٧ ـ هذذ، ١١/ ٢٥٣ ـ دول) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٠١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٢) والخصائص (٣/ ٤٥) ورصف المباني (ص ١٨١) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) ومجالس ثعلب (١/ ١٥٧) والمحتسب (٢/ ٢٧٩).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ١٤٠) وجمهرة اللغة (ص ٦١٥) وخزانة الأدب (٢/ ١٠٦) والدرر (٣/ ٦٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٣٧) وشرح المفصل (١/ ١١٩) والمحتسب (٢/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٩). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٥٨) وأوضح المسالك (٣/ ١١٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) والكتاب (١/ ٣٥٠) ولسان العرب (٣/ ٥١٧ ـ هذذ) ومجالس ثعلب (١/ ١٥٧).

أي: تهذّ هَذاذَيك، وحِجَازَيْك، أي تحجز حجازيك أي تمنع، وحَذَارَيْك أي تحذر، أي ليكن منك حذَر بعد حذَر.

زاد صاحب البسيط: حَوَالَيْك، أي إطاقة بعد إطاقة، وهذه المصادر كلها لا تتصرّف، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرّفاً كقوله:

٧٣٨ ـ فقالت حَنَانٌ ما أتى بكِ هَا هُنا[1]

واختلف في تثنيتها، أهي تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وحنان موصول بآخر، أم تثنية يراد بها التكثير؟ على قولين؛ أصحهما الثاني. وقال السّهيليّ بالأول في حنانيك خاصة، قال: المراد: رحمة في الدنيا، ورحمة في الآخرة.

ورُدَّ بأن من العرب من استعمله، وهو لا يعتقد الآخرة، قال طرفة:

٧٣٩ ـ حَنَانَيْكَ بعضُ الشّرّ أهون من بَعْضِ[2]

وذهب يونس: إلى أن لبّيك اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة: لبّا مقصوراً، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضّمير كما قلبوا في لَدَيْك، وعليك.

= والهذّ: السرعة في القطع. والوخض. الطعن في الأحواف.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

أذو نسبٍ أم أنت بالحيّ عارفُ

وهو للمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (٢/ ١١٢) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٥) وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ١٣١) وأوضح المسالك (١/ ٢١٧) والدرر اللوامع (٣/ ٦٦) وشرح الأشموني (١٠٦/١) وشرح التصريح (١٧٧/١) وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٠) وشرح المفصل (١١٨/١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٥) والكتاب (١/ ٣٢٠، ٣٤٩) ولسان العرب (١٢٩/١٣ ـ حنن) والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٩) والمقتضب (٣/ ٢٢٥).

و«حنانٌ» مرفوع بتقدير مبتدأ، أي· أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أبا منذر أفنيتَ فاستَبْقِ بعضنا

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٦٧/٣) والكتاب (٣٤٨/١) ولسان العرب (١٣/ ١٣٠ ـ حنن). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٢٧٣) وشرح المفصل (١١٨/١) والمقتضب (٣/ ٢٢٤)

وقد نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل. وثنّى«حنانيك» لإرادة التكثير؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير.

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبّ[١]، كما أنّ حنانيك تثنية حنان، لأنه سمع لبّ ولم يسمع «لبا».

وذكر ابن مالك: أن إضافة لبيك إلى الظّاهر شاذّة كإضافتها إلى الضمير الغائب؛ قال:

٧٤٠ ـ فَلَبّـي يَدَيْ مِسْور[٢]

وقال:

٧٤١ ـ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُوني[٣]

وردّه أبو حيّان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لبّي زَيد، وسعدي زيد، فساق ذلك

---

(١) في اللسان (١/ ٧٣٠، ٧٣١): «رجل لَبٌّ: لازم لصنعته لا يفارقها؛ ويقال. رجل لَبٌّ طَبٌّ أي لازم للأمر. ولَبَّ بالمكان لبًا وألبَّ: أقام به ولزمه، وألبّ على الأمر: لزمه فلم يفارقه. وقولهم: لبّيك ولبّيه، منه؛ أي لزوماً لطاعتك».

(٢) جزء من بيت من المتقارب، وتمامه:

دعوتُ لمّا نابني مسوراً فلبَّى فلبَّيْ يديْ مسورِ

وهو لرجل من بني أسد في الدرر (٣/ ٦٨) وشرح التصريح (٢/ ٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩ ـ لبي) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٣) وخزانة الأدب (٢/ ٩٢، ٩٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥) والكتاب (١/ ٣٥٢) ولسان العرب (١/ ٧٣١ ـ لبب، ٤/ ٣٨٨ ـ سور) والمحتسب (١/ ٧٨، ٢/ ٢٣) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٨)

والبيت شاهد على أن «لبّي» و«لبّيك» تثنية «لبّ»، وليس كما زعم يونس أن «لبيك» أصلها «لبّا» وأن الألف زائدة فيها على «لبّ» مثل «جرّا»، وأن الألف انقلبت ياءاً لما اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في «عليك». ولو كانت الألف لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر، كما أن ألف «على» لا تنقلب في قولك: «على زيد مال» وقد انقلبت الألف مع «يدي» ـ وهو ظاهر ـ ياءاً، فعلمنا أن الألف للتثنية. انظر شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٠).

(٣) قطعة من بيت من الرجز، وتمامه:

لقلت لبّيْه لمن يدعوني

وقبله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراءُ ذاتُ مترعٍ بيّونِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٢) وخزانة الأدب (٢/ ٩٣) والدرر (٣/ ٦٨) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) وشرح التصريح (٢/ ٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣) ولسان العرب (١/ ٧٣١ ـ لبب، ١٣/ ٦٤ ـ بين) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٣)

والزوراء: الأرض البعيدة. والمترع. الحوض الممتلىء. وبيون: الواسعة.

مساق المنقاس المطّرد.

والكاف في نحو: لبّيك، وسَعْدَيك، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول، لأن المعنى: لزوماً وانقياداً لإجابتك، ومساعدة لما تحبّه. ومعنى قولهم: سبحان الله، وحنانيه: أسَبّحه، وأسترحمه.

والكاف في نحو: هذَاذَيْك ودَوَالَيْك وحنَانيْك، إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هذّك ومداولتك وتحنّنك.

وزعم الأعلم: أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في «أبصرك»، و «النَّجَاكَ»[1]، و «ذلك» وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورُدّ بأن وقوع الاسم الظاهر، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفاً.

وسمع مفرد لبّيك: لَبِّ بالكسر، وهو مصدر بمعنى: إجابة منصوب مبنيّ كأمسِ، وغاق، لقلّة تمكنه، كذا نصّ عليه سيبويه.

ورَدّ به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال: إنه اسم فعل بمعنى: أجبت.

(ص): ومنه: سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه. ويلزم سبحان الله في الأصح. ولا يتصرّف، ويلزم الإضافة، وعرّف سبحان الله بـ «أل» في الشعر، وأفرد منوّناً وغيره. وقيل: إنه مبنيّ.

(ش): من البدل عن فعله: سبْحان الله، أي براءة له من السوء، وليس مَصْدراً لسبّح، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق: حاشيت من حاشى، ولولَيْتُ من لَوْلا، وصَهْصَهْتُ، وأَفَفْتُ، وسوّفت، وبأبأت، ولبّيت من: صه، وأفّ، وسَوْف، وبأباً[2]، ولبيك. ولا يقال: سَبَح مخفّفاً، فيكون سبحان مصدراً له.

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد في الشعر منوّناً إنْ لم تنو الإضافة كقوله:

٧٤٢ ـ سبحــانَــهُ ثــم سُبْحــانــاً نعــوذُ بــه[3]

---

(١) في اللسان (١٥/٣٠٦): «وقالوا: النَّجاك؛ فأدخلوا الكاف للتحصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأن الألف واللام معاقبة للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو من هو».

(٢) في الأصل: «بابي»؛ ولعل الصواب كما أثبتناه «بأبأ» ويقال: بأبأت الصبيّ وبأبأت به: قلت له بأبي أنت وأمي. أو لعلها: «بابا» لأن بأبأته وبأبأت به قلت له بابا، وقالوا: بأبأ الصبيَّ أبوه إذا قال له: بابا، وبأبأه الصبيّ إذا قال له: بابا. انظر لسان العرب (١/ ٢٥ ـ مادة بأبأ)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: =

وغير منون إن نُويت كقوله:

٧٤٣ ـ سُبْحَـانَ مِـن علقمـة الفـاخـر[1]

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله.

وعرّف بـ «أل» في الشعر قال:

٧٤٤ ـ سبحـانـك اللّهـم ذا السُّبْحَانِ[2]

ومن ذلك: «معاذ الله» «بمعنى عياذاً بالله».

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف.

ومنه: ريحان الله بمعنى استرزاق الله.

= وقبلنا سبَّح الجوديُّ والجُمُدُ

وهو لورقة بن نوفل في الأغاني (٣/ ١١٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣) والدرر (٣/ ٦٩). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٠) والكتاب (١/ ٣٢٦) ولسان العرب (٢/ ٤٧١ ـ سبح، ٣/ ١٣٢ ـ جمد، ١٣٨ ـ جود) ومعجم ما استعجم (ص ٣٩١). ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٤). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦) والمقتضب (٣/ ٢١٧)

ويروى: «يعود له» مكان «نعوذ به».

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لما جاءني فخرُه

ويروى: «وقد قلت» مكان «أقول» و«فجره» و«الفاجر» كلاهما بالجيم، مكان «فخره» و«الفاخر». والبيت للأعشى في ديوانه (ص ١٩٣) وأساس البلاغة (ص ٢٠٠ ـ سبح) والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٩) وجمهرة اللغة (ص ٢٧٨) وخزانة الأدب (١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨) والخصائص (٢/ ٤٣٥) والدرر (٣/ ٧٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٥) وشرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠) والكتاب (١/ ٣٢٤) ولسان العرب (٢/ ٣٧١ ـ سبح). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦) والخصائص (٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣) والدرر (٥/ ٤٢) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦١) والمقتضب (٣/ ٢١٨) والمقرب (١/ ١٤٩).

وقيل إن الشاهد في البيت نصب «سبحان» على المصدر، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح، فجرت مجرى «عثمان» الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

(٢) الرجز بلا نسبة في حاشية يسّ (١/ ١٢٥) وخزانة الأدب (٧/ ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥) والدرر (٣/ ٧١) وفيه أن الرجز أنشده ابن مالك في شرح الكافية، قال في نظمها:

سبحـان فـي غيـر اختيـارٍ أُفـردا مـلابـسَ التنـويـن أو مجـرَّدا

وشـذّ قـول راجـزٍ ربّـانـي سبحـانـك اللّهـم ذا السُّبحـان

ويلزم أيضاً الإضافة، ولا يتصرف، ولم ينطق له بفعل من لفظه، فيقدّر من معناه أي: استرزقه. ولا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع «سبحان الله». وقيل: يستعمل وحده، لأن سيبويه لم يذكره مقترناً مع سبحان الله، ولا نبّه على ذلك.

ومذهب سيبويه: أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف(١). وقيل: هو مبنيّ، لأنه لا يتصرّف، ولا ينتقل عن هذا الموضع، فأشبه الحرف.

(ص): ومنه: سلاماً، وحجراً. ومنه: عجباً، وحمداً، وشكراً لا كفراً، وهل هو خبر أو إنشاء، أو يلزم اجتماعهما؟ خلاف. ومنه: أفعله وكرامةً ومسرّة، ونِعْمة عين وحُبّاً، ونَعَام عين. ولا أفعله ولا كيْداً، ولا همّاً، ولأفعلنّه، ورغماً، وهواناً. وجاء رفع بعضها. وطرَدَهُ ابن عصفور. ومنه: صلَفاً، وكرَماً في التعجّب، وهل منه غفرانك؟ خلاف.

(ش): من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم، لا خير بيننا ولا شَرّ، ولا يتصرّف بخلاف: «سلام» بمعنى: التحيّة فإنه يتصرّف. ومنه: حِجْراً بكسر الحاء، يقال للرّجل: أتفعل هذا فيقول: حِجْراً، أي منعاً، أي أمنع نفسي، وأبعده، وأبرأ منه.

وقال سيبويه: أي ستراً وبراءة من هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]. ولا يتصرّف إذا كان مشاباً معنى المبادأة والتعوّذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السّتر من غير أن يشاب هذا المعنى، فإنه متصرّف كقوله تعالى: ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥].

ومن ذلك: عَجَباً وحمْداً، وشُكراً لا كفراً، قال ابن مالك: وهي إنشاء.

قال أبو حيّان: وكذا قال الشّلَوْبين أيضاً فقال: إن قلت: كيف يكون هذا مما لا يظهر فِعْلُهُ، ولا شَكّ أنه يجوز أن تقول: حمدتُ الله حمداً، وأحْمده حمداً؟ فالجواب: إنما تكلّم سيبويه في «حمْد» الذي هو نفس الحَمْد، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد، وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد، لا نفس الحمد.

قال أبو حيّان: والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال: عجباً، وحمداً، وشكراً، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أعجب عجباً، وأحمد حمداً، وأشكر شكراً. وتفارق: وَيْلَهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر، ومعنى تلك الدّعاء.

وتفارق: سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر من جهة أنها تتصرّف فتستعمل مرفوعة كقوله:

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣٢٤): «وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابه كانتصاب الحمدَ لله».

٧٤٥ ـ عجبٌ لتلكَ قَضِيّةٌ وإقامتي فيكُمْ على تِلْكَ القَضِيّةِ أَعْجَبُ[١]

وتلك لا تتصرّف.

وقد سردَهَا سيبويه مع ما هو خبر، فقال[٢]: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [من المصادر في غير الدعاء][٣]»، من ذلك: قولك: حمداً، وشكراً، لا كفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامة ومسّرة، ونُعْمَة عَيْن، وحباً ونَعَام عَيْن، ولا أفعل ذلك[٤] ولا كيداً، ولا هَمّاً، ولأفعلنّ ذلك ورغماً، وهواناً، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْداً وأشكر الله شُكْراً، وأعْجَب عَجَباً، وأكرمك كرامةً، وأسرّك مسرّةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهمّ همّاً، وأرغمك رغْماً. ثم قال سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً، يُبْتدأ، ثم يُبْنَى عَليه كقوله: «عجب لتلك قضيّة»[٥]. البيت.

قال: وسمعنا بعض العرب [الموثوق به][٦] يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدُ الله، وثناءٌ عليه، [كأنّه يحمله على مضمر في نيّتِه هو المظهر][٧] كأنه يقول: أمري وشأني حَمْدُ الله، وثناءٌ عليه. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقيّ[٨]: قول سيبويه: «حمداً وشكراً لا كفراً له، كذا تكلّم بالثلاثة مجتمعة».

وقد تُفرَد، و «عجباً» مفردٌ عنها.

وقال ابن عُصفور: لا يستعمل كفراً إلاّ مع حمداً، وشكراً ولا يقال أبداً: «حمداً» وحده، و «شكراً» إلاّ أن يظهر الفعل على الجواز. ولا يلزم الإضمار إلا مع: لا «كُفْراً».

فهذه الأمور لما جرَت مَجْرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب

---

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في الدرر (٣/ ٧٢). ولهنيّ بن أحمر في الكتاب (١/ ٣١٩) ولسان العرب (٦/ ٦١ ـ حيس) ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (٦/ ٢٥٦) ولرؤبة في شرح المفصل (١/ ١١٤). وبلا نسبة في سمط اللآلي (ص ٢٨٨) وشرح الأشموني (١/ ٩٧) وشرح التصريح (٢/ ٨٧) وشرح قطر الندى (ص ٣٢١).

(٢) انظر الكتاب (١/ ٣١٨، ٣١٩).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: «ذاك».

(٥) لفظه في الكتاب (١/ ٣١٩): «... ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج: عجبٌ .. البيت».

(٦) ما بين حاصرتين ريادة من الكتاب.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب

(٨) ابن بقيّ: هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن وقد تقدم.

وقال أبو حيان: لا يستعمل «أفعل ذلك وكرامةً» إلا جواباً أبداً، وكأنّ قائلاً قال: أفعل ذلك، أو أتفعله؟ فقلت: أفعله، وأكرمك بفعلِه كرامةً، وأسرك مَسرةً بعد مسَرَّة.

ولا يستعمل مَسَرَّةً إلاّ بعد كرامةً، وكذا نُعْمى عين بعد «حُبّاً»، لا يقال: مسرّةً وكرامةً، ولا نُعْمى عين وحُبّاً.

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، وَنُعَام عين اسمان في معنى: إنعام، وَنِعَام عين بضم النون وكسرها، وفتحها، وأنكر الشَّلَوْبين الفتح.

و«أكاد» الذي قدّره سيبويه في كَيْداً اختلف فيه: فقال الأعلم: هي الناقصة، والمعنى: ولا أكاد أقارب الفعل، وحذف الخبر للعلم به. وقال ابن طاهر: هي التامّة، والمعنى: ولا مقاربة.

وهمّاً من هَمَمْتُ بالشيء، ولأفعلنّ ذلك، ورغماً جواب لمن قال: أفعله، وإن رغم أنْفُهُ رَغْماً، وإن هان هَوَاناً.

قال أبو حيّان: وقول سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطّرد، وبه صرح صاحب (البسيط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة. انتهى.

ومن ذلك قولك في التعجّب: كَرَماً وصلفاً. قال سيبويه: لأنه صار بدلاً من أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ.

قال بعضهم: ويُقدّر ناصبه: كَرُم كرماً، وصلف صلَفاً. لأن أبنية التعجّب ليس منها ما له مصدر إلاّ فَعُل.

ومن ذلك: «غُفْرَانَك» عدّهُ ابن مالك تبعاً للزّجّاجِيّ فيما هو بدل من اللّفظ بالفعل، وقيل: هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه. واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك، فمرة قال بالأوّل، ومرة قال بالثاني.

واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر؟ فذهب الزجّاج إلى الأول، وأنّ التقدير: اغْفِرْ غفرانك، وعزاه السّجاوندي(١) إلى سيبويه. وذهب الزمخشري إلى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب، على المفعول به، أي نطلب، أو نسأل غفرانك.

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي الحنفي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠، وقيل سنة ٧٠٠ هـ. من تصانيفه. تجنيس في الحساب، عين المعاني في تفسير السبع المثاني، كتاب الوقف والابتداء، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (٢/ ١٠٦).

وجوز بعضُهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غفرانك مطلوبنا.

[مواضع وجوب حذف عامل المصدر]

(ص): ومنها: الواقع في توبيخ مع استفهام أوْ لا للنفس أو غيرها، أو تفصيل عاقبة طلب، أو خبر، أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حَصْر، أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره، ويسمى مؤكد نفسه، أو تحتمل فمؤكد غيره، ويلزم فيه معرفة البتة، ولا يقدّم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل اللاّزم للإضافة لمناسب الفاعل، وإيلائه غالباً «لا» أو «لم»، أو «لن».

وجوّز الزّجّاجُ توسيطه، وسيبويه رفعه، والمبرد الباقي. ومنها: المشبّه به مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز إتباعه. قال ابن خَرُوف: بضعف، وابن عُصفور سواء، وهو أوْلى إنْ خَلَت الجملة.

(ش): من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر: ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله:

٧٤٦ ـ أَذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حَرْبِهِمْ وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُونَ إلى السّلمِ[١]

أم دونه كقوله:

٧٤٧ ـ خُمولاً وإهمالاً، وغيرك مُولَعٌ بتثبيت أسباب السِّيادة والمَجْدِ[٢]

سواء كان التّوبيخ للمخاطب كما مثل، وكقوله:

٧٤٨ ـ أطَرَباً وأنْت قِنَّسْرِيُّ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٣).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٤٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٥١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٧٤، ٢٧٥) والدرر (٣/ ٧٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٢) وشرح ديوان الحماسة المرزوقي (ص ١٨١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢) والكتاب (١/ ٣٣٨) ولسان العرب (٥/ ٩٣ ـ قسر، ١١٧ ـ قنسر) والمحتسب (١/ ٣١٠) ومغني اللبيب (١/ ١٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٤٠) والخصائص (٣/ ١٠٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) وشرح المفصل (١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤) ومغني اللبيب (٢/ ٦٨١) والمقتضب (٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩) والمقرب (١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤) والمنصف (٢/ ١٧٩).

والقنسري: الشيخ. وفي البيت الذي يليه، وهو قوله: «والدهر بالإنسان دواريُّ» شاهد آخر، وهو «دواريّ» بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

أم للنّفس كقول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه: أَغُدَّةً كغُدَّةِ البَعير وموتاً في بيت سَلوليّةٍ[١].

ومنها: ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَب أو خبر، فالطّلب نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، والخبر نحو:

٧٤٩ ـ لأَجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقعةٍ تُخْشَى وإما بُلُوغ السُّؤْلِ والأمَلِ[٢]

ومنها: ما وقع نائباً عن خبر اسم عَيْن بتكرير أو حصْر، فالتكرير نحو: زيد سيراً سيراً، أي يسير وكقوله:

٧٥٠ ـ أنا جِدًّا جِدًّا ولَهْوُكَ يَزْدَا دُ إذن ما إلى اتّفاقٍ سَبِيلُ[٣]

أي: أَجِدّ جِدّاً.

والحصر نحو: إنما زيدٌ سيراً، وما زيد إلاّ سيراً، أي يسير، وكقوله:

٧٥١ ـ ألاّ إنما المُسْتَوْجِبُون تفضُّلاً بِداراً إلى نَيْل التّقدّم في الفَضْلِ[٤]

أي: يبادرون بِداراً. جعل أحد اللفظين في التكرير عِوضاً من ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر: «إنما» أو «ما»، و«إلا». فلو كان المخبر عنه اسم معنىً وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو: جَدُّك جَدٌّ عَظِيمٌ. وإنّما بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ.

ومنها: ما وقع مؤكّداً لمضمون جملة: فإن كان لا يتطرّق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمِّي مؤكّداً لنفسه، لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة نحو: «له علي دينارٌ اعترافاً».

وإن كان مفهوم الجملة يتطرّق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سمّي مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظاً ومعنىً نحو: أنت ابني حقّاً.

---

(١) يروى على الأكثر بالرفع: «أغدّةٌ كغدّة البعير وموتٌ في بيت سلولية» ويروى «غدّةٌ.. » بدون ألف الاستفهام كما في النهاية في غريب الحديث ولسان العرب. وهذا مثل يضرب لاجتماع نوعين من الشرّ. والمثل لعامر بن الطفيل وكان قد وفد على النبيّ ﷺ ومعه أربد أخو لبيد، فقال: أسلمُ على أن يكون لك المدر ولي الوبر وأن تجعل لي الأمر من بعدك. فقال النبي ﷺ: «لا، ولا وبرةً» فخرج وقال. لأملأنّها عليك خيلاً جُرْداً ورجالاً مُرْداً فدعا النبي ﷺ عليهما، فأخذت أربد صاعقة فمات، وضرب عامراً الغدّةُ ـ وهي طاعون الإبل ـ فمال إلى بيت سلوليّة، وجعل يقول: «أغدّة كغدّة البعير وموت في بيت سلوليّة!» وسلول من أذلّ العرب والمعنى أنه جُمع له ضربان من الذلّة انظر جمهرة أمثال العرب (١/ ٨٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥) وشرح التصريح (١/ ٣٣٢).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥). والمصدر «بداراً» وقع في حصر.

قال أبو حيّان: وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللّام وبالإضافة، فالنّكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً، وقطعاً، ويقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو: هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل، واليقينَ لا الشّكَّ.

والمضاف نحو: صُنْع الله، وَوَعد الله، وصِبْغَة الله[1]، وكِتابَ الله.

وقد التزم في بعضها التّعريف فقط نحو: البتَّةَ كقولك: لا أفعله البتَّةَ، ومعناه: القطع، ولا أعود إليه البتّةَ، وأنت طالق البتّةَ.

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له علي دينارٌ اعترافاً: أعتَرِفُ بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقّاً: أحقّه حقّاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه.

وأجاز الزّجّاج توسيطه، فيقال: هذا حقّاً عبد الله، قال: لأنه إذا تقدّم جزء، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله:

٧٥٢ ـ وكَذَاكُمْ مَصِيرُ كُلّ أُناسٍ سوف حَقّاً تُبْلِيهِمُ الأيّامُ[2]

وقوله:

٧٥٣ ـ إني وَرَبِّ القائم المَهْدِيّ ما زِلْتُ حقّاً يا بني عَدِيّ
أَخا اعتِلالٍ وَعَلى أَدِيّ[3]

أي: سفر.

وأجاز قوم: تقديمه، واستدلّوا بقولهم: أحقّاً زيد منطلق. وأوّله المانعون على أن حقّاً هنا نصب على الظّرف، لا على المصدر أي: أفي حقّ زيد منطلق، نصّ عليه سيبويه.

قال ابن مالك رحمه الله: وأما قولهم: «أجدّكَ لا تفعل»، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين:

أحدهما: أن يكون: لا تفعل في موضع الحال.

والثاني: أن يكون أصله: أجدك أن لا تَفْعَل، ثم حذفت أنْ، وبطل عملها. وزعم الشَّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم، ولذلك قدّم. انتهى.

---

(١) من الآية الكريمة: ﴿صبغة الله ومن أحسنُ من الله صبغةً ونحن له عابدون﴾ [البقرة: ١٣٨]

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٦).

قال أبو حيّان: قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكّد لما قبله، وهو بمنزلة: أحقّاً لا تفعل كذا. ولا تستعمل إلا مُضافاً، وغالباً بعد: لا، أو لم، أو لن. قال في (النّهاية)[1]: والاسم المضاف إليه «جدّ» حقّهُ أنْ يناسب فاعل الفعل الذي في التّكلّم والخطاب والغَيبة نحو: أجدّي أكْرَمْتُكَ، وأجدّك لا تفعل، وأجدّك لم تفعل، وأجدّه لم يزرنا. وعِلّة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد.

قال أبو حيّان: فإن قلت: كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله، وليس كذلك، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده؟ قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا، فبلا شك أنّ المتكلّم يحمل كلامه على الجدّ فهو يقوله، فإذا قلت: أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله.

وجوّز سيبويه رفع هذا النوع كلّه، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء، ويكون لازماً الإضمار كالفعل، فصنع الله مثلاً على إضمار «هو» أو «ذلك» و«له عليّ ألف» اعترافٌ كذلك[2].

وجوّز المبرّد رفع الباقي: الخبر المكرّر، والمحصور. فيقال: زيد سيرٌ سَيْرٌ، وإنما أنت سير.

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنىً دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وله صراخٌ صُراخَ الثّكْلَى، وقوله:

٧٥٤ ـ له صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ[3]

واحترزنا بقولنا: مُشْعِراً بحدوث عَمّا لا يشعر به نحو: له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحُكماء فلا

---

(١) «النهاية في النحو» لابن الخبار. وقد تقدم انظر الفهارس العامة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣٨٢): «... وقد يجور الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيئاً هو المظهرُ، كأنك قلت: داك وعدُ الله، وصبغةُ الله، أو هو دعوةُ الحقّ، عليّ هذا، ونحوه رفعه»

(٣) عحز بيت من البسيط، وصدره:

مقذوفة بدخيس النَّحْضِ بازلُها

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦) وحمهرة اللغة (ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤) والدرر (٣/ ٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٧) والكتاب (١/ ٣٥٥) ولسان العرب (٩/ ١٩١ ـ صرف، ٢٧٧ ـ قذف، ١١/ ٥٢ ـ بزل، ١٥/ ١٩١ ـ قعا) وبلا نسبة في لسان العرب (٦/ ٧٧ ـ دحس) ومجالس ثعلب (ص ٣٢٠)

والمقدوفة الناقة التي رميت باللحم. والدخيس: الكثير والنحض: اللحم. وبارلها نابها والصريف. الصوت. والقعو: ما تدور فيه البكرة إذا كانت من خشب. والمسد الحبل.

يجوز نصبه، لأنّ نصب صَوْت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَل مسنداً إلى فاعل، إذ التقدير في «وله صوت»: وهو يصوّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وذلك لا يمكن في: «له ذكاء»، فلم يستقم النصب.

وبقولنا: بعد جملة عمّا بعد مفرد نحو: صوتُه صوْتُ حِمار فلا يجوز نصبه.

وبقولنا: حاوية إلى آخره عن نحو: فيها صوتٌ صوتُ حمار، وعليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام، فالنصب في ذلك ضعيف، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت، فلم يمكن تقديره بـ «يصوّت»، فوجه النّصب على ضعفه أنّ الصوت يدل على المصوّت.

وبقولنا: ولا صلاحية للعمل، عمّا لا يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مُصوِّتٌ صَوْتَ حِمار، فإن صوت حمار هنا ينتصب «بمصوّت» لا بمضمر.

ثم إذا اجتمعت الشروط، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريّة نحو: له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيه ويُخْرِجُه صَوْتَ حمار.

ويجوز الرفع في المعرفة، والنكرة على الإتباع بدلاً فيهما، ونعتاً في النكرة، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما.

وجعل ابن خَروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، قال: لأن الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتّساع، وجعلهما ابن عصفور متكافئين، لأن في الرفع المجاز، وفي النصب الإضمار، والإتباع أوْلى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم.

[ما ينوب عن المصدر]

(ص): مسألة: أنابوا عنه صفات كعائذاً بك، وهنيّاً[١]، وأقائماً وقد قعدوا. وأعياناً كترباً، وجندلاً، وفاهاً لفيك، وأَأَعْوَر وذَا نَاب. ولا يُقاس، وفي الصّفات خُلْفٌ، والأصح أنها أحوال، والأعيان مفعولات.

وسمع رفع: تُرْب، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء.

(ش): أنابوا عن المصّدر اللاّزم إضمار ناصبه: صفات كعائذاً بك وهنيّاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وهي أسماء فاعلين، وهَنِيءٌ، من هَنُؤَ كشَرِيف من شَرُف، قال بعض المغاربة: وهي موقوفة على السّماع.

---

(١) هنيًّا: لغة في «هنيئاً» بالهمز. وقرأ الحسن والزهري: «هنيًّا مريًّا» [النساء: ٤] دون همزة؛ أبدلوا الهمزة التي هي لام الكلمة ياء وأدغموا فيها ياء المدّ. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ١٧٥).

وزعم بعضهم: أنّ ذلك مقيس عند سيبويه، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو أضاحكاً وأخارجاً؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان، قالوا: تُرْباً، وجَنْدلاً في معنى: تَرِبتْ يداه، أي: لا أصاب خيراً، والترب: التّراب، والجندل: الحجارة.

وقالوا: فاها لفيك، أي فا لداهية. ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهَاهُ اللَّهُ، وقيل: ضمير «فاها» لِلْخَيْبة.

وقالوا: «أأَعْور وذَا نَاب»، والمقصود به الإنكار، وأصله: أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدّمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب، وهو السّنّ، فقال بعض الأسديين ذلك مُنْكِراً عليهم.

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً لا يقال: أرضاً ولاَ جبلاً.

ورأي الأكثرين أن نصب الصّفات المذكورة على الحاليّة المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره، والتقدير: أعوذ، وأتقوم وأتقعد، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر، والتّقدير: أطعمك الله، أو ألزمك ترباً وجندلاً، وألزمك الله فاهاً لفيك، وأتستقبلون أعورَ وذَا نابٍ.

وذهب المبرّد: إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل: كالمالح، والعافية.

وذهب الشَّلَوْبين وغيره: إلى أن ترباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال: تُرْباً لك، كما يقال: سَقْياً لك.

وذهب ابن عصفور وابن خَروف: إلى أنّ أعور وذا ناب حال، والتقدير: أتستقبلونه أعور.

وسمع رفع «تُرْبٍ» على الابتداء، وما بعده الخبر قال:

٧٥٥ ـ فَتُـرْبٌ لأفْـواهِ الـوُشـاةِ وجَنْـدَلُ(١)

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد ألب الواشون ألْباً لبينهم

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٣) وشرح المفصل (١/ ١٢٢) والكتاب (١/ ٣١٥) والمقتصب (٣/ ٢٢٢).

قال أبو حيّان: ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لو قلت: فوها لفيك على قصد الدّعاء لم يجز.

وأما غير المدعوّ بها فقال سيبويه: لو قال: أعور وذو ناب كان مصيباً.

قال أبو حيّان: وهو مبتدأ خبره مقدر، أي: مُسْتَقْبِلُكُم أو مُصادِفُكُم.

المفعول له

[شروطـه]

(ص): المفعول له: شرطه: أن يكون مصدراً خلافاً ليونس مُعَلِّلاً، قيل: ومن أفعال الباطن، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله، وقتاً، وفاعلاً، والجَرْمي، والمبرّد، والرّياشي: تنكيره.

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جارّاً لأنواع المصدر، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار. فإن فقد شرط جرّ باللام أو مِنْ أو الباء، قيل: أو في، إلاّ مع أَنْ وأَنَّ ويكثر معها مقروناً بـ «أل» ويقلّ مُجَرّداً.

ومنعه الجزُولي، ويستويان مضافاً، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم، لا تعدّده، ولو مجروراً.

(ش): قال أبو حيّان: تظافرت نصوص النّحويين على اشتراط المصدريّة في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدَث، لا الذّوات.

وزعم يونس: أنَّ قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وتأوّله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر[1].

وأوّله الزّجّاج بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي مهما تذكره من أجل تملّك العبيد.

---

(١) أنكر سيبويه راي يوس وقبّحه، فقال في الكتاب (١/ ٣٨٩): «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث؛ ودلك أنهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجمّاءَ الغفير بالمصدر وشبّهوا خمستَهم بالمصدر؛ كأنما هؤلاء أجازوا. هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع».

وشرطه: أن يكون معلّلاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها، كقعَد جلوساً ورَجعَ القَهقَرَى.

وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو: جاء زيد خوفاً، ورغبةً، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قِتالاً للكفّار، وقِراءةً للعِلْم، فلا يكون مفعولاً له.

وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربت ابني تأديباً، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو:

٧٥٦ ـ وقد نَضَّت لِنَوْم ثِيَابَها[1]

لأن النّضَّ ليس وقت النوم.

أو الفاعل نحو:

٧٥٧ ـ وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكراك هَزّة[2]

ففاعل «تعروني» «هزة». وفاعل: «ذكرى» الشاعر، أي: لذكراي إيّاك، فيجرّان باللام.

ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحدٌ من المتقدّمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذَر زيد، ومنه: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرّعد: ١٢]

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فجئت وقد نضّتْ لنوم ثيابها لدى الستر إلاّ لبسة المتفضّل

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٣/٧٨) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (١٥/٣٢٩ ـ نضا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦) والدرر (٤/١٨) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (١/٢٠٦) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١/١٦١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٥/١٦٩، ١٧٠) والإنصاف (١/٢٥٣) وخزانة الأدب (٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠) والدرر (٣/٧٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧) وشرح التصريح (١/٣٣٦) ولسان العرب (٢/١٥٥ ـ رمث) والمقاصد النحوية (٣/٦٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٩) وأمالي ابن الحاجب (٢/٦٤٦، ٦٤٨) وأوضح المسالك (٢/٢٢٧) وشرح الأشموني (١/٢١٦) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٣٦١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٨) وشرح المفصل (٢/٦٧) والمقرب (١/١٦٢)

ففاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من الخَلْق.

وشرط الجَرْمِي والمبرّد والرّياشيّ: كونه نكرة، وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النّكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها.

وردّه سيبويه والجمهور، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما.

فمجموع الشروط باتّفاق واختلاف سِتّة.

وبقي سابع، وهو: ألاّ يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون عِلّة لنفسه، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيّان، فلذا لم أُصَرِّح به.

واختلف في ناصبه، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسيّ: أنّ ناصبهُ مفْهم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِبِ في الأصل حَرْفَ جَرّ، لأنه جوابٌ له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنه أسقط اللاّم، ونصب، ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاءَ الثّواب تصدّقت له، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها.

وذهب الكوفيّون: إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدّبته تأديباً.

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عِوَضاً من اللّفظ به، فلذلك لم يظهر.

ومتى فقد شرط من الشّروط المتقدمة وجب جرّه باللام، وامتنع النصب.

فمثال فقد المصدريّة: جئتك للماء، وللعشب، وللسّمُر[1]. ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان.

وقد يجرّ بِمِنْ أو الباء لأنهما في معنى اللاّم نحو: ﴿خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النساء: ١٦٠].

(١) السَّمُر: ضرب من شجر الطلح، واحدته سَمُرة (المعجم الوسيط: ص ٤٤٨).

قيل: وقد يجر بـ «في» السّببيّة نحو: «دخلت امْرأةٌ النّار في هِرّة»[١].

ولا يتعيّن الجرّ مع أنْ وأنّ وإن كانا غير مصدرين، لأنهما يُقدّران بالمصدر، وإن لم يتّحدْ فيهما الفاعل أو الوقت، لأنّ حرف الجرّ يحذف معهما كثيراً نحو: أزورك أن تُحْسِنَ إليّ، أو أنّك تُحْسنُ إليّ.

ولا يتعيّن النصب أيضاً عند استيفاء الشّروط، بل يجوز معه الجرّ، ثم إن كان مجرداً من اللاّم والإضافة، فالنصب أكثر، ويقلّ الجرّ كالأمثلة السابقة، ويجوز: ضربته لتأديبٍ.

وذهب الجُزُولي: إلى تعيّن نصبه، ومنع جرّه. قال الشّلَوْبين: ولا سلف له في ذلك.

وإن كان معرّفاً باللاّم فالجرّ أكثر، ويقل النّصب كقوله:

٧٥٨ ـ لا أقعــدُ الجُبْــنَ عــن الهَيْجَــاءِ[٢]

وقوله:

٧٥٩ ـ شَنُّـوا الإغـارةَ فُـرْسَـانـاً ورُكْبَـانـا[٣]

ويجوز: للجبن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره، قال تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، حديث رقم ١٣٣) من طريق عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «عُذّبت امرأة في هرّة؛ سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتها إذ هي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خَشَاش الأرض». ورواه أيضاً عن أبي هريرة (رقم ١٣٥) بلفظ: «دخلت امرأة النار من جرّاء هرّة لها...».

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٩) وشرح الأشموني (١/ ٢١٧) وشرح التصريح (١/ ٣٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٧). وبعده:

ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فليت لي بهمُ قوماً إذا ركبوا

وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣) والدرر (٣/ ٨٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٦٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٧٢، ٢٧٧). وللعنبري في لسان العرب (١/ ٤٢٩ ـ ركب). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٠) وجواهر الأدب (ص ٤٧) والدرر (٤/ ١٠٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٦) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٥، ٣٦١) ومغني اللبيب (١/ ١٠٤).

ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة.

وردّ بالسماع. قال:

٧٦٠ ـ فمـا جَـزَعـاً ورَبِّ النّـاسِ أَبْكِـي[١]

وقال:

٧٦١ ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ[٢]

ولا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثَمّ منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ٢٣١]، فتعلق ﴿لِّتَعْتَدُوا۟﴾ بـ ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾ على جعل: ﴿ضِرَارًا﴾ مفعولاً له، وإنما يتعلّق به على جَعْل: «ضِرَاراً» حالاً.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

ولا حِرْصاً على الدنيا اعتراني

وهو لجحدر بن مالك في الدرر (٣/ ٨٠) قال صاحب الدرر. «نسبة أبو حيان لجحدر؛ فإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ

وهو للكميت بن زيد في حواهر الأدب (ص ٣٦) وخزانة الأدب (٤/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/ ١٢٣) والدرر (٣/ ٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤) والمحتسب (١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥) ومغني اللبيب (ص ١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ١١٢). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١١٢)

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله في العجز: «ودو الشيب يلعب» حيث حذف همزة الاستفهام، والتقدير أَوَ ذو الشيب يلعب؟

المفعول فيه

(ص): وهو ما ضُمِّن من اسْم وقتٍ مَعْنَى «في» باطّراد لواقع فيه ولو مقدّراً ناصب له.

ويصلح له مبهم الوقت، ومُخْتَصُّهُ، فإن جاز أن يخبر عنه، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف، إما منصرف كـ «حين» أو لا كـ «غُدْوةً»، و«بكرة» عَلَمَيْن، وإلا فغير مُنْصرفٍ كبُعَيداتِ بَيْنٍ، وما عيّن من بُكرة، وسُحَيْر، وضُحى، وضحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشيّة، وقد تمنع.

وجوّز الكوفية تصرف: ضُحى، وعتمة، وليل، أو ممنوع كـ (سحر) معيّناً مجرّداً.

(ش): المفعول فيه الذي يُسمّى ظرفاً: ما ضمّن من اسْمِ وقتٍ أو مكان معنى «في» باطّرادٍ لواقع فيه مذكور، أو مقدّر ناصب له.

فما ضمّن: جنس يشمل الظرف والحال، أو السّهل والجَبَل، من قول العرب. مُطِرْنا السّهلَ والجبلَ.

وقولنا: من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال.

وقولنا: باطّراد، يُخْرِجُ: السّهلَ والجبل من المثال المذكور، فإنه لا يقاس عليه، لا في الفعل، ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السّهلَ والجبلَ، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ، بل يقتصر فيه على مَوْرِدِ السّماع، بخلاف ما ينصب على الظّرفيّة، فإنّه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما، تقول: جلست خلفك، فيجوز: قَعَدْت خلفك، وجلست أمامك.

والنّاصب للمفعول فيه: هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدّراً نحو: زيد أمامك، والقتالُ يوم الجمعة، فالعامل فيهما «كائن» أو «مستقرٌّ» وهو مقدّر لا ملفوظٌ به.

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان، فلذا اقتصرت في الحدّ على ذكره، وهو

أوسع من المكان، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، مبهمة كانت أو مختصّةً.

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوّةُ دلالته عليه من جهة أنّ الزمان أحدُ مدلولَي الفعل، كما أنّ السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدّلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ.

فالمبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيّن: كوَقت، وحِين، وزَمان.

ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل.

ومنه: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١] لأن الإسراء لا يكون إلاّ بالليل. قال بعصهم: ولا يُنْكَرُ التأكيد في الظرفية كما لا يُنْكَرُ في المصدر والحال.

والمختصّ قسمان: معدودٌ، وهو ما له مقدارٌ من الزّمان معلومٌ: كسَنَةٍ، وشَهْر، ويومين، والمحرّم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء.

ولا يعمل فيه من الأفعال إلاّ ما يتكرّر، ويَتَطاول، فلا يُقالُ: مات زيد يومين، ومن ثمّ قدّر في ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: «فَأَلْبَثَهُ».

وغير مَعْدودٍ: وهو أسماء الأيّام: كالسّبت، والأحد. وما يُخَصَّصُ بالإضافة كيوم الجَمَل، أو بـ «أل» كاليوم، واللّيلة، أو بالصّفة كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظ «شهر» من أعلام الشهور، وهو رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر خاصة.

ثم ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: متصرّف، وهو: ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجرّ بغير «مِنْ»: كسرني يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأجئت يوم الجمعة و ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

ثم هو نوعان: مُنْصَرِفٌ: كحين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر. وغير مُنْصَرِفٍ: كغُدْوة، وبُكْرَة عَلَمَيْنِ، قصد بهما التّعْيين أم لا؛ لأن عَلَمِيّتَهُما جِنْسِيّة، فيستعملان استعمال أسامة، فكما يقال عند قصد التعميم: أسامة شَرّ السِّباع، وعند التعيين: هذا أسامة فاحْذَرْهُ، يقال عند قصد التعميم: غُدْوة، أو بُكْرة وقت نشاط، وعند قصد التّعيين: لأسيرنّ اللّيلة إلى غُدوة أو بُكْرة

وقد يَخْلُوان من العَلَمِيّة بأن يُنَكّرا بَعْدَها، فينصرفان، ويتصرّفان، ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قال أبو حَيّان: جعلت العرب: «غُدْوة» و«بُكْرة» علمين لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة، وضَحْوَة، ونحوهما. وذكر بعضهم أن «بكرة» في الآية إنما نوّنت[1] لمناسبة «عَشِيّاً».

الثاني: غير مُتَصرّفٍ بأن لا يُخْبَر عنه، ولا يُجَرّ بغير «مِنْ» بل يلزم النّصب على الظرفية، أو يجرُّ بـ «مِنْ» وإنما لم يَحْكُموا بتصرف ما جرّ بـ «من» وحدها كعند، وقبل لأنّ «مِنْ» كثرت زيادتها فلم يعتدّ بدخولها على الظّرف الذي لا يتصَرّف، وهو أيضاً نوعان:

ممنوع الصرف: كسَحَر إذا كان من يوم بعينه، وجرّد من أل والإضافة، نحو: أزورك يوم الجمعة سَحَر، وجِئْتُك سَحَر وأنت تريد بذلك: من يومٍ بعينه، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرّف نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وكذا إنْ عرّف بـ «أل» أو الإضافة نحو: سِير بزيد يَوْمَ الجُمُعة السَّحَر منه أو من سَحَرِه.

ومنصرف: «كبُعَيْداتِ بَيْن» بمعنى أوقات غير متّصلة، وهي جمع: «بُعَيْد» مُصَغّرةً، ومعناه: لقيته مِراراً متفرّقةً قريباً بعضها من بعض، فجمع «بُعَيْد» يدلّ على ما أريد من المِرَار، وتصغيرُهُ يدلّ على ما أريد من تقاربها، لأن تصغير الظرف: المرادُ به التّقريبُ.

ومنه ما عيّن من «بكرة» و«سُحَير» وضُحى، وضَحْوة، وصباح، ومَساء، وليل، ونهار، وعَتَمة وعِشَاء، وعَشِيّة، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معيّنة، فوضعت موضع المعارف، وإن كانت نكرة، ولذلك لا تَتَصرّف[2]، وتوصف بالنّكرة تقول· أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعة، ولَقِيتُك يوم الجمعة عتمة متأخّرة.

وقد يمنع «عشية» الصّرف، فتصير إذ ذاك عَلَماً جِنْسيّاً كَغُدْوة.

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عُيِّن من عتمة، وضَحْوة، وليل، ونهار، فتقول: سير عليه عتمة، وضَحْوة، وليل، ونهار.

(ص): ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركّب الأحيان: كصباحَ مساءَ، أيْ كلّ صباح ومساء، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريريّ في تخصيصه الفعل بالأول.

وذو، وذات، مضافين لوقت إلاّ في لغة، وأنكرها السّهيلي في «ذات». ويقبُحُ تصرّف وصف حينٍ عرض قيامه، ولم يُوصَف.

---

(١) تحرّفت في الأصل إلى «تؤنث» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤٢/٢) في «سحر»· «إذا صغّر وأريد به سحر يوم بعينه فإنه ينصرف ويدخله التنوين».

(ش): أُلحِق بالممنوع التّصرّف في التزام النّصب على الظرفيّة ما لم يضف من مركّب الأحيان: كفلان يزورنا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، أي كلّ صباح ومساء، وكل يوم، قال:

٧٦٢ ـ ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَباحَ مَساءَ يضنوه خَبالا[١]

وقال:

٧٦٣ ـ آتِ الرِّزقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأجْمِل طلباً، وابْغِ للقيامة زادا[٢]

وهو مبني حينئذ لتضمّنه معنى حرف العطف: كخمسةَ عشرَ، بخلاف ما إذا أُضِيف الصّدر إلى العجز، فإنه يتصرف فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله:

٧٦٤ ـ ولولا يومُ يومٍ ما أردنا[٣]

وقوله:

٧٦٥ ـ وقد علاك مشِيبٌ حِينَ لا حينِ[٤]

وكذا إذا لم يركّب، بل عطف نحو: فلاَنٌ يتعاهدُنا صباحاً ومسَاءً.

وزعم الحريريّ في (درّة الغوّاص): أنه فرْقٌ بين قولك: يأتينا صباحَ مَسَاءٍ على الإضافة، وصباحَ مَساءَ على التّركيب، وأن الخواص يَهِمُون في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة: أنه يأتي في الصباح وحده، إذْ تقدير الكلام: يأتينا في صباحِ مَساءٍ.

والمراد به عند تركيب الاسمين، وبنائهما على الفتح: أنه يأتي في الصباح والمساء، لأن الأصل: صباحاً ومساءً، فحذف العاطف[٥].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٥) وفيه: «يبغوه» مكان «يضنوه».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٦).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

جزاءَك والقروضُ لها جزاءُ

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٩١ ـ طبعة الصاوي، ١٣٥٤ هـ). وخزانة الأدب (٤/ ٤٦، ٤٨، ٦/ ٤٤٠) والكتاب (٣/ ٣٠٣). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٠)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

ما بالُ جهلكَ بعد الحلم والدِّينِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٥٧) وخزانة الأدب (٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧) والدرر (٣/ ٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٠) والكتاب (٢/ ٣٠٥)

(٥) انظر درّة الغوّاص للحريري (ص ١٩٣)، وقد تصرّف السيوطي بنقل النصّ هنا.

وردّ عليه ابن بَرّي[١]: بأن هذا الفرق لم يقله أحد، بل صرح السِّيرافي: بأن سير عليه صباح مساءٍ، وصباحَ مَسَاءَ، وصباحاً ومساءً، معناهن واحد.

ثم قال: وليس: سير عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح، كما شهر أن الضرب لا يقع إلاّ بالأوّل، وهو الغلام دون الثاني، لأنك إذا لم تُرِدْ أنّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح.

وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النّصب على الظرفية: «ذا»، و «ذات» مضافين إلى زمان نحو: لقيتُه ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذاتَ مرّة، وذاتَ يوم، وذاتَ ليلة، قال:

٧٦٦ ـ إذا شَـدّ العِصـابـة ذَاتَ يَـوْمٍ[٢]

إلا في لغيّة لخثعم، فإنها أجازت فيها التّصرّف، فيقال: سير عليه ذاتُ ليلة برفع: «ذات» وقال بعض الخثعميّين:

٧٦٧ ـ عـزَمـتُ علـى إقـامـةِ ذي صَبـاحٍ[٣]

---

(١) هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبار بن برّي، المقدسي الأصل المصري الشافعي، أبو محمد نحويّ لغويّ، ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ، وقيل: بدمشق. وقرأ الأدب، وانتفع به خلق كثير، وتوفي بمصر سنة ٥٨٢ هـ. من تصانيفه: الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار، والتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، وغلط الضعفاء من أهل اللغة، وحواشٍ على درة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري، وحاشية على المعرب للجواليقي؛ وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٣٨) وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٣٣) وإنباه الرواة (٢/ ١١٠) والنجوم الزاهرة (٦/ ١٠٣) وبغية الوعاة (ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (٤/ ٢٧٣) ومرآة الجنان (٣/ ٤٢٤) وكشف الظنون (ص ٧٤١ و١٠٧٢) وهدية العارفين (١/ ٤٥٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وقام إلى المجالس والخصومِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٨) والدرر (٣/ ٨٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لشيء ما يسوّد من يَسُودُ

ويروى: «لأمر ما» مكان «لشيء ما». وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/ ٨١) وخزانة الأدب (٣/ ٨٧، ٨٩) والدرر (١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥) وشرح المفصل (٣/ ١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/ ٥٠٣ ـ صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٥٨) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠) والخزانة (٦/ ١١٩) والخصائص (٣/ ٣٢) والكتاب (١/ ٢٢٧) والمقتضب (٤/ ٣٤٥) والمقرب (١/ ١٥٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «الشيء ما» أو «الأمر ما» حيث جاءت «ما» مفيدة التهويل والتعظيم.

وزعم السهيلي: أنّ «ذات مرة»، و«ذات يوم» لا تتصرّف لا في لغة خَثْعم، ولا في غيرها، وأن الذي يتصرّف عندهم إنّما هو «ذو» فقط. وردّه أبو حيّان بتصريح سيبويه[1]، والجمهور بخلاف ذلك.

والسّبب في عدم تصرّف: «ذا» و«ذات» في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير في «لقيته ذا صباح ومساء»: وقتٌ[2] صاحب هذا الاسم، و«ذات يوم»: قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرّفوا في الصّفة لئلاّ يكثر التّوسّع.

وعبارة ابن أبي العافية: فضَعُف لذلك، ولم يستعمل إلاّ ظرفاً، ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرّفوا فيها لذلك.

واستقبح جميعُ العرب التصرّف في صفة حينٍ عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها، وانتصب على الظّرفيّة، فلو تصرّف فيها فقيل: سير عليه قديمٌ أو حديثٌ أو طويلٌ، قَبُحَ ذلك.

فإن لم يعرض قيامها مقامه، بل استعمل ظرفاً، وهي في الأصل صفةٌ نحو: «قريب، ومليّ» حسن فيها التّصَرّف نحو: سير عليه قريبٌ، وسير عليه مليٌّ من النّهار، أي: قطعة من النهار، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التّصَرّف نحو: سير عليه طويلٌ من الدّهر، لأنها لمّا وصفت ضارعت الأسماء.

(ص): وما صَلُح جواب كم، أو متى، وهو اسم شَهْر لم يُضَفْ إليه شهر. قيل: أو أضيف. قال ابن خروف: وكذا شَهْر مفرد، وأعلام الأيام، أو كان الأبَد، والدّهر واللّيل، والنّهار مقروناً بأل لا لمبالغة، فالفعل واقعٌ في كلّه تعميماً أو توزيعاً، ويجوز في غيرها التّعميم والتبعيض إن صلح. وتعريف جواب كم خلافاً لابن السّراج، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفاقاً لسيبويه، وخلافاً للمتأخرين. وقيل: نصب المعدود، والموقّت نصب المفعول

---

(١) الذي في الكتاب (١/ ٢٥٥) خلاف هذا، وهو يؤيد ما قاله السهيلي من عدم تصرف «ذات مرة وذات يوم»، قال سيبويه «. . . ومثل ذلك سِيرَ عليه ذاتَ مرة، نصبٌ، لا يجور إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذاتُ مرّةٍ، كما تقول إنما لك يومٌ» ثم قال (١/ ٢٢٦). «وكذلك: سير عليه ذاتَ يوم، وسير عليه ذاتَ ليلة، بمنزلة ذات مرّة».

(٢) «وقتٌ» بالرفع على أنها خبر للمبتدأ «التقدير» وفي حاشية الصبّان (٢/ ١٣٣) «وقتاً» بالنصب، وهي أوضح؛ وعبارته: «ومن غير المتصرف عند خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان، فيلتزمون نصبهما على الظرفية، نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة؛ أي وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدّة ذات يوم ومُدّة ذات ليلة؛ أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومُدّة صاحبت هذا الاسم».

نيابة عن المصدر، وقيل: على حذف المصدر.

(ش): ما صلح أن يقع جواباً لِكَمْ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى، وهو ما كان موقّتاً غير معرّف، ولا مخصّص بصفة نحو: ثلاثة أيّامٍ، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب: كم سرت؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّا تقسيطاً فإذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة أيام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر. وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة. وإن لم يعمّ من أول اليوم إلى آخره.

ومن التعميم: صمت ثلاثة أيّام. ومن التقسيط: أَذنت ثلاثة أيام، ومن الصّالح لهما: تهجّدْتُ ثلاث ليال، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيام أو اللّيالي.

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر، ومعرفة كاليومين المعهودين.

وأنكر ابن السّرّاج أن يرد جواب كم معرفة لأنه مِنْ جواب متى إذْ يراد منها: الوقت، وبكم: العدد.

وما صلح أن يقع جواباً لمتى، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة «شهر»، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو: سرت المحرّم، وسرت صَفَر يحتمل الأمرين. واعتكفت المحرّم للتعميم، وأذنت صفر للتقسيط، وكلّها تصلح جواب متى سرت؟ ومتى اعتكفت؟ ومتى أذنت؟.

وإنْ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو: متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة، فيكون القدوم في بَعْضه.

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ «شهر»، فإنه يجوز أن يكون في بعضه، وفي جميعه نحو: قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان، هذا مذهب الجمهور.

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه «شهر» وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه.

قال أبو حيّان: وهو خلافُ نصٍّ سيبويه، قال: والتّفرقة بين ذلك بالاستقراء والسّماع، وليس للقياس فيه مجال.

وزعم ابن خروف: أنَّ الفرق بين رمضان، وشهر رمضان من جهة أن «رمضان» عَلَم، و«شهر» ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعَلَمُ واقع على الشّخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا تقع على بعض الشهر، قال: وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً، فأجاز أن يقال: سرت الشّهر، وأنت تريد أن السير في بعضه.

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو: لقيتك الشّهر، وكذا زعم في أعلام الأيّام: أنها كأعلام الشهور فإذا قلت: سرت السبت، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلاّ في جميعهما، لأنهما علمان، فإذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت: سرت يوم السبت، أو ليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه، وفي جميعه، لأن تعريفه بالإضافة، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما ما لا يتطاول نحو: لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس، وسائر أيّام الأسبوع، فلا يقال: لقيتك الخميس ولا لقيتك السّبت.

قال أبو حيّان: وما زعمه باطل، لأن الاسم يتناول مسمّاه بجملته نكرةً كان أو معرفةً، علماً أو غيره، وإنما التّفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر، ولم يضف فالعمل في جميعه، لأنه يراد به ثلاثون يوماً، ولا يجوز أن يكون في بعضه، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها، لأنها من قبيل المختصّ غير المعدود، ويعمل فيه المتطاول وغيره، فسواء أضيف إليه يوم أم لا. انتهى.

وكذا إذا كان جواب متى: الأبد، والدّهر، والليل والنهار مقرونة بالألف واللاّم، فإنها مثل رمضان إذا لم يضف إليه «شهر» يكون للتعميم نحو: سير عليه الليل، والنّهار، والدّهر، والأبد، ولا يقال: لقيته الليل والنهار، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات، ولا لقيته الدّهر والأبد، وأنت تريد يوماً فيه.

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو: سير عليه الأبد، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها، والأبد ونحوه، وذلك نحو: اليوم، والليلة، ويوم كذا، وليلة كذا، وأسماء الأيام، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صَلح له، فالأوّل نحو: قام زيد اليوم، والثاني نحو: لقيت زيداً اليوم. ويحتملهما نحو: سار زيد اليوم.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانْتُصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريّين.

وزعم الكوفيّون: أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول، لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه «في» لأن «في» يقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة.

قال أبو حيّان: وما ذهبوا إليه باطل، لأنهم بنوه على أن «في» تقتضي التّبعيض، وإنما

هي للوعاء، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ﴾ [فصّلت: ١٦]، فأدخل «في» على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧] فأدخل «في» على ضمير الأيام والليالي مع أن الرُّؤيةَ متّصلة في جميعها.

وذهب بعض النّحويين: إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظّروف المعدودة والموقّتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر، ففي: سرت يومين، كأنه قال: سرت سيراً مقدَّراً بيومين، لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنزلة: ضربته سوطاً، أي سَيْر يومين فحذف.

والصّحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجارّ، فينصبه.

والقولان المحكيّان في آخر القَوْلة راجعان إلى أصل الظرف، لا إلى مسألة التّعميم، وهما مقابلان لقولي في أوّل الباب: «لواقع فيه ناصب له».

وبقي مسألة إضافة شهر إلى أسماء الشهور. قال أبو حيّان: ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة «شهر» إلى كلّ أسماء الشهور، وليس كذلك، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلاّ رمضان وربيع الأول، وربيع الآخر، وأمّا غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرّم، ولا شهر صفر، ولا شهر جمادى، قال: إلا أنَّ في كلام سيبويه ما يخالف هذا، فإنه أضاف «شهر» إلى ذي القِعْدة[1]، قال: وبهذا أخذ أكثر النحويين، فأجازوا إضافة «شهر» إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصّوا ذلك بالثّلاثة التي ذكرناها. انتهى.

[أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص): مسألة: يصلُح للظرفيّة من الأمكنة ما دلّ على مقدّر، وفي كونه مبهماً خلاف، وما لا يعرف إلاّ بإضافة أو جرى مجراه باطّراد. ومنعه الكوفيّة إلاّ بإضافة لا تختصّ إلاّ بفي ونحوها، وألحق به ما قرن بدخلت.

وقيل: هو مفعول به، وقيل: اتّساع وقيل: يجب النصب إن اتّسع المدخول، لا إن ضاق، قال الفراء: وكذا ذهبت، وانطلقت، وابن الطّراوة: والطّريق مطلقاً، وأُلْحِقَ به قياساً ما اشتقّ من الواقع فيه، وسماعاً عند سيبويه، والجمهور ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو منّي مَزْجَر الكَلْب.

(ش): الذي يصلح للظرفيّة، ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع:

---

(١) وأضافه أيضاً إلى «ذي الحجة». انظر الكتاب (١/ ٢١٧).

أحدها: ما دل على مقدار، ويعبر عنه بمقدّر، قال أبو حيّان: وهما متقاربان نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغَلْوَة[١].

وهذا النوع اختلف فيه، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟ فالشَّلَوْبين على الثّاني، لأنّ المُبْهم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة، وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدارٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي.

والفارسيّ وغيره على الأوّل، لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع، ألا ترى أن الغَلْوَة مائة باع، والميل: عشرة غِلاء، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، والباع لا ينضبط إلاّ بتقريب، لأنه يزيد وينقص، فيلزم أن تكون هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب.

قال أبو حيّان: والصّحيح أنه شبيهٌ بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاّ السّهيليّ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر، لا انتصاب الظروف، لأنه لا يقدّر بفي، ولا يعمل فيه إلاّ ما كان في معنى المَشْي والحركة، لا يقال: قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً، والظّرْف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخُطًى معدودة، فكما أنّ سِرْتُ خَطْوةً مصدر، فكذلك: سرت ميلاً ونحوه.

الثاني: ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية، ووراء، وأمام، ووجْه، وجهة، وكجنابتي في قولهم: «هما خطّان جَنَابَتَيْ أنْفِها»، يعنون خطّين اكتنفا جَنْبي أنف الظبية[٢] و«كَجَنْبي» في قوله:

٧٦٨ ـ جَنْبَـيْ فُطَيْمَـةَ لا ميـلٌ ولا عُـزُلُ[٣]

---

(١) الميل: قدّر قديماً بأربعة آلاف دراع، وهو الميل الهاشمي والفرسخ: قُدّر بثلاثة أميال. والبريد: أميال اختلف في عددها. والغلوة: قدرت بثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة. انظر المعجم الوسيط (ص ٤٨ و٦٦٠ و٦٨١ و٨٩٤). وسيقدّرها السيوطي بعد أسطر بمقادير أخرى.

(٢) كانت في الأصل: «اكتنفا أنف الظبية» بدون «جني»، والتصويب مس كتاب سيبويه (١/ ٤٠٥) فقد أورد هذه العبارة بلفظها.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره.

نحن الفوارس يوم الحِنْوِ ضاحيةً

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والاشتقاق (ص ٣٤) وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٨) والدرر (٣/ ٨٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٩) والكتاب (١/ ٤٠٦) ولسان العرب (١١/ ٦٣٨ ـ صيل، ١٤/ ٢٠٦ ـ حنا).

وجنبا فطيمة. موضع بالبحرين. ويوم الحنو: يوم مشهور لبكر على تغلب؛ وهو حنو القراقر موضع قرب ذي قار، وفيه يقول الأعشى أيضاً: =

وكأقطار في قولهم: قومك أقطارَ البلاد.

وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظّرف المُبْهَمُ والمُبَيّن.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بدّ من وصف يخصّصه، وما في حكمه نحو: قعدت مكاناً صالحاً، وكذلك في الجهة، ولا يقال: قعدت قداماً ولا خلفاً إلاّ على الحال كأنك قلت: متقدّماً ومتأخّراً، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو: قعدت قُدَّامك وخَلْفَك.

الثالث: ما جرى مجراه باطّراد، قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك، وشرقيّ المسجد، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم. قُرْبَ الدّار، ووَزْن الجبَل وزِنَتَهُ.

قال: والمراد بالاطّراد ألاّ تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتقّ من اسم الواقع فيه.

وجعل أبو حيّان من ذلك: قَبْلَك، ونَحْوَك، وقرَابَتك بمعنى قريباً إلاّ أنه أشد مبالغة.

قال: وشَرْقيَّ منسوب إلى الشّرق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق.

قال: وذكر سيبويه من هذا النّوع: هو قَصْدَك وهو صددَك، وهو صَقَبَك[1]. وسواء في هذا النوع وما قبله النّكرة والمعرفة، هذا مذهب البصريين.

وأمّا الكوفيّون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلاّ معرفةً بالإضافة، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو: قام عبد الله خَلْفاً، ووراء بمعنى متأخراً، وقدّاماً.

أمّا المختصّ: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدّار، والمسجد، والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصّاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة «في» إذا أريد معنى الظّرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع «دخلت» نحو: دخلت الدّار والمسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على

= هم ضربوا بالحنو حنو قراقر مقدمة الهامرز حتى تولّت

والمِيل: جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعزل ـ وأصله بسكون الزاي ـ: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه، وضمّ الزاي للضرورة.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (١/ ٤٠٥): «هو قَصْدَك» ثم ذكر (١/ ٤٠٧): «هو صَدَدَك، وهو سَقَبَك، وهو قُرْبَك». والسقب والصقب (بالسين والصاد): القُرْب (اللسان: ١/ ٤٦٩). و «صَدَدك» معناه القصد، كما ذكر سيبويه (١/ ٤١١).

الظَّرف تَشْبيهاً للمختصّ بغير المختص.

وذهب الفارسيّ ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه «في» اتّساعاً، فانتصب على المفعول به.

وذهب الأخفش وجماعة: إلى أنه مما يتعدّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل، لا على الاتّساع.

وذهب السّهيليّ: إلى أنه إن اتّسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه: كدخلت العراق. ويقبح أن يقال: دخلت في العراق، وإن ضاق بعد النصب جدّاً، لأن الدخول قد صار ولوجاً، وتَقَحُّماً، كدخلت في البئر، وأدخلت أصبعي في الحلقة.

قال أبو حيّان: وسكت عن المتوسّط، وقياس تفصيله: أنه يجوز فيه الوجهان: التعدّي بنفسه وبواسطة «في».

وألحق الفرّاء بـ «دخلت»: «ذهبت»، و«انطلقت»، فقال العرب: عدّت إلى أسماء الأماكن: دخلت، وذهبت، وانطلقت.

وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيّان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريّين، والفراء ثقة فيما ينقلُهُ.

وقال المبّرد: ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ، وهو «إلى»، لا «في».

ومما سمع نصبه «الطريق»، قال:

٧٦٩ ـ كمـا عَسَـل الطّـريـقَ الثّعْلَـبُ[1]

أي في الطريق، وهو ضرورة كقوله:

---

(١) من الكامل، وتمامه:

لَـدْنٌ بهَـزِّ الكـفّ يعسـلُ متنـهُ فيه ....

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٥٠٣) وخزانة الأدب (٣/ ٨٣، ٨٦) والدرر (٣/ ٨٦) وشرح أشعار الهذليين (ص ١١٢٠) وشرح التصريح (١/ ٣١٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٥) وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥) والكتاب (١/ ٣٦، ٢١٤) ولسان العرب (٧/ ٤٢٨ ـ وسط، ١١/ ٤٤٦ ـ عسل) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٨٠) وأوضح المسالك (٢/ ١٧٩) وجمهرة اللغة (ص ٨٤٢) والخصائص (٣/ ٣١٩) وشرح الأشموني (١/ ١٩٧) ومغني اللبيب (ص ١١).

وعَسَلَ الذئب والثعلب يعسل عَسَلاً وعَسَلاناً: مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهزّ رأسه.

٧٧٠ ـ قـــالا خَيْمَتَـــيْ أُمّ مَعْبَــدِ[١]

أي في خيمتي.

وذهب بعضهم: إلى أن انتصاب «الطريق» ظرفاً يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس، واختاره ابن الطّراوة.

النوع الرابع: ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه: كَمَقْعَد، ومَرْقد، ومُصلّى، ومُعْتَكف نحو: قعدت مَقْعَد زيد، وقعودي مقعد زيد، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه.

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد، أي فيه. وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السّماع ولا يقاس نحو: هو مني مَقْعَد القابلة، ومَعْقِدَ الإزار، ومنزلة الولد، أي في القرب، ومناط الثّريّا، ومَزْجر الكلب أي في الارتفاع والبعد، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أوْ بُعْد.

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السّماع هو مذهب سيبويه والجمهور، فلا يقال: هو منّي مَجْلِسَك، ومتّكأ زيد، ومربط الفرس، ومعقد الشّراك ولا هو مني مَقْعد القابلة، ومَزْجَر الكلب، بمعنى المكان الذي يقعد فيه، ويزجر، لأن العرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقُرْب والبعد.

وذهب الكسائي: إلى أنّ ذلك مقيس.

[أنواع الظروف المكانية]

(ص): مسألة: كثر تصرّف يمين، وشمال، وذات مضافاً إليهما، ومكان وندر في وسْط ساكناً، والمتحرّك اسم.

وقال الكوفيّة: ظرفان، والفرّاء ما حسن فيه «بين» ظرف. والأحسن تسكينه. وما لا اسم، والأحسن تحريكه. وثعلب والمرزوقيّ[٢] ما كان أجزاءً تنفصل سكن وما لا حُرِّك،

---

(١) من الطويل، وتمامه:

جـــزى الله ربُّ النــاس خيــر جــزائــه رفيقيـن قـالا ....

وقد نُسب لرجل من الجنّ في الدرر (٣/٨٧) وشرح شذور الذهب (ص ٣٠٥). والبيت بلا نسبة في لسان العرب (١١/٥٧٨ ـ قيل) والمقرب (١/١٤٧).

(٢) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني لغوي نحويّ، توفي سنة ٤٢١ هـ. من تصانيفه. شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الفصيح لثعلب، وشرح أشعار هذيل، وشرح النحو، وشرح المفضليات. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٥/٣٤) وإنباه الرواة (١/١٠٦) وبغية الوعاة (ص ١٥٩) وكشف الظنون (ص ٦٩٢، ١٠٤٢، ١٢٧٣) وإيضاح المكنون (١/١٩١).

ومما عدم فيه بدل، لا بمعنى بديل. وأنكر الكوفيّة ظرفيّته، ومكان بمعناه، وحَوْل، وحَوَالَيْ، وحَوَالِي، وأحْوالِي، وأحوال، وحَوَال ووزن الجبل، وزِنَةَ الجبل، وصَدَدك وصَقَبَكَ، وسوى، ويقال: سِوى، وسُوى، وسَواء.

وقال الزّجاجي وابن مالك: هي اسم متصرف، والرّمّاني وأبو البقاء، وابن هشام: ظرف كثيراً، وغيره قليلاً. ويستثنى ويوصف بها كـ«غير»، فتضاف لمعرفة، وكذا نكرة في الأصحّ. وزعم «عبد الدائم»[1] بناء «سواء» على الفتح.

وتَرِدُ بمعنى: وسط. وسوى بمعنى: مستو. وشطر: بمعنى نحو؛ ذكره أبو حيّان، وعند مثّلث العين لمكان الحضور، والقرب حسّاً أو معنىً، وتأتي لزمانه.

وبمعناها «لدى» معربة لا بمعنى: «لدن» في الأصح، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف «عند»، ولا تطلق على غائب وفاقاً للحريري والعسكريّ وابن الشجريّ، وخلافاً للمعرّي، وتقلب ألفها مع الضمير، لا غيره غالباً.

(ش): الظروف المكانية أنواع:

أحدها: ما كثر فيه التّصرّف، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ، وفاعلاً ونائباً، ومضافاً إليه، وهو يمين، وشمال نحو: جلست يَمينَ زيد وشمالَ بكر، ويمينُ الطّريق أسهل، وشمالُ الطريق أقرب، وقال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [قَ: ١٧]، و«ذات» مضافة إليهما، قال تعالى: ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، وقال الشاعر:

٧٧١ ـ وكـان الكـأسُ مَجْـراهـا الْيَمِينـا[2]

وتقول دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو: اجلس مكانك، ومكانك حسن.

---

(١) هو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني، أبو القاسم. نزل المرية، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة، ودخل العراق وأخذ عن علمائها، ولقي أبا العلاء المعري وأخذ عنه شيئاً من الأدب. وتوفي سنة ٤٧٢ هـ. انظر ترجمته في إنباه الرواة (٢/ ١٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٦٩) وبغية الملتمس للضبّي (ص ٣٨٦).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صددتِ الكأسَ عنّا أمَّ عمرٍو

وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه (ص ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٢) والكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥) ولسان العرب (١٣/ ٢٤٤ ـ صبن) ولعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه (ص ٢١٣) ولعمرو بن عديّ أو لعمرو بن كلثوم في خزانة الأدب (٨/ ٢٧٢) وفيه: «ويقال إنّ عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته»؛ والدرر (٣/ ٨٧) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٣٠٢).

الثاني: ما ندر فيه التصرف كوسْط ساكن السين، قال ابن مالك: تجرّده عن الظرفيّة قليل، لا يكاد يعرف، ومنه قوله يصف سحاباً:

٧٧٢ ـ وسْطُـه كـاليـرَاع أو سُـرُجِ المجْـ ـدَلِ طَـوْراً يَخْبُـو، وطَوْراً يُنِيرُ[1]

فوسطه مبتدأ، خبره: كاليراع.

أما وَسط المتحرك السين فاسم. قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرْفاً، والمتحرّك اسْمَ ظَرْفٍ، فالأول نحو: زيد وَسْط الدار. والثاني: نحو: ضربت وسَطَهُ.

وقال الفرّاء: إذا حسنت فيه «بين» كان ظرفاً نحو: قعد وَسْط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وَسَط رأسه.

ويجوز في كلٍّ منهما التّسكين والتّحريك، لكن السكون أحسن في الظّرف، والتحريك أحسن في الاسم.

وأمّا بقيّة الكوفيّين، فلا يفرّقون بينهما، ويجعلونهما ظرْفين إلاّ أنّ ثعلب قال: يقال: وسْط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو: وسْط القوم. ووسَطَ بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو: وسَط الرأس وتابعه المرزوقي قاله أبو حيان، وقول الفرزدق:

٧٧٣ ـ أتَتْـهُ بمَجْلُـوم كـأنّ جبينـهُ صـلايَـةُ وَرْس وسْطُهـا قـد تفلّقـا[2]

شاذٌ من حيث استعمال «وسط» مرفوعاً بالابتداء، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلايَة.

الثالث: ما عدم فيه التّصرّف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو ألفاظ: منها «بدل»، لا بمعنى بديل نحو: هذا بَدَلَ هذا، أي مكان هذا، قال أبو حيّان: ولم يذكر الكوفيّون «بدل» ظرف مكان، وإنما ذكره البصريّون. وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٥) وفيه: «حيناً يخبو وحيناً ينيرُ»، والدرر (٣/ ٨٨) ولسان العرب (٧/ ٤٢٩).

واليراع: دباب يطير في الليل يحدث ضوءاً. والمجدل: القصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣/ ٩٢، ٩٦). والخصائص (٢/ ٣٦٩) والدرر (٣/ ٨٨) ولسان العرب (٧/ ٤٢٦ ـ وسط، ١٢/ ١٠٣ ـ جلم) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣).

وقوله: «أتته بمجلوم» يقال: هَنٌ محلوم: محلوق. والصَّلاية والصلاءة: مدقُّ الطِّيب. والورس: نبت من الفصيلة القرنية ينبت في بلاد العرب والحبشة والهند، وثمرتها قرن مغطى عند نضجه بغدد حمراء، كما يوجد عليه زغب قليل، يستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج (المعجم الوسيط: ص ١٠٢٥).

ومنها: «حوْل»، و«حَوَالَي»، و«حَوْلِي»، و«حَوَالي»، و«أحوالي»، وحَوال، وأحوال، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]، وقال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا»[١]، وقال الشاعر:

٧٧٤ ـ مـــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِـيٌّ حَـوْلِيَـهْ[٢]

وقال:

٧٧٥ ـ ألست ترى السُّمّارَ والنّاسَ أَحْوالِي[٣]

ومنها فيما ذكر سيبويه[٤]: «زنة الجبل»: أي حذاءه متّصلاً به و«وَزْن الجبل»: أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة، و«صدَدَكَ» و«صقبك»، لكن قال أبو حيّانٍ: يجوز أن يستعمل اسْماً إذْ قياس كلّ ظرف أن يتصرّف فيه إلاّ إنْ نقل: أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً.

قال أبو حيّان: ومما أهمل النحويّون ذكرَهُ من الظّروف التي لا تتصرّف «شَطْرَ» بمعنى نحو، قال تعالى: ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠] وقال الشاعر:

٧٧٦ ـ أقـــول لأمّ زنبـــاعٍ أقيمـــي صُـــدور العِيـس شَطْـرَ بنـي تميـم[٥]

وقال:

٧٧٧ ـ تَغْـدو بنـا شَطْـر نَجْـدٍ وهـي عَـائِـدَةٌ[٦]

---

(١) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في صلاة الاستسقاء (باب رفع اليدين في الاستسقاء، حديث رقم ١١٧٤). من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً ابن ماجة في إقامة الصلاة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١)

(٢) الرجز للزفيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠) والخصائص (١/ ٣٣٤) ولسان العرب (٥/ ٣٥٩ ـ رير، ١٤/ ٣٤٦ ـ روي) ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٩) ولسان العرب (١٤/ ٤ ـ أبي، ١٤/ ٣٥٤ ـ زيا). وقبله.

يا إبلي ما ذامُهُ فتأبَيَهْ

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فقالت سباك الله إنك فاضحي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١) والدرر (٣/ ٩٠) ولسان العرب (١/ ١٨٧).

(٤) انظر الكتاب (١/ ٤١١).

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي زنباع الجذامي في الدرر (٣/ ٩٠) ولسان العرب (٤/ ٤٠٨ ـ شطر) ولأبي ذؤيب الهدلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٦٣) وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/ ٧٠٥)

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه: =

ومن جرّها بِمِنْ قوله:

٧٧٨ ـ وقـد أظَلَّكُـمْ مـن شَطْـر ثغـرِكُـم هَـوْلٌ لـه ظُلَـمٌ يغشـاكُـمُ قِطَعـا[1]

ومنها: سِوى بكسر السين، وضمّها مقصوراً. وسَوَاء بفتحها وكسرها ممدوداً.

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظّرفيّة مذهب سيبويه والجمهور، لأنها بمعنى: مكانك الّذي يدخله معنى: «عوضك» و«بدلك»، فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف، فكذا ما هو بمعناه. وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه، ومستقرّه، فلما كانت الظّرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية.

وذهب جماعة: منهم الرّمّاني، وأبو البقاء العُكْبريّ: إلى أنها ظرف متمكّن، أيْ يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، قال ابن هشام في التوضيح[2]: وإليه أذهب، ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الزّجّاجيّ وابن مالك: إلى أنها ليست ظرفاً البتّة، فإنها اسم مرادفٌ لـ «غير»، فكما أنّ «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النّصب، فكذلك سِوى.

وحكم المقصورة والمَمْدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء، نصّ عليه الأبّذيّ[3]. وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء، نصّ عليه ابن مالك، وابن عصفور.

ومن تصرّفهما ما حُكِي: «أتاني سواؤك»، وقوله:

٧٧٩ ـ فَسِـواك بـائِعُهـا وأنـت المُشْتَـرِي[4]

= قد قارب العقد من إيفادها الحقبا

وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٤٣) وخزانة الأدب (٦/ ٢٥٥) والدرر (٣/ ٩١) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٦٠ ـ طبعة الخانجي) وروايته فيه:

تعـدو بنـا شطـر جمـع وهـي عـاقـدةٌ قـد كـارب العقـد مـن إيفـادهـا الحقبـا

والإيفاد: السرعة. والحقب: الحبل الذي يشدّ به الرحل

(١) البيت من البسيط، وهو للقيط بن يعمر في ديوانه (ص ٤٣) والدرر (٣/ ٩١).

(٢) هو كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» المشهور بـ «التوضيح». انظر كشف الظنون (ص ١٥٤).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد المتوفى سنة ٦٥٩ هـ (حاشية همع الهوامع. ٣/ ١٦١ ـ طبعة مؤسسة الرسالة).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وإذا تُباع كريمة أو تُشترى

وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر (٣/ ٩٢) وشرح ديوان الحماسة (ص ١٧٦١) والمقاصد =

وقوله:

٧٨٠ ـ ولــــم يَبْــــقَ سِــــوَى العُــــدْوَا نِ .... (١)

وقوله:

٧٨١ ـ أأتْــرُك لَيْلَــى لَيْــس بَيْنــي وبَينهــا سـوى لَيْلــةٍ إنّــي إذاً لَصَبُــورُ(٢)

وقوله:

٧٨٢ ـ ذِكْــرُكَ الله عنــد ذِكْــر سِــواهُ صــارِفٌ عــن فـؤادك الغَفَـلاتِ(٣)

وقوله:

٧٨٣ ـ مُعَلّــلٌ بِسَــواء الحــقّ مَكْــذُوبُ(٤)

وقوله:

٧٨٤ ـ فــإنّ أخــا ســوائِكُــمُ الــوَحِيــدُ(٥)

= النحوية (٣/ ١٢٥). وبلا نسبة في الأغاني (١٠/ ١٤٥) والحيوان (٦/ ٥٠٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٥) وشحر ابن عقيل (ص ٣١٥).

(١) من الهزج، وتمامه:

ولــم يبــق ســوى العــدوا نِ دِنّــاهُــمْ كمــا دانــوا

وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي (١/ ٢٦٠) وحماسة البحتري (ص ٥٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣١) والدرر (٣/ ٩٢) وسمط اللآلي (ص ٩٤٠) وشرح التصريح (١/ ٣٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٨١) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٠٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨٢) والدرر (٣/ ٩٣) ومصارع العشّاق (٢/ ١٠٠) ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (ص ٢٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١٩). وللمجنون أو لأبي دهبل في أمالي المرتضى (١/ ١١٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٦).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وكلّ من ظنّ أنّ الموت مخطئه

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٤) والإنصاف (ص ٢٩٥) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٥).

(٥) شطر بيت من الوافر قائله مجهول وتتمته غير معروفة، وهو في الدرر (٣/ ٩٤).

وقوله:

٧٨٥ ـ ومـا قَصَـدَتْ مِـنْ أَهْلِهـا لِسَـوائِكَـا[١]

والأشهر في سوى لغة: الكسر والقصر، ولغة الضّمّ والقصر حكاها الأخفش ولغة الفتح والمدّ حكاها سيبويه. ولغة الكسر والمدّ حكاها ابن الخبّاز في شرح ألفيّة ابن معط[٢].

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: أنّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلاّ.

قال أبو حيّان: والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغيّر «غير».

والصحيح أنّ فتحها إعراب، وهي لازمة الظّرفيّة، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرّ.

قال: ويلزمه أن يقول ببناء سِوى وسُوى، أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين.

أمّا سواء بمعنى وسَط نحو: ﴿سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]. أو بمعنى مستو نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فمعربة إجماعاً، وكذا سواء بمعنى: «حِذاء» نحو: زيد سواءَ عمرو.

ويستعمل سوى كـ (غير)، فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد، وما في الدار سوى حمار، قال:

٧٨٦ ـ كلّ سَعْيٍ سوى الذي يورث الفو ز فَعُقْبَـاهُ حَسْـرةٌ وخَسـارُ[٣]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تجانَفُ عن جُلّ اليمامة ناقتي

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٣٩) والأشباه والنظائر (٥/ ١٦٤، ١٧٢) والأضداد (ص ٤٤، ١٩٨) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١) والدرر (٣/ ٩٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٣٧) والكتاب (١/ ٣٢، ٤٠٨) ولسان العرب (٩/ ٣٣ ـ حنف، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ ـ سوا). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٩٥) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٤) والمحتسب (٢/ ١٥٠) والمقتضب (٤/ ٣٤٩).

(٢) «الألفية في النحو» للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، سماها بالدرّة الألفية. وشرحها لشمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، سمّاه «العرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» انظر كشف الظنون (ص ١٥٥)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٥).

وقال:

٧٨٧ ـ لم أَلْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ [١]

ويوصف بها نحو: جاءني رجل سوى زيد قال:

٧٨٨ ـ أصابَهُمُ بلاءٌ كان فِيهِم سِوَى ما قد أصاب بني النّضِير [٢]

وتَنْفرد «سوى» عن «غير» بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف «غير» فإنها تقطع عنها لفظاً، وتنوى كما سيأتي. ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] فإن «سُوى» فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه.

ويضاف «سوى» إلى المعرفة والنّكرة كالبيتين السّابقين.

وقيل: إنها تنفرد من «غير» بأنها لا تضاف إلاّ إلى المعرفة بخلاف «غير»، فإنها تضاف إليهما. وردّه أبو حيّان بقوله: «سوى طلل»، و«سوى ليلة»، وهما نكرتان

ومنها: (عند)، وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حِسّاً أو معنىً، أو قريباً حِسّاً أو معنىً.

فالأول: نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠].

والثاني: نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠].

والثالث: نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥].

والرابع: نحو: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [صۤ: ٤٧]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ [النّحل: ٩٦].

وقد ترد للزّمان نحو: الصّبر عند الصَّدْمة الأولَى.

ولم تستعمل إلاّ منصوبة على الظرفية كما مثّل، أو مجرورة بِمِنْ نحو: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥].

وإنما لم تتصرّف لشدّة توغّلها في الإبهام، لأنها تصدق على الجهات السّتّ، والأشهر

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه

قد كاد يعفو وما بالعهد من قدمِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٥) (صدره فقط)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤٥) والدرر (٣/ ٩٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٠).

كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمّها.

ومنها: «لَدَى»، وهي بمعنى عند، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح، ومن ثَمَّ كانت معربة، لكن تفارق «لدى» «عند» من أوجه:

أحدها: أنها لا تُجَرُّ أصلاً، و«عند» تُجَرُّ بِمنْ، كما تقدّم.

الثاني: أن «عند» تكون ظرفاً للأعيان والمعاني كما تقدّم، و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني، بل للأعيان خاصّة، يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لديّ. ذكره ابن الشجري في «أماليه»(١) ومبرمان في «حواشيه»(٢).

الثالث: أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لديّ مال إلاّ إذا كان حاضراً قاله الحريريّ، وأبو هلال العسكريّ(٣) وابن الشّجريّ.

وزعم المعرّي(٤): أنه لا فرق بين «لدى» و«عند»، قال ابن هشام في المغني(٥): وقول غَيْرِهِ أَوْلَى.

وتقلب ألف «لدى» مع الضمير ياءً كـ «عليّ، وإليّ»، قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لا مع الظاهر نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمر أيضاً كالظاهر، وكذا إلى وعلى، قال:

٧٨٩ ـ إلــى كُــمْ يــا خنــاعــة لا إلانــا ... عــزا النــاسُ الضّــراعــةَ والهَــوانــا
فلَــوْ بَــرأَتْ عُقُــولكــم بَصُــرْتُــم ... بــأنَّ دَواءَ دائكــم لَــدانــا

---

(١) «أمالي ابن الشجري» وهو أبو السعادات هبة الله بن علي المتوفى سنة ٥٧٢ هـ. وهي في خمسة فنون من الأدب. قال ابن خلكان: أملاه في أربعة وثمانين مجلساً وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي (كشف الظنون: ص ١٦٢).

(٢) لعلّه يريد بـ «حواشي مبرمان» شرحه لكتاب سيبويه. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨) ولمبرمان أيضاً شرح لكتاب الأخفش انظر معجم الأدباء (٥/ ٣٧٩ ـ طبعة دار الكتب العلمية)

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. لغوي، أديب، شاعر، مفسر كان حيًّا سنة ٣٩٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة. كتاب الصناعتين في النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، ومعاني الأدب، وغيرها. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٨/ ٢٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٢١).

(٤) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد التنوخي المعري الشاعر المشهور، والأديب اللغوي النحوي. ولد سنة ٣٦٣ بمعرة النعمان من أعمال الشام، وتوفي بها سنة ٤٤٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٣/ ١٠٧) ووفيات الأعيان (١/ ٤١) وتاريخ بغداد (٤/ ٢٤٠) وبغية الوعاة (١٣٦) وغيرها كثير.

(٥) مغني اللبيب (١/ ١٣٦).

وذلكـــــم إذا واتّقتُمـــونـــا على نَصْـرِ اعتمــادِكُـمُ عــلانــا[1]

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص): مسألة: يتوسّع في المتصرِّف، فيجعل مفعولاً به ويُضْمَر غير مقرون بـ «في»، ويُضاف، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامِداً، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ.

قيل: أو اثنين، ولا كان إن عملت فيه على الأصح.

(ش): التّوسُّعُ جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز، فيسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ «في» نحو: اليوم سِرْتُهُ، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف، بل إذا أضمر وجب التّصريح بـ «في» لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها، فيقال: اليوم سرت فيه.

وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان.

فالأول: نحو:

٧٩٠ ـ ويــومٍ شَهِدْنــاهُ سُلَيْمــاً وعــامِراً[2]

٧٩١ ـ يــا رُبّ يــومٍ لِــيَ لا أُظَلَّلُــهْ[3]

الثاني: نحو:

٧٩٢ ـ ومشــــرب أشــــربــــهُ وَشِيــــلِ[4]

---

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

قليل سوى الطعن النهال نوافلُه

وهو لرجل من بني عامر في الدرر (٣/ ٩٦) وشرح المفصل (٢/ ٤٦) ولسان العرب (١٤/ ١٤٤ ـ حزي). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٨) وخزانة الأدب (٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٨) ومغني اللبيب (٢/ ٥٠٣) والمقتضب (٣/ ١٠٥) والمقرب (١/ ١٤٧).

(٣) وبعده

أرمضُ من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

والرجز لأبي مروان في شرح التصريح (٢/ ٣٤٦) ولأبي الهيدجل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٤٨) ومجالس ثعلب (ص ٤٨٩). ولأبي ثروان في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٨) وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧) والدرر (٣/ ٩٧، ٦/ ٣٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٣، ٣/ ٧٦٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٨١) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ومغني اللبيب (١/ ١٥٤)

(٤) وبعده: =

والأصل: شهدنا فيه، وأظلّل فيه، وأشرب فيه. ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الفاعليّة نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

٧٩٣ ـ يا سارقَ اللّيْلَةِ أَهْلَ الدّارْ[١]

والمفعوليّة: نحو: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، «يا مَسْروق اللّيلةِ أَهْل الدّار».

ولا تصحّ الإضافة عند إرادة الظرف، لأن تقدير «في» يحول بين المضاف والمضاف إليه، فتمتنع قاله الفارسيّ، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرجه عن الظّرفيّة، قاله ابن عصفور. ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]. ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠].

٧٩٤ ـ صِيدَ عَلَيْهِ اللّيلُ والنّهارُ[٢]

قال بعضهم: ويؤكّد، ويُبْدَلُ، ويستثنى منه، ولا يجوز ذلك في الظّرف غير المتوسّع فيه. قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر.

وللتوسّع شروط:

الأول: أن يكون الظرف متصرّفاً، فما لَزِمَ الظّرفيّة لا يتوسّع فيه، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التّصرُّف إذْ يلزم منه أن يسند إليه، ويضاف إليه.

الثاني والثّالث: ألاّ يكون العامل حرفاً، ولا اسماً جامداً، لأنهما يعملان في الظرف، لا في المفعول به. والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه.

الرّابع: ألاّ يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة، لأن والاتّساع في اللازم له ما يشبّه به، وهو المتعدّي إلى واحد، والاتّساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبّه به، وهو المتعدّي إلى اثنين، والاتّساع في المتعدّي إلى اثنين له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى ثلاثة، فيجوز فيها.

=

لا آجن الطعم ولا وبيلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية (٤/ ٣٦) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٧).

والوشيل: يقال: وشل الماء ونحوه يَشِلُ وَشْلاً ووشَلاناً: سال، وقلّ وقطر؛ والوَشَلُ الماء القليل يتحلّب من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. والوبيل: الوخيم.

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤) والدرر (٣/ ٩٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٥٥) وشرح المفصل (٢/ ٤٥) والكتاب (١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣) والمحتسب (٢/ ٢٩٥)

و«الليلة» هنا ظرف متصرف، وقد أضيف إليها «سارق» وهو وصف

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٩)

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة، فيمنع.

هذا ما صحّحه ابن مالك، ونسبه ابن عصفور للأكثرين، وعزاه غيره للمبرد. وقيل: يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، وأبو حيّان إلى الجمهور، ولا مبالاة بعدم النّظير، وإلاّ لم يجز في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز، فكذا هنا.

وقيل: يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً، لأنه ليس له أصل يشبّه به، إذ لا يوجد ما يتعدّى إلى ثَلاثة بحقّ الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا على الفروع. وهذا ما صحّحه ابن عصفور قياساً لما ذكر، وسماعاً، لأنه لم يَرِدْ إلاّ في المتعدّي لواحدٍ واللاّزم.

قال أبو حيّان: والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنين.

الخامس: ألاّ يكون العامل كان وأخواتها، إن قلنا: إنها تعمل في الظرف حذراً من كثرة المجاز، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي، والعمل بالشبّه مجاز، فإذا نصبت الظرف على الاتّساع ـ وهو مجاز أيضاً ـ كثر المجاز فيمنع منه.

قال أبو حيّان: وهذا ما يقتضيه النّظر، ونظيره قولهم: دخلت في الأمر لا يجوز حذف «في» لأن هذا الدخول مجاز، ووصول «دخل» إلى الظرف بغير وساطة «في» مجازٌ فلم يجتمع عليها مجازان.

وقال ابن عصفور: يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في الظرف فواضح أنه لا توسع.

ولا يمنع التوسّع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة، المعوّض منه التّنوين نحو: سير عليه حينئذٍ.

وما انْتُصِبَ من المصادر نَصْبَ الظّرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وأمّا صفة الظرف: نحو: سِرْت قليلاً، فيضعف فيها التوسع إلاّ إن وُصِف.

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص): وينوب مصدر عن مكان بِقِلّة، وزمان بكثرة، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير، أو اسم عين مضاف إليه، لا مصدر مؤول خِلافاً للزمخشريّ.

(ش): قد ينوب عن الظّرف مصدرٌ إذا كان الظّرف مضافاً إليه، فحذف. ولا بُدّ من كونه مُعيّناً لِوَقْت، أو مِقْدار، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو: جِئْتُك صلاةَ العَصْرِ، أو قُدوم الحاجّ، وانتظرتك حلب ناقة. وقليل في المكان نحو: جَلَسْتُ قُرْب زيد، أي مكان قربه.

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْدِيرِ مُضافٍ كقولهم: أَحَقّاً إنك ذاهب، أي أفي حقّ.

وقد يكون النائب اسم عين نحو: لا أكلمه القَارِظَيْن، والأصل: مُدّة غيبة القارظين(١).

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أنْ والفعل نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدّر بـ «في» خلافاً للزمخشري.

[الظّروف المبنيّات]

(ص): الكلام في الظروف المبنيّات.

(ش): أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتّباً على حروف المعجم.

[إذْ]

(ص): (إذ) للوقت الماضي، وللمستقبل في الأصحّ، وتلزم الظرفيّة ما لم يُضَفْ لها زمان، والإضافة إلى جملة غير مصدّرة بزال وأخواته، أو دام أو ليس، أو لكن، أو ليت، أو لعلّ.

ويقبح أن يليها اسم بعده ماض.

وقد يحذف جزؤها وكلها، فتعوّض تنويناً، وتكسر للساكنين، وقال الأخفش: إعراباً، وقد تفتح. وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك «إذا».

وجوّز الأخفش والزّجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به، وبدلاً منه. والزمخشري: مبتدأ.

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً، وقيل: ظرفاً، وللمفاجأة بعد بينا وبينما حرفاً أو ظرفَ مكان أو زمان أو زائداً أقوال. وعلى الظرفيّة عاملها. قال ابن جنيّ وابن الباذش تاليها. وعامل بينا مقدّر، والشّلوبين عاملهما محذوف، وإذا بدل، قال أبو عُبَيْدة: وللتحقيق، وزائدة، واختاره ابن الشّجريّ بعد بينا وبينما.

(ش): من الظّروف المبنيّة «إذ»، والدّليل على اسميّتها قبولُهـا التّنوين والإخبار بها نحو: مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١) القارظ. الذي يجتني القَرظ، وهو ورق السلم. وهما قارظان: الأول منهما يَذْكُرُ بن عنزة، والآخر رهم بن عامر العنزي، وكلاهما خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، فيقال في المثل للغائب لا يُرجى إيابه: إذا ما القارظ العنزيّ آبا. انظر جمهرة الأمثال (١/ ١٠٣).

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمَل ولِوَضْعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي.

وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك: نعم، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام[١]. ويحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التّنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

وتلزم «إذ» الظّرفية، فلا تَتَصرّف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حِينَئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ، و ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ورأيتك أمس إذ جئت.

وجوز الأخفش والزّجاج وابن مالك: وقوعها مفعولاً به نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وبدلاً منه نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيّان، قال: لأنه لا يوجد في كلامهم. أحببت إذْ قدم زيد، ولا كَرِهْتُ إذْ قدم.

وإنما ذكروا ذلك مع «اذكر» لمّا اعتاص[٢] عليهم ما ورد من ذلك في القرآن.

وتخريجه سهل، وهو أن تكون «إذْ» معمولةً لمحذوف يدلّ عليه المعنى، أي: اذكرو حالتكم، أو قَضِيّتَكُمْ أو أَمْرَكم، وقد جاء بعض ذلك مصرّحاً به قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] فإذْ ظرف معمول لقوله: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾. وهذا أولى من إثبات حكم كلّيّ بِمُحْتَمَل بل بمرجوح. انتهى.

وجوّز الزمخشريّ وقوعها مبتدأ، فقال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أنّ التقدير: «مَنُّهُ إذ بعث». وأن تكون «إذْ» في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً[٤].

---

(١) في المغني (١/ ٧٥)

(٢) اعتاص. صعب.

(٣) هذه القراءة شادة، فـ «مِنْ» هنا جارّة، و«مَنِّ» محرورة بها.

(٤) ذكر الزمخشري في هذه القراءة وجهين، فقال. «وفيها وجهان. أن يراد· لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين منُّه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون إد في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن منّ الله على المؤمىين وقت بعثه» اهـ (الكشاف: ١/ ٤٣٦). قال أبو حيان =

قال ابن هشام: فمقتضى هذا أنّ «إذْ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً.

وتلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إمّا اسمية نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو فعليّة كما سبق.

ويَقْبُح في الاسميّة أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتك إذْ زيد قام. ووجْهُ قُبْحِه أنَّ «إذْ» لمّا كانت لِمَا مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزّمان، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذْ زيد يقوم فإنه حسن.

ويشترط في الجملة ألاّ تكون شرطيّة، فلا يقال: أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكْرِمْك، ولا إذْ مَنْ يأتِكَ تُكْرِمْه، إلاّ في ضرورة.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها «إذْ» فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

٧٩٥ - والعيش مُنْقَلِبٌ إذْ ذاك أَفْنانَا[1]

= في البحر المحيط (٣/١٠٩): «أما الوجه الأول فسائغ، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ ﴿وما منا إلا له مقام﴾ ﴿ومنّا دون ذلك﴾ على قول. وأما الوجه الثاني فهو فاسد؛ لأنه جعل إذ مبتدأة، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان، ومفعولة باذكر على قول؛ أمّا أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو إذا قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل، وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين. انتهى كلامه وأما قوله: في محلّ الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد، لأن المشبّه مرفوع بالابتداء والمشبه به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وليس في الحقيقة في موضع رفع؛ بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف وذلك العامل هو مرفوع، فإذا قال النحاة: هذا الظرف الواقع خبراً في محل الرفع، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محلّه، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا. وأما قوله. في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد، لأن هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجيز أن ينطق به إنما هو أمر تقديري، ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب أخطب مبتدأ أن هذه الحال سدّت مسدّ الخبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسدّ هذه الحال مسدّه، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو» انتهى.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

هل ترجعنّ ليالٍ قد مضين لنا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٥) وحاشية يس (٢/٣٩) والدرر (٣/٩٩) ورصف المباني (ص ٣٥٠) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٥٠٨) وشرح شواهد المغني (١/٢٤٧) واللمع (ص ٢٧٥) والمحتسب (١/١٢٩) ومغني اللبيب (١/٨٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٨٤) وفي الأغاني (١٠/٢٨٩) بيت لابن المعتزّ كهذا البيت، روايته:

=

والتقدير: إذْ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة كلّها للعِلْم بها، ويعوّض منها التّنوين. قال أبو حيّان: الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي حين إذْ بلغت الرّوحُ الحلقومَ.

وزعم الأخفش: أنّها حينئذ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءً، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ «إذْ» حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ «إذْ» ولا عِلّة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظّرف، وبأنهم قالوا: «يومَئِذاً» بفتح الذال منوّناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبنيّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرّة على الفتح طلباً للتّخفيف. وهذا معنى قولي: وقد تُفْتَح.

وقولي: وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك «إذا» أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] ليست «إذنْ» هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي إذَا الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يومئذ». وكنت أستحسن هذا جدّاً، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في «الإتقان» و«حاشية المغني».

وتزاد «إذْ» للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي لأجل ظلمكم في الدنيا، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا﴾ [الكهف: ١٦]، وهي حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ.

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه[1]، وهي الواقعة بعد: «بينا» و «بينما» كقوله:

٧٩٦ ـ فبينمــا العُسْــر إذْ دارَتْ ميَــاسيــرُ[2]

= هــل تــرجعــنّ ليــال قــد مضيــن لنــا والــدارُ جــامعــةٌ أزمــانَ أزمــانــا

والبيت بهذه الرواية لابن المعتز أيضاً في شرح شواهد المغني (١/ ٢٤٧) نقلاً عن الأغاني ولم أقع عليه في ديوانه

(١) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٢)، قال: «ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك كقولك: بيسما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقعدتُ قصده إذ انتفخ عليّ فلان فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حالٍ أنت فيها».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره.

وقوله:

٧٩٧ ـ بَيْنَا كَذلِكَ والأعدادُ وِجْهَتُها   إذْ راعها لِحَفيفٍ خَلْفَها فَزَعُ[1]

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيّان إقراراً لها على ما استقرّ لها، وابن مالك والشّلَوْبين: الثّالث.

وعلى القول بالظّرفية قال ابن جنيّ وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و «بينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور.

وقال الشّلَوبين: «إذ» مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينا»، و«بينما»، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما.

وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عُبَيْدَةَ، وتبعه ابن قُتَيْبَةَ[2]، وحملا عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٢٨].

والثاني: التّحقيق كقد، وحملت عليه الآية، قال في «المغني»[3]: وليس القولان بشيء.

= استقدر الله خيراً وأرضينَّ به

وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في الدرر (٣/ ١٠٠، ١١٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٤) ولسان العرب (٤/ ٢٩٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٤) وخزانة الأدب (٧/ ٦٠) ودرّه الغوّاص (ص ٧٣) ورصف المباني (ص ٣٣٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٤) والكتاب (٣/ ٥٢٨) ولسان العرب (٥/ ٧٦ ـ قدر) واللمع (ص ٢٧٤) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥) ومغني اللبيب (١/ ٨٣).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠١).
والأعداد جمع عِدّ، وهو الماء الدائم مثل ماء العين.

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. ولد سنة ٢١٣ هـ، وسكن بغداد وحدّث بها، وولي قضاء الدينور، وتوفي سنة ٦٧٦، وقيل: سنة ٢٧٠، وقيل: ٢٧١. من تصانيفه الكثيرة: غريب القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعارف، وغير ذلك. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣١٤) وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠) وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣) وبغية الوعاة (ص ٢٩١) وشذرات الذهب (٢/ ١٦٩) وهدية العارفين (١/ ٤٤١).

(٣) مغني اللبيب (١/ ٧٧).

واختار ابن الشّجري: أنها تقع زائدة بعد «بينا»، و «بينما» خاصّة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدّرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بيْن» فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

[إذا]

(ص): (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشّرط غالباً. قال ابن مالك: والماضي، وأنكره أبو حيّان. وقوم للحال، ويختصّ بالمجزوم به، وكذا المظنون خلافاً للبيانِيِّين بخلاف «إنْ»، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة، أو مع «ما» ولا تدلّ على تكرار، ولا عموم على الصحيح فيهما.

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل، ولو مقدّراً قبل اسم يليه. وجوّزه الأخفش إلى اسميّة الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطِيّة. وقال غيره: هو الغالب، ومن ثمَّ قال الأكثرون: ناصبها الجواب لا الشرط.

قال ابن مالك: وتجيء مفعولاً به، ومجرورة بـ «حتى»، ومبتدأ.

وترد للمفاجأة فأقوال إذاً. وتلزمها الفاء. قال المازنيّ: زائدة، ومبرمان: عاطفة، والزّجّاج: جزائيّة، ولا يليها فعل.

وثالثها: يجوز مع قد. قال أبو عبيدة: وتزاد.

(ش): من الظروف المبنيّة «إذا»، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

وهي ظرف للمستقبل، مضمّنة معنى الشروط غالباً، ومن ثمَّ وجب إيلاؤها الجملة الفعليّة، ولزمت الفاء في جوابها نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّحۡ﴾.

وقد لا تضمّن معنى الشرط، بل تَتَجرّد للظرفيّة المَحْضة نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، و﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢].

وزعم قوم: أنها تخرج عن الظرفيّة، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به في حديث: «إني لأعلم إذا كنت عنّي[1] راضية، وإذا كنت عَليَّ غضبى»[2]، ومبتدأ في قوله

(١) كانت في الأصل «عليّ» والتصويب من كتب الحديث المذكورة في الحاشية التالية.

(٢) من حديث عائشة رواه البخاري في كتاب النكاح (باب غيرة النساء ووجدهن، رقم ١٠٨، حديث رقم ٥٢٢٨)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث ٨٠)، وأحمد في المسند (٦/ ١، ٢١٣).

تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، والخبر «إذا» الثانية، و﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رَجّ الأرض.

ومجرورة بـ «حتّى» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني، والأخفش في الثالث.

والجمهور أنكروا ذلك كلّه. وجعلوا «حتى» في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزْواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف، هو مفعول: أعلم، أي شأنك ونحوه.

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكذا ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢] الآية.

وقال قوم: إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل. ١] لأن الليل مقارن للغشيان.

وتختصّ إذا بما يتعيّن وجوده نحو: آتيك إذا احْمَرّ البُسْر، أو رجّح نحو: آتيك إذا دعوتني. بخلاف إنْ فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل، كقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، ولا تدخل على متيقّن ولا راجح. وقد تدخل على المتيقّن لكونه مبهم الزمان نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ولكون (إذا) خاصًّا بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلاّ في الضرورة كقوله:

٧٩٨ ـ وإذا تُصِبْـك خَصـاصــةٌ فَتَحَمّـلِ[1]

وإذا دلّت «إذا» على الشّرط، فلا تدل على التّكرار على الصحيح، وقيل: تدلّ عليه

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

واستغن ما أغناك ربّك بالغنى

ويروى «فتجمّل» بالجيم، مكان «فتحمّل» بالحاء. والبيت لعبد قيس بن خفاف في الدرر (٣/ ١٠٢) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٥٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٧١) ولسان العرب (١/ ٧١٢ ـ كرب) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠٣). ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى (١/ ٣٨٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (١/ ٩٣).

كـ «كلّما»، واختاره ابن عصفور، فلو قال: إذا قمت فأنت طالق، فقامت، ثم قامت أيضاً في العِدّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول[١] دون الثاني[٢].

وكما لا تدل على التّكرار لا تدلّ أيضاً على العموم على الصّحيح. وقيل: تدلّ عليه، فلو قال: إذا طلّقت امرأة من نسائي، فعبدٌ من عبيدي حرٌّ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبدٌ واحدٌ، وتنحلّ اليمين على الأول، ويُعتق أربعٌ على الثّاني.

وتلزم «إذا» الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا﴾ [الأحقاف: ٧ وسبأ: ٤٣] ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أم ماضياً نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وزعم الفراء أن «إذا» إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلاّ الماضي.

وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قوله:

٧٩٩ ـ والنّفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها وإذا تُردّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ[٣]

وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان: مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله:

٨٠٠ ـ إذا باهِليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيّةٌ[٤]

وفي ناصب إذا قولان:

أحدهما: أنه شرطها، وعليه المحققون واختاره أبو حيّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط.

---

(١) أي في عدم دلالتها على التكرار

(٢) أي في دلالتها على التكرار

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٣/ ١٠٢) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٩٣) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢) ومغني اللبيب (١/ ٩٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه

له ولدٌ منها فداك المذرَّعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٦) والدرر (٣/ ١٠٣) وشرح التصريح (٢/ ٤٠) وشرح شواهد المغني (ص ٢٧٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٧) والجنى الداني (ص ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) ولسان العرب (٨/ ٩٣ ـ درع) ومغني اللبيب (ص ٩٧)

والمذرّع الذي أمه أشرف من أبيه وروي «المدرّع» بالدال المهملة. ومعناه: إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهب للبس الدّرع

والثاني: أنّه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

فالإشارة إليه بقولي: «ومن ثَمّ»، إلى قولي: «وتضاف أبداً». والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا: بعدم إضافتها.

وترد «إذا» للمفاجأة فتختص بالجملة الاسميّة فيما جزم به ابن مالك؛ وردّه أبو حيان.

وقيل: تدخل على الفعل مطلقاً، وقيل: تدخل على الفعليّة المَصْحُوبة بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد. قال في المغني: ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعليّة، والفرق حاصل بـ «قد» إذْ لا يقترن الشرط بها، ولا يحتاج لجواب.

ولا تقع في الابتداء.

ومعناها: الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] وهي حينئذٍ حرفٌ عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك، ويرجّحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ، لأن إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنيّ وأبي بكر بن الخيّاط[1] واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الرّياشي والزّجّاج، واختاره الزمخشريّ، وابن طاهر وابن خروف، والشّلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان، لأنه لا يخبر به عن الجُثّةِ، ولا على الحرف، لأنه لا يخبر به.

وتلزمها الفاء داخلة عليها. واختلف فيها، فقال المازني: هي زائدة للتأكيد، لأن إذا الفجائية فيها معنى الإتباع، ولذا وقعت في جواب الشّرط موقع الفاء، وهذا ما اختاره ابن جنيّ.

وقال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها، واختاره الشّلوبين

---

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور الخياط نحوي، لغوي، من أهل سمرقند قدم إلى بغداد واجتمع مع الزجّاج، وكان يخلط نحو البصريين بالكوفيين. توفي سنة ٣٢٠ هـ. من آثاره: كتاب النحو الكبير، معاني القرآن، المقنع في النحو، والموجز في النحو. انظر ترجمته في الفهرست (١/ ٨١) ومعجم الأدباء (١٧/ ١٤١) والوافي بالوفيات (٢/ ٨٨)

الصّغير[١]، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

وقال الزجّاج: دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط.

وزعم أبو عبيدة أن «إذا» قد تزاد، واستدلّ بقوله:

٨٠١ - حتى إذا أسْلَكُوهم في قُتَائِدَة شلاًّ كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا[٢]

قال: فزادها لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى أسلكوهم[٣]، وتأوله ابن جنّي على حذف جواب إذا[٤].

[الآن]

(ص): (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفرّاء منقولاً من «آن»[٥] والمختار إعرابه، وألفه عن واو، وقيل: ياء، وقيل: أصله: أوان، وقيل: ظرفيته غالبة.

(ش): من الظروف المبنيّة «الآن»، والدّليل على اسميته دخول «أل» وحرف الجرّ عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به، أو الحاضر بعضه نحو: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ [الجن: ٩]. ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال ابن مالك: وظرفيّته غالبة لازمة، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث: «فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»[٦] فـ«الآن» في موضع رفع بالابتداء، و«حين

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله. نحويّ، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ، عن نحو أربعين سنة. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٧٩) وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية (ص ٢٠٣، ٢٥٠) والإنصاف (٢/ ٤٦١) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٤) وخزانة الأدب (٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١) والدرر (٣/ ١٠٤) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٣١) ولسان العرب (٣/ ٢٣٧ - شرد، ٣/ ٣٤٢ - قتد، ١٠/ ٤٤٢ - سلك، ١٥/ ٤٣١ - إذا) ومراتب النحويين (ص ٨٥). ولابن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ولسان العرب (٤/ ٢١٣ - حمر). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤٣٤) والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥) وأمالي المرتضى (١/ ٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٠، ٤٩١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٩).

وأسلكوهم. أدخلوهم. وقتائدة: ثنية معروفة، وقيل. اسم عقبة، وقيل: قتائدة موضع بعينه. والشّرُد: جمع شرود، مثل صبور وصُبُر

(٣) في الأصل «سلكوهم» بدون همزة.

(٤) وقد دلّ عليه قوله. «شلاًّ»، كأنه قال. شلّوهم شلاًّ. انظر اللسان (٣/ ٣٤٢)

(٥) في الأصل «أن»؛ والتصويب من الشرح الآتي.

(٦) رواه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (حديث ٣١) وأحمد في المسند (٢/ ٣٧١) من حديث أبي هريرة قال: كنّا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبةً، فقال النبيّ: «تدرون ما هذا؟» قال: قلنا: الله ورسوله =

انتهى» خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض كقوله:

٨٠٢ ـ أَإِلَــى الآنَ لا يَبِيــنُ ارْعِــواءٌ   لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصابِي[1]

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه: الأوان، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين: إذا قرب. وقيل: أصله: أوان قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب: كالجَواد، والسّواد، وقيل: حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا: راح، ورواح استعملوه مرّة على فَعَل، ومرة على فَعال، كزمَن وزَمان.

واختلف في عِلّة بنائه، فقال الزّجّاج: بني، لتضمّنه معنى الإشارة، لأن معناه: هذا الوقت، وَرُدّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله أل.

وقال أبو عليّ: لتضمّنه لام التعريف، لأنه استعمل معرفة، وليس علماً، وأل فيه زائدة، وضعّفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه، فكيف إذا كان إيّاه.

وقال المبرّد وابن السّراج: لأنه خالف نظائره، إذْ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللاّم، وباب اللاّم أن يدخله على النكرة.

وكذا قال الزمخشري: سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللاّم، لأن حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء، وأشبه الحروف.

وردّه ابن مالك بلزوم الجمّاء الغفير، واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بإجماع.

وقال ابن مالك: بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لأنه لا يُثنّى ولا يجمع، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت، وزمان ومدّة.

قال أبو حيّان: وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ.

وقال الفرّاء: إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو: «آن» معنى: حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ: «أنهاكم عن قيل وقال»[2].

= أعلم. قال: «هذا حجرٌ رُمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها».

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠٥)

(٢) حديث نبويّ لم أجده بهذا اللفظ، ورواه أصحاب الصحاح بصيغة الغائب، كما رواه البخاري في الرقاق =

وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه «أل»، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال.

وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته إعراب على الظرفيّة، واستدلّ له بقوله:

٨٠٣ ـ كـأنّهمـا مِـلآنِ لـم يَتَغيّـرا[1]

بكسر النون، أي: من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرّ، فدلّ على أنّه معرب.

وضعّفه ابن مالك باحْتِمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح والكسر كما في شتّان، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

والمختار عندي: القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة، فهو منصوب على الظرفيّة، وإن دَخَلَتْهُ «مِنْ» جُرّ، وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ، ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السّابق، لما تقرّر غير مرّة.

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ[2] أنّ الذي قال بأن أصله: «أوان» يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب.

[أمس]

(ص): (أمس): لما يلي يومك مبنيّ على الكسر، قال الزّجاج والزّجّاجيّ: والفتح لغة، وإعرابه غير منصرف رفعاً، ومطلقاً، ومنصرفاً لغة. وزعمه قوم: محكيّاً من الأمر، فإن قارن أل أعرب غالباً، وكذا إن أُضيف، أو نكّر، أو ثنّي، أو جمع، أو صغّر.

(ش): أمس اسمٌ مَعْرِفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفْع ونصبٍ وجرٍّ، وهو اسم

= (باب ٢٢، حديث ٦٤٧٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وفيه: «.... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات، ووأد البنات».

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد مرّ بالدارين من بعدنا عصرُ

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (٣/ ١٠٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٦) وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٩) والمنصف (١/ ٢٢٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٣) والخصائص (١/ ٣١٠) والدرر ٦/ ٢٩١) ورصف المباني (ص ٣٢٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٣٩، ٤٤٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) وشرح المفصل (٨/ ٣٥) ولسان العرب (١٣/ ٤٣ ـ أين).

(٢) «شرح ألفية ابن مالك في النحو» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٣).

زمانٍ موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرْبِ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب

وعلة بنائه: تضمّنه معنى الحرْف، وهو لام التّعريف، ولذا لم يُبْنَ «غَد» مع كونه معرفة، لأنّهُ لم يتضمّنها، إنّما يتضمّنُها ما هو حاصلٌ واقعٌ و«غد» ليس بواقع.

والفرْقُ بينه وبين «سَحَر» حيث لم يُبْنَ أنه لما عُدِل عن السّحر لم يضمّن معنى الحرف، بل أنيب مناب السّحَر المعرّف، فصار معرفةً مثله بالنّيابة، كما صار عُمَرُ معرفةً بالنيابة عن عامِر العَلَم.

وقال ابن كَيْسَان: بُني، لأنه في معنى الفعل الماضي، وأعرب «غد»، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب.

وقال قوم: عِلّة بنائه: شَبَهُ الحَرْف إذا افْتُقِرَ في الدّلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه. وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمَة في انتقال معناه، لأنه لا يختصّ بمسمّى دُون آخر.

وأجاز الخليل في: لقيته أمس أن يكون التّقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: الباء، وأل، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب[1].

وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس مبنيّاً ولا معرباً، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سمي بأصْبح من الصّباح، فقولك: جئت أمس، أي اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا أو معنا[2]، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزوّر والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت.

وتعريفه بأل إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك. وقال السّهيلي: تعريفه بالإضافة كتعريف جُمَع.

---

(١) قال سيبويه: «زعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك، ولقيتك أمْسِ،إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس؛ ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارّ يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبح؛ ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج». ثم ردّ عليه سيبويه، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول ذهب أمسِ بما فيه». انظر الكتاب (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤).

(٢) قال ابن الأنباري: أدخل اللام والألف على أمس وتركه على كسره لأن أصل أمس عندنا من الإمساء، فسمي الوقت بالأمر ولم يغيّر لفظه، من ذلك قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

فأدخل الألف واللام على تُرضى، وهو فعل مستقبل، على جهة الاختصاص بالحكاية. انظر اللسان (٦/ ٨، ٩).

وإن استعمل غير ظرف، فذكر سيبويه[١] عن الحجازيّين بناءَهُ على الكسر رفعاً ونصباً، وجرّاً، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وأحببت أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ قال:

٨٠٤ ـ اليوم أعلم ما يَجِيءُ به ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسِ[٢]

ونقل عن بني تميم: أنهم يوَافقون الحجازيِّين حالةَ النصب والجرّ في البناء على الكسر، ويُعْربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرّفع، قال شاعرهم:

٨٠٥ ـ اعْتَصِم بالرّجاء إنْ عنَّ يأسٌ ... وتناسَ الّذي تَضمّن أمسُ[٣]

ومن بني تميم من يُعْرِبُه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً، وعِلّتهُ ما ذكر في «سَحَر» من العدل والتّعريف، وعليه قوله.

٨٠٦ ـ إنّي رأيت عجباً مُذْ أَمْسا[٤]

ومنهم مَنْ يُعْرِبُهُ إعراب المُنصرف فينوّنهُ في الأحوال الثّلاثة، حكاه الكسائي.

وحَكَى والزّجّاج: أن بعض العرب ينوّنهُ، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات.

وحكى الزّجّاجيّ والزّجّاج: أن من العرب من يبنيه وهو ظرْفٌ على الفتح، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظّرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وبتنوينٍ، وإعرابه منْصرفاً وغير منصرف مطلقاً، وإعرابه

---

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأسقف نجران في الحيوان (٣/ ٨٨) وسمط اللآلي(ص ٤٨٦) ولسان العرب (٦/ ٩ ـ أمس) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٣). وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح (٢/ ٢٢٦) ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين (ص ٢٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٣٤) والدرر (٣/ ١٠٦) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٦، ١٢٧) وشرح قطر الندى (ص ١٥) ومراتب النحويين (ص ١٠٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٣٣) والدرر (٣/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٢).

(٤) الرجز قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها؛ وبعده:

عجائزاً مثل السعالي خمسا

وهو في أسرار العربية (ص٣٢) وأوضح المسالك (٤/ ١٣٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٤١، ٨٦٣) وخزانة الأدب (٧/ ١٦٧، ١٦٨) والدرر (٣/ ١٠٨) وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦) وشرح المفصل (٤/ ١٠٦، ١٠٧) والكتاب (٣/ ٢٨٤) ولسان العرب (٦/ ٩، ١٠ ـ أمس) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٩٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٧) ونوادر أبي زيد (ص ٥٧).

غير منصرف رفعاً، وبناؤه نصباً وجرّاً.

فإن قارنه «أل» أعرب غالباً نحو: إنّ الأمسَ ليومٌ حَسَنٌ، وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ البناءَ مع أل، قال:

٨٠٧ - وإنّي وقَفْتُ اليوم والأمسِ قبله   بِبَابِكَ حتى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ(١)

فكسر السِّين، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم.

قالوا: والوجْهُ في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَعْريفٍ، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاسْتُدِيمَ البناءُ، أو تكون هي المعرفة، ويجرّ إضمار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء.

وَيُعْرَبُ أيضاً حال الإضافة نحو: إنّ أمسنا يوم طيِّبٌ، وحال التنكير نحو: مضى لنا أمس حَسَنٌ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك، وحال التَّثْنِيَة نحو: أمسان، وحال الجمع نحو: آمُس وآمَاس، وأُموس قال:

٨٠٨ - مـرّت بنـا أَوّلَ مـن أُمـوسِ   تميسُ فينـا مِيسَـةَ العَـرُوس(٢)

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشّافية): وحال التّصغير. قال أبو حيّان: وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه(٣) وغيره من النّحاة: أن أمس لا يصغّر، وكذا «غداً» استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكّناً، وهو اليوم والليلة، قال: نعم ذكر المبرّد: أنّه يصغّر فتبعه عليه ابن مالك، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرّة)(٤)، وهو ذهول عن نصّ سيبويه.

[بعد]

(ص): (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة، فإن أضيف أو حذف مضافه، ونوي لفظه أعرب، أو معناه: ضمّ بناء، وقد ينوّن حينئذ، ويفتح إعراباً. وإن نكّر نصب ظرفاً، وقد يجرّ ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكفّ بـ «ما».

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه (ص ٩) والأغاني (٩/ ٤٥) ولسان العرب (٦/ ٨، ١٠ - أمس، ١٣/ ٤٢ - أين). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٠٤) والإنصاف (ص ٣٢٠) والدرر (٣/ ١٠٩) والخصائص (١/ ٣٩٤، ٣/ ٥٧) وشرح شذور الذهب (ص ١٣١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٣) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٥ - لوم) والمحتسب (٢/ ١٩٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٥٩) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٩) ولسان العرب (٦/ ١٠ - أمس) والمحتسب (٢/ ٢٢٤).

(٣) الكتاب (٣/ ٤٨٠).

(٤) هو كتاب «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية»، وقد تقدّم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة

(ش): من الظروف المبنيّة في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال:

أحدها: أن يصرّح بمضافه نحو: جئت بعدك، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفيّة.

ثانيها: أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنًى، قصداً للتنكير، فكذلك قوله:

٨٠٩ ـ فمـا شَـرِبـوا بَعْـداً علـى لَـذَّةٍ خَمْـرَا[١]

وقد يجرّ، قرىء: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[٢] [الروم: ٤] بالجر والتنوين. وقد يرفع، روي: «فما شَرِبُوا بعدٌ» بالرفع.

ثالثها: أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف.

رابعها: أن يحذف وينوى معناه، فيُبْنى على الضمّ، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] لله الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ» أي قبل الغلبة وبعدها.

وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنًى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين، فبنيت.

وفي (الإفصاح)[٣] أكثر النحويين يقولون: لما أفردت من مضافها وتضمّنته أشبهت الحروف لتعلّقها بالمحذوف بعدها معنى تعلّق الحروف بغيرها، فبنيت لذلك، وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين، وقد تضمّ مع التنوين، وكلاهما إعراب، حكى هشام: رأيته قبلَ، ومن قبلَ، وأنشد:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خفيّةٍ

وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٤٦) وأوضح المسالك (٣/١٥٨) وخزانة الأدب (٦/٥٠١) والدرر (٣/١٠٩) وشرح الأشموني (٢/٣٢٢) وشرح التصريح (٢/٥٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٧) ولسان العرب (٣/٩٣ ـ بعد، ١٤/٢٣٧ ـ خفا) والمقاصد النحوية (٣/٤٣٦).

(٢) هذه قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي، قال الزمخشري: على الجرّ من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى: أولاً وآخراً. انظر البحر المحيط (٧/١٥٨).

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم الكلام عليه

٨١٠ ـ ولا وَجَـد العُـذْرِيّ قَبْلَ جَمِيـلُ[١]

وأنشد الخليل قوله:

٨١١ ـ فما شربوا بَعْدٌ على لَذّةٍ خَمْرا[٢]

بالضم والتنوين.

ولا يضاف «بعد» لجملة ما لم يكف بـ «ما» كقوله:

٨١٢ ـ أعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدما أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلَسِ[٣]

[قبل، أول، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، يمين، شمال، فوق، تحت، عل، دون، حسب، غير]

(ص): ومثله فيما ذكر: قبل، وأول، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، وتصرّف الكل متوسّط، وأنكره الجَرْميّ. ويمين وشمال، وفوق وتحت، ولا يتصرّفان، وعل. وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً. وأثبته الجوهري. ودون، وحسب، لكن نصبهما على الحال، وغير بعد ليس.

قال السّيرافي وابن السّرّاج وأبو حيّان: ولا يجوز فتحها. والمختار وفاقاً للأخفش

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما وجد النهديُّ وجداً وجدتهُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٤٥) والدرر (٣/ ١١٠).

والشاهد هنا هو أن «قبلُ» إذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضمّ يصح تنوينها مضمومة. ورُوي «قبلِ» بالكسر، يريد: قبلي، فحذف الياء واجتزأ بالكسرة عنها ضرورة.

(٢) تقدم برقم (٨٠٩).

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١) والأزهية (ص ٨٩) وإصلاح المنطق (ص ٤٥) وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٢، ٢٣٤) والدرر (٣/ ١١١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٢٢) والكتاب (١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩) ولسان العرب (١٠/ ٢٦٢ ـ علق، ١٢/ ٧٨ ـ ثغم، ١٣/ ٣٢٧ ـ فنن) وبلا نسبة في الأضداد (ص ٩٧) ورصف المباني (ص ٣١٤) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٣) ومغني اللبيب (١/ ٣١١) والمقتضب (٢/ ٥٤) والمقرب (١/ ١٢٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «أمّ» بـ «علاقةً» لأنها بدل من التلفظ بالفعل فعملت عمله

وأفنان الرأس: خصل الشعر. والثغام: شجر إذا يبس ابيضّ. والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

إعرابها مطلقاً، وألحق بعضهم كلاًّ، ولا يتصرّف مبنيّها.

والصحيح أنّ أصل (أول): أو أل، وأنه لا يستلزم ثانياً، وإذا وقع اسماً صُرِف وأنّث بالتاء بقلّة.

(ش): مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضّمّ للعلّة المذكورة «قبل»، و«أوّل»، و«أمام»، و«قدّام»، و«وراء»، و«خَلْف»، و«أسْفل»، و«يمين»، و«شمال»، و«فوق»، و«تحت»، و«عل»، و«دون»، و«حسب»، و«غير».

ومن بناء «قبل» الآية السابقة[1]، ومن تنكيرها قوله:

٨١٣ ـ فَساغَ لِيَ الشّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً[2]

وقد تقدّمت قراءة: «من قبلٍ» بالجرّ، والتّنوين.

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله:

٨١٤ ـ ومن قَبْلِ نادى كلُّ مَوْلًى قَرابَةً[3]

كذا رواه الثّقات: بكسر اللام.

وحكى أبو عليّ[4] «ابدأ بهذا من أوّلَ» بالفتح على تنكيره ممنوع الصّرف، وبالضمّ

---

(١) هي الآية ٤ من سورة الروم: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أكاد أغصّ بالماء الحميمِ

ويروى العجز:

أكاد أغصّ بالماء الفراتِ

وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (١/ ٤٢٦، ٤٢٩) ولسان العرب (١٢/ ١٥٤ ـ حمم). ولعبد الله بن يعرب في الدرر (٣/ ١١٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٥٦) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وخزانة الأدب (٦/ ٥٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧) وشرح قطر الندى (ص ٢١) وشرح المفصل (٤/ ٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما عطفتْ مولى عليه العواطفُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٥٤) والدرر (٣/ ١١٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢) وشرح التصريح (٢/ ٥٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٤).

ويروى. «مولًى قرابةٍ» مكان «مولًى قرابةً».

(٤) هو الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد لفظه، قال في (الصحاح)(١): فإن أظهرت المحذوف نصبت، فقلت: ابدأ به أوّلَ فعلك.

وقال الشاعر:

٨١٥ ـ أمامَ وخَلْفَ المرء من لُطْفِ ربه كَوالِىءُ تَزْوي عنه ما كان يَحْذَرُ(٢)

وحكى الكسائي: أَفَوْق تَنام أم أَسْفَلَ بالنصب على تقدير: أفوق هذا أم أسفله، قال الشاعر:

٨١٦ ـ . . . . ولم يَكُنْ لِقَاؤكَ إلاّ مِن وَرَاءُ وَرَاءُ(٣)

وقال:

٨١٧ ـ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِن قُدَّامُ(٤)

وقال:

٨١٨ ـ وأتَيتُ فَوْق بَنِي كُلَيْب من عَلُ(٥)

---

(١) هو الجوهري. تقدم التعريف به انظر الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣)، والدرر (٣/ ١١٣) والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ١٠٢).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

إذا أنا لم أُومن عليك . . . .

وهو لعتيّ بن مالك في لسان العرب (١٥/ ٣٩٠ ـ ورى). ولعتيّ بن مزاحم العقيلي في الكامل للمبّرد (١/ ٦١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٠٤) والدرر (٣/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ٥٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٤) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ولسان العرب (٣/ ٩٢ ـ بعد).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لعنَ الإلّهُ تعِلّةَ بن مسافرٍ

وهو لرجل من بني تميم في الدرر (٣/ ١١٤) وشرح التصريح (٢/ ٥١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٠) وتذكرة النحاة (ص ٢٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢).

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولقد سددتُ عليك كل ثنيّةٍ

ويروى: «نحو» مكان «فوق». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٦١) وروايته فيه:

إنّي ارتفعت عليك كلّ ثنيّةٍ وعلوتُ فوق بني كليبٍ من علُ

وتذكرة النحاة (ص ٨٥) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح التصريح (٣/ ٤٤٧). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٨٩). =

وقال:

٨١٩ ـ كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ[١]

أي: من مكان عالٍ.

ويقال: قبضت عشرةً فحسبُ، أي فَحَسْبِي ذلك. وهذا حَسْبُك من أَجَلٍ، وقَبَضْتُ عَشَرةً لَيْسَ غَيْرُ، أي ليس غيرُ ذلك مقبوضاً.

وذكر ابن هشام أنّ شرطها: أن تقع بعد ليس، وأنّ قول الفقهاء: «لا غيرُ» لحن، وليس كما قال فقد صرّح السّيرافيّ وابن السّراج وأبو حيّان: بأن «لا» كليس في ذلك، وأنشد ابن مالك:

٨٢٠ ـ لَعَـنْ عَمَـل أَسْلَفْـتَ لا غَيْـرُ تُسْـأَلُ[٢]

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناءُ على الفتح، فيقال: ليس غَيْرَ.

والأخفش يقول بإعرابها في الضمّ والفتح معاً، وإنّ حَذْف التنوين لانتظار المضاف إليه، وعلى الفتح هي خبر ليس، والاسم محذوف أي: ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك، ورأيه هو المختار عندي، لما تقدم في أي الموصولة.

ثم النّصب في الجميع على الظرفيّة إلا «حسب» فعلى الحاليّة. قال ابن هشام: وما أظن نصب «عل» موجوداً.

= بنى «علُ» على الضمّ لأنه أراد علوًّا معيناً، وهذا مستلزم نيّة المضاف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علوًّا ما لأعربها

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وصدره:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً

وهو في ديوانه (ص ١٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٦) وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧، ٣/ ٢٤٢، ٢٤٣) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥١) والشعر والشعراء (١/ ١١٦) والكتاب (٤/ ٢٢٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٩) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٥) ورصف المباني (ص ٣٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٠) ومغني اللبيب (١/ ١٥٤) والمقرب (١/ ٢١٥).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حواباً به تنجو اعتمدْ فوربِّنا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١١٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢١) وشرح التصريح (٢/ ٥٠). وكان في الأصل: «فعن» مكان «لعن» والتصويب من الكتب المذكورة.

وأنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً، لكن الجوهريّ صرّح بجوازه، فقال: يقال: أتيته من علِ الدّار بكسر اللام.

قال أبو حيّان: ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد[١] من جواز حذف التنوين من كلّ، فتقول: كلّ منطلق، جعله غايةً مثل «قبل» و«بعد» حكاه عنه أبو جعفر النحّاس، [٢]وأنكر عليه عليّ بن سُلَيمان[٣] لأن الظُّروف قد خُصَّت بعلّةٍ ليست في غيرها.

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرّف.

وأمّا المعرَبُ منها فذكر ابن مالك أن «فوق»، و«تحت» لايتصرّفان أصلاً، قال أبو حيّان: ونص على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أنّ العرب تقول: فَوْقَك رأسك، وتَحْتك رجلاك، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفين أو مجرورين بـ «مِن». قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[النحل: ٢٦] وقال: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

وقد جاء جرُّ فوق بعلى في قوله:

٨٢١ ـ فأقسم بالله الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ على فَوْقِ سَبْع ....[٤]

وبالباء في قوله:

٨٢٢ ـ لستَ رهْناً بفَوْقِ ما أَسْتَطِيعُ[٥]

وكلاهما شاذّ.

وأمّا «يمين» و«شمال»، فكثير تصرّفهما كما تقدّم. وأما «قبل»، و«بعد»، والسّتّة بعدهما إلى أسفل، فتصرّفها متوسط، قرىء: ﴿والرَّكْبُ أسفلُ منكم﴾[٦]، بالرّفع. وقال:

---

(١) هو محمد بن الوليد بن ولّاد، وقيل: محمد بن ولّاد التميمي أبو الحسين، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ. انظر معجم الأدباء (١٩/ ١٠٥) والأعلام (٧/ ١٣٣).

(٢) المتوفى سنة ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٣) هو الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ، وقد تقدم التعريف به. وقد أخذ عنه أبو جعفر النحاس.

(٤) البيت من الطويل، وتمامه:

.... لا أعلَمُه بُطْلا

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (٣/ ١١٦) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ٩٥٩)

(٥) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

كلّفوني الذي أطيق فإنّي

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١١٧)

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال. وقراءة الرفع هي لزيد بن علي؛ اتّسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً (البحر المحيط: ٤/ ٤٩٦).

٨٢٣ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْن تحسب أنّهُ مَوْلى المخَافةِ خَلْفُها وأمامُها[١]

ويقال: أمام زيد آمن من ورائه.

وزعم الجَرْمي: أنه لا يجوز استعمالها إلاّ ظرفاً، ولا يقاس على استعمالها اسماً. ولا تضاف «قبل» أيضاً لجملة ما لم تُكَفّ بـ «ما» نحو: قَبْلَما.

وبقي مسائل تتعلّق بأول:

الأولى: الصّحيح أن أصله: «أوْأَل» بوزن أَفْعل، قلبت الهمزة الثانية واواً ثمّ أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل: أصله: وَوّل بوزن: فَوْعل، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع.

الثانية: الصّحيح أن أول لا يسلتزم ثانياً، وإنما معناه: ابتداء الشيء، ثم قد يكون له ثان، وقد لا يكون، تقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتسِبُ بعده شيئاً، وقد لا تكتسب. وقيل: إنه يستلزم ثانياً، كما أن الآخر يقتضي أَوّلاً، فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنتِ طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأوّل دون الثاني.

الثالثة: لـ «أوّل» استعمالان:

أحدهما: أن تكون صِفةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التّفضيل من منع الصّرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين ولقيته عام أوّل.

والثّاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أوّلاً، ومنه: ما له أولٌ ولا آخر.

قال أبو حيّان: وفي محفوظي أنَّ هذا يؤنّث بالتاء، ويُصْرَفُ أيضاً، فيقال أوّلةٌ، وآخِرَةٌ بالتنوين.

---

(١) البيت من الكامل، من معلّقة لبيد. وهو في ديوان لبيد بن ربيعة (ص ٣١١) وإصلاح المنطق (ص ٧٧) والدرر (١١٧/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٠) وشرح المفصل (١٢٩/٢) والكتاب (٤٠٧/١) ولسان العرب (٣٤٢/٢ ـ فرح، ٢٦/١٢ ـ أمم، ٢٢٨/١٥ ـ كلا، ٤١٠ ـ ولي) والمقتضب (٣٤١/٤) وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٠٩).

والفرجين. تثنية الفَرْج، وهو الثغر المخوف، وجمعه فروج؛ سمي فرجاً لأنه غير مسدود.

[بـيـن]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزّنجانِي: بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفه متوسّط.

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه الزّمان ولزومه. والإضافة للجمل، ولو فعليّة على الأصحّ، وقيل: يضاف لزمن محذوف لا الجملة، وقيل: ما والألف كافّة، ولا موضع للجملة، وقيل: ما كافّة، والألف إشباع، وقيل: للتأنيث.

وتضاف «بينا» لمصدر، لا بينما على الأصح، وقيل: هي محذوفة منها، وتليت ضرورة بكاف التشبيه.

وتركّب (بين) كخمسةَ عَشَر، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظّرفية، أو أضيف إليها تعيّن زوالها.

(ش): قال أبو حيّان: أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلّل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفيّة الزمانيّة.

وصرّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى «إذ»، ومنه الحديث: «ساعةُ يوْمِ الجُمُعَة بين خروج الإمام وانقضاء الصّلاة» انتهى.

وذكر الزّنجاني: أنّها بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفها متوسّط. قال تعالى. ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرّفع[1]، ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالجرّ.

ولا تضاف إلاّ إلى متعدّد. ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفةً بالواو كالآية الأولى.

وإذا لحقتها الألف، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّة كقوله:

٨٢٤ ـ فبينـا نحـنُ نـرقُبُـه أتـانـا[2]

---

(١) القراءة في مصاحفنا بنصب «بينكم». وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٤/ ١٨٦) أن «بينكُم» بالرفع هي قراءة جمهور السبعة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

معلّق وَفْضَةٍ وزنادَ راعي

ويروى «نطلبه» مكان «نرقبه» وهو لنصيب في ديوانه (ص ١٠٤). ولرجل من قيس عيلان في شرح =

وقوله:

٨٢٥ ـ فَبَيْنَمـا العُسْـرُ إذْ دَارَتْ مَيَـاسِيـرُ(١)

أو فعليّة، وهو قليل كقوله:

٨٢٦ ـ فَبَيْنَـا نَسُـوسُ النّـاسَ والأمـرُ أَمْرُنـا(٢)

وتقول: بينما أَنْصَفْتَني ظَلَمْتَني.

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعليّة، وقال: لا تضاف إلاّ إلى الاسميّة، وأوّل البيتَ ونحوه على إضمار «نحن»

وزعم ابن الأنباري أنّ «بين» حينئذ شرطيّة.

وما ذكر من أن الجملة بعد «بينا» و«بينما» مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جرّ، مذهب الجمهور.

وذهب الفارسِيّ وابن جنيّ: إلى أنّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزّمان، دون ظَرْف المكان، ولأن «بَيْنَ» تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولا بُدّ من اثنين فما فوقهما، والتّقدير: بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو. واختاره ابن الباذش.

= شواهد المغني (٢/ ٧٩٨) والكتاب (١/ ١٧١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٦) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٢) والجنى الداني (ص ١٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ٧٤) والدرر (٣/ ١١٨) ورصف المباني (ص ١١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٠٥) وشرح المفصل (٤/ ٩٧، ٦/ ١١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (١٣/ ٦٥ ـ بين) والمحتسب (٢/ ٧٨) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٦).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «زناد» حملاً على موضع «وَفْضة» لأن معناه: يعلّق وفضةً وزناد راع.

والوفضة. خريطة يحمل فيها الراعي أداته وزاده، والجمع وِفاض.

(١) تقدم برقم (٧٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن فيهم سوقة نتنصّفُ

ويروى. «سوقة ليس تنصّفُ». وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني (ص ٣٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠) والدرر (٣/ ١١٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٣) ولسان العرب (٩/ ٣٣٣ ـ نصف، ١٠/ ١٧٠ ـ سوق، ١٣/ ٦٦ بين، ١٥/ ٤٣١ ـ إذا) والمؤتلف والمختلف (ص ١٠٣). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١١، ٣٧١)

وذهب قوم: إلى أن «ما» و«الألف» كافّتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

وذهب آخرون: إلى أن «ما» كافّة عن الخفض، والألف إشباع، لأن كون الألف كافّة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة، وبعد «ما» لا محل لها من الإعراب. واختاره المغاربة.

وزعم قوم: أنّ الألف للتأنيث. ووزنها: فَعْلى. وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلاّ ما شذّ وهو قدّام، ووراء، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعية.

وقد تضاف «بينا» إلى مصدر.

قال:

٨٢٧ ـ بَيْنَا تَعنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِهِ[1]

وألحق بعضهم «بينما» بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان: والصّحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا.

ولا تضاف «بينا» إلى مفرد غير مصدر وفاقاً. قال أبو حيان: وسببه أنّها تستدعي جواباً فلم يقع بعدها إلاّ ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بينا» و«بينما» لدلالة المعنى عليه كقوله: «فبينما العسر».

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

يوماً أُتيح له جريٌّ سلفعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأشباه والنظائر (٢/٤٨) وخزانة الأدب (٥/٢٥٨، ٧/٧١، ٧٣، ٧٤) والدرر (٣/١٢٠) وسرّ صناعة الإعراب (١/٢٥، ٢/٧١٠) وشرح أشعار الهذليين (١/٣٧) وشرح شواهد المغني (١/٢٦٣، ٢/٧٩) وشرح المفصل (٤/٣٤) ولسان العرب (١٣/٦٥ ـ بين). وبلا نسبة في الخصائص (٣/١٢٢) ورصف المباني (ص ١١) وشرح المفصل (٤/٩٩) ومغني اللبيب (١/٣٧٠).

وتعنّقه: في اللسان (١٠/٢٧٢): «تعنقت الأرنب بالعانقاء وتعنّقتها كلاهما: دسّت عنقها فيه وربما غابت تحته، وكذلك اليربوع، وخصّ الأزهري به اليربوع فقال: العانقاء جُحر من جحرة اليربوع يملؤه تراباً، فإذا خاف اندسّ فيه إلى عنقه فيقال تعنّق». والكماة: جمع كميّ، وهو الشجاع المتكمّي في سلاحه، لأنه كَمَى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة. والروغ والمراوغة: المخادعة. والجريّ: الوكيل، والجريّ أيضاً: الرسول، وأيضاً: الخادم، وأيضاً: الأجير (لسان العرب. ١٤/١٤٢). والسلفع: الشجاع الجريء الجسور.

كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله:

٨٢٨ ـ فبَيْنا الفتى في ظِل نعماء غَضَّةٍ تُباكِرُهُ أَفْنانُها وتُراوِحُ
إلى أن رمته الحادِثاتُ بنكْبَة يضيقُ بها منه الرِّحابُ الفسائحُ[1]

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر، قال:

٨٢٩ ـ بَيْنا كذاك رأيتني مُتَعصِّباً[2]

قال أبو حيّان: وبإضافة «بينا» إلى المصدر احتجّ أبو عليّ أن «بينا» ليست محذوفة من بينما، كما قال بعضهم، لأن «بينما» لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ«ما» داخلة على الجملتين.

وتركّب «بين» كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله:

٨٣٠ ـ نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُط بَيْنَ بَيْنا[3]

الأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركّب الاسمان تركيبَ خمسة عشر.

فإن أُضِيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إلى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمزة: التّسْهيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وزوالُها كقولك: بَيْنُ بَيْنٍ أقيس من الإبدال، وإنْ أُضِيفَ إِلَيْهَا تعيّن زوالُ

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لمصاد بن مذعور في الدرر (١/ ٣١٢)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

بالخزّ فوق جُلالةٍ سرداحِ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٩٩) والأغاني (٢/ ٢٨٤) والحماسة البصرية (٢/ ١١٠) والدرر (٣/ ١٢١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٧٣)

والشاهد في البيت قوله. «بينا كذاك» حيث تُليت «بينا» بكاف التشبيه. ومهم من قدّر «أنا» بعد «بينا»

وجُلالة: يقال: ناقة جلالة، أي ضخمة والسرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢/ ٢١٣) والدرر (٦/ ٣٢٤) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨) وشرح المفصل (٤/ ١١٧) والشعر والشعراء (١/ ٢٧٣) ولسان العرب (١٣/ ٦٦ ـ بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ٤٩١). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٧) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٦).

وقد بنى الظرفين «بين بينا» على الفتح لكونه أراد بهما معاً الظرفية، ولولا ذلك لوجب أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني.

الظرفيّة، ومن ثَمّ خطأ أبو الفتح من قال: همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح، وقال: الصّواب: همزةُ بَيْنِ بَيْنِ بالإضافة.

[حيث]

(ص): حيث للمكان مُثلّثاً، وحَوْثُ، وإعرابها لغة، وتلزم الإضافة لجملة. وندر لمفرد. وقاسه الكسائيّ. وتركها أندر فتعوّض «ما». وجوّز الأخفش وقوعها للزّمان. وتصرّفها نادر، وأنكره أبو حيّان. وفي وقوعها اسم إنّ، ومفعولاً خُلْفٌ، وزعمها الزّجّاج موصولةً.

(ش): من الظروف المبنيّة «حَيْثُ»، وعلّة بنائها، شَبَهُها بالحرف في الافتقار، إذْ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة، وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل وبعد، لأن الإضافة للجملة كلاَ إضافة، لأن أثرها وهو الجرّ لا يَظْهَرُ.

ومن العرب مَنْ بناها على الفتحِ طلباً للتّخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء السّاكنين.

ولغة طيّيء، إبدال يائها واواً، فيقولون: حَوْث، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث.

ولغة فقعس إعرابها يقولون: جلست حيث كنت، وجِئْتُ من حيث جئت، فيجرّونها بـ «من»، وهي عندهم كـ «عند»، وقُرىء: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعراب، ولغة البناء على الكسر.

وسواءٌ في الجُمْلَة الاسميّة أو الفعليّة. قال في المغني[1]: وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجّح النّصبُ في: جلست حيث زيداً أراه.

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٨٣١ - بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ ليِّ العمائِمِ[2]

وقوله:

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١١٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونطعنهم تحت الحُبَى بعد ضربهم

ويروى: «حيث الكلى» مكان «تحت الحبى». والبيت للفرزدق في شرح شواهد المغني (١/ ٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٥). وخزانة الأدب (٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤) والدرر (٣/ ١٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٤) وشرح التصريح ((٢/ ٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٩٢) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

٨٣٢ ـ أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُهَيْـلٍ طَـالِعَـا[1]

والكسائيّ يقيسه.

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) كقوله:

٨٣٣ ـ إذا رَيْـدَةٌ مـن حيـث مـا نَفَحـتْ لَـهُ[2]

أي من حيث هبّت، والأصل فيها أن تكون للمكان[3].

قال الأخفش: وقد ترد للزّمان كقوله:

٨٣٤ ـ لِلْفتـى عَقْـلٌ يَعِيـشُ بِـهِ حَيْـثُ تَهْـدي سَـاقَـهُ قَـدَمُـهْ[4]

أي: حين تهدي. ولا تستعمل غالباً إلاّ ظرفاً.

وندر جَرُّها بالباء في قوله:

٨٣٥ ـ كـان مِنّـا بحيـث يُعْكِـي الإزارُ[5]

---

(١) الرجز قائله مجهول؛ وبعده:

نجماً يضيء كالشهاب لامعا

ويروى: «ساطعا» مكان «لامعا». وهو في خزانة الأدب (٧/ ٣) والدرر (٣/ ١٢٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٠) وشرح المفصل (٤/ ٩٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥) ومغني اللبيب (١/ ١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٤)

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

أتاهُ بريّاها حبيبٌ يواصلُهْ

وهو لأبي حيّة النميري في خزانة الأدب (٦/ ٥٥٤، ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٠) ولسان العرب (٣/ ١٩٢ ـ ريد، ١١/ ٢١٩ ـ خلل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٥) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

والريدة: ريح ليّنة هبوب.

(٣) وهو الذي نصّ عليه سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٢٣) ولم يذكر غيره.

(٤) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٩) والدرر (٣/ ١٢٥) وسمط اللآلي (ص ٣١٩) ولسان العرب (١٠/ ١٦٨ ـ سوق، ١٥/ ٣٥٧ ـ هدى). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/ ٩٢) ومجالس ثعلب (ص ٢٣٨).

(٥) الشطر من الخفيف، وتتمته غير معروفة. ويروى:

كان منّي بحيث تُعكى الإزارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٦) ولسان العرب (٤/ ١٨ ـ أزر) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٩)، وقد ذكر محقق شرح شواهد الإيضاح أن الحاشية في مخطوطته نسبته لحصين بن بكير الربعيّ. =

وبـ «إلى» في قوله:

٨٣٦ ـ إلـى حَيْـثُ أَلْقَـتْ رحْلَهـا أُمُّ قَشْعَـمِ[١]

وبـ «في» في قوله:

٨٣٧ ـ فَأَصْبحَ فِي حيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُم[٢]

وقال ابن مالك: تصرّفها نادر.

ومن وقوعها مجرّدة عن الظرفيّة قوله:

٨٣٨ ـ إنّ حَيْـثُ استقَـرَّ مَـنْ أَنْـتَ رَاعِيـ ـه حِمًـى فيـه عِـزّة وأَمـانُ[٣]

فـ «حيث» اسم إنّ. وقال أبو حيّان: هذا خَطَأ، لأن كونها اسماً لـ «إنّ» فرعٌ عن كونها تكون مبتدأ، ولم يُسْمع ذلك فيها البتّةَ، بل اسم إنّ في البيت «حمى» و«حيث» الخبر لأنه ظرف، والصّحيح أنها لا تتصرّف، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: الغالب كونها في محل نصب على الظرفيّة أو خفض بـ «من» وقد تخفض بغيرها. وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسيّ نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرّسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها «يعلم» محذوفاً، مدلولاً عليه «بأعلم» لا «بأعلم» نفسه، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، إلاّ إنْ أَوّلْتَهُ بِعَالِمٍ، قال: ولم يقع اسماً لـ «إنّ» خلافاً لابن مالك. انتهى.

وزعم الزجاج: أنّ «حيث» موصولةٌ.

= والإزار: المرأة، على التشبيه؛ كذا قال في اللسان (٤/ ١٨) ثم أورد هذا الشطر، وقال في مادة «عكا» (١٥/ ٨٢): «وعكا بإزاره عكواً: أعظم حُجْزَتَه وغلّظها.. وقيل: إذا شدّه قالصاً عن بطنه لئلاّ يسترخي لضخم بطنه».

(١) عجز بيت من الطويل من معلّقة زهير، وصدره

فشَدُّوا ولم تفزعْ بيوتٌ كثيرةٌ

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٢) وخزانة الأدب (٣/ ١٥، ٧/ ٨، ٩، ١٣، ١٧) والدرر (٣/ ١٢٧) ومغني اللبيب (١/ ١٣١) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٤) ولسان العرب (١٢/ ٤٨٥ ـ قشعم).

وأمّ قشعم: الحرب، وقيل: المنيّة، وقيل: الصبع، وقيل: العنكبوت، وقيل: الذلّة. قال في اللسان (١٢/ ٤٨٥): «وبكلّ فسّر قول زهير...» ثم أورد البيت

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته عير معروفة. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٩) والدرر (٣/ ١٢٨)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٩) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

[دون]

(ص): دون للمكان. وتصرّفه قال البصريّون: ممنوعٌ، والأخفش قليل. والمختار وِفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى «رديء» فغير ظَرْف.

(ش): من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال «دون» ـ كما تقدّم ـ ذكره في أخوات «قبل»، و«بعد».

وهو للمكان، تقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه.

وهو ممنوع التّصرّف عند سيبويه، وجمهور البصريّين.

وذهب الأخفش والكوفيّون: إلى أنه يتصرّف، لكن بِقِلّة، وخرّج عليه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، فقال: «دون» مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبنيّ. والأوّلون قالوا: تقديره: ما دون ذلك، فحذف «ما» وقال الشاعر:

٨٣٩ ـ وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ، والموتُ دُونُها[1]

وقال:

٨٤٠ ـ وَغَبْـرَاءَ يَحْمِـي دونُهـا مـا ورَاءَهَـا[2]

ويستثنى به «كسوى» فيما نقله أبو حيّان في «شرح التّسْهيل» عن بعض الفقهاء الحنفيّة، ونقله...[3].

أَما «دون» بمعنى رَدِيء كقولك: هذا ثوب دُونٌ، فليس بظرف، وهو متصرّف بوجوه الإعراب.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألم تريا أني حميتُ حقيقتي

وهو لموسى بن جابر في الدرر (٣/ ١٣٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٧١) وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ٢٩٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٦).

وقد أعرب «دون» فرفعه على أنه خبر المبتدأ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

ولا يحتطيها الدهر إلاّ المخاطرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٢٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٠)

وقد وقعت «دون» هنا متصرفة فاعلاً لـ «يحمي»

(٣) مكان النقط بياض في الأصل.

[ريث]

(ص): (ريث): مصدر استعمل بمعنى الزّمان، فأضيف للفعل، وقد تليه «ما» زائدة أو مصدريّة، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ، ولم يصرّحوا ببنائه، والعِلّة قائمة.

(ش) (ريث) مصدر: راث يَرِيثُ: إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزّمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك رَيْث قام زيد، أي قدر بطء قيام زيد، فلمّا خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزّمان، هذا كلام أبي الفضل الصفّار في (شرح كتاب سيبويه)(١) ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نَحْوهُ.

ويؤخذ من قوله: جاز فيه ما جاز في الزّمان: أنه مبنيٌّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ، فلذا ذكرتُه في الظّروف المبنيّات، ومن شواهده قوله:

٨٤١ ـ لا يَصْعُبُ الأمرُ إلاّ رَيْثَ يركَبُهُ(٢)

وقوله:

٨٤٢ ـ خَلِيليَّ رِفْقاً رَيْث أَقْضِي لُبانةً(٣)

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ «ما»، قال ابن مالك: زائدة أو مصدريّة كقوله:

٨٤٣ ـ مُحيّاه يلقى ينال السؤا ل راجيه ريث ما يَنْثَنِي(٤)

[عوض]

(ص): (عوض) مثلث لعموم المستقبل، وقد يرد للمضيّ، وقد يضاف للعائضين، أو

---

(١) «شرح كتاب سيبويه» لأبي الفضل البطليوسي قاسم بن علي المشهور بالصفّار المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ، يقال إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيراً على شرح الشلوبين. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه

ولا يبيتُ على مالٍ له قَسَمُ

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٩٥) والدرر (٣/ ١٣١). وذكره في اللسان (١٥٧٢ ـ ريث) برواية:

لا يصعبُ الأمر إلاّ ريث يركبه وكلّ أمرٍ سوى الفحشاء يأتمرُ

ونسبه لأعشى باهلة

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه

من العَرَصَات المُذْكراتِ عهودا

ويروى «الذاكرات» مكان «المذكرات» والبيت بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦) ومغني اللبيب (ص ٤٢١)

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٢)

يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم.

(ش): من الظروف المبنيّة عوض، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبداً. وقد ترد للمضيّ كقوله:

٨٤٤ ـ فلم أرَ عاماً عوْضُ أكْثَرَ هالِكاً[1]

وبني لشبهه بالحرف في إبهامه، لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزّمان. وبناؤه إمّا على الضّمّ كقبل وبعد، أو على الفتح طلباً للخِفّة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

فإن أضيف إلى العائضين كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي دهر الداهرين، أو أضيف إليه كقوله:

٨٤٥ ـ وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ في حُظَبَّايَ وأَوْصالي[2]

أعرب في الحالين لمعارضته الشّبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

قال أبو حيّان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم كقوله:

٨٤٦ ـ رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أمٍّ تحالَفا بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرّقُ[3]

[قطّ]

(ص): (قطّ) مقابل عوض، ويختصّان بالنفي، والأفصح فتح القاف وتشديد الطّاء ضمّاً.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ووَجْهَ غلامٍ يُشْتَرى وغُلامَهْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٢) ولسان العرب (٧/ ١٩٣ ـ عوض). وقد جاءت «عوض» في البيت للمضيّ بمعنى «قطّ»

(٢) البيت من الهزج، وهو للفند الزمّاني في خزانة الأدب (٧/ ١١٦، ١١٩) والدرر (٣/ ١٣٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٨) ولسان العرب (١/ ٣٢٣ ـ حظب)

والعوض: الدهر. وحظبّاه: صلبه وقد تحرفت هذه اللفظة في الأصل فجاءت «خطابي» ورُوي «خصماتي» مكان «حظبّاي». وذكر في اللسان (١/ ٣٢٣) أنه يروى: «حُظُنْبايَ» والحُظُبّى. الظهر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٧٥) وأدب الكاتب (ص ٤٠٧) وإصلاح المنطق (ص ٢٩٧) والأغاني (٩/ ١١١) وجمهرة اللغة (ص ٩٠٥) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤) والخصائص (١/ ٢٦٥) والدرر (٣/ ١٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٠٣) وشرح المفصل (٤/ ١٠٧) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٦) ولسان العرب (٧/ ١٩٢ ـ عوض، ٢٢/ ٢٨٢ ـ سحم. ١٣/ ٣٧٥ ـ لبن) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٤٠) والإنصاف (١/ ٤٠١).

وتحالفا بأسحم أي تحالفا في ظلمة ليلة شديد السواد، وقيل المراد بأسحم الرحم؛ أي تحالفا في ظلمة الأحشاء

وقال الكسائيّ: أصله قطط، ويقال: قطٌّ، وقَطُّ، وقُطُّ، وقَطُ، وقَطْ.

وقال الأخفش: إن أريد الزّمان ضمّ، أو التقليل سكن، فإن لقي همز وصل وكسر.

وترد «قط» و «قد» اسْمَيْ فِعْلٍ بمعنى: يكفي مبنيّيْنِ، فقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: قد منقولة من الحرفية، وبمعنى حسب فالغالب البناء ويضافان للياء، والكاف، والظاهر.

(ش): من الظروف المبنيّة قطّ، وهي مقابل عوض، فهي للوقْت الماضي عموماً، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: «في»، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: منذ. فمعنى: ما رأيته قط: منذ خُلِقْتُ.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى مِن الاستغراقية.

وقيل: لافتقارها إلى جملة، وقيل: لأنها أشبهت الفعل الماضي، لأنها لزمانه.

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل، وبعد. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضمّ، وقد تخفّفُ طاؤه مع ضمّها، وإسكانها، فهذه خمس لغات.

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو: ما رأيت مثله قطُّ، فإن قلّلْت بـ «قط» شيئاً سكّنْت نحو: ما عندك إلاّ هذا قطْ.

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو: ما علمت إلاّ هذا قطّ اليوم، وما عندك إلاّ هذا قطِّ الآن.

وزعم الكسائيّ: أنّ أصل قط: قطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثّانية، سكنت الأولى، وأدغمت وجعلت الثّانية على حركتها.

قالوا: وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع، نقلت إلى الظرف فقولك. ما رأيته قطّ معناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري.

وتختصّ هي، و«عوض» بالنّفي نحو: ما أفعله عوض، ولا فعلته قطّ، فلا يستعملان في الإيجاب.

وترد «قط»، و«قد»، اسْمَيْ فِعْل بمعنى: يكفي نحو: قد زيداً درهم، أي يكفيه، وقدني، وقطني بنون الوقاية، أي يكفيني، وليس فيهما إلاّ البناء على السّكون.

ثم قيل: هما كلمتان مستقلّتان، وقيل: الدّال بدل من الطاء، وقيل: «قد» هي الحرفيّة، نقلت إلى الاسميّة.

ويردان أيضاً اسمين مرادفين لـ «حسب»، فالغالب حينئذٍ بناؤهما على السّكون[١]، لوضعهما على حرفين.

ويضافان إلى الاسم الظّاهر، وإلى ياء المتكلم، وكاف المخاطب نحو: قد زيد درهم، وقط زيدٍ درهم، وقَدِي، وقَطي بلا نون، وقدك، وقطك، وقد يعربان، وهو قليل، يقال: قدُ زيدٍ أو قطُ زيدٍ درهمٌ بالرفع كما يقال: حَسْبُه دِرْهَمٌ[٢].

[كيف]

(ص): (كيف)، ويقال: «كي» اسم يستفهم به عن الخبر قَبْل ما لا يستغنى به، والحال قبل ما يستغنى، ومعناها: على أيّ حال. قال سيبويه: ظرف، وأنكره غيره، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلّها نصب دائماً، ويجاب بعلى كذا.

(ش): «كيف» اسمٌ لدخول الجارّ عليها في قولهم: عَلَى كَيْفَ تبيع الأحْمَرَين، وإبدال الاسم الصّريح منها نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟. ويقال فيها: كي، كما يقال في سوف: «سَوْ» قال:

٨٤٧ ـ كي تَجْنَحون إلى سِلْم وما ثُئِرَتْ[٣]

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إمّا حقيقياً نحو: كيفَ زيد؟ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيداً؟ وحالاً قبل ما يستغنى نحو: كيف جاء زيد؟ أي على أيّ حالة جاء زيد.

وإنّما بنيت لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على فتحة طلباً للخفّة.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٢٦٨): «وقط كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطْكَ درهمان، فيكون مبنيًا عليه» ثم قال: «واعلم أنهم إنما قالوا حسبُك لأنها أشدّ تمكناً، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ، تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجل حَسْبِك، فتصف به وقَطْ لا تَمَكَّنُ هذا التمكّن»

(٢) راجع قول سيبويه في الحاشية السابقة

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

قتلاكُمُ ولظى الهيجاء تضطرمُ

وهو بلا سبة في الجنى الداني(ص ٢٦٥) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (١٠٦/٧) والدرر (١٣٥/٣) وشرح الأشموني (٥٤٩/٣) وشرح شواهد المغني (٥٠٧/١، ٥٥٧/٢) ومغني اللبيب (١/ ١٨٢، ٢٠٥) والمقاصد النحوية (٣٧٨/٤)

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ، وقالا: هي اسم غير ظرف، ورتّبوا على الخلاف أموراً.

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عنده: في أيّ حال، أو على حال[1]، وعند غيره تقديرها في نحو: كيف زيد؟ أصحيح زيد، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير ونحوه، وعند غيره أن يقال: صحيح أو نحوه.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إنّ «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك: على أي حال، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سمّيت ظرفاً، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً، قال ابن هشام: وهذا حَسَنٌ.

[لــدن]

(ص): لدن لأول غاية زمان أو مكان، وتلزم «مِنْ» غالباً، ويقال: لَدُنْ، ولَدَن، ولَدِن، ولَدْنْ، ولَدْ، ولدَ، ولدُ، ولَتِ، وإعراب الأولى لغة، وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان، وسمع نصب «غدوة» بعدها تمييزاً، ورفعها بإضمار «كان». ويعطف على «غدوة» المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيّان، وخلافاً للأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف المبنية (لدن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبُنِيَت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً، وهي كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند»، و«لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]. والغالبُ اقترانُها بـ «مِنْ» نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٨]، «وآتيناه من لَدُنَّا»[2].

وقد تجرّد منها كقوله: لَدُن غدوة[3]، لَدُن شَبّ[4].

---

(١) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٣).

(٢) لا يوجد آية قرآنية بهذا اللفظ، ونصُّ الآية ٩٩ من سورة طه: ﴿وقد آتيناك من لدنّا﴾.

(٣) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٣).

(٤) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٠).

وإعراب لدنْ لغة قَيْسِيّة، تشبيهاً بعِنْد، وبه قرأ عاصم: ﴿بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَدُنِهِ﴾ [الكهف: ٢] بالجرّ وإشمامِ الدّال الساكنة الضم، والأصل: من لدُنه بضم الدّال.

قال ابن مالك: وفيها على غير اللغة القَيْسِيّة تسع لغات: سكون النون مع ضم الدّال، وفتحها أو كسرها، وسكونها مع سكون الدّال، وفتح اللاّم، أو ضمّها، وفتح النّون مع سكون الدّال، وحذف النّون مع سكون الدّال، وفتح اللاّم أو ضمّها، وحذف النون مع ضم الدّال، وفتح اللام

وزاد أبو حيّان عاشرة: وهي لَتِ بلام مفتوحة، وتاء مكسورة.

قال سيبويه(١): «ولدُ» بلا نون محذوفَة من «لدن» كما أن «يَكُ» محذوفة من «يكن»، ألا ترى أنك إذا أصفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله، فتقول: من لَدُنه، ومن لَدُنِي، ولا يجوز من لَدُك، ولا من لَدِه.

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إنْ كان مفرداً كقوله:

٨٤٨ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري مِنْ لَدُن الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ(٢)

وتقديراً إن كان جملة اسمية كقوله:

٨٤٩ ـ وتذكُر نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ(٣)

أو فعليّة كقوله:

٨٥٠ ـ لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذّوائِبِ(٤)

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٨٦)

(٢) الرجز لرجل من طيّىء في المقاصد النحوية (٣/ ٤٢٩). ولبعض الأغفال في لسان العرب (٧/ ٢٤٥ ـ نهض). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٢٣٥) والدرر (٣/ ١٣٦، ٦/ ٢٨٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

إلى أنت ذو فودَيْن أبيضُ كالنسرِ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ١١١) والدرر (٣/ ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ

ويروى. «شاقهنّ وشُقْنَهُ» وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٤٤) وخزانة الأدب (٧/ ٨٦) والدرر (٣/ ١٣٧) وسمط اللآلي (ص ١٣٤) وشرح التصريح (٢/ ٤٦) وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٥) ومعاهد التنصيص (١/ ١٨١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٤٧) وأوضح المسالك (٣/ ١٤٥) وتخليص الشواهد (٢٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٥٧).

ومنع ابن الدّهّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أنْ المصدريّة بدليل ظهورها معها في قوله:

٨٥١ ـ أراني لَـدُنْ أنْ غَاب رَهْطِي[1]

وقوله:

٨٥٢ ـ وليتَ فلم تَقطَعْ لدن أن وليتَنا قرابةَ ذي قُربى ولا حقَّ مُسْلم[2]

وسمع نصب «غدوة» بعدها[3] في قوله:

٨٥٣ ـ لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لِغُروب[4]

وخرّج على التمييز.

وحكى الكوفيّون: رفع «غدوة» بعدها وخرج على إضمار كان، أي لدن كانت غُدْوَةٌ.

قال سيبويه: لا تنصِبُ «لدن» غير «غدوة»، ولا تقول: «لدن بكرة»، لأنه لم يكثر في كلامهم.

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها، فقيل: لدن غدوةً وعشيةً جاز عند الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع، والنّصب على اللفظ.

وضعّف ابن مالك في شرح الكافية النّصب، وأوجبه أبو حيّان، ومنع الجرّ، لأن «غدوة» عند من نصبه ليس في موضع جرّ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلاّ فيها، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل. وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية، ساقطة من التّسهيل.

[لـمّـا]

(ص): لمّا حرف وجود لوجود، وقال ابن السّراج والفارسيّ وابن جنِيّ ظَرْف كـ «إذْ»

---

(١) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٣/ ١٣٧) وذكر أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته؛ وفيه: «أراني لدنْ أن غاب رهطي وإخوتي».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ١١١) والدرر (٣/ ١٣٧).

(٣) انظر الكتاب (١/ ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢/ ٢٨١، ٣٧٥، ٣/ ١١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره.

وما زال مُهري مزجَرَ الكلب منهُمُ

وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان (١/ ٣١٨) والدرر (٣/ ١٣٨) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) وشرح التصريح (٢/ ٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٤) ولسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٩).

وتختص بالماضي، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن، وعاملها الجواب، ويكون ماضياً، قال ابن عصفور: ومضارعاً. وابن مالك واسمية بـ «إذا» أو الفاء وتحذف لدليل.

(ش): من الظّروف المبنيّة «لمّا» التي هي كلمةُ وجود لوجود. والقول بظرفيّتها رأي ابن السّرّاج والفارسِيّ وابن جنِيّ وجماعة حتى قالوا: إنها ظرف بمعنى: «حين».

وعبارة ابن مالك بمعنى «إذ»، قال ابن هشام: وهو حَسَنٌ، لأنها مختصّة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ومذهب سيبويه وابن خروف: أنها حَرْفٌ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهُما نحو: لما جاءني أكرمتُه.

والعامل فيها على الظّرفيّة جوابها، ويكون فعلاً ماضياً اتّفاقاً كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧].

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

والجمهور أَوّلُوه بالماضي، أي جَادَلَنا، والجواب محذوف، أي: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا.

وجوّز ابن مالك كونه جملة اسميّةً مقرونةً بالفاء، أو بإذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وقيل في آية الفاءِ: إنّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كالآية المذكورة.

[مـــذ ومـنـذ]

(ص): (مذ ومنذ)، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون[1]، وقيل: المحذوف اللام، وليست مركّبةً، وقيل: أصلها: «مِنْ ذو» وقيل: «مِنْ إذ»، وقيل: «مِنْ ذا».

وكسر ميمها لغة، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبلَ «ساكن» أشهر، فإن وليهما جملةٌ فظرفان مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان. وقيل: مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع، فقال المبرّد وابن السّرّاج، والفارسيّ: مبتدآن له.

ومعناهما الأبد في حاضر، ومعدود، وأول المدّة في ماضٍ.

والأخفش والزّجّاج، والزّجّاجيّ: ظَرْفان خَبَراهُ ومعناهما: بَيْن.

والكوفيّة، والسّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك مُضافان لِفِعْل حُذفَ. والثّاني: فاعله.

---

(١) تقدم التعريف به. وهو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ.

وقوم: خبرٌ لمحذوف أو مجرور فحرْفان. وقيل: اسْمان بمعنى «مِنْ» في ماض، وفي حاضر، و«مِنْ» و«إلى» في معدود. وأكثر العرب توجب جرّهما الحال، وترجّح جرّ منذ الماضي، ورفع «مذ» له.

ويجوز رفعُ مصدر بعدهما وجرهُ، وأنْ وصِلَتُها، ولا يجرّان مُضْمَراً، ولا يلحقان بالمتصرّف على الأصحّ فيهما.

(ش): من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال: مُذْ، ومُنْذُ.

ومنذ بسيطة، وقيل: مركّبَةٌ، وعليه الكوفيّون، ثم اختلفوا، فقال الفرّاء: أَصْلُها: «مِنْ ذو»، مِنْ الجارة، وذو الطّائيّة بمعنى: الذي.

وقال غيره: أصلها: «مِنْ إذْ»، حُذِفَت الهمزة، فالتقى ساكنان: النّون والذّال، فحرّكت الذّال، وجعلت حركتها الضّمّة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمّنت معنى شيئين: «مِنْ» و«إلى»، إذْ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أوّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت، ثم ضمّت الميم إتباعاً لحركة الذّال.

وعندي أن التّعْلِيلَ بالحَمْل على سائر الظروف قبل وبعد وقطُّ وعوض أولى.

ومذ أصله: منذ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقاة الساكن نحو: مذُ اليوم، ولولا أن الأصْلَ الضّمّ لَكُسِرَ، أوْ لأن بعضهم يقول: مُذُ زمنٍ طويل، فَيَضُم مع عدم السّاكِن، على أن بعض العَرب يَكْسِرُ قبل السّاكن على أصل التقاء الساكنين.

وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأن الحذْفَ والتّصريف لا يكونان في الحُروف، ولا في الأسماء غير المتمكّنة وردّه الشّلَوْبين بأنه قد جاء الحذْفُ في الحروف، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إنّ وأنّ وكأنّ، وقالوا في لعلّ: عَلَ، وقد جعل سيبويه عَلُ من العُلُوّ[1].

وكسر ميم مذ، ومنذ لغة بني سليم، كذا قال ابن مالك.

وقال أبو حيّان: حَكَى اللّحْيانِيّ[2] في نوادره: كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِذْ عن عُكْل[3].

---

(١) قال في الكتاب (٤/ ٢٢٨). «عَلُ. معناها الإتيان من فوق».

(٢) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني. أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. كان حيًّا قبل سنة ١٨٩ هـ انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ١٠٦) والفهرست (١/ ٤٨) وإيضاح المكنون (٢/ ٣٤٥) وهدية العارفين (١/ ٦٦٨)

(٣) عُكْل: قبيلة فيهم غباوة وقلّة فهم؛ ولذلك يقال لكل من فيه غفلة ويستحمق عكليٌّ. وقال ابن الكلبي هو أبو بطن منهم حضنته أمَةٌ سمّى عُكْل فسميت القبيلة بها (اللسان. ١١/ ٤٦٧).

ولهما ثلاثة أحوال:

الأوّل: أن يليهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة، كقوله:

٨٥٤ ـ وما زِلْت أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ[١]

وقوله·

٨٥٥ ـ مـا زَال مُـذْ عقَـدَت يَـداهُ إزارَه[٢]

وقوله:

٨٥٦ ـ منـذ ابْتُـذِلـتَ وَمِثْـلُ مَـالِـكَ يَنْفَـعُ[٣]

والمشهور أنّهم حينئذٍ ظَرْفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وعليه سيبويه، والسِّيرافيّ، والفارسِيّ، وابن مالك.

وقيل: إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة، وعليه ابن عصفور، لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على أسماء الزمان، ملفوظاً بها، أو مقدّرةً، فالتقدير في: ما رأيته مذ زيد قائم: مُذْ زَمَنِ

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣/ ١٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٧، ٧٥٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠، ٣٢٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٣٦).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه·

ودنا فأدرك خمسةَ الأشبارِ

ويروى· «فسَمَا» مكان «ودنا». وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٠٥) والأشباه والنظائر (٥/ ١٢٣) والجنى الداني (ص ٥٠٤) وجواهر الأدب (ص ٣١٧) وخزانة الأدب (١/ ٢١٢) والدرر (٣/ ١٤٠) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣١٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٥) وشرح المفصل (٢/ ٢٢١، ٦/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢١) والمقتضب (٢/ ١٧٦). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠٣) وأوضح المسالك (٣/ ٦١) والدرر (٦/ ٢٠٣) وشرح الأشموني (١/ ٨٧) ولسان العرب (٦/ ٦٧ ـ خمس) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦)

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله. «فأدرك خمسة الأشبار» حيث جرّد اسم العدد من «أل» المعرفة وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

قالت أميمةُ ما لجسمك شاحباً

وهو لأبي دؤيب في الدرر (٣/ ١٤١) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥) ولسان العرب (٨/ ٣٥٨ ـ نقع، ١٢/ ٣٤ ـ أمم، ١٤/ ١٥٥ ـ جنى) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣)

زيدٍ قائم، وقيل: إنّهما حينئذٍ مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر، وعليه الأخفش.

الحال الثاني: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: مذ يومُ الخميس، ومنذ يومان. وفيهما حينئذٍ مذاهب:

أحدها: وعليه المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسِيّ، أنهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر.

ومعناهما: الأمد، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل المدّة إن كان ماضياً. هذه عبارة المغني[1].

وعبارة أبي حيّان: وتقديرهما في المُنكّر: الأمد، والتّقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة: أوّلُ الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرّؤية يوم الخميس.

الثاني: وعليه الأخفش، والزّجّاج، والزّجّاجيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ، ومنذ ظرفان خبر له، كما إذا أضيفا إلى جملة.

ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، ولا يخفى ما في هذا من التعسّف، لأنه تَقْديرُ ما لم يصرّحوا به في موضعٍ ما.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيّين، والسّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك، أَنّهُما ظَرْفان، مضافان لجملة حذِف فِعْلُها، وبقي فاعِلُها، والأصل: مذ كان، أو مضى يومان. قال ابن مالك: ويُرَجِّحُهُ أن فيه إجْرَاءَ مذ، ومنذ على طريقة واحدة، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء بنكرة بلا مسوّغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريفِ غيرِ مُعتاد إن ادّعي التعريف.

قال أبو حيّان: وقد يُرَدّ بأن الكوفيين إنّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ: «مِنْ» و«ذو الطائية»، أو مِنْ: «مِنْ» و«إذ» فما بعدهما من الصّلة، أو المضاف إليه، وهما باطلان، وبأنّ إضْمار الفعل ليس بقياس.

الرّابع: وعليه بعض الكوفيّين: أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ: «من» و«ذو الطّائيّة»، والتّقدير: ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان، والكلام على هذا القول، وما قبله جملَة واحدة، وعلى الأوّلين جملتان.

وعلى هذا اختلف: هل الجملة مذ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب؟ فقال

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٢٢)

الجمهور: لا. وقال السّيرافيّ: إنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدّماً. وَرُدَّ بأنها خرجت مخْرَجَ الجواب، كأنه قيل له: ما أَمَدُ ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال.

الثالث: أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ، فقيل: هما اسمان مضافان، لأن الاسمية قد تَثْبُتُ لهما، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهُمُا عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلا ظرفين في موضع نصب بالفعلِ قبلهما.

والجمهور على أنهما حينئذٍ حَرْفا جَرٍّ لإيصالهما الفعل إلى «كَمْ»، كما يوصل حرفُ الجَرِّ، تقول: منذ كم سرت؟ كما تقول: بكم اشتريت؟. ولو كانا ظَرْفَين لجاز أن يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما، فكان يقال: منذ كم سرت فيه، أو سرته إن اتسع، كما تقول: يوم الجمعة قمت فيه، أو قمته، ولم تتكلّم العرب بذلك، وعلى هذا فهما بمعنى «مِنْ» إن كان الزّمانُ ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى: «مِنْ» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى تَرْجيحِ جرّ منذُ للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه.

ومن الكثير في منذ قوله:

٨٥٧ ـ وَرَبْـعِ عَفَـت آثـارُه مُنْـذُ أَزْمـانِ[١]

ومن القليل في «مد» قوله:

٨٥٨ ـ أَقْـوَيْـنَ مـذ حِجَـجٍ ومُـذْ دَهْـرِ[٢]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب وعرفانِ

ويروى «آياته» مكان «آثاره» والبيت لامرىء القيس في ديوانه (ص ٨٩) والدرر (٣/ ١٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٤، ٢/ ٧٥٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٤٩) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومعني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره

لمنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٦) والأزهية (ص ٢٨٣) وأسرار العربية (ص ٢٧٣) والأغاني (٦/ ٨٦) والإنصاف (١/ ٣٧١) وخزانة الأدب (٩/ ٤٣٩، ٤٤٠) والدرر (٣/ ١٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٤) وشرح المفصل =

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومٍ زيد بالرفع والجرّ، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ أَنّ اللَّهَ خلقني، فيحكم على موضعهما بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجرّان إلاّ الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر على ما بيّن.

وأجاز المبرّدُ أن يجرّا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذهُ، أو مذهُ، وردّ بأن العرب لم تَقُلْهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين، ومن قال: بأنّهما مبتدآن في الحال الثّاني ألحقهما بالمتصرّف.

[مـــع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجرّ بـ «مِنْ»، وتقع خبراً وصلةً وصفةً، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة، وليست حينئذٍ حرف جر خلافاً للنحّاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة، وهل هي حينئذٍ مقصورة خلاف.

ولا لِسَلْب الاتّحاد في الوقت، وِفاقاً لثعلب، وابن خالويه، وأبي حيّان.

(ش): مِنَ الظُّروفِ العادِمةِ التّصرف «مَعَ»، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك: معاً، ودخول «مِنْ» عليها في قولهم: ذهب مِنْ معه، وقرىء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾[1] [الأنبياء: ٢٤].

قال ابن مالك: وكان حَقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَحْض، وهو لزوم وجه

= (٤/ ٩٣، ٨/ ١١) والشعر والشعراء (١/ ١٤٥) ولسان العرب (٤/ ١٧٠ـ هجر، ١٣/ ٤٢١ـ منن) والمقاصد النحوية (٣/ ٣١٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٤٨) وجواهر الأدب (ص ٢٧٠) ورصف المباني (ص ٣٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٥)

ورواية ديوان زهير. «من حجج ومن دهر» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت وبهذه الرواية يستدلّ الكوفيون على أن «من» تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، ومعنى «معي» هنا: عندي والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قِبلي؛ أي أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أممهم (البحر المحيط ٦/ ٢٨٤). وقال أبو حيان: ودخول «من» على «مع» نادر، ولكنه اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجري مجرى الظرف فدخلت عليه «من» كما دخلت على «قبل» و«بعد» و«عند». وضعّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «من» على «مع» ولم ير لها وجهاً

واحد من الاستعمال والوَضع النّاقص، إذ هي على حرفين بلا ثالثٍ محقّق العود إلاّ أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابهتها «عند» في وقوعها خبراً، وصفةً، وحالاً، وصلة، ودالاً على حضور، وعلى قُرْب.

فالحضور كـ ﴿نَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، والقرب كـ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦].

وتسكينها قبل حركة نحو: زيد مَعْ عمرو، وكسرها قبل سكون نحو: زيد مَعِ القوم لغة ربيعة. وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثّرت بالعوامل في: مِنْ معِه. ومن سكّن بنى وهو القياس. واسميتها حين السكون باقية على الأصَحّ، كما يشعر به كلام سيبويه، لأن معناها مبنيّةً، ومُعْرَبَةً واحدٌ.

وزعم النحّاس: أنها حينئذٍ حرف جرّ، وليس بصحيح. انتهى.

وبذلك عرف وجه ذكر «مع» في الظروف المبنيّات، لأنها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها.

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ معاً.

وقلّ وقوعها في موضع رفع خبراً كقوله:

٨٥٩ ـ أَفيقُوا بني حَرْبٍ وأَهْواؤُنا معاً[١]

وقوله:

٨٦٠ ـ أَكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنا مَعَا[٢]

واختلف في «معاً»، فذهب الخَليل وسيبويه، وصحّحه أبو حيّان: إلى أن فتحتها

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأرحامُنا موصولةٌ لم تقضَّبِ

وهو لجندل بن عمرو في الدرر (٣/١٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٦) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٢) ومغني اللبيب (ص ٣٣٣).

وفي الأصل: «أهوانا» تحريف، والصواب ما أثبتناه «أهواؤنا» وتقضّب. تُقطَّع.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أكفُّ يَدَي عن أنْ ينال التماسَها

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤)، وروايته فيه:

أقصّر كفّي أن تنال أكُفّهم ... إذا نحن أهوينا وحاجاتنا معا

وأمالي القالي (٢/٣١٨) والدرر (٣/١٤٤) وشرح شواهد المغني (٢/٧٤٤).

إعراب، كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد، وحال الإضافة.

وذهب يونس والأخفش، وصححه ابن مالك: إلى أنّ فتحتها كفتحة تاء فتًى، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة، فصار مقصوراً، وأيّده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور، وردّه أبو حيّان: بأن شأنَ الظّرْفِ غيرِ المتصرّفِ إذا أخبر به أن يبقى على نصبه، ولا يرفع، تقول: الزيدان عندك.

وذهب ابن مالك: إلى أنها في الإفراد مساويةٌ لمعنى: «جميع».

قال أبو حيّان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب: إذا قلت: جاءا جميعاً احتمل أنّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الْوَقْتِ.

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص): ومنها: كلّ زمَنٍ مبهمٍ مضاف لجملة، فإن صدّرت بمبنيّ فبناؤه راجحٌ، أو معرب فمرجوحٌ. ومَنَعَهُ البصريّةُ، أو «ما» أو «لا» لم تتغير، أو «لا» التّبرئة فكذلك، وقد يجرّ اسمها، ويرفع. ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة، وجوّزه الأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة، إذا أضيفت إلى الجمل.

والمراد بالمُبْهَمة: ما لا يختصّ بوجه كـ «حين»، ومُدَّةَ، ووقت، وزمن. وما يختص بوجه دون وجهٍ كنهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعَشِيّة بخلاف ما يختصّ بتعريف أو غيره كـ «أمس»، وغد، فإنه لا يضاف إلى الجمل.

ومنه المحْـدُود والمعْدودُ والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجُمَل على الصحيح عند ابن مالك وغيره. ويضاف الجميع إليها كالمفرد. وسواءٌ في الجمل: الفعلِيّةُ والاسميّةُ، لكن البناء راجحٌ فيما كان صدرُها مبنيّاً نحو: «كيَوْمَ ولدته أُمّه»[1].

٨٦١ ـ على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ[2]

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الحج، باب فضل الحجّ المبرور (حديث رقم ١٥٢١) عن أبي هريرة قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: «من حجّ لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمّه».

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

على حين عاتبتُ المشيب على الصِّبا وقلتُ ألمّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٣٢) والأضداد (ص ١٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣) والدرر (٣/ ١٤٤) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦) وشرح =

٨٦٢ ـ علـى حِيـنَ يستَصْبِيـن كُـلَّ حَليـمِ(١)

مرجوح فيما كان صدْرُها معرباً. قرأ نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بالبناء(٢). وقرأ السّتةُ بالإعراب. وقال الشاعر:

٨٦٣ ـ عَلَى حِينَ لا بَدْوٌ يُرَجّى ولا حَضَرْ(٣)

وقال:

٨٦٤ ـ كـريـم علـى حيـنَ الكِـرامُ قَلِيـلُ(٤)

وقال:

٨٦٥ ـ علـى حِيـنَ التّـواصُـلُ غَيْـرُ دَانـي(٥)

= أبيات سيبويه (٢/ ٥٣) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٦، ٨٨٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠) ولسان العرب (٨/ ٣٩٠ ـ وزع، ٩/ ٧٠ ـ خشف) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٠، ٤/ ٣٥٧) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١١) والإنصاف (١/ ٢٩٢) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) ورصف المباني (ص ٣٤٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) وشرح المفصل (٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧) ومغني اللبيب (ص ٥٧١) والمقرب (١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦) والمنصف (١/ ٥٨)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره.

لأجتذبَنْ منهنّ قلبي تحلُّماً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٠٧) والدرر (٣/ ١٤٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٣) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٠)

(٢) خرّجت هذه القراءة على وجهين ذكرهما الزمخشري وغيره انظر الكشاف (١/ ٦٩٧) وتفسير البحر المحيط (٤/ ٦٧).

(٣) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٣/ ١٤٦).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني

وهو لمبشّر بن هذيل في ديوان المعاني (١/ ٨٩). ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٨٤). ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية (٣/ ٤١٢). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٨).

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تذكّرَ ما تذكّرَ من سُليمى =

رويت الثّلاثةُ بالفتح.

ومنع البصريّون البناءَ في هذا القسم، وأوجبوا الإعراب.

وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسّماع لقراءة نافع السّابقة والأبيات.

وإن صدّرت الجملة بـ «ما» أو «لا» أُخْتَيْ ليس لم يختلف الحُكْم من بقاء رفعهما الاسم، ونصبهما الخبر، والإضافة بحالها كقوله:

٨٦٦ ـ على حِينَ ما هذا بحين تَصَابِ[1]

وقوله:

٨٦٧ ـ وكُنْ لي شميعاً يوم لا ذو شفَاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ[2]

وإن صدّرت بـ «لا» التّبرئة بقي اسْمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب.

وقد يُجَرّ، وقد يُرْفَعُ، حكي: جئتك يوم لا حرّ ولا برد، بالبناء وبالجرّ، وبالرفع. وقال:

٨٦٨ ـ تركتني حِينَ لا مالٌ أعيش به[3]

بالرّفع.

ومذهب سيبويه: أنّ الظّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِية، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة، لأنه حينئذٍ بمعنى «إذا»، وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: آتيك حين زيد ذاهب.

بخلاف الذي بمعنى الماضي، فإنه بمعنى «إذ»، فيضاف للفعلية والاسمية معاً كهي.

وذهب الأخفش: إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً. وصحّحه ابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦].

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٦) والدرر (٣/ ١٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١١).

(١) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله وهو في الدرر (٣/ ١٤٨).

(٢) تقدم برقم (٤٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه.

وحين جُنَّ زمانُ الناس أو كَلِبَا

وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب (٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١) والدرر (٣/ ١٤٨) والكتاب (٢/ ٣٠٣).

ويروى: «حين لا مالٍ» بجرّ «مال» حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا»

قال أبو حيّان: إنما أجاز الأخفش ذلك، لأنه يجيز في «إذا» أن تُضاف إلى الاسميّة، فكذا ما هو بمعناها.

(ص): أو لمبنيّ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، والمختار وفاقاً لابن مالك: لا يبنى مضافٌ لمبنيٍّ مطلقاً.

(ش): من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد نحو: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ».

وألحق بها الأكثرون كُلّ اسم ناقص الدّلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين»، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ نحو: ما قام أحدٌ غَيْرَكَ، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وقرىء: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بفتح اللاّم[1]، وقال: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجنّ: ١١]. ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. وقال الشاعر:

٨٦٩ ـ وإذْ مـــا مِثْلَهُـــم بَشَـــرُ[2]

وقال:

٨٧٠ ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَن نطَقَتْ[3]

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل.

وذهب ابن مالك: إلى أنه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيٍّ بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرفاً ولا غيره، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سَبَب البناء، وتلغيه في غير موضع، فكيف تكون داعيةً إليه؟.

والفتحاتُ في الشّواهد السّابقة حركاتُ إعراب، فـ «مثل» في الآية الأولى حال من ضمير «لَحَقّ» المستكنّ. وفي الثانية مصدر أو حال، وفاعل يصيبكم «الله». وفي البيت

---

(١) هذه قراءة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق، ورُويت عن نافع. وخُرِّجت على وجهين. أحدهما أن تكون الفتحة فتحة بناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكن جاز فيه البناء كقراءة من قرأ: ﴿إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون﴾، والثاني: أن تكون الفتحة فتحة إعراب وانتصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح، والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام، أي يصيبكم هو، أي العذاب. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٥٥).

(٢) تقدم برقم (٤٢٤)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقـالِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧) والدرر (٣/ ١٥٠). ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٠) وشرح شواهد المغني =

حال. و«غير» في المثال والبيت حال أو مستثنى. و«دون» و«بين» منصوبان على الظّرفيّة، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار.

(ص): ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلاّ نادراً.

(ش): قال ابن مالك: كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدرٍ مِنْ معناها. ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المَصْدَر، فإن سمع ذلك عدّ نادراً، كقوله:

٨٧١ ـ مضت مِائَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فيه[1]

وقوله:

٨٧٢ ـ وتسخن ليْلَةَ لا يستطيع نُباحاً بها الكلْبُ إلاّ هَرِيرا[2]

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة، وجعلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

= (١/ ٤٥٨) وشرح المفصل (٣/ ٨٠) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦) والإنصاف (١/ ٢٨٧) وخزانة الأدب (٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٧) وشرح التصريح (١/ ١٥) وشرح المفصل (٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥) والكتاب (٢/ ٣٢٩) ولسان العرب (١٠/ ٣٥٤ ـ نطق، ١١/ ٧٣٤ ـ وقل) ومغني اللبيب (١/ ١٥٩).

ويروى: «غيرُ» بالضمّ، بالرفع على الفاعلية. ويروى: «في سحوق ذات أوقال» مكان «غصون ذات أوقال». والسحوق: ما طال من الدَّوْم، وهو شجر المقل؛ وأوقاله: ثمارُه (اللسان ١١/ ٧٣٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعشرٌ بعد ذاك وحجّتانِ

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٦١) والأغاني (٥/ ٦) وخزانة الأدب (٣/ ١٦٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٤، ٩٢٠) والشعر والشعراء (١/ ٣٠٠) وللنمر بن تولب في الدرر (٣/ ١٥١) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٥٩٢) والمقرب (١/ ٢١٦)

ويروى «سنة» مكان «مائة»، و«قبل» مكان «بعد»

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤٥) وخزانة الأدب (١/ ٦٦) والدرر (٣/ ١٥٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٥٩٢).

المفعول معه

(ص): هو التّالي واو المصاحبة، والأصحّ أنه مقيسٌ، فقيل: لا يختصّ. والجمهور بما صلح فيه العطف، ولو مجازاً. والمبرّد والسّيرافي بما كان الثاني مُؤَثِّراً للأول، وهو سَبَبُهُ. والخضراوي بما في معنى ما سمع.

(ش): المفعول معه هو التّالي واو المصاحبة[1].

فخرج غير التّالي واواً مماً قد يطلق عليه في اللّغة مفعولاً معه، كالمجرور بـ «مع» وبباء المصاحبة: كجلست مع زيد، وبعتك الفَرَس بلجامه.

والتّالي واو العطف، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السّابق لا من الواو، وهنا لا تفهم إلاّ من الواو.

وفي كون هذا الباب مَقِيساً خلافٌ، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السّماع، ونسبه جماعة إلى الأكثرين.

قال ابن عصفور: ومعناه أنهم لا يجيزونه إلاّ حَيْثُ لا يُرادُ بالواو معنى العطف المحض، لأن السّماع إنما ورد به هناك.

والصّحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المَحْض نحو: قام زيدٌ وعمراً، وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً

(١) واو المصاحبة: هي واو المعيّة، وهي التي ينصب بعدها الاسم على أنه معفول معه وتفيد حعل ما بعد واو المعية جواباً لما قبله، وليس له في الكلام إلا معنى واحد هو الجمع بين الشيئين، وهو معنى المعية مثل: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» إد ليس المراد النهي عن أكل السمك واللبن، وإلا لقلنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولكن المعنى النهي عن الجمع بينهما. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (ص ١١٧٤)

نحو: قعدت، أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك.

والجمهور، كما قال أبو حيّان: خصّوه بما صلح فيه معنى العَطْف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف، لقيام الأدلّة، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمحَّضَ معنى العطف، لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطفُ من المشاكلة التي تُؤْثِرُها العرب على عيرها إلى النّصب.

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو: جاء البرد والطّيالسة، لأن المجيء يصح منهما، أو مجازاً نحو: سار زيد والنيل، إذ يَصِحّ عَطْفُهُ على المجاز من جهة أنه لا يفارق ريداً في حال سيره، كما لا يفارقه من سائره.

وقال المبرّد والسّيرافيّ: يقاس فيما كان التاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له نحو: جاء البرد والطّيالسة، فالبرد سبب لاستعمال الطّيالسة، وجئت وزيداً، أي كنت السبب في مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراويّ: الاتّفاق على أنّ هذا مطّرِدٌ في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت.

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمعَ ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس «وصَل» على «جاء» و«وَافق» على «استوى»، و«فَعَلْتُ» على «صنعت»، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. انتهى.

[ناصب المفعول معه]

(ص): وناصبُه ما سَبَقَهُ من فِعْلٍ، أَو شِبْهه، وقيل: الواو، وقال الزّجّاج: مضمر بعدها، والكوفيّة الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظّرف. والأصح: ينصبه المتعدّي، و«كان»، لا معنويّ كإشارة.

(ش): في ناصب المفعول معه أقوال:

أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدَّمهُ من فِعْل أَوْ شبْهِه نحو: جاءَ البْردُ والطّيالِسَةَ واستوى الماءُ والخَشبةَ، وأعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ، والناقة متروكةٌ وفَصِيلَها، ولست زَائلاً وزيداً حتى نعلّ[1].

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللاّزم عند الأكثرين، نحو: لوْ خليت والأسد لأكلك، ونحو: لو تركت النّاقة وفَصِيلَها لرضعها.

وقال قوم: لا يكون إلاّ مع غير المتعدِّي، لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعولٌ مَعَهُ.

(١) في الأصل «فعل» ولعلّ الصواب ما أثبتناه، من علّ يعلّ: إذا شرب.

وهل يكون مع كان الناقصة؟ خلاف: قال قوم: لا، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ تعدّى بالواو. والجمهور: نعم، لأنّ الصّحيح أنها مشتقة، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان، وقد قال الشاعر:

٨٧٣ ـ يكــون وإيّــاهــا بهــا مَثَــلاً بَعْــدِي[1]

وقال:

٨٧٤ ـ فكُــونــوا أنْتُــم وبَنِــي أبِيكُــم[2]

ومذهب سيبويه[3]: أنه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه، واسم الإشارة، والظّرف، والجار والمجرور.

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه[4]، وعليه:

٨٧٥ ـ هــذا رِدَائــيَ مَطْــوِيًّــا وسِــرْبــالا[5]

القول الثاني: أن ناصبه الواوُ، وعليه الجُرْجاني، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه.

---

(١) تقدم برقم (١٦٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

مكان الكليتين من الطّحال

وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد (ص ١٤١). وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي (ص ٩١٤) وصدره فيه: «وإنّا سوف نجعل موليينا». وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٤٣) والدرر (٣/ ١٥٤، ١٥٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥) وشرح التصريح (١/ ٣٤٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٣٣) وشرح المفصل (٢/ ٤٨) والكتاب (١/ ٢٩٨) واللمع (ص ١٤٣) ومجالس ثعلب (ص ١٢٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٢)

وقد نصب قوله: «بني» على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم «كونوا» الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٢٩٨).

(٤) في الأصل. «وإيّاه»، والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه: «وأما نحو: هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» انظر الكتاب (١/ ٣١٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره

لا تحسبنّك أثوابي فقد جُمعتْ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٧٦) والدرر (٣/ ١٥٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤) وشرح التصريح (١/ ٣٤٣).

ويروى: «مطريًّا» مكان «مطويًّا».

وَرُدّ بأنه لو كان كذلك لاتّصل الضمير معها، كما يتّصل بإنّ وأخواتها، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرْف نصباً إلاّ وهو مُشبّهٌ بالفعل.

الثالث: أن ناصبه فعل مضمرٌ بعد الواو، وعليه الزّجّاج، قال: فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير: ولابست أباك[1]، وإنّما لم يعمل فيه الفِعْل السّابق لفصل الواو، وعورض بالعطف، فإنّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلّط العامل، وبأن فيما ذكره إحالة للباب، إذ يصير منصوباً على أنه: مفعول به، لا مفعول معه.

الرابع: أنَّ نصبه بالخلاف، ونسبه ابن مالك للكوفيين، وَرُدّ بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النّصب بالمعاني المجرّدة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلافُ ناصِباً لقيل: ما قام زيد لكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولم يقله أحدٌ من العرب.

قال أبو حيّان: وهذا القول لبعض الكوفيّين. وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيّئةٌ لما بعدها أن يَنْتَصِبَ انتصابَ الظّرْف، لأن أصل جاء البردُ والطّيالِسةَ: مع الطّيالسة، فلمّا حذفت مع، وكانت مُنْتَصِبةً على الظّرْف، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب «مع» التي وقعت الواو موقعها، إذ لا يصحّ انتصاب الحروف، كما يرتفع ما بعد إلاّ الواقعة موقع «غير» بارتفاع «غير» نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] والأصل: غَيْرُ اللّهِ.

[منع تقدّمه على عامله]

(ص): **ولا يقدّم على عامله، ولا مصاحبه خِلافاً لابن جنِّيّ، ولا يفصل بين الواو بظرف، ولا يكون جملةً خلافاً لصدر الأفاضل**[2].

(ش): المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتّفاق، لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً، ولا يتقدّم على مصاحبه أيضاً، لما ذكر. وأجازه ابن جنِّيّ، فيقال: استوى والخشَبَة الماءُ، لوروده في العطف قال:

٨٧٦ ـ عَلَيْــكِ وَرَحْمَــةُ اللَّــهِ السّــلام[3]

(١) في الأصل «وإيّاك»؛ والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه «. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأنُ قيسٍ والبرَّ تسرقُه. لما أظهروا الاسم حسُن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةٌ زيداً، أو وملابستُك زيداً، فكان أن يكون زيد على فعلٍ وتكون الملابسةُ على الشأن؛ لأن الشأن معه ملابسةٌ له، أحسن من أن يُجروا المظهر على المضمر». انظر الكتاب (٣٠٩/١).

(٢) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ وقد تقدم التعريف به.

(٣) تقدم برقم (٦٦٦).

وسماعه هنا قال:

٨٧٧ ـ جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً(١)

ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالاً من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بِقِلّة أو اضطرار جاز هنا بكثرةٍ وسَعَة.

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيدٌ واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظّرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها، لأن الواو هنا نزّلت منزلة الجارّ مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

وزعم صدر الأفاضل: أن المفعول معه يكون جملةً، وخرّج عليه قولهم: جاء زيد والشّمس طالعةٌ، وفرّ مِنْ جَعْلِها حالاً، لأنها لا تَنْحلُّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة. وأجيب بأنها مُؤَولّة بالحال السَّبَبِيَّة، أيّ جاءَ زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكّر أو نحوه.

[أقسام المفعول معه]

(ص): ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصّيْمريّ وثالثها: يجوز إن أُوّل بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد، وهو في نحو: مالك وزيداً بـ «كان» مضمرة قبل الجار، أو بمصدر «لابس» بعد الواو.

وقال السّيرافي بـ «لابس»، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف، وأوْجَبَهُ بعضُهم. وقد ينصب بعد «ما»، و«كيف» بمقدّر، وهو «كان» ناقصة. وقيل: تامّة.

وقدّر سيبويه مع «ما»: «كنت»، و«كيف»: تكون، فقال ابن ولّاد: متعيّن وفرّق. والسيرافي: لا.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ثلاثُ خصالٍ لستَ عنها بمُرْعوي

ويروى: «خصالاً ثلاثاً». وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب (٣/ ١٣٠، ١٣٤) والدرر (٣/١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣٧) والمقاصد النحوية (٣/٨٦، ٢٦٢) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ١٤١) والخصائص (٢/ ٣٨٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤) وشرح التصريح (١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧).

وقد ذهب ابن جني إلى أن الواو في «وفحشاً» هي واو المعيّة، وأنّ الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحِب. وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأنّ «فحشاً» معطوف على «نميمة»؛ لكن الشاعر اضطرّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والتقدير: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً.

ورجح النصب إن خيف فوات المعيّة، فإن لم يَصْلُح الفعل لها جاز إضمار صالح، فإن لم تحسن «مع» وجب. وقيل: تضمّن معنى: يتسلّط به.

ويستويان في مضمر أكّد نحو: رأسه والحائط من كلّ متعاطفين بإضمار الفعل.

(ش): مسائل هذا الباب بالنِّسْبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام:

الأوّل: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النّصب على المفعول معه وذلك شيئان:

أحدهما: ألاّ يتقدّم الواو إلاّ مفرد[1] نحو: أنت ورأيُك، وكلّ رجلٍ وضيعته، والرجال وأعضادُها، والنساء وأعجازُها، هذا قول الجمهور.

وجوّز الصّيْمريّ فيه النّصب بلا تأويل.

وجوّز بعضُهم فيه النّصب على تأويل ما قبل الواو أنه جُمْلَةٌ حذف ثاني جزأيها، والتّقدير: كلّ رجل كائن وضيعتُه.

والثّاني: أن يتقدّم الواو جُمْلَةٌ غير متضمّنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك، والمعنى: بمالك، وهو عطف على «أنت»، ونسبة العلم إليه مجاز.

الثّاني: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملةٌ اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى الفعل، وقبل الواو ضميرٌ متّصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً، وما شَأْنُكَ وزيداً، وما صنعت وأباك[2]، فيتعيّن النّصب على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلاّ في الضّرورة.

والنّصب في الاسميّة «بكان مُضْمَرَة» قبل الجارّ، وهو اللاّم، وشأن؛ أي: ما كان شأنك وزيداً. أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو، أي: ما شأنك وملابسةٌ زيداً، أو ملابستك زيداً. كذا نصّ عليه سيبويه[3].

قال أبو حيّان نقلاً عن شيخه ابن الضّائع[4]: وهكذا تقدير معنى الإعراب، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير المُلابسة مفعولاً به لا مفعولاً معه.

وقال السّيرافي وابن خَروف: المقدّر فعل، وهو «لابس»، لأن المصدر لا يعمل مقدراً.

---

(١) أي ليس جملة.

(٢) في الأصل. «وإيّاك»، والصواب ما أثبتناه. راجع الحاشية ١ صفحة ١٧٨.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٣٠٩).

(٤) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النّصب، وذلك أن يكون المجرور في الصّورة السابقة ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الله وزيدٍ، وما أنت وزيدٌ، فالأحسن جرّ زيد في الأول، ورفعه في الثاني. لإمكان العطف، وهو الأصل. ويجوز فيه النّصب مفعولاً معه، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب، وردّ بالسّماع، قال:

٨٧٨ ـ ومــا أَنْــتَ والسَّيْــرَ فــي مَتْلَــفٍ[1]

وسمع: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد.

قال سيبويه: أي ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، لأن «كنت» و«تكون» يقعان هنا كثيراً. انتهى.

قال الفارسيّ وغيره: و«كان» هذه المضمرة تامّة، لأن الناقصة لا تعمل هنا، فكيف حالٌ هنا واختاره الشّلَوْبين.

وقال أبو حيّان: الصحيح أنها الناقصة، وأنّها تعمل هنا، فكيف خبرها وكذا «ما».

واختلف في تقدير سيبويه مع: «ما كنت»، ومع «كيف تكون»: أذلك مقصود لسيبويه أم لا؟.

فقال السّيرافيّ: هو غير مقصود، ولو عكس لأمكن.

ورد المبرّد على سيبويه، وقال: يَصْلُح في كلٍّ منهما الماضي، والمستقبل، وتابعه ابن طاهر.

وردّ ابن ولاّد على المبرّد، وقال: إنه لا يجوز إلاّ ما قدّره سيبويه، لأن «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، إذْ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته: ما أنت وزيداً، لا لمن يقع منه ذلك، ولا ينكر إلاّ ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع، وليست لمجرّد الاستفهام.

وأمّا كيف فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقع كذا، أي على أيّ حال لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل.

---

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

يُبرِّحُ بالذِّكَرِ الضابطِ

وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر (٣/١٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/١٢٨) وشرح أشعار الهذليين (٣/١٢٨٩) وشرح المفصل (٢/٥٢) والمقاصد النحوية (٣/٩٣). وللهذلي في لسان العرب (٤/٥٣٢ ـ عبر) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤٢١) وشرح الأشموني (٢/٢٢٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٤) والكتاب (١/٢٠٣).

ويروى. «فما أنا» مكان «وما أنت». والذكر: الجمل. والضابط: القويّ.

الرّابع: ما يختار فيه النّصب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف، لكن يخاف منه فوات المعيّة المقصودة نحو: لا تغتذ بالسّمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشّبع، أي مع اللّبن، ومع الشبع، لأن النّصب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه.

وكذا إذا كان فيه تكلّف من جهة المعنى نحو:

٨٧٩ ـ فكونوا أنتمُ وبَنِي أبِيكُم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحال[١]

فإن العطف، وإن حَسُنَ من حيثُ اللّفظ، لكنه يؤدي إلى تكلّف في المعنى، إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم، وذلك خلاف المقصود.

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعيّة، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، لا يجوز أن يجعل: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ معطوفاً لأن «أجمع» لا ينصب إلا الأمْر، والكَيْد ونحوهما، فأمّا أن يجعل مفعولاً معه، أو مفعولاً بـ «أجمعوا» مقدّراً. ومثله: ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعولٌ معه، أو مفعول بـ «اعتقدوا» مقدّراً.

فإن لم يحسن والحالة هذه «مع» موضع «الواو» تعيّن الإضمار، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله:

٨٨٠ ـ وَزَجّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا[٢]

لأن «زَجّجْن» غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ «مع». فيقدّر: «وكحّلن»[٣].

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَة، والأصمعيّ، وأبو محمّد اليزيديّ[٤]، والمازني،

(١) تقدم قريباً برقم (٨٧٤)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٦٩) والدرر (٣/ ١٥٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٥) ولسان العرب (٢/ ٢٨٧ ـ زجج) والمقاصد النحوية (٣/ ٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣) والإنصاف (٢/ ٦١٠) وأوضح المسالك (٢/ ٢٤٧) وتذكرة النحاة (ص ٦١٧) وحاشية يسّ (١/ ٣٤٢) والخصائص (٢/ ٤٣٢) والدرر (٦/ ٨٠) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٦) وشرح التصريح (١/ ٣٤٦) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ولسان العرب (١/ ٤٢٢ ـ رغب) ومغني اللبيب (١/ ٣٥٧)

(٣) في حال تقدير «كحّلنا» تكون الواو قد عطفت جملة على جملة

(٤) في الأصل «وأبو محمد واليزيدي» بواو العطف؛ والصواب ما أثبتناه لأن كنية اليزيدي أبو محمد، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة

والمبرّد: إلى جواز العطف على الأول، بتضمين العامل معنىً يتسلّط به على المتعاطفين، واختاره الجَرْميّ، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً، فيضمّن وزجّجن: معنى حَسّنّ.

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السّواء، وذلك إذا أكّد ضمير الرّفع المتّصل نحو: ما صنعت أنت وأباك[1]، ونحو: رأسَهُ والحائِطَ أي: «خلّ» أو «دَعْ». وشأنك والحَجَّ، أي: عليك بمعنى: الزم، وامْرَأً ونَفْسَه أي: «دع»، وذلك مقيسٌ في كُلّ متعاطِفَيْنِ على إضمار فعل لا يظهر، فالمعيّة في ذلك، والعطف جائزان.

والفرْق بينهما من جهة المعنى. أنّ المعيّة يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتّأخّر. قال أبو حيّان: وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة، ردٌّ على من يعتقد أن المفعول معه، لا يكون إلاّ مع الفاعل.

(ص): **ويطابق الأول خبر، وحالٌ بعده، وأوجبه ابن كَيْسَان.**

(ش): إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حالٌ، طابق ما قبله نحو: كان زيد وعمراً مُتفِّقاً. وجاء البردُ والطّيالِسَةَ شديداً.

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُثَنّى نحو: كان زيد وعمراً مُتّفِقَيْن، وجاء البردُ والطّيالسة شَدِيدَيْن.

ومنع ذلك ابن كَيْسان، وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيّان: وإياه نختار، لأن باب المفعول معه باب ضيّق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ بِسَماع من العرب.

(١) في الأصل «وإيّاك» تحريف، والصواب ما أثبتناه وانظر الكتاب (١/ ٢٩٧).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيّان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التّسهيل» خلاف تعبير النّحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء[1]، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعوليّة والحاليّة.

قال أبو حيّان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوّب لما بعد واو «مع» بالممعول معه، كذلك بوّب لما بعد «إلاّ» وشبهها بالمستثنى.

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بَعض المُخرَج منْهُ، نحو: قام إخوانك إلاّ زيداً، وتقديراً هو المنقطع نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنّ الظّنّ، وإن لم يدخل في العِلْم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذْ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً.

ومن هذا القبيل: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلاّ زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ، فلا يقال: جاء قوم إلاّ رجلاً، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلاّ رجلاً.

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً، أو إلاّ زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو: قام القوم إلاّ رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلاّ رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ «لكنّ» المشدّدة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيّان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التّسهيل» خلاف تعبير النّحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء[1]، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعوليّة والحاليّة.

قال أبو حيّان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوّب لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بوّب لما بعد «إلاّ» وشبهها بالمستثنى.

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بَعض المُخرَج منْهُ، نحو: قام إخوانك إلاّ زيداً، وتقديراً هو المنقطع نحو: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنّ الظّنّ، وإن لم يدخل في العِلْم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذْ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً.

ومن هذا القبيل: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلاّ زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ، فلا يقال: جاء قوم إلاّ رجلاً، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلاّ رجلاً.

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً، أو إلاّ زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو: قام القوم إلاّ رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلاّ رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ «لكنّ» المشدّدة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).

الأولى، فقولك: ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير: لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد «لكنّ» فيه ما قبلها، غير أنهم اتّسعوا، فأجروا «إلاّ» مجرى «لكنّ».

ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف «لكنّ»، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقاً بينها وبين لكن.

والكوفيّون يقدّرونه بـ «سوى». وقال قوم، منهم أبو الحجّاج وابن يسعون: إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً، وقال في نحو قوله:

٨٨١ ـ وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدٍ إلاّ الأواريَّ[١]

«إلا» فيه بمعنى لكنّ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكن الأواريّ بالربع وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله:

٨٨٢ ـ ولكِنَّ زنْجِيّاً عَظِيمَ المشَافِر[٢]

قال أبو حيّان: ولا يستوي المتّصِلُ والمنقطعُ في الأدوات، فإن الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها لا تقع في المنقطع، لا تقول: ما في الدار أحدٌ خلا حماراً.

ثم المستثنى منه تارةً يكون محذوفاً، وتارةً يكون مذكوراً، فالأولّ يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ بحرفه، لتفريغه له، ووجود «إلاّ» كسقوطها

---

(١) جزء من بيتين من البسيط للنابغة الذبياني، وتمامهما:

وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلها عَيّتْ جواباً وما بالربع من أحدِ
إلاّ الأواريُّ لأياً ما أبيِّنُها والنُّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلدِ

وهما في ديوان النابغة (ص ١٤، ١٥). والبيت الأول منهما في الأغاني (١١/ ٢٧) والإنصاف (١/ ١٧٠) وخزانة الأدب (٤/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١١/ ٣٦) والدرر (٣/ ١٥٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩١) وشرح المفصل (٢ج٨٠) وشرح الأشموني (٣/ ٨٢٠) والكتاب (٢/ ٣٢١) ولسان العرب (١١/ ١٧ ـ أصل) واللمع (ص ١٥١) والمقتضب (٤/ ٤١٤) وأسرار العربية (ص ٢٦٠) والإنصاف (١/ ١٧٠) ورصف المباني (ص ٣٢٤) ومجالس ثعلب (ص ٥٠٤). والبيت الثاني في الأزهية (ص ٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٤٧) والأغاني (١١/ ٢٧) والإنصاف (١/ ٢٦٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٣٤) وخزانة الأدب (٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦) والدرر (٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤) والكتاب (٢/ ٣٢١) واللسان (٣/ ١٢٦ ـ جلد، ١٢/ ٣٥٦ ـ ظلم، ١٣/ ٦٧ ـ بين) والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٥، ٥٧٨) والمقتضب (٤/ ٤١٤) وشرح المفصل (٨/ ١٢٩).

وفي البيتين أكثر من شاهد، فـ «من» جاءت زائدة في قوله: «من أحد»، وقوله «الأواريّ» رفع على البدل من الموضع، والتقدير: ما بالربع أحد إلا أواريّ، أو على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً؛ ويروى بنصب «الأواريّ» على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين فيكون الكلام مستأنفاً، والتقدير: ولكن الأواريّ، والخبر محذوف وقوله: «ما أبيّنها» حيث جاءت «ما» زائدة.

(٢) تقدم برقم (٥١٢).

نحو: ما قام إلاّ زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلاّ بزيد، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وما في الدار إلاّ عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النّحاة إلاّ في غير الموجب، وهو النّفي كما مثل. والنّهي، والاستفهام، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وجَوَّزَ بعضُهم وُقُوعَه في الموجب أيضاً نحو: قام إلاّ زيدٌ، وضربت إلاّ زيداً، ومررت إلاّ بزيد.

والجُمهور على منعه، لأنه يلزم منه الكذب، إذْ تَقْدِيرُهُ: ثبوت القيام والضّرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً، وهو غير جائز بخلاف النّفْي، فإنه جائز.

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ «لو»، و«لَوْلا» فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ نحو: لولا القومُ إلا زيداً لأكرمتك، ولو كان مَعَنا إلاّ زيدٌ لأكرمتك.

وأباه غيره، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة، وأمّا الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلاّ.

وأجاز الزّجّاج الإبدال في التّحْضِيض إجراءً له مجرى النفي نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره إلاّ المصدر المؤكّد، فإنه لا يكون فيه، ولذلك أوّلوا قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] على حذف الوصف أي: ظنّاً ضعيفاً.

وأجاز الكسائي في نحو: ما قام إلاّ زيدٌ ـ مع الرفع على الفاعلية ـ النّصْبَ على الاستثناء.

قال أبو حيّان: وهو مبنيّ على ما أجازه من حذف الفاعل. وجوّز أيضاً بِناءً عليه الرّفع على البدل من الفاعل المحذوف.

ووافق الكسائيّ على إجازة النصب طائفة، واستدلّوا بقوله:

٨٨٣ ـ لم يبق إلا المَجْدَ والقَصائِدَا غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين وَالِدَا[1]

يروى بنصب «المجد»، و«غير»، أي لم يبق أحد غيرك.

وأجيب بأن «غير» فاعل مرفوع، والفتحة بناء، لإضافته إلى مبنيّ.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٠).

والثاني: وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال:

أحدها: أنه «إلاّ» وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرّد، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ «إنّ» و«لا» التّبرئة[1].

الثاني: أنه بما قبل «إلاّ» من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ، وعزي لابن خروف لانتصاب «غير» به بلا واسطة، إذا وقعت موقع إلاّ.

الثالث: أنّه بما قبل «إلاّ» مُعدًّى إليه بواسطتها، وعليه السّيرافي، وابن الباذش، والفارسيّ، وابن بابشاذ، والرّندي. وعزاه الشّلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع، وفرّقوا بينه وبين «غير» بأنّ ما بعد «إلاّ» مشبه بالظّرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلاّ بواسطة حرف الجرّ. و«غير» لابهامها كالظّرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلاّ فعل نحو: القوم إخوتك إلاّ زيداً.

الرابع: أنه بـ «أنّ» مقدرة بعد «إلاّ» وعليه الكسائي، فيما نقله السّيرافي قال: التقدير: إلا أن زيداً لم يقم.

الخامس: أنه بـ «إنْ» مُخفّفةً، ركّبت «إلاّ» منها، ومِنْ «لا»، وعليه الفرّاء، قال: ولهذا رَفَع مَنْ رفع تغليباً لحكم «لا»، ومن نَصَب غلّب حكم «إن».

السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

السّابع: أنه بـ «أستثني» مضمراً، وعليه المبرّد والزّجاج، فيما نقله السّيرافيّ.

ولم يترجّحْ عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأوّل والأخير.

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتّصل والمنقطع، الموجب وغيره نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وجاء القوم إلاّ حماراً، وما قام أحد إلاّ زيداً، وما في الدار أحد إلاّ حماراً، لكن يختار الإتباع في المتصل المؤخر المنفيّ وشبهه نحو: ما قام أحد إلاّ زيدٌ وما ضربت أحداً إلاّ زيداً وما مررت بأحد إلاّ زيد. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وهو بدلٌ عند البصريّين بدل بعض من كلّ لأنه على نيّة تكرار العامل، وعطف عند الكوفيّين، و«إلاّ» عندهم حرف عطف، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ «بل»، و«لا»، و«لكن».

(١) لا التبرئة: هي التي نبرّىء المبتدأ من اتّصافه بالخبر وتسمى اصطلاحاً: لا النافية للجنس

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى وقد قالوا: مررت برجل لا زيدٍ ولا عَمْرٍو، وهو بدل لا عطف، لأن من شرط «لا» العاطفة ألاّ تكرر.

وقال ابن الضّائع: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً، وهو الحقّ. وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه. انتهى.

وزعم بعض النحويين[١] أن الإتباع يختصّ بما يكون به المستثنى منه مفرداً وقد ردّ عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] «فشهداء» جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد، ونحوه، وَرُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً[٢] مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] وشرط الفرّاء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسمّاع، قال تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن نصب، وحكى سيبويه: ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً[٣].

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيداً، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَافَيْتَهُم إلاّ قيساً. قال: لأنه قد ضَعُفَ التّشاكُلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه.

قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا.

واختار ابن مالك أيضاً النّصْبَ فيما ردّ به كلام تضمّن الاستثناء كقول القائل: قاموا إلاّ زيداً، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع، لأنه غير مستقلّ، والبدل في حكم الاستقلال.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب، حيث ردّ عليه سيبويه، ونصّه «وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ ولكان ينبغي له أن يقول. ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ؛ لأنه ذكر واحداً» انظر الكتاب (٢/ ٣١١، ٣١٢)

(٢) في الأصل «قليلٌ» بالرفع؛ والصواب ما أثبتناه؛ لأن الوجه أن يستشهد بقراءة النصب. والرفع هي قراءة الجمهور، أما النصب فهي قراءة أبيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ٢٩٨).

(٣) انظر الكتاب (٢/ ٣١١).

قال أبو حيّان: وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلاّ أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج، وردّه.

وإذا أتبع المجرور بـ «مِنْ» أو الباء الزّائِدَتَيْن، أو اسم «لا» الجنسيّة تعيّن اعتبار المحلّ نحو: ما في الدار من أحد إلاّ زيدٌ، وما مِنْ إلهٍ إلاّ إلهٌ واحدٌ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأ به، ولا إله إلاّ اللّهُ.

وإنما لم يجز الإتباع على اللّفظ، لأنها لا تعمل في المعرفة ـ سوى الباء ـ ولا في الموجب.

وأجازه الكوفيّون في مجرور «مِنْ» إذا كان المستثنى نكرةً. وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة «مِنْ» في المعرفة والموجب، وأنشد عليه قوله:

٨٨٤ ـ وما بالرَّبْعِ مِن أحد
إلاّ الأوارِيِّ .... (١)

بالخفض.

وعلم من القيود أن المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع، بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

٨٨٥ ـ وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ(٢)

﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدّارِ أحدٌ إلاّ زيدٌ، قال:

---

(١) تقدم برقم (٨٨١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما لي إلاّ مشعب الحقّ مشعبُ

ويروى: «مذهب» مكان «مشعب» في الموضعين. وهو للكميت في الإنصاف (ص ٢٧٥) وتخليص الشواهد (ص ٨٢) وخزانة الأدب (٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨) والدرر (٣/ ١٦١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٣٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤١) وشرح قطر الندى (ص ٢٤٦) ولسان العرب (١/ ٥٠٢ ـ شعب) واللمع في العربية (ص ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٦٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٨) ومجالس ثعلب (ص ٦٢).

٨٨٦ ـ وبلـــدة ليـــس بهـــا أنيـــسُ إلاّ اليعـــافيـــرُ، وإلاّ العيـــسُ[١]

وقد شَبّه سيبويه نصبَ المقدّم بنعت النّكرة إذا تقدّم عليها، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه.

فإنْ لم يَصِحّ إغناؤه نحو: ما زاد إلاّ ما نَقَصَ، وما نَفَع إلاّ ما ضَرَّ تعيّن نصبُهُ عند جميع العرب.

وكذا إنْ تقدّم نحو: ما في الدار إلاّ حماراً أحدٌ. وفي لغة يتبع المقدّم، حكى سيبويه: «ما لي إلاّ أبوك أَحَدٌ». قال سيبويه. فيجعلون «أحد» بدلاً، وأبوك مُبْدلاً منه[٢].

ووجّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل: هو بدلٌ وهو في نية التأخير.

وقال ابن الصّائغ: «أحدٌ بدل من «إلاّ» مع الاسم مجموعين، وهو شبيهٌ ببدل الشّيء من الشيء، لأن «ما قام إلا أبوك» في قوّة: ما قام غيرُ أبيك أحد، فيصح إطلاقه عليه».

قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك. ومن الوارد منه قوله:

٨٨٧ ـ إذَا لَـمْ يَكُـنْ إلاّ النّبيُّـون شـافِـعُ[٣]

---

(١) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٩٧) وحزانة الأدب (١٠/ ١٥ ـ ١٨) والدرر (٣/ ١٦٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٠) وشرح التصريح (١/ ٣٥٣) وشرح المفصل (٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٩١) والإنصاف (١/ ٢٧١) وأوضح المسالك (٢/ ٢٦١) والجنى الداني (ص ١٦٤) وجواهر الأدب (ص ١٦٥) وخزانة الأدب (٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤) ورصف المباني (ص ٤١٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٢/ ٨٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٦) والكتاب (١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢) ولسان العرب (٦/ ١٩٨ ـ كنس، ١٥/ ٤٣٣ ـ ألا) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) والمقتضب (٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤)

واليعافير. حمع يَعْفور، وهو الظبي

وفي الرجز شاهد آخر، وهو قوله· «وبلدةٍ» حيث أعمل «رُبَّ» وهي محذوفة، والتقدير: ورُبَّ بلدةٍ.

(٢) لفظ سيبويه في الكتاب (٢/ ٣٣٧): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون. ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا· ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنّهم يرجون منه شفاعةً

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤١) والدرر (٣/ ١٦٢) وشرح التصريح (١/ ٣٥٥) والمقاصد =

وقوله:

٨٨٨ ـ فلم يَبْقَ إلاّ واحدٌ منهُمُ شفْرُ[1]

أمّا المتوسّط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك. وما قام القوم إلاّ زيداً العقلاءُ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ خيرٍ منك فيجوز فيه الإتباع بدلاً، والنّصب على الاستثناء كالمتأخر، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة. هذا مذهب سيبويه.

واختلف النّقل عن المازنيّ، فالمشهور عنه موافقة سيبويه. ونقل ابن عصفور عنه: أنه يختار النصب، ولا يُوجِبُهُ، لأن المبدل منه منويّ الطّرْح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك. ونقل عنه أيضاً: أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال.

قال أبو حيّان: والنّصب حينئذ أجود من النّصب متأخّراً.

ونقل ابن مالك في «شرح الكافية» عن المبرّد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبدل مستويان، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما مرجِّحاً، فتكافئا، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب، وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2] [البقرة: ٢٤٩] فشَرِبوا منه إلاّ قليلٌ».

وإذا عاد على المستثنى منه العامل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً نحو: ما أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وما كان أحد يجترىء عليك إلاّ زيد، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيد، فيجوز في هذه

= النحوية (٣/ ١١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٦٨) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٩).

ويروى: «النبيين» كما في ديوان حسان؛ ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

رأتْ إخوتي بعد الجميع تفرّقوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٣) ورصف المباني (ص ٨٨) ولسان العرب (٤/ ٤١٩ ـ شفر) والمقرب (١/ ١٦٩).

وقوله: «شفر» أي أحد، يقال: ما بالدار شُفْرٌ وشَفْرٌ، أي أحد. وقال الأزهري: بفتح الشين، وقال شمر: ولا يجوز شُفْر بضمّها. انظر اللسان (٤/ ٤١٩).

(٢) قراءة «قليلٌ» بالرفع هي قراءة عبد الله وأبيّ والأعمش انظر البحر المحيط (٢/ ٢٧٥) وقال الزمخشري في الكشاف (١/ ٢٩٥): «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم».

الأمثلة أن يجعل «زيد» تابعاً للمبتدأ، أو لاسم «كان»، أو للمفعول الأول، فيكون بدلاً منه، وهو المختار، لأن المسوّغ للإتباع هو النّفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر.

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر، فيكون بدلاً منه، لأن النّفي متوجّه عليه من جهة المعنى.

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم، أو من الوصف نحو: ما فيهم أحد اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيد.

قال أبو حيّان: والقياس يقتضي إجراء الحال مُجْرى الصفة في ذلك، نحو: ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلاّ زيدٌ، فيجوز إتباع زيد لإخوتك، أو للمضمر المستكن في «عاتبين» لأنّ الحال يتوجّه عليها النفي في المعنى.

وسواءٌ في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو: ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش، قال:

٨٨٩ ـ في ليلة لا نَرَى بها أَحَداً يَحكي علينا إلاّ كواكِبُها[1]

فكواكبها بالرّفع، بدل من ضمير: «يحكي» وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل[2].

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو: ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذاك، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو: ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ، ولا مال يزيد إلاّ النقص، تعيّن النصب، وامتنع الإتباع البتّة.

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو: ما شكر رجل أكرمته إلاّ زيدٌ، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر، وامتنع إتباع الضمير، إذ لا تأثير للنّفي في: أكرمت، وأعرف.

وكذا ما زال، وإخوته من النّواسخ نحو: ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا إلاّ زيد، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظّاهر، لأنه نفيٌ معناه: الإيجاب.

قال أبو حيّان: وهل تختصّ المسألة بالاستثناء بإلاّ؟ لم يمثل النّحويُّون إلاّ بها.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٤) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٦، ١٧٧) والكتاب (٢/ ٣١٢). ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني (ص ٤١٧) ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (١٥/ ٣١) وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣). وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٤٣) والمقتضب (٤/ ٤٠٢).

(٢) وقال الشنتمري: ولو نُصب على البدل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحداً» منفيّ في اللفظ والمعنى والبدل منه أقوى.

والظاهر أن «غير» كذلك نحو: ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد، وبالرّفع تبعاً للضمير.

قال ابن مالك: وفي حكم الظّاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف، والمضاف إليه نحو: ما جاء أخو أحد إلاّ زيد، إن شئت أتبعت المضاف فترفع أو المضاف إليه فتجرّ.

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص): ولا يقدّم أول الكلام، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبذيّ، وقدّمه الكسائي عليه، والفرّاء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم.

وفي تقديمه على المستثنى منه، وعامله متوسّط كلام.

ثالثها: يجوز إن كان العامل متصرّفاً.

(ش): الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال: إلاّ زيداً قام القوم، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلاّ مشبّهة بـ «لا» العاطفة، وواو «مع» وهما لا يتقدّمان.

وجوّز الكوفية والزّجّاج تقديمه، واستدلُّوا بقوله:

٨٩٠ ـ خلا اللَّهَ، لا أرجو سِوَاك وإنّما أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً من عِيالِكَا[1]

وقوله:

٨٩١ ـ وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ ولا خلا الجِنَّ بها إنسِيُّ[2]

ورَدَ في «خلا»، وهي فرع إلاّ، فالأصل أولى بذلك، وجوّزه الأبّذي[3] في المنفيّ بعد

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣/ ٣١٤) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٨٢) وحاشية يسّ (١/ ٣٥٥) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٧) وشرح التصريح (١/ ٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٧) ولسان العرب (١٤/ ٢٤٢ ـ خلا) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٧).

ويروى: «خلا اللّهِ» بكسر الهاء من لفظ الجلالة؛ وهو على هذه الرواية شاهد على مجيء «خلا» حرف جرّ.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (ص ٣١٩ ـ طبعة دار الشرق، بيروت). وروايته فيه:

وخَفْقَةٍ ليس بها طُوليُّ ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ

وفي خزانة الأدب (٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨) والدرر (٣/ ١٦٥) وسمط اللآلي (ص ٥٥٦) ولسان العرب (٦/ ١٤ ـ أنس). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٧٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٤٥) والدرر (٣/ ١٧٥) ولسان العرب (٥/ ١٣) والمنصف (٣/ ٦٢) ونوادر أبي زيد (ص ٢٢٦).

(٣) في الأصل «الأبدي» بالدال المهملة، تحريف. والصواب بالذال المعجمة؛ وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٥٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

سبق حرف النّفي كقوله: ولا خلا الجنّ، قال: لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق «لا» النافية.

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النّفي أيضاً، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع ومنعه هشام إلاّ مع الدّائم.

أما تقديمه على المستثنى منه، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلامٍ، ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرّفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القوم إلاّ زيداً قاموا، ولا القوم إلاّ زيداً قائمون، ولا القوم إلاّ زيداً في الدّار تشبيهاً بالمفعول معه.

قال أبو حيّان: وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشِبْهِه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال:

٨٩٢ ـ ألا كُلّ شَيْءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ[1]

فالاستثناء من ضمير «باطل»، و«باطل» عامل في ذلك الضمير، وقال:

٨٩٣ ـ كلُّ دِينٍ يَوْمَ القيامة عند اللّـ ـه إلاّ دينَ الحَنِيفَةِ بُورُ[2]

والثالث: الجواز مع المتصرّف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش، وصحّحه أبو حيّان، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرّف، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلاّ بثَبْتٍ من العرب.

[عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص): مسألة: لا يستثنى بأداةٍ شيئان دون عطف على الأصح. وقيل: قطعاً، والخلاف في موهمه فقيل: لحن. وقيل: صحيح على أنهما بدل، ومعمول مضمر. وقيل: بدلان.

(ش): لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دون عطف شيئان، فلا يقال: أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانِقاً تشبيهاً بواو «مع»، وحرف الجرّ، فإنّهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد.

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف، حيث يقال: ضرب زيد عمراً، وبشرٌ خالداً.

وقيل: لم يقل أحدٌ بجوازه، وإنّما الخلاف في صحّةِ التركيب، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحنٌ. وقوم، قالوا: إنه صحيحٌ، لا على الاستثناء، بل على أَنَّ الأول بدل، والثاني منصوب

(١) تقدّم في أوّل هذا الكتاب

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٣/ ١٦٦).

بفعل مضمر من لفظ الفعل الظّاهر والتّقدير: إلاّ عمراً أعطيته الدّنانير، وأعطيته دانقاً، وأخذ درهماً وضرب بعضاً.

وقيل: كلاهما بدلان من الاسمين السّابقين قبل إلاّ فَيُبْدَلُ من المرفوع مرفوعٌ، ومن المنصوب منصوب، وعليه ابن السّرّاج.

وقد ورد إبدال اسمين في الموجب في قوله:

٨٩٤ ـ فلما قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْع بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ....[1]

أمّا تعدّد المستثنى مع العطف نحو: قام القَوم إلاّ زيداً وعمراً فجائزٌ اتّفاقاً.

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص): والوارد بعد جُمَلٍ متعاطفة للكلّ، ولو اختلف العامل في الأصح. وقيل: إن سيق لغرض، وقيل: إنْ عطف بالواو. وبعد مفردين يصحّ لكُلٍّ للثّاني. فإن تقدّم فللأوّل. فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً.

(ش): قال أبو حيّان: هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النّحاة ولم أر من تكلّم عليها منهم سوى ابن مالك في «التّسهيل»، وإليها نادى في «شرح اللّمع»[2].

قلت: والأمر كما قال، فإن المسألة بعلم الأصول أليق، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في «الارتشاف»[3] فأحببت ألاّ أخلي كتابي منها، فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد جُمَل، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكُلّ؟ فيه مذاهب.

أحدها: وهو الأصح، نعم، وعليه ابن مالك إلاّ أن يقوم دليل على إرادة البعض. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآية، فقوله: ﴿إلاّ الذين تابوا﴾ عائد إلى فِسْقهم، وعدم قبول شهادتهم معاً إلاّ في الجَلْد لِما قام عليه من الدّليل. وسواء اختلف العامل في الجُمَل أم لا؛ بِناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلاّ، لا الأفعال السّابقة.

الثاني: أنه يعود للكلّ، إنْ سيق الكلّ لغَرَضٍ واحدٍ نحو: حبستُ دارِي على أَعْمامي،

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

. . . . أبتْ عِيدَانُهُ أن تُكسرا

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ٧١) والأشباه والنظائر (٢٠٩/٧) وخزانة الأدب (١٧١/٣) والدرر (١٦٧/٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جنّي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ولم أجد ضمن شروحه المذكورة في كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣) شرحاً لابن مالك.

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

وَوَقَفْتُ بستاني على أخوالي، وسَلَبْتُ سِقايتي لجيراني إلاّ أن يسافروا، وإلاّ فللأخيرة فقط نحو: «أكْرِم العلماء واحْبِس دِيارك على أقاربك، وأعْتِق عبيدك إلا الفَسَقَةَ منهم».

الثالث: إن عطف بالواو عاد لِلْكُلّ، أو بالفاء، أو ثُمَّ عاد للأخيرة فقط، وعليه ابن الحاجب.

الرابع: أنه خاصّ بالجملة الأخيرة، واختاره أبو حيّان.

الخامس: إن اتّحد العامل فللكل، أو اختلف فللأخيرة خاصّة إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد، وعليه البهاباذي[1] بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السّابقة دون إلاّ.

وأمّا الواوُ بعد مفردين، وهو بحيث يصحّ لكلّ منهما، فإنه للثاني فقط، كذا جزم به ابن مالك، نحو: غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلاّ اثنين.

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأوّل نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ٢ ـ ٣] فـ «إلاّ قليلاً» صالحٌ لكونه من «الليل» ومن «نصفه»، لكنه تقدّم على «نصفه»، فاختص بالليل، لأن الأصل في الاستثناء التأخير. وكذا لو تقدّم عليهما معاً، فإنه يكون للأول نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابنا بأصحابكم، فإلا زيداً مستثنى من قوله: «من أصحابنا»، لا من قوله: «بأصحابكم».

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً، فإن كان اختصّ به مطلقاً أوّلاً كان أو ثانياً نحو: ضرب إلاّ زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلاّ الأصاغر عبيدنا أبناءنا، وضرب إلاّ زيداً أصحابكم أصحابنا، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، فالأبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

فإن لم يصحّ كونه لكلٍّ منهما، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو: طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات، وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النُّهَى، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا.

[تكرار إلاّ]

(ص): وتكرّر إلاّ توكيداً، فيبدل غير الأول منه، إن كان مغنياً عنه، وإلاّ عطف بالواو.

وجوّز الصّيمريّ طرْحَها، ولغيره، فإن أمكن استثناء بعض من بعض، فكل لما يليه.

(١) كذا في الأصل، ولم أجد أحداً بهذا الاسم. ولعله «المهاباذي» المتوفى نحو سنة ٤٧١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

وقيل: للأول وقيل: الثاني منقطع أوّلاً، فإن فرغ العامل شغل بأحدها، ونصب غيره، وإلاّ نصب الكُلّ إن تقدّمت استثناء.

وقال ابن السيّد: يجوز حالاً واستثناء الأول، وحاليّة الباقي وعكسه. وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً.

وجوز الأبذيّ نصب الكل استثناء، ورفعها وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في النّفي، وحكمها معنى كالأول.

(ش): إذا كرّرت (إلاّ) فلها حالان:

الأوّل: أن تكون للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تُذْكَر، ويكون ما بعد الثانية بدلاً مِمّا بعد الأولى نحو: قام القوم إلاّ محمداً، إلا أبا بكر، وهي كنيته.

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأوّل كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وإلاّ جعفراً، وقد اجتمعا في قوله:

٨٩٥ - ما لَكَ مِنْ شَيْخِك إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُه[١]

والرّسيم والرَّمَل ضربان من العَدْو، والرّمل لا يغني عن قوله: إلاّ رسيمه فعطف بالواو، وهما يغنيان عن قوله: إلا عمله، فلم يعطف إلاّ رسيمه[٢].

الحال الثاني: أن تكرر لغير تأكيد، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول، نحو: له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهي من عشرة، فيضم الأشفاع داخلة، والأوتار خارجة، فالمُقَرُّ به اثنان.

الثاني: أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول، فإذا قال: له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين، فالمُقَرُّ به ثمانية وثمانون، وعلى الأول: المُقَرُّ به اثنان وتسعون.

الثالث: أنّ الاستثناء الثاني منقطع، والمقرّ به على هذا: اثنان وتسعون أيضاً، وعليه الفراء، والمعنى عليه: له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي.

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٧٢) والدرر (٣/ ١٦٧) ورصف المباني (ص ٨٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٢) وشرح التصريح (١/ ٣٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣١١) والكتاب (٢/ ٣٤١) والمقاصد النحوية (٣/ ١١٧).

(٢) فـ «رسيمه» بدل، و«رمله» معطوف، و«إلاّ» المقترنة بكلّ منهما مؤكِّدة.

وإنْ لم يكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرّغاً شغل بواحد منها أيّاً كان متقدّماً أو متأخّراً، أو متوسّطاً، ونصب ما سواه نحو: ما قام إلاّ زيد إلاّ عمراً إلاّ بكراً، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً، أو بكراً، لكن الأوّل أولى.

وإن لم يكن مفرّغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً أحد.

وزعم ابن السيِّد: أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه: النّصْب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون. والنّصْب على الحال، قال: لأنها لو تأخّرت لجاز كونها صفات، لأن إلاّ يوصف بها، فإذا تقدمت انتصبت على الحال، وجعل الأوّل حالاً، والثاني استثناء وعكسه.

وردّ بأن «إلاّ» غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلأحدها ما لَهُ مفرداً، وللباقي النصب نحو: قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً، وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً.

وجوز الأبّذيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون، ورفع الجميع على الصفة، ورفع أحدها على الصفة، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم: إنّ إلاّ صفة في المكرّر. وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء، ورفع الجميع على البدل أو النعت، ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الاستثناء.

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب، وخروجه من الموجب.

[الاستثناء من العدد]

(ص): ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم، والأكثر وفاقاً لأبي عُبَيْدة، والسّيرافي، والكوفية، وعليه «كلّكم جائعٌ إلا من أطعَمْتُه» إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد.

ثالثها: لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي، وعكسه خلافاً للكسائيِّ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليّين.

(ش): قال أبو حيّان: اتفق النّحويُّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين.

واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النّحويّين: أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبّذي.

وأكثر الكوفيّين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة والسّيرافي، واختاره ابن خروف والشّلوبين وابن مالك.

وذهب بعض البصريّين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، والغاوون أكثر من الراشدين ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] وحديث مسلم: «يا عبادي كُلّكم جائعٌ إلاّ من أطْعَمْتُهُ»(١) والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النّصف قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِّصْفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ٢ ـ ٣].

قال أبو حيّان: وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل، والمُسْتَقْرَأُ من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقلّ.

واختلف النّحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، واختاره ابن الصائغ.

والثاني: المنع مطلقاً، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص، فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له.

والثالث: المنع إن كان عَقْداً نحو: عندي عشرون إلاّ عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلاّ اثنين.

وَرُدّ هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت. ١٤].

وقال أبو حيّان: لا يكاد يوجد استثناء من عَدَدٍ في شيء من كلام العرب إلاّ في هذه الآية الكريمة.

قال: ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عَدَدٍ، والآية خرجت مخرج التكثير.

ومذهب الجمهور: أنّ الاستثناء من النّفي إثبات، ومن الإثبات نفيٌ، فنحو: قام قوم إلا زيداً، وما قام أحدٌ إلا زيداً، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد، والثّاني على ثبوته له.

وخالف في ذلك الكسائي، وقال: إنه مَسْكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه، ولا ثبوته، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع.

(١) جزء من حديث قدسيّ رواه من طريق أبي ذرّ الغفاري: مسلم في البرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (حديث رقم ٥٥)، وأحمد في المسند (٥/ ١٦٠).

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في «الارتشاف» من علم الأصول، لا تعلّق لها بالنحو، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا.

[الاستثناء بـ «إلاّ» والوصف بها]

(ص): مسألة: يوصف بـ «إلاّ» وبتاليها جمع منكّر، قال ابن الحاجب: غير محصور، أو شبهه أو ذو أل الجنسيّة.

قال الأخفش: أو غيرها، وسيبويه: كل نكرة، وقوم: كل ظاهر ومضمر.

وقيل: المراد بالوصف البيان، وشرطه أن يصح الاستثناء.

وقيل: المتّصل، وقيل: البدل، وقيل: أن يتعذر، وألاّ يحذف موصوفها، ولا يليها.

(ش): الأصل في «إلا»: أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بـ «إلاّ»، ويستثنى بـ «غير».

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد: الوصف الصّناعيّ.

وقال بعضهم: قول النحويين: إنه يوصف بإلاّ يَعْنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأوّل الوصف بها، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتّالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.

وشرط الموصوف: أن يكون جمعاً منكّراً نحو: جاءني رجال قُرشيّون إلاّ زيدٌ ومنه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

أو مشبه الجمع نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد.

وزاد ابن الحاجب في «الكافية» بعد قوله جمع منكر: غير محصور، قال النيلي[١]: وهو احتراز من العدد نحو: له علي عشرة إلاّ درهماً، فإنه يتعيّن فيه الاستثناء، أو ذا أل الجنسية، لأنه في معنى النكرة نحو:

٨٩٦ ـ قليلٍ بها الأصْواتُ إلاّ بُغَامُها[٢]

---

(١) لعلّه أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي، وستأتي ترجمته ص ٢٨٤ من هذا الجزء.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أُنيختْ فألقتْ بلدةً فوق بلدةٍ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٤) وخزانة الأدب (٣/٤١٨، ٤٢٠) والدرر (٣/١٦٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٢) والكتاب (٢/ ٣٣٢) ولسان العرب (٣/ ٩٥ ـ بلد، ١٢/ ٥١ ـ بغم). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (١/٢١٨، ٣٩٤، ٢/ ٧٢٩) ومغني اللبيب (١/ ٧٢) والمقتضب (٤/٤٠٩). =

بخلاف ذي أل العهديّة، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّرّاج والمبرّد.

وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف بأل العهديّة.

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة، ولو مفرداً، ومثّل: بـ «لو كان معنا رجل إلاّ زيد»[1]، واختاره وما قبله صاحب «البسيط».

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال: إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف.

ومن شروط الوصف بها: أن لا يَصِحّ الاستثناء بخلاف «غير»، فلا يجوز: عندي درهم إلاّ جيد، ويجوز غير جيّد، كذا قاله ابن مالك وغيره.

وقال أبو حيّان: إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيبويه بـ «لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد» يخالفه، لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لا يجوز فيه الاستثناء، لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع، والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع. وقد صرّح المبرّد والجَرْميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع، وشاهده قوله:

٨٩٧ - لَــدَمٌ ضــائِــعٌ تغيّــب عنــه أقــربــوه إلاّ الصَّبــا، والجنــوبُ[2]

فـ «أقربوه» موصوف بإلاّ الصّبا، والجنوب، وليسا من جنسه، والقصيدة مرفوعة.

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا.

وزعم المبرّد: أنّ الوصف بإلاّ لم يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلاّ زيد بحذف الموصوف، وجعْل إلاّ صفة له لأنه لا يجوز فيه البدل، ورُدَّ بالسّماع، قال:

= وقد وقعت «إلاّ» هنا صفة لـ «الأصوات»، وهي وإن كانت معرّفة بلام الجنس فهي شبيهة بالنكرة. ولما كانت «إلاّ» الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها، فرَفْعُ «بغامها» إنما هو بطريق النقل من «إلاّ» إليه. والمعنى: أن صوتاً غير بُغام الناقة قليل في البلدة، وأما بغامها فكثير؛ وقيل: يجوز أن تكون «إلاّ» للاستثناء، وما بعدها بدلاً من «الأصوات».

(١) الكتاب (٢/ ٣٣١) ونمام تمثيله: «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلبنا».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٩) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥) وفيه «والدَّبورُ» مكان «والجنوبُ».

وقوله: «إلا الصبا والجنوبُ» استثناء من «تغيّب عنه أقربوه» على طريق الإبدال، مع أن «تغيب» موجب، ولا يجوز الإبدال في الموجب، ولكن لما كان معنى «تغيّب»: لم يحضر، فحينئذٍ كان منفيًا، وإذا تقدم المنفي لفظاً أو معنى جاز الإبدال.

٨٩٨ ـ وكـــلّ أخٍ مفـــارِقـــهُ أخُـــوه   لَعَمْـــرُ أَبِيـــك إلاّ الفَـــرْقَـــدانِ[١]

فـ «إلاّ الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلاّ صفة أن يتعذّر الاستثناء، وجعل البيت المذكور شاذّاً.

ومن شروط الوصف بـ «إلاّ» ألاّ يحذف موصوفها بخلاف «غير»، فلا يقال جاءني إلاّ زيد، ويقال: جاءني غير زيدٍ، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألاّ يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال، لأنّها غير متمكّنة في الوصْف كما تقدّم.

[«إلاّ» عاطفة وزائدة]

(ص): قال الكوفيّة والأخفش: وتَرِدُ عاطفةً كالواو، والإعراب كالاستثناء، والأصمعيّ، وابن جنيّ: وزائدة.

(ش): أثبت الكوفيّون والأخفش لـ «إلاّ» معنى ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرّجوا عليه ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١] أي: «ولا الذين ظلموا»، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وأثبت الأصمعيّ[٢] وابن جنيّ لها معنى رابعاً، وهو الزّيادة، وخرّجوا عليه قوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٧٨) والكتاب (٢/ ٣٣٤) ولسان العرب (١٥/ ٤٣٢ ـ ألا) والممتع في التصريف (١/ ٥١). ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة (ص ٩٠) وحماسة البحتري (ص ١٥١) والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٦) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب (٣/ ٤٢١) والدرر (٣/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٨٠) وأمالي المرتضى (٢/ ٨٨) والإنصاف (١/ ٢٦٨) والجنى الداني (ص ٥١٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢) ورصف المباني (ص ٩٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٤) وشرح المفصل (٢/ ٨٩) والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣) وفصل المقال (ص ٢٥٧) ومغني اللبيب (١/ ٧٢) والمقتضب (٤/ ٤٠٩).

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي المعروف بالأصمعي. ولد سنة ١٢٢ هـ، وتوفي سنة ٢١٦، وقيل: سنة ٢١٧، وقيل: ٢١٣، وقيل: ٢١٠. من تصانيفه الكثيرة: نوادر الأعراب، الأجناس في أصول الفقه، المذكر والمؤنث، كتاب اللغات، وكتاب الخراج. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٦٢) والفهرست (١/ ٥٥) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٧٣) وشذرات الذهب (٢/ ٣٦) وإنباه الرواة (٢/ ١٩٧) والنجوم الزاهرة (٢/ ١٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣١٣) وغيرها.

٨٩٩ ـ حَرَاجِيجُ مـا تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً[1]

وخرّج عليه ابن مالك:

٩٠٠ ـ أرى الدَّهر إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهلِهِ[2]

وأُجيب بتقدير «لا» في الثّاني، وبأن «تنفكّ» تامّة، فنفيُها نفي، و«مناخةً» حال.

(ص): ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشري، ويليها في النّفي مضارعٌ مطلقاً، وماضٍ إن وليت فعلاً. قيل: أو صحبت «قد» ولا يعمل تاليها فيما قبلها، ولا عكسه إلا مستثنى منه، أو صفته.

قال الأخفش: أو ظرْفٌ أو حال. وابن الأنباري: أو مرفوع. والكِسائيّ: مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يُفْصَلُ بين الموصوف وصفته بإلاّ، فلا يقال: جاءني رجل إلاّ راكب، لأنّهما كشيء واحد، فلا يفصل بينهما بها، كما لا يُفْصل بها بين الصّلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ «إلاّ» وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصّفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسيّ.

وذكره أيضاً صاحب «البسيط» وردّ على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجلٍ إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: «ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خير منه». ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] بأنه مذهب لا يعرف، لا بصريّ ولا كوفيّ. وقال: الصّواب أن الجملة في الآية والمثال حاليّة. وإنما لم تقس الصفة على الحال، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه، ويخالفه في الإعراب والتنكير.

الثانية: يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو: ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً، وما خرج زيدٌ إلاّ يجر ثوبه، وما زيد إلاّ يفعل كذا.

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].

قال ابن مالك: ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله:

٩٠١ ـ ومـا المَجـدُ إلاّ قـد تبيّـن أنّـهُ بنـدًى وحِلْـمٍ لا يـزال مُـؤَثّـلا[3]

(١) تقدم برقم (٣٩٦).

(٢) تقدم برقم (٤١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٧٢) وفيه: «يبذل» مكان «بندى».

لأنها تقرّبه من الحال، فأشبه المضارع، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم، والاسم بإلاّ أولى، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومُؤَولاً به.

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل، لأنه مع النّفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا، فكان فيه فعلان كما كان مع كلّما.

وقال ابن طاهر: أجاز المبرّد وقوع الماضي مع «قد» بدون تقدّم فعل، ولم يذكره مَنْ تقدّم من النّحاة.

وفي «البديع» لو قلت: ما زيد إلاّ قام لم يجز. فإن دخلت «قد» أجازها قوم.

الثّالثة: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، لأنك إذا قلت: جاء القوم إلاّ زيداً، فكأنّك قلت: جاء القوم، وما منهم زيد، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فلا يقدّم معمول تاليها عليها، فلا يقال: ما زيدٌ إلاّ أنا ضارب.

وقال الرّمّانيّ: لا يقال: ما قومك زيداً إلاّ ضاربون، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز، فكذا معموله، لِما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها، فلا يقال: ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو، وما مرّ إلا زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله.

ويستثنى من هذا القسم: المستثنى منه وصفته، فيجوز تأخيرهما ـ كما تقدّم ـ نحو: ما قام إلاّ زيداً أحدٌ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو.

وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، واستدلّ بقوله:

٩٠٢ ـ فما زَادَنِي إلاّ غراماً كَلاَمُها[1]

وقوله:

٩٠٣ ـ وما كفَّ إلا ماجِدٌ ضُرَّ بائس[2]

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ إلى قوله: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤].

ووافقه ابن الأنباريّ في المرفوع فقط ـ كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه ـ ووافقه الأخفش في الظّرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلاّ زيدٌ عندك، وما مرّ إلاّ عمرو بك، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً.

---

(١) تقدم برقم (٦٣٣).

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته وقائله غير معروفين. وهو في الدرر (٣/ ١٧٢).

قال أبو حيّان: وهو المختار، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها.

[غـيـر]

(ص): مسألة: يوصف بـ «غير»، ويستثنى جرّاً، ولها إعراب تلو «إلاّ»، وفتحها مطلقاً لغةٌ. وناصبها قال الجمهور: كونها فضلة والسّيرافي: السابق، والفارسي: حال فيها معنى الاستثناء.

والمختار أنها قائمة مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ«أستثني» ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها. قيل: وبـ «إلاّ»، والصفة.

وفي العطف بـ«لا» بعد «غير» خلف. ويحذف تالي «إلاّ»، و«غير» بعد «ليس»، قيل: ولم يكن.

(ش): تقدم أن «غير» أصلها الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلاّ، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلاّ من وجوب نصب في الموجب نحو: قام القوم غَيْرَ زَيد، وفي المنقطع، وفي المقدّم نحو: ما جاء القوم غَيْرَ الحمير، وما جاء غَيْرَ زيد أحدٌ. ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفيّ نحو: ما جاء أحدٌ غيرُ زيد، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو: ما جاء غيرُ زيد، وما رأيت غَيْرَ زيد، وما مررت بغيرِ زيد.

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً.

وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

أحدها: وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في «غير».

الثاني: وعليه السّيرافيّ وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث: وعليه الفارسيّ أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

كما أن ما عدا زيداً مقدَّر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء.

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثني» مضمراً، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثني لازم الإضمار، وجعلت إلاّ عوضاً عن النُّطق به.

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاةُ اللفظ فيجرّ، وهو الأجود نحو: جاءوا غير زيد وعمرٍو، ويجوز مراعاة المعنى، فينصب في نحو: جاءوا غير زيدٍ وعمراً، ويرفع في نحو: ما جاء أحد غير زيدٍ وعمرٌو، وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على

المجرور، لأن أصله النصب أو الإتباع، كذا قالوه، وهو يؤيد ما اخترته من أن «غير» قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجّهوا منع عطفه على «غير» نفسها بأنه يلزم فيه التشريك في العامل، فيستحيل المعنى.

قال أبو حيّان: وما ذكروه في العطف يقتضي جريانهُ في سائر التّوابع من نعت، وبيان، وتأكيد، وبدل، نحو: ما جاءني غيرُ زيد نفسُه أو العاقِلُ، أو أبي حَفْصٍ، أو أخيك، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرّفع، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع، فقال: ويجوز في تابعه الحمل على المعنى.

قال: وقد صرّح صاحب «البسيط» بجريان ذلك أيضاً في «غير» إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحَمْل على المعنى، وفي الاستثناء من الحَمْل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى. وذكره سيبويه أيضاً[1]. وقال قوم: إنه خاصّ بالاستثناء، ولا يكون في الصّفة، والظّاهر الأوّل، قال: ويجوز وجهٌ آخر، وهو القطع على الابتداء.

وأمّا المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب.

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو: قاموا إلاّ زيداً وعمرٍو، على أنّ إلاّ في معنى غير، لأن مكانهما واحدٌ، وأنشدوا عليه:

٩٠٤ ـ ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ   تغَنّتْ على خَضْراءَ سمرٍ قيودها[2]

يروى برفع لفظ «سُمْر» على لفظ «حمامة»، وبالجرّ على معنى غير حمامة.

قال أبو حيّان: وفي هذا دليل على إجراء النّعت مجرى العطف، وأنها لا تتقيّد به، والمانعون حملوا الجرّ على الجِوَار.

وإذا كانت «غير» استثناءً ففي العطف بعدها بـ «لا» خلافٌ.

فذهب أبو عبيدة، والأخفش، وابن السّراج، والزّجّاج، والفارسيّ، والرُّمّانيّ إلى جواز ذلك، فيقال: جاءوا غَيْرَ زيدٍ ولا عمرٍو، إمّا على تقدير زيادة «لا»، وإمّا على الحَمْل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النّفي، فإنّ قولك: جاء القوم إلا زيداً في معنى: جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أوْلى، لأن «غيراً» في أصلها تعطي النّفي.

وذهب الفرّاء وثعلب إلى المنع كما في إلاّ، إذ لا يقال: جاءوا إلاّ زيداً ولا عمراً.

ويجوز حذف ما بعد «إلاّ» وبعد «غير»، وذلك بعد «ليس» خاصة، يقال: جاءني زيدٌ

---

(١) انظر الكتاب (٢/ ٣٤٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعليّ بن عميرة الجرمي في سمط اللآلي (ص ١٩). وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٥) والدرر (٣/ ١٧٣).

ليس إلاّ أو ليس غير، أي ليس الجائي إلاّ هو، أو غيره. وقبضت عشرة ليس إلاّ، وليس غير، أي: ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضاً.

قال أبو حيّان: وليس هذا باستثناء من الأوّل، لأنه يكون تابعاً لما ليس مبعّضاً، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

واختلف: هل يجوز الحذف مع «لم يكن»؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير.

ومنعه السّيرافي، لأن الأصل في باب كان ألاّ يجوز فيها حذف الاسم، ولا الخبر، ومجيء ليس إلاّ، وليس غير، على خلاف الأصل.

[بـــيـــد]

(ص): ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب، والإضافة إلى «أنّ» وصلتها غالباً، وهي بمعنى «غير». وقيل: على. وقيل: من أجل. ويقال: مَيْد. وجعلها ابن مالك حَرْفاً.

(ش): من أدوات الاستثناء «بَيْد»، ويقال: مَيْدَ بإبدال بائها ميماً، وهو اسمٌ ملازم الإضافة إلى «أنّ» وصلتها نحو: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»(١).

معناها: معنى «غير» في المشهور إلاّ أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة، ولا تقع صفةً، ولا استثناءً متّصلاً، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصّةً.

قال في «الصّحاح»: «بيد» بمعنى: «غير»، يقال: إنه كثير المال بَيْد أنه بخيل.

وفي «المُحْكَمِ»(٢): أن هذا المثال حكاه ابن السّكيت، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى «على». وقيل: هي بمعنى: من أجل، وخرّج عليه حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنّي من قريش»(٣).

وقال ابن مالك وغيره: إنها فيه بمعنى: «غير» على حدّ:

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، حديث رقم ٨٧٦، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا؛ ثم هذا يومهم الذي فُرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناسُ لنا فيع تَبَعٌ: اليهود غداً والنصارى بعد غد».

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦١٦، ١٦١٧).

(٣) ذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (٨٧) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (١١٦) والعجلوني في كشف الخفا (١/٢٣٢) والشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢١).

٩٠٥ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُم[1]

(البيت).

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قوله:

٩٠٦ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي أَخَافُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي[2]

[حاشا وخلا وعدا]

(ص): وبحاشا، وخلا، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة، قيل: بلا فاعل. والأصح أنه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها، أو لا كالزائد، أو محلّها كـ «غير» أقوال.

ونفى الفراء حرفيّة «حاشا» والجرّ بلام مقدرة، والأكثرون فعليّتها وحرفيّة تاليها، ويليان «ما» وهي مصدريّة ومن ثمّ تعيّن النصب معها.

وقيل: زائدة، فتجرّ، وقيل: بمعنى المدّة، ولا تدخل على «حاشا» خلافاً لبعضهم، ولا إلاّ مطلقاً.

وقيل: يجوز إن جرّت. وقد تدخل على «خلا»، و«عدا» مع «ما».

وترد «حاشا» فعلاً متصرّفاً. وقيل: لام الجرّ فعلاً، أو اسماً بمعنى التّنزيه مبنيّاً إلاّ في لغة أو اسم فعل، أقوال.

وقد تحذف «عدا» بعد «ما» نحو: كُلّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ[3]. وقال الفرّاء والأحمر: «ما» استثناء.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: بهنّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤٤) والأزهية (ص ١٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٢٤) وخزانة الأدب (٣/ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤) والدرر (٣/ ١٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٩) والكتاب (٢/ ٣٢٦) ومعاهد التنصيص (٣/ ١٠٧) وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧) ولسان العرب (٨/ ٢٦٥ ـ قرع، ١/ ٥٣٠ ـ فلل) ومغني اللبيب (ص ١١٤).

وقد نصب «غير» على الاستثناء المنقطع؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٤) والدرر (٣/ ١٧٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (٣/ ٩٩ ـ بيد، ١٣/ ١٨٧ ـ رنن) ومغني اللبيب (١/ ١١٥).

وترنّي: تصيحي؛ وقيل: الرنين: الصوت الشجيّ، والإرنان: الشديد.

(٣) يقال: كل شيء مَهَهٌ ومَهَاهٌ ومَهَاهَةٌ ما النساء وذكرهنّ، أي كل شيء يسيرٌ حسنٌ إلاّ النساء، أي إلاّ ذكر النساء. والهاء في «مهه» و«مهاه» أصلية ثابتة كالهاء من مياهٍ وشفاهٍ. وقال اللحياني: معناه كل شيء قصدٌ إلاّ النساء، قال: وقيل كلّ شيء باطل إلا النساء. انظر اللسان (١٣/ ٥٤١ ـ مادة مهه).

(ش): من أدوات الاستثناء: «حاشا»، و«خلا»، و«عدا»، وينصب المستثنى بها، ويجرّ، فإذا نصب كنّ أفعالاً، لأنهن لَسْنَ من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول «إلاّ» إذْ لا يقال: ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع، فانتفت الاسميّة والحرفيّة معاً، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع ولا أمر. وإذا جُرّت كنّ حروف جرّ، لأنها لم تباشر العوامل كـ«غير»، فليست أسماء، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجرّ بغير واسطة حرفه. وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ، فمحلّها مع المجرور نصب.

واختار ابن هشام في «المغني»: أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة، لأنها لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه، ولأنها بمنزلة إلاّ، وهي غير متعلّقة.

وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ«غير» إذا استثني بها. ومن النصب بها قوله:

٩٠٧ ـ حاشا قُرَيْشاً فإن اللّهَ فَضَّلَهُم[1]

وحُكِيَ: «اللّهمّ اغفر لي ولمن يَسْمَعُني حاشا الشّيطانَ وأَبا الأصبغ». وقوله:

٩٠٨ ـ ولا خلا الجِنَّ بها إنْسِيٌّ[2]

وقوله:

٩٠٩ ـ عدا سُلَيْمَى وعدا أَباها[3]

ومن الجرّ بها قوله:

٩١٠ ـ مَنْ رامَها حَاشَا النّبِيِّ وَرَهْطِه[4]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على البريّة بالإسلام والدِّين

ويروى «والخير» مكان «والدين». وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٥) وروايته فيه:

إلا قريشاً فإنّ الله فضّلها ... مع النبوّة بالإسلام والخيرِ

والدرر (٣/ ١٧٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٧).

(٢) تقدم برقم (٨٩١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٨١) وخزانة الأدب (٤/ ١٠٥) والدرر (٣/ ١٧٦).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

في الأرض غطغطه الخليجُ المزبدُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩١) ولسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٧٦).

وقوله:

٩١١ ـ حــاشــا أبــي ثَــوْبــان إنّ بــه[١]

وقوله:

٩١٢ ـ حَــاشَــايَ إنِّــي مُسْلِــمٌ مَعْــذُورُ[٢]

وقوله:

٩١٣ ـ خـلا اللّـهِ لا أَرْجـو سِـواكَ وإنّمـا[٣]

وقوله:

٩١٤ ـ عــدا الشّمْطــاءِ والطّفــلِ الصّغيــرِ[٤]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ضَنًّا عن الملحاة والشّتمِ

وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات (ص ٢١٨) والجنى الداني (ص ٥٦٢) والدرر (٣/ ١٧٦) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٠٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) وشرح المفصل (٨/ ٤٧) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩). وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا) وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٨٠) وخزانة الأدب (٤/ ١٨٢) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) ولسان العرب (١٤/ ١٨١ ـ حشا) والمحتسب (١/ ٣٤١) ومغني اللبيب (١/ ١٢٢).

وفي الدرر أن البيت مركب من بيتين، هما:

حــاشــا أبــي ثــوبــان إنّ أبــا ثــوبــان ليــس ببكمــةٍ فــدمِ
عمــرو بــن عبــد الله إنّ بــه ضَنًّــا عــن الملحــاة والشتــمِ

وأن البيت نسبه تاج العروس لسبرة بن عمرو الأسديّ، وليس بصحيح؛ بل هو من قصيدة للجميع وهي من المفضليات (الدرر: ٣/ ١٧٧).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره.

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلٰهَهُمْ

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٤١) والدرر (٣/ ١٧٧) وشرح التصريح (١/ ١١٢) ولسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١١٩) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٤٢٦) ولسان العرب (٤/ ٥٥١ ـ عذر).

(٣) تقدم برقم (٨٩٠).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره

أَبَحْنَا حَيَّهم قتلاً وأسراً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٨٥) والدرر (٣/ ١٧٨) وشرح التصريح (١/ ٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٨) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٢)

وأنكر بعض الكوفيّين منهم الفرّاء حرفية «حاشا»، وقال: إنها فعل أبداً لقولهم: حاشا يُحاشِي وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّرة، والأصل: حاشا لزيدٍ، لكن كَثُر الكلام بها، فأسقطوا اللاّم، وخفضوا بها.

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتهَا، وقالوا: إنها حرفٌ دائماً بمنزلة «لا»، لكنها تجرّ المستثنى[1].

وأنكروا أيضاً حرفيّة «خلا»، و«عدا»[2]؛ وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضُمِّنا معنى الاستثناء.

والعُذْرُ لسيبويه: أنه لم يحفظ النّصب بـ«حاشا»، ولا الجرّ بـ«عدا»، لقلّته، وإنما نقله الأخفشُ والفرّاء.

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء: إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له. قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا، وعدا ـ بذلك كـ«قلّما»، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى «إلاّ».

واتّفق بقيّة الكوفيِّين والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنّ فيها لازم الإضمار.

ثم قال البصريون: هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام. والتّقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً.

قال الكوفيّون: عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامُهم زيداً، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمْهُ فِعْلٌ أو نحوهُ.

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكّر.

وتدخل «ما» على: خلا، وعدا، فيتعيّن النّصب بعدها، لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعليّة كقوله:

٩١٥ ـ أَلا كـلّ شـيءٍ مـا خـلا اللّـهَ بـاطِـلُ[3]

وقوله:

---

(١) قال سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» (الكتاب ٢/٣٤٩).

(٢) انظر الكتاب (٢/٣٤٩، ٣٥٠).

(٣) تقدم في أول الكتاب.

٩١٦ ـ تُمَلُّ النّدامى ما عَدانِي فإنّني[١]

وزعم الجَرْمِيّ، والرَّبعِيّ، والكِسائيّ، والفارِسِيّ، وابن جِنّي: أنه يجوز الجرّ على تقدير «ما» زائدة.

قال في المغني[٢]: فإن قالوه بالقياس ففاسد، لأنّ «ما» لا تزاد قبل حروف الجرّ، بل بعدها، أو بالسّماع فشاذّ بحيث لا يقاس عليه.

وقيل: «ما» ظرف بمعنى المدّة، فمحله نصب، والتّقدير: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً، أو وقت خلوّهم، و«ما» المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً.

وأجاز بعضهم دخول «ما» المصدريّة على «حاشا» بقلّة تمسّكاً بقوله:

٩١٧ ـ رَأَيْتُ النّاسَ ما حَاشا قُرَيْشاً فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا[٣]

والّذِي نصّ عليه سيبويه المنع[٤].

وذهبَ الكسائيّ: إلى أنه يجوز دخول إلاّ على «حاشا» إذا جرّت، وحكى: قام القوم إلاّ حاشا زيدٍ.

ومنع البصريّون ذلك، كما إذا نصبت، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد، والحكاية شاذّة لا يقاس عليها.

وتَرِدُ «حاشا» في غير الاستثناء فِعْلاً متصرّفاً متعدِّياً تقول: حاشيتُه بمعنى: استثنيْتُه، ومنه الحديث: «ما حاشى فاطمةَ ولا غيرها». وقال النّابغة:

٩١٨ ـ ولاَ أُحاشِي من الأقوامِ مِنْ أَحَدِ[٥]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكلّ الذي يهوى نديميَ مولعُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٧) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٣٨٢) والدرر (٣/ ١٧٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٠) وشرح التصريح (١/ ١١٠، ٣٦٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩) والمقاصد النحوية (١/ ٣٦٣).

(٢) مغني اللبيب (١/ ١١٨).

(٣) البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٧) والدرر (٣/ ١٨٠) وشرح التصريح (١/ ٣٦٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٦). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٦٥) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢١) ومغني اللبيب (١/ ١٢١).

(٤) قال: «. . . . ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً» (الكتاب. ٢/ ٣٥٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

=

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو: حاشا لِلَّه، وهي عند المبرّد، وابن جِنّي، والكوفيّين فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذْف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إيّاها على الحرف قبل لام الجرّ.

والصّحيح أنها اسم مصدر مرادف للتّنزيه بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً لله﴾ [يوسف: ٣١] بالتّنوين[1] كما يقال: تنزيهاً لِلَّه وبراءةً، وقراءة ابن مسعود: «حاشا الله» بالإضافة[2]، كمعاذَ اللَّهِ.

وإنما ترك التّنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً.

وزعم بعضُهم: أنها اسم فعل بمعنى: أتبرأ، أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤُها.

ويردّه إعرابها في بعض اللّغاتِ، وروي من كلام العرب: كل شيءٍ مَهَهٌ ما النّساءَ وذِكْرَهُنّ[3]، فخرّجه ابن مالك على أنَّ صلة «ما» محذوفة، وهي «عدا» حذفوها، وأبقوا معمولها، وإنما أضمر «عدا»، لأنها متّفق على فعليتها بخلاف «حاشا»، و«خلا»، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المُتّفق على فعليّته أولى بأن يكون هو المحذوف.

وزعم الفرّاء والأحمر[4]: أن «ما» يستثنى بها كـ«إلاّ»، وخرّجا عليه الحكاية المذكورة، وردّ بأن الاستثناء بها غير محفوظ، فلا يخرّج عليه.

ومعنى الحكاية: كل شيء يسيرٌ ما عدا النِّساءَ وذِكْرَهُنّ، وخرّجها السّهيليّ على أن «ما» نافية كليس اسْتُثْنِيَ بها.

[ليس ولا يكون]

(ص): وبليس، وبلا يكون نصباً خبراً، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً

= ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُهُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٠) وأسرار العربية (ص ٢٠٨) والإنصاف (١/ ٢٧٨) والجنى الداني (ص ٥٥٩، ٥٦٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٣، ٤٠٥) والدرر (٣/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨) ولسان العرب (١٤/ ١٨١، ١٨٢ ـ حشا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٢٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٠) وشرح المفصل (٨/ ٤٩) ومغني اللبيب (١/ ١٢١).

(١) وهي قراءة أبي السمّال (البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣)

(٢) وهي أيضاً قراءة أبيّ (البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣).

(٣) راجع الحاشية (٣) صفحة ٢٠٩.

(٤) الأحمر لقب جماعة من النحويين، منهم: أبان بن عثمان البجلي (القرن الثاني الهجري)، وأبو يعقوب إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار (كان حيًّا قبل ٢٣٢ هـ)، وخلف بن حيان بن محرز البصري (توفي في حدود ١٨٠ هـ)، وعلي بن الحسن الأحمر (توفي سنة ١٩٤ هـ).

حيث صحّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق.

(ش): من أدوات الاستثناء: ليس، ولا يكون، وهي الناقصة، لا أخرى، ارتجلت للاستثناء، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار ـ كما تقدّم في مبحث الضمير ـ نحو: قام القوم ليس زيداً، وخرج النّاس لا يكون عمراً.

و«لا» قيد في يكون، فلو نفيت بـ «ما» أو «لمّا»، أو «لن»، لم تقع في الاستثناء. ومن شواهد «ليس» قوله:

٩١٩ ـ إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي[١]

وحديث «يطبع المؤمن على كلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والكَذِبَ»[٢].

وقد يوصف بـ «ليس»، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيّةً، قال ابن مالك: أو معرّفاً بلام الجنس نحو: ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، وأتاني القوم ليسوا إخوتك.

قال أبو حيّان: ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاّ أن المنقول اختصاصُه بالنّكرة دون المعرّف بلام الجنس.

ولا يجوز في النكرة المثبتة نحو: أتتني امرأة لا تكون فلانة، إذْ لا يصحّ الاستثناء منها.

ولا في المعرفة نحو: جاء القوم ليسوا إخوتك، بل يكونان في موضع نصب على الحال.

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له، فيبرز نحو: ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءني رجال ليسوا زيداً، أو نساء لَسْن الهندات.

قال السّيرافيّ: أجازوا الوصف بليس، ولا يكون، لأنهما نصّ في النّفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا، وخلا إلاّ بالتضمّن، فلم يوصف بهما، لأنهما ليسا موْضِعَيْ جَحْدٍ، فلا يُقال: ما أتتني امرأة عَدَت هنداً، أو خَلَت دعداً.

[لا سيّما]

(ص): وبلا سيّما عند الأخفش، وأبي حاتم، والنّحاس، والأصحّ ليس ما بعدها

---

(١) تقدم برقم (١٦٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ: الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٧/ ٥١٨) والسيوطي في الدرّ المنثور (٣/ ٢٩٠) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (١/ ٤٤، ٤/ ١٦٣٠).

مستثنى، بل منبّه على أولويّته بما نسب لِما قَبْلَهُ. وقال خطّاب[١]: مسكوتٌ عنه، و«سِيّ» اسم لا. وقيل: حال. وقيل: «لا» زائدة.

وأصله: سوى. وتخفّف ياؤها خلافاً لابن عصفور، وتسكن. فالمحذوف اللام أو العين قولان. فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة، و«ما» زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراويّ، أو رفع خبر محذوف، و«ما» موصولة أو موصوفة، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ «ما» نكرة تامة، وقيل: ظرفاً أو صلةً لها.

وقيل: هي كافّة. وقال دُرَيْوِد[٢]: يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالتثقيل، وقد يليها ظرفٌ، وفعلٌ، وشَرْطٌ؛ فـ «ما» كافّة.

وفي وجوب الواو قبل «لا» خُلْفٌ، ويقال: لا تِيّما، وتا سِيّما.

(ش): عدّ الكوفيّون، وجماعةٌ من البصريِّين كالأخفش، وأبي حاتم[٣]، والفارِسيّ، والنّحاس، وابن مضاء: من أدوات الاستثناء «لا سيّما».

وَوَجْهُهُ: أنك إذا قلت: قام القوم لا سيّما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحُكْم الذي ثبت لهم بطريق الأولَويّة.

قال الخَضْراوِيّ: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارِجاً عنه بمعنى الزّيادة كان استثناء من الأوّل، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأقرب ما يشبه به قوله:

٩٢٠ ـ فَتَـى كَمُلَـتْ خيـراتُـهُ غَيْـرَ أَنّـه جَـوادٌ فمـا يُبْقِـي مـن المـال بـاقيـا[٤]

---

(١) هناك ثلاثة نحويين يسمّون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ، وقد تقدم التعريف به. والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي؛ له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي والثالث: خطّاب بن أحمد بن عديّ بن خطاب التلمساني، له ترجمة في إنباه الرواة (١/ ٣٩٢) والأنساب ومعجم البلدان واللباب وغيرها

(٢) دريود، ويقال: «درود»: هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٥ هـ، وقد تقدم.

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري نحوي، لغوي، عروضي، مقرىء. ولد سنة ١٧٢ هـ، وروى عن أبي ريد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، وتوفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ، وقيل غير ذلك. من تصانيفه. إعراب القرآن، اختلاف المصاحف، ما يلحن فيه العامة، المقصور والممدود، والقراءات. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٢٧٣) ومعجم الأدباء (١١/ ٢٦٣) وإنباه الرواة (٢/ ٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ١٨١) وأمالي المرتضى (١/ ٢٦٨) وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٤، ٣٣٦) والدرر (٣/ ١٨٢) وديوان المعاني (١/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٤) والشعر والشعراء (١/ ٢٩٩) والكتاب (٢/ ٣٢٧) ولسان العرب (٢/ ٦٣١ ـ وحح). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٩٣) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧)

لأن كونه «جواداً» خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خَيْرٌ.

والصحيح: أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء، لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخَرِجُه عن أن يكون قائماً.

ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها، وعدمُ صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بالحُكْم المنسوب لما قبلها.

فإن تلاها معرفةٌ مجرورٌ نحو: لا سيّما زيدٍ فبالإضافة، و«ما» زائدة، وزيادة «ما» بين المضافين مسموعة. ويجوز حذفها نحو: لا سِيَّ زيد، نصّ عليه سيبويه(١).

وزعم ابن هشام الخَضْراويّ: أنّها زائِدةٌ، لازمة لا تحذف، وليس كما قال. أو مرفوع نحو: لا سيّما زيدٌ، فخبر مبتدأ محذوف، و«ما» موصولة بمعنى الذي، مجرورة بإضافة «سيّ» إليها والجملة صلة، والتّقدير: لا سِيّ الذي هو زيد، وأجاز ابن خَروف أن تكون «ما» نكرة موصوفة، والجملة صفة.

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث، وهو النصب، وقد روي بالأوجه الثّلاثة قوله:

٩٢١ ـ ولا سيّمـا يَـوْم بِـدَارةِ جُلْجُـل(٢)

واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التّمييز، و«ما» نكرة تامّة غير موصوفة في موضع حفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً. وقيل: إنه على الظّرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمْسِ، أي الذي وقع واتّفق.

وقيل: إن «ما» حرف كافٌ لـ «سِيّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: «على التّمْرَة مِثْلُها زيداً».

واستحسنه ابن مالك والشّلَوْبين.

---

(١) لم أجد ذلك لسيبويه في الكتاب؛ والذي وجدته فيه (٢/ ١٧١) خلاف ذلك، حيث قال في لزوم «ما» الزائدة للتوكيد: «ومثل ذلك. ولا سيّما زيد، فرُبّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة».

(٢) عجز بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وصدره:

ألا رُبّ يوم لكَ منهنّ صالح

وهو في ديوانه (ص ١٠) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٤٤٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٤، ٤٥١) والدرر (٣/ ١٨٣) ورصف المباني (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٥) ولسان العرب (١٤/ ٤١١ ـ سوا) ومعني اللبيب (ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١).

وقيل: إنّها كافة، وهو ظَرْف، قاله ابن الصّائغ، أي: ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم.

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله:

٩٢٢ - يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لَدَى شَهَادة مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ[١]

وتقول: يعجبني الاعتكاف ولا سيّما عند الكعبة، ولا سيّما إذا قرب الصبح.

وفِعْل كقوله:

٩٢٣ - فِقِ النّاسَ في الخير لا سِيَّما يُنيلك من ذي الجَلال الرِّضا[٢]

وشَرْط كقوله:

٩٢٤ - أرى النَّيْك يجلو الهمّ، والغَمّ، والعمى ولا سيّما إن نِكْت بالمَرَس الضّخمِ[٣]

ومن أحكام «لا سيما»: أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو.

وقال أبو حيّان: ولَحَن من المصَنّفين من قال: لا سيّما والأمر كذا.

ولا تحذف «لا» من لا سيما، لأنه لم يسمع إلاّ في كلام المولّدين كقوله:

٩٢٥ - سِيّما من حالت الأحراس من دون مُناه[٤]

وذكر ثَعلب: أنه يجب اقتران «لا» بالواو كالبيت السّابق[٥]، وجوز غيره حذفها كقوله:

٩٢٦ - فِهْ بالعقود، وبالأيمانِ لا سِيَمَا عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ[٦]

والجمهور على أنَّ «سيّ» اسم لا التّبرئة[٧]، وفتحته بناء كهي في. لا رجُلَ.

وقال الفارسيّ: إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة، وردّ بوجوب تكرار «لا» حينئذٍ، وبمنع الواو، إذْ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

وحكى في «البديع» عن بعضهم أنّ «لا» في لا سيّما زائدة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) والدرر (٣/ ١٨٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) وروايته. «ينبئك» بدل «ينيلك»، والدرر (٣/ ١٨٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٨٥)

(٤) الشطر بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٨٥).

(٥) أي المتقدم بالرقم (٩٢٤).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٨) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) والدرر (٣/ ١٨٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٣) ومعني اللبيب (ص ١٤٠).

(٧) لا التبرئة هي «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيّان: وهو غريب.

وأصل سِيّ: «سِوْيٌ»، فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء.

وقد سمع تخفيف الياء من «لا سيما»، حكاه الأخفش وابن الأعرابي[(١)] وآخرون، ومنه البيت السّابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حَرْفَين.

وإذا خُفِّفت، فقال ابن جنيّ: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلْقاء حركة اللاّم عليها.

وقال أبو حيّان: الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظّاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما.

وقد أبدلت العرب سين «سيّما» تاء، فقالوا: «لا تِيّما»، كما قالوا في النّاس: النات[(٢)]. وقرىء ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النّات﴾ [النّاس: ١] وأُبدلت أيضاً «لا» تاء، فقالوا: «تا سيما»، كما قالوا: قام زيد تا بل عمرو، أي: لا بل عمرو.

[ما ألحق بلا سيما]

(ص): وألحق به «لا مثل ما»، و«لا سوا ما» و«لا تر ما»، و«لو تر ما»، لكن لا يُجرّ تِلْوُ هذين.

(ش): حكى ابن الأعرابي في نوادره، وأبو الحسن النساي[(٣)]. «لا مِثْلَ ما»: بمعنى: لا سيّما، وأنه يرفع ما بعده، ويجرّ كما بعد: لا سيّما.

وفي «التّسهيل» أنَّ: «لا سوا ما» كذلك فيقال: قام القوم لا سواما زيد.

---

(١) ابن الأعرابي. هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي. لغوي، نحوي، راوية لأشعار القبائل، نسّابة. ولد بالكوفة سنة ١٥٠ هـ، وسمع من المفضل الضبي الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي وابن السكّيت وثعلب وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي؛ وتوفي بسّر من رأى سنة ٢٣١ هـ. من آثاره: النوادر، تاريخ القبائل، معاني الشعر، تفسير الأمثال، وصفة الزرع انظر ترجمته في الفهرست (١/ ٦٩) ووفيات الأعيان (١/ ٦٢٣) وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢) ومعجم الأدباء (١٨/ ١٨٩) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩٥) وبغية الوعاة (ص ٤٢) وشذرات الذهب (٢/ ٧٠) وهدية العارفين (٢/ ١٢).

(٢) ومنه قوله [من الرجز].

يا قبّحَ الله بني السعلاةِ فعمرو بن يربوع شرار الناتِ
ليسوا أعفّاء ولا أكيات

وهو لعلباء بن أرقم، قال في لسان العرب (٢/ ١٠١): «فإنما يريد الناس وأكياس، فقلب السين تاءً، وهي لغة لبعض العرب، عن أبي زيد».

(٣) كذا في الأصل «النساي» ولعلّه محرف عن «النسائي» أو «النسوي»؛ ولم أهتد إلى أبي الحسن هذا.

قال أبو حيّان: وإطلاقه يدلّ على جواز الرّفع والجرّ بعده أيضاً.

وقال النّساي[١]: «لا تر ما»، و «لا سيما»، و «لا مثل ما»، بمعنى واحد.

وذكر ابن الأعرابي: لو تر ما بمعنى: لا سيما، قال: إلا أنه لا يكن بعدها إلاّ الرّفع، وكذا قال الآخر، ووجهه أن «تر» فعل، فلا يمكن أن تكو «ما» بعدها زائدة، وينجر تاليها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، فتعيّن أن تكون موصوله، وهي مفعول «تر» وزيد خبر محذوف، و«تر» بعد «لا» مجزوم بها، وهي ناهية، والتّقدير في: قام القوم لا تر ما زيد: لا تُبْصِرْ أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً، أو للتّركيب.

وكذا بعد «لو»، والتّقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أَولى بالقيام منهم، قاله أبو حيّان.

[بـلـــه]

(ص): وَبْلَه أثبته أهلُ بغداد والكوفيّة، وسمع جرّ تاليها فقيل: كـ «غير» منقطعاً. وقيل: مصدر مضاف. وقيل: حرف جرّ، ونصبه مفعولاً. وهي مصدر أو اسم فعل، ورفعه مبتدأ، وهي كـ «كيف». وهاؤه تفتح وتكسر. ويقال: بَهَل، وبَهْل.

(ش): عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلْه» وهي بمعنى: «لا سيّما» نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى: أنّ إكْرام الأحرار يزيد على إكْرام العبيد.

وأنكر ذلك البصريّون، لأن إلاّ لا تقع مكانها، ولأن ما بعدها لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها.

قال ابن الصّائغ: ولو صح دخول «لا سيّما»، و«بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتّى»، لأن ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها. والجرّ لما بعدها مُجْمعٌ على سماعه.

وأجاز الكوفيّون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريّين، وهم محجوجون بالسماع، قال جرير:

٩٢٧ ـ وَهَلْ كُنت يا ابْنَ القَيْن في الدّهر مالِكاً بغيرِ بعيرٍ بَلْهَ مُهْرِيَّةً نُجُبا[٢]

قال قُطْرُب: وروي برفع ما بعدها على أنها بمعنى «كيف». وقد روي بالجرّ والنّصب والرّفع قوله:

---

(١) راجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٢) وخزانة الأدب (٦/ ٢٣١) والدرر (٣/ ١٨٦).

٩٢٨ ـ تَــذَرُ الجمــاجِــمَ ضــاحيــاً هــامــاتُهــا   بَلْــه الأكُــفّ كــأنّهــا لــم تُخْلَــق[١]

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين: هي اسم بمعنى «غير»، والجرُّ بإضافتها فيكون استثناء منقطعاً.

وقال الفارسِيّ: هي مصدر لم يُنْطق له بفعل مضاف إلى ما بعده، وهي إضافة نصب.

وقال الأخفَش: هي حرْف جرّ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول.

و«بَلْه» مصدر [وضع] موضع الفعل بمعنى تَرْكاً أو اسم فعل بمعنى: دع[٢].

وإذا رفعت فمبتدأ، وبله الخبر.

وفي هائها لغتان: الفتح بناءً، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلاّ على المصدريّة فالفتح إعراب.

وقالت العرب في بَلْهَ: بَهْل بفتح الهاء وسكونها.

[لــمّــا]

(ص): وبلمّا بمعنى إلاّ قليلاً نحو: ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وأنكره الجَوْهريّ وقاسه الزّجّاجيّ، وتوقّف أبو حيّان.

وتقدّم استثناءُ: سِوى، ودُون.

(ش): قال أبو حيّان: تكون (لمّا) بمعنى إلاّ، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب. وينبغي ألاّ يتّسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب. نحو قوله تعالى: ﴿إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة مَنْ شدّد الميم[٣]، فـ «إنْ» نافية، ولمّا بمعنى إلاّ.

وممّن حكى أن «لمّا» بمعنى «إلاّ» الخليل وسيبويه، والكسائي.

وقرأ ابن مسعود: ﴿وَمَا مِنَّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي إلاّ لَهُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٧) والدرر اللوامع (٣/ ١٨٧) وشرح شواهد المغني (ص ٣٥٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٧٨ ـ بله). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢١٧) وتذكرة النحاة (ص ٥٠٠) والجنى الداني (ص ٤٢٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٣٢) وشرح الأشموني (١/ ٢١٥) وشرح التصريح (٢/ ١٩٩) وشرح شذور الذهب (ص ٥١٣) وشرح المفصل (٤/ ٤٨) ومغني اللبيب (ص ١١٥).

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٢)

(٣) هي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر؛ وقرأ باقي السبعة بالتخفيف. أما قراءة التخفيف فتوجّه على جَعْل «إن» المخففة من الثقيلة و«ما» زائدة، قاله أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٣١٩).

وقالوا: نشدتك الله لمّا فعلت كذا، وعَمْرك الله لمّا فعلت كذا. وعزّك الله وقعدك الله لمّا فعلت كذا.

ولمّا مع هذه بمعنى: إلاّ.

وقد يحذف نشدتك الله، أو سألتك، وما أشبهه، فيقال: بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلاّ صنعت، قال الشاعر:

٩٢٩ ـ قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفساً أوِ اثْنَيْنْ[٣]

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا بمعنى إلاّ.

وزعم الزّجّاجيّ أنه يقال: لم يأت من القوم لمّا أخوك، ولم أر من القوم لمّا زيداً. بمعنى: إلا أخوك، وإلاّ زيداً.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

وزعم الجوهريّ: أنّ لمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللّغة.

وبقي من أدوات الاستثناء «سوى»، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف، وكذا «دون» عند من يرى الاستثناء بها.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني(ص ٥٩٣) والدرر (٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٥) وشرح شواهد المغني (ص ٦٨٣) ولسان العرب (٢/ ١٧٣ ـ غنث) ومغني اللبيب (١١/ ٢٨١).
والغنثُ هنا. كناية عن الجماع. انظر اللسان (٢/ ١٧٣).

الحـــال

(ص): الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دالّة على هيئة صاحبه. ونصبُه نَصْبَ المفعول به، أو المشبّه به، أو الظّرف، أقوال.

ويغلب انتقالُه إلا في مؤكدة. وقيل: يشترط لزومها، وانتقال غيرها، واشتقاقهُ.

ويغني وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته على سِعْر، أو مفاعلة نحو: كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ.

وهل هو مصدر سدّ عن الحال، أو تقدّر: «مِنْ» أو جاعِلاً، أو حذف أو ناب؟ أقوال. ولا يقاس خلافاً لهشام[1]، وسمع رفعه. ولا يُقدّم المجرُور. وجَوّزه الكوفيّة رفْعاً. ويؤخّر العامل على الأصحّ، أو على ترتيب كعَلَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً.

ونصب الثاني، قال الفارسي: بالأول. وابن جنّي صفة له. والزجّاج: تأكيد. وأبو حيان: منصوبان بالعامل، لأن مجموعهما الحال.

والمختار عطفٌ بفاء محذوفة لظهورها في «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلكم باعاً فباعاً»[2]، أو على أصل، أو فرع، أو نوْع، أو تشبيه، أو تقسيم، أو تفضيل على نفسه، أو غيره.

(ش): الحال يذكّر ويؤنّث. وهو فضلةٌ دالٌّ على هيئة صاحبه نحو: جاء زيد ضاحِكاً، فـ «ضاحكاً» فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد.

---

(١) هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) حديث نبوي رواه بهذا اللفظ «باعاً فباعاً» من طريق أبي هريرة: الحاكم في المستدرك (١/٣٧) وقال. هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ. ووافقه الذهبي في التلخيص. ورواه ابن ماجة في الفتن، باب ١٧ (حديث رقم ٣٩٩٤) بلفظ: «باعاً بباعٍ»

وخرج بالفضلة العمدة نحو: زيد ضاحِكٌ، وبدالّ على هيئة: سائِرُ المنصوبات إلاّ المصدر النوعي.

وبصاحبه نحو: رجَعْتُ الْقَهْقَرى، فإنه يدلّ على هيئة الرّجوع، لا على هيئة الصاحب.

ولا يقدح في جَعْلِهِ فضلة عدمُ الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، لأنه عارض، كما لا يَقْدَحُ في العُمدة عروض الاستغناء عنه.

واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال؟ فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشّبيه بالمفعول به، وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف، لأن الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضّحك، أو الإسراع مثلاً، فأشْبَهَتْ ظرْف الزّمان.

وردّ بأن الظّرف أجنبيّ من الاسم، والحال هي الاسم الأوّل.

والغالب في الحال المبيّنة أن تكون مُنْتَقِلةً، أي وصفاً غير لازم. وقد تكون ثابتة نحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. ﴿قَآئِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. «خلَقَ اللّهُ الزّرافةَ يَدَيْها أَطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا». ولد زيدٌ قصيراً. خُلِق أَشْهَلَ[1].

أمّا المؤكدة، فلا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثّبوت فيها كثيران نحو: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]. ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

وقيل: لا تكون المبنيةُ إلاّ مُنْتَقِلةً، وما ورد من الثابت كالأمثلة السّابقة محمولٌ على المؤكدة، لأنه في حكم المعلوم. وقيل: لا تكون المؤكدة إلاّ غير مُنْتَقِلة.

والغالِبُ في الحال: أن تكون وصْفاً مُشْتَقّاً، إمّا من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر، كأظفر من الظُّفْر، ومُسْتَحجر من الحَجَر، ومُسْتَنْسَر من النّسْر. ويغني عن الاشتقاق أمور:

أحدها: وصفه نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الثّاني: تقدير مضاف قبله كقولهم: «وقع المُصْطَرِعَان عِدْلَيْ عَيْر»[2] أي مِثْل عِدْلَيْ.

---

(١) الشُّهْلة في العين: أن يشوب سوادها زرقةٌ.

(٢) هذا مثل ورواه ابن منظور في اللسان (١١/ ٤٣٣) بلفظ. «بَعِير» بدل «عير» قال: «أي وقعا معاً ولم يصرع أحدهما الآخر». والعير: الحمار وحشيًّا كان أو أهليًّا

الثّالث: دلالة على سِعْرٍ نحو: بِعْتُ الشِّياهَ شاةً بدرهم. والبُرَّ قفيزاً بدرهم. والدّار ذِراعاً بدرهم، أي مُسَعَّراً.

الرّابع: دلالته على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى فِيَّ، أي مُشافهةً، وبعتُه يداً بيد، أي مُناجزَةً، ورأساً برأس، أي مُمَاثَلَةً.

وقد اختلف في إعراب: كَلّمْتُهُ فاهُ إلى فِيّ. فمذهب سيبويه: ما ذُكِر أنّهُ حالٌ على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر[1]، أي مُشافَهَةً الموضوع موضع الحال، أي مُشافهاً.

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقُلُ العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نَكِرةً كما قال سيبويه، ولا بدّ أن يكون له مصدر من لفظه، كالدّهن، والعَطاء، وفاه إلى فِيَّ ليس كذلك.

ومذهب الأخفش أن أصله: منْ فِيه إلى فِيّ. حذف الجار فنصب كقوله: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي على عُقْدةِ.

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفُ الجرّ ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلّم فَمُهُ، لا فم المُكَلَّم، ولو كان معنى «مِنْ» مقصوداً لقيل: مِنْ فيّ إلى فيه، إذا أُظْهِرَتْ، وفيَّ إلى فيه، إذا قُدِّرَتْ.

وقد ورد في الحديث «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فِيّ»[2] ومَبْدأ الإقراء من فم النّبي ﷺ على ما هو الظّاهر في الغاية.

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلَة، فلما تضمّن كَلّمْتُهُ معنى: كلَّمَنِي وكلّمته صحّ ذلك، لأن كلمني «من فيه» صحيح أي لا بواسطة، ولا بكتابة، والعرب إذا ضمّنَتْ شيئاً معنى شيء علّقت به ما يَتَعَلَّق بذلك الشيء.

ومذهب الكوفيّين: أن أصله: كلمته جاعلاً فاهُ إلى «فيّ»، فهو مفعول به.

ومذهب الفارسيّ: أنه حال نائبة مناب: «جاعِلاً»، ثم حذف، وصار العاملُ فيها: «كلّمته».

ولا يقاس على هذا التركيب، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السّماع، فلا يقال: كلّمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْني.

وأجاز هشام: القياس عليه، فأجاز ماشيْتُه قَدَمَهُ إلى قَدَمي، وكافحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي، وصارعْتُهُ جَبْهَتَهُ على جَبْهَتي، وجاوزْتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتِي، وناضلْتُه قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي، ونحو ذلك.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٣٩١)

(٢) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب، ٢٠ (حديث رقم ٣٧٤٢) من طريق أبي الدرداء بلفظ: «... من فيه إلى فيّ». ولا شاهد على هذه الرواية

وَرُدّ: بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق، ومَعْرفةٍ موقع نَكِرَة، ومُرَكّب موضع مُفْرَد، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس.

وسمع: كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية.

ولا يجوز تقديم: «إلى فيَّ» على «فاه»، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريّين، لأن الجار للتبيين كـ «لك» بعد: «سَقْياً» وهو لا يقدّم.

وجوَّز الكوفيّة تقديمه إذا رفع، ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل، فيقال: فاهُ إلى فِيَّ كلمت زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرّف العامل.

واتفق الكوفيون على مَنْعه، وتبعهم بعضُ البصريّين، وعُزِي لسيبويه أيضاً، لأنها حال متأوّلة لم تَقْوَ قُوّة غيرها، ولم يسمع فيها تقديم.

ولو قيل: فوه إلى فِيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيين.

قال أبو حيّان: ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك، والقياسُ يَقْتضي الجواز.

الخامس: دلالته على ترتيب نحو: ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً، أي مرتّبين واحداً بعد واحد، وعلَّمْتُهُ الحِسَاب باباً باباً، أيّ مفصّلاً، أو مصنّفاً. وفي نصب الثاني من المكرّر خلاف:

ذهب الفارسي: إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جنّي: إلى أنه في موضع الصّفة للأول، وتقديره باباً ذا باب، حذف «ذا» وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جَرَيان الأول، كما تقول زيد عَمْرٌو، أي مثل عمرو. وقيل: هو صفة له بلا تقدير، لأن التفصيل لا يفهم بالأوّل وحده. وقال الزّجّاج: الثاني تأكيد للأوّل، قيل: وهو أولى، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم.

وأمّا التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع. وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأوّل.

وقال أبو حيّان: الذي أختاره أنّ كلَيْهما منصوبٌ بالعامل السّابق، لأنّ مجموعَهُما هو الحال، لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل في الحاليّة، إذ الحاليّة مستفادةٌ منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب.

ونظير ذلك قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مزّ) أُعْرِبا إعرابه قال: ولو ذهب ذاهبٌ: إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أيْ رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلّمتُهُ الحساب باباً بعد باب.

قلت: وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ باعاً فباعاً»[1].

قال أبو حيّان: والتّكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد، بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب، ونحو ذلك.

السّادس: دلالته على أصالة الشيء نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] وهذا خَاتَمُكَ حَدِيداً، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً.

السّابع: دلالته هلى فَرْعِيّتِهِ نحو: هذا حديدكُ خاتَماً.

الثّامن: دَلالَتُه على نَوْعِيّته.نحو: هذا مالكُ ذهباً.

التّاسع: دلالته على تشبيه نحو: كرّ زيدٌ أسداً، أي مُشْبِهاً أسداً.

العاشر: دَلالَتُه على تقسيم نحو: أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أخماساً.

الحادي عشر: دلالته على تفضيل نفسه باعتبارين نحو: هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً.

الثاني عشر: دلالته على تفضيل على غيره. ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو: أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً.

[ورود الحال مصدراً]

(ص): وورد مصدراً، فأوّل بوصْف. وقيل: بحذف مضاف. وقيل: مفعول مطلقٌ لما قبله. وقيل: لمقدّر هو الحال.

ولا يقاس، ولو نوّع الفعل في الأصحّ نحو: أنت الرجل عِلْماً، وزهيرٌ شِعْراً، والمختار أنهما تمييزان. وأمّا عِلْماً فعالِمٌ، والمختار مفعول به وقيل: مطلق. ورفعه لغة، فإنْ عرّف فراجح.

والنصب مفعول له، أو به، أو مطلق أقوال. ولا يقع «أنَّ» أو «أنْ» والفعل حالاً خلافاً لابن جِنّي.

(ش) ورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نَعْتاً، فمنه: ﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[2] [البقرة: ٢٧٤]. ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]. ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨].

---

(١) راجع الحاشية ٢، ص ٢٢٣.

(٢) ورد في الأصل. «ينفقون أموالهم سرًا وعلانية» بإسقاط «بالليل والنهار»، وصواب الآية ما أثبتناه

وقالوا: قتلتُهُ صَبْراً، وأتيتُه رَكْضاً ومشياً وعَدْواً، ولقيته فَجْأةً وكِفاحاً[١] وعياناً، وكلّمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وأخذتُ ذلك عنه سَماعاً، فاختلف النحويّون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع.

فذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين: إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتَق، أي: ساعياً، وراكِضاً، ومُفاجئاً، وَمُسِرّاً، ومُعْلِناً، وخائفين، وطائعين، ومجاهراً، ومصبوراً، وكذا الباقي.

وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان رَكْض، وسَيْر عَدْوٍ، ولِقاء فَجْأة.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعْي، وذَا فَجْأة.

وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيّة وعليه الكوفيون. وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي أتيت أركُضُ رَكْضاً، وعليه الأخفش والمبرّد.

وأجمع البَصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلاّ ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتّكاءً.

وشذّ المبرّد، فقال: يجوز القياس. واختلف النّقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة.

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها:

الأوّل: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال نحو: أنت الرَّجُل عِلْماً، أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرَّجل أدباً، ونُبْلاً، وحِلْماً.

قال أبو حيّان: وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال: أنت الكامل من حَيْثُ العِلْم، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروفٌ، والأصل: أنت الكامِل عِلْمُه.

الثّاني: ما وقع بعد خبر يُشبّهُ به مبتدؤه نحو: أنت زهيرٌ شِعْراً، فيقال: أنت حاتِمٌ جوداً، والأحنف حِلْماً، ويوسُفُ حُسْناً.

قال أبو حيّان: والتّمييز فيه أظهر أيضاً، وقد نصّوا على أنه تمييز في قولك: زيدٌ القمرُ

(١) يقال لقيه كفْحاً ومكافحةً وكِفَاحاً، أي مواجهة، جاء المصدر فيه على غير لفظ الفعل، قال ابن سيده: وهو موقوف عند سيبويه مطّرد عند غيره. انظر اللسان (٢/ ٥٧٣).

(٢) أنظر الكتاب (١/ ٣٧٠، ٣٧١).

حُسْناً، وثوبك السّلق[١] خُضْرَةً.

الثّالث: ما وقع بعد أما نحو: أمّا عِلْماً فعالمٌ، والأصل فيه: أنّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلْم وغيره، فقال الرجل للواصف: أمّا عِلْماً فعالِمٌ، يريد: مهما يُذْكَرْ إنسانٌ في حَالِ عِلْم فالذي وصفت عالِمٌ كأنه مُنْكِرٌ ما وصَفَه به من غَير العِلْم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشّرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشّرْط. ويقال قياساً عليه: أمّا سِمَناً فسمينٌ، وأما نُبْلاً فَنبِيلٌ.

وذهب بعضهم: إلى أنَّ نصبَ «عالِماً» في هذا المثال على أنه مَفعول به بفعل الشّرط المقدّر، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى، فكأنه قال: مهما تذكرُ عِلْماً فالذي وصف عالم.

وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السّيرافي وابن مالك، قال: لأنه لا يَخْرُج منه شيءٌ عن أصله إذ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله، ووضعه موضع اسم الفاعل، ولأنه ورد فيما ليس مصدراً، سمع: أمّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها، وأما العَبِيدَ فذو عبيد.

وذهب الأخفش: إلى أنّه مفعولٌ مطلق مؤكد لناصبه، وهو «عالم» المؤخّر، والتقدير: «مهما يَكُن مِنْ شيءٍ فالمذكور عالِمٌ عِلْماً»، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيء فاليتيمَ لا تَقْهَرْ.

ورفْعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم، قالوا: أمّا علمٌ فعالِمٌ مع ترجيحهم النّصْب.

فإن وقع بعد «أمّا» معرفة، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم نحو: أمّا العِلْم فعالِمٌ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز.

ووجَّههُ سيبويه بأنه مفعول له، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر، لأنه مؤكّد، والمؤكد لا يكون معرفة.

وذهب الأخفش: إلى أنه مفعول مطلق، والكوفيون ومَنْ وافقهم: إلى أنه مفعول به كالقولين في المُنَكّر.

ومذهب سيبويه: أنّ أنْ والفعل، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً، لأنّ العرب أجرتها مُجْرَى المعارف في باب الإخبار بكان، ولأنّ أنْ للاستقبال، والمستقبل لا يكون حالاً.

وأجازه ابن جنيّ وخرّج عليه قوله:

---

(١) السِّلْق: بقلة لها ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض، وورقها غضّ طريّ يؤكل مطبوخاً (المعجم الوسيط· ص ٤٤٤).

٩٣٠ ـ وقــالــوا لهــا لا تُنكِحيــه فــإنّــه لأوّل نَصْــلٍ أنْ يــلاقِــيَ مَجْمَعَــا[1]

[تنكير الحال]

(ص): مسألة: يجب تنكيره، وثالثها: لا، إن كان فيه معنى الشّرط، وورد باللاّم والإضافة، وعلَماً فمؤول. ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً لضمير سابق، وتجعله بنو تميم توكيداً، وكذا مركّبة في الأصحّ. والأصح أن «وحده» موضع مصدر حال. وقيل: مصدرٌ بحذف الزّيادة. وقيل: مِنْ «وَحِدَ». وقيل: لا فعل له، وقيل: نصب ظرفاً، وقيل: بمضمر.

(ش): يجب في الحال التّنكير، لأنها خبر في المعنى، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور.

وجوّز يونس والبغداديّون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الرّاكِبَ قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك.

وقال الكوفيّون: إذا كان في الحال معنى الشّرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المُسِيءَ، التقدير: إذا أحْسَن أفضل منه إذا أساءَ. وأنت زيداً أشهر منك عَمْراً أي: إذا سمّيتَ. وسمع: لذُو الرّمّة ذَا الرّمة أشهر منه غيلانَ[2].

فإن لم يكن فيها معنى الشّرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللّفظ نحو: جاء زيدٌ الرّاكبَ. والأولون، قالوا: المنصوب في الأول بتقدير: إذا كان، وفي الآخرَيْن بفِعْلِ التّسمية.

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم: مررت بهم الجمّاءَ الغَفِيرَ.

٩٣١ ـ فــأرسلهــا العــراكَ[3]

وادخلوا الأوّلَ فالأولَ، وقرىء: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه (ص ١١٢) والدرر (٤/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٩١)

(٢) غيلان هو اسم «ذي الرمّة»؛ وهو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود العدوي من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره. توفي سنة ١١٧ هـ انظر الأعلام (١٢٤/٥)

(٣) جزء من بيت من الوافر، وتمامه.

فــأرسلهـا العـراكَ ولـم يَـذُدْهـا ولم يُشْفِقْ على نغص الدخالِ

=

وهي مؤولة على زيادة اللاّم(١).

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو: «تفرّقوا أيادي سبَأ»(٢) فأوّل بتقدير: «مِثْل» أو «تبدّداً لا بقاء معه»، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي، فأُوِّل بتقدير جاهِداً، ومُطِيقاً، ومُنْفَرِداً. ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِه، أي: عائِداً.

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثَلاَثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُم، أو عَشَرَتَهُمْ، وتأويله عند سيبويه: أنّه في موضع مصدر، وضع موضع الحال(٣)، أي مُثَلِّثاً أو مُخمّساً لهم.

وبنو تميمٍ يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً(٤)، فعلى هذا يقدر بـ «جميعهم»، وعلى الأول بـ «جميعاً».

= وهو للبيد في ديوانه (ص ٨٦) وأساس البلاغة (ص ٤٦٥ ـ نغص) وخزانة الأدب (٣/ ١٩٢) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠) وشرح التصريح (١/ ٣٧٣) وشرح المفصل (٢/ ٦٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٤) والكتاب (١/ ٣٧٢) ولسان العرب (٧/ ٩٩ ـ نغص، ١٠/ ٤٦٥ ـ عرك، ١١/ ٢٤٣ ـ دخل) والمعاني الكبير (ص ٤٤٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٨٥) والإنصاف (٢/ ٨٢٢) وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ولسان العرب (١٠/ ٤٩٤ ـ ملك) والمقتضب (٣/ ٢٣٧)

والعراك: ازدحام الإبل على الماء. والنَّغْصُ والنَّغَصُ: أن يورد الرجل إبله الحوض، فإذا شربت أُخرج من كلّ بعيرين بعيرٌ قويّ وأُدخل مكانه بعير ضعيف والدخال. إذا وردت الإبل أرسالاً فشرب منها رُسَل ثم ورد رَسَلٌ آخر الحوضَ فأُدخل بعيرٌ قد شرب بين بعيرين لم يشربا، فذلك الدخال، وإنما يُفعل ذلك في قلة الماء

والشاهد في البيت نصب «العراك» على الحال وهو معرفة؛ وذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال أرسلها تعترك الاعتراك

(١) هذا التأويل على مذهب البصريين كما ذكر أبو حيّان في البحر المحيط (٨/ ٢٧٠). وهذه القراءة حكاها الكسائي والفرّاء عن قوم.

(٢) هذا مثل يُضرب في الفُرْقة، لأنه لمّا أذهب الله عنهم جنّتهم وغرّق مكانهم تبدّدوا في البلاد وسبأ مدينة بلقيس باليمن. ويروى المثل «تفرّقوا أبدي سبأ» و «أيادي سبأ»، ويروى أيضاً «سبا» بدون همزة، وليس بتخفيف عن «سبأ» لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك وإنما هو بدل لكثرته في كلامهم. انظر لسان العرب (١/ ٩٤)

(٣) انظر الكتاب (١/ ٣٧٣).

(٤) أي يجرونه على الاسم الأول: إن كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً. انظر الكتاب (١/ ٣٧٤).

وهل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل: لا، والصّحيح: الجواز، فيقال: جاء القوم خَمسةَ عَشَرَهم، والنّسْوة خَمْسةَ عَشَرَتهنّ بالنّصب.

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلَم، قالوا: جاءت الخيلُ بدَادِ، وبداد علم جِنْس، فأوّل بمتبدِّدةً.

وفي «وحده» مذاهب: قال سيبويه والخليل: هو اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضع مُوحِّداً في المُتعدِّي، ومتوحِّداً في اللاّزم.

وقال قوم: إنه مصدر على حذف حروف الزّيادة من إيجاد واقع موقع الحال. وقال آخرون: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأُخُوّة. وقيل: إنه مصدر بلا حذف، لأنه سمع: وَحَدَ يَحِدُ[1]. وقال يونس وهشام: إنه منصوب انتصاب الظّرف، فيجري مجرى «عنده»[2].

والأصل في جاء زيدٌ وحْدَهُ: على وحده، حُذِف الجارّ، ونصب على الظّرْف. وسمع: جَلَسا عَلَى وَحْدَيْهِما.

والتقدير في: زيد وحده: زيد موضع التَّفَرُّد، وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيّته حيث جعلوه خبراً لا حالاً، إذْ لا يجوز: زيد جالساً. وقيل: إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر، أي وَحِد وَحْدَهُ، كما قالوا: زيدٌ إقْبالاً وإدْباراً أي: يُقْبِل، ويُدْبِر.

[صاحب الحال]

(ص): مسألة: لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداءً. قال أبو حيّان: ودونه قياساً. وقيل: يختصّ بالوصف. وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم، أو يكن جملة بالواو. والأصح أنه في نحو: فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ، لا ضمير الظّرف.

ويجيء من المضاف إليه معموله. قال الأخفش وابن مالك: أو جُزْؤهُ أو كَجُزْئِه. وبعضهم مطلقاً.

وفي مجيئه من المنادى: ثالثها يجوز مُؤَكّدة، لا مُبيّنة.

---

(١) وَحَدَ يَحِدُ، مصوب على المصدر. ويقال: وَحِدَ فلانٌ يَوْحَدُ، ويقال. وَحِدَ وَوَحُدَ· أي بقي وحده. انظر اللسان (٣/ ٤٤٩).

(٢) حكاه سيبويه عن يونس، قال· «ورعم يوس أن «وحده» بمنزلة «عنده»، وأن «خمستّهم» و «الحمّاءَ الغفير» و «قَضَّهم» كقولك جميعاً وعامّة، وكذلك «طُرًّا» و «قاطبةً» بمنزلة «وحده» وحعل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى فيَّ». انظر الكتاب (١/ ٣٧٧).

(ش)٠ لما كانت الحالُ خبراً في المعنى، وصاحِبُها مُخْبَراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالِباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها. ومن النّادر قولهم: «عليه مائة بِيضاً»، و «فيها رجلٌ قائماً». واختار أبو حيّان: مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً، ونَقَلَهُ عن سيبويه، وإن كان دون الإتباع في القوّة.

ومن المسوّغات: النّفي كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجْر: ٤].

والنهي نحو:

٩٣٢ ـ لا يَــرْكَنَــنْ أحــدٌ إلــى الإحْجــامِ ... يَــوْمَ الــوَغَــى مُتَخَــوِّفــاً لِحِمــامِ[1]

والاستفهام نحو:

٩٣٣ ـ يــا صَــاحِ هَــلْ حُــمَّ عَيْــشٌ باقِيــاً فَتَــرى[2]

والوصْفُ نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]. وبالآية رُدَّ على مَنْ قال: إنه لا يجوز إلاّ أنْ تكون النّكرةُ موصوفةً بوصفين.

والإضافة: نحو: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصّلت: ١٠]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

والعمل نحو: مررت بضارب هِنْداً قائِماً. وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً.

فإنْ قدّم الحال على صاحبه النّكرة جاز، وإنْ لم يكن له مسوّغ تخلّصاً من تَقَدّم الوصف نحو: هذا قائِماً رجلٌ.

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحن: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفحاءة في ديوانه (ص ١٧١) وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٣) والدرر (٤/ ٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠). وبلا نسة في أوضح المسالك (٢/ ٣١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧) وشرح التصريح (١/ ٣٧٧)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وهو لرجل من طيىء في الدرر اللوامع (٤/ ٦) وشرح التصريح (١/ ٣٧٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣١٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٩)

٩٣٤ ـ مَضَــى زَمَــنٌ والنَّــاسُ يَسْتَشْفِعُــون بِــي[(١)]

وظاهر كلام سيبويه: أنّ صاحب الحال في نحو: «فيها قائماً رجلٌ» هو المبتدأ[(٢)]، وصححه ابن مالك.

وذهب قومٌ: إلى أن صاحبه الضّمير المستكِنّ في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلاّ من الفاعل والمفعول.

وزعم ابن خروف: أنّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلاّ إذا تأخر، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد، ويعطف عليه، ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخِّر.

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر، لأنّ المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف، وواقعٌ منه موقع التنوين.

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحِبَ حال، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٤]. وعَرَفْتُ قِيامَ زيدٍ مُسْرِعاً.

وجوّز بعض البصريين، وصاحب «البسيط» مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلقاً، وخرّجوا عليه: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحِجْر: ٦٦]، وقوله:

٩٣٥ ـ حَلَــقُ الحــديــد مُضَــاعَفــاً يَتَلَهّــبُ[(٣)]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فهل إلى ليلى الغداةَ شفيعُ

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٥١) والدرر (٤/٧) وسمط اللآلي (ص ١٣٣) وشرح شواهد المغني (٨٤١/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٥/٦) ومغني اللبيب (٤٣٢/٢).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٢٢/٢): «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله: وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ؛ جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيّ على الكلام الأول ما بعده. ولو حَسُن أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة؛ ولكنه كأنه لما قال: فيها قائمٌ، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدُ اللّه. وقد يجوز على ضعفه»

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدون عليهمُ

وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (١٧٣/٣، ١٧٥) والدرر (٤/٧). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١٨) وخزانة الأدب (٥/٧).

وجوّزه الأخفش وابن مالك إن كان المضافُ جُزْأً ما أضيف إليه، أو مِثْل جُزْئِهِ نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحِجْر: ٤٧]. ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]. لأنه لو استغني به عن المضاف، وقيل: ونَزَعْنَا ما فيهم إخْواناً، واتَّبعَ إبراهِيمَ حَنيفاً لصحّ.

وردّه أبو حيان وقال: إن النصب في «إخواناً» على المَدْح، و «حَنيفاً» حال من «مِلّة» بمعنى دِينٍ، أو من الضمير في «اتّبِعْ». قال: وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامِل المضاف إليه اللام، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال.

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب.

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص): ويقدّم على صاحبه، لا مجرور بإضافة، وقيل: إلاّ بوصف ولا منصوب بكأنّ، وليت، ولَعَلّ، وفعل تعجّب ولا ضمير متّصل بصلة أل أو حَرْف. ويجب إن أضيف لضمير ملابسه. قيل: أو قُرِن بإلاّ. ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد. وثالثها: إلا الضّمير والفعليّة. والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه. ومنصوب. وقيل: إلاّ الفعليّة.

(ش): الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر. ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله:

٩٣٦ ـ فَسَقَى دِيَارَك غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الغَمَامِ، وديمةٌ تَهْمِي(١)

أم منصوباً كقوله:

٩٣٧ ـ وَصَلْت ولم أَصْرِمْ مُسِيِّينَ أُسْرَتِي(٢)

أم مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، وكفى مُعيناً بزيد. أو أصليٍّ نحو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. هذا هو الأصحّ في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديمُ الحال عليه: كعرفتُ قِيامَ هندٍ مُسْرِعةً، فلا يقدّم «مسرعة» على «هند». لئلاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على «قيام» الذي

---

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٣١) والدرر (٤/ ٩) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٢). وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/ ٣٦٥ ـ همي).

والبيت من شواهد البيانيين على أن «غير مفسدها» تتميم للمعنى واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر.

(٢) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٤/ ٩). ولم أعثر له على قائل أو تتمة.

هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصِّلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في «الجامع»[1]: إنه الأصحّ.

وأجاز ابن مالك في الثاني: تقديم الحال على المضاف، لأن الإضافة في نية الانفصال. كذا ذكره في «شرح التسهيل»، لكنه نقل ذلك في «شرح العُمْدة»[2] عن بعض النحويِّين، وقال: المنع عندي أوْلى.

ومنع أكثر النحويين، منهم البصريين، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهند، ومررت ضاحكاً بك، وتأوّلوا الآية[3] بأن «كافّة» حال من الكاف، وعلّلوا المنع بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عِوَضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار مُتّكِئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا.

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم.

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ، وليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسيّ، وابن كَيْسان، وابن بُرْهان، وصحّحه ابن مالك.

ومنع الكوفيون التّقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافِعُه، فلا يجيزون: مسرعاً قام زيد. ويجيزون: قام مسرعاً زيدٌ، لتقدم الرافع.

ومنع الكوفيّون أيضاً التّقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه.

---

(١) لابن هشام «الجامع الصغير» و «الجامع الكبير» في النحو. وقد تقدم الكلام عليهما. راجع الفهارس العامة.

(٢) كتاب «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» وهو مقدّمة في النحو، وشرحه؛ كلاهما لابن مالك. انظر كشف الظنون (ص ١١٦٦).

(٣) أي: ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافّةً للناس ﴾.

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهُّم المفعولية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به.

وفي «شرح العمدة» لابن مالك: ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان، أو لَيْت، أو لَعلّ، أو فعل تعجب، أو اتّصل بصلة «أل» نحو: القاصِدُك سائلاً زيدٌ. أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو: أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً، ولم يتعرض لذلك في «التسهيل».

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هندٌ أخوها، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه.

وجَعَل قَوْمٌ من ذلك اقْتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو: ما قَدِمَ مُسْرعاً إلاّ زيدٌ.

[تقديم الحال على عامله]

(ص): وعلى عامله. وثالثها يمنع في نحو: راكباً زيدٌ جاء. ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر. ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل، أو حرفاً أو مصدراً. قال ابن مالك: أو نعتاً، أو أفعل تفضيل، أو اتصل بلام ابتداء، أو قسم، أو أفهم تشبيهاً خِلافاً للكسائي. أو ضُمِّن معنى الفعل، لا حروفه، كإشارةٍ، وتنبيهٍ، وتمنٍّ، وتَرجٍّ أو قرن الحال بالواو. وثالثها: يجوز إن كان فعلاً.

(ش): في تقديم الحال على عاملها مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجَرْمِيّ تشبيهاً بالتمييز.

والثاني: الجواز مطلقاً إلاّ ما يأتي استثناؤه، وهو الأصحّ، وعليه الجمهور قياساً على المفعول به، والظّرْف.

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجْهٍ، فقدّمت كما تُقدَّمُ سائر الفضلات، وقد ورد به السّماع، قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره، مؤكّدة أم غير مؤكدة. وفي المؤكّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّدة.

ومنع الأخفش: راكباً زيدٌ جاء، لبعدها عن العامل، وهذا هو **المذهب الثّالث**.

والرّابع: وعليه الكوفيّون: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت، والرافع قبلها، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً، فلا يجوز: راكباً جاء زيدٌ، لأنها عندهم في معنى الشّرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظّاهر لفظاً وَرُتْبَةً.

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرُها، وتوسيطُها، وتقديمُها على الرّافع والمرفوع معاً نحو: قائماً في الدّار أنت، وراكباً جئت. وإن كانت من منصوب ظاهر، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول. أو مضمر جاز التّقديم نحو: ضاحِكاً لقيتني هند، وضاحِكاً مرّت بي هند.

وعلى الأصح يستثنى صُوَر لا يجوز فيها التقديم:

منها: أن يكون العامِلُ فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسنَ هنداً متجرّدةً، فلا يقال: متجرّدةً ما أحسن هنداً. أو صفة غير مَحْضَة.

أو صلة لأل نحوِ: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز المسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها، فيقال: مَن الّذي خائِفاً جاء.

أو صلةً لحرف مصدريّ نحو: يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعاً، فلا يجوز أنْ مُسْرعاً يقوم زيد.

أو مصدراً نحو: يعجبني ركوبُ الفرَس مُسْرجاً. أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبةٍ فَرَسُهُ مكسوراً سَرْجُها، فلا يقال: برجلٍ مكسوراً سَرْجُها ذاهبةٍ فَرسُهُ، كذا قاله ابن مالك.

وقال أبو حيّان: إنه غفلةٌ منه، ونصوص النّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به، وحالٍ، وظرفٍ، ومصدرٍ ونحوها، وإنما منعوا تقديمَ المعمول على المنعوت، لا على النعت العامل فيه، فيجوز في: مررت برجل يركب الفَرَس مُسْرجاً: مررت برجل مسرجاً يركب الفرس، ولا يجوز: مررت مسرجاً برجل يركب الفرس. قال: وأمّا المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم: «مكسوراً سَرْجُها» من جهة أنّ العامل في «مكسوراً» النّعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسّره.

وقد نصّ النّحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة، وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمر ما بعده.

ومن الصُّور المستثناة: أن يكون العامل أفعل التّفضيل نحو: زيدٌ أكْفَاهُمْ ناصِراً، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل، والصفة المشبهة، فأشبه الجوامد.

أو متّصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم نحو: لأَصْبِرُ مُحْتَسِباً، واللّهِ لأقومَنَّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو: زيدٌ مثلك شجاعاً، وزيدٌ زهير شعراً، وزيدٌ الشّمسُ طالعةً. والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي التقديم، فقال: زيد شجاعاً مثلك، وزيدٌ طالعةً الشمسُ.

ومنها: أن يكون العامل غير فعل، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كـ «أمّا» في مثل: أمّا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة «وحروف» التّنبيه

نحو: هذا زيدٌ قائماً، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه، وأن يكون الإشارة، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ، ولا يجوز على تقدير الثاني.

وكحرف التمني، وهو ليت، والترجّي، وهو لعلّ.

ومنها: أن يكون الحال جملةً معها الواو، نحو: جاء زيد والشَّمسُ طالعةٌ، فلا يجوز: والشّمس طالعةٌ جاء زيدٌ، وأجازه الكسائي والفرّاء، وهشام مطلقاً. وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً.

[إذا كان عاملُ الحال «أَفْعَلَ التفضيل»]

(ص): واغتفر، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين، وإنما يجيئان معه لمختلفَيْ حالٍ، أو ذات، والأصحّ أنه يعمل فيهما.

(ش): كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل، واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه.

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً، أو مُتّفِقا الحال نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً.

أوْ إلاّ المُتّحد الذّات، مُخْتَلِف الحَالَيْن نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً، وزيد قائِماً أخطبُ منه قاعِداً.

واختُلِف في العامل في هذين الحالين، فالأصحّ أنه أفعل التّفضيل فـ «بُسْراً» حال من الضّمير المستكنّ في «أطْيَب»، و «رُطباً» حال من ضمير «منه» والعامل فيهما «أطْيَب».

وذهب المبرّد وطائفة: إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التّامّة صلة لـ «إذْ» في الماضي، و «إذا» في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. وقيل: على إضمار «كان»، و «يكون» النّاقصة.

وعلى الحاليّة فالمسموع من كلام العرب توسّط «أفعل» بين هذين الحالين، فاقتصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا: لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل، ولا تقديمهما عليه، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع، لولا أنّ السّماع ورد بها، إذ لا يعهد نصب «أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين، فلمّا وردت أجريت كما سمعت.

ووجّهَه الزّجّاج: بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضّل والمُفَضل عليه، لئلا يقع الالتباس، ولا يعلم أيّهما المفضّل، فلذا قدم المُفَضّل، وأُخّر المفضل عليه.

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن «أفعل» بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة

عنه من الثانية فيقال: هذا أطيب بسراً منه رُطباً. وزيدٌ أشجع أعزلَ من عمرو ذا سلاح.

قال أبو حيان: وهذا حسنٌ في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع، أمّا التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أطْيَبُ منه بسراً رطباً أو التقديم نحو: هذا بسراً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع.

[إذا كان عاملُ الحال ظرفاً أو مجروراً]

(ص): فإنْ كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة. وثالثها: يجوز إنْ كان مثله، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال. ورابعها: يجوز إن كانت من مضمر مرفوع. وقال ابن مالك: إن كانت مثله قِوَى وإلاّ ضعف، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتّفاقاً.

(ش): إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها، وهو الأصحّ: المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق، فلا يقال: قائِماً في الدّار زيدٌ.

والثّاني: الجواز، وعليه الأخفش.

والثّالث: وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ، فيجوز تقديمها نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]. فـ «هنالك» ظرف مكان، وهو حال من ضمير «لله» الذي هو خبر «الولاية»، والمنع في غير ذلك.

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال؛ **أحدها**: الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيدٌ متّكِئاً في الدّار، وزيد عند هند في بستانها.

والثّاني: المنع مطلقاً، لضعف العامل، وعليه الجمهور، وصحّحه أبو حيّان. ورُدّ بالسماع قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[1] [الزمر: ٦٧].

والثّالث: الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدّار. والمنع إنْ كانت من ظاهر، وعليه الكوفيّون.

واختار ابن مالك: أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسّط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوّة.

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ، وتأخّر الخبر، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز

(١) قراءة «مطويّاتٍ» بالنصب، هي قراءة عيسى والجحدري انظر البحر المحيط (٧/ ٤٢٢).

توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو: في الدّار عندك زيدٌ، وفي الدار قائِماً زيدٌ.

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص): وإنْ وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية، فإن تقدّم الظرف اختير حاليّة الاسم، وإلا فخبريّته. وقال المبرّد: لا فرق. فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحاليّة، وأوجبها الكوفيّة. فإن كان ناقصاً فالخبريّة مطلقاً خلافاً لهم، أو تام وناقص، وبُدِىء بأيِّهما جازا على الأصحّ.

(ش): إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرور، وكلاهما صالحان للخبريّة بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً، والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيّين حاليّة الاسم، وخبريّة الظرف نحو: فيها زيد قائماً، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمْدة، لا فضلة، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبريّة الاسم نحو: زيدٌ في الدّار قائمٌ. وقال المبرّد: التقديم والتأخير في هذا واحد.

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً. وحكم برُجحان الاسم تقدّم الظّرف أو تأخّر لنزول القرآن به، قال تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧].

وادَّعى الكوفيّون: أن النّصب مع التكرار لازم، لأن القرآن نزل به، لا بالرّفع. وأجيب بأنه يَدُلّ على أنه أجود لا واجب، على أنه قد قُرِىء في الآيتين: «خالِدون»، و «خالِدين»[1].

فإن كان الظّرف أو المجرور غَيْرَ مستغنًى به تعيّن خبريّة الاسم، وحاليّة الظرف مطلقاً، تكرّر أوْ لا نحو: فيك زيدٌ راغِبٌ، وزيدٌ راغِبٌ فيك.

وأجاز الكوفيّون: نصب «راغب» وشبهه على الحال.

وإن اجتمع ظرفان: تامٌّ وناقِصٌ جاز الرّفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتّام نحو: إنَّ عبد الله في الدار بك واثِقاً أو واثِقٌ، أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدّار راغباً أو راغبٌ.

---

(١) قراءة «خالدون» و «خالِدِين» في آية سورة هود أما آية الحشر: ﴿ فكان عاقبتهما أنهما في النار خالِدَيْن فيها ﴾ فقراءة الجمهور: «خالِدَيْن» حالاً، وقرأ عبد الله وريد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة: «خالدان» فعلى هذا يجوز أن يكون خبر «أنّ» والظرف ملغى وإن كان قد أكّد بقوله «فيها» وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة لأنه إذا أكد عندهم لا يلغى. ويجوز أن يكون «في النار» خبراً لـ «أنّ» و «خالدان» خبر ثان. انظر البحر المحيط (٢٤٨/٨).

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين، لأنك حين قَدّمت ما هو من تمام الخبر، وصلته، وهو «بك» و «فيك» كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحاليّة إلى الخبريّة.

(ص): مسألة: اختلف هل يعمل فيه غيرُ عامل صاحبه. ومَنع السّهَيْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه. وأبو حيّان: لَيْت، ولَعَلّ. وبعضهم كان.

والأصح جواز تعدّده لمفرد وغيرهُ مُتَّفِقَيْن أوْ لا. ولا يجمعان إلاّ إن صَلُح انفراد كُلّ بالموصوف.

وقيل: يجوز في متضايفين. وفي التفريق يكون للأقرب، والمختار للأسبق، ولا يفرد بعد «إمّا» وندر بعد «لا».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟

فالجمهور: لا، كالصفة والموصوف.

وجوّزه ابن مالك بقلّة كالتمييز والمميّز، والخبر والمخبر عنه، وخرّج عليه: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]. فـ «أمّتكم» صاحب الحال، والعامل فيه إنّ، وفي الحال الإشارة.

الثّانية: تقدّم أن العوامل المعنويّة تعمل في الحال كإشارة ونحوها.

ومنع السّهيليّ عمل حرف التّنبيه في الحال، فقال: «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال.

قال: ولا يَصِحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة، لأنّهُ غير مشتق من لفظ الإشارة، ولا من غيرها، وإنما هو كالمضمر، ولا يعمل «هو»، ولا «أنت» بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل: هذا زيد قائماً إنما هو: «انظر» مقدّرة دلّ عليها الإشارة، لأنك أشرت إلى المخاطب، لينظر.

وقال أبو حيّان: إنه قريب، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ، ثم صرّح باختياره، واختاره أيضاً صاحب البسيط.

وقال أبو حيّان: الصحيح أيضاً أنّ «ليت» و «لعل»، وباقي الحروف لا تعمل في الحال، ولا الظرف، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ «كان» و «كاف» التشبيه. ومنع بعضهم عمل «كان» أيضاً في الحال، نقله صاحب البسيط.

الثالثة: يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت، سواء كان صاحب الحال واحداً نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدّداً، وسواءٌ في المتعدّد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مُسْرعَيْن أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمراً ضاحكين، هذا هو الأصحّ، ومذهب الجمهور.

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصْفور: أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثني أفعل التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم، وخرّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضّمير المستكنّ فيه. ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين.

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كُلّ وصفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا.

وأجاز الكسائي وهشام: أن تجيء الحال مجموعة من مضاف، ومضاف إليه نحو: لَقيتُ صاحبَ الناقة طَلِيحَيْن[1]، على أنَّ طَلِيحَيْن حال من الصّاحب والنّاقة.

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر، أي والناقة، لأن الحال كالخبر، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف[2].

وإن تعدّد ذو الحال، وتفرّق الحالان نحو: لقيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني، لأنه يليه، والحال الثاني على الاسم الأول، فـ «مُصْعِداً» لزيد و «منحدراً» للتاء، كذا قالوه. ووجّهوه بأن فيه اتّصال أحد الحالين بصاحبه، وعوْد ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انتقال الثّاني، وعود ضميره على الأبعد، إذ لا يستطاع غير

---

(١) طَلِحَ البعير يطلحُ طَلْحاً: إذا أعيا وكلّ، والطَّلْح والطلاحة: الإعياء والسقوط من السفر. ويقال: بعير طَلْح وطَليح وطِلْح وطالح (لسان العرب٠ ٢/ ٥٣١)

(٢) قال في اللسان (٢/ ٥٣١): «ومن كلام العرب: راكبُ الناقة طليحان؛ أي والناقة، ولكنه حذف المعطوف لأمرين. أحدهما تقدّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثلُه من حذف المعطوف قول الله عز وجل: فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه؛ أي فضرب فانفجرت، فحذف فضرب، وهو معطوف على قوله: فقلنا وكذلك قول التغلبيّ:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخيناً فإن قلت: فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليه أي الناقةَ وراكب الناقة طليحان؟ قيل لبعد ذلك من وجهين: أحدهما أن الحذف اتّساع، والاتساع بابه آخرُ الكلام وأوسطُه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً. والآخر٠ أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان؛ لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ، إنما حكى منه أبو عثمان٠ أكلت خبزاً سمكاً تمراً. والآخر أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه».

ذلك. ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فإن خيف تعيّن المذكور أولاً.

وفي «التّمهيد»(١) العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم، وما تأخّر للمفعول، ولو جعلت الآخر للأول لجاز ما لم يلبس. قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره صاحب «التمهيد» مخالِفٌ لما قرّر غيره.

قلت: وهو المختار عندي، ومنه قوله:

٩٣٨ ـ خرجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا على أَثَرينا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرحّلِ(٢)

فـ «أمشي» لأول الاسْمَيْن، و «تجرّ» لثانيهما.

ويجب للحال إذا وقعت بعد «إمّا» أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا «أوْ» كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وقول الشاعر:

٩٣٩ ـ وقد شَفّني ألا يَزالَ يروعُني خيالُك إمّا طَارِقاً أو مُغادِيَا(٣)

وإفرادها بعد «إما» ممنوع في النّثر والنظم، وبعد «لا» نادر تقول: لا راغِباً ولا رَاهِباً فتكرر.

وقد تُفْرَدُ كقوله:

٩٤٠ ـ قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولكن بأنْواع الخَدائع والْمَكْرِ(٤)

[أقسام الحال]

(ص): مسألة: تقع مُوطِّئةً ومؤكّدة خلافاً لقوم، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيّن، أو فَخْر، أو تعظيم، أو ضدّه، أو تصاغر أو تهديد، فعاملها مضمر. وقيل: المبتدأ. وقيل: الخبر. أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً.

زاد ابن هشام: أو لصاحبها، أو مقدّرة ومحكيّة وسببيّة.

(١) لعله «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البرّ القرطبي المتوفى سنة ٣٤١ هـ.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس في ديوانه (ص ١٤) وخزانة الأدب (١١/ ٤٢٧) والدرر (٤/ ١٠) وشرح التصريح (١/ ٣٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٨٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٢، ٩٠١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٢) ولسان العرب (٥/ ٢٤٦ ـ نير). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٣٩) ورصف المباني (ص ٣٣٠) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٨) ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في الدرر (٦/ ١٣٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣١) والدرر (٤/ ١٠).

(٤) تقدم برقم (٥٦٩).

(ش): للحال أقسام باعتبارات، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتّوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب. ومُوَطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. وتقول: جاءني زيدٌ رجلاً محسناً.

وتنقسم بحسب التّبيين والتأكيد إلى قسمين:

ـ مُبَيِّنة وهو الغالب، وتسمّى مؤسّسة أيضاً، وهي التي تدلّ على معنًى لا يفهم مما قبلها.

ـ ومؤكدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها.

وإثباتها مذهب الجمهور. وذهب المبرّد والفرّاء، والسّهيليّ: إلى إنكارها، وقالوا: لا تكون الحال إلا مبيِّنة، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها. وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع:

ـ مؤكّدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقّين، ولا في حكمهما.

وفائدتها: إما بيان تعيّن نحو: زيد أخوك معلوماً. نحو:

٩٤١ ـ أنــا ابْــنُ دَارةَ مَعْــروفــاً بهَــا نَسَبِــي[١]

أو فخر نحو: أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً، أو تعظيم نحو: هو فلانٌ جليلاً مُهيباً، أو تحقير نحو: هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنا فلان مُتَمكناً فاتّقِ غَضَبِي.

وفي عاملها أقوال:

أحدها: أنه مضمر، تقديره إذا كان المبتدأ: «أنا أحق» أو «أعرف» أو «أعرفني»، وإذا كان غيره: «أحقه» أو «أعرفه».

الثاني: أنه المبتدأ مضمّناً معنى التّنبيه، وعليه ابن خَرُوف.

الثالث: أنه الخبر مُؤولاً بمسمّى، وعليه الزّجّاج، ولظهور تكلّف القولين كان الرّاجح الأول.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦) والخصائص (٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠) والدرر (٤/١١) وشرح أبيات سيبويه (١/٥٤٧) وشرح المفصل (٢/٦٤) والكتاب (٢/٧٩) والمقاصد النحوية (٣/١٨٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٨).

ـ مؤكدة لعاملها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها. فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو: ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]. ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد توافقه نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[1] [النحل: ١٢].

قال ابن هشام في المغني: ومؤكدة لصاحبها، وأهملها النّحويون نحو: جاء القومُ طرّاً، وفسّرها في «شرح الشذور»[2]: بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها.

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة:

مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ومقدّرة: وهي المستقبلة: كمررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائِداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[3] [الزمر: ٧٣].

ومحكيّة: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمسِ راكباً.

وتنقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين:

حقيقية وهي الغالب. وسبَبيّة كالنعت السَّبَبِيّ نحو: مررت بالدّار قائِماً ساكنها.

[وقوع الحال جملة]

(ص): مسألة: تقع جملة خبريّةً غير ذات استقبال، وشرطيّة خلافاً للمطرّزي، ففي

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ٤٦٥): «قرأ الجمهور «والشمسَ» وما بعده منصوباً. وانتصب «مسخراتٍ» على أنها حال مؤكدة إن كان «مسخراتٍ» اسم مفعول، وهو إعراب الجمهور، وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعاً من التسخير، جمع «مسخر» بمعنى «تسخير» من قولك: سخّره الله مسخراً، كقولك: سرحه مسرحاً، كأنه قيل: وسخّرها لكم تسخيرات بأمره انتهى.
وقرأ ابن عامر: «والشمسُ» وما بعده بالرفع على الابتداء والخبر، وحفص. «والنجومُ مسخراتٌ» برفعهما. وهاتان القراءتان يبعدان قول الزمخشري إن «مسخرات» بمعنى «تسخيرات». وقرأ ابن مسعود والأعمش وابن مصرف: «والرياح مسخرات» في موضع «والنجوم» وهي مخالفة لسواد المصحف. والظاهر في قراءة نصب الجمع أن «والنجوم» معطوف على ما قبله. وقال الأخفش: «والنجوم» منصوب على إضمار فعل تقديره. وجعل النجوم مسخرات، فأضمر الفعل، وعلى هذا الإعراب لا تكون «مسخرات» حالاً مؤكدة بل مفعولاً ثانياً لـ «جعل» إن كان «جعل» المقدرة بمعنى: صيّر، وحالاً مبنية إن كان بمعنى: «خلق».

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٤٦)

(٣) في الأصل «ادخلوها» بدون الفاء؛ وأثبتنا نصّ الآية «فادخلوها».

لزومها الواو خُلْف. وجوّز الفرَّاءُ: الأمر. والأمين المحليّ[١] النّهي. فإن كانت مؤكّدة، أو معطوفةً على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو مَنْفِيٍّ بـ «لا»، أو ماضٍ تالٍ إلاّ أو مَتْلُوٍّ بأو. قيل: أو ذات خبر مشتق تقدّم لزمها ضمير صاحبها.

وخلت من الواو غالباً، وإلا فهما أو أحدهما. واجتماعهما في اسميّة وذات لَبْسٍ أكثر من الضّمير فقط. وقيل: حَتْمٌ. وقد تخلو عنهما فيقدّر.

وقال ابن جنّيّ: لا تغني عنه الواو أصْلاً، وتجب في مضارع بقد. قيل: وبِلَمْ الواو، وفي ماض مُثْبَتٍ مُتَصرِّفٍ عارٍ من الضّمير قد، وكذا: معه، فإن فقدت قدّرت في الأصح، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح.

(ش): تقع الحالُ جملة خبريّةً خالِيةً من دليل استقبال أو تعجّب، فلا تقع جملةً طَلَبِيّةً، ولا تعجُّبيّة، ولا ذات السِّين، أو «سوف» أو «لن» أو «لا».

وجوّز الفرّاءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو: «وجدت الناس: أخبر تَقْلَهْ»[٢]. وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم.

وجوّز الأمين المَحَلّي: وقُوعَ جملة النّهي نحو:

٩٤٢ ـ اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ[٣]

وَرُدّ بأن الواو عاطفة.

---

(١) هو أبو بكر أمين الدين محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المحلي، من أهل المحلّة بمصر. نحوي، عروضي، ناظم، من أهل القاهرة ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٣ هـ من تصانيفه: مفتاح الإعراب، أرجوزة العنوان في معرفة الأوزان، مختصر طبقات النحاة للزبيدي، وتذكرة جمع فيها أشعار المحدثين. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٨٢) ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١/ ١٧٥) وحسن المحاضرة (١/ ٣٧٠) وكشف الظنون (ص ٦٣، ٣٨٥، ١٠٥١).

(٢) «وجدت الناس اخبر تقله» حديث نبويّ رواه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/ ٣٥٧) والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٤٦٤). وذكره في اللسان (مادة خبر) ونسبه إلى أبي الدرداء. وقوله «اخبر تقله» جرى مجرى الأمثال، قال أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٨٩): «اخبر، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يقول: إذا خبرتهم قليتهم» قال: «والمثل لأبي الدرداء فيما رعم بعضهم، وروي عن النبي ﷺ أيضاً» قال: «والهاء في تقله مثلها في قولهم. يا زيد امْشِهْ ويا امرؤ اسْتَوِهْ، وتدخل لبيان الحركة والقِلَى البغض».

(٣) صدر بيت من السريع، وعجزه:

فآفةُ الطالب أن يضجرا

وهو لبعض المولّدين في الدرر (٤/ ١٢) وشرح التصريح (١/ ٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٤٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٦) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨).

ومن الخبريّة الشّرطيّةُ فتقع حالاً خلافاً للمطرّزي نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ، فقيل: بلزوم الواو. وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جنّيّ.

والجملة الواقعة حالاً، إمّا ابتدائيّة نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]. ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

٩٤٣ ـ نَظَرْتُ إِلَيْهَا والنُّجوم كأنّها مصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ[1]

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أو مُصَدّرة بلا التبرئة نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرّعد: ٤١] أو بـ «ما» نحو:

٩٤٤ ـ فَرَأيْتُنا مَا بَيْنَنا مِنْ حاجِزِ[2]

أو بإنّ نحو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

٩٤٥ ـ ما أعْطَيَانِي وَلاَ سَألْتُهُمَا إلاّ وإنّي لَحَاجزي كَرَمِي[3]

أو بكأنّ نحو: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

جاء زيدٌ وكأنه أسد.

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. أو مقرون «بقد» نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصّف: ٥]. أو منفيّ بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

٩٤٦ ـ عَهِدْتُكَ لا تَصْبُو، وفيكَ شَبِيبَةٌ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١) وخزانة الأدب (١/٣٢٨) والدرر (٤/١٣)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

إلا المجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَلِ

وهو لعنترة بن شداد في ديوانه (ص ٢٥٨). ومقصل. ماضٍ قاطع.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣) وتخليص الشواهد (ص ٣٤٤) والكتاب (٣/١٤٥) والمقاصد النحوية (٢/٣٠٨) وبلا نسبة في الدرر (٤/١٣) وشرح الأشموني (١/١٣٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٨٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٧) والمقتضب (٢/٣٤٦).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما لك بعد الشيب صَبًّا متيّما

=

أو بِلَمْ نحو: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

وخال منهما نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]. أو بماضٍ تالٍ لـ «إلاّ» نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحِجْر: ١١] أو مَتْلُو بأو نحو:

٩٤٧ ـ كُـنْ لِلْخليـل نَصيـراً جَار أوْ عَـدلاَ[١]

لأضْرِبَنَّهُ ذَهَب أوْ مَكَثَ. قال تعالى: ﴿أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ولا بد للجملة الواقعة حالاً مِنْ رابط وهو ضمير صاحبها، أو الواو.

ويتعيّن الضمير في المؤكّدة كقوله:

٩٤٨ ـ خَـالِـي ابـنُ كَبْشَـةَ قَـدْ عَلِمْـت مَكَـانَـهُ[٢]

وقولك: هو زيد لا شَكّ فيه، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دُخولها مع الضّمير.

ويتعيّن الضّمير أيضاً في المُصدّرة بمضارعٍ مُثْبتٍ عارٍ من «قد»، أو منفيٍّ بـ «لا»، أو ماضٍ بعد «إلا» أو بعْدَه «أو» كما تقدّم.

ولا تغني عنه الواو، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً. وقد ورد دخولها معه في قولهم: قُمْتُ وأَصُكُّ عينه. وقوله:

٩٤٩ ـ نَجَـوْتُ وأَرْهَنُهُـم مَـالِكَـا[٣]

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥٤) والدرر (٤/ ١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٧) وشرح التصريح (١/ ٣٩٢)

والشاهد فيه قوله: «لا تصبو» فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كان المخاطب في قوله: «عهدتك»، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفيّ ولم تقترن بالواو، واكتفي فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٧) وشرع عمدة الحافظ (ص ٤٤٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٠٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وأبو يزيد ورهطُه أعمامي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٨) والدرر (٤/ ١٥).

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فلما خشيتُ أظافيرهم

وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق (ص ٢٣١، ٢٤٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٦) والدرر =

وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]. بتحفيف النون[1]، ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩].

فأوّل على حذف المبتدأ أي: وأنا أَصُكُّ، وأنا أَرْهَنُهُمْ، وأنتّما لا تَتّبعانِ، وأنت لا تسأل.

وما عدا ما ذكر من الجمل السّابقة، يجوز فيه الاقْتصار على الضّمير وعلى الواو، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة، لكن تلزم الواوُ في المضارع المثبت المقرون بقد، ولا يغني عنه الضّمير نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصّف: ٥].

واجتماعُهما في الاسْمِيّة أكثر من الاقتصار على الضّمير. ومثلها المصدّرة بليس نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ومن انفراد الواو فيها قوله:

٩٥٠ ـ دهـــم الشّتـــاءُ ولَسْـــتُ أَمْلِـــكُ عُـــدَّةً[2]

وذهب الفراء والزمخشريّ: إلى أنه لا يجوز انفراد الضّمير في الاسمية إلاّ نُدوراً شاذّاً بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً.

وذهب الأخفش: إلى أنه كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقدِّماً لم يجز دخول الواو

= (١٥/٤) والشعر والشعراء (٦٥٥/٢) ولسان العرب (١٨٨/١٣) ومعاهد التنصيص (٢٨٥/١) والمقاصد النحوية (١٩٠/٣) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٦٤) ورصف المباني (ص ٤٢٠؛ وشرح الأشموني (٢٥٦/١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٠) والمقرب (١٥٥/١).

وقوله: «وأرهنهم مالكاً» دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدّرة بمصارع، وهذا قليل. وقيل إنه مؤوّل بأنّ الواو في التقدير داخلة على مبتدأ، وتقديره. وأنا أرهنهم مالكاً

(١) تخفيف النون من «تتبعان» هي قراءة ابن ذكوان. وقراءة الجمهور «تتّبعانّ» بتشديد التاء والنون، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشدّ النون ـ وهي قراءة أخرى لابن دكوان ـ وقرأت فرقة بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر قال أبو حيان. «فأما شدّ النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة، لحقت فعل النهي المتصل به صمير الاثنين وأما تحقيقها مكسورة فقيل. هي نون التوكيد الخفيفة وكسرت كما كسرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك. وقيل: النون المكسورة الخفيفة هي علامة الرفع، والفعل منفي والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال، أي. غير متبعين، قاله الفارسي». انظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥، ١٨٧).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والصبرُ في السَّبَرات غير مُطيعي

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦/٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠).

عليه، فلا يقال: جاز زيدٌ وحسنٌ وَجهُهُ.

وقال ابن مالك: وقد تخلو الاسميّة من الواو والضّمير معاً نحو: مررت بالبُرّ قَفِيزٌ بدرهم، على حدّ: السّمنُ منوَانِ بدرهم.

وقال أبو حيّان: هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به. وكذا قال ابن هشام، وزاد أنه يقدر: إمّا الضمير كالمثال، أو الواو كقوله:

٩٥١ ـ نَصَــفَ النّهــارُ المــاءُ غَــامِــرُهُ[1]

أي: والماءُ.

وذهب ابن جِنِّيٍّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضّمير مع الواو، فإذا قلت: جاء زيدٌ والشّمْسُ طالِعةٌ فالتّقدير: طالعة وقت مجيئه. ثم حذف الضمير، ودلّت عليه الواو.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطفٍ نحو: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب، لا يجوز أو وهو راكب. قال تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[2] [الأعراف: ٤].

قال في «البسيط»: وكذا في الاسميّة الواقعة بعد إلاّ، لأن الاتصال يحصل بإلاّ نحو: ما ضربت أحداً إلاّ عَمْرٌو خيرٌ منه.

وزعم ابن خَرُوف: أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن. وردّ بالسّماع كالآية السابقة[3].

قال ابن مالك: والمنفي بلَمّا كالمنفي بلَمْ في القياس إلاّ أني لم أَجِدْهُ إلاّ بالواو نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾ [التوبة: ١٦].

والمنفيّ بـ «ما» فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورفيقُه بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب (ص ٣٥٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٤١، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٨) ولسان العرب (٩/ ٣٣١ ـ نصف). وللأعشى في جمهرة اللغة (ص ١٢٦٢) وخزانة الأدب (٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦) والدرر (٤/ ١٧) وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٩٣) ورصف المباني (ص ٤١٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٤٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٠) وشرح المفصل (٢/ ٦٥) ومغني اللبيب (٢/ ٥٠٥، ٦٣٦)

(٢) كانت في الأصل «جاءهم بأسنا»، تحريف.

(٣) هي الآية ١٧٤ من سورة آل عمران: ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ﴾. انظر ص ٢٤٩.

والمنفي بـ «إنْ»: قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه نحو: جاء زيد إن يدري كيف الطّريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث: «فَظَل إنْ يَدْري كَمْ صَلّى»(١).

ويجب في الماضي المثبت المتصرّف غير التالي إلاّ والمتلو بـ «أو» العاري من الضّمير قد مع الواو كقوله:

٩٥٢ ـ فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابَها(٢)

فإن كان جامداً كليس، أو منفيّاً فلا نحو: جاء زيد وما طلعت الشّمس، بالواو فقط. وجاء زيد وما درى كيف جاء، بالواو والضمير. وجاء زيد ما درى كيف جاء، بالضّمير فقط وكذا التّالي إلاّ، أو المتلو «بأو».

وإن كان مثبتاً وفيه الضمير وجبت «قد» أيضاً، لتقربه من الحال نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. فإن لم تكن ظاهرة قدّرت نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

هذا ما جزم به المتأخّرون كابن عصفور، والأبّذي، والجُزُولي وهو قول المبرّد، والفارسيّ.

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب السهو، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سحد سجدتين وهو جالس، (حديث رقم ١٢٣١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قُضي الأذان أقبل، فإذا ثُوّب بها أدبر، فإذا قُضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا وكذا ـ ما لم يكن يذكر ـ حتى يظلّ الرجل إنْ يدري كم صلّى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليسجد سجدتين وهو جالس». ورُوي أيضاً بلفظ «لا يدري» ولا موضع للاستشهاد بهذا اللفظ. والحديث رواه أيضاً مسلم في الصلاة (حديث ١٩ و٢٠) والترمذي في الصلاة (باب ١٧٤) والنسائي في الأذان (باب ٣٠) والسهو (باب ٢٤ و٢٥)

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه.

لدى الستر إلا لبسةَ المتفضّلِ

وهو في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٧٨/٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (٣٢٩/١٥ ـ نضا) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٦/٢) والدرر (١٨/٤) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢٠٦/١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١٦١/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «النوم» حيث جرّه بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله، لأن «النوم» وإن كان علّة لخلع الثياب فإنّ وقت الخلع قبل وقته، فلما اختلفا بالوقت جُرّ باللام.

قال أبو حيّان: والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون «قد» ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وهذا مذهب الأخفش، ونقله صاحب «اللّباب»[١] عن الكوفيين وابن أصبغ[٢] عن الجمهور. ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء. وليست عاطفة، ولا أصلها العطف.

وزعم بعض المتأخرين: أنها عاطفة كواو ربّ، قال: وإلاّ لدخل العاطف عليها.

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ«إذْ»، ولا يريدون: أنها بمعنى «إذْ»، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بَلْ إنّها وما بعدها قَيْدٌ للفِعْل السّابق، كما أن «إذْ» كذلك.

[الجملة الاعتراضية]

(ص): وتشبه هذه الجملة الاعتراضيّة الواقعة بين جزأي صلة أو إسناد، أو شرط، أو قسم أو إضافة، أو جرّ أو صفة وموصوفها، أو حرف ومدخوله.

وتتميّز بجواز الفاء، ولن، وتنفيس، وكونها طلبيّة، وعدم قيام مفردٍ مقامها، ومن ثَمَّ لا محلّ لها. ولا للمستأنفة، والمجاب بها قسم، أو شرط غير جازم، أو غير مقترن بالفاء، أو «إذا» والصّفة.

قالوا: والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدّرت بحرف، أو لا، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوبين. وأنه لا محلّ لتالي «حتّى». وفي أفعال الاستثناء، ومذ، ومنذ خُلْفٌ.

(ش): لمّا انقضى الكلام على الجملة الحاليّة، وكان من الجُمل ما يشبهها وهي الاعتراضيّة نبّه عليها عقبها، وذكر ما تَتَميّز به عنها. ولمّا كان من وجود التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمَل التي لا محل لها.

والاعتراضيّة: هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. وفي «البسيط» شرطها: أن تكون مناسِبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتّأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها.

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وألا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف

---

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري.

(٢) لعلّه إبراهيم بن عيسى بن أصبغ المتوفى سنة ٦٢٧ هـ. أو هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. والله أعلم

إليه، لأنّ الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا ـ فاعلم ـ لزيد. انتهى.

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ. إمّا بين الموصول وصلته كقوله:

٩٥٣ ـ ذَاكَ الَّـذِي ـ وأبيـكَ ـ يعْـرِفُ مـالكـاً[(١)]

أو بَيْنَ أجْزاء الصِّلَة نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[(٢)] [يونس: ٢٧] الآيات. فإنّ «وَتَرهَقُهُمْ» عَطْفٌ على «كَسَبُوا» فهي من الصِّلة، وما بينهما اعتراض بَيَّنَ بِهِ قَدْر جَزائِهِم، والخبر جملة: «ما لهم».

وبين جزأي إسناد: إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله:

٩٥٤ ـ وفِيهِـنّ والأيّـامُ يَعْثُـرْنَ بِـالْفَتَـى[(٣)]

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

٩٥٥ ـ لَعلَّـكَ والمـوعُـودُ حـقٌّ لِقـاؤُهُ بَـدا لَـكَ فِـي تِلْـكَ القَلُـوص بَـدَاءُ[(٤)]

وقوله:

٩٥٦ ـ يَـا لَيْـتَ شِعْـرِي والمُنَـى لا تَنْفَـعُ هَـلْ أغْـدُوَنْ يَـوْمـاً، وأمْـرِي مُجْمَـعُ[(٥)]

وقوله:

٩٥٧ ـ إنّـي وأَسْطَـارٍ سُطِـرْنَ سَطْـرَا لَقَـائِـلٌ يـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرَا[(٦)]

---

(١) تقدم برقم (٢٧٧)

(٢) تتمة الآية: ﴿ . . . جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

نوادبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونوائحُ

وهو لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٧/ ٢٦١) والخصائص (١/ ٣٣٩) والدرر (٤/ ١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٨). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٨٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (١٦/ ٧٧) وخزانة الأدب (٩/ ٢١٣، ٢١٥) والدرر (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨١٠). وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه (ص ٤٢٧) ولسان العرب (١٤/ ٦٦ ـ بدا). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٤٠) وسمط اللآلي (ص ٧٠٥) وشرح شذور الذهب (ص ٢١٨) ومغني اللبيب (ص ٣٨٨)

(٥) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٦٣) وأمالي المرتضى (١/ ٥٥٩) والخصائص (٢/ ١٣٦) والدرر (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١١) ولسان العرب (٨/ ٥٧ ـ جمع، ١٤/ ٣٥٧ ـ رمى) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٣).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٧٤) وخزانة الأدب (٢/ ٢١٩) والخصائص (١/ ٣٤٠) والدرر (٤/ ٢٢) =

وقوله:

٩٥٨ ـ أراني ولا كُفْرَان للَّهِ إنّما ... أُواخِي مِنَ الأقْوَامِ كُلَّ بَخيلِ[1]

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٩٥٩ ـ وقد أدْرَكَتْني والحَوادِثُ جَمّةٌ ... أَسِنّةُ قَوْمٍ لا ضعَافٍ ولا عُزْلِ[2]

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله:

٩٦٠ ـ وبدّلتْ والدّهْرُ ذو تَبَدُّلِ ... هَيْفاً دَبُوراً بالصّبا والشَّمْألِ[3]

وبَيْن جُزأي شَرْط، أي بين الشَّرط وجوابه نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

= وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) وشرح المفصل (٢/ ٣) والكتاب (٢/ ١٨٥، ١٨٦) ولسان العرب (٥/ ٢١١ ـ نصر) ولذي الرمة في شرح شذور الذهب (ص ٥٦٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩٧) والأشباه والنظائر (٤/ ٨٦) والدرر (٦/ ٢٦) ولسان العرب (٤/ ٣٦٣ ـ سطر) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٩)

والشاهد فيه قوله. «يا نصر نصر نصراً»، فإن قوله «نصر» الأول منادى، وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله «نصراً» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه، ولا يجور في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادى، وذلك لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كلّ واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكنّ عطف البيان ليس كذلك بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيرفع، والإتباع على المحلّ فينصب. ويروى: «يا نصرُ نصراً نصرا» وفي هذه الرواية يحور اعتبار «نصراً» الأولى مفعولاً مطلقاً، والثانية توكيداً له. وقيل: «نصر» الأول هو نصر بن سيّار أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصراً. وقيل: النصر العطية، ويريد: يا نصر عطيّة عطيّة.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٨) وشرح المفصل (٨/ ٥٥) والكتاب (٣/ ١٣١) وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤). وقوله «أواخي» تحرفت في الأصل إلى «أوافي» وفي البيت شاهدان. أولهما قوله: «ولا كفران» حيث حذف تنوين اسم «لا» العامل، فإنّ «لله» معمول لـ «كفران». وثانيهما كسر همزة «إنّ» في «إنّما» لوقوعها موقع الحملة النائبة عن المفعول الثاني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجويرية بن زيد في الدرر (٤/ ٢٥). ولرجل من بني دار في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٧). وبلا نسبة في الحصائص (١/ ٣٣١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٤٠) ولسان العرب (١٢/ ٦٢٦ ـ هيم) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٧).

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب (٢/ ٣٩١) والخصائص (١/ ٣٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨) والطرائف الأدبية (ص ٥٨). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٦) ولسان العرب (١١/ ٤٩ ـ بدل) ومغني اللبيب (٣/ ٣٨٧).

وبين جُزْأيْ قَسَم، أي بين القسَم وجوابَه نحو: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥].

وبين جزأي إضافة، وتَقَدَّم.

وبين جزأي جرٍّ، أي بين الجارّ والمجرور نحو: اشتريته بِـ ـ أري ـ ألفِ درهم(١).

وبين جزأي صفة، أي بين الصفة وموصوفها نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

وبين الحرْف ومَدْخوله كقوله:

٩٦١ ـ لَيْـتَ وَهَـلْ يَنْفَـعُ شَيْئـاً لَيْـتُ ... لَيْـتَ شَبـابـاً بُـوع فـاشْتَـرَيْـتُ(٢)

وقوله:

٩٦٢ ـ كـأنّ، وقَـدْ أَتَـى حَـوْلٌ جَـدِيـدٌ ... أَثَـافِيَهَـا حَمَـامَـاتٌ مُثُـولُ(٣)

وقوله:

٩٦٣ ـ وسـوف إخـالُ أَدْرِي(٤)

وقوله:

٩٦٤ ـ أخـالِـدُ قَـدْ ـ واللّـهِ ـ أَوْطَـأتَ عَشْـوَةً(٥)

---

(١) انظر مغني اللبيب (٢/ ٥٣).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠) وشرح التصريح (١/ ٢٩٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٩) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسائل (٢/ ١٥٥) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١/ ١٨١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٠٦) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي الغول الطهوي في الدرر (٤/ ٢٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٥١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٧) ولسان العرب (١٤/ ١١٣ ـ ثفا) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٢) والمنصف (٢/ ١٨٥، ٣/ ٨٢).

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما قائلُ المعروف فيا يعنَّفُ

وهو ملفق من بيتين، أولهما للفرزدق وهو قوله:

وما حلّ من حلم حُبَى حلمائنا ... ولا قائل المعروف فينا يعنفُ

وهو في ديوان الفرزدق (٢/ ٢٩) وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٨٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨١) والكتاب (٤/ ١١٨) ولسان العرب (١١/ ١٧٣ ـ حلل، ١٤/ ١٦١ ـ حبا) والمحتسب (١/ ٣٤٦) والمنصف (١/ ٢٥٠).

=

وقوله:

٩٦٥ ـ ولا أَراهـــا تَـــزَال ظَـــالِمَـــةً[١]

وتتميز الاعتراضيّة من الحاليّة بأمور:

أحدها: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٩٦٦ ـ واعْلَـــمْ فَعِلْـــمُ المَـــرْءِ يَنْفعُـــهُ   أَنْ سَـوْفَ يَـأتِـي كـلُّ مـا قُـدرا[٢]

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال «لن» في «ولَنْ تَفْعَلُوا» وحرف التنفيس في «وسَوْف إخَال».

الثالث: أنه يجوز كونها طلبيّة كقوله:

٩٦٧ ـ إنّ الثّمـــانِيـــنَ وَبُلّغْتَهـــا قَـــدْ   أَحْـوَجَـتْ سمعـي إلـى تَـرْجُمـانْ[٣]

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومِنْ ثَمَّ كان محل جملة الحال النّصب ولم يكن للاعتراضيّة محلّ من الإعراب. وكذا سائرِ الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلّها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظاً ونيّة نحو: زيد قائم، وقام زيد، أو نية لا لفظاً نحو: راكباً جاء زيدٌ.

والمجاب بها القسم نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والواقعةُ جواب شَرْطٍ غير جازم مطلَقاً كجواب «لو»، و «لولا»، و «لمّا»، و «كيف». أو شرط جازم، ولم تقترنْ بالفاء، ولا بإذا الفُجَائِيّة نحو: إنْ لم تقم أقم، وإنْ قُمْت قمت.

= وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله الحلي، وهو قوله:

أخـالـد قـد والله وطئـت عشـوةً   وما العاشق المسكين فينا بسارقِ

وهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) والجنى الداني (ص ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠) ومغني اللبيب (ص ٢٨٤، ٣٩٣) وهمع الهوامع (١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٣).

ويروي الأول «بسارق» مكان «يعنف»؛ وهو بهده الرواية لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨)

(١) تقدم برقم (٣٥٧)

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٣٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٩٥) ومعاهد التصيص (١/ ٣٧٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٣)

(٣) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر (٤/ ٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢١) وطبقات الشعراء (ص ١٨٧) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٥٩) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩٦)

أما الأوّل فلظهور الجَزْم في لَفْظِ الفِعْل، وأمّا الثّاني، فَلأن المحكوم لموضعه بالجَزْم الفعل لا الجملة بأسرها.

والواقِعةُ صِلَةً لاسْم أو حرْف نحو: جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أنْ قُمْتَ.

والمفسِّرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدِّرت بحرْف التفسير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٩٦٨ - وتَرْمِينَني بالطّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ[١]

أم لم يصدّر به نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية. فجملة «خَلَقَهُ» إلى آخره تفسير لمثَل آدم. ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم﴾ [الصّف: ١٠]. ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصّف: ١١].

والقول بأن المفسّرة لا محلّ لها هو المشهور. وقال الشَّلَوْبين: إنه ليس على ظاهره، والتّحقيق: أنها على حسب ما كانت تفسيراً له، فإن كان المفسّر له موضع فكذلك هي، وإلاّ فلا.

وممّا له موضع قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] فقوله: «لهم مغفرة» في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به. ولو صرّح بالموعود به لكانَ منصوباً. وكذلك ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾ [القمر: ٤٩] فـ(خلقناه) فسّر عامِلاً في «كل شيء» وله موضع كما للمفسّرِ، لأنه خبرٌ لإنّ. وهذا الذي قاله الشَّلَوْبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عَطْف بيانٍ أو بدلاً.

وقد اختلف في جُمَلٍ: ألها محلٌّ أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟

الأولى: الجملة بعد حتى الابتدائيّة كقوله:

٩٦٩ - حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٢]

فقال الجمهور: أنها مستأنفة فلا محلّ لها. وقال الزجّاج وابن درستويه: إنها في موضع جرّ بحتي، وَرُدّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينني لكن إيّاكِ لا أقلي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٥) والدرر (٤/ ٣١، ٥/ ١٢١) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨) وشرح المفصل (٨/ ١٤١) ومغني اللبيب (١/ ٧٦).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

=

الثانية: جمل أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا. فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد. وقال قوم: مستأنفة، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال.

الثّالثة: جملة مذ ومنذ وما بعدهما، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظّروف، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب.

[إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب]

(ص): مسألة: وردت منه ألفاظ مركَّبةٌ: منها ما أصله العطف كـ (شغر) وشذر، ومذر، وأخول أخول، وحيث بيث، وبيْت بيْت. وما أصله الإضافة كبادىء بدء، وأيادي سبأ. فقال قوم: مبنية كخمسةَ عَشَرَ. وقوم: مركبة تركيب الإضافة، وحذف التّنوين من الثاني للإتباع.

(ش): لما كانت الحال شبيهةً بالظّرف حتى قيل فيها: إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسةَ عَشَرَ. وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها: ما أصله العطف نحو: تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ[١]: بمعنى: منتشرين، وشَذَر مَذَر بفتح أولهما وكسره بمعنى: متفرقين، وأَخْولَ أَخْوَلَ في قوله:

٩٧٠ ـ سِقَــاط شِــرار القَيْــنِ أَخْــوَل أَخْــوَلا[٢]

= وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والأزهية (ص ٢١٦) والجنى الداني (ص ٥٥٢) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٧، ٤٧٩) والدرر (٤/ ٣٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧) وشرح المفصل (٨/ ١٨) واللمع (ص ١٦٣) ومغني اللبيب (١/ ١٢٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٦). وللأخطل في الحيوان (٥/ ٣٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧) والدرر (٤/ ١١٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٢) ولسان العرب (١١/ ٣٥٧ ـ شكل)

والأشكل: قال أبو عبيدة: الأشكل فيه بياض وحمرة. وقال ابن الأعرابي: الضبع فيها غُثْرة وشُكْلة لونان فيه سواد وصفرة سمجة. وقال شمر: الشكلة الحمرة تختلط بالبياض. انظر اللسان (١١/ ٣٥٧).

(١) يقال. تفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ وشِغَرَ بِغَرَ، أي في كل وجه (اللسان. ٤/ ٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يُساقطُ عنه رَوْقُهُ ضارياتِها

وهو لصابىء بن الحارث في الخصائص (٣/ ٢٩٠) والدرر (٤/ ٣٤) والشعر والشعراء (١/ ٣٥٩) ولسان العرب (٧/ ٣١٦ ـ سقط، ١١/ ٢٢٦ خول) والمحتسب (٢/ ٤١) ونوادر أبي زيد (ص ١٤٥). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٢١) والخصائص (٢/ ١٣٠) وشرح شذور الذهب (ص ٩٨) والمحتسب (١/ ٨٦).

بمعنى متفرقاً، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها: وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى: مقارباً، ولقيته كفّةَ كفّةَ بمعنى: مواجهاً.

ومنها: ما أصله الإضافة: كبادىء بَدْء بمعنى: مبدوء بها. وتفرّقوا أيادِي سَبأ بمعنى: مثل أَيادِي سَبَأ.

والذي جزم به ابن مالك: أنّ هذه الألفاظ مركّبة تركيب خمسة عشر مبنيّة على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عَشَر، وهو تضمُّن معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه ما هو متضمّن له في الثّاني.

وذكر صاحب «البسيط»: أنّها ليست بمبنيّة، بل مضافة، وإنما حذف التّنوين من الثاني للإتباع، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير، كما أُتبع الأول في: يا زيد بن عمرو للثّاني في حركته.

[منع حذف الحال وجواز حذف عامله]

(ص): مسألة: تحذف إلاّ إن حُصر، أو نُهِيَ عنه، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ، أو عن فعله وعامله، لا المعنويّ عند الأكثر. ويجب إن جرى مثلاً، أو بيّن نَقْصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ، أو كان مؤكّداً، أو نائباً، أو توبيخاً.

(ش): الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعِدْهُ إلاّ حَرضاً، أو نائبة عن خبر نحو: ضربي زيداً قائماً أو عن اللّفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهيّاً عنه نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]. ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

ويجوز حذف عاملِها لقرينةٍ حاليّة كقولك للمسافر: راشداً مهديّاً أي تذهب، وللقادم: مسروراً، أي رجعت، وللمحدّث: صادقاً أي: تقول، أو لفظيّة نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مسرعاً لمن قال: لم ينطلق. ومنه ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنويّاً كالظّرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فُهِم أم لا؛ لِضَعْفِه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفَرْعُ لا يَقْوَى قُوّة الأصل، ولأنّه يجتمع فيه تجوّزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه.

وأجاز المبرّد الحذف في الظّرف فقال في قوله:

٩٧١ ـ وإذْ مَــــا مِثْلَهُــــمْ بَشَــــرُ[1]

---

(١) تقدم برقم (٤٢٤)

إن «مِثْلَهُم» حال، والتّقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

[وجوب حذف العامل]

وقد يجب حذف العامل كأنْ جرى مثلاً كقولهم: «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلِفينَ كَنَّاتٍ»[1] أي: عرفتهم. أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج؛ أي شيئاً فشيئاً نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً، أي فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافِلاً.

وشرط نصب هذه الحال: أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بثمّ، والفاء أكثر في كلامهم.

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها، ولَفْظَة: «فسافلاً» ذكرها ابن مالك. قال أبو حيّان: ولم أرها لغيره، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل.

ومما التُزِم حذف عامله الحال المؤكّدة، والنّائبة عن خَبَرٍ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله، كهنيئاً مريئاً، أي: ثبت له ذلك، والواقعة توبيخاً نحو: أقائماً وقد قعد الناس، ألاهياً وقد جَدَّ قرناؤك.

---

(١) انظر لسان العرب (١٤/ ١٨٥ ـ مادة حظا). والمثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض.

التمييـز

(ص): التّمييزُ هو نكرة بمعنى «مِنْ» رافعٌ لإبهام جملة، أو مفردٍ عدداً، أو مُبْهِمُ مِقْدارٍ، أو مماثلةٍ، أو مغَايرةٍ، أو تعجّبٍ بالنّص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة أو تنوين، أوْ نون. ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير، وأبو ذرّ[1] بـ «ما» في نِعْم، والأعلم عن التعجب.

(ش): التمييز، ويقال له: المميّز، والتبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر: نكرة فيه معنى: «مِنْ» الجنسيّة، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو: تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً نحو: أحدَ عَشرَ رَجُلاً. أو مبهمُ مِقْدارِ كَيْل، أو وزْن، أو مِسَاحةٍ.

أو شبهها: كمثقالِ ذرّةً، وذَنوبِ ماءً، ونِحْيٍ[2] سَمْناً.

أو مماثلة نحو: «مثل أُحُد ذَهَباً»[3].

أو مغايرة نحو: لنا غيرها شاءً.

أو تعجّب نحو: وَيْحهُ رَجُلاً، وما أنْتِ جارةً، ويا حُسْنها ليلةً، ونَاهِيكَ رَجُلاً.

وقولي: بالنصّ على جنس المراد يتعلّق بقولي: رافعٌ لإبهام.

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ فى كونه بمعنى «منْ».

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو: ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿ أَوْ

(١) أبو ذرّ مصعب بن أبي بكر الحشني، وقد تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٢) النحي: زقّ السمن، يجمع على أنحاء ونُحِيّ (المعجم الوسيط: ص ٩٠٨).

(٣) وردت هذه العبارة في أكثر من حديث نبويّ، منها ما رواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٢٢١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تسبّوا أصحابي، لا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنّ أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه».

﴿عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[1] [المائدة: ٩٥]. أو تنوين ظاهر: كرطلٍ زَيْتاً، أو مقدّر كخمسةَ عشر. أو نون تثنية: كمَنَوَيْنِ سَمْناً. أو نون جمع نحو ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أو شبه الجَمْع نحو: ثلاثينَ لَيْلةً.

وشملت النكرة كل نكرة.

وقد اختلف في نكرات منها: مِثْل، فمنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها، فلا يبيّن بها. وأجازه سيبويه، فيقول: لي عشرون مِثْلَه. وحكى: لي ملءُ الدار أمْثَالَهُ[2].

ومنها: «غير» فمنع الفراء التّمييز بها، لأنها أشدّ إبهاماً. وأجازه يونس وسيبويه، لأنه لا يخلو من فائدة، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا. وهذا المقدار فيه تخصيص.

ومنها «ما» في باب نعم. وأجاز الفارسيّ: أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء، وتنتصبُ تمييزاً، وتبعه الزّمخشري، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرّ مصعب بن أبي بكر الخشني. وذهب الأعلم فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب: إلى أنّه مما انْتُصِب عن تمام الكلام.

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص): وناصبه مميّزه تشبيهاً «بأفعل مِنْ» أو باسم الفاعل قولان. وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التّمييز. وتجب إضافة مُفْهم مِقْدارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام، أو جزء. ويختار في نحو: جُبّة خزّ. ويجوز نصبه تمييزاً، وحالاً، وإظهار «من» مع كل تمييز إلا «أفعل» والعدد، ونِعْمَ، ومنقول فاعل، ومفعول. وهي تبعيض. وقيل زائدة. وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء.

(ش): تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ورطل وقفيز وذراع في: رطل زيتاً، وقفيز بُرّاً، وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التّشبيه.

واختلف البصريّون في الذي شبهت به، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: «بأفعل مِن» في طلبها اسماً بعدها على طريق التّبيين ملتزماً فيه التّنكير. قال أبو حيّان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

ويجرّ التمييز: بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النّون نحو: رطلُ زيتٍ،

(١) كان في الأصل: «وعدل» وما أثبتناه هو نصّ الآية الكريمة.

(٢) انظر الكتاب (٢/ ١٧٣) ولفظه: «لي ملء الدار أمثالَك».

وإِرْدبٌّ[١] شعيرٍ، ومَنَوَا[٢] سَمْنٍ.

ولا يحذف شيء غير التّنوين أو النّون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التّمييز مقامه نحو: زيد أشجعُ النّاس رجلاً فيقال: أشجَعُ رجلٍ. فإن لم يصلح لذلك نحو: لله درّه رجلاً، وَوَيْحَهُ رجلاً لم يجز الحذف، فلا يقال. لله درّ رجلٍ، ولا ويح رَجُلٍ.

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها نحو: عندي مَنَوا سَمْنٍ وقفيزُ بُرٍّ، وذراعُ ثَوْبٍ. يريد الرّطلين اللّذَيْنِ يُوزَنُ بهما السّمْن، والمِكْيال الذي يكال به البُرّ، والآلة التي يذرع بها الثّوب. وإضافة هذا النوع على معنى «اللام» لا على معنى «مِنْ».

وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّز بجزء منه نحو: غُصْنُ رَيْحَانٍ، وثمرةُ نخلةٍ، وحَبُّ رُمّانٍ، وسَعْفُ مُقْلٍ. هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض، بأن بقي على اسمه الأول، فإن تغيّرت كجُبّة خَزّ، وخاتم فِضّة، وسوار ذَهبٍ، فإنها أسْمَاءٌ حادِثَة بعد التّبْعِيض، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة، والنّصب على التّمييز أو الحال. والإضافة أرْجَحُ، لأنّ الحال يُحْوجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم، والتمييز باب ضعيفٌ، لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ «أفعل مِنْ»، و «أفعل من» مشبّه بالصفة المُشَبّهة، وهي مُشَبّهةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة.

وإذا كان المقدار مخلطاً من جِنسَيْن، فقال الفرّاء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول: عندي رِطْلٌ سَمْناً عَسَلاً، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده، ولا للعسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم: هذا حُلْوٌ حامضٌ.

وذهب غيره: إلى أن العطف بالواو، لأن الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيد وعمرو، فصيّرت الواوُ الجامعةُ زيداً وعمراً خبراً عن «هذان»، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً، ولا عمرو على انفراده، وكذلك: زيد وعمرو قائمان.

وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان: العطفُ وتَرْكُهُ.

---

(١) الإردبّ: مكيال ضخم لأهل مصر، قيل: يضمّ أربعة وعشرين صاعاً انظر اللسان (١/٤١٦ ـ مادة ردب).

(٢) المَنَوان، ويقال مَنَيَان ـ قال في اللسان. والأول أعلى ـ: تثنية «مَنَا» وهو الكيل أو الميزان الذي يورن به. قال ابن سيده: والمنا أفصح من المنّ انظر لسان العرب (١٥/٢٩٧ ـ مادة مني)

ويجوز إظهار «مِنْ» مع كُلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره، نحو: «مِلْءُ الأرْضِ مِنْ ذَهبٍ» وإردبّ من قَمْح، ولي أمثالُها مِنْ إبل، وغَيْرُها مِنْ شاءٍ، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ، ولِلَّهِ دَرُّه مِنْ فارسٍ، وحَسْبُكَ مِنْ رجُلٍ، و «ما أنْتِ من جارةٍ» قال:

٩٧٢ ـ يـا سيـداً مـا أنـتَ مِـنْ سَيِّـدِ[١]

وقال:

٩٧٣ ـ فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ[٢]

وَيُسْتَثْنَى العدَدُ فلا يقال: عِشْرُونَ مِنْ دِرْهمٍ، ما لم يخرج عن التّمييز بالتّعريف نحو: عِشْرون مِنَ الدَّراهِم.

وَأَفْعَلُ التّفْضيل فلا يقال في: زيدٌ أكثرُ مالاً: مِنْ مالٍ.

وَنِعْمَ، فلا يقال في نِعْمَ رجلٌ: زيدٌ مِنْ رَجُلٍ.

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ، وهما من تمييز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفسٍ، ولا فَجّرْتُ الأرضَ من عيون.

و «من» المذكورة فيها قولان: أحدهما أنها للتّبعيض، وصَحّحهُ ابن عصفور. والثاني: أنها زائدة. قال في «الارتشاف»[٣]: ويؤيّده العطفُ على موضعها نَصْباً في قوله:

٩٧٤ ـ طـافَـتْ أُمـامـةُ بـالـرُّكْبـانِ آونـةً يـا حُسْنَـهُ مـن قَـوام مـا ومُنْتَقَبـا[٤]

[تمييز الجملة]

(ص): مسألة: مميِّز الجملة، ناصِبة ما فيها من فعْل وشِبْهه.

---

(١) تقدم برقم (٦٧٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وتمامه:

فيـا لـكَ مـن ليـلٍ كـأنّ نجـومَـهُ بكلِّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدّت بيَذْبُلِ

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ١٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٩) والدرر (٤/ ١٦٦) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) ومغني اللبيب (١/ ٢١٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٩)

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان وقد تقدّم.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١١) وخزانة الأدب (٣/ ٢٧٠، ٢٨٩) والدرر (٤/ ٣٤) وشرح التصريح (١/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٢). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٣٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٥).

وقال ابن عصفور: هي ويكون منقولاً من فاعل، ومبتدأ ومفعول. وأنكره الشَّلَوْبين والأَبّذيّ وابن أبي الرّبيع.

ومشبّهاً به. وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقةً أو مجازاً، ومنه نحو: حَسْبُكَ به فارِساً، ولِلَّهِ دَرُّهُ رجلاً، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النّساء: ٧٩].

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلابسه المُقَدّر، وإن دلّ على هيئة وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظْهار «مِنْ».

(ش): تَمْييزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ.

وتارة من المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل: مالي أكثرُ من مَالِكَ.

وتارة من المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. والأصل: فَجّرْنا عُيونَ الأرض. هذا مذهب المتأخرين. وبه قال ابن عصفور وابن مالك. وقال الأبذي: هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله. وقال الشّلوبين: «عيوناً» في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألاّ يقال به. وقال ابن أبي الرّبيع: «عُيوناً» نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها، أو عَلَى إسْقاط حَرْف الجرّ، أي: بعيون[1].

وتارة يكون مشَبّهاً بالمنقول نحو: امتلأ الإناءُ ماءً، ونِعْمَ زيدٌ رَجُلاً.

ووجْهُ الشّبه أنّ «امتلأ» مطاوع: «ملأ»، فكأنك قلت: ملأ الماءُ الإناءَ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل: نعم الرّجلُ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً.

والتّمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى، إمّا حقيقةً أو مجازاً.

ومِنْ تمييز الجُمْلةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكراً على ابن مالك حيث جعَلَه من تمييز المفرد قَوْلُهُم: حَسْبُك به فارِساً، ولِلَّهِ درّه رجلاً. ومنه عند ابن مالك وغيره: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٧٥). «انتصب عيوناً على التمييز، جعلت الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وهو أبلغ من: وفجرنا عيون الأرض. ومن منع مجيء التمييز من المفعول به أعربه حالاً، ويكون حالاً مقدّرة، وأعربه بعضهم مفعولاً ثانياً، كأنه ضمن وفجرنا صيّرنا بالتفجير الأرض عيوناً»

وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أصْلُ العَمَلِ لهُ، وعليه سيبويه والمازني، والمبرّد، والزّجّاج، والفارسِيّ.

وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتُصِب عن تمامه.

ومتى صح الإخبار بالتّمييز عما قبله نحو: كَرُم زيدٌ أباً، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد، فتقول: زيد أبٌ، فلك فيه وجهان: عوده إليه بأن يكون هو الأب، أي ما أكرمه من أبٍ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل.

ويجوز دخول «مِنْ» عليه، وعوده إلى مُلابِسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أبا زيدٍ، لا زيداً نفسه، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز دخول «مِنْ» عليه.

وإنْ دَلّ التمييز على هيئة، وعُني به الأول نحو: كرم زيدٌ ضَيْفاً، إذا أريد أنّ زيداً هو الضّيف جاز أن يكون ضَيْفاً منصوباً على الحال لدَلالته على هيئةٍ، وعلى التّمييز لصلاحية «مِنْ» ويجوز حينئذ إظهار «مِنْ» مَعَهُ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُّم الحاليّة نحو: كرمُ زيدٌ من ضيفٍ، فإن لم يُعْنَ به الأول على قَصْد: كَرُمَ ضَيْفُ زيدٍ تعيّن النصبُ تمييزاً وامتنعت الحاليّة، ولم يجز دخول «مِنْ» عليه، لأنّه فاعِلٌ في الأصل.

[مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الإفراد وفرعيه]

(ص): ويطابق ما قبله اتّحد معنىً أم لا؟ ما لم يلزم إفرادُهُ، لإفْراد معناه، أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه، ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه.

(ش): يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعَيْه إنْ اتّحدا معنىً نحو: كرم زيدٌ رجُلاً، وكرم الزيدانِ رَجُلَيْن، وكرم الزَّيدونَ رجالاً. وكذا إن لم يتّحدا من حيث المعنى نحو: حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً، و «أصل» لم يتّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده، لأن الجمع يُوهِمُ اخْتِلافَ أُصُولِهِم.

أو يكون التّمييز مصدراً لم يُقْصَدْ اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون سَعْياً، فإن قُصِدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] لأن أعمالَهم مختلفةُ المحالّ، هذا خسر بكذا، وهذا خسر بكذا، وكقولك: تخالف الناسُ أو تفاوتُوا أذهاناً.

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباينٍ، إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه

نحو: نظفُ زيدٌ ثياباً، إذ لو قيل: ثوباً لتوهّم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً[١].

[توسط التمييز]

(ص): ويجوز توسيطُهُ بين متصرّف وفاقاً، لا تقديمه اختياراً. وجوّزه قوم على فعل متصرّف غير «كفى» والفراء على اسم شبّه به الأوّل.

(ش): يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيدٌ. قال: وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو: فجّرْتُ عيوناً الأرْضَ.

وأمّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزْماً، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها. والقائلون بأنّ الناصِبَ له: ما فيها من فِعْلٍ وشبهه اختلفوا، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربةَ تقديمَهُ، فلا يقال: نفساً طاب زيدٌ، كما يمتنع التّقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فضرورةٌ.

وجوّزه الكسائي، والمبرّد، والمازنيّ، والجَرْمي وطائفةٌ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرّفاً لوروده قال:

٩٧٥ ـ وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ[٢]

وقياساً على سائر الفضلات.

ويستثنى من المتصرّف كفى، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع. ذكره أبو حيّان.

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسن زيداً كذا، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع.

نعم، استثني من محلّ الإجماع في الثاني صورة، وهو التّمييز بعد اسم شبّه به الأول نحو: زيد القمرُ حسناً، فإن الفراء جوّز فيه التقديم، فيقال: زيدٌ حسناً القمرُ.

---

(١) كانت في الأصل «نظيف» بالرفع، وما أثبتناه هو الصواب

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبَها

وهو للمخبل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٠) والخصائص (٢/ ٣٨٤) ولسان العرب (١/ ٢٩٠ ـ حبب). وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر (٤/ ٣٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٣٥). وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩٧) والإنصاف (ص ٨٢٨) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٨) وشرح المفصل (٢/ ٧٤) والمقتضب (٣/ ٣٦، ٣٧).

ويروى: «ولم تكُ نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد على هذه الرواية.

[جواز تعريف التمييز]

(ص): وجوز الكوفيون وابن الطّراوة تعريفه، وتأول البصريّة ما ورد.

(ش): البصريّون على اشتراط تنكير التمييز. وذهب الكوفيون وابن الطّراوة: إلى أنه يجوز أن يكون معرفةً كقوله:

٩٧٦ ـ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو[1]

وقوله:

٩٧٧ ـ عَلامَ مُلِئَتْ الرُّعْبَ والحربُ لم تَقِدْ[2]

وقولهم: سَفُهَ زيد نَفْسَهُ، وألم رأسَهُ، و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

والأوّلون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، أي في نفسه وفي رأسه، وفي معيشتها.

[مفارقة الحال التمييز]

(ص): ولا يتعدّد، والجمهور لا يكون مؤكداً، ويحذف لقرينة أو قصد الإبهام، لا المميّز ما لم يوضع غيرُهُ مَوْضِعَهُ.

(ش): فارقَ التمييزُ الحالَ: في أنه لا يتعدّد بخلافها، وفي أنه لا يكون مؤكّداً، والحال تكون مؤكدة كذا قاله الجمهور.

وذكر ابن مالك: أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وأجيب بأن شهراً، وإن أكّد ما فهم من: «إن عِدّة الشُّهُور» إلاّ أنه بالنسبة إلى عامله، وهو ـ اثنا عشر ـ مبيّن.

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدُلّ عليه.

ولا يجوز حذف المميز، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم:

---

(١) تقدم برقم (٢٢٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (ص ٤٧٩)؛ والشطر الأول في الدرر (٤/٣٨) وقال: «قائله مجهول وتتمته غير معروفة»

ما رأيت كاليوم رجلاً، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: تالله رجلاً، أي: تالله ما رأيت كاليوم رجلاً.

[تمييز الأعداد]

(ص): مسألة: مميّز العدد، إن كان ما بين عشرة ومائة مفردٌ منصوبٌ. وأجاز الفراء جمْعَهُ. وإضافة عِشْرينَ وأخواته لغة، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلاّ إن كان «مائة». وقد يجمع. وفي اسم الجمع والجنس.

ثالثها: إن استعمل للقِلّة جاز قياساً، أو مائة فما فوقها فمفردٌ مضاف وجمعه معها ضرورةٌ.

وقال الفراء: سائغٌ، ويجوز جرُّه بِمن، ونصْبُهُ مع مائة ومائتين، وألف ضرورة. وأجازه ابن كيسان. ولا يميّز واحدٌ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ، ولا يجمع تمييز كثرةً، إن أمكن قِلّة غالِباً. ولا يفصل من العدد اختياراً، وينعت حملاً عليه، وعلى العَدد، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم.

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره.

(ش): حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة، خصوصاً وقد تقدّم في صدر الباب: أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد، فأقول: العدد إن كان واحداً، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنّصّ على المفرد والمُثنّى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصرُ وأَجْوَدُ ولا يقال: واحدُ رَجُل، ولا اثْنَا رَجُلٍ.

وأما قولهم: شَرَيْتُ قدَحاً وأثنيه، وشرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ فشاذٌ. وقوله:

٩٧٨ - ظَــرْفُ عجــوزٍ فيــه ثنتــا حنظــلِ[1]

---

(١) وقبله:

كأنّ خُصْيَيه من التدلدلِ

والرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشمّاء الهذلية في خزانة الأدب (٧/ ٤٠٠، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/ ٤٨٥). ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشمّاء الهذلية في الدرر (٤/ ٣٨). ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢/ ٢٧٠) وللشمّاء الهذلية في خزانة الأدب (٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٨٩) وخزانة الأدب (٧/ ٥٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٤٧) وشرح المفصل (٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨) والكتاب (٣/ ٥٦٩، ٦٢٤) ولسان العرب (١١/ ٢٤٩ - دلل، ٦٩٢ - هدل، ١٤/ ١١٧ - ثنى، ٢٣٠ - خصى) والمقتضب (٢/ ١٥٦) والمنصف (٢/ ١٣١).

فضرورة[١].

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة أثوابٍ، وثلاثُ لَيالٍ، وعَشَرَةُ أشْهُرٍ، وعَشْرُ سِنين، ما لم يكن التمييز لفظ «مائة» فيفرد غالباً نحو: ثلاثُ مائةٍ، وقد يجمع أيضاً نحو: ثلاثُ مئِينَ.

أما الألف فتجمع البتّةَ نحو: ثلاثةُ آلافٍ.

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو: ثلاثُ القوم، أو اسم الجنس نحو: ثلاثُ نَخْلٍ؟ أقوال:

أحدها: نعم، ويقاسُ إنْ كان قليلاً، وعليه الفارسِيّ. وصححه صاحب البسيط لشبَهه بالجمع ولوروده، قال:

٩٧٩ ـ ثَلاثَةُ أنفُسٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ[٢]

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

والثاني: لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما.

والثالث: التّفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للْقِلّة فيجوز، أو للكثرة فلا يجوز، وعليه المازنيّ.

وعلى المنْع طريقه: أن يبيّن بـ«من»، فيقال: ثلاثةٌ مِنَ القوم، وأربعة من الطّير، وثلاثٌ مِنَ النّخل، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع.

وإن كان أحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

---

(١) أضاف: «ثنتا» إلى «الحنظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحقّ العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل. وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، كما يقال أربعة كلاب على تقدير: أربعة من الكلاب. وكان الوجه أيضاً أن يقال: حنظلتان؛ ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

لقد جارَ الزمانُ على عيالي

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٢٧٠) والأغاني (٢/ ١٤٤) والإنصاف (٢/ ٧٧١) وخزانة الأدب (٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤) والخصائص (٢/ ٤١٢) والكتاب (٣/ ٥٦٥) ولسان العرب (٣/ ١٦٨ ـ ذود، ٦/ ٢٣٥ ـ نفس). ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر (٤/ ٤٠). ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية (٤/ ٤٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٤٦) والدرر (٦/ ١٩٥) وشرح الأشموني (٢/ ٦٢٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «ثلاثة أنفس»، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه أنّث «ثلاثة» لكثرة إطلاق النفس على الشخص.

[يوسف: ٤]. ﴿ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿۞وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ولا يجوز جمعه عند الجمهور. وجوّزه الفراء نحو: عندي أحدَ عشرَ رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً، وخرّج عليه ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً، فيقول: عشْرو دِرْهَم، وأرْبَعُو ثَوْبٍ.

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو: مائة رجلٍ، ومائتا عام، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةٌ. وجوّزه الفراء في السّعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة[1]. ويجوز جرّه بـ «من»، فيقال: ثلاثُ مائةٍ مِنَ السِّنينَ. ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً قال:

٩٨٠ ـ إذَا عـاش الفتـى مـائتَيـن عـامـاً[2]

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة: المائة ديناراً والألف درهماً. وبقي مسائل.

الأولى: لا يجب التمييز مع «ثلاثة» ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالِباً. ومن جموع القِلّة جمع التّصْحيح، قال تعالى: ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٍ﴾

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذه قراءة حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي، قال أبو حيان: «أوقع الجمع موقع المفرد. وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك؛ وقال أبو علي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع». انظر تفسير البحر المحيط (٦/ ١١٢)

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فقد أودى المسرّةُ والفتاءُ

ويروى:

فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (١/ ٢٥٤) وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥) والدرر (٤/ ٤١) وشرح التصريح (٢/ ٢٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٥) والكتاب (١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢) ولسان العرب (١٥/ ١٤٥ ـ فتا) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨١). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٢٩٩) وأوضح المسالك (٤/ ٢٥٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٢) وشرح الأشموني (٣/ ٦٢٣) وشرح المفصل (٦/ ٢١) ومجالس ثعلب (ص ٣٣٣) والمقتضب (٢/ ١٦٩) والمنقوص والممدود (ص ١٧).

وكان الوجه في قوله «مائتين عاماً» حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلا أنها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده. ويُروى «تسعين عاماً» ولا شاهد في هذه الرواية.

[يوسف: ٤٣، ٤٦]. ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦] و ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]. ومن القليل: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القَصَص: ٢٧]. فإن لم يمكن جمع القلة بأن لم يُسْتعمل تعيّن جمعُ الكثرة نحو: ثلاثةُ رجالٍ.

الثانية: لا يجوز الفصل بين التمييز والعدَد إلا في ضرورة كقوله:

٩٨١ ـ في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيلَةً[1]

وقوله:

٩٨٢ ـ ثلاثون لِلْهَجْر حَوْلاً كمِيلا[2]

وقوله:

٩٨٣ ـ وعِشْرون منها أصْبعاً مِنْ وَرائِنَا[3]

الثالثة: إذا جيء بنعت مفرد، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التّمييز وعلى العدَد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صَالِحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كِرامٌ. فإن كان جمع سلامة تعيّن الحَمْلُ على العدد نحو: عشرون رجلاً صالحون، ذكره في «البسيط».

الرّابعة: يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عَشَرَتُكَ وعَشَرَيْ زيدٍ، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسر، وقد قال الشاعر:

٩٨٤ ـ وما أَنْتَ أَم ما رسُوم الدِّيار وسِتُّوك قد قَارَبَتْ تَكْمُلُ[4]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه

لا أستطيع على الفراش رقادي

وهو بلا نسبة في المقتضب (٣/ ٥٦). وشطره الأول في الدرر (٤/ ٤٢)، وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله ولا تتمته».

(٢) عجز بيت مں المتقارب، وصدره.

على أنني بعد ما قد مضى

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٣٦) وأساس البلاغة (ص ٣٩٨ ـ كمل) وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٩) والدرر (٤/ ٤٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٠٨) وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٢) وشرح المفصل (٤/ ١٣٠) والكتاب (٢/ ١٥٨) ولسان العرب (١١/ ٥٩٨ ـ كمل) ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٢) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٢) والمقتضب (٣/ ٥٥).

(٣) الشطر في الدرر (٤/ ٤٢) وقال: «لم أعثر على قائله ولا تتمته»

(٤) البيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ٢٩)، والرواية فيه: =

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص): مسألة: مميّز «كم» الاستفهامية منصوب. وفي جرّه ثالثها: يجوز إن جُرّتْ، وهو بـ «من» مقدّرة. وقال الزّجّاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً، وللأخفش فيما أريد به الأصناف. ويجوز فصلُه وحذْفُهُ.

(ش): ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك «كم» الاستفهاميّة والخبرية، وكأيِّنْ، وكذا، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات.

فمميز «كم» الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ، كمميز عشرين وأخواته نحو: كَمْ شخصاً سما؟

وقال ابن مالك: لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدَدَ المركّب، فَأُجْرِيت مجراه بأن جعل مميّزها كمميّزه في النصب والإفراد.

وأجاز الكوفيون كونهُ جَمْعاً مطلقاً، كما يجوز ذلك في «كم» الخبريّة نحو: كم غِلماناً لك؟.

ورُدَّ بأنه لم يسمع.

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغِلْمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.

ويسوغ باسم الجنس نحو: كم بطّاً عندك؟ تريد: كم صنْفاً من البطّ عندك؟ وهل يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة؟ مذاهب.

أحدها: لا، **والثّاني**: نعم، **والثالث**: الجواز بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر نحو: على كم جِذْعٍ بَيْتُك مَبْنِيّ.

= وما أنت ويك ورسم الديار وستُّك قد قاربت تكملُ

ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت ـ منسوباً إلى الكميت ـ في خزانة الأدب (٣/ ٢٦٧، ٢٦٨) والدرر (٤/ ٤٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٥) ويروى: «كربت» مكان «قاربت».

والشاهد فيه قوله: «وستّوك» حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره، والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك.

ثم الجرّ حينئذ بـ «من» مقدرة، حذفت تخفيفاً، وصار الحرف الداخل على «كم» عِوَضاً عنها. هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة.

وخالف الزجاج، فقال: إنه بإضافة «كم»، لا بإضمار «مِنْ».

وردّه أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف جرّ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة.

ويجوز فصل تمييز «كم» الاستفهاميّة في الاختيار، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلاّ اضطراراً.

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو: كم ضربت رجلاً، وكم أتاك رجلاً، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى.

ومما وجّه به جواز الفصل فيها: أنها لما لزمت الصدر، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صَدْراً أو غَيْرَ صَدْر، جعل هذا القَدْر من التّصرّف فيها عِوَضاً من ذلك التصرّف الذي سلبته.

ويجوز حذف تمييزها نحو: كم ضربت رجلاً، على أن رجلاً مفعول ضربت، والتمييز محذوف. وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً، ورجل مبتدأ، وما بعده الخبر.

[تمييز كم الخبريّة]

(ص): والخبريّة مجرورٌ بإضافتها، وقيل: بـ «من»، وينصب إن فُصِل، ودونه لغة، وجرّه مفعولاً بظرف ضرورة.

وثالثها: يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة. ثالثها: يجوز في الشِّعر فقط. ويكون جمعاً. وقيل: شاذّ. وقيل على معنى الواحد، وقيل: إن لم ينصب، والأصح جواز حذفه. وثالثها: إنْ لَمْ يقدّر مضافاً. ورابعها: يفتح إن لم يقدّر منصوباً، ومنع نفيه فيهما.

(ش): تمييز «كَمْ» الخبريّة مجرورٌ، ويكون مفرداً وجمعاً. قال:

٩٨٥ - كـم عَمّـةٍ لـك يـا جـريـرُ وخـالـةٍ[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

فَدْعاء قد حلبتْ عليّ عشاري

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٦١) والأشباه والنظائر (٨/ ١٢٣) وأوضح المسالك (٤/ ٢٧١) وخزانة الأدب (٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨) والدرر (٤/ ٤٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٨٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٥١١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٦) وشرح المفصل (٤/ ١٣٣) والكتاب =

وقال:

٩٨٦ ـ كَـــمْ مُلــــوكٍ بـــــاد مُلْكُهُـــــمُ[١]

والإفراد أكثر من الجمع، وأفْصَحُ حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذّ، وعليه العُكْبُرِي في شرح (الإفصاح)[٢]. وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ كأنك قلت: كم جماعةٍ من الرّجال. ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريّين.

وقال الكوفيّون: بمِنْ مقدّرةً حذفت، وأبقي عملها كما في قوله:

٩٨٧ ـ رَسْــــمِ دارٍ وقَفْـــــتُ فــــي طَلَلِـــــهْ[٣]

= (٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦) ولسان العرب (٤/ ٥٧٣ ـ عشر) واللمع (ص ٢٢٨) ومغني اللبيب (١/ ١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٣١) وشرح الأشموني (١/ ٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ١١٦) ولسان العرب (١٢/ ٥٢٨ ـ كمم) والمقتضب (٣/ ٥٨) والمقرب (١/ ٣١٢).

و «فدعاء»: الفَدَع. الميل والعوج، فكيفما مالت الرِّجْل فقد فدعت (اللسان: ٨/ ٢٤٦).

وقد استشهد في هذا البيت على أن تمييز «كم» الخبرية يكون مجروراً. ويجوز أيضاً في قوله: «عمّة» الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجارّ والمجرور، والنصب على التمييز.

(١) صدر بيت من مجزوء المديد، وعجزه.

ونعيمٍ سرقَة بادوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٤٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٥١١) ومغني اللبيب (١/ ١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٥).

والشاهد في البيت قوله. «كم ملوك» حيث جاء مميز «كم» الخبرية مجموعاً؛ لأنه استعمل استعمال «عشرة»، وقد تستعمل استعمال «مائة» فيكون تمييزها مفرداً.

(٢) كذا بالأصل «الإفصاح» ولعل الصواب «الإيضاح» لأن «شرح الإيضاح» للفارسي من مصنفات العكبري وانظر الفهارس العامة

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كدتُ أقضي الحياة من جَلَلِهْ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٨/ ٩٤) وأمالي القالي (١/ ٢٤٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٠) والدرر (٤/ ٤٨، ١٩٩) وسمط اللآلي (ص ٥٥٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٥، ٤٠٣) ولسان العرب (١١/ ١٢٠ ـ جلل) ومغني اللبيب (ص ١٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٩) وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٧٨) وأوضح المسالك (٣/ ٧٧) والجنى الداني (ص ٤٥٥، ٥٥٤) والخصائص (١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠) ورصف المباني (ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٣٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٤) وشرح المفصل (٣/ ٢٨، ٧٩، ٨/ ٥٢) ومغني اللبيب (ص ١٣٦).

وقوله «رسم» مجرور هنا بـ «ربّ» المحذوفة وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، وهو مجيء «جلل» بمعنى «أجلْ»

وضعّف بأن إضمار حرف الجَرّ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ، فإن فصل نُصِب حَمْلاً على الاستفهاميّة كقوله:

٩٨٨ - كـم نـالنـي مِنْهُـمُ فَضْـلاً علـى عَـدَمٍ[1]

وربّما ينصب غير مفصول. روي «كم عمةً لك» البيت - بالنصب.

وذكر بعضهم أنّ النّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب[2]. قال أبو حيّان: وهي لغةٌ قليلةٌ.

وإذا نصب بفصل، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جُرّ. هذا مذهب الجمهور.

وذهب الأستاذ أبو عليّ، وابن هشام الخَضْراويّ: إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأن العرب التزمَتْهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة، وكأيّن، وكذا. وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبُه، لا فيما يجوز نصبُه وجرُّه.

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور؟ مذاهب:

أَصَحُّها: لا، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايِفَيْن، وذلك ممنوع إلاّ في ضرورة نحو:

٩٨٩ - كَـمْ بِجُـودٍ مُقْـرِفٍ نـال العُلَـى وكـريـمٍ بُخْلُـهُ قَـدْ وَضَعَـهْ[3]

والثاني: نعم، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمِن مضمرة. ويونس بناءً على

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذْ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٠) وخزانة الأدب (٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣) والدرر (٤/ ٤٩) وشرح المفصل (٤/ ١٣١) والكتاب (٢/ ١٦٥) واللمع (ص ٢٢٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٨٣) والإنصاف (١/ ٣٠٥) وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٥) والمقتضب (٣/ ٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٢/ ١٦٢)، وقال سيبويه: «وهم كثير؛ فمهم الفرزدق والبيت له»

(٣) البيت من الرمل، وهو لأنس بن رنيم في ديوانه (ص ١١٣) وخزانة الأدب (٦/ ٤٧١) والدرر (٤/ ٤٩) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٣). ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية (٢/ ١٠). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٠٣) والدرر (٦/ ٢٠٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٤) وشرح المفصل (٤/ ١٣٢) والكتاب (٢/ ١٦٧) والمقتضب (٣/ ٦١) والمقرب (١/ ٣١٣)

وقوله· «مقرف» يحور فيه الجر ضرورة كما هنا، ويجوز فيه أيضاً الرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية «كم» لتكثير المرار، وخبر «مقرف» هو قوله· «نال العلى» ويجوز أيضاً النصب على التمييز لقبح جرّه مع الفصل.

رأيه من جواز الفصل بين المتضايِفَيْن في الاختيار بذلك.

والثّالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو: كَمْ بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليوم جائعٍ جاءني، والمنع إن كان تامّاً.

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظّرْف التّامّ والنّاقص في الفصل بل تُجْرِيهما مُجْرًى واحداً. فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرّ في كلام، ولا في شعر عند البصريين، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّةَ.

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بِمِنْ لا بالإضافة.

وجوّزه المبرد في الشعر فقط، وروى قوله:

٩٩٠ - كَـمْ نَـالَنِـي مِنْهُـمْ فَضْـلٍ علـى عَـدَمٍ[1]

بالجرّ.

ويجوز حذف تمييز «كَمْ» الخبريّة. ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهامية، ولا في الخبريّة، لا يقال: كم لا رجلاً جاءك، ولا كم لا رَجُلٍ صَحِبْت، نصّ عليه سيبويه[2]، وأجاز ذلك بعض النحويّين.

نعم يجوز العطف عليه بالنّفي نحو: كَمْ فَرَسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسَيْن، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً.

[تمييز كأيِّنْ]

(ص): ومميز كأيّن بِمِنْ غالباً. وقال ابن عصفور لازماً، ومع فقدها بإضمارها. وقيل: بالإضافة. قال أبو حيّان: ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيفٌ، أو ممنوع أقوال، والأصح ألاّ يفصل.

(ش): مميز كأيّن الأكثر جرّه بِمِنْ ظاهرةً قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

قال أبو حيّان: ويظهر من كلام سيبويه أنّ «مِنْ» هنا لتأكيد البيان فهي زائدة[3]. قال:

---

(١) تقدم برقم (٩٨٨).

(٢) قال: «ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز؛ لأنه ليس هكذا تفسيرُ العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدين، فلا رجلٌ ولا رجلان توكيدٌ لكم لا للذي عمل فيه؛ لأنه كان عليه كان محالاً وكان نقضاً». انظر الكتاب (٢/ ١٦٨)

(٣) نصُّ سيبويه في الكتاب (٢/ ١٧٠، ١٧١): «... إلاّ أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِنْ، قال عزّ =

وقد يقال: إنها تزاد في غير الواجب، فيقال: إن هذا رُوعِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب. وينصب قليلاً، قال الشاعر:

٩٩١ ـ وكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً[1]

وقال:

٩٩٢ ـ اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْر[2]

وزعم ابن عصفور: أن جره بمن لازم، وأنه لا ينصب، قال في المُغْنِي[3]: ويردّه نصّ سيبويه على خلافه.

ويجوز جرّه مع فَقْدِ «مِنْ».

قال أبو حيّان: إلا أنَّه لا يحفظ، فإن جاء كان على إضمار «مِنْ» وهو مذهب الخليل والكسائي، ولا يحمل على إضافة كأيِّن، كما ذهب إليه ابن كَيْسان، لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكيّ لا يضاف، ولأن في آخرها تنويناً فهو مانع من الإضافة أيضاً. وقد قال سيبويه: إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار «مِنْ»[4]. انتهى.

وقال ابن خَرُوف: يكون في مميّزها النصب، ويجوز الجرّ بـ «من» وبغير «مِنْ» بفَصْل وبغير فَصْلٍ.

قال أبو حيّان: ومقتضى الاستقرار أن تمييز «كأين» لا يكون جمعاً، فليست كمثل «كم» الخبريّة في ذلك.

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد، والأكثرون، وقال صاحب «البسيط»: إنه

= وجلّ: وكأين من قرية، وقال عمرو بن شأس:

وكائن رددنا عكم من مدجّج يجيء أمام الألف يردي مقنّعا

فإنما ألزموها مِنْ لأنها توكيد، فجُعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام وصار كالمثل» انتهى. فهذا النص يشير إلى أن «مِنْ» زائدة كما قال أبو حيّان.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

قديماً ولا تدرون ما مَنَّ منعمُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٣) ومغني اللبيب (١/ ١٨٧). وقد نصب هنا تمييز «كائن»، والأكثر الجرّ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٨١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٥).

وقوله: «آلماً» منصوب على التمييز، من ألم يألم إذا وجع.

(٣) مغني اللبيب (١/ ١٥٩).

(٤) الكتاب (٢/ ١٧١) بنفس اللفظ.

ضعيف للزوم «مِنْ» ففيه حذف عامل ومعمول. قال أبو حيّان: ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِف وهو مجرور بمِنْ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ «كم» الاستفهاميّة، وهو منصوب:

والأفصح اتّصال تمييز «كأين» بها، وكذا وَقَعَتْ في القرآن. ويجوز الفصل بينهما بالجملة، وبالظّرْف قال:

٩٩٣ ـ وكـائِـنْ رَدَدْنَـا عَنْكُـمُ مِـنْ مُـدَجَّـجِ[١]

وقال:

٩٩٤ ـ وكـائِـنْ بـالأبـاطـح مِـنْ صَـديـقِ[٢]

[تمييز كذا]

(ص): ومميز «كذا» لا يُجَرّ بمن وفاقاً، ولا بالإضافة، ولا البدليّة، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها.

(ش): مميّز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر:

٩٩٥ ـ عِدِ النّفسَ نُعْمَى بَعْد بُوساك ذَاكراً كـذا وكـذا لُطْفـاً بـه نُسِـيَ الْجُهْـدُ[٣]

ولا يجوز جرّه بمِنْ اتّفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين.

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح.

ورد بأن المحكيّ لا يضاف، وبأن في آخرها اسْمَ الإشارة، واسمُ الإشارة لا يُضافُ. وأجاز بعضهم: كذا دِرْهمٍ بالجرّ على البدل.

وجوّز الكوفيّون الرّفْعَ بعد «كذا». قال أبو حيّان: وهو خطأ، لأنه لم يسمع. وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثّلاثة إلى العَشَرَة.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يجيء أمام الألف يردي مقنّعا

وهو لعمرو بن شأس في الدرر (٤/٥٢) وسرّ صناعة الإعراب (١/٣٠٦) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٩٧) والكتاب (٢/١٧٠).

وقد استعمل «كائن» بمعنى «كم» مع الإتيان بـ «من» الجارّة بعدها

(٢) تقدم برقم (١٨٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٨١) والدرر (٤/٥٤) وشرح الأشموني (٣/٦٣٨) وشرح شواهد المعني (٢/٥١٤) ومغني اللبيب (١/١٨٨) والمقاصد النحوية (٤/٤٩٧).

نواصب المضارع

[أنْ]

(ص): نواصب المضارع: «أنْ». يقال: «عن». وهي الموصولةُ بالماضي خِلافاً لابن طاهر، لا بعد يقين غير مؤوّل في الأصحّ.

ويجوز في تِلْو: «ظنّ» الرفعُ مخففة، وكذا خوفٌ تيقّن مخوفُهُ في الأَصَحّ. والأصح لا تعمل زائدةً، ولا يتقدّم معمولُ مَعْمُولِها.

وثالثها: يجوز مع أريد، وعسى.

ولا يفصل، وقيل: يجوز بِظَرْفٍ. وقيل: بشرط.

وترفع إهمالاً على الأصحّ. وعن الكسائي لا يقاس، ولا تجزم، وحكاه الرُّؤاسيّ واللّحْيانِي، وأبو عُبَيْدة لغةً. وتقع مبتدأ وخبراً، ومعمولِ حرف ناسخ، وجار ولكان، وظَنٍّ، وبعض المغاربة، وفعل غير الجزم، ومضاف خلافاً لابن الطّراوة، لا بمعنى «الذي» خِلافاً لابن الذّكِيّ[1].

(ش): لمّا أَنْهَيْتُ منصوبات الأسماء عقّبت بمنصوبات الأفعال، كما ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارعُ المَرْفوعُ. فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف:

أحدها: «أن» وهي أم الباب. قال أبو حيّان: بدليل الاتّفاق عليها، والاختلاف في «لن»، و «إذنْ»، و «كَيْ». ويقال فيها: «عن» بإبدال الهمزة عيناً.

وأنْ هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] وبالأمر في نحو: كَتَبْتُ إليه أن قُمْ، وبالنّهْي في نحو: كتبتُ إليه ألا تَفْعَل.

---

(١) هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١ هـ نحوي، من آثاره البديع في النحو انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وهدية العارفين (٢/ ٦٤).

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها، فتكون «أن» على مذهبه مشتركةً، أو متجوّزاً بها. واستدلّ لذلك بأمرين: أحدهما: أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين، وسوف، وكذا الأمر.

والثاني: أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كَلَمْ، لمّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

وشرط نصب المضارع بعد «أن» ألاّ تقع بعد فعل يقين كعَلِمَ، وتحقّق، وتيقّن ونحوها، فإنها حينئذ المُخَفَّفة من الثّقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمّل: ٢٠] خلافاً للفرّاء حيث جوّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلْم، وما في معناه مستدِلاً بقراءة ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالنّصب(١)، وهي بمعنى أفلا يعلمون.

ويقول جرير:

٩٩٦ - تَرْضَى عَنِ الله أنّ النّاس قَدْ عَلِمُوا ألاّ يُدانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ(٢)

وأجيب بأنّ العِلْم إنّما يَمْتَنِعُ وقوعُ أنْ النّاصبةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ، أمّا إذا أُوِّل بالظّنّ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.

والدّليل على استعمال العِلْم بمعنى الظّنّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فإن المراد بالعِلْم فيه الظّنّ القويّ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصّل إليه.

ومنع المبرِّدُ النّصب أيضاً في المُؤَوّل بالظّنّ.

فقولي «في الأصح» راجِعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

ويجوز في الواقعة بعد الظّنّ الرّفع على أنّها المُخَفَّفة من الثّقيلة، وهو قليل. والأكثر في لسان العرب النصب بعده، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا﴾ [العنكبوت: ٢] وقرىء بالوجهين(٣) ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

---

(١) قراءة «يرجعُ» بالرفع هي قراءة الجمهور؛ أما قراءة «يرجعَ» بالنصب فهي قراءة أبي حيوة. أنظر البحر المحيط (٦/ ٢٥٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٥٧) والدرر (٤/ ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٥١). ورواية الشطر الثاني في ديوان جرير: «أن لن يفاخرنا من خلقه بشر».

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٥٤٢): «قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون «تكون» بأن الناصبة للمضارع، وهو على الأصل، إذ «حسب» من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن. وقرأ النحويان وحمزة برفع النون، و «أنْ» هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة المنفية في موضع الخبر؛ نزّل الحسبان في صدورهم منزلة العلم، وقد استعملت «حسب» في المتيقن =

قال أبو حَيّان: وليس في الواقعة بعد الشّكّ إلا النّصب، وفي الواقعة بعد فعل خوفَ تَيَقّنَ مَخُوفُهُ نحو: خِفت ألاّ تقومُ، وخِفْتُ ألا تُكْرِمُني قولان، أصحُّهما: جواز الرفع كما بعد الظن، وقد سمع. قال أبو محجن:

٩٩٧ ـ أخـــاف إذا مَــا مِــتّ أنْ لا أذُوقُهـــا[1]

والثاني: تعيّن النصب، وعليه المبرد.

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور، لأنها لا تختَصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] ولا يعمل إلاّ المُخْتَصّ.

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدريّة، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجَرّ. وفرق بأنّ الباء الزائدة تختصّ بالاسم.

ولا يجوز تقديمُ معمولِ معمول أنْ النّاصبة عليها، لأنها حرف مصدريّ، ومعمولها صلة لها، ومعمولُه من تمام الصّلة، فكما لا تَتَقَدّمُ الصّلة لا يَتَقدّم معمولُها، هذا مذهب البصريّين.

وجوّز الفراءُ تَقْدِيمَه لقوله:

٩٩٨ ـ كان جَـزائـي[2] بـالعصَـا أنْ أُجْلَـدا[3]

فقوله: «بالعصا» متعلّق بـ «أُجْلَدَ»، وأجيب بندوره، أو تأويله على تقدير متعلق دلّ عليه المذكور.

ونقل ابنُ كَيْسَان عن الكوفيّين الجوازَ في نحو: طَعامَكَ أُرِيدُ أن آكُلَ، وطَعامَك عَسى أنْ آكُلَ.

= قليلاً، قال الشاعر:

حسبتُ التقى والجود خير تجارةٍ ربـاحـاً إذا مـا المـرءُ أصبح ثـاقـلا

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

ولا تدفنَنّي في الفلاة فإنني

وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه (ص ٤٨) والأزهية (ص ٦٧) وخزانة الأدب (٨/٣٩٨، ٤٠٢) والدرر (٤/٥٧) وشرح شواهد المغني (١/١٠١) والشعر والشعراء (١/٤٣١) ولسان العرب (٨/٢٥٧ ـ فنع) والمقاصد النحوية (٤/٣٨١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/٥٥٢) ومغني اللبيب (١/٣٠).
وقال البغدادي: إنّ «أنْ» هنا مخفّفة لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين، واسمها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلّم، وجملة «لا أذوقها» في محل رفع خبرها.

(٢) كانت بالأصل «خير» والصواب ما أثبتناه وراجع الشاهد رقم (٢٨٦).

(٣) تقدم بالرقم (٢٨٦).

ولا يجوز فصل أنْ النّاصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوّزَه بَعْضُهم بالظّرف وشِبْهِهِ نحو: أريد أنْ عندي تَقْعُدَ، وأريد أنْ في الدار تَقْعُدَ، قياساً على أنّ المشدّدة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريّة والعمل.

وجوّزه الكوفيّون بالشّرط نحو: أردت أنْ إنْ تزُرْني أزُورَك بالنّصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً، وجَزْم: أزُرْكَ جواباً.

ويجوز إهمال «أنْ» حملاً على أختها ما المصدريّة، فَيُرْفعُ الفعل بعدها، وخرّج عليه قراءة ﴿أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع[١]. وقيل: لا، وأنّ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفّفةٌ من الثّقيلة لا المصدريّة، وعليه الكوفيّون.

ولا يجوزُ الجزْمُ بـ «أنْ» عند الجمهور، وجوّزه بعضِ الكوفيّين. قال الرّؤاسيّ[٢] من الكوفيّين: فصحاءُ العرب يَنْصبُون بأنْ وأخواتها الفعل. ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها. ودُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُون بها. وأنشد على الجَزْم:

٩٩٩ ـ أُحَـــاذِرُ أنْ تَعْلَـــمْ بهـــا فَتَـــرُدّهـــا[٣]

---

(١) قال أبو حيان «وقرىء أن يتمُّ، برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء رحمه الله تعالى:

أنْ تهبطيــن بــــلاد قَــــوْ مٍ يــــرتعــون مـــن الطّـــلاحْ

وقال آخر:

أنْ تقــرآن علــى أسمــاء ويحكمــا منّــي الســلامَ وأن لا تُبلغــا أحــدا

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع وتُرك إعمالها حملاً على أختها في كون كلّ منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخفّفة من الثقيلة، وشذّ وقوعها موقع الناصبة كما شذّ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير:

نـرضـى عـن الله أن النـاس قـد علمـوا أن لا يـــدانينـــا مـــن خلقـــه بشـــرُ

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع أنْ مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أنْ غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة» انتهى (البحر المحيط. ٢/٢٢٣)

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي. نحوي، لغوي، مقرىء، شاعر. أخذ عنه الكسائي، وتوفي قبل سنة ١٩٣ هـ. من آثاره: الفيصل، معاني القرآن، الوقف والابتداء، كتاب في النحو، كتاب التصغير، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٢١/١٨) وبغية الوعاة (ص ٣٣) وكشف الظنون (ص ١٤٠٥، ١٤٧٠، ١٧٣٠) وهدية العارفين (٢/٧، ٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: =

ومِمّن حكى الجزم بها لغة من البصريّين أبو عُبيدة، واللّحيانيّ، وزاد أنها لغة بني صُباحٍ. ثم لَمّا كانت أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنوي واللفظي، فتقع مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وخَبَرُ مُبْتدأ نحو: الأمْرُ أنْ تفعلَ كذا.

ولا يكون مبتدؤها إلاّ مصدراً، فإنْ وقع جثة أوّل. ومعمولاً لحرف ناسخ نحو: إنّ عندي أنْ تَخْرُجَ، ولا بُدّ أن يكون أحد الجُزْأين مصدراً إلاّ في لعل، فيجوز أن يكون جُثّةً نحو: لعَلّ زيدٌ أنْ يَخْرُجَ؛ حَمْلاً على «عَسَى».

ومعمولاً بحرف جر، ويكثر حذْفُهُ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسْماً وخبراً نحو: كان أنْ تقعد خيراً من قيامك، وتكون عقوبتك أنْ أعزلك.

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أوّلاً، وثانياً نحو: ظننت أن تقوم خيراً من أنْ تقعد. وقوله:

١٠٠٠ ـ إنـي رأيـت مـن المكـارم حَسْبَكُـم أن تَلْبَسُـوا خَـزّ الثّيـابِ وتَشْبَعُـوا[1]

أي: لُبْس الثّياب.

ومعمولاً لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجَزْم نحو: طلبت منك أن تقومَ وأردت أن تفعَل، وبدا لي أن أقُومَ، بخلاف أفعال الجزم، لا يقال: فَعَلْتُ أن أقُومَ. أي: القيام، ولا أعْطَيْتُك أن تأمن، أي الأمان.

ومعمولاً لاسم مضاف نحو: إنه أهلُ أنْ يَفْعَل، ومخافة أن تَفْعَلَ، وأجيء بعد أن تَقُومَ، وقبل أن تَخرُجَ.

وقال ابن الطّراوة: لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فإن ثبوت غيره محال.

= فتتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هيا

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ٢٢٤) والدرر (٤/ ٥٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٩٨). وبلا نسبة فى الجنى الداني (ص ٢٢٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٢) ومغني اللبيب (١/ ٣٠)

ورواية الصدر في ديوان جميل: «أخاف إذا أنبأتكم أن تردّني»، ولا شاهد على هذه الرواية

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٤/ ٧١) والدرر (٤/ ٦٠) والكتاب (٣/ ١٥٣). ولسعيد بن عبد الرحمن بن حسّان في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٨) ولبعض المحدثين في العقد الفريد (٣/ ٢٠) وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤١٨).

[لـــن]

(ص): «لن» بسيطة، وقال الخليل مِنْ: «لا أن» والفرّاء: لا النافية أبدلت نوناً.

وإنما تنصب مستقبلاً، وتُفِيدُ نفيه، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار.

وقال بعض البيانيّين: لنفي ما قرب.

والمختار وفاقاً لابن عصفور: تَرِدُ للدّعاء.

ويقدّم معمولُ مَعْمُولِها خِلافاً للأخفش الصّغِير، ولا يفصل اختياراً. وجوّزه الكسائيّ بِقَسمٍ ومَعْمُول، والفَرّاء بِشَرْطٍ، وأظُنّ. وتُهْمَلُ، وحَكى اللّحيانِيّ الجَزْمَ بها.

(ش): الثّانـي مِنْ نواصب المضارع «لَنْ»، والجمهور أنّها حرف بسيطٌ، لا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليلُ والكسائيّ: إنها مركّبة من: «لا أنْ»، فأصلها: «لا أن» حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، كما حذفَت في قولهم: وَيْلُمّهِ، والأصل: وَيْلُ أُمّهِ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: ألف «لا»، ونون «أنْ»، فصارت «لن». والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من: «لا أن»، ووجود معنى: «لا»، و«أن» فيها وهو النّفي، والتّخليص للاستقبال.

وقال الفرّاء: هي لا النّافية، أُبدل من ألفها نونٌ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي، ونفي المستقبل، وجَعْل «لا» أصلاً لأنها أقعد في النّفي من «لن»، لأنّ «لَنْ» لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رَدَّ القولين في حاشية «المغني».

وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنْفِيهِ من غير أن يشترط أن يكون النّفيُ بها آكَدَ من النّفي بلا.

وذهب الزمخشري في «مُفَصّلِه»: إلى أنَّ: «لَنْ» لتأكيد ما تعطيه «لا» مِنْ نفي المستقبل. قال: تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكّدت وشَدَّدْت، قلت: لَنْ أبْرَحَ اليْومَ، قال تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. وقال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠].

وذهب الزمخشري في «أُنْمُوذَجه»[1]: إلى أنها تفيد تأبيد النّفي.

قال: فقولك: لَنْ أفْعَلَهُ، كقولك: لا أفْعَلُهُ أبداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحجّ: ٧٣]. قال ابن مالك: وحَملَهُ على ذلك اعتقادُه في «لَنْ تراني» أن الله لا يُرى، وهو

(١) «الأنموذج في النحو» للزمخشري، اقتضبه من «المفصل» وجعله مقدمة نافعة للمبتدىء كالكافية. وله شروح. انظر كشف الظنون (ص ١٨٥).

باطلٌ. وردّه غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ منفيُّها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يَصِحّ التوقيتُ في قوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذِكْرُ «الأبدِ» في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكرارٌ، إذ الأصل عَدَمُهُ. وبأنّ استفادة التأبيد في آية ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحجّ: ٧٣] من خارج[١]. وقد وافقه على إفادة التأبيد ابنُ عَطيّة[٢]، وقال في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً، ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر: «أنَّ أهْل الجَنّة يَرَوْنَهُ»[٣]. ووافقه على إفادة التأكيد جماعةٌ منهم: ابنُ الخبّاز، بل قال بعضهم: إنّ منعه مكابرةٌ، فلذا اخترتُه دون التأبيد.

وأغرب عبد الواحد الزّمَلْكانِيّ[٤] فقال في كتابه «التّبيان في المعاني والبيان»[٥]: إنّ

(١) أي لأمر خارجيّ لا من مقتضيات «لن»، ذكره الصبّان في حاشيته على الأشموني (٣/ ٢٧٨).

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام ابن عطية المحاربي الغرناطي المالكي عالم مشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب. ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١ هـ من مؤلفاته. الجامع المحرر الصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وعيره انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (١/ ٣٨٠) وبعية الملتمس (ص ٣٧٦) ونفح الطيب (٩/ ٣٠٧) وبغية الوعاة (ص ٢٩٥) والديباج لابن فرحون (ص ١٧٤) وكشف الظنون (ص ١٦١٣).

(٣) انظر المحرر الوجيز لابن عطية (٧/ ١٥٥)، ولفظه فيه: «قوله عزّ وحل: لن تراني، نصٌّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و«لن» تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة؛ لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أحرى برؤيته» انتهى. وحديث رؤية المؤمنين لله تعالى ورد في الصحاح بطرق متعددة؛ منها ما رواه البخاري في التفسير (سورة النساء، باب إن الله لا يظلم مثقال ذرة. ـ حديث رقم ٤٥٨١) عن أبي سعيد الخدري: أن أناساً في رمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب؟» وهو حديث طويل.

(٤) هو كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني ـ نسبة إلى رملكان قرية بغوطة دمشق ـ عالم، أديب، متميز في علوم عدّة ولي القضاء بصرخد ودرّس ببعلبك، وتوفي بدمشق سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: التبيان في علم البيان، المهل المفيد في أحكام التوكيد، نهاية التأميل في أسرار التنزيل، شرح المفصل للزمخشري وسماه «المفصل على المفصل ودراية المفصل»، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٣) والسلوك للمقريزي (١/ ٣٨٩) ومرآة الجنان (٤/ ١٢٧) وهدية العارفين (١/ ٦٣٥).

(٥) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٤١): «التبيان في علم البيان»، وعليه كتاب للشيخ أبي المطرب أحمد بن عبد الله المخزومي سماه: «التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات».

«لن» لنفي ما قرُب، ولا يمتدّ معنى النفي فيها. قال: وسِرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني، «ولا» آخرها ألف، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها، بخلاف النّون، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور، وأبو حيّانٍ، وردّاه.

والجُمهور على أن الفعل بعد «لن» لا يخرُج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا.

وذهب قوم إلى أنه قد يخرُج بعد «لن» إلى الدّعاء كحاله بعد لا، قال الشّاعر في «لا»:

١٠٠١ ـ ولا زالَ مُنْهَـلاً بِجَـرْعَـائِـكِ الْقَطْـرُ[١]

وقال في لن:

١٠٠٢ ـ لـن تَـزالـوا كـذلِكُـم ثـم لا زِلْـ ـت لكـم خَـالِـداً خُلـودَ الجِبَـالِ[٢]

وهذا القول اختاره ابن عصفور. وهو المختار عندي، لأن عطفَ الدعَاء في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ.

وتقدُّمُ معمول معمول «لن» عليها جائزٌ، خلاف معمول معمول «أنْ»، إذ لا مصدريّة فيها، وقد قالوا: إنّ «لن أضرب» نفي لـ «سأضرب»، فكما جاز: زيداً سأضرب، جاز زيداً لن أضرِبَ. ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدَّمُ معمولُ معمولِهِ عليه كسائر حروف النّفْي.

ولا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب «تضرب»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تضرِبَ زيداً، هذا مذهب البصريين وهشام.

واختار الكسائيّ الفصْلَ بالقسم، ومعمول الفعل نحو: لن واللّهِ أكْرِمَ زيداً ولن زيداً أُكْرِمَ. ووافقه الفرّاء على القَسَم، وزاد جواز الفصل بـ «أظنّ» نحو: لن أظن أزورَكَ بالنّصب، وبالشّرْط نحو: لن إنْ تزرني أزورَك بالنّصب،، وجوز الإلغاء والجزْم جواباً.

قال أبو حيّان: وأصحاب الفرّاء لا يفرّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح، لأنّ «لن» وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء.

---

(١) تقدم برقم (٣٥٣).

(٢) تقدم برقم (٣٤٩).

وحكى اللّحياني الجزْمَ بِلن لغةً وأنشد عليه:

١٠٠٣ ـ لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رجَائِكَ مَنْ حرّك مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ[1]

[كـي]

(ص): كي إنْ كانت الموصولةَ، فالنّصب بها عند الجُمهور، أو الجارّة فبأنْ مضمرةً.

وجوز الكوفيّة إظهارها. وتتعيّن الأولى بعد اللاّم، والثانية قبلها، وتترجّح مع إظهار أنْ

وأنكر الكوفيّة كونها جارة. وقوم كونها ناصبة.

ولا تفيد النّاصِبةُ عِلّةً، ولا تتصرّف، بل تجرّ باللام.

ويجوز تأخيرُ مَعْلُولِها، والفصل بلا النّافية، وما الزائدة، وبهما لا بغير ذلك. وجوّزه الكسائي بمعمول، وقَسَم، وشَرْط، ولا عمل. وابن مالك وولده: وتعمل. ولا يُقدّم معمولُ منصوبها، ولا على المعلول في الأصح.

وجوّز الكوفيّة والمبرّد النّصْبَ بـ «كما».

(ش): الثّالث من نواصب المضارع كَيْ. ومذهب سيبويه والأكثرين: أنها حرف مشترك، فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم، فَتُفْهِمُ العِلّة، وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده. واختلف هؤلاء:

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها[2]، ومذهب الخليل والأخفش أنّ «أن» مضمرة بعدها. وذهب الكوفيّون: إلى أنها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم.

وقيل: إنها مختصّة بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعل.

واحتجّ من قال: إنها مشتركة بأنه سُمِع من كلام العرب: جئت لكي أتعلّمَ، وسمع من كلامهم: كَيْمَهْ، فأمّا: لكي أتعلّمَ فهي ناصبةٌ بنفسها لدخُول حرف الجرّ عليها، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرْف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ.

وأمّا كَيْمَه فهي حرف جَرٍّ بمعنى اللاّم كأنه قال: لِمَه؟ وَوَجْهُ الاستدلال من هذا اللّفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن «ما» الاستفهاميّة إذا دخل عليها حَرْفُ الجرّ حذفت ألفها

(١) البيت من المسرح، وهو لأعرابي في الدرر (٤/ ٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/٦٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٤٨) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

(٢) بل مذهبه كما في الكتاب (٣/ ٥ ـ ٧) أنها تنصب بـ «أنْ» مضمرة بعدها وجوباً.

نحو: بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، وعَمّ، فإذا وقف عليها جاز أن تلْحقها هاءُ السكت.

ويدلّ أيضاً على أنها جارة دخولها على «ما» المصدرية كقوله:

١٠٠٤ ـ يُــراد الفتــى كَيْمــا يَضُــرُّ ويَنْفَــعُ[1]

فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضُّرِّ والنّفع.

وأمّا جِئْت كي أتعلم، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها، فتكون بمعنى أن، واللاّم المقتضية للتّعليل محذوفة كما تحذف في: جئت أن أتعلم. ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة، وتكون أن مضمرة بعدها، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف ـ على ما سيأتي بيانه ـ

ويبنى على هذا المذهب فَرْعٌ، وهو أنه: هل يجوز أن تدخل كي على «لا» أم لا يجوز؟

والجواب أنّكَ إنْ قَدّرتها الجارّة لم يجز، لأنّ «كي» كاللاّم، فلا تدخل عليها إلاّ مع «أنْ» كما في اللام نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]. وإن قَدّرتها النّاصبة جاز نحو: كَيْلا تُقَدِّمَ.

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السّببية، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأنْ[2]. ولا تتصرّف تَصَرُّفَ «أن»، فلا تقع مبتدأةً، ولا فاعلةً، ولا مفعولة ولا مجرورةً بغير اللام.

وتتعيّن النّاصبة بعد اللام نحو: جئت لِكَيْ أتعلم، لئلاّ يجمع بين حَرْفَيْ جرّ، ودخول اللاّم على النّاصبة لكونها موصولةً كأنْ[3]، ولذلك شبّه سيبويه إحداهما بالأخرى.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤٦). وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٧). وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب (٨/ ٤٩٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٥) ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ٣١٥). وللنابغة الذبياني في شرح التصريح (٢/ ٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٠) وتذكرة النحاة (ص ٦٠٩) والجنى الداني (ص ٢٦٢) والحيوان (٣/ ٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٦) ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

ويروى: «كيما يضرَّ وينفعا»، وعلى هذه الرواية دخلت «ما» المصدرية على «كيْ»، والمعنى: إنّما يرجى الفتى للنفع والضرّ.

(٢) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

(٣) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللاّم نحو: جئتُ كَيْ لأقرأ، فَكَيْ حرف جَرٍّ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنْ مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللاّم.

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره.

ولا يجوز أن تكون كي زائدة، لأنَّ «كي» لم يثبت زيادتُها في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه.

وهذا التّركيبُ أي مجيء «كَيْ» قبل اللاّم نادرٌ، ومنه قول الطِّرمّاح:

١٠٠٥ ـ كــادوا بِنَصْــرِ تَميــمٍ كَــيْ لِيَلْحَقَهُــمْ[1]

وإضْمارُ «أنْ» بعد الجارّةَ على جهة الوجوب، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلاّ في ضرورة.

وجوّزه الكوفيون في السّعة.

قال أبو حيّان: والمحفوظ إظهارها بعد «كَيْ» الموصولة بما كقوله:

١٠٠٦ ـ كيمــــا أنْ تَغُـــــرّ وتَخْــــدَعــــا[2]

ولا أحفظ من كلامهم. جئت كَيْ أنْ تكرمني.

ومع إظهار اللاّم نحو: جئت لكيما أنْ تقوم، يترجّح كونها جارّة مؤكّدة لِلاّم على كونها ناصبة مؤكدة بأنْ، لأنّ «أنْ» هي التي وَلِيَت الفعل، وهي أمّ الباب، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل، واللام أصلٌ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وهو للطرمّاح بن حكيم كما ذكر السيوطي هنا. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٤). والشطر الأول في الدرر (٤/ ٦٧) وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله وتتمته».

(٢) من الطويل، وتمامه:

فقــالـت أكـلّ النـاس أصبحـتَ مـانحـاً لســانكَ . . . . ..

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨) والدرر (٤/ ٦٧) وشرح التصريح (٢/ ٣، ٢٣١) وشرح المفصل (٩/ ١٤، ١٦)، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٨) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١) وخزانة الأدب (ص ١٢٥) وجواهر الأدب (ص ١٢٥) والجنى الداني (ص ٢٦٢) ورصف المباني (ص ٢١٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٣) وشرح التصريح (٢/ ٣٠) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٧) ومغني اللبيب (١/ ١٨٣)

وظهور «أن» المصدرية بعد «كي» دليل عل أمرين. الأول أنّ «كي» دالة على التعليل وليست حرفاً مصدريًا، والثاني أنّ «كي» التعليلية تقدّر بعدها «أنْ» إذا لم تكن موجودة

في باب الجرّ، فكانت كي توكيداً لها، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أنْ»، لأنّ التّأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد.

ومن أحكام كي: أنه لا يمتنع تأخيرُ معلولها، فيجوز أن تقول: كي تُكْرِمَني جِئْتُك سواء كانت النّاصبة أو الجارّة، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله، وتقدّم المفعول من أجله سائِغٌ.

قال أبو حيّان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النّافية نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]. وبـ «ما» الزّائدة كقوله:

١٠٠٧ ـ تُـريـدِيـن كَيْمـا تَجْمَعِينـي وخَـالِـداً[١]

وبهما معاً كقوله:

١٠٠٨ ـ أَرَدْتُ لِكَيْمـا لا تـرى لِـيَ عِثْـرةً ... ومَنْ ذَا الذي يُعْطَى الكمالَ فَيَكْمُلُ[٢]

وأمّا الفصل بغير «ما»، فلا يجوز عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار. وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسَم وبالشّرْط، فيبطُلُ عَمَلُها، فتقول: أزورُك كي واللَّهِ تَزورُني، وأُكْرِمُك كَيْ غُلامي تُكْرِمُ، وأزُورك كَيْ إنْ تُكافِيء أُكرِمْك.

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل.

قال أبو حيّان: وهو مذهب ثالِثٌ لم يسبقا إليه.

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ، وله ثلاث صور: **أحدها**: تقدّمه على المعمول فقط نحو: جئت كي النّحوَ أتعلّم. **والثانية**: على كي فقط نحو: جئت النّحْوَ كي أتعلّم. **والثّالثة**: على المعلول أيضاً نحو. النّحْوَ جئْتُ كَيْ أَتَعَلّمَ.

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْل، وفي الثّانية والثّالثة أنّ كَيْ من الموصولات ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول.

وإن كانت جارّة فأن مضمرة، وهي موصولة أيضاً.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وهل يُجمع السيفان ويحكِ في غمدِ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤) والدرر (٤/ ٦٨) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩) ولسان العرب (٣/ ٢٦٦ ـ ضمد) وللهذلي في إصلاح المنطق (ص ٥٠)

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٨٦) ولسان العرب (١١/ ٨ ـ أثل) وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٦٩).

وفي الصّورة الثّانية خلافٌ للكسائيّ. قال أبو حيّان: ولا يبعد أن يجزىء في الثّالثة، لكنه لم يُنْقَلْ.

وأثبت الكوفيّون من حروف النّصْب «كما» بمعنى: «كيما»، ووافقهم المبرّد، واستدلّوا بقوله:

١٠٠٩ ـ وطَـرْفـك إمّـا جئتنـا فـاصْـرفنّـهُ   كمـا يَحْسِبُـوا أنَّ الهَـوَى حَيْـثُ تَنْظُـرُ[١]

وأنكر ذلك البصريّون، وتأولوا ما ورد على أنَّ الأصل: «كيما» حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارّة كفّت بما، وحذف النّون من الفعل ضرورة.

[إذن]

(ص)· إذن: الجمهور: أنها حرْفٌ بسيطٌ. وقال الخليل من: «إذْ أنْ». والرّنديّ: «إذا أنْ». وقوْمٌ: اسمٌ. وأنّها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة، وتليها جملةٌ اسميّة، وخبر ذي خبر. وإنما تنصِبُ مستقبلاً ولِيَها مُصدّرةً، والرفع حينئذ لُغَيّة أنكرها الكوفيُّون.

فإن وَلِيَتْ عاطفاً قلّ النصب، أو ذا خبر امتنع. وجوّزه هشام بعد مبتدأ، والكسائي بعد اسْمَيْ أنْ، وكان.

ويفصل بقسم حذف جوابه، ولا النافية.

وجوّزه ابنُ بابَشَاذ بنداءٍ، ودعاءٍ. وابن عصفور والأبذي بظرف. والكسائيّ وهشام والفرّاء بمعمول، ثم اختار الرّفع والكسائيّ النّصْب. وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه، والفراء وأبطله، ولا نصّ للبصريّة.

قال أبو حيّان: ومقتضى قواعدهم المنع.

ومعناها: قال سيبويه الجواب والجزاء[٢]، قال الشّلَوْبين دائماً، والفارسِيّ غالباً، ولا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٠١) وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٠) والدرر (٤/ ٧٠). ولجميل بثينة في ديوانه (ص ٩٠) ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٩٨). وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية (٤/ ٤٠٧) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٨٦) والجنى الداني (ص ٤٨٣) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤) ورصف المباني (ص ٢١٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٠) ومجالس ثعلب (ص ١٥٤) ومغني اللبيب (١/ ١٧٧)

ويروى البيت.

إذا جئـت فـامنحْ طرف عينك غيـرنا   لكـي يحسبـوا أن الهـوى حيـث تنظـرُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٤).

يحذف معمول ناصب دونه، ولا لدليل على الأصحّ.

(ش): اختلف النّحويّون في حقيقة «إذن»، فذهب الجمهور: إلى أنّها حرف بسيط، وذهب قوم: إلى أنها اسم ظَرْف، وأصلها: إذْ الظرفية، لَحِقها التّنوين عِوَضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجَزائيّة، فبقي فيها معنى الرّبط والسّبب.

ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشّلوبين: دائماً في كل موضع. وقال أبو عليّ الفارسِيّ: غالِباً في أكثر المواضع، كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك، فقد أجَبْتَهُ، وجعلت إكرامه جزاء زِيارته، أي: إنْ تَزُرْنِي أكْرَمْتُكَ.

قال: وقد تَتَمحّضُ للجواب كقولك لمن قال أُحِبّك: إذن أُصدِّقُكَ، إذْ لا مجازاة هنا، والشّلَوْبِين يتكلّف في جعل مثل هذا جزاءً، أي إنْ كنت قلت ذلك حقيقة صدقْتُكَ.

وذهب الخليل: إلى أنها حرف تركّب مِنْ «إذ» و «أن» وغلب عليها حكم الحرفيّة، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال، ثم حذفت والتزم هذا النّقْل، فكأن المعنى، إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذْ أن أكرمك، قلت حينئذ: زيارتي واقعة. ولا يتكلّم بهذا.

وذهب أبو عَلِيّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي[(١)]: إلى أنها مركبة من «إذَا»، و «أنْ» لأنّها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الرّبط كإذا، والنّصب كأنْ، ثم حذفت همزة أن، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين.

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين، لأنها تقلبه إلى الاستقبال.

وقال الزّجّاج والفارِسيّ: الناصِبُ أن مضمرة بعدها، لا هِيَ، لأنها غير مختصّة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عَبْدُ اللّهِ يأتيك وتليها الأسماء مبنيّةً على غير الفعل.

ولنصبها المضارع ثلاثةُ شُروط:

أحدها: كونه مستقبلاً، فلو قيل لك: أُحِبُّك، فقلت: إذَنْ أظُنُّك صادِقاً رفعت، لأنه حال، ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

ثانيها: أن يلِيَها فيجب الرّفع في نحو: إذن زيدٌ يُكْرِمُك للفصل. ويغتفر الفصل بالقسم، وبلا النافية خاصة، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذَنْ. و «لا» لَمْ يعتدّ بها فاصِلةً، في أن، فكذا في إذَنْ قال الشاعر:

---

(١) المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

١٠١٠ ـ إِذَنْ وَاللّــــهِ نَـــرْمِيَهُـــمْ بِحَــــرْبٍ[١]

وجوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنّداء والدّعاء نحو: إذن ـ يا زيدُ ـ أُحْسنَ إليك، وإذن ـ يَغْفِرُ اللّهُ لك ـ يُدخلَكَ الجنّة.

قال أبو حيّان: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب.

وأجاز ابن عصفور والأبذي الفَصْلَ بالظّرف نحو: إذَنْ ـ غداً ـ أكْرِمَك. وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء الفصْلَ بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائيّ حينئذ النصب وعند هشام الرّفع نحو: إذن فيك أرْغَبَ، وأرغَبُ، وإذن صَاحِبَك أُكْرِمُ وأُكْرِمَ.

فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو: زيداً إذَنْ أُكْرِمُ.

فذهب الفرّاء: إلى أنه يبطل عملها. وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنصب.

قال أبو حيّان. ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك، ومقتضى اشتراطهم التّصدير في عملها ألاّ تعمل، والحالة هذه، لأنها غير مصدّرة. ويحتمل أن يقال: تعمل، لأنها وإن لم تُصَدّر لفظاً فهي مصدرة في النيّة، لأن النية بالمفعول التأخير.

ثالثها: أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخِّرةً نحو: أُكرمُك إذَنْ بلا خلاف، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه.

وأما المتوسّطة: فإن افتقرَ ما بعدها إلى ما قبلها افْتِقارَ الشّرْط لجزَائِه نحو: إنْ تَزُرْني إذَنْ أُكْرِمْك، أو القسم لجوابه نحو:

١٠١١ ـ لَئِنْ عـاد لـي عَبْـدُ العَـزيـز بِمِثْلِهـا وأمْكَنَنِـــي منهـــا إذَنْ لا أُقِيلُهــــا[٢]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه
تُشيب الطفل من قبل المشيبِ
وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (ص ٣٧١) والأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٣) والدرر (٤/ ٧٠) وشرح شواهد المغني (ص ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٦٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) وشرح قطر الندى (ص ٥٩) ومغني اللبيب (ص ٦٩٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٠٥) وخزانة الأدب (٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦) والدرر (٤/ ٧١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (ص ٦٣) وشرح المفصل (٩/ ١٣، ٢٢) والكتاب (٣/ ١٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٦٥) وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٧، ١١/ ٣٤٠) ورصف المباني (ص ٦٦، ٢٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٥٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٥) والعقد الفريد (٣/ ٨) ومغني اللبيب (١/ ١٢١)

أو الخبر للمخبر عنه نحو: زَيدٌ إذَنْ يُكْرِمُك، امتنع النّصب في الصّور كلّها

وفي الأخيرة حلاف، فأجاز هشام النّصب بَعْد مبتدأ كالمثال. وأجازه الكِسَائيّ بعد اسم إنَّ نحو:

١٠١٢ ـ إنـــــي إذَنْ أَهْلِـــــكَ أو أطِيـــــرَا[١]

وبعد اسم كان نحو: كان عبدُ الله إذَنْ يُكْرِمَك.

ووافق الفرّاء الكسائي في إنّ، وخالفه في كان، فأوجب الرّفع.

ونصّ الفراء على تعيّن الرفع بعد ظَنّ نحو: ظننت زيداً إذَنْ يُكْرِمُك.

قال أبو حيّان: وقياس قول الكسائيّ جوازُ النصب أيضاً.

وإن وليت عَاطِفاً قَلّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها، قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذًا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. وقرىء شاذا: «لا يَلْبَثُوا»[٢]، و «لا يُؤْتُوا»[٣]، فمن أَلْغَى راعى تقدّم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة.

وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بن عُمَر[٤]، وتلقّاها البصريّون بالقبول، ووافقهم ثعلب.

وخالف سائر الكوفيّين، فلم يُجِزْ أحَدٌ منهم الرّفع بعدها. قال أبو حيّان: ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجّةٌ على مَنْ لم يحفظ إلاّ أنها لغة نادرةٌ جِدّاً، ولذلك أنكرها الكسائيّ

---

(١) من الرجز، وقبله:

لا تتركنّي فيهم شطيرا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٧٧) وأوضح المسالك (٤/ ١٦٦) والجنى الداني (ص ٣٦٢) وخزانة الأدب (٨/ ٤٥٦، ٤٦٠) والدرر (٤/ ٧٢) ورصف المباني (ص ٦٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٧٠) وشرح المفصل (٧/ ١٧) ولسان العرب (٤/ ٤٠٨ ـ شطر) ومغني اللبيب (١/ ٢٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٣) والمقرب (١/ ٢٦١).

والشاهد فيه قوله «إني إذن أهلكَ» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «أهلك» بعد «إذن» مع أنّ «إذن» ليست مصدّرة بل هي مسبوقة بقوله «إنّي» وقيل: إنه ضرورة. وقيل. خبر «إنّ» محذوف، و «إذن» واقعة في صدر جملة مستأنفة

(٢) هذه قراءة أبيّ، ذكر ذلك أبو حيّان وقال «أعمل إذاً فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون». انظر البحر المحيط (٦/ ٦٣). وانظر أيضاً الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٨٦).

(٣) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس (البحر المحيط ٣/ ٢٨٤)

(٤) المتوفى سنة ١٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به

والفرّاء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشّاذ والقليل.

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: أتريد أن تَخْرُجَ؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك: «أريد أن» وتحذف «أخرج».

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعودُ ظهرُه طَبَقاً وَاحِداً»[1]، يريد. كَيْما يَسْجُدَ، قال: وهذا كقولهم: جئت ولمّا، قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حذْفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء مِنْ كلام العرب.

[لامُ الجُحُود]

(ص): مسألة: تنصب «أن» مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكّدة وليست لام كي على الصحيح. وهي المسبوقة بكون ماضٍ لفظاً أو معنى، منفيّ بما أو لَمْ، قيل: أو أخوات كان. قيل: أو ظَنّ قيل: أو كُلّ فعل.

وحذف الخبر معها حَتْمٌ غالِباً.

وزعم الكوفيّة النّصْبَ بها، فمدخولها الخبَرُ، وهي زائدةٌ للتأكيد، وثعلب بقيامها مقام «أن»، والفهريّ[2] لا يرفع مدخولها ضمير السببي.

وجوّز قوم إظهار «أن» مع حذفها. وقومٌ دونه، ولا تلي مفرداً.

(ش): «أنْ» أمّ الباب، فلهذا تنصِبُ ظاهرةً ومضمرةً، ولها إذا أضمرت حالان: حال

---

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾، حديث رقم (٧٤٣٩) عن أبي سعيد الخدري ورواه أيضاً في تفسير سورة «ن والقلم» باب ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ مختصراً، بلفظ: «فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٢) لعلّه أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي. نحوي، لغوي، فقيه، مؤرّخ. ولد بلبلة من أعمال إشبيلية سنة ٦٢٣ هـ، وقرأ بالأندلس، وارتحل إلى المشرق، فحجّ، ثم رجع إلى تونس واتخذها وطناً له إلى أن مات بها سنة ٦٩١ هـ من تصانيفه. شرح الفصيح لثعلب، البغية في اللغة، ورفع التلبيس في معرفة التجنيس انظر ترجمته في بعية الوعاة (ص ١٧٦) ونفح الطيب (٧/ ٢١٤) وكشف الظنون (ص ٢٤٧، ٢٥١، ١٢٧٣، ١٦٧٤) والديباج المذهب (ص ٧٤).

أو هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الشنتمري البابري الأصل. مقرىء، نحوي، شاعر كان حيًّا سنة ٥٥٣ هـ من مؤلفاته: شرح شواهد الإيضاح، أرجوزة في النحو وشرحها، أرجوزة في الغريب، أرجوزة في القراءات، أرجوزة في الخط، وله نظم انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٠) وكشف الظنون (ص ٢١٣) وروضات الجنات (ص ٨٢).

وجوب، وحال جواز.

فالأوّل: بعد نوعين من الحروف: أحدهما: ما هو حرف جرٍّ، والآخر: ما هو حرف عطف، فالأول حرفان: أحدُهما اللاّم التي يسميها النحويّون لام الجحود.

ومذهب البصريّين: أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً. وذهب الكوفيّون: إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها. وذهب ثعلب: إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن.

وعلى الأول: لا يجوز إظهار أن، لأن إيجابَهُ: كان زيد سيقوم فجعلت اللاّم في مقابلة السِّين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين فكذلك كَرِهُوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ.

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في «كي» نحو: ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ. قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماع من العرب.

وأجاز بعض النّحاة حذفَ اللاّم، وإظْهار «أنْ» نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي لِيُفْتَرَى. وأوَّلهُ المانِعُون بأنَّ «أن» وما بعدها في تأويل المصدر، والقرآن أيضاً مصدرٌ، فأخبر بمصْدرٍ عن مصدر.

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصِحّة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدةٌ، إذْ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجْهٌ صحيحٌ.

قال أبو حيّان: ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنَّ اللاّم في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] هي لام كي. وهذا نظير مَنْ سمّى اللام في ما جئتك لِتُكْرِمَني لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه، لأن اللام جاءت بعد جَحْدٍ لغةً، وإن كان ليس الجحدَ المصطلح عليه في لام الجحود، وأما أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ مِنْ قائله.

وإنما تقع لام الجحود بعد كَوْن منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ، ولما هو ماضٍ لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: لم يكُنْ زيدٌ لِيَقُومَ.

ومذهب البصريين: أنّ خبر كان حينئذ محذوف، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف، وأنّ الفِعْل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل المنصوب بها في موضع جَرّ والتقدير: ما كان اللَّهُ مُرِيداً لكذا. والدليل على هذا التقدير: أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب، قال:

١٠١٣ ـ سَمَـــوْتَ ولَــــمْ تَكُـــنْ أهْــــلاً لِتَسْمُـــو[1]

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: =

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللاّم والفعل بعدها.

ومذهب الكوفيّين: أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدةٌ للتأكيد.

وذهب بعض النحويين: إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو: ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمراً.

وزعم بعضهم: أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو: ما ظننت زيداً ليضرب عمراً، ولم أظن زيداً ليضربَ عَمْراً. قال أبو حيّان: وهذا كلّه تركيبٌ لم يسمع فوجب منعه.

وذهب بعضهم: إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمهُ فِعْلٌ نحو: ما جئتُ لِتُكرمَني.

قال أبو حيّان: وهذا فاسدٌ، لأن هذه لام كي، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة ـ ستأتي.

[حتّى]

(ص): وبعد حتى الجارّة، وزعمها الفرّاء غيرها، والنّصب بها، والكسائيّ بها، والجرّ بإلى مضمرة جوازاً، وقوم: ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنْ، وإلى، وعليها يجوز إظهار «أن» وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها.

ومعناها: كي، أو إلى، قال الخضراوي وابن مالك: أو إلاّ.

وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً إن كان حقيقةً، وإلاّ فجوازاً، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبّباً عما قبلها، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها.

والأصح تعيّن النّصب مع فعل غير موجب، وقلّما لا «كَثُر ما» و «طَالَما». وربّما جوّزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب، ونصب حال مُسَبَّب.

والنّصب بها مطلقاً لغة، ولا تفصل، وجوّزه الأخفش وابن السّرّاج بظرْف وشرط ماض.

وهشام بقسم، ومفعول، وجرّ. والأخفش وابن مالك تعليقها.

(ش): الحرف الثاني: حتّى، وكونها الجارّة، والنّصب بعدها بـ «أنْ» لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين، واستدلّوا بثبات كونها جارّة للاسم بدليل حذف «ما» الاستفهامية بعدها نحو:

= ولكنّ المضيَّع قد يصابُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١١٩) والدرر (سقط منه وأثبت في الهامش برقم ١٠١٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٥) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٩ ـ لوم).

١٠١٤ ـ فحتّـــامَ حتّـــامَ العنـــاءُ المُطَـــوَّلُ[(١)]

وإذا ثبت ذلك انتفى كونُها ناصبةً للفعل، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص.

واختلف الكوفيّون، فذهب الفراء: إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى. وذهب الكسائي: إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً، وأنها جارّة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين. ثم إنه جوز إظهار «إلى» بعدها، فقال: الجرّ بعد حتى يكون بإلى مُظْهرةً، ومُضْمرةً. وذهب بعضُ الكُوفيّين: إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ «أنْ»، أو جارّة بنفسها أيضاً تشبيهاً بإلى. ومع قول الكوفيّين: إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها، قالوا: لو قلت لأسِيرَنّ حتى أن أُصْبِحَ القادسيَّة جاز، وكان النصب بحتى وأن توكيدٌ، كما أجازوا ذلك في لام الجحود. وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ.

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها، لأن الثّواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله:

١٠١٥ ـ حتّـى يكـونَ عـزيـزاً مـن نفـوسهـم   أو أن يبيـنَ جميعـاً وهـو مخْتـارُ[(٢)]

وفيه دليل لقولهم: إن «أنْ» مضمرة بعدها.

وحتّى هذه هي المرادفة لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائيّة التي لا ترادف واحداً منهما.

فالمرادفة لـ «كي» نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل، والمرادفة لإلى نحو: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91]، فهي هنا حرف غاية. قال أبو حيّان: والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتّعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم

وهو للكميت في الدرر (٦/٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/٧٠٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧١) والمقاصد النحوية (٤/١١١) وليس في ديوانه وبلا نسبة في الدرر (٤/٧٣) وشرح الأشموني (٢/٤٠٩) ولسان العرب (١٢/٥٦٣ ـ لوم) ومغني اللبيب (١/٢٩٨).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «فحتّام حتّام» حيث كرّر «حتى» و «ما» للتأكيد اللفظي

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكوني في الدرر (٤/٧٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٠١) ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٤٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٥) ومغني اللبيب (٢/٦٩٢).

وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة لـ «إلاّ أنْ» فتكون للاستثناء، وأنشد عليه:

١٠١٦ ـ ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً حتى تَجُودَ، وما لَدَيْكَ قَلِيلُ[1]

قال أبو حيّان: وقد أغنانا ابنُه عن الرّدِّ عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: «إلى أنْ»، وإذا احتمل أن تكون حتّى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ حتّى بمعنى إلاّ أنْ.

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث: «كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتّى يكون أبواه يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ»[2]: عندي أنه يجوز أن يكون: «على الفطرة» حالاً من الضّمير، و «يولد» في موضع خبر، وحتّى بمعنى «إلا أن» المنقطعة، كأنه قال: إلاّ أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يهوّدانه أو يُنَصِّرانِه.

قال: وقد ذكر النحويّون هذا المعنى في أقسام «حتّى» ومنه قوله:

١٠١٧ ـ واللّهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ حتى أُبِيرَ مالِكاً وكَاهِلاَ[3]

المعنى: إلاّ أنْ أُبِيرَ، وهو منقطعٌ بمعنى: لكن أبِير. انتهى.

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتّى إذا كان مستقبلاً نحو: لأسيرَنّ حتى أُصْبِحَ القادسِيّة، أو ماضياً في حُكْم المستقبل نحو: سِرْت حتى أدْخُل المدينة، فهذا مؤول بالمستقبل، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتّى، فهو مستقبل بالإضافة إليه.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولا يكونان مُتّصلي الوقوع فيما مضى، بل ما قبل حتّى وقع ومضى، وما بعدها في حال الوقوع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى نحو قولهم: مَرِض فلانٌ حتى لا يرجونه، أي فهو الآن لا يُرْجَى، وضُرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرَّك اليوم.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب (٣/ ٣٧٠) والدرر (٤/ ٧٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٣٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٢). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٥٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٠) ومغني اللبيب (١/ ١٢٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٢).

(٢) الحديث رُوي في الصحاح بغير هذا اللفظ ليس فيه «حتى يكون» ولا شاهد في رواياتهم ورواه بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو يمجّسانه أو ينصرانه». الطبراني في الكبير (١/ ٢٦١، ٢٦٢) وابن عديّ في الكامل في الضعفاء (٢/ ٨٤٠).

(٣) الرجز لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٣٤) والأغاني (٩/ ٨٧) وخزانة الأدب (١/ ٢٣٣، ٢/ ٢١٣) والدرر (٤/ ٧٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٢) ومعجم ما استعجم (ص ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٠) ومغني اللبيب (١/ ١٤٤).

والمُؤوّل بالحال أن يكون ما بعد حتّى لم يَقَعْ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال نحو: سرت حتى أدخلُ المدينة، أي فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك.

وشرط الرّفع أيضاً: أنْ يكون ما بعدها فضلةً، فلو كان واقعاً خبر المبتدأ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبُه نحو: كان سيري حتى أدْخُلَها، لأنه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء، فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خَبر.

وأجاز الكسائيّ: رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبّب عما قبل نحو: سرت حتّى تطلعُ الشّمس ونصب الحال إذا كان مُسَبّباً عمّا قبل، وجوّزه في قول حسان:

١٠١٨ ـ يُغْشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم[١]

وَرُدّ بعدم السماع، وبمخالفته للقياس بأن النّواصب مِن مخلصات المضارع للاستقبال.

ويتعيّن النّصْبُ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجَب، وهو المنفيّ، وما فيه الاستفهام، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخُلَ المدينةَ، وقلما سرت حتّى أدخُلَها إذا أردت بقلّما النفي المحْض وأسرْت حتى تدخُلَ المدينة[٢]؟. وإنّما لم يجز الرّفع لأنه على معنى السّببيّة للأول في الثّاني، والأوّل منفيّ لم يقع، فلا يكون نفْيُ السبب مُوجِباً لوجود مُسَبّبِهِ.

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو: سرت حتى أدخلُ المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَنَفَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول؛ فكأنّك قلت: ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة.

واتّفقوا على أن الرّفع في ذلك غير مسموح، وإنما أجازه الأخفش ومَنْ تَبِعهُ قياساً.

ولو أريد بقلّما التّقليل، لا النفي فكذلك عند سيبويه[٣]، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةٌ الرّفع بعدها.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لا يَسألون عن السواد المقبلِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٣) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢) والدرر (٤/ ٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦٤) والكتاب (٣/ ١٩) ومغني اللبيب (١/ ١٢٩) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٢).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٢٢).

(٣) قال سيبويه: «تقول: ما أحسن ما سرتُ حتّى أدخلُها وقلّما سرتُ حتى أدخلُها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلاً وعيت سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية». اهـ. فجوز الرفع والنصب. انظر الكتاب (٣/ ٢٢).

وذهب طائفةٌ من القدماء: إلى امتناع الرفع أيضاً بعد: «كثُر ما»، و «طالما»، و «ربّما» نحو: كثر ما سِرْت حتى أدخُلَها، وطالما سرت حتى أدخُلَها، وربّما سرت حتى أدخُلَها إلحاقاً لها بقلّما إلاّ أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب.

وعارضهُ سيبويه بقولهم: مررْتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخُلُها[1]، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيه: «غير مرة» الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً.

وحكى الجَرْميّ في «الفرْخ»[2]: أنّ من العرب مَنْ ينصِبُ بحتّى في كل شيء، قال أبو حيّان: وهي لغة شاذّة.

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء. وجوّز الأخفش وابن السّرّاج فصلها بالظرف نحو: اقْعُد حتّى عندك يَجْتمِعَ النّاس، وبشرط ماض، نحو: أصْحَبُك حتّى ـ إنْ قدّر اللّهُ ـ أتعلّم العِلْمَ.

وجوّزه هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور نَحْوَ. .[3]. واصْبِرْ حتّى إليك تَجْتَمِع النّاس. وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قَبْل الشّرْط المذكور جوابه نحوَ: أصْحَبُك حتّى إنْ تُحْسِنْ إليّ أُحْسِنْ إلَيْك.

قال أبو حيّان: ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل، قال: وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في «كي» نحو: جئتُ كي إن تكافئني أُكَافِئْك، فيردّ على الأخفش في «حتى» بما رُدّ به على الكسائيّ في «كَيْ». انتهى.

[أو]

(ص): وبعد «أو» بمعنى: «إلى أنْ»، أو «إلاّ أن»، وقيل: النّصب بها، وقيل: بالخلاف، ولا يفصل خلافاً للأخفش.

(ش): النوع الثاني مِمّا يُضْمَر بعده «أن» حرف العطف، وهو ثلاثة:

---

(١) ولفظه في الكتاب (٣/ ٢٢): «فإن احتجّوا بأنه غير سير واحدٍ فكيف يقولون إذا قلت. سرتُ غير مرّة حتى أدخلُها؟»

(٢) كتاب «الفرخ» للجرمي صالح بن إسحاق المتوفى سنة ٢٢٥ أو ٢١٩ هـ. هذا الكتاب لم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ولا ياقوت في معجم الأدباء، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٨٩، دار الكتب العلمية).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

أحدها: «أو» إذا وقعت موقع: «إلى أن»، أو: «إلاّ أن» نحو: لألْزَمنّك أو تقضِيَني حَقِّي. وقوله:

١٠١٩ - لأسْتَسْهِلَنّ الصّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى[1]

أي: إلى أن تقضِيَني حقِّي، وإلاّ أن أُدرِكَ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو:

١٠٢٠ - ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَمَا[2]

وما ذكر من أنّ النصب بعد «أو» بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف.

وذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين: إلى أنَّ الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثّاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.

وذهب الكِسائيّ وأصحابُه والجَرْمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها.

وذهب بعض النّحويين: إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه، لأنه وقع موقع: «إلى أن»، أو «إلاّ أن» فانتصب كنصبه. قال أبو حيّان: وهذا ضعيفٌ جدّاً.

ونقل ابن مالك عن الأخفش: أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشّرط نحو: لألزمنك أو - إنْ شاء الله - تَقْضِيَني حَقِّي.

[فاء السّبَب]

(ص): وبعد فاء السبب جواباً لأمر خِلافاً لشذوذ، لا اسْمَ فِعْل. وثالثها: إن اشْتُقّ، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل.

قال الكسائي: أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً. وقيل: إن لم يكن عن المسند إليه. وقيل:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابرِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٧٢) والدرر (٤/ ٧٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٨) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٦٩) ومغني اللبيب (١/ ٦٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب (٣/ ٣٢٤) والدرر (٤/ ٧٨) وشرح اختيارات المفضل (ص ٣٣٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح المفصل (٣/ ٥٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١١). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٩) والمحتسب (١/ ٣٢٦).

إن لم يتضمّن وقوع الفعل.

فإن أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفع، أو سبقه ظرفٌ جاز. أو قد يحذف السبب بعده. وقيل: يختص بالإثبات أو للنّفي مطلقاً.

ومنه «قلما» و «قد» فيما حكي، أو عَرض، أو تحْضِيض، أو تَمَنٍّ. قال الكوفيّة وابن مالك: أو رَجاءٌ، أو غير، أو كأنّ عارية من تشبيه، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه، وتأخير معموله، والجمهور: لا، ولا ينصب بعد جملة اسمية. وثالثها ينصب بشرط وصف، أو ظرف مَحَلّ الفعل.

(ش): الثاني: الفاء، إذا كانت متضمّنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور. أحدها: الأمر، نحو: اضْرِبْ زيداً فيستقيم. قال أبو حيّان: ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء بن سيّابة، قالوا ـ وهو معلم الفرّاء ـ: إنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب. وأنشد سيبويه لأبي النّجْم:

١٠٢١ ـ يا ناقُ سيري عَنقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمان فنَسْتَريحَا[١]

إلاّ أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر، فيكون مثل قوله:

١٠٢٢ ـ سأترك مَنْزِلي لبني تَميمٍ وألحقُ بالحجاز فَأسْتَرِيحَا[٢]

قال: ولا يبعد هذا التأويل، ولمنعه وجْهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر.

ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء، فإنه لا يجوز فيه البدل، كما لا يجوز في الواجب، وذلك بخلاف النّفي، والنّهي، فإنه يجوز فيهما ذلك، وإلى هذا أشرت بقولي: خلافاً لشذوذ.

---

(١) الرجز لأبي النجم في الدرر (٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٩) والكتاب (٣/ ٣٥) ولسان العرب (٣/ ٨٣ ـ نفخ) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/ ١٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو للمعيرة بن حبناء في خزانة الأدب (٨/ ٥٢٢) والدرر (١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٠). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٠) والردّ على النحاة (ص ١٢٥) ورصف المباني (ص ٣٧٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٧/ ٥٥) والكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢) والمحتسب (١/ ١٩٧) ومغني اللبيب (١/ ١٧٥) والمقتضب (٢/ ٢٤) والمقرب (١/ ٢٦٣).

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل. فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجُز النّصب على الصّحيح، لأنه غير مسموع.

وجوّزه الكسائي قياساً نحو: حسبك الحديث فينامَ النّاس وصَهْ فأحدِّثك. وفصّل ابن جِنّي وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر، إذا كان مُشتقّاً كنزَالِ من النّزول ودَراك من الإدراك.

وردّه بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقّاً ما يسوّغ تأوّله بالمصدر، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو: نزال فأنزلَ هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أنَّ فِعْل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلة أنْ بمصدر لها كما في نحو: أوْعَزْتُ إليه بأن أفعل، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتَقّ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب.

قال أبو حيّان: والصواب: أنّ ذلك لا يجوز، لأنه غير مسموع من كلام العرب.

الثاني: النّهي: نحو: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]. ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١].

الثالث: الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٨٨].

١٠٢٣ ـ ربِّ وَفِّقْنِي فَلا أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ[(١)]

واحترز «بفعل»[(٢)] من الدّعاء بالاسم نحو: سَقْياً لكَ ورَعْياً.

و «بأصيل» من الدّعاء المدلول عليه بلفْظ الخبر نحو: رَحِمَهُ اللَّهُ زيداً فيدخلُه الجنّة. وأجاز الكسائي نَصْبَهُ.

الرّابع: الاستفهام سواء كان بحرْف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو باسم نحو: مَنْ يَدْعُوني فَأسْتجِيبَ لَهُ؟ متى تسيرُ فأرافِقَكَ؟ كيف تكونُ فأصْحَبَكَ؟ أين بَيْتُك فأزورَك؟ قال أبو حيّان: وزعم بعض النحويين: أن الاستفهام إذا كان عن المُقْرِض لا عن القَرْض، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب، ومنع النصب في نحو: أزيدٌ

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٨).

(٢) قوله: «واحترز بفعل» أي قوله قبل أسطر «الدعاء بفعل أصيل»؛ قال العيني في المقاصد النحوية (٤/ ٣٨٨). «واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم نحو: سقياً لك ورعياً، وبقولنا: أصيل، من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو. رحم الله زيداً فيدخله الجنة».

يُقْرِضُني فأسأله، وقال: لا يصِحّ هذا الجواب.

قال: وهو محجوج بقراءة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالنّصب[١]. ووَجْهُ الدّلالة من الآية أنَّ الفعل وقعَ صلةً فليس مستفهماً عنه، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه، بل هو صلةٌ للخبر، وإذا جاز النصب بعد: «مَنْ ذا الّذي يُقْرِضُ» لكونه في معنى: «مَنْ يُقْرِضُ»، فجوازه بعد «مَنْ يُقْرِضُ» و «أزيدٌ يُقْرِضُ فأسْألَهُ» أحرى وأوْلى.

وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمّن وقوع الفعل، فإن تضمّنه لم يَجُز النصب نحو: لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فَيُجَازِيَكَ، لأن الضّرْب قد وقع.

قال أبو حيّان: وهذا الشّرط لم أر أحداً يشترطه. وقال بدر الدين بن مالك: إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)[٢] ردّاً على الزجّاج حيث قال في قوله تعالى ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ [آل عمران: ٧١] لو قال: «وتَكْتُموا الحق» لجاز على معنى: لم تَجْمَعون بين ذَا وذَا؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب. انتهى. قال أبو حيّان: وردّ أبي عليٍّ على الزّجاج في هذا غير متوجّه.

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو: هل أخوك زيدٌ فأكْرِمُه فالرّفع ولا ينصب، فإذا تقدّمه ظرف أو مجرور نحو: أفي الدّار زيد فتكرمَهُ جاز النصب، لأن المجرور ناب مناب الفعل.

وقد يُحْذف السّبب بعد الاستفهام، لدلالة الجواب عليه، وفَهْم الكلام، نحو: متى فأسيرَ معك؟ أي متى تسير؟ جزم به ابن مالك في «التّسهيل» ونقلَه أبو حيّان عن الكوفيين، ثم قال: وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: أسير، فتقول له: متى؟ فإنك لو اقتصرت على قولك: «متى» جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام، فإنه لا يجور، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام، فكأنه ملفوظ به، فيجوز بهذا المعنى.

الخامس: النّفي سواء كان مَحْضاً نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التّقريري نحو: أَلَمْ تَأتِنا فتحدِّثَنا.

---

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم؛ وقرأ الباقون بالرفع على العطف على صلة «الذي» وهو قوله «يقرض» أو على الاستئناف، أي فهو يضاعفه. قال أبو حيان: «والأول أحسن لأنه لا حذف فيه» قال: «والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى؛ لأن الاستفهام وإن كان عن المقرض فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قيل: أيقرض الله أحد فيضاعفه؟». انظر البحر المحيط (٢/ ٢٦١).

(٢) هو كتاب «الإغفال فيما أغفله الزجّاج من المعاني» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٣١).

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم، والرّفع أيضاً كقوله:

١٠٢٤ ـ أَلَـم تَسْـأل الـرَّبْـع القَـواءَ فَيَنْطِـقُ[١]

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو: ما تأتينا فتحدّثنا إلاّ بخير.

قال أبو حيّان: والتّقليل المراد به النفي كالنّفي في نَصْب جوابه نحو: قلّما تأتينا فتحدِّثَنا، كما كان كذلك في مسألة «حتى» نحو: قلّما سرت حتى أدْخُلَها.

وذكر ابنُ سيدة[٢]، وابنُ مالك: أنّه ربما نفي بقد، فنصب الجواب بعدها.

وحَكى بعض الفصحاء: «قد كنت في خير فتعرفَهُ» بالنصب، ويريد: ما كنت في خير فتعرفه.

السّادس: العَرض: سمع: ألاَ تَقَعُ الماء فتسْبَحَ، أي في الماء فحذف الحرف، وعدّى الفعل، وقال الشاعر:

١٠٢٥ ـ يا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما قَـدْ حَـدَّثُـوك فمـا راءٍ كَمَـنْ سَمِعَـا[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل تخبرنْك اليوم بيداءُ سملقُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٣٧) والأغاني (٨/١٤٦) وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٤، ٥٢٥) والدرر (٤/٨١) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٠١) وشرح التصريح (٢/٢٤٠) وشرح شواهد المغني (١/٤٧٤) وشرح المفصل (٧/٣٦، ٣٧) ولسان العرب (١٠/ ١٦٤ ـ سملق) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٥) والجنى الداني (ص ٧٦) والدرر (٦/٨٦) والردّ على النحاة (ص ١٢٧) ورصف المباني (ص ٣٧٨، ٣٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٨) والكتاب (٣/ ٣٧) ولسان العرب (١/ ٣٠٠ ـ حدب) ومغني اللبيب (١/١٦٨).

والسملق: الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه؛ والسملق. القاع المستوي الأملس الأجرد لا شجر فيه، وهو القَرِق (اللسان. ١٠/١٦٤).

والفاء في قوله: «فينطق» جاءت للاستئناف، لا للعطف ولا للسببية.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة. عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها. ولد بمرسية سنة ٣٩٨ هـ، وتوفي بدانية سنة ٤٥٨ هـ، وقيل: سنة ٤٤٨ هـ. من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب رتبه على حروف المعجم، شرح الحماسة لأبي تمام وسماه الأنيق في شرح الحماسة، الوافي في علم القوافي، شرح إصلاح المنطق، وكتاب العالم في اللغة بدأه بالفلك وختمه بالذرة، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤٣١) ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٣١) وإنباه الرواة (٢/ ٢٢٥) وبغية الوعاة (ص ٣٢٧) ومرآة الجنان (٣/ ٨٢) وهدية العارفين (١/ ٦٩١)

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٢) وشرح الأشموني (٣/٥٦٣) وشرح التصريح =

السّابع: التحضيض: سمع: هلاّ أمرتَ فَتُطاعَ. وقال الشاعر:

١٠٢٦ ـ لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه[1]

قال أبو حيّان: والعرْض والتّحضيض متقاربان، والجامع بينهما التّنْبيه على الفِعْل، إلاّ أنّ التحضيض فيه زيادة تأكيد، وحثّ على الفِعْل، فكل تحضيض عَرْضٌ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه، ولذلك يقال في «هلاّ» عرْض إذ لا يخلو منه، وألاَ مخفّفة لمجرّد العَرْض.

الثّامن: التمنّي: نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣].

واختلف النّحاة في الرّجاء، هل له جواب، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟

فذهب البصريّون: إلى أنّ الترجّي في حُكْم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصّحيح لِثُبوتِه في النّثر والنّظْم. قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣، ٤] وقال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة من نصب فيهما.

وقال أبو حيّان: يمكن تأويل الآيتين بأن النّصب فيهما من العطف على التّوهّم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أنْ عليه.

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفَضْل الصّفار[2]: خالفنَا الكوفيون في «غير»، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النّفي نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكْرِمَك. قال: وهذا لا يجوز، لأن «غيراً» مع المضاف إليها اسم واحد، و «ما» بخلافها، لأنك تقدّر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و «غير» لا يتصوّر فيها ذلك، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها، ويحذف لشيء آخر، لأن في ذلك إزالةً لوضعها. وأشار بدر الدين بن مالك: إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك.

قال أبو حيّان: وزعم الكوفيون أنّ «كأن» إذا خرجت عن التشبيه جاز النّصب بعد الفاء نحو: كأني بزيد يأتي فتكرِمَهُ، لأن معناه: ما هو إلاّ يأتي فتكرِمَهُ، قال: وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون. ولا يكون «كأن» أبداً إلاّ للتشبيه. وفي «التّسهيل»: يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو: كأنّك والٍ علينا فتشتمنا، تقديره: ما أنت والٍ علينا فتشْتِمَنَا. قال أبو

= (٢/ ٢٣٩) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٩).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٤)

(٢) تقدم الكلام على شرح كتاب سيبويه للصفّار، راجع الفهارس العامة.

حيان: وهذا شيء قاله الكوفيون، قال ابن السرّاج: وليس بالوجه.

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببيّه لأن الفاء عندهم للعطف.

وجوز الكوفيون فيقال: ما زيد فَتُكْرِمَه يأتينا، لأن الفاء عندهم ليست للعطف. فقولي: وجوّزوا أي: الكوفيّة.

وجوّز الكوفيّون أيضاً تأخير معمول السّبب بعد الفاء والمنصوب نحو: ما زيدٌ يُكْرِمُ فَنُكْرِمَهُ أخانا، تريد: ما زيدٌ يُكْرِمُ أخانا فَنُكْرِمَهُ.

ومنع أكثر النّحويين النّصْب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهّم، فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، فكذا لا يجوز بين «يُكْرِم» ومَعْمولِه، لأنّه في تقدير المصدر.

وإن تقدّمت جملةٌ اسميّةٌ نحو: ما زيد قادِمٌ فتحدثنا فأكثر النّحويين على أنه لا يجوز النّصب، لأن الاسمية لا تدلّ على المصدر. وذهب طائفة إلى جوازه. وقال أبو حيّان: الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقامَ الفعل ظَرْفٌ أو مجرورٌ، أو اسمُ فاعل أو مفعولٌ ليدُلّ ذلك على المصدر المتوهّم نحو: ما أنت عندنا فنكرمك، وما أنت منّا فنحسن إليك، وما زيد مكرم لنا فنكرمه، وما زيد يكرم فنكرمه.

فإن كان اسماً لا دَلالة فيه على المصْدر نحو: ما أنت زيد فنكرمه لم يجُز النّصب، ويتعيّن القطع أو العطْف، والقطع أحسن، لأن العطف ضعيفٌ، لِعَدَم المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة. قال: ويدلّك على أن الجار والمجرور، والظّرف تُجرَى مجرى الفِعل في الدّلالة على المصدر: أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور، وجَزمَت الفِعْل بعد الظرف، ووصلت الموصول، وأدْخلت الفاء في خبر «ما» الموصولة بالمجرور، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل، قال الفرزدق:

١٠٢٧ ـ مَـا[1] أنْـتَ مِـنْ قَيْـس فَتَنْبَـحَ دُونَهَـا[2]

---

(١) في الأصل: «وما»، والصواب ما أثبتناه بحذف الواو.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا من تميم في اللّها والغلاصِمِ

وهو في ديوان الفرزدق (٢/ ٣١٣) وفيه: «في الرؤوس الأعاظم» مكان «في اللها والغلاصِمِ»، والدرر (٤/ ٨٣) والردّ على النحاة (ص ١٢٤) والكتاب (٣/ ٣٣) ولسان العرب (١٢/ ٤٤١ ـ غلصم). وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ١٧).

والغلاصم جمع الغلصمة، وهم الجماعة، وهم أيضاً السادة؛ وعنى الفرزدق أعاليهم وجلّتهم، كما في اللسان (١٢/ ٤٤١).

والشاهد في البيت نصب «تمدح» على الجواب، ولو قطع فرفع لجاز.

وقال الآخر:

١٠٢٨ ـ مَكَـانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْتَـرِيحِـي(١)

وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

[واو الجمع]

(ص): وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعَرْض، والتّحضيض، والرّجاء، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قَبْلَها، أو حال محلّها.

(ش): **الثّالثُ**: الواو إذا كان للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد محتملاتها، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء. مثال الأمر قوله:

١٠٢٩ ـ فقلت ادْعِـي وأَدْعُـوَ إنّ أَنْـدى لِصَـوْت أن يُنَـادِيَ دَاعِيَـانِ(٢)

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقـولي كلمـا جشـأت وجاشـتْ

وهو لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة (٣/ ٢٨١) وحماسة البحتري (ص ٩) والحيوان (٦/ ٤٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٢٨) والدرر (٤/ ٨٤) وديوان المعاني (١/ ١١٤) وسمط اللآلي (ص ٥٧٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٤٦) ومجالس ثعلب (ص ٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٩) والخصائص (٣/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٧، ٥٢٤) وشرح قطر الندى (ص ١١٧) وشرح المفصل (٤/ ٧٤) ولسان العرب (١/ ٤٨ ـ جشأ) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٣) والمقرب (١/ ٢٧٣).

وجشأت: ثارت للقيء، ويريد. تطلعت ونهصت جزعاً وكراهة، كما في اللسان (١/ ٤٨) وروايته فيه: «جشأت لنفسي» مكان «جشأت وجاشت». وجاشت النفس: غثت أو دارت للغثيان.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر (٤/ ٨٥) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) والكتاب (٣/ ٤٥) وليس في ديوانه. وللفرزدق في أمالي القالي (٢/ ٩٠) وليس في ديوانه. ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (٢/ ١٥٩) وسمط اللآلي (ص ٧٢٦) وفيه. «وأنشد أبو علي للفرزدق» ـ البيت ؛ ثم قال: «والبيت لدثار بن شيبان النمري»؛ ولسان العرب (١٥/ ٣١٦ ـ ندى) وفيه: «مدثار» تحريف. وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل (٧/ ٣٥). ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح (٢/ ٢٣٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٢). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٤) والإنصاف (٢/ ٥٣١) وأوضح المسالك (٤/ ١٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٦٧) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤١) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٠ ـ لوم) ومجالس ثعلب (٢/ ٥٢٤) ومغني اللبيب (١/ ٣٩٧).

والنّهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] وقول أبي الأسود[١]:

١٠٣٠ ـ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ[٢]

والدعاء: قولك: «رَبِّ اغفِرْ لي ويُوسِّعَ عليّ في الرِّزق». والاستفهام: ما أنشده بعض النّحاة. قال أبو حيّان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

١٠٣١ ـ أتبيتُ رَيّانَ الجُفُون من الكرَى وأبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلةِ المَلْسُوعِ[٣]

والنّفي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. أي: ولمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصَّبْر. والمؤول قول الحُطيئة:

١٠٣٢ ـ ألَم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنَكُمُ المودّةُ والإخَاءُ[٤]

---

(١) ونُسب أيضاً لغيره. انظر الحاشية التالية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٤) والأزهية (ص ٢٣٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٠) وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٢/ ١٥٦) وحماسة البحتري (ص ١١٧) والعقد الفريد (٢/ ٣١١) والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٩). ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٧/ ٤٤٧ ـ عظظ) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٢) ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر (٤/ ٨٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٣) ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب (٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧). وللأخطل في الردّ على النحاة (ص ١٢٧) وشرح المفصل (٧/ ٢٤) والكتاب (٣/ ٤٢). ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٩٤) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٤) وأوضح المسالك (٤/ ١٨١) وجواهر الأدب (٣/ ٥٦٦) والجنى الداني (ص ١٥٧) ورصف المباني (ص ٤٢٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٧٧) ولسان العرب (١٥/ ٤٨٩ ـ وا) ومغني اللبيب (٢/ ٣٦١) والمقتضب (٢/ ٢٦)

(٣) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضيّ في ديوانه (١/ ٤٩٧) وحاشية الشيخ ياسين (١/ ١٨٤) والدرر (٤/ ٨٧). وللشريف المرتضى في مغني اللبيب (٢/ ٦٦٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٦).

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٥٤) والدرر (٤/ ٨٨) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) وشرح أبيات الكتاب (٢/ ٧٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٩٥٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٤) والكتاب (٣/ ٤٣) ومغني اللبيب (ص ٦٦٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٧) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٦٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٧) ورصف المباني (ص =

والعرْض: قولك: ألا تَنزِل فتُصِيبَ خيراً، أي: ألا تَجْمَع بين النّزول وإصابة الخير.

والتّحضيض: قولك: هلاّ تأتينا وتكرِمَنا، أي: هلا تجمع لنا بين إتياننا وإكرامنا.

والتمني: قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة من نصب.

والرّجاء: قولك: لعلّي سأجاهد وأغْنَمَ.

قال أبو حيّان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدّعاء، والعرْض، والتّحضيض، والرّجاء، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلاّ بسماع. قال: ومقتضى كلام ابن مالك جوازُ ذلك مع التّشبيه الواقع موقع النفي، ومع المنفيّ بها، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.

وتُمَيّزُ واوُ الجَمْع من الفاء بتحتّم تقدير «مع» موضعها، ولا ينتظم ممّا قَبلَها وما بعدها شرط وجزاءٌ، ألا ترى أن قولك: لا تأكُل السّمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه: إنْ تأكل السّمَك تَشرَبِ اللبن، ولا إن لا تأكُلِ السّمك تَشْرَب اللبن بخلاف الفاء، فإنها في جواب غير النفي، أو في جواب النّفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزاء، لأنّ ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها ألا ترى أنّ معنى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]: إنِ افْتَرَيْتُمْ أَسْحَتَكُمْ، وكذا: ليت لي مالاً فأنفقَ منه، معناه: إن وجدْتُ مالاً أُنْفِقْ منه.

قال أبو حَيّان: وتلخّص من ذلك أنّ قولهم: تقع الواو في جواب كذا، وكذا، إنما هو على جهة المجاز، لا الحقيقة، لأنها إذا كانت بمعنى «مع» لا تكون جواباً، ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء.

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرْطٍ قبلها كما مرّ، أو حال مكانها، وذلك أنّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث، لانتفاء الإتيان، قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فيصحّ أن يقال: ما تأتينا، وإنْ تأتنا تحدثْنا.

وأمّا بين أمرين، أريد نَفْيُ اجتماعهما، فيصحّ أن يقدّر حال مكانها، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان، فقلت: ما تأتينا فتحدِّثَنا صحّ أن يقال: ما تأتينا محدّثاً، فالنّفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله، فهو نفي الجمع بينهما، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيَيْه.

= ٤٧) وشرح قطر الندى (ص ٧٦) والمقتضب (٢/ ٢٧) وروايته في ديوان الحطيئة «محرماً» في موضع «حاركم».

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص): وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن، وفيهما خلافها، ورابعها النّصب بنيابتها عن الشّرْط، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجَزْم.

(ش): إذا عطف بالفاء والواو، أو بأو على فعل قَبْل، أي: قَبْل الفعل الذي وَلِيَ الفاء أو الواو، أو قصد الاستئناف، أي: القطع عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه، أو جزمه.

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزْمٌ في الإخبار، وإن كان بعد أو، ففيها نوْعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت: الزم زيداً أو يقضيك حقك، وجعلته مستأنفاً، فالمعنى: أو هو يَقْضِيك حَقّك، أي يقضيكه على كل حال سواء لَزِمْتَه أم لم تَلْزَمْهُ، فكأنه قال: بل يَقْضيك حقّك.

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على. تأتينا، فكلّ واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ بها بعد الفاء، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدّثَنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبّباً عن انتفاء الإتيان. وفي التّنزيل: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(1) [المرسلات: ٣٦].

وما ذُكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أنْ هو مذهب البصريِّين، وفيهما المذهبان الآخران السّابقان في أو.

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان: أحدهما قاله ثعلب: إنما نصبا، لأنهما دَلاّ على شرْط، لأن معنى هلاّ تَزُورُني فأُحدِّثَك: إن تزرني أُحَدِّثْكَ، فلما نابت عن الشرط ضارعت «كَيْ»، فلزمت المستقبل، وعملت عمله.

---

(1) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٩/٨) «فيعتذرون» عطف على «ولا يؤذن» داخل في حيز نفي الإذن؛ أي فلا إذن فاعتذار، ولم يجعل الاعتذار متسبباً عن الإذن فينصب. وقال ابن عطية: ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان. انتهى. قال أبو حيان: فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآي، وقال والوجهان جائزان. فيظهر من كلامه استواء الرفع والنصب وأن معناهما واحد. وليس كذلك، لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متسبباً بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسبباً فافترقا. وذهب أبو الحجاج الأعلم إلى أنه قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء وذلك قليل؛ وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر في كلام العرب؛ وجعل دليله ذلك وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية. وقد ردّ ذلك عليه ابن عصفور وغيره. انتهى.

والثّاني: قاله هشام: إنّه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزْم، لأنّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين.

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيضاً، فلمّا لَمْ يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزْمُه لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب.

[حذف الفاء]

(ص): وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً، أو وصْفاً، أو استئنافاً، وجزمه، وهل هو بما قبلها مضمّناً معنى الشّرط أو نائباً عن جملته، أو بأنْ، أو اللام مضمرة، أو مبنيّ أقوال. ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم. والأصح منعه بعد نفي، وبعد أمر، ونهي لا يصلح إن تفعل، وإلاّ تفعل. وثالثها: رديء، ورابعها: يجوز حَمْلاً على اللّفظ، لا الجواب.

(ش): تَنْفرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لَمْ يُرَدْ بما قبلَه شرْطٌ مقصوداً بِهِ الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو: ليت زيداً يقدم يزُورنا، أو النّعت إن كان قبلَهُ ما يحتاج أنْ ينعت نحو: ليت لي مالاً أُنْفِقُ منه، أو الاستئناف. قال أبو حيّان: وقوله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧] يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف، أو إنك لا تخاف.

وأن يُجْزم نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]. ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[النّور: ٣٠]. وتقول: «لا تَعْصِ الله يُدْخِلْكَ الجنّة». ربّ وَفّقْنِي أُطِعْكَ. ألا تنزلُ تُصِبْ خَيْراً. ليت لي مالاً أُنْفِقْ مِنْهُ.

قال أبو حيّان: وجزْمُه بعد التّرجّي غريبٌ جداً، والقياس يَقْبلهُ، قال الشّاعر:

١٠٣٣ ـ لعلّ الْتِفاتاً منك نَحْوِي(١) مُيَسّرٌ يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة للْيُسْرِ(٢)

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمْرِ الصّريح، والمدلول عليه بخبر نحو: اتّقى الله امرؤ فَعَلَ الخَيْرَ يُثَبْ عليه، أي: لِيَتّقِ. أو اسم فِعْل نحو: حَسْبُكَ الحدِيثَ يَنَمِ النّاس، لأن معناه: اكتفِ يَنَمِ النّاس، ونَزَالِ أُكْرِمْكَ، وعَلَيْكَ زيداً يُحْسِنْ إلَيْك.

قال أبو حيّان: وقال بعض أصحابنا: الفِعْلُ الخبريّ لفظاً الأمريّ معنًى لا ينقاس، إنما

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «نحو».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٨).

هو موقوفٌ على السّماع، والمسموع: اتّقى الله امرؤٌ فعل الخيْرَ يُثَبْ عليهِ[١]. انتهى.

فإن لم يَحْسُنْ إقامة «إنْ يَفْعَل» مقام الأمر، وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزم جوابُهما، مثاله: أحْسِن إليّ لا أُحسِنُ إليك، يرفع على الاستئناف، لأنك لو قدّرته: إنْ تُحْسِنْ إليّ لا أُحْسِنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً، لأنّ مقتضى الإحسان لا يترتّب عليه عدم الإحسان. وكذلك لا تقرَبِ الأسدَ يأكُلُك، إذ لا يصح تقدير: إلاّ تقرب الأسد يأكُلْكَ، فيتعيّن الرّفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين.

وجوز الكسائيّ الجزْمَ فيهما، ونسبه ابن عُصفور للكوفيّين.

وذكر أبو عُمر الجَرْمي في «الفَرْخ»: أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ.

قال أبو حيان: وفيه مذاهب أخر: أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ، لأن الأول مجزوم، وإلى هذا ذهب الأخفش.

أما النّفي فلا يجوز الجزْمُ بعده على الصّحيح، لأنه خبرٌ مَحْضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرْط كما في البواقي.

وعن أبي القاسم الزّجاجيّ: أنه أجاز الجزْم في النّفْي. وقال بعضهم: نختارُ فيه الرّفع، ويجوز الجزْمُ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم: أنّ كلّ ما يُنصب فيه بالفاء يُجْزَم، ولم يستثْنِ النّفي. قال أبو حيّان: ولم يَرِدْ بالجزْم في النّفي سماعٌ من العرب.

وحيث جُزِم في البواقي، فقال ابن مالك في «شرح الكافية»: هو بما قبلها من الأمر والنّهي، وسائرها على تضمّن معنى الطّلَب معنى «إنْ» كما في أسماء الشرط نحو: مَنْ يأتِني أُكْرِمْهُ، فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب، قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقد ردّ ولدهُ هذا المذهب فقال: تضمّن هذه الأشياء مَعْنى الشّرْط ضعيفٌ، لأنّ التضمين زيادةٌ بِتغيّر الوضع، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل، ولأن التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائِدة في تضمين الطّلب معنى الشّرْط، لأنه يدلّ عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه بمعناه.

وردّه أيضاً ابن عُصفور، فقال: التّضمين يقتضي أنْ يكون العاملُ جملةً، ولا يوجد عامل جملةً في موضع من المواضع.

قال أبو حيّان: وأقول: إن التّضمِينَ لا يجوز أصلاً، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة

---

(١) لأن «اتقى» و«فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب. انظر شرح الأشموني(٣/ ٣١١).

على ذلك الشيء بعد أنْ لم يكن له دلالةٌ عليه مع إرادة مدلوله الأصلي، فإذا قلت: مَنْ يأتِني آتِه، فَمَنْ ضُمِّنتْ معنى الحرف، ودلّت على مدلولها من الاسم، فصارت لها دلالتان:

دلالة مجازية. وهي معنى: إنْ، ودلالة حقيقيّة: وهي مدلول الشخص العاقل.

وأمّا هنا فقولُك: ائتني أكرِمْك يكون فيه تضمين ائتِنِي معنى: إنْ تأتِني، فتضمّنت معنى إنْ، ومعنى الفعل المعمول لها، وذلك معنى مركّب، ودلّت على معناها الأصلِيّ من الطلب، وهو دلالته الحقيقيّة، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد.

ولا يقال: إنه تضمّن معنى «إنْ» وَحْدها، لأن فِعْل الطّلب ليس قابلاً لتضمّن معنى «إن» لتنافيهما من حيثُ إنّ فعل الطلب يقتضي مدلولهُ من الطّلب، وإن يقتضي معناها أنْ يكون الفعلُ خبراً، ولا يكون الشيء الواحِدُ طلباً وخبراً. انتهى.

ومِمّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف.

وذهب الفارسِيّ والسّيرافيّ: إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنها نابت مناب الشّرْط بمعنى أنّهُ حذفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه منابَها في العَمَل. ونظيرُه قولهم: ضرباً زيداً، فإن «ضَرْباً» ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه ضُمّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر، بل ذلك على طريق النّيابة.

وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع «أبوه» بالجار والمجرور، لأنه ناب مناب كائن، لا أنه ضمّن معناه، فيكون جزمُه إذْ ذاك لنيابته مناب الجازم، لا لتضمّن الجازم، لأن الجازم بطريق التّضمين جازمٌ بحق الأصل، وكذا تقول: الجازم في مَنْ يأتني أُكْرِمْه، إنه هو لفظ اسم الشرط، وهذا ما صحّحه ابن عُصْفور.

وذهب أكثر المتأخّرين: إلى أنه مجزوم بشرْط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه، والتقديرُ مثلاً: ائتني إنْ تأتني أُكْرِمْك.

قال أبو حيّان: وهذا الذي نختاره، ولا حاجة إلى التضمين، ولا إلى النيابة. قال: وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو: أنه مجزومٌ بلام مقدّرة، فإذا قال: ألا تَنْزِلُ تُصبْ خيراً فمعناه: لِتُصِبْ خَيْراً. قال: وهذا ليس بشيء، لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجَوُّزٍ كثير. وزعم الفرّاء، والمازِني، والزّجّاج: أنّ «يقيموا» في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١] وشِبْهُهُ مبْنِيٌّ لوقوعه موقع «أَقِيمُوا» وهو معمولُ الْقَوْلِ.

[إضْمارُ أنْ بعد الواو والفاء وغيرهما]

(ص). مسألة: قد تُضْمر «أن» بعد واو وفاء. قيل: وأو. قيل: وثُمَّ بين شرط وجزاءٍ أو بَعْدَهُما. قال سيبويه: وبَعْد فِعْل شَكٍّ. قيل: وقَسَم. قيل: وحَصْرٍ بإنّما. فإن كان بإلاّ أو

الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ. ويُرْفَعُ منفيٌ بلا صالحٌ لِكَيْ. وجوّز الكوفيّة وابن مالك جَزْمه اختياراً. ويُثلّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بَعْد جزاءٍ.

(ش): ينصب الفِعْلُ بإضمار «أنْ» جوازاً إذا وقع بين شَرْط وجزاءٍ بعد الفاء والواو. وزاد بعضُهم بعد أو. وزاد الكوفيّون بعد «ثُم»، والأحسن التّشريك في الجزم مثاله: إن تأتني فَتُحدِّثَني أُحْسِنْ إليك، ومن يأتني ويحدِّثَني أُحْسنْ إليه، وإن تَزُرْني أوْ تُحْسنَ إليّ أُحسِنْ إليك. وقرىء: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بالنّصب(١).

وإنّما كان التّشريك في الجزم أحْسَن، لأن العطف إذ ذاك يكون على مَلْفوظٍ به، وهو الفعل السّابق، والنّصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدر المُتَوهّم من الفِعْل السّابق.

وقَوْلي: بَيْن شَرْطٍ وجزاء أحْسَنُ من قول «التّسهيل»: بين مَجْزُومَي أداةِ شَرْط، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فِعلا الشرط مُضارِعَيْن أو مَاضِيَيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين، بل لو كان الجزاءُ محذوفاً جاز النصب كقوله:

١٠٣٤ ـ فلا يَدْعُنِي قومي صريحاً لِحُرّةٍ ... وإنْ كُنْتُ مقتولاً، ويَسْلَمَ عامِرُ(٢)

فقوله: ويَسْلم(٣) عامِرُ واقعٌ بين شَرْطٍ مذكور، وجزاء محذوف، أي: فلا يدعني قومي، لِدلالة ما قبله عليه.

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشّرْط والجزاء جاز نصْبهُ، والأحسن جزْمُه. ويجوز رفعهُ أيضاً استئنافاً. قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرىء بجزم «يَغْفِرْ» ونصبه ورفعه(٤). ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن

---

(١) قراءة «يدركه» بالنصب، قرأ بها الحسن البصري ونبيح والجراح؛ ذكره أبو حيان، وقال. وذلك على إضمار «أن» كقول الأعشى: «ويأوي إليها المستجير فيعصما»، قال ابن جني. هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن؛ وأنشد أبو زيد فيه:

سأترك منزلي لبني تميمٍ ... وألحقَ بالحجاز فأستريحا

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف. انظر البحر المحيط (١/ ٣٥١) وذكر أبو حيان قراءة أخرى هي قراءة الرفع «ثم يدركُه» وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرّف. أما قراءة الجمهور فهي الجزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في الدرر (٤/ ٨٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٩) والكتاب (٣/ ٤٦). ولورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٤٨٠) وتذكرة النحاة (ص ٣٣) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٠، ٣٣٩).

(٣) ولو رفع «يسلمُ» على القطع لجاز.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، وقرأ بالجزم باقي السبعة، وقرأ ابن =

﴿تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] قرىء «يكفّر» بالثلاثة(١).

وإذا نَصَبْتَ الفِعْل بعد فِعْلِ الجزاء، وعَطَفْتَ فِعلاً آخر، فلك فيه أيضاً الرفع، والنصب، والجزم نحو: إن تَأْتِني أُحْسِنْ إليك وأزورَكَ، وأُكْرِم أخاك، فيجوز رفع «أكرم» استئنافاً، ونصبه عطفاً على لفظ «أزورك»، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً.

قال أبو حيّان: وذهب بعض النّحويين: إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشّكّ نحو: حَسِبْتُهُ شَتَمَني فأَثِبَ عليه، وذلك لأنّ الفعل غير المحقّق قريبٌ من المنفِيّ، فألحق به في النّصب بعده. قالَ: وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عُصفور فأجازه في «شرح القانون»(٢)، ومنعه في «شرح الجُمَل الكبير»(٣). قال: والصحيح جواز ذلك، وإليه ذهب سيبويه.

قال: وزاد بعْضُ أصحابِنا من مواضع النّصب بعد الفاء والواو النّصْبَ بعدهما بعد جواب القَسَم، لأنه غير واجب، وجوابه كجواب الشّرط فما جاز فيه نحو: أُقْسِمُ لتَقُوم فيَضْرِبَ زيداً، ولتَقُومَنّ فتَضْرِبَه. قال: وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم وقياس قوله في الشّرط يقتضيه على ضعيفه.

قال أبو حيّان: وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقْسام على ألسنتهم، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمُهُ حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف. انتهى.

وزاد ابن مالك في مواضع النّصب بعد الفاء والواو: النّصب بعدهما بعد حصر «بإنما»

= عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٣٧٦).

(١) في «يكفر» قراءات كثيرة ذكرها أبو حيان، قال: «قرأ بالواو الجمهور في «ويكفر» وبإسقاطها: الأعمش، ونقل عنه أنه قرأ بالياء وجزم الراء، ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله «فهو خير لكم» لأنه في موضع جزم، وكأن المعنى: يكن لكم الإخفاء خيراً من الإبداء، أو على إضمار حرف العطف؛ أي ويكفر. وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء وقرأ الحسن بالياء وجزم الراء. وروي عن الأعمش بالياء ونصب الراء. وقرأ ابن عباس بالتاء وجزم الراء، وكذلك قراءة عكرمة إلا أنه فتح الفاء وبنى الفعل للمفعول الذي لم يسمّ فاعله. وقرأ ابن هرمز فيما حكى عنه المهدوي بالتاء ورفع الراء. وحكي عن عكرمة وشهر بن حوشب بالتاء ونصب الراء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالنون ورفع الراء. وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالنون والجزم. وروي الخفض عن الأعمش بالنون ونصب الراء فيمن قرأ بالياء». انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) لم أجده فيما رجعت إليه من المصادر

(٣) لابن عصفور ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي. انظر هدية العارفين (١/ ٧١٢).

كقراءة ابن عامر[(١)]: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾ [البقرة: ١١٧] بالنصب. قال ابنه: وهذا نادِرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلاّ في ضرورة الشعر[(٢)]. وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر، وهو «كُنْ»، وإنْ لم يكن أمراً في الحقيقة، لكنه على صورته فعومل معاملته.

فإن كان الحَصْرُ بإلاّ نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدِّثُنا لم يجز النّصب إلاّ في ضرورة الشعر، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشّرْط.

قال سيبويه[(٣)]: وقد يجوز النّصْبُ في الواجب في اضطرار الشّعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب في غير الواجب، ولك أن تجعل أن العاملة. وأنشد على ذلك قوله:

١٠٣٥ ـ سأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميم ... وألْحَقُ بالحجاز فأسْتَرِيحَا[(٤)]

قال ابن مالك: ويجوز في المُنْفِيّ بـ «لا» الصّالح قبلها «كي» الرّفعُ والجزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت، وأوثقت العَبْدَ لا يَفِرُّ». حكى الفراء: أنَّ العرَبَ تَرْفَعُ هذا وتَجْزِمُه.

قال: وإنما جزم، لأن تأويلَه: إن لَمْ أرْبِطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيّان: وما ادّعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجُمَل الصّغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيّون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعِ اللِّص، وهذا عندنا يجبُ رفعه، ولا يجزم إلاّ ضرورةً.

وفي كتاب سيبويه[(٥)]: سألته يعني الخليل عن: آتِي الأميرَ لا يَقْطَع اللّص، فقال[(٦)]:

---

(١) أنظر تفسير البحر المحيط (١/٥٣٦) قال أبو حيان: «ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشابه الأمر الحقيقي، ولا يصحّ نصبه على حواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو ائتني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك، وهنا لا ينتظم دلك إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى الفاعل وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه أو في شيء من متعلقاته».

(٢) قال أبو حيان: «حكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامروهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إد هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى» (البحر المحيط: ١/٥٣٦).

(٣) انظر الكتاب (٣/٣٩)

(٤) تقدم برقم (١٠٢٢).

(٥) الكتاب (٣/١٠١).

(٦) في الأصل «قال»، والتصويب من كتاب سيبويه (٣/١٠١).

الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشّعر البتّة. انتهى.

[إضمار أنْ بعد لام كي جوازاً]

(ص): مسألة: تضمر جوازاً بَعْد لام كَيْ ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظْهار.

وقال الكوفيّة: هي النّاصبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان: تقدر أنْ أوْ كَيْ. وفتحها لغة. وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو، أو فاءٍ، أو ثُمّ أوْ «أوْ». ولا يحذف سوى ما مرّ إلاّ ندوراً، ولا يقاس في الأصحّ. وقيل: يجوز ولا نصب.

(ش): الحال الثاني: ما تضمر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين.

أحدهما: بعد لام الجرّ غير الجحوديّة نحو: جئت لأكْرِمكَ، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللاّم بأن مضمرةً، ويجوز إظهارها نحو: جئت لأن أُكْرِمَك. وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن «كي» للسبب، يعنون إذا كانت جارّة تكون جارّة، وتكون ناصبة بمعنى «أن»، ولا يعنون بذلك أنّ «كي» تقدّر بعدها فتكون للنّصب بإضمار «كي»، لا بإضمار أن. وإن كان يجوز أن ينطق بـ «كي» بعدها، فتقول: جِئْتُ لكي أُكْرِمَك، لأن «كي» لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع، فحمل هذا عليه، وإنما ثبت إضمار «أن» فلزم أن يكون المضمر هنا «أن».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي: أنه يجوز أن يكون المضمر «أن»، ويجوز أن يكون «كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها «أن» تارةً، وكي تارةً.

وزعم أهل الكوفة أن النّصب في الفعل بهذه اللام نفسها، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدّمة وأن ما ظهر بعدها من أنْ وكيْ هو مؤكّد لها، وليست لام الجرّ التي تعمل في الأسماء، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كَيْ، فإذا رأيت «كي» مع اللاّم فالنصب لِلاّم، وكي مؤكدة. وإذا انفردت «كي» فالعملُ لها. وزعم ثعلب أنّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلاّ أنه قال: لقيامها مقام «أن».

قال أبو حيّان: وذلك باطلٌ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء.

فإن اقترن الفعل بـ «لا» بعد اللاّم تعيّن الإظهار كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قال أبو حيان: وسواء كانت لا نافية أو زائدةً.

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها، وإنما ساغ ذلك، لأنّها حرف جر، و «لا» قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو: غضِبْتُ من لا شيءٍ، وجئت بِلا زادٍ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ، ليقع الفصل بين المتماثلين، لأنهم لو قالوا: جئت لِلا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، ونَبْوةٌ في النّطق، فتجنبوه بإظهار «أن».

وحكم لام كي الكسر، وفتحها لغة تميم.

الموضع الثاني: بعد عطف بالواو، أو الفاء، أو ثُمّ، أو «أوْ» على اسم صريح كقوله:

١٠٣٦ ـ لَلُبْسُ عبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[١]

وقوله:

١٠٣٧ ـ لَوْلا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأرْضِيَهُ ... ما كُنْتُ أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ[٢]

وقوله:

١٠٣٨ ـ إنِّي وَقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلابية في خزانة الأدب (٧/ ٥٠٣، ٥٠٤) والدرر (٤/ ٩٠) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧٧) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٠٨ ـ مسن) والمحتسب (١/ ٣٢٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٧٧) وأوضح المسالك (٤/ ١٩٢) والجنى الداني (ص ١٥٧) وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٣) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) ورصف المباني (ص ٤٢٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤٤) وشرح قطر الندى (ص ٦٥) وشرح المفصل (٧/ ٢٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٢، ١١٨) والكتاب (٣/ ٤٥) والمقتضب (٢/ ٢٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٩٤) والدرر (٤/ ٩٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٨).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الأغاني (٢٠/ ٣٥٧) والحيوان (١/ ١٨) والدرر (٤/ ٩٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) ولسان العرب (٤/ ١٠٩ ـ ثور، ٨/ ٣٨٠ ـ وجع، ٩/ ٢٦٠ ـ عيف) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٩٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٦٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) ولسان العرب (٤/ ١١٠ ـ ثور).

وعاف الشيء يعافه عَيْفاً وعِيافةً وعِيافاً وعَيَفَاناً: كرهه فلم يشربه طعاماً أو شراباً؛ قال في اللسان (٩/ ٢٦٠) بعد أن أورد البيت: «وذلك أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا تُضرب لأنها ذات لبن، وإنما يُضرب الثور لتفزع هي فتشرب». وروايته في اللسان: «كليباً» مكان «سليكاً».

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ [الشّورى: ٥١].

وشمل الاسمُ المصْدرَ وغيره كقوله:

١٠٣٩ ـ ولـولا رِجـالٌ مـن رزامٍ أعـزّةٌ وآلُ سُبيْـعٍ أوْ أسُـوءَكَ عَلْقمَـا(١)

واحترز بالصّريح من العَطْفِ على المصدر المتوهّم فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما تقدّم.

ولا تنصب «أن» محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلاّ نادراً.

وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذْفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاءِ، فذهب أكثرُهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت، وعليه أبو الحسن، وجعل منه قوله:

١٠٤٠ ـ ألا أيُّهَذَا الـزَّاجِـري أَحْضُـرَ الـوغـى(٢)

يريد: أن أحضر. قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾(٣) [الزمر: ٦٤]، أي: أن أعْبُدَ. ووجْهُهُ أن العامل إذا نسخ عامِلاً وحُذِفَ رجع الأول، لأن لفظه هو النّاسخ.

وذهب أبو العبّاس: إلى أنه إذا حُذِفَتْ «أنْ» بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في «رُبَّ»، وأكثر العوامل. وأنشد عليه ما رُوي في البيت السّابق: أحْضُرَ بالنّصب، وقوله:

١٠٤١ ـ وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فلم أجِدْ شفيعـاً إليـه غَيْـرَ جُـودٍ يُعـادِلُـه(٤)

وقوله:

١٠٤٢ ـ ونَهْنَهْـتُ نَفْسـي بعـدمـا كِـدْت أَفْعَلَـهْ(٥)

وحكى من كلامهم: خُذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ، ومُرْهُ يَحْفُرَها(٦)، وقرأ الحسن: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدَ﴾(٧) [الزمر: ٦٤]، وقرأ الأعرج(٨): ﴿وَيَسۡفِكَ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

---

(١) تقدم برقم (١٠٢٠)

(٢) تقدم برقم (٣). والشاهد فيه هنا نصب «أحضر» بإضمار «أن».

(٣) انظر قراءة «أعبد» بالنصب وتوجيهها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧/ ٤٢١).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٩٥).

(٥) تقدم برقم (١٣٢).

(٦) في الأصل «ومن يحصرها»، والتصويب من المغني (٢/ ١٧٢).

(٧) راجع الحاشية ٣

(٨) قراءة «يسفك» بالصب، نسبها أبو حيان إلى ابن هرمز؛ قال: «من نصب، فقال المهدوي: هو نصب في جواب الاستفهام. وهو تخريج حسن، وذلك أن المصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو

واختلف النّحاة في القياس على ما سُمِع من ذلك:
فذهب الكوفيّون، وبعض البصريّين: إلى القياس عليه.

قال أبو حيّان: والصّحيح قصْرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه وهو نَزْرٌ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كُلِّياً يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مَوْرِدِ السّماع.

[خاتمة]

(ص): خاتمة: ترد «أنْ» زائدة، وليست المخفّفة، ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد «لمّا» وبَيْنَ قَسَم ولَوْ.

وزعمها ابن عصفور رابطةً. وسيبويهِ في قولٍ: مُوطِّئةً. وأبو حيان: مُخفّفةً، وشذوذاً بعد كي. وقاسه الكوفيّة. وكاف الجرّ، وإذا، ومفسّرة، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه، قيل: أو لفظه عارية من جارّ. فإن وليها مضارع مثبت جاز رفْعهُ ونصبهُ أو مع لا جازا والجزم.

قال الكوفيّة والأصمعي: وشرطيّة، قيل: ونافية. قيل: وبمعنى: لئلا، قيل: وإذْ مع الماضي. قيل: والمضارع.

(ش): لمّا انقضى الكلام في أحكام «أن» النّاصبة للمضارع، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها، وهي ستة: أحَدُها: الزّيادة، وأنّ الزّائدة حرف ثُنائيٌّ بسيطٌ مركّب من الهمزة والنّون فقط.

وذهب بعضُهم: إلى أنها هي الثقيلة خفّفت، فصارت مؤكدة.
قال أبو حيّان: ولا تفيد عندنا غير التأكيد.

وزعم الزّمخشري: أنه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنًى آخر فيقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] دخلت «أن» في هذه القصّة، ولم

= بإضمار أن يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع، فإذا قلت: أتأتينا وتحدثنا، ونصبت، كان المعنى على الجمع بين أن تأتينا وتحدثنا وبين أن يكون منك إتيان مع حديث، وكذلك قوله:

أتبيتُ ريّان الجفون من الكرى وأبيتُ منك بليلة الملسوعِ

معناه: أيكون منك مبيت ريّان مع مبيتي منك بكذا وكذلك هذا يكون منك جعل مفسد مع سفك الدماء. وقال أبو محمد بن عطية: النصب بواو الصرف قال: كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك. =

تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾[١] [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء، فهي مؤكّدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصّة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيه كالأول.

وقال الأستاذ أبو عليّ: دخلت منبّهةً على السّبب، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنّها قد تكون للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للإعطاء.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كُبراء النّحويين.

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية.

وبين القسم ولو كقوله:

١٠٤٣ ـ أمـــا واللَّـــهِ أنْ لـــو كُنْـــتَ حُـــرّاً[٢]

وزعم ابن عصفور في «المقرّب»: أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه.

والذي نصّ عليه سيبويه: أنها زائدة[٣]، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة[٤].

وقال أبو حيّان: الذي يذهب إليه في «أنْ» هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو: أنها المخفّفة من الثّقيلة، وهي التي وصلت بـ «لو» كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجنّ: ١٦] وتقديره: أنه إذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ، أي: أقسم على أنّه لو كان،

= انتهى كلامه. والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين». انظر تفسير البحر المحيط (١/ ٢٩٠)

(١) كان في الأصل: «ولمّا» في موضع «ولقد» وما أثبتناه هو نصّ الآية ٦٩ من سورة هود. أما الآية الأخرى التي تبتدىء بـ «لمّا» فهي الآية ٣١ من سورة العنكبوت. ﴿ **ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنّا مهلكو أهل هذه القرية** ﴾. وعلى هذا فالاستدلال في هذا الموضع غير سليم. وقد تنبه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال، فقال في المغني (١/ ٣٣): «ثم إن قصة الخليل التي فيها: قالوا سلاماً، ليست في السورة التي فيها: سيء بهم، بل في سورة هود، وليس فيها لمّا».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه

وما بالحرّ أنت ولا العتيقِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٢١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/ ٩٦، ٢١٩) ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ١١١) ومغني اللبيب (١/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٩) والمقرب (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر الكتاب (٣/ ١٠٧)

(٤) انظر الكتاب (٤/ ٢٢٢).

فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخففة منها.

وتزاد شذوذاً بعد: «كي».

وقاسه الكوفيّون نحو: جئت لكي أن أكرمك، قالوا: ولا موضع لـ «أن» لأنها مؤكّدة لِلّام كما أكّدتها كي.

وبعد كاف الجر كقوله:

١٠٤٤ ـ ويوماً تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسّمٍ كأن ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارِق السّلَمْ(١)

وبعد إذا كقوله:

١٠٤٥ ـ فأمهله حتى إذا أنْ كأنّهُ مُعاطي يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ(٢)

الموضع الثاني: التّفسير: أثبته البصريّون، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها، وهي عندهم الناصبة للفعل. قال أبو حيّان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصحّ أن تكون المصدريّة إلاّ بتأويلات بعيدة.

والكلام على مذهب البصريّين فنقول: أجريت أن في التفسير مُجْرى أيْ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد، لا يقال: مررت برجل أن صالح، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجُمْلة، وهي في هذا غير مختصّة بالفِعْل بل تكون مفسّرة للجملة الاسميّة والفعليّة نحو: كتبت إليه: أن افعل، وأرسل إليه: أنْ ما أنت [وهذا](٣)، ومنه: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ولـ «أن» التفسيريّة شرطان:

أحدهما: أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله، لا لقولٍ مصرّح به أو محذوف، أو فِعْل متأوّل بمعنى القول، فإن صرح بالقَوْل خلصت الجملة للحكاية دون «أن»، وكذلك إنْ كان القول منويّاً، وتقدّم فعل مؤول به، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر، فإنها تجيء بعده «أن». وذكر ابنُ عصفور في شرح «الجمل الصغير»: أن أنْ تأتي تفسيراً بعد صريح القول.

وفي البسيط: اختلف في تفسير صريح القول فأجازه بعضهم، وحُمِل عليه قوله

---

(١) تقدم برقم (٥٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٧١) ورواية الشطر الثاني فيه:

معاطي يدٍ من حمّة الماء غارفُ

وهو برواية «غامرُ» في الدرر (٤/ ٩٧) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢١). وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٣١) ومغني اللبيب (١/ ٣٤).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتناه من المغني (١/ ٣١).

تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧].

ومنهم مَنْ يمنع في الصّريح، ويجيز في المُضْمَر كقولك: كتبتُ إليه أنْ قم.

الشّرط الثاني: ألاّ تتعلّق بالأول لفظاً، فلا تكون معمولةً، ولا مبنيّةً على غيرها، ولذلك لم تكن تفسيريّة في قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ، ولا في قولهم كتبت إليه بأن قم، لأنها معمولةٌ لحرْف الجرّ. فإن لم تأت بحرْف الجَرّ جاز فيها الوجهان.

وإن ولي «أنْ» الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو: أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير، والنّصب على أنها مصدريّة.

أو معه «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر، والجزْم أيضاً على النّهي، وتكون «أنْ» فيه تفسيراً.

الموضع الثالث: الشّرط بمعنى «إنْ» أثبته الكوفيّون والأصمعيّ، واستدلّوا بقوله:

١٠٤٦ ـ أتغضب إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً، ولم تَغْضَب لِقتْل ابن خازِمِ[1]

قالوا: لصِحّة وقوع «أنْ» موقعها، وامتناع أن تكون أنْ النّاصبة، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخفّفة، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق، ولا شَكّ.

وقال الخليل: بل هي النّاصبة، وقال المبرّد: هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير أتغضب من أجل أنه أذنا، ثم حذف الجار وخفّف.

الرّابع: النّفي: أثبته بعضهم، وخرّج عليه: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي: لا يُؤتى، وأنكره الجُمهور.

الخامس: بمعنى لِئلاّ، أثبته بعضُهم، وخرّج عليه: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]. أي لِئلاّ تَضلّوا. قال أبو حيان: والصّحيح المنع، وتأويل الآية: كَراهةَ أنْ تَضِلّوا.

السّادس: بمعنى إذ، أثبته بعضهم مع الفعل الماضي، قيل: ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]. أي إذْ آمنتم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣١١) والأزهية (ص ٧٣) وخزانة الأدب (٤/٢٠، ٧٨/٩، ٨٠، ٨١) والدرر (٤/٥٨) وشرح شواهد المغني (١/٨٦) والكتاب (٣/١٦١) ومراتب النحويين (ص ٣٦) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٢١٨) والجنى الداني (ص ٢٢٤) وجواهر الأدب (ص ٢٠٤) ومغني اللبيب (١/٢٦).

قال أبو حيّان: وهذا ليس بشيء بل «أنْ» في الآيتين مصدريّة، والتّقدير: بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا «جمع الجوامع»، وهذا القدْر إلى هنا نصف الكتاب. واعْلَمْ أني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النِّصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزْج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النّمط المتقدّم، وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أوّلاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حُكْمِها وضَمَمْتُ هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما. ولا يضير كون الشّرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوّله. والله الموفق.

الكتاب الثالث

في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

- المجرورات
  - الحروف
  - الإضافة
- الجوازم
- الحروف غير العاطفة

الكتاب الثالث
في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

المجرورات

وما يَسْتَتْبِعُها من ذِكْر أدوات الشّرْط غير الجازمة، وما استطرد إليه من ذكر بقيّة حروف المعاني المرتّبة على حروف المُعْجَم، وآخرها نون التوكيد، وعقب بخاتمةٍ من التّنْوين.

(الجرّ إمّا بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما، ومن زاد «التّبعيّةَ» فهو رأي الأخفش مرجوحٌ عند الجُمْهور ـ كما سيأتي ـ

فإنْ قلت: الجرّ بالإضافة أيضاً رأيُهُ، وهو مرجوحٌ، قلت: نعم ولكن المرادَ: الجرُّ الكائِنُ بسبَبِها، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أنَّ الجَارّ المضاف، وعلى رأي ابن مالك: أنّهُ الحرْفُ المقدّر لا جارّ سِواه.

[الحروف]

(الحروف)، أي: هذا مَبْحثُ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به، قال ابن الحاجِب: لأنها تجرّ معنى الفِعْل إلى الاسم، وقال الرّضيّ: بل لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم. وكذا قال الرّضيّ، وتسميها الكوفيّون: حرُوفَ الإضافة، لأنّها تضيف الفِعْل إلى الاسم، أي: تُوصِّلهُ إليه، وتربِطُه به؛ وحُروف الصّفات، لأنها تُحْدِث صِفَة في الاسم، فقولك: جلسْتُ في الدّار: دلت «في» على أن الدار وعاءٌ للجلوس. وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النّكرات. وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه، فأشبهت الفعل. ولم تعملْ رفْعاً، لأنه إعراب العُمَد، ومدخولها فضلة، ولا نَصْباً لأنّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرّجوع إليه في الضّرورة، ولو نَصَبتْ لاحْتَمل أنّهُ بالفعل، ودخَل الحرْفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلاّ زيداً، فتعيّن عملُها الجرّ.

[إلــى]

(إلى): له معانٍ، فيكون (لانتهاء الغاية مطلقاً) أي: زماناً نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ومكاناً نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

قال الرّضيّ: ومعنى قولهم انتهاءُ الغاية وابتداؤها: نهايتها ومبدؤها.

(قال ابن مالك) في التّسهيل: (والتّبيين) قال في شرحه: وهي المبيّنة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فِعْل تعجّب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

قال: (وبمعنى في) أي الظرفيّة لقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. وذكره جماعة في قوله:

١٠٤٧ ـ فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ(١)

قال: (و) بمعنى (اللام) نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، أي: لك. وقيل: هي لانتهاء الغاية أي: مُنْتَهٍ إليْك، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية: (و) بمعنى (مع) أي المعيّة وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عَلَيْه، أو التعلُّق كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصّف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبِلٌ»(٢). ولا يجوز: إلى زيد مال، تريد: مع زيد مال. قال الرّضيّ: والتحقيق أنّ «إلى» هذه للانتهاء، فقوله: «إلى المرافق»، أي مضافة إليها، والذّوْدُ إلى الذّوْدِ، أي مضافة إلى الذّود.

وقال غيرُه: وما ورد من ذلك مُؤَوّلٌ على أصْلِها. والمعنى في قوله «مَنْ أنْصارِي إلى الله»: مَنْ يُضيفُ نُصْرَتَه إلى نُصْرَة اللّهِ، و «إلى» حينئذ أبلغ مِنْ «مع»، لأنك لو قلت: مَنْ يَنْصُرني مع فلانٍ لم يدلّ على أنّ فلاناً وَحْدهُ يَنْصُرك. وقيل: التقدير: مَنْ ينصرُني حال كوني ذاهِباً إلى الله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٧٣) وأدب الكاتب (ص ٥٠٦) والأزهية (ص ٢٧٣) والجنى الداني (ص ٣٨٧) وخزانة الأدب (٩/ ٤٦٥) والدرر (٤/ ١٠١) وشرح شواهد المغني (ص ٢٢٣) ولسان العرب (١٥/ ٤٣٥) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٩٨) وجواهر الأدب (ص ٣٤٣) ورصف المباني (ص ٨٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) ومغني اللبيب (ص ٧٥)

(٢) مثل يراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر والذود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل انظر جمهرة الأمثال (١/ ٣٧٥)

(و) بمعنى (مِنْ) كقوله:

١٠٤٨ ـ تقول وقد عَالَيْتُ بالكُور فَوْقها أيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحْمَرا[١]

أي: مِنّي. (و) بمعنى (عند) كقوله:

١٠٤٩ ـ أم لا سبيلَ إلى الشّباب، وذكْرُهُ أشهى إليّ من الرَّحيق السَّلْسَلِ[٢]

أي: أشْهَى عِنْدي. كذا مثل ابن مالك، وابن هشام في المغني.

ونازعه ابن الدّمامِينيّ[٣] بأنه تقدّم أنَّ المتعلّقة بما يفهم حُبّاً، أو بُغْضاً مِنْ فِعْل تعجّب، أو تَفْضيل، معناها: التّبيين فعلى هذا تكون «إلى» في البيت مبيّنة لفاعليّة مجرورها لا قِسْماً آخر.

وأجاب شيخُنا الإمام الشُّمُنّيّ[٤] بأن تِلْك شَرْطُها كونُ التعجّب والتفضيل من نَفْسِ الحبّ والبُغْضِ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشّهوة.

(و) قال أبو الحسن (الأخْفَش: و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾

---

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٨٤) وأدب الكاتب (ص ٥١١) والجمى الدابي (ص ٣٨٨) والدرر (٤/ ١٠٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٢٨٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٢٥) ومغني اللبيب (١/ ٧٥).

(٢) البيت س الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب (ص ٥١٢) والجنى الداني (ص ٣٨٩) والدرر (٤/ ١٠٢) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٠٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ١١٦) ولسان العرب (١١/ ٣٤٣ ـ سلسل) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٧) والاشتقاق (ص ٤٧٩) ومغني اللبيب (١/ ٧٤).

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي نكر ىن محمد بن سليمان ىن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي المعروف ببدر الدين ابن الدماميني أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروصي، فقيه. ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، وتصدّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق، ومىها حجّ، وعاد إلى مصر فولي بها قضاء المالكية، وتوفي بكلبرجا من الهند سىة ٨٢٧ هـ، وفي رواية سنة ٨٢٨ هـ من تصانيفه شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العحم للطعرائي، ومختصر حياة الحيوان للدميري اىظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٧) وحسى المحاصرة (١/ ١١٣) وهدية العارفين (٢/ ١٨٥) وشذرات الذهب (٧/ ١٨١) والضوء اللامع (٧/ ١٨٤).

(٤) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد ىن حسن ىن علي بن يحيى ىن محمد بن حلف الله التيمي الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشمني مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، ىحوي. ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وقدم القاهرة، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ. من تصانيفه. مىهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وغيره. انظر ترجمته في حسن المحاضرة (١/ ٢٧١) والضوء اللامع (٢/ ١٧٤) وشذرات الذهب (٧/ ٣١٣) وبغية الوعاة (ص ١٦٣).

[البقرة: ١٤] أيْ بشياطينهم. (و) قال (الفراء): تكون (زائدةً) للتّوكيد كقوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو[١] أي تهواهُم. وغيره خرّجها على تضمين تَهْوَى معنى: تميل، أو على أنّ الأصْل: تهوي بالكسر، فقلبت الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألِفاً كما قيل في ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]: نَاصاة. ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر، لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل، وأجاب ابن الصّائغ: بأن أصلَ هذه الياء الحركةُ، وسكونُها عارِضٌ للاستثقال.

[البـاء]

(الباء: مكسورةٌ) مطلقاً. (وقيل: تفتح مَعَ الظّاهر) فيقال: بزَيْدٍ، قال أبو حيّان: حكاه أبو الفتح عن بَعضهم (للإلصاق) ويقال: الإلزاق، قال في «شَرْح اللب»[٢]: وهو تعلّق أحدِ المعنيين بالآخر. قال أبو حيّان: قال أصحابنا: هي نوعان: أحدهما الباء التي لا يصلُ الفعل إلى المفعول إلاّ بها نحو: سطوْتُ بعَمْرٍو، ومررْت بزيد. قال: والإلصاق في: مررت بزيد مجازٌ، لمّا التصق المرورُ بمكان بِقُرْبِ زيد جُعِلَ كأنّهُ ملتصِقٌ بزيد.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفِعْل للمفعول نحو: أمْسَكْتُ بزيد، الأصل: أمْسَكْتُ زيداً، فأدخلوا الباء، ليعلموا أنَّ إمساكَكَ إيّاه كان بمباشرةٍ منك له بخلاف نحو: أمسكْتُ زيداً بدون الباء، فإنه يطلق على المنْع من التصرّف بوجْهٍ ما من غير مباشَرَة. قيل: والإلصاقُ معنى لا يفارق الباء؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره[٣].

زاد غَيْرُه: (والتّعدية)، وتُسمّى بَاءَ النّقْلِ أيضاً، وهي المعاقِبةُ للهمزة في تصيير الفاعلِ مفعولاً.

وأكثر ما تُعدِّي الفِعْل القاصر تقول في ذهَبَ زيدٌ: ذهبت بزيدٍ، وأذهَبْتُه، ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقد تكون مع المتعدّي نحو: ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحجّ: ٤٠] وصكَكْتُ الحجرَ بالحجر، والأصل: دفع بعضُ الناس بَعْضاً، وصَكَّ الحجرُ الحجرَ.

---

(١) هذه قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٢٢).

(٢) كتاب «لبّ الألباب في علم الإعراب» لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني وأيضاً «لبّ الألباب في علم الإعراب» وهو مختصر الكافية للبيضاوي. والكتابان عليهما شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

(٣) قال سيبويه: «باء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط؛ ألزقتَ ضربك إياه بالسوط. فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (الكتاب: ٤/ ٢١٧).

(والسببيّة والاستعانة) جمع بينهما ابنُ مالِكٍ في الألفيّة، وابن هشام في المُغْنِي، وفسّر الثانية بالدّاخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم، ومثّل الأولى بنحو: ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] وقال الرّضِيّ: السببيّة فَرْع الاستعانةِ؛ ولذا اقتصر عليها - أعني الاستِعانةَ - ابنُ مالك في «الكافية الكبرى»، وحَذفَ السّببيّة، وعَكس في «التسهيل»، فاقتصر على السّببيّة، وقال في شرحه: باء السّببيّة هي الدّاخلة على صالح للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدٍّ لها مجازاً نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء وقيل: أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصَحّ وحَسُنَ، لكنّه مجازٌ، والآخر حقيقةٌ. ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسّكين، فإنه يصح أن يقال: كَتَبَ القلمُ، وقَطَعَ السّكِّينُ.

والنّحويون يعبّرون عن هذه الباء بباءِ الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التّعبيرَ بالسّببيّة مِنْ أجْلِ الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإنّ استعمال السّببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. انتهى.

وقال أبو حيّان: ما ذهب إليه ابن مالك مِنْ أنَّ باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السّببيّة قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرّقوا بَيْن باءِ السببيّة وباءِ الاستعانة، فقالوا: باءُ السّببيّة هي التي تدخل على سَبَبِ الفِعْل نحو: مات زيد بالحُبّ، وبالجوع، وحججت بتوفيق الله، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: كتبْتُ بالقلم، ونَجرْتُ الباب بالقَدُوم، وبَرَيْتُ القلم بالسّكّين، وخُضْت الماءَ بِرِجْلي، إذ لا يصحّ جعلُ القلم سبباً للكتابة، ولا القَدُوم سبباً للنِّجارة، ولا السّكّين سبباً للبَرْي، ولا الرِّجْل سبباً للخوْض بل السبب غير هذا.

(والظّرفية): وهي التي يَحْسُنُ مَوْضِعها «مِن» نحو: ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

(والمُصاحبة): وهي - كما قال ابن مالك - التي يَحْسنُ موضِعها «مع»، ويُغْنِي عنها، وعن مصحوبها الحالُ، نحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨]. أي مع سلام. ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]. أيْ مَعَ الْحَقِّ، ومُحِقّاً. ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]. أي مع حَمْدِه وحَامِداً.

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق، كما نقله أبو حيّان عن الأصحاب، وضمّ إليها باءَ القَسَم، ولذا ذكرتُها متواليةً خلاف صنيع التّسهيل.

(والغاية): نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. أيْ إليّ. (وَكذا البدل): وهي التي يحسُن مَوْضعها بدلٌ. (والتّبعيض): وهي التي يحسن موضعها «مِنْ» (على الصحيح) فيهما. مثال الأوّل: قول عمر رضي الله عنه: «كَلِمَةٌ ما يَسُرّني أنّ لي بها الدُّنيا» أي بدلها،

وقول الحماسِيّ:

١٠٥٠ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الإغارة فُرْساناً ورُكْبانا[١]

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أيْ مِنْها وقوله:

١٠٥١ - شَرِبْنَ بماء البَحْرِ[٢]

وقول الآخر:.

١٠٥٢ - شُرْبَ النّزيف ببَرْد مَاءِ الحَشْرَجِ[٣]

---

(١) تقدم برقم (٧٥٩)

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه·

. . . ثم ترفّعت متى لججٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشباه والنظائر (٤/ ٢٨٧) وجواهر الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٧/ ٩٧ - ٩٩) والخصائص (٢/ ٨٥) والدرر (٤/ ١٧٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (١/ ٤٨٧ - شرب، ٥/ ١٦٢ - مخر، ١٥/ ٤٧٤ - متى) والمحتسب (٢/ ١١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٩) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٣/ ٦) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

والنئيج. الصوت (لسان العرب. ٢/ ٣٧١ - نأج).

وفي البيت شاهد آخر غير الذي ذكره، وهو قوله. «متى لجج» حيث جاءت «متى» بمعنى «مِنْ» على لغة هذيل.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره.

فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٨) والأغاني (١/ ١٨٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٣) ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥). ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية (٩/ ٤٧) والدرر (٤/ ١٣٠) ولسان العرب (٢/ ٢٣٧ - حشرج، ١٢/ ٥٣٣ - لثم). ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية (٢/ ١١٤) والحيوان (٦/ ١٨٣). ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني (ص ٣٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٩). ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق (٣/ ٤٠٦) ووفيات الأعيان (١/ ٣٧٠) وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٩١) وإصلاح المنطق (ص ٢٠٨) والجنى الداني (ص ٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٨) وعيون الأخبار (٤/ ٩٢) ومغني اللبيب (ص ١٠٥)

والنزيف: السكران المنزوف العقل؛ وقال أبو منصور. ويقال للرجل الذي عطش حتى يبست عروقه وجفّ لسانه نزيف ومنزوف؛ ثم استشهد بالبيت. انظر لسان العرب (٩/ ٣٢٦، ٣٢٧ - نزف).

والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يُفطن له في أباطح الأرض، فإذا حُفر عنه ذراع حاش بالماء، =

وهذا المعنى أثبتَهُ الكوفيّون والأصمَعيّ، والفارسِيّ، والعُتْبيّ وابنُ مالك. والأوّل: المتأخِّرون، وأنْكَرَهُما جماعةٌ، وقالوا في أمثلة الأوّل: الباء للسّببِيّة. وأوّلُوا أمثِلَة الثّاني بأنّ «يَشْرَبُ»، و «شَرِبْنَ»، و «شُرْب» ضمِّنَّ معنى: يروى ونحوه.

وقيل المعنى: يَشْرب بهَا الْخَمْر، كما تقول: شربْتُ الماءَ بالعسل.

قال بعضهم: ولو كانت الباء للتّبعيض لصحّ زيد بالقوْم، تريد: من القوم، وقبضت بالدراهم أي من الدراهم.

(قال ابن مالك) في التّسهيل: (والتّعليل) قال في شرحه: وهي التي يحسُنُ موضعها اللاّمُ غالِباً نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [النساء: ١٦٠]. ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠].

قال: واحترزْتُ بقَوْلي: غالِباً من قول العرب: غَضِبْتُ لِفُلانٍ إذا غضِبْتَ من أجْلِه وهو حَيٌّ، وغضِبْتُ به إذا غَضِبْتَ من أجله وهو ميّتٌ. قال أبو حيّان: ولم يذكر أصحابُنا هذا المعنى، وكأنَّ التّعليل، والسّبب عِنْدهُمْ شيءٌ واحد. قال: ويدلّ لذلك أنَّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجودٌ في باء التَّعْليل؛ لأنّهُ يَصْلُح أن يُنْسَبَ الفعلُ لما دخلت عليه باءُ التّعليل كما يصحّ ذلك في باء السّبب، فتقول: ظُلمُ أنْفُسِكُم اتّخاذكم العِجْلَ. وأمّا ﴿يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]، فالباء فيه ظرفيّة، أيْ يأتمرون فيك، أيْ يتشاورون في أمرك؛ لأجل القَتْلِ. انتهى. وهذا هو الحقّ.

قال أيْضاً: (والمقابلة) قال: وهي الدّاخلة على الأعْواض والأثمان، قال: وقد تُسَمّى باءَ العِوَض نحو: اشتريت الفرس بألْف، وكافأْتُ الإحسان بِضِعْف. والظّاهر أنّها داخلةٌ في باء البدل.

(و) قال (الكوفيّة: وبمعنى على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك نحو: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عَلَيْه بدليل: ﴿إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]. ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطفّفين: ٣٠]. أي عَلَيْهم، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصّافات: ١٣٧].

١٠٥٣ ـ أربٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانُ برأسه ... لقد ذلّ من بالت عليه الثّعالبُ[1]

= تسميها العرب الأحساء والكِرار والحشارج انظر اللسان (٢/ ٢٣٧ ـ حشرج).
وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «بقرونها» حيث جاءت الباء للتبعيض

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه (ص ١٥١). وللعباس أو لغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذرّ الغفاري في لسان العرب (١/ ٢٣٧ ـ ثعلب). ولراشد بن عبد ربّه في الدرر

قالوا: (و) بمعنى (عن، وفي اختصاصها بالسؤال خِلاف) فقيل: تختص به، وظاهِرُ كلام أبي حيّان أنَّ الكوفيّة كلّهم عليه كقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقوله عَلْقمة:

١٠٥٤ ـ فإنْ تَسْألُوني بالنِّساء فإنني بَصِيرٌ بأدْواءِ النِّساء طبيبُ[1]

وقيل: لا، وعليه ابنُ مالك نحو: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] ﴿تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفُرقان: ٢٥].

والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأوّلوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسألْ بِسَبَبِه خبيراً، وبسبب النساء لِتعْلموا حَالَهُنّ، أو تضمين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام. قالوا: ولَوْ كانت الباء بمعنى: «عن» لجاز أطعمته بجُوع، وسقيته بعَيْمة[2]، تريد: عن جوع، وعن عَيْمة.

قال ابن هشام: في التّأويلِ الأول بُعْدٌ، لأنَّ المجرور بالباء هو المسئولُ عنه، ولا يقتضي قولك: سألت بسببه أنَّ المجرور هو المسئول عنه.

(و) قال ابن هشام (الخضراوي: و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يُراد التّشبيه نحو: لَقِيتُ بزيدٍ الأسد ورأيت به القمر، أي لقيت بلقائي إيّاه الأسَدَ أي شَبَهَهُ.

قال أبو حيّان: والصّحيح أنها للسبب أي بسبب لقائه، وسبب رؤيته.

(وتزاد توكيداً في مواضع) ستة، وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد، وهي مذكورة في محالِّها.

ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله:

١٠٥٥ ـ فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بما بِهِ[3]

= (٤/ ١٠٤) وشرح شواهد المغني (ص ٣١٧) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ١٠٣، ٢٩٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٨١) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٣٥) وأدب الكاتب (ص ٥٠٨) والأزهية (ص ٢٨٤) والجنى الداني (ص ٤١) وحماسة البحتري (ص ١٨١) والدرر (٤/ ١٠٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٦، ٤/ ١٠٥). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٩) ورصف المباني (ص ١٤٤).

(٢) العيمة: شدّة الشهوة إلى اللبن، وشدة العطش (المعجم الوسيط: ص ٦٤٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أصَعَّدَ في عُلْوِ الهوى أم تصوَّبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢) =

(قال ابن مالك: و) تزاد (عوضاً) ومثّله بقوله:

١٠٥٦ ـ ولا يُؤَاتِيك فيما نابَ من حَدَثٍ إلاَّ أخُـو ثِقَـةٍ فـانظـر بمـن تَثِـقُ[1]

قال: أراد مَنْ تَثِقُ، فزاد الباء قَبْلَ: «مِنْ» عوضاً. (وحكاه) أيضاً (في عَنْ، وعَلَى) وأنشد قوله:

١٠٥٧ ـ أتَجْـزَعُ إنْ نَفْـسٌ أتـاهـا حِمَـامُهـا فهـلاّ التـي عـن بيـن جنبَيْـك تَـدْفـع[2]

أي: فهلاّ عن التي بين جنبيك تَدْفَعُ، فحذف «عَنْ»، وزادها بعد الّتي عِوَضاً. وقول الآخَر:

١٠٥٨ ـ إنَّ الكـريـم وأبيـكِ يَعْتَمِـلْ إنْ لـم يَجِـدْ يَـومـاً علـى مَـنْ يَتَّكِـلْ[3]

أي: إنْ لَم يجد مَنْ لم يَتّكل عليه، فحذف «عليه»، وزاد «على» قبل «مَنْ» عِوضاً.

(وقاسه في: «إلى»، و «في» و «اللام»، و «مِنْ») فقال في الشّرح: يجوز عندي أن يُعامل بهذه المعاملة «مِنْ»، و «الّلام»، و «إلى» و «في» قياساً على: «عن» و «على»، و «الباء»، فيقال: عرفت ممّن عجبت، ولِمَنْ قُلْت، وإلى مَنْ أدّيت، وَفِيمنْ رَغبت.

= والدرر (٤/ ١٠٥، ١٤٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٤١١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/ ٢٥١ ـ صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).
والشاهد فيه قوله: «عن بما» حيث أكّد حرف الجر «عن» توكيداً لفظيًّا بإعادته بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى «عن» والمتصلة في اللفظ بـ «ما» الموصولة. والتوكيد على هذا النحو شاذّ عند ابن مالك وابن عصفور؛ لأنه لم يفصل بين المؤكّد والمؤكَّد، مع أن الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: «عمّا بما».

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني (٢/ ٤١٩) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٩٢) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٠) ومغني اللبيب (١/ ١٤٤)

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب (ص ٣٢٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٦). وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي (ص ١٠٥) وذيل سمط اللآلي (ص ٤٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٤) والدرر (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٥) وشرح التصريح (٢/ ١٦) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغني اللبيب (١/ ١٤٩).

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٢) والجنى الداني (ص ٤٧٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٦) والخصائص (٢/ ٣٠٥) والدرر (٤/ ١٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٤) وشرح التصريح (٢/ ١٥) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٩) والكتاب (٣/ ٨١) ولسان العرب (١١/ ٤٧٥ ـ عمل) والمحتسب (١/ ٢٨١).

والأَصْلُ: عرفت مَنْ عجبت منه، ومَنْ قلت له، ومَنْ أَدّيْت إليه، ومَنْ رغبت فيه، فحذف ما بعد مَنْ، وزِيدَ ما قبلها عِوَضاً.

(ورَدّه أبو حيّان) أي العِوَض بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيّن فيها التأويلُ المذكور، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمّ عند قوله: فانظر، أي: فانْظُرْ لِنَفْسِك. ولما قَدّم أنه لا يواتيه إلاّ أخو ثِقَةٍ استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِه حيث قرّر وجود أخي ثقة، فقال: بمن تثق؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ «من» متعلّقة بـ «تثق». وكذا البيت الآخر، يحتمل تمام الكلام عند قوله: إنْ لم يَجِدْ يَوْماً. أي: أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمل بنفسه. ثم قال: علَى مَن يتكل؟ ومَنْ استفهاميّة، أي لا أحد يتّكل عليه، فعلى متعلّقة بيتّكل ولم يؤول البيت الثاني، وقال في المقيس: هذا الّذي أجازه قياساً لم يثبت الأَصْلُ الذي يقاس عليه، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلّ به، ولو كانت لا تحتمل التّأويلَ لكانت من الشُّذوذ والنّدور، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها، ولا يُلْتَفَتُ إلَيْها. قال: وقد نَصَّ سيبويه على أنَّ «عن»، و «على» لا يُزادان لا عوَضاً، ولا غير عوض.

[حتّـى]

(حتّى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكنّ) «إلى» أمْكَنُ منها، ولذلك خالفتها في أشياء:

الأوّل: أنّها (تُفيدُ تَقَضّي الفِعْل شَيْئاً فَشَيئاً). ولذا لا يجوز: كتبت حتّى زيدٍ، وأنا حتى عمروٍ، ويجور: كتبت إلى زيدٍ، وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي كما في حديث مسلم: «أنا بك وإلَيْك».

(و) **الثّاني:** أنّها (لا تَقْبَلُ الابْتداء) لِضعْفِها في الغاية، فلا يقال: سِرْتُ من البصرة حتى الكوفةِ، كما يُقال: إلى الكوفة.

(و) **الثّالث:** أنّها (لا تَجُرّ إلاّ آخراً) أي آخِرَ جُزءٍ نحو: أكلت السّمكة حتى رأسِها.

(قال الأكثر: أو ملاقياً لَهُ) أي مُتّصلاً به نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدْر: ٥]. ولا يجوز: سِرْتُ حتى نِصْفِ الليل بخلاف «إلى». ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة إنها لا تَجُرّ إلا الآخر فقط دون المتّصل به.

قال الرّضي: وهو مردودٌ بالآية (خلافاً لابن مالك) إذ قال في التّسهيل وشَرْحِه: والتزمَ الزّمخشريّ كوْنَ مَجْرُورِها آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، وهو غير لازم بدليل قوله:

١٠٥٩ ـ عيّنَتْ لَيْلَةً فما زِلْتُ حتى نِصْفِها راجِياً فَعُدْتُ يَؤُوسا[1]

(١) البيت من الحفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) والدرر (١٠٩/٤) وشرح التصريح =

قال أبو حيّان: وما نقله الزَّمَخْشَرِيّ هو قولُ أصْحابنا؛ وما اسْتَدلّ به لا حُجّة فيه، لأنّه لم يَتَقدَّم العامِل فيها حتّى ما يكون ما بعدها[1] جزءاً له في الجمْلة المُغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابُنا.

ولو صرّح فقال: ما زِلْتُ راجياً وَصْلَها تلك اللّيلة حتى نصفِها كان ذلك حجّة على الزّمخشري.

ونحنُ نقول: إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتّى ما يصح أن يكونَ ما بعدها آخر جُزْء جاز أن تدخل على ما ليس به، ولا ملاقياً له. وكذا قال ابن هشام في المغني. عَلَى أنَّ ابن مالك جزَم باشتراط ذلك في الكافية.

الرّابع: أنها لا تَجُرُّ إلاَّ (ظاهراً خِلافاً للمبرّد والكوفيّة) في تجويزهم جرَّها المضمر مستدلّين بنحو قوله:

١٠٦٠ ـ فـلا واللَّـهِ لا يلْقَـى أنَـاسٌ فتًى حتّـاك يـا ابْـنَ أبـي زيـادِ[2]

والجمهور قالوا: إنّه ضَرورةٌ.

قال أبو حيّان: ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المُضْمرات المجرورة كلّها، قال: ولا ينبغي القياس على «حتّاك» في هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر.

قال: وانتهاء الغايةِ في «حتّاك» هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى.

ومثّل ابن هشام في المغني[3] بقوله:

١٠٦١ ـ أتَـتْ حَتّـاك تَقْصِـدُ كُـلَّ فـجٍّ تُـرَجّـي منـك أنْهـا لا تَخيـبُ[4]

قال: واختلف في عِلّة المنع. فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلاَّ بعضاً لما قبلها، أو كبَعْض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكُلّ. قال: ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضِر

= (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠) ومغني اللبيب (١/ ١٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٧).

(١) قوله: «حتى ما يكون ما بعدها» كذا في الأصل، والعبارة مضطربة؛ ولعل «ما» الأولى زائدة من الناسخ.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٤، ٤٧٥) والدرر (٤/ ١١١) ورصف المباني (ص ١٨٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٥) والمقرب (١/ ١٩٤).

(٣) مغني اللبيب (ص ١٢٣)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١١١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٧) وشرح التصريح =

كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكُلِّ كقولك: زيدٌ ضربت القوم حتّاه.

وقيل: العِلّة خَشْيَةَ التباسِها بالعاطفة. فإنّها تدخل عليه عَلَى الأصَحّ. قال: ويردّه أنّها لو دخلت عليه، لقيل في العاطفة: قاموا حتى أنْت، وأكْرَمتُهم حتى إيّاك بالفصل، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله، وفي الخافضة: حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس.

وقيل: العِلّة أنّها لو دخلت عليه، قلبت ألفها ياء كما في إليَّ، وهي فَرْعٌ عن «إلى» فلا تَحْتَمِلُ ذلك، وإلاّ ساوى الفرْعُ الأصْلَ.

قال شيخُنا الإمام الشُّمُني: والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللاّزم أنّ فرعية «حتى» عن «إلى» إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما، لا في غيرهما.

وقال الشّاطبي: قال سيبويه: استغْنَوْا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: حتى ذاك، وبالإضمار في «إلى»، لأنَّ المعنى واحد، كما استغْنَوْا بـ «تَرَكَ» عن «وذر»، و «ودَعَ».

(وإمالتها وعتّى) بإبدال حائها عيْناً **(لغة)**، الأولى: يمنيّة، والثاني: هُذَليّة قال ابن مالك: قرأ ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ عَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فكتب إليه عمر: إنّ الله أنزل هذا القرآن عربيّاً، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل.

(ومنع البصريّة جَرَّ ما لا يصلح) أن يكون **(غايةً لما قبلها)**، وأوجَبُوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائية نحو العجبُ حتى الخزُّ يَلْبس زيدٌ. وجوّز جرّه الكسائيّ **(و)** الفرّاء.

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غيرُ شريك لما قبْلَها في المعنى **(نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت)** وحتى زيد أبوه مضروب، وجوّز جرّه الكوفيّة.

(و) منع **(الكوفيّةُ)** الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عامِلٌ في ضميره، نحو: ضربت القوم **(حتى زيد ضربته)**، وقالوا: لا يجوز حتّى يقال: فضربته، وجوزه البصريّة فيهما، وجوّزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء.

(و) منع **(الكُـلّ)** الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو: ضربت القوم **(حتى زيدٌ مضروب)** وأوْجَبوا الابْتِداء.

= (٣/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (ص ١٢٣).

وفي البيت شاهد في قوله «أنها» حيث أتى باسم «أنّ» المخففة ضميراً مذكوراً لا محذوفاً.

وجوّزوهما، والعطف فيما إذا تلاه ظرْفٌ أو مجرور نحو: القوم عندك حتى زيد عِندك، والقوم في الدّار حتّى زيد في الدار، أو جملةٌ اسميّةٌ، وما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى نحو: ضربت القوم حتى زيد هو مضروب.

وجوّزوا الجرَّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتى نحو: ضربت القوم حتى زيدٍ ضربتهم، فإن كان في ضميره، وهو غيرُ شريك فالابتداء، والحَمْل على الإضمار نحو: ضربت القوم حتى زيدٌ ضربت أخاه.

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو: ضربت القوم حتى زيداً أيْضاً، فأيْضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلاّ العطف، كأنك قلت: ضربت القوْمَ حتى ضربت زيداً أيْضاً.

(وزعم الفراء الجرّ) بحتى (نيابة) عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبَّ. قال: وربما أظهروا «إلى» في بعض المواضع. قالوا: «جاء الخبر حتى إلينا» جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي.

(وتكون) حتى (حرف ابتداء) أي حرفاً تبتدأ بعده الجُمَل، أي تستأنف، وحينئذ (تليه الجملتان) الاسْميّة كقول جرير:

١٠٦٢ ـ فما زالت القَتْلى تمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلَة أشْكلُ[١]

وقول الفرزدق:

١٠٦٣ ـ فواعجباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني[٢]

والفعلية المضارعة كقراءة نافع: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[٣] [البقرة: ٢١٤]،

---

(١) تقدم برقم (٩٦٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كأن أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٩) وخزانة الأدب (٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨) والدرر (٤/ ١١٢!) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢، ٣٧٨) وشرح المفصل (٨/ ١٨) والكتاب (٣/ ١٨) ومغني اللبيب (١/ ١٢٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٨١) وشرح المفصل (٨/ ٦٢) والمقتضب (٢/ ٤١).

(٣) أي برفع «يقولُ». وعلق أبو حيان في البحر المحيط (٢/ ١٤٩) على هذه القراءة، فقال: «إذا كان المضارع بعد «حتى» فعل حال، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد هنا المضيّ فيكون حالاً محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول».

والماضية نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: ٩٥]، والمصدّرة بشرط نحو: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارّة قبل) الفِعْل (الماضي)، بإضمار «أن» بعدها على تأويل المصدر.

قال أبو حيّان: وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام: لا أعْرِفُ له في ذلك سلفاً، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة.

(و) خلافاً (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارّة (قبل إذا) وأنّ إذا في موضع جَرٍّ بها، والجمهور على أنّها حينئذ ابتدائيّة، وإذا في موضع نَصْب بشرطها أو جوابها.

قال أبو حيّان: وليس معنى قولهم: حرف ابتداء أنه يَصْحَبُها المبتدأ دائماً، بل معناه أنّها بصَدَد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا: هل ويل. ولكن، من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وما تقدم في نفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد. ثم قال: قال بعض شيوخنا: ضابط حتّى أنّها إذا وُقعَ بعدها اسم مفرد مجرور، أو مضارع منصوب فحرف جر، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عَطْف، أو جملة فحرْف ابتداء. وتقدّم من باب الحال أنه لا مَحَلّ لهذه الجملة على الأصَحّ.

(مسألة: متى دلت قرينة على دخول الغاية) أي التي بعد إلى، وحتّى في حكم ما قبلها (أو) على (عَدمِه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به.

فالأوّل نحو: قرأت القرآن من أوّله إلى آخره، وبِعْتُك الحائِطَ من أوله إلى آخره، دَلَّ ذكر الآخر، وجعله غاية على الاستيفاء. ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. دلّت السّنّة على دخول المرافق في الغسل:

١٠٦٤ ـ أَلْقَى الصّحِيفَةَ كي يُخفِّفَ رحلَه والزَّادَ حتى نَعْلَه ألقاها[1]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه (ص ٣٢٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠). ولأبي (أو ابن) مروان النحوي في خزانة الأدب (٣/ ٢١، ٢٤) والدرر (٤/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ١٤١) والكتاب (١/ ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٤) ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء (١٩/ ١٤٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٥) والجنى الداني (ص ٥٤٧، ٥٥٣) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٢) والدرر (٦/ ١٤٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٤) ورصف المباني (ص ١٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) وشرح قطر الندى (ص ٣٠٤) وشرح المفصل (٨/ ١٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٤).

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، =

والثّاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. دلّ النّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذلك يُؤدّي إلى عدم المطالبة، وتفويت حقِّ الدّائن.

١٠٦٥ ـ سقى الحيا الأرضَ حتى أمْكُنٍ عُزِيتْ لهم فلا زال عنها الخيرُ مجذوذا[1]

دلَّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه.

(وإلاّ)، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدّخول ولا عدمها (فثالثها) أي الأقوال (وهو الأصحّ).

ورأي الجمهور (تدخل مع حتّى دون إلى) حَمْلاً على الغالب في البابين، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في «إلى»، والدخول في «حتى» فوجب الحمل عليه عند التّردّد، وأولها يدخل فيهما، وثانيهما لا فيهما واستدلّ القولان في استواء حتّى وإلى بقوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٤٨].وقرأ ابن مسعود ﴿عَتَّى حِينٍ﴾.

(ورابعها يدْخلُ معهما) أي مع إلى وحتّى (إن كان من الجنس) و (لا) يدخل (إن لم يكن) نحو: إنه لينامُ اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباحِ نقله أبو حيّان في حتّى عن الفراء والرّماني، وجماعة، وابن هشام في إلى غير المسمّى قائله، وهو قول الأنْدلُسِيّ فيما نقله الرّضيّ. (فإن كانت حتّى عاطفة دخلت وفاقاً) نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. قال ابن هشام: ووهم مَن ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتّى مطلقاً، وإنّما هو في العاطفة، والخِلافُ في الخافضة مشهورٌ، قال: والفرْق أن العاطفة بمنزلة الواو.

[رُبَّ]

(رُبّ) بضمّ الراء، وتشديد الباء وفتحها. (ويقال. رَب) بفتح الراء (ورُب) بضمها، (ورُبَت) بالضم، وفتح الباء والتاء (ورُبّتْ) بسكون التاء (وَرَبَتَ) بفتح الثلاثة (ورَبَتْ) بفتح الأولين، وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة. ورُبّتا) بالضم، وفتح الباء المشدّدة (ورُبْ) بالضم، وبالسكون (ورَبْ) بالفتح والسكون، فهذه سبع عشرة لغة، حكاها ما عدا «ربتا» ابن هشام في المغني[2]، وحكى ابن مالك منها عشراً، وزاد أبو حيان: «ربتا».

= و «ألقاها» خبره، والجرّ على أن «حتى» حرف جرّ بمعنى «إلى»، والنصب على العطف بـ «حتى». ورُدّ الوجه الثالث بأن المعطوف بـ «حتّى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و «النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤوّل، والتقدير: ألقى ما ينقله حتى نعله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١١٥)

(٢) مغني اللبيب (١/ ١٢٢)

وزعم أبو الحسن علي (**بن فضّال**) المجاشعي[١] في كتاب: الهوامل والعوامل[٢] (**أنّها ثُنائِيّةُ الوَضْع**) ساكِنَةُ الثاني كهَلْ، وبَلْ، وقد (**وأنَّ فتح التاء مخفّفة دون الباء ضرورة**) لا لغة (**وأن فتح الرّاء مطلقاً**) أي في الجميع مُشَدّداً، ومخففاً مع التّاء ودونها (**شاذٌ**). والجمهور على أنّها ثلاثيّة الوَضْع، وأن التخفيف المذكور، وفتح الراء لغة معروفة.

(**و**) زعم (**الكوفيّة وابن الطّراوة: أنها اسم**) مبنيّ، لأنها في التقليل مِثْلُ «كَمْ» في التكثير، وهي اسمٌ بإجماعٍ، وللإخبار عنها في قوله:

١٠٦٦ - إنْ يَقْتُلُوكَ، فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ[٣]

فـ «رُبّ» عندهم مبتدأ، و «عار» خبره.

قال: وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها، فيقال: رُبّ رجلٍ أفضَلُ من عمرو.

ويقعُ مَصْدراً كرُبّ صربةٍ ضربت، وظرفاً: كرُبّ يوم سرت، ومفعولاً به كرُبّ رَجُلٍ ضربت. واختار الرّضي أنها اسم، لأنّ معنى رُبّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ في هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل، كثيرٌ من هذا الجنس، لكن قال: إعرابه أبداً رَفْعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاّ زيداً لتناسبهما في معنى القِلّة. قال: فإنْ كُفّت بـ «ما»، فلا محل لها حينئذ؛ لكوْنها كحرف النّفي الدّاخل على الجملة.

ومنع ذلك البصريّون بأنها لو كانت اسْماً لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: برُبّ رجلٍ عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفيةٌ عنها.

---

(١) هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة المجاشعي القيرواني، ويعرف بالفرزدقي، لأن الفرزدق جده. أديب، نحوي، صرفي، لغوي، مفسر، مؤرخ، عروضي. ولد بهجر، وأقام ببغداد وأقرأ بها النحو واللغة، واتصل بنظام الملك، وتوفي في ١٢ ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ. من تصانيفه: البرهان العميدي في التفسير، إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو، شرح معاني الحروف للرماني، الدول في التاريخ، الفصول في معرفة الأصول، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ٩٠) وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٩) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٢٤) ومرآة الجنان (٣/ ١٣٢) وبغية الوعاة (ص ٣٤٥) وشذرات الذهب (٣/ ٣٦٣) وهدية العارفين (١/ ٦٩٣).

(٢) في معجم الأدباء (١٤/ ٩١) وإنباه الرواة (٢/ ٣٠٠) وهدية العارفين (١/ ٦٩٣): «العوامل والهوامل»، وقال ياقوت «هو كتاب في الحروف خاصّة».

(٣) تقدم برقم (٣١٦)

وأجيب عن البيت الأول بأنّ المعروف: وبعض قتلٍ عار. وإنْ صحّت تلك الرواية، فعار خبر محذوف أي: هو عار، كما صرح به في قوله:

١٠٦٧ ـ يـا رُبّ هيجـا هـي خَيْـرٌ مِـنْ دَعَـهْ[1]

والجملة صفة المجرور، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ. قال أبو عليّ: ومن الدّليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم، وبين ما تعمل فيه.

وفي مفادها أقوال: **أحدها**: أنها للتقليل دائِماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن الأخفش، والمازِني، وابن السّرّاج، والجَرْمي والمبرّد، والزّجاج، والزّجّاجي، والفارسيّ والرّمّاني، وابن جِنّي والسّيرافي، والصّيمريّ، وجملة الكوفيّين: كالكسائيّ، والفرّاء وابن سَعْدان، وهشام، ولا مخالف لهم إلاّ صاحب العين[2]، انتهى.

(ثانيها): للتّكثير دائماً، وعليه صاحب «العيْن» وابن درستويه، وجماعة وروي عن الخليل.

(ثالثها): وهو (المختار) عندي (وِفاقاً للفارابي) أبي نصر[3] وطائفة (أنها للتقليل

---

(١) الرجز للبيد في ديوانه (ص ٣٤٠) والأغاني (١٥/ ٢٩٥) وأمالي المرتضى (١/ ١٩١) والدرر (٤/ ١١٦) وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٤، ٥٤٨، ٥٥١) وفصل المقال (ص ٩١) ومحالس ثعلب (٢/ ٤٤٩) ومجمع الأمثال (٢/ ١٠٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٦٧، ٥٨٢، ٥٨٧).
والهيجا الحرب؛ تمدّ وتقصر.
وقد وقعت الجملة الاسمية نعتاً لمجرور «ربّ»؛ فـ «هي» مبتدأ، و«خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجا».
وقبل هذا البيت.
لا تزجر الفتيان عن سوء الرّعَهْ

(٢) قوله «ولا مخالف لهم إلا صاحب العين»؛ صاحب كتاب العين هو الخليل، وقد دكر قبل أربعة أسطر أن الخليل ممن يقولون بأن «ربّ» للتقليل دائماً. وسيأتي في السطر التالي أن صاحب «العين» على أن «ربّ» للتكثير دائماً، ثم قال في آخر السطر: «ورُوي عن الخليل»؛ فعلى هدا لا شكّ أن السيوطي يرى أن الخليل ليس هو مؤلف «العين» ومن المعروف اختلاف الناس في مؤلف كتاب العين، فمنهم من ينسبه إلى الخليل، ومنهم من ينسبه إلى الليث بن نصر بن سيّار الخراساني. وانظر في دلك كشف الظنون (ص ١٤٤١ ـ ١٤٤٤).

(٣) هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصفّار البخاري الفارابي. عالم بالعربية، فقيه، شاعر. توفي بعد سنة ٤٠٥ هـ. من تصانيفه: المدخل إلى سيبويه، المدخل الصغير في النحو، الردّ على حمزة في حدوث التصحيف. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٦/ ٦٦ ـ ٦٩).

غالباً، والتكثير نادراً. ورابعها عكسُهُ) أي للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم به في التّسهيل، واختاره ابن هشام في المغني.

(وخامسها): موضوعةٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

(وسادسها: لم تُوضع لواحدٍ) منهما، بل هي حرف إثبات لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج. واختاره أبو حيّان.

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيِّد.

(وقيل): هي (لِمُبْهم العَدد) تكون تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر، فهذه ثمانية أقوال، حكاها أبو حيّان في شرح التسهيل. ومن ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحِجْر ٢]، فإنه يكْثُر منهم تمنّي ذلك، وحديث البخاري: «يا رب كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٌ يَوْمَ القيامة»[١].

ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل:

١٠٦٨ ـ فإنْ تَكُنِ الأيامُ شَيَّبْنَ مَفْرقي ... وأكْثَرْنَ أشجاني، وفلّلن مِنْ غربي
فيا رب يَوْم قد شَرِبْت بمشْربٍ ... شفيتُ به عني الصّدى باردٍ عذْبِ[٢]

وقول الآخر:

١٠٦٩ ـ فيا رب يوم قد لَهَوتُ ولَيْلةٍ ... بآنِسَةٍ كأنها خَطُّ تِمْثال[٣]

ومن ورودها للتقليل:

١٠٧٠ ـ ألا رُبّ مَولودٍ، وليس له أبٌ ... وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان

---

(١) من حديث أم سلمة، قالت: استيقظ النبيّ ﷺ ذات ليلة فقال «سبحان الله ماذا أُنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخرائن! أيقظوا صواحب الحجر، فربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» رواه البخاري في العلم باب ٤٠، والتهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦ (الأحاديث ١١٥ و١١٢٦ و٣٥٩٩ و٥٨٤٤ و٦٢١٨ و٧٠٦٩) ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث رقم ٨)

(٢) البيتان من الطويل، وهما في الدرر (١١٨/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٩) وخزانة الأدب (٦٤/١) والدرر (١١٨/٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٦) وشرح شواهد المغني (٣٤١/١، ٣٩٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (١٨/٢) ومغني اللبيب (١٣٥/١) والمقرب (١٩٩/١).

وذي شـامـةٍ غَـرَّاء فـي حُـرّ وجهـه   مجلّلـــةٍ لا تنقضـــي لأوان[1]

أراد: عيسى، وآدم، والقمر.

(وتصدر) وجوباً (غالباً)، قال أبو حيّان: والمراد تصديرها على ما تتعلّق به، فلا يقال: لقيت رُبّ رَجُلٍ عالم، لا أوّل الكلام[2]، فقد وقعت خبراً لـ «إنّ» و «أنْ» المخفّفة من الثّقيلة، وجواباً «لِلَوْ»، قال:

١٠٧١ ـ أمـاوِيُّ إنِّـي رُبَّ واحِـد أمِّـه   ملكْـتُ، فـلا أسْـرٌ لَـدَيَّ ولا قَتْـلُ[3]

وقول الآخر:

١٠٧٢ ـ تَيَقَّنْتُ أنْ رُبّ امْرِئٍ خِيلَ خائِناً   أميـنٌ، وخـوّانٍ يُخَـال أمينـا[4]

وقال:

١٠٧٣ ـ ولـو علـم الأقـوامُ كيـف خَلَفْتُهُـمْ   لَـرُبَّ مُفَـدٍّ فـي القُبـور وحـامِـدِ[5]

قال شيخنا الإمام الشُّمُنِّي: ويُحْتَمَلُ أن يعد ذلك ضرورة.

(**ولا تجرّ غير نكرة**) معها مُعْرَباً، كأن أو مبنيًّا كقوله:

١٠٧٤ ـ رُبَّ مَـنْ أنضجْـتُ غَيْظـاً قَلْبَـهُ   قـد تمنّـى لِـيَ مَـوْتـاً لـم يُطَـعْ[6]

(**خلافاً لبعضهم**) في تجويز جرّها المعرّف بأل مُحْتجّاً بقوله:

١٠٧٥ ـ رُبّمـا الجـامِـل المُـؤَبّـل فيهـمْ   وعنـاجِيـجُ بَيْنَهُـن المِهَـارُ[7]

بجر الجامل.

---

(١) تقدم البيت الأول منهما برقم (١٢٨)؛ وقد استشهد به ثَمَّ في قوله «لم يلْدَه» والأصل «لم يَلِدْهُ» فسكّن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ.

(٢) أي ليس المراد بقوله «تصديرها» وقوعها أول الكلام

(٣) البيت مس الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر (٤/ ١١٩) ولم أقع عليه في ديوانه
والشاهد في البيت قوله· «إني ربّ واحد أمه» حيث وقعت «ربّ» خبراً لـ «إنّ»، وقوله. «واحد أمّه» نكرة لا يتعرّف بالإضافة

(٤) تقدم برقم (٥٣٥)

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٣).

(٦) تقدم برقم (٣٠٢)

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣١٦) والأزهية (ص ٩٤، ٢٦٦) وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٦، ٥٨٨) والدرر (٤/ ١٢٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٥) وشرح المفصل (٨/ ٢٩، ٣٠) ومغني اللبيب (١/ ١٣٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٧١) ؛

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرَّفع، وإن صحّت بالجر خرج على زيادة «أل»؛ ولأنها إمّا للقلّة، أو للكثرة، وغير النّكرة لا يحتملها، لأن المعرفة إمّا لِلْقلّة فقط كالمفرد، والمثنّى، أو للكثرة فقط كالجَمْع، وما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامةٍ يَصيرُ بها نصاً.

(وفي وجوبِ نعتِه) أي مجرورها (خُلْفٌ)، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسِيّ، والعَبْدِيّ، وأكثرُ المتأخّرين، وعُزِي للبصريّين: يجب لأن «رُبَّ» أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النّفْي حيث لا تقع إلاّ صَدْراً ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجرّ، وحُكْمُ حَرْف النّفْي أن يدخل على جُمْلة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلةٍ لذلك.

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرْف، أو مجرور أو اسم فاعل، أو مفعول. وجزم به ابن هشام في «المغني»، واختاره الرَّضيّ.

وقال الأخفش، والفرّاء، والزّجاج، وأبو الوليد الوحشي، وابن طاهر وابن خروف: لا يَجِبُ، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصْف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلاّ صدراً بما تقدّم. وكوْنُ ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً لِشَبَهِها بحرْف النّفي، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّفي نحو: بكم درهمٍ تصدّقْتُ، على الخبريّة.

(ويجرّ مضافاً إليه ضميرُ مجرورِها معطوفاً) عليه (بالواو) خاصّة. نحو: رُبّ رجلٍ وأخيهِ رأيْتُ. وسوّغ ذلك كون الإضافة غير محْضة، فلم تُفِدْ تعريفاً. وقال الجزُولي: لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع.

قال الرّضي: ولو كان كذلك لجاز: رُبّ غلامٍ والسّيد، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التوابع، ولا في العطف بغير الواو.

(وفي القياس) في المعطوف بالواو (خُلْفٌ) فأجاز، الأخفش، واختاره ابن مالك وأبو حيّان، وقصره سيبويه على المسموع. أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة «رُبّ» للمضاف إليه الضّمير حيث قال لأعرابية: ألفلان أبٌ أو أخٌ، فقالت: «رُب أبيه، ورُب أخيه»، تريد: رُبّ أب له ورب أخٍ له تقديراً للانفصال، لكونِ أبٍ وأخ من الأسماء التي يجوز الوصْفُ بها، فلا

= والجنى الداني (ص ٤٤٨، ٤٥٥) وجواهر الأدب (ص ٣٦٨) والدرر (٤/ ٢٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٨) وشرح التصريح (٢/ ٢٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٠).

والجامل: صاحب الجمال، كالباقر لصاحب البقر، وهو أيضاً قطيع الجمال برعاته وأربابه. والمؤبّل: من «أبّلَ» الرجلُ إذا كثرت إبله واتخذ إبلاً واقتناها، والمؤبّل هو ما يتخذ للقنية. والعناجيج: جمع عُنْجوج، وهي جياد الخيل والإبل وطوالُها. والمهار: جمع مُهْر، وهو ولد الفرس.

يُقاس عليه اتّفاقاً.

(وتجر ضميراً)، ويجب كونه (مفرداً مذكّراً) وإن كان المميّز مثنى أو جمعاً، أو مؤنثاً، وكونه (يفسّره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه، فيقال: رُبّهُ رَجُلاً ورُبّهُ رجلان، وربّهُ رِجالاً، ورُبّه امرأةً، وربّه امرأتين، وربَّه نساءً قال:

١٠٧٦ ـ ربه امْرَأً بِكَ نال أمْنَع عِزّةٍ وغِنًى بُعَيْدَ خَصاصَةٍ وَهَوانِ[١]

قال أبو حيّان: وسُمِع جرُّه في قوله:

١٠٧٧ ـ وَرُبّهُ عَطِبٍ أنْقَذْتَ من عَطَبِهْ[٢]

على نيّة: «من» وهو شاذ.

(وجوّز الكوفيّة مطابقته) إلى الضّمير لها أي النّكرة المفسّرة في التثنية والجمع، والتأنيث قياساً وسماعاً قال:

١٠٧٨ ـ ربّهُ فتيةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِث المَجْد دائماً فأجَابُوا[٣]

قال ابن عُصفور: وذلك لا يجوز عندنا، لأن العرب اسْتَغْنَتْ بتثنية التّمييز وجَمْعِه عنه كما استغنوا بتركه من «وذَر» و «وَدع».

قال أبو حيّان: ومَنْ ذهب إلى وجوب وصْف مجرور رُبّ لم يقل به هنا، قال ابن أبي الرّبيع: لأنه استغنى بما دَلّ عليه الإضمار من التّفْخِيم عن الوَصْف، فصار قولك: ربه رَجُلاً بمنزلة: رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقْدِرُ على وَصْفه.

(والأصَحّ أنه) أي: هذا الضميرُ معرفةً جرى مجرى النّكرة في دخول رُبّ عليه لِما أشْبَهَها في أنه غير معيّن ولا مقصود.

وقال بعضهم: إنه نكرة، واختاره ابن عُصفور لوقوعه موقع النّكرة، وكأنك قُلت: رُبَّ

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٥) وفيه «أوفى» في موضع «أمنع».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

واهٍ رأبتَ وشيكاً صَدْعَ أعْظُمِهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/١٢٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٧)

وقد جاء هذا البيت في أكثر الروايات: «وربّه عطباً» بنصب «عطباً» على التمييز.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٩) والدرر (٤/ ١٢٨) وشرح الأشموني (١/ ١٨٧) وشرح التصريح (٢/ ٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٤) ومغني اللبيب (ص ٤٩١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٩).

ويروى «الحمد» مكان «المجد»، ويروى «ربّة فتيةٍ» بجرّ «فتية».

شَيءٍ، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك: رجلاً، قال: بخلاف الضّمير العائد على نكرة مُقدّمة نحو: لَقِيتُ رَجلاً فضربْتُهُ لأنه نائب مناب معرفة، إذ الأصْلُ: فضربت الرجل، أو متأخّرة، وهو واقع موقع معرفة نحو: نِعْمَ رجلاً زيد، فالضمير في نعم واقعٌ موقع ظاهر معرّف بأل، أو مضاف إلى ما هي فيه.

(و) الأصحّ **(أنه)** أي جَرّ رُبَّ الضمير **(ليس قليلاً ولا شاذاً)** بل جائز بكثرة فصيحاً.

وقال ابن مالكٌ: هو قليلٌ، وفي بعض كتُبه شاذّ. قال أبو حيّان: وليس بصحيح إلاّ إنْ عُنِيَ بالشّذوذ شذوذ القياس، وبالقلّة بالنّسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير.

(و) الأصح **(أنها زائدة في الإعراب لا المعنى)** قال أبو حيّان: ويدلّ عليه قولُهم: رب رجلٍ عالم يقول ذلك، فلولا أن رُبّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم مِن تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره، فَجَعْلُ: ربّ رجل في موضع رَفْعٍ بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك، وإن كانت تدلّ على معْنًى، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله، وهو الزّائد للتوكيد، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائِداً اصْطلاحاً باعتبار تخطّي العامل إليه كقولهم: جِئْتُ بلا زاد، فإن النحاة قالوا: لا زائدة ولو أُزِيْلَتْ لتغيّر المعنى، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الرّبيع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى، والزائدة لا تحرز، وإنما يكونُ مُؤَكّداً.

(و) الأصَحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب **(أنّ مَحَلَّ مجرورها على حسب العامل)** بعدها، فهو نَصْبٌ في نحو: رُبّ رَجُلٍ صالحٍ لقيت، ورفْعٌ في نحو: رُبّ رجلٍ عِنْدي، ورفْعٌ أو نَصْبٌ في نحو: رُبّ رجلٍ صالح لقيتُهُ. **(لا لازم النصب)** بالفعل الذي بعدها، أو بعامل محذوف خِلافاً للزّجّاج ومتابعيه في قولهم بذلك، لما يَلْزمُ عليه مِنْ تعدّي الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رُبّ، وهو لا يحتاج إليها، وعلى الأول **(فيعطف عليه)** أي على محلّ مجرورها، كما يعطف على لفظه قال:

١٠٧٩ ـ وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً ذَعَرتُ بمدلاح الهجيرِ نَهوضِ[١]

فعطف «سُنّماً» على محل «سنٍّ»، لأنه في موضع نَصْب بذعرتُ، أراد: ذعرت بهذا الفرس النّهوض ثوراً وبقرة، والسُّنّم: بقرة الوحش بضم السين المهملة، وفتح النون المشدّدة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٧٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٦١) ولسان العرب (١٠/ ١٦٥ ـ سنق). وله أو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر (٤/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٣)، ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٦٧) ومغني اللبيب (رقم ٢١٣).
والسنّ الثور الوحشيّ. وسيق: اسم جبل. والسناء: الارتفاع والمدلاح الفرس الكثير العرق، وكانت في الأصل «بمدلاج» بالجيم، والصواب «مدلاح» بالحاء المهملة، ويروى أيضاً. «بمزلاج» كما في اللسان. والهجير: وقت الهاجرة والحرّ.

(و) الأصَحّ (أنها تتعلّق) كسائر حروف الجر. وقال الرّمّاني وابن طاهر لا تتعلّق بشيء كالحروف الزّائدة.

والأصحّ أن التعلُّقَ بالعامل الذي يكون خَبراً لمجرورها أو عَامِلاً في موضعه، أو مفسّراً له، قاله أبو حيّان. وقال ابن هشام: قولُ الجمهور: إنها معديةٌ للعامل، إن أرادوا المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، أو محذوفاً تقديره: حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُسْتَغْنٍ عنه، ولم يلفظ به في وقت.

فقولي: والأصَحّ منصَبٌّ على مسألتي التعلّق، وكونه بالعامل معاً، كما قررته. ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين.

(ثمَّ) على التّعليق (قال لُكْذَة) الأصبهاني[١] (حَذْفُه لَحْنٌ) ممنوع، وقال: ما ورد من ذلك مصنوعٌ.

(و) قال (الخليل وسيبويه نادِرٌ) كقول الشّماخ:

١٠٨٠ ـ ودَوِّيّــةٍ قَفْــرٍ تُمشّــي نَعــامُهــا كمشْي النّصارى في خِفَاف اليَرَنْدَج[٢]

أي: قَطَعْتُها. قال أبو حيّان: ومما يَرُدُّ قول «لُكْذَة» قَوْلُهم: رُبّ رجل قَام، ورب ابن خير من ابن، وقول الشاعر:

١٠٨١ ـ ألا رُبَّ مَـنْ تَغْتَشُّـه لـك نـاصِـح ومـؤتمـنٍ بـالغيـب غيـرُ أميـن[٣]

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزُولي: كثير) وبه جَزَم ابن الحاجب.

(ورابعها واجِبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم، قال: لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ «بسم الله» وتالله لأفعلنّ.

(وخامِسُها): قال ابن أبي الرّبيع: (يجب) حذْفُه (إنْ قامت الصّفة مقامه) نحو: رُبّ رجلٍ يفهم هذه المسألة، أي: وَجَدْته، فإنْ لم تقم مقامه جاز الحذف وعدَمُهُ، سواء كان هناك دليل أَمِ لا، كأن تسمع إنساناً يقول: ما رأيت رَجُلاً عالماً، فتقول: رُبّ رَجُلٍ عالم

---

(١) لكذة الأصبهاني، ويقال «لغدة» هو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٣) والدرر (٤/١٣٠) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٤٩) والكتاب (٣/١٠٤) ولسان العرب (٢/٢٨٣ ـ ردج، ١٤/٢٧٧ ـ دوا، ١٥/٢٨١ ـ مشى) والمعاني الكبير (١/٣٤٦).

ويروى «نعاجها» مكان «نعامها». واليرندج والأرندج الجلد الأسود. وتمشي: تكثر المشي. شبّه أسوق النعام في سوادها بخفاف اليرندج، وخصّ النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(٣) تقدم بالرقم (٣٠٠).

رأيت. ولك حذف رأيت، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب.

(ويجب كونُهُ) أيْ الفعل الذي يتعلّق به رُبَّ (ماضِياً) مَعْنى، قاله المبرّد، والفارسِيّ وابن عُصفور، وقال أبو حيّان: إنه المشهور، ورَأْيُ الأكثرين.

(وقيل يأتي حالاً) أيضاً، فلا يقال: رُبَّ رَجُلٍ سيقوم، قاله ابن السرّاج (وقيل: و) يأتي (مستقبلاً) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجْر: ٢]، وقول هند أم معاوية:

١٠٨٢ ـ يَـا رب قَـائِلَـةً غَـداً يـا لَهْـفَ أُمِّ مُعـاوِيَـةْ[١]

والأوّلون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضع الماضي على حد: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١، والزمر: ٦٨، وق: ٢٠] قال ابن هشام: وفيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفِعْل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، قال: والدّليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: يا رُبّ قائلةٍ غداً.

وأجاب شيخَنا الإمام الشّمنيّ: بأنه لا تكلّف لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع، لأنه كلام مَنْ لا خُلْف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهو مستقبل في التّحقيق، ماضٍ بحسب التأويل.

وأمّا البَيْتُ فأجاب أبو حيّان بأنّه من باب الوصْف بالمستقبل[٢]، لا مِنْ باب تعلّق «رُبَّ» بما بعدها، قال: ونظيره قولك: رُبَّ مسيءِ اليوم يُحْسِنُ غداً، أي رُبَّ رجل يوصف بهذا.

(ولا يسبقها) متعلّقها، لأنّ لها الصّدْر (وقد يُسْبَق بألا، ويا) واقعة صدراً، جواب شرط غالباً، كقوله:

١٠٨٣ ـ ألا رُبَّ مـأخـوذٍ بـإجْـرَامِ غيـره فلا تَسْأَمَنْ هجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما[٣]

وقوله:

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني (ص ٤٥١) والدرر (٤/ ١٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٠)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ١٣٧).
وفي البيت شاهد آخر، وهو عدم وصف مجرور «ربّ»، وقيل: الموصوف محذوف، والتقدير: ربّ امرأة قائلة.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٤٣٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب (٨/ ٢٣٩ ـ طلع). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٣٤).

١٠٨٤ ـ فـإن أُمْـسِ مَكْـروبـاً فيـا رُبَّ فتيـة(١)

ومن سبْقها بيا، لا في جواب شرط حديث: «يا ربّ كاسية»(٢).

[علـى]

(على للاستعلاء) حسّاً نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أوْ معنى نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال ابن مالك: ومنه المُقابَلة لِلاّم المفهمة ما يجب، كقوله:

١٠٨٥ ـ فَيَــوْمٌ عَلَيْنــا ويَــوْمٌ لَنــا(٣)

وما وقع بعد «وجب» أو شبهه، أو كَبُر، أو صَعُب ونحوهُ، مما فيه ثِقَلٌ، أو دَلّ على تمكّن نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. «أنَا على عَهْدِك وَوَعْدِك ما اسْتَطَعت». (قال الكوفيّة والعُتْبيّ، وابن مالك وبمعنى: مع) أي المصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرّعد: ٦]. أي مع ظلمهم. (و) بمعنى (في) أي الظّرفيّة نحو: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أيْ في مُلْكِه. ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] أيْ في حين. (و) بمعنى (مِنْ) نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي مِنَ الناس. ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾(٤) [المؤمنون: ٥، ٦] أي منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلاّ من زوجتك، وما ملكت يمينك»(٥) (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كشفتُ إذا ما اسودّ وجهُ الجبانِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٨٦) وفيه «بهمة» مكان «فتية»، والدرر (١٤٣/٤).

(٢) تقدم تخريجه صفحة٣٤٨حاشية(١). ويروى «فربّ» مكان «يا ربّ»؛ ورواية «يا ربّ» في البخاري (كتاب التهجّد، باب ٥، حديث رقم ١١٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٣٢٤)

(٤) تمام الآيتين ٥ و٦ من سورة المؤمنين: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾.

(٥) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينّها أحدٌ فلا يرينّها»، قال قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال. «الله أحقّ أن يُستحيا منه من الناس» رواه أبو داود في الحمّام باب ٢، والأدب باب ٢٢، والترمذي في الأدب باب ٢٢ و٣٩، وابن ماجة في النكاح باب ٢٨، وأحمد في المسند (٣/٥، ٤).

١٠٨٦ ـ إذا رضيت عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ[١]

(و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن كما قرأ أُبيّ[٢] (و) بمعنى (اللاّم) أي التعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي ولأجل هدايته إيّاكم.

والبصريّون قالوا: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت علبه، أي: عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذْتُ عَلى الكيس، أي: منه. وأوَّلوا ما تَقدَّم على التضمين، ونحوه، فضمّن «تتلو» معنى: «تقول»، و «رضي» معنى «عطف»، و «اكتالوا» معنى: «حكموا» في الكَيْلِ، و «حافظون» معنى: قاصرون، و «حقيقٌ»: معنى حريصٌ، و «لتكبّروا» معنى: تَحْمدوا.

(وحذفُها وزيادتُها ضرورةٌ) كقوله:

١٠٨٧ ـ تحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبَابةٍ وأُخْفِي الّذي لولا الأسَى لقضاني[٣]

أي: لقَضَى علي[٤]. وقوله:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لعمرُ الله أعجبني رضاها

وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٧) والأزهية (ص ٢٧٧) وخزانة الأدب (١٠/ ١٣٢، ١٣٣) والدرر (٤/ ١٣٥) وشرح التصريح (٢/ ١٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٦) ولسان العرب (١٤/ ٣٢٣ ـ رضي) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٨٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٧٦) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١٨) والإنصاف (٢/ ٦٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٤١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٧) والخصائص (٢/ ٣١١، ٣٨٩) ورصف المباني (ص ٣٧٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٥) وشرح المفصل (١/ ١٢٠) ولسان العرب (١٥/ ٤٤٤ ـ يا) والمحتسب (١/ ٥٢، ٣٤٨) ومغني اللبيب (٢/ ١٤٣) والمقتضب (٢/ ٣٢٠)

(٢) انظر تفسير البحر المحيط (٤/ ٣٥٧)

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٨/ ١٣٠) والدرر (٤/ ١٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٤) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥٢). ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد (ص ٥٠٤) وللكلابي في لسان العرب (٧/ ١٩٥ ـ غرض، ١٥/ ١٨٧ ـ قضى) وبلا نسبة في الحنى الداني (ص ٤٧٤) وخزانة الأدب (٩/ ١٢٠) والدرر (٥/ ١٨٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٨) ومغني اللبيب (١/ ١٤٢، ٢/ ٥٧٧).

(٤) في الأصل: «يقضي عليّ»، ولعل الأصوب ما أثبتناه.

١٠٨٨ ـ أبى الله إلاّ أنَّ سرحةَ مالكٍ   على كُلِّ أفنان العِضاهِ تَروقُ[١]

فـ «على» زائدة، لأنّ «راق» يتعدّى بنفسه. وجوّز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث: «من حلف على يمين»[٢]، أي: يميناً. وقال أبو حيّان: هو على تضمين حَلَف بمعنى: «جَسَر». (وجوّز الأخفشُ حَذْفها، ونصب تاليها مفعولاً) نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سِرّ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي على صراطك.

(وزعمها ابن الطّراوة وأبو عَلِيّ) الفارسِيّ (والشّلَوْبين اسماً) دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شَبَه الحرف، إذْ لا حرف في معناها، وقِلّة تصرّفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس.

(وقيل: مبنيّاً) كـ «هذا» بدليل أنّ «عَلَى» الاسم على رأي الجمهور مبنيّة، وكذا «عن»، والكاف ومذ، ومنذ اسماً، لتضمنها معنى الحرف الذي يكوّنه، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها «على» طرداً للباب. قال صاحب الإفصاح: وهذا هو الوجْهُ والقياس.

(و) زعمها (الأخفشُ) اسماً (إذا كان مجرورها، وفاعل متعلّقها ضميرَيْ) مُسَمّى (واحد) كقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر:

١٠٨٩ ـ هَوِّن عَلَيْك فإن الأمور   بكفّ الإلهِ مَقاديرُها[٣]

لأنّه لا يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المُتّصِل في غير باب ظنّ وفقد وعدم كما تقدّم.

قال أبو حيّان،وابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسْماً حينئذ لصح حُلُولُ «فوْق»

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٤١) وأدب الكاتب (ص ٥٢٣) وأساس البلاغة (ص ١٨٥ ـ روق) والجنى الداني (ص ٤٧٩) والدرر (٤/ ١٣٧) وشرح التصريح (٢/ ١٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٠) ولسان العرب (٢/ ٤٧٩ ـ سرح) ومغني اللبيب (١/ ١٤٤) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٧٧) وخزانة الأدب (٢/ ١٩٤، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٤).

(٢) رواه مسلم في الأيمان (حديث ١٦) عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه».

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر (٤/ ١٣٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤) والكتاب (١/ ٦٤). ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣/ ٣٠٧) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٦٢) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٧٩) والجنى الداني (ص ٤٧١) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٨) ومغني اللبيب (١/ ١٤٦) والمقتضب (٤/ ١٩٦، ٢٠٠)

محلّها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لَزِم الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، قال: فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في «سَقْياً» لك، أو على حذْف مضاف، أي هوِّن على نفسك، واضمم إلى نفسك. انتهى.

قال ابن الدّمامِينيّ: وقد يقال: لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله.

(وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في «على» من اسميّتها في الحالة المذكورة كقول امرىء القيس:

١٠٩٠ ـ دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِه[١]

وقول أبي نواس:

١٠٩١ ـ دَعْ عَنْكَ لَوْمِي، فإنَّ اللوم إغراءُ[٢]

قال ابن هشام: وقد تقدَّم ما فيه. قال: ومما يَدُلّ على أنّها ليست اسماً: أنّه لا يصحّ حلول الجانب مَحَلّها.

[عن]

(عَنْ للمجاوزة): وهي الأصل، ولهذا عدّي بها صدّ، وأعرض وأضرب، وانحرف، وعَدل، ونَهى، ونَأى، وحرَّف[٣]، ورحَل، واستَغنى، ورَغِب، ونحوها، ومنه: باب الرّواية والإخبار، لأن المرويّ، والمُخْبَرَ به مجاوزٌ لمن أخذ عنه.

(قال الكوفيّةُ، وابن قُتَيْبَةُ، وابنُ مالك: والاستعانة) كالباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. أي: به. **(والتّعليل)** نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٩٤) وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٩، ١١/ ١٧٧) والدرر (٤/ ١٤٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٤٠) ولسان العرب (٢/ ٥٢٢ ـ صيح، ٤/ ١٦٨ ـ حجر، ٦/ ٩٧ ـ رسس، ٧/ ٣١٨ ـ سقط) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٤) والمقرب (١/ ١٩٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وداوني بالتي كانت هي الداءُ

وهو لأبي نواس في ديوانه (١/ ٢١) وخزانة الأدب (١١/ ٤٣٤) والدرر اللوامع (٤/ ١٤٢) ولسان العرب (٨/ ١٨٤ ـ شفع) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿ يحرّفون الكلم عن مواضعه ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣].

[التوبة: ١١٤]. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]. (وبمعنى عَلَى): أي الاستعلاء، كقوله نعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمّد: ٣٨] وقول الشاعر:

١٠٩٢ ـ لاهِ ابنُ عمكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنِّي، ولا أَنْتَ ديّـاني فَتَخْـزُونـي[1]

أي: على (و) بمعنى (بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بَعْد طَبق. ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

والبصريّون قالوا: هي للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها، فيقال: زيْدٌ عن الفرس أي: عَلَيْهِ، وجِئْتُ عن العصر، أي بَعْدَهُ، وتكلّم عن خير، أي: به، بل التقدير: ما صَدَرَ نُطْقُهُ عن الهوى. وما كان استغفارُ إبراهيم إلاّ صادراً عن مَوْعِدَةٍ. وما نَحْنُ بِتَارِكي آلِهَتنا صادرِين عن قولك، وضمّن يَبْخَل معنى: يَرْغَب، وأَفْضَلْت معنى: انفردت.

(قال بعضُ شيوخنا): قال أبو حيّان: ووقوعها بمعنى: بَعْدَ لتقارب معنى البُعْديّة والمجاوزة، لأنّ الشّيء إذا جاء بَعْد الشيء، فقد عَدَا وقْتَهُ، وجاوَزَه. قال أبو حيّان: قال بعضُ شيوخنا: وينبغي على قولهم أنها بمعنى: بَعْد أن تكون حينئذ ظَرْفاً، قال: ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلاّ إذا دخل عليها حرْفُ الجرّ.

(و) بمعنى: (في) أي: الظّرفيّة كقوله:

١٠٩٣ ـ وآس[2] سـرَاةَ الحَـيِّ حيث لَقِيتَهُـمْ ولا تَـكُ عَـنْ حَمْـل الـرِّبـاعـة وانيـا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب (ص ٥١٣) والأزهية (ص ٢٧٩) وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) والأغاني (٣/ ١٠٨) وأمالي المرتضى (١/ ٢٥٢) وجمهرة اللغة (ص ٥٩٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٧، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦) والدرر (٤/ ١٤٣) وسمط اللآلي (ص ٢٨٩) وشرح التصريح (٢/ ١٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٠) ولسان العرب (١١/ ٥٢٥ ـ فضل، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ ـ دين، ٢٩٥، ٢٩٦ ـ عنن، ٥٣٩ ـ لوه، ١٤/ ٢٢٦ ـ خزا) والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ومغني اللبيب (١/ ١٤٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٨٦). ولكعب العنوي في الأزهية (ص ٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣) والإنصاف (١/ ٣٩٤) وأوضح المسالك (٣/ ٤٣) والجنى الداني (ص ٢٤٦) وجواهر الأدب (ص ٣٢٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١٢٤، ٣٤٤) والخصائص (٢/ ٢٨٨) ورصف المباني (ص ٢٥٤، ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٤) وشرح المفصل (٨/ ٥٣)

(٢) في الأصل. «أواس»، والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٣٧٠) والدرر (٤/ ١٤٥) وشرح شواهد المغني =

أي «في» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. ورُدَّ بأن تعدية «ونى» بـ «عن» معروف، وفرْق بين ونى عنه، وونى فيه بأنَّ معنى الأول: جَاوزه، ولم يدخل فيه، والثاني دخل فيه وفتر.

(زاد ابن مالك: والبدل نحو) قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وحديث الصَّحِيحَيْن **(صومي عن أُمّك)**[1]. وزاد **(ابن هشام)** في المُغْنِي. **(و)** معنى: **(من)** نحو: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]. ﴿نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]. الآية **(و)** معنى: **(الباء)** وفرّق بينه وبين الاستعانة ومَثّله بالآية السابقة، ومثّل الاستعانة بنحو: رمَيْتُ عن القوس لأنهم يقولون: «رميت بالقوس»، حكاه الفرّاء.

(وزيادتها ضرورة) كقوله:

١٠٩٤ ـ فـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْنَـهُ عَـنْ بمـا بِـه[2]

(خلافاً لأبي عبيد) حيث أجزها في الاختيار، واسْتَدلّ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي: أمره.

[فـــي]

(في للظرفيّة مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢، ٣، ٤] حقيقة كالآية، **(ومجازاً)** نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

= (١/ ٤٣٤). وبلا سبة في الجنى الداني (ص ٢٤٧) وجواهر الأدب (ص ٣٢٤) وشرح الأشموني (ص ٢٩٥) ومغني اللبيب (١/ ١٤٨).

(١) رواه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (حديث رقم ١٥٦) عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صومُ نذرٍ أفأصوم عنها؟ قال: «أرأيتِ لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أمّك». ورواه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (حديث رقم ١٩٥٣) مختصراً وليس فيه «فصومي عن أمّك».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أصعَّدَ في عُلْو الهوى أم تصوَّبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٣). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٣/ ٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢) والدرر (٤/ ١٠٥، ١٤٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٤١١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/ ٢٥١ ـ صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).

﴿ ۞ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ ﴾ [يوسف: ٧]. (قال الكوفية، وابن قُتَيْبَةَ وابن مالك: ومعنى الباء) نحو: ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشّورى: ١١]، أي بسببه.

١٠٩٥ ـ بَصِيـرُون فـي طَعْـنِ الأَبَـاهِـرِ والكُلَـى(١)

أي: بِطَعْن. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها. (و) بمعنى (مع) أي: المصاحبة نحو: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي مَعَهُم. ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]. (و) بمعنى (مِنْ) كقوله:

١٠٩٦ ـ وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أحدثُ عصره ثـلاثيـنَ شَهْـراً فـي ثـلاثَـةِ أَحْـوال(٢)

أي منها. (و) بمعنى: (إلى) نحو: ﴿ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

(زاد ابن مالك: والتّعليل) كحديث: «إنَّ امرأةً دخلت النّار في هِرّة حبستها»(٣). «في النفس مائة من الإبل»(٤). «الحُبّ في الله، والبُغْضُ في الله من الإيمان»(٥) بدليل الحديث الآخر: «أن تُحِب لله، وتبْغض للَّهِ»(٦).

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ويركب يوم الروع منّا فوارس

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٦٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٠) والأزهية (ص ٢٧١) وخزانة الأدب (٩/ ٤٩٣، ٤٩٤) والدرر (٤/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٤) ولسان العرب (١٥/ ١٦٧ ـ فيا) ونوادر أبي زيد (ص ٨٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٥١) وشرح التصريح (٢/ ١٤) ومغني اللبيب (١/ ١٦٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (١/ ٦٢) والحنى الداني (ص ٢٥٢) وجواهر الأدب (ص ٢٣٠) والدرر (٤/ ١٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٦) وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣١٣) ورصف المباني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٢) ولسان العرب (١٥/ ١٦٨ ـ فيا) ومغني اللبيب (١/ ١٦٩).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري في الأذان باب ٩٠ (حديث ٧٤٥) والمساقاة باب ٩ (حديث ٢٣٦٤) عن أسماء بنت أبي بكر ورواه أيضاً مسلم في البرّ (حديث ١٣٣) وابن ماجة في الإقامة باب ١٥٢.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ (كتاب العقول، باب ذكر العقول، حديث رقم ١) عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بس عمرو بن حزم، عن أبيه: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي حدعاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السنّ خمس، وفي الموضحة خمس».

(٥) ذكره البخاري في ترجمة الباب الأول من كتاب الإيمان دون ذكر سَنَدٍ له.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٨٦) من حديث البراء بن عازب، وفيه: «إن أوسط عرى الإيمان أن =

(والمقايسة): وهي الدّاخلة بين مفضول سابق، وفاضلٍ لاحق نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]. وقول الخِضْر لموسى: «ما عِلْمي وعِلْمُك في علم الله إلاّ كما غَمس هذا الطّائِرُ بمِنْقاره من البَحْر»[١].

والبصريّون قالوا: لا تكون إلاّ للظرفيّة، وما لا تَظهر فيه حقيقة فهي مجازيّة. **(وهل تزاد)** أقوال:

أحدها: نعم، في الاختيار، وغيره نحو: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤١]. **ثانيها**: لا، ولا في الضّرورة. **(ثالثها)**: وهو رأي الفارسي: تزاد **(ضرورة)** لا اختياراً كقوله:

١٠٩٧ ـ أنــا أبــو سَعْــدٍ إذَا الليــلُ دَجَــا ... يُخَــالُ فــي سَــوَادِهِ يَــرَنْــدَجَــا[٢]

أي: يخال سواده.

[الكاف]

(الكاف للتّشبيه) نحو: زيد كالأسد **(والتعليل)** أثبته قوم. قال ابن هشام: وهو الحقُّ، سواء جرّدت نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. أي: أعجب، لأنه لا يفلح الكافرون، أو وصلت بما المصدريّة نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. **(ونفاه الأكثرون)**.

وثالثها: تفيده **(إن كُفَّتْ بما)** كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فيتجاوَزُ الله عنه»[٣] واختاره ابن مالك.

قال الكوفيّة والأخفش: والاسْتعلاء، وحَكَوْا أنّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟

= تحبّ في الله وتبغض في الله». ورواه أيضاً (٥/ ٢٤٧) من حديث معاذ بن جبل، وفيه: «أفضل الإيمان أن تحبّ لله وتبغض في الله وتعمل لسانك في ذكر الله».

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في التفسير (تفسير سورة الكهف، باب ٤، حديث رقم ٤٧٢٧) من طريق ابن عباس عن أبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ، وفيه: «. . . فقال الخضر لموسى: ما علمك وعلمي وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره».

(٢) الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري في خزانة الأدب (٦/ ١٢٥) والدرر (٤/ ١٥٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٦). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٣٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٣) ومغني اللبيب (١/ ١٧٠).

واليرندج: الجلد الأسود.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ١٤٠): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنك ههنا، فزعم أن العاملة في أنّ الكاف و «ما» لغو، إلا أن «ما» لا تحذف من =

فقال: كخيرٍ، أي على خيرٍ. وكن كما أنت أي: على ما أنت عليه. وغيرهم قال: هي للتّشبيه على حَذْف مضاف، أي كصاحب خير وعلى أنّ «ما» موصولة، أي: كالّذي هو أنت. (و) قال (السّيرافي وابن أبي الخبّاز) في «النّهاية»(١) (والمبادرة) إذا اتّصلت بـ «ما» نحو: صَلّ كما يَدْخُل الوقت وسلّم كما تَدْخل. قال ابن هشام: وهو غريب جداً.

(وتُزاد توكيداً) قال في التّسهيل: إن أُمِن اللّبس نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مِثْلَهُ شَيءٌ، وإلاّ لزم إثبات المِثْل، وهو محال. وبعضهم قال: الزّائد لفظ المِثْل، والأوّل أوْلى، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجرّها المضمر ضرورة) كقوله:

١٠٩٨ ـ وإن يـكُ إنسـاً مـا كهـا الإنـسُ تَفْعـل(٢)

أي ما مثلها، وقوله:

١٠٩٩ ـ فـلا تـرى بَعْـلاً ولا حـلائِـلاَ   كَـهُ ولا كَهُـنَّ إلاّ حـاظِـلا(٣)

وعبارة التسهيل: ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل. قال أبو حيّان: ومعنى كلامه يفهم جوازه على قِلّته، واختصاصه بالغائب والمجرور. وأصحابنا خَصُّوه، وأطلقوا المُضْمَر، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلّم وحركتها حينئذ الكسر.

١١٠٠ ـ وإذا الحرْبُ شَمّرَتْ لم تكن كِي   حيـن تـدعـو الكُمَـاةُ فيهـا نَـزَالِ(٤)

= ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأنّ» كما ألزموا النون «لأفعلنّ» واللام قولهم: إنْ كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان. ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم. هذا حقٌّ مثل ما أنك ههنا».

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. انظر الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لئن كان من جنٍّ لأبرحُ طارقاً

وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٧١) وخزانة الأدب (١١/ ٣٤٣، ٣٤٥) والدرر (٤/ ١٥١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٣٥ ـ كها، ٤٧٩ ـ ها) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٢٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٩٥، ١٩٦) والدرر (٤/ ١٥٢، ٥/ ٢٦٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٣) وشرح التصريح (٢/ ٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٦). وللعجاج في الكتاب (٢/ ٣٨٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨) وجواهر الأدب (ص ١٢٤) ورصف المباني (ص ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٩).

والبعل: الزوج. والحلائل: جملة حليلة، وهي الزوحة. والحاظل والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١٩٧، ١٩٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٥) والدرر (٤/ ١٥٤)

وحكوا فيه، وفي المخاطب عن الحسن: أنا ككَ، وأنْتَ كِي، وفي المرفوع:

١١٠١ ـ قلــت إنــي كــأنــت ثُمّــة لمّــا[١]

وفي المنصوب:

١١٠٢ ـ فـأحْسِـنْ وأجمـل فـي أسيـرك إنـه ضعيـفٌ، ولـم يـأسِـر كـإيّـاك آسِـرُ[٢]

وحكوا: أنت كأنا، وكهو. انتهى.

فلذا عَبّرت بما تقدم، وإنما لم تُجْرِه اختياراً استغناء عنها بمثل وشبْهه كما اسْتَغنوا فيه بـ «إلى» عن «حتّى»، نَصَّ عليه سيبويه[٣].

(وتقع اسماً مرادفة) لِمِثْل جارّة أيضاً، **(ثم قال سيبويه)** والمحققون: **لا تقع كذلك إلاَّ (ضرورة)**، وحينئذ فتجر بالحرف كقوله:

١١٠٣ ـ يَضْحكْــنَ عَــنْ كَــالْبَــرَدِ المُنْهَــمِّ[٤]

١١٠٤ ـ بكـاللَّقْـوَةِ الشّغْـواءِ جُلْـتُ فلـم أكُـنْ[٥]

وبالإضافة كقوله:

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

شبّت الحربُ خضتُها وكعصتا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٥٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١٩٤، ١٩٩) والدرر (٤/ ١٥٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١/ ١٦١).

(٣) انظر الكتاب (٢/ ٣٨٣).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٦، ١٦٨) والدرر (٤/ ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٠٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٤) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٨) وأوضح المسالك (٣/ ٥٤) والجنى الداني (ص ٧٩) وجواهر الأدب (ص ١٢٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) وشرح المفصل (٨/ ٤٢، ٤٤) ومغني اللبيب (١/ ١٨٠). وقبله:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ

والنعاج: جمع نعجة، وهي بقرة الوحش. والجُمّ: جمع الأجمّ، وهو ما لا قرن له، والأنثى جمّاء. والبَرَد المنهمّ: الذائب.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأولعَ إلاّ بالكميّ المقنّعِ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) والدرر (٤/ ١٥٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٥).

واللقوة الشغواء: العُقاب.

١١٠٥ ـ تَيَّمَ القلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ لا بَلْ   فاق حُسْناً مَنْ تَيَّمَ الْقلْبَ حُبّا[(١)]

وتقع فاعلة كقوله:

١١٠٦ ـ هَلْ تنتهون؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يذهبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ[(٢)]

ومبتدأ كقوله:

١١٠٧ ـ بنا كالجَوَى مما نَخافُ وقَدْ نَرى   شِفَاء القلوب الصَّاديات الحوَائِمِ[(٣)]

واسم «كان» كقوله:

١١٠٨ ـ لو كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامَةٍ   فَضْلاً لِغَيْرِكِ ما أَتَتْكِ رَسَائِلي[(٤)]

ومفعولة كقول النابغة:

١١٠٩ ـ لا يبرمون إذا ما الأفْقُ جَلّله   بَرْدُ الشتاء من الإمحال كالأدَمِ[(٥)]

وذلك في الشعر كثير جداً، ولم يرد في النثر فاختص به.

(و) قال أبو الحسن (الأخفش) وأبو عليّ (الفارسيّ): تقع كذلك (اختياراً كثيراً) نظراً إلى كثرة السّماع. وعلى هذا يجوز في: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المُعْرِبين منهم الزّمخشري. قال ابن هشام:

---

(١) البيت من الخميف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) وخزانة الأدب (١٠/١٦٨) والدرر (١٥٩/٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والأشباه والنظائر (٧/ ٢٧٩) والجنى الداني (ص ٨٢) والحيوان (٣/ ٤٦٦) وخزانة الأدب (٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠) والدرر (٤/ ١٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) وشرح المفصل (٨/ ٤٣) ولسان العرب (١٤/ ٢٧٢ ـ دنا) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩١) وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٨٦) ورصف المباني (ص ١٩٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٦٠). وقد جاءت الكاف في البيت اسماً مبنيًّا في محلّ رفع مبتدأ.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٧٨) وروايته فيه:

لو كان في صدري لَقَدْرُ قلامة   فضلٌ وصلتك أو أتتك رسائلي

والأغاني (٨/ ١٠٠) وخزانة الأدب (٥/ ٢٢٢) والدرر (٤/ ١٦١) والزهرة (١/ ١٥٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٠١) والجنى الداني (ص ٨٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١٨) والدرر (٤/ ١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (١١/ ٦١٧ ـ محل).

والشاهد في البيت قوله: «كالأدم» حيث جاءت الكاف اسماً مبنيًّا في محل نصب مفعول به. ومنهم من تأوله على حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجارّ والمجرور مقامه

ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد.

(و) قال (أبو حيّان): تقع اختياراً (قليلاً) قال: لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً، واسم كان، ومفعولة، ومبتدأة، ومجرورة بحرف، وإضافة، وهكذا شأنُ الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب. (و) قال أبو جعفر (بن مضاء)(١): هي اسم (أبداً)، لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم.

وردّه الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ، وبورود زيادتها، ولا تُزَادُ إلاّ الحروف

(و) قال قوم: هي اسم (إذا زيدت) وردّ بأن زيادة الاسم لم تثبت.

[كـــي]

(كي للتعليل: وتختص بما الاستفهامية، وأن وما المصدَريّتين) فلا تجرّ غيرها كقولهم من السّؤال عن العِلّة: كَيْمَه، وقولك: جئت كي تُكْرمَني وقوله:

١١١٠ ـ يُـرَجّـى الفَتـى كيمـا يَضُـرّ وينفـع (٢)

وقد تقدم في نواصب المضارع أنَّ الكوفيّة، أنكروا كونَها جارّة مع دليله وردّه.

[اللاّم]

(اللام للملْك) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [الصف: ١].

(والاختصاص) نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا﴾ [يوسف: ٧٨]. ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾ [النساء: ١١]. الجنّة للمُؤمنين. والسّرْج للفرس. وهذا الشّعر لفلان.

(والاستحقاق): وهي الواقعة بين معنى وذات نحو: «الحمد لله». ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ﴾ [المائدة: ٤١]. قال ابن هشام: وبعضهم يَسْتغني بالاختصاص عن ذكر الملْك والاستحقاق، ويمثّله بالأمثلة المذكورة، ويرجِّحه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك. وفرّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنَّ الأوّل أخصّ، إذ هو شهدت به العادة، وقد يختصّ الشيء بالشيء من غير شهادة عادة، إذْ لَيْسَ من لازم البشر أن يكُون لَهُ ولد.

(والتّمليك) نحو: وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾

---

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) تقدم بالرقم (١٠٠٤)

[النحل: ٧٢]. والنّسب نحو: لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ): وهي الجارّة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو: قلت له، وأذنت له، وفسّرت له. (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فِعْل تعجّب، أو اسم تفضيل من حُبّ أو بُغْض، تقول: ما أَحَبّني وما أَبْغَضَني. فإن قلت: لفلان، فأنت فاعل الحُبِّ والبغض وهو مفعول لهما. فإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس، ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى؛ وما يُبَيِّن فاعليّة غير مُلْتَبِسة بمفعوليّة، أو مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة، ومصحوب كُلّ منهما، إمّا غير معلوم مِمّا قبلها، أو معلوم، ولكن استؤنف بيانُه تقوية للبيان وتوكيداً له. واللاّم في ذلك متعلّقة بمحذوف. فالأوّل نحو: تَبّاً لزيد، ووَيْحاً لَه. والثاني: نحو: سقياً وجَدْعاً لَه.

(والتعجّب) إما مع القسم، وهي الدّاخلة على اسم الله تعالى نحو:

١١١١ ـ للّــهِ يبقــى علــى الأيّــام ذو حِيَــدٍ[١]

أو مجرداً عنه، وهي المستعملة في النداء نحو:

١١١٢ ـ فيــا لَــكَ مــن لَيْــل كــأنَّ نُجُــومَــهُ بكــل مغــار الفَتْــل شُــدَّت بيــذبــل[٢]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بمشمخرٍّ به الظّيّانُ والآسُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) ولسان العرب (١٣/ ٢٧٥ ـ طين). ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب (٣/ ٤٩٧). ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة (ص ٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٩) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٤) ولسان العرب (٣/ ١٥٨ ـ حيد، ٦/ ١٧٣ ـ قرنس، ١٥/ ٢٦ ـ ظيا). ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل (٩/ ٩٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب (١٠/ ٩٥). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب (٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر (٤/ ١٦٢، ١٦٥). ولأمية أو لأبي ذؤيب أو للفضل ابن عباس في شرح المفصل (٩/ ٩٩). وللهذلي في جمهرة اللغة (ص ٢٣٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٣) والجنى الداني (ص ٩٨) وجواهر الأدب (ص ٧٢) والدرر (٤/ ٢١٥) ورصف المباني (ص ١١٨، ١٧١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٤) واللامات (ص ٨١) ومغني اللبيب (١/ ٢١٤) والمقتضب (٢/ ٣٢٤).

والمشمخرّ: الشديد العلوّ. والظيان: العسل. والآس: بقية العسل في الخليّة.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس في ديوانه (ص ١٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٩) والدرر (٤/ ١٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٩) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) =

(وبمعنى عند) نحو: كتبته لِخَمْس خَلَوْنَ. قال ابن جنّي: ومنه قراءة الجَحْدَرِيّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم[1].

(قال الأخفش: والصّيرورة) وتُسمّى: لام العاقبة، ولام الملك نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

١١١٣ - لِـدوا لِلْمَـوْتِ وابْنُـوا لِلْخَـراب[2]

(و) قال (الكوفيون: والتعليل) نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. الآية في قراءة حمزة بكسر اللام[3]. ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

(ومعنى إلى) نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾

= ومغني اللبيب (١/ ٢١٥).
ومغار الفتل. الحبل المفتول جيداً. ويذبل: حبل.

(١) انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ١٢١) وقال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: «وما مصدرية، واللام لام الجرّ، كهي في قولهم: كتبته لخمس خلون، أي عند مجيئهم إياه».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فكلّكم يصير إلى ذهاب

وهو لأبي العتاهية في ديوانه (ص ٣٣) والدرر (٤/ ١٦٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٣) والجنى الداني (ص ٩٨)
وهو أيضاً عجز بيت آخر، وصدره·

له ملكٌ ينادي كلّ يوم

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٣٨) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٩، ٥٣٠). وفي الحيوان (٣/ ٥١) الشطر الشاهد فقط.

(٣) قراءة جمهور السبعة «لما» بفتح اللام وتخفيف الميم، وقراءة سعيد بن جبير والحسن «لمّا» بتشديد الميم. أما توجيه قراءة حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم، فقال أبو حيان. «فاللام هي للتعليل، و «ما» موصولة بـ «آتيناكم» والعائد محذوف، و «ثم جاءكم» معطوف على الصلة والربط لها بالموصول إما إضمار «به» على ما نسب إلى سيبويه وإما هذا الظاهر الذي هو لما معكم؛ لأنه في المعنى هو الموصول على مذهب أبي الحسن. وقول الزمخشري· فجواب «أخذ الله ميثاق النبيين» هو «لتومنن به» والضمير في «به» عائد على «رسول» ويجوز الفصل بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور، لو قلت: «أقسمت للخبر الذي بلغني عن عمرو لأحسنن إليه» جاز. وأجاز الزمخشري في قراءة حمزة أن تكون «ما» مصدرية، وبدأ به في توجيه هذه القراءة، قال. ومعناه· لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها، أعني «آتيناكم» و «جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلة للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم ليؤمنن =

[الرّعد: ٢]. «سَمِع اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه» أي استمع إليه.

(و) بمعنى (على) نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]. ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]. ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] و «اشْتَرطي لَهُمُ الوَلاء»[١]. (و) بمعنى (مع) كقوله:

١١١٤ ـ فلمـا تفـرَّقنَـا كـأنِّـي ومـالِكـاً ... لِطُـول اجْتمـاعٍ لـم نَبِـتْ لَيْلـةً مَعَـا[٢]

(و) بمعنى (من) كقول جرير:

١١١٥ ـ لنا الْفَضْلُ في الدُّنيا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... ونَحـنُ لكـم يَـوْمَ القِيـامَـةِ أَفْضَـلُ[٣]

= بالرسول ولبنصرنه لأحل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف. انتهى كلامه. إلا أن ظاهر هذا التعليل الذي ذكره وهذا التقدير الذي قدّره أنه تعليل للمعل المقسم عليه، فإن عنى هذا الطاهر فهو مخالف لظاهر الآية؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بـ «أخذ» وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله· «لتومنن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول· «والله لأضربن ريداً» فلا يجوز: «والله زيداً لأضربن»؛ فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله «لتؤمنن به» وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب إذا كان ظرفاً أو مجروراً تقدّمه وحعل من دلك· «عوض لا نتفرّق» وقوله تعالى: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾، فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله. «لتؤمنن به»، وفي هذه المسألة تفصيل يذكر في علم النحو وذكر السحاوندي عن صاحب النظم أن هذه اللام في قراءة حمزة هي بمعنى «بعد» كقول النابغة:

تـوهمـت آيـات لهـا فعـرفتهـا ... لستّـة أيـام وذا العـام سـابـعُ

فعلى هذا لا تكون اللام في «لما» للتعليل» انتهى. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٤).

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في عتقها بريرة. رواه مالك في العتق (حديث ١٧)، والبخاري في المكاتب (باب ١ و٣) والشروط (باب ١٣) والبيوع (باب ٧٣)، ومسلم في العتق (حديث ٨). قال النحاس. المعنى. «من أحلهم»، قال. ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انظر المغني (١/ ١٧٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١٢٢) وأدب الكاتب (ص ٥١٩) والأزهية (ص ٢٨٩) والأغاني (١٥/ ٢٣٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٨/ ٢٧٢) والدرر (٤/ ١٦٦) وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٧٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٥) والشعر والشعراء (١/ ٣٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٠٢) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٩) وشرح التصريح (٢/ ٤٨) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٤ ـ لوم) ومغني اللبيب (١/ ٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والجنى الداني (ص ١٠٢) وجواهر الأدب (ص ٧٥) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٠) والدرر (٤/ ١٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧) ولسان العرب (٢/ ٢٤ ـ حتت) ومغني اللبيب (١/ ٢١٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١).

وقولك: سمعت له صراخاً. (و) بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ﴾ [الأعراف: ١٨٧] (و) بمعنى (بَعْد) نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. «صوموا لرُؤْيَته، وأفطِروا لِرُؤْيَتِهِ»[١].

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية: (و) بمعنى (عَنْ) مع القول نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الأحقاف: ١١] الآية، أي: عنهم. وليس المعنى أنّهم خاطَبُوا به المؤمنين، وإلاّ لقال: ما سبقتمونا إليه. قال ابن الصائغ: وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية، وجعلها ابن مالك وغيره للتّعليل، وقومٌ للتبليغ، ومن ذلك: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]. ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١].

١١١٦ ـ كضَرائرِ الْحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها حَسَداً، وبُغْضاً إنه لَدَمِيمُ[٢]

(و) قال (ابن مالك) في «الخُلاصة»[٣] و «الكافية»: (والتّعدية) ومثّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] ومثّل ابنهُ بقولك: قلت له كذا، ولم يَذْكُرْهُ في التّسهيل، ولا شَرْحِه بل فيه أنّ اللاّم في الآية لِشِبْهِ التّمليك، وفي المثال للتّبليغ. قال ابن هشام: والأوْلى عندي أن يمثّل للتّعدية بنحو: ما أَضْرَب زيداً لِعمروٍ، وما أَضْرَبه لِبَكْرٍ. وقال الرّضيّ الشّاطِبيّ: لم يذكر أحدٌ من المتقدّمين هذا المعنى لِلاّم فيما أعلم. وأيضاً فالتّعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروفُ لها، وإنّما ذلك أمْرٌ لفظِيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِلّ بالوصول بنفسه إلى الاسم، فيتعدّى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميعُ الحروف، لأنها وُضِعَتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء.

(والتّوكيد): وهي الزائدة بين المتضايفين نحو: لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلام له، و:

١١١٧ ـ يَا بُؤْسَ لِلْحَرْب[٤]

---

(١) رواه البخاري في الصوم باب ١١، ومسلم في الصيام حديث ٤ و١٨ و١٩ و٣٠، والترمذي في الصوم باب ٢ و٥، والنسائي في الصيام باب ٨ و٩ و١٢ و١٣ و٣٧، وابن ماجة في الصيام باب ٧، والدارمي في الصوم باب ١ و٢، وأحمد في المسند (٤/ ٢٣، ١٣١، ٢١٣١) و (٥/ ٤٢).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٦٧) والدرر (٤/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٠). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٦٠) والجنى الداني (ص ١٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) ولسان العرب (١٢/ ٢٠٨ ـ دمم) ومغني اللبيب (١/ ٢١٤).

(٣) «الخلاصة»: هي ألفية ابن مالك؛ سماها «الخلاصة» وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز.

(٤) مطلع بيت من مجزوء الكامل، وتمامه:

يا بؤس للحرب التي وضعتْ أراهطَ فاستراحوا =

والأصح أنّ الجرّ حينئذ بها، لا بالمضاف، لأنها أقرب، أو الفعل المتعدّي ومفعوله كقوله تعالى: ﴿يَكُونَ رَدِفَ﴾ [النمل: ٧٢]. وقول الشاعر:

١١١٨ ـ ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراق ويَثْرب مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ[١]

(والتّقْوِيَة) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضَعُفَ بالتأخير نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وبكونه فَرْعاً في العمل نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]. قال في شرح الكافية: ولا يُفعل ذلك بمتعدّ إلى اثنين، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعديةُ فِعْل واحدٍ إلى مفعولين بحرْف واحدٍ، ولا نظيرَ له، أو في أحدهما لزم التّرجيح بلا مرجّح، وإيهام غير المقصود، ووافقه أبو حيّان. قال ابن هشام: والأخير ممنوعٌ لأنه إذا تقدّم أحدُهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدّم لم يَلْزَم ذلك. وقد قال الفارسِيّ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كُلّ[٢]: إنّه من هذا، والمعنى: اللّهُ مولٍّ كُلَّ ذي وِجْهة وِجْهَتُه، وقالوا في قوله:

= وهو لسعد بن مالك في حزانة الأدب (١/٤٦٨، ٤٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦٥٧) والكتاب (٢/٢٠٧) والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٣٠٧) وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦) والجنى الداني (ص ١٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) والخصائص (٣/١٠٢) ورصف المباني (ص ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢) وكتاب اللامات (ص ١٠٨) ولسان العرب (٧/٣٠٥ ـ رهط) والمحتسب (٢/٩٣) ومغني اللبيب (١/٢١٦).

(١) سيأتي برقم (٧٤٦).

(٢) أي «ولكلِّ وجهةٍ»؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (١/٦١١، ٦١٢): «أما من قرأ «ولكلِّ وجهةٍ» على الإضافة، فقال محمد بن جرير: هي خطأ ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، ولا سيما وهي معزوّة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة. وقد وجهت هذه القراءة، قال الزمخشري [الكشاف: ١/٢٠٥]: المعنى: ولكلّ وجهة الله موليها، فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: لزيد ضربت ولزيد أبوه ضاربه. انتهى كلامه. وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة كان قويًّا، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا يمكن أن يكون العامل قويًّا ضعيفاً في حالة واحدة؛ ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين؛ ولذلك تأول النحويون قوله: «هذا سراقة للقرآن يدرسه»، وليس نظير ما مثل به من قوله لزيد ضربت أي زيداً ضربت؛ لأن «ضربت» في هذا المثال لم يعمل في ضمير «زيد»، ولا يجوز أن يقدر عامل في «لكل وجهة» يفسره قوله «موليها» كتقديرنا: «زيداً أنا ضاربه، أي أضرب زيداً أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجرّ بحرف الجر، تقول: زيداً مررت به، أي لابست زيداً، ولا يجوز: بزيد مررت به، فيكون التقدير: مررت بزيد مررت به؛ بل كل فعل يتعدى =

١١١٩ ـ هــذا سُـراقــة للقــرآن يَـدْرسُــهُ[١]

إن الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللّام في أحد المفعولين المقدم، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى:

١١٢٠ ـ أحجّـاجُ لا تُعْـطِ العُصـاةَ منـاهُـمُ ولا اللّـهُ يُعْطِـي للعُصـاة مُنـاهـا[٢]

قال: لكنه شاذّ لقوّة العامل. انتهى.

(والأشهر كسرها) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلاّ المستغاث كما سبق (إلاّ مع المضمر) فالأشهر فتحها (غير الياء). ومقابل الأشهر أنَّ بَعْض العَرَبِ يفتحها مع الظّاهر مطلقاً، فتقول: المال لزَيدٍ. وبعضهم إذا دخلت على الفعل، وقرىء: ﴿وَمَاكَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وخُزاعة تكسرها مع المضمر وإنما كسرت هي والباء وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها، ولم تكسر الكاف، لأنها تكون

= بحرف الحر إذا تسلط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجرّ بحرف جرّ، ويقدر ذلك الفعل ليتعلق به حرف الجر، بل إذا أردت الاشتغال نصبته، هكذا جرى كلام العرب». إلى أن قال: «وأما تمثيله «لزيد أبوه ضاربه» فتركيب غير عربي. فإن قلت: لم لا تتوجه هذه القراءة على أن «لكلّ وجهة» في موضع المفعول الثاني لـ«موليها» والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو «مولّ» وهو الهاء وتكون عائدة على أهل القبلات والطوائف وأنّث على معنى الطوائف وقد تقدم ذكرهم ويكون التقدير: وكل وجهة الله مولي الطوائف أصحاب القبلات؟ فالجواب: أنه منع من هذا التقدير نصّ النحويين على أن المتعدي إلى واحد هو الذي يجوز أن تدخل اللام على مفعوله إذا تقدم، أما ما يتعدى إلى اثنين فلا يجوز أن يدخل على واحد منهما اللام إذا تقدم ولا إذا تأخر، وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة، و«مولّ» هنا اسم فاعل من فعل يتعدى إلى اثنين، فلذلك لا يجوز هذا التقدير. وقال ابن عطية في توجيه هذه القراءة: أي فاستبقوا الخيرات لكلّ وجهة ولاّكموها ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي إنما عليكم الطاعة في الجميع، وقدم قوله: «لكل وجهة» على الأمر في قوله. «فاستبقوا الخيرات» للاهتمام بالوجهة كما تقدم المفعول، انتهى كلام ابن عطية. وهو توجيه لا بأس به» انتهى.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والمرء عند الرُّشا إنْ يلقها ذيبُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢/٣، ٥/٢٢٦، ٩/٤٨، ٦١، ٥٤٧) والدرر (٤/١٧١) ورصف المباني (ص ٢٤٧، ٣١٥) وشرح التصريح (١/٣٢٦) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٧) والكتاب (٣/٦٧) ولسان العرب (١٠/١٥٧ ـ سرق) والمقرب (١/١١٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٢٢) والدرر (٤/١٧٣) وشرح شواهد المغني (٢/٥٨٨) ومغني اللبيب (١/٢١٨). وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/١١).

اسماً أيضاً، فكان جرّها ليس بالأصالة ولئلا تلبس بلام الابتداء[1] ونحوها، وبقيت في المضمر على الأصل، لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره، ولم يعوّل في الظّاهر على الفرْق بالإعراب، لِعَدم اطّراده إذْ قد يكون مبنيّاً، وموقوفاً عليه[2].

[لعلَّ]

(لعلّ والجرّ بها لغة) عقيلية، حكاها أبو زيد والأخفش والفرّاء، قال شاعرهم:

١١٢١ ـ لعـلَّ أبـي المِغْـوار منـك قَـرِيـبُ[3]

(وقد أنكرها قومٌ) منهم الفارسِيّ، وتأوّل البيت على أن الأصل: لعلّه لأبي المغوار [منك][4] جوابٌ قريبٌ، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام لعَلَّ الثّانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجَرّ، ومن ثَمّ كانت مكسورة. ومَنْ فَتحَ فهو على لغة: المالُ لزَيدٍ، وهذا تكلّف كثير مردودٌ بنقْل الأئِمّة.

(وفيها حينئذ) أيْ إذا جَرَّت فَتْحُ الآخر وكسرهُ كما ذكر، (مع حذف الأول ودونه) أي علَّ، ولعلَّ.

(وحكم محَلّها ومجرورها كرُبَّ) فالأصحّ أنها تتعلّق بالعامل. وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد. وأنَّ محلَّ مجرورها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء، وقريبٌ خبره.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٨/ ٢٦). «وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء».

(٢) قال في شرح المفصل (٨/ ٢٦): «فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما إذ يخفض ما بعد لام الملك ويرفع ما بعد لام التأكيد، قيل: الإعراب لا اعتداد بفصله فإنه قد يزول من الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات (ص ٩٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦) والدرر (٤/ ١٧٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٩) وشرح شواهد المغني (ص ٦٩١) ولسان العرب (١/ ٢٨٣ ـ حوب، ١١/ ٤٧٣ ـ علل) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٥) وشرح الأشموني (١/ ٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٠) وشرح التصريح (١/ ٢١٣) وكتاب اللامات (ص ١٣٦) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٠ ـ لمم) ومغني اللبيب (ص ٢٨٦، ٤٤١).

ويروى: «لعلّ أبا المغوار»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المغني (١/ ٢٢٢).

(لعا بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها. قال الفراء: وفي خبرها الرَّفع والنصب.

[لـولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُرّ نحو: لولايَ، ولولاكَ، ولولاه، قال:

١١٢٢ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى(١)

وقال:

١١٢٣ ـ لَـوْلاك فـي ذَا العـامِ لـم أَحْجُـجِ(٢)

وقال:

١١٢٤ ـ لَـوْلاكُـمُ سـاغَ لَحْمـي عِنْـدهـا ودمـي(٣)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأجرامه من قُلّة النِّيق مُنْهوي

وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية (ص ١٧١) وخزانة الأدب (٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢) والدرر (٤/ ١٧٥) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٩٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٢) وشرح المفصل (٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣) والكتاب (٢/ ٣٧٤) ولسان العرب (١٢/ ٩٢ ـ جرم، ١٥/ ٣٧٠ ـ هوا) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٩١) والجنى الداني (ص ٦٠٣) وجواهر الأدب (ص ٣٩٧) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٣) ورصف المباني (ص ٢٩٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) ولسان العرب (١٥/ ٤٧٠ ـ إمّا لا) والممتع في التصريف (١/ ١٩١) والمنصف (١/ ٧٢).

وطحت: هلكت. وهوى: سقط. والأجرام. جمع جِرْم، وهو الجسد. والقُلّة: ما استدار من رأس الجبل. والنيق: أعلى الجبل. وهوى وانهوى بمعنى.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره:

أومتْ بكفّيها من الهودجِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٧) وخزانة الأدب (٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢) وكتاب الصناعتين (ص ١١٤). وللعرجي في الدرر (٤/ ١٧٦) وفيه: «الأشبه أن يكون من جيميّة للعرجي». وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٩٣) وشرح قطر الندى (ص ٢٥١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٤).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أسمعتكم يوم أدعو في مُودّأةٍ

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣١٣) وتذكرة النحاة (ص ٤٤٧). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٧٧)

والمودّأة: المهلكة والمفازة.

وقال:

١١٢٥ ـ ولَـوْلاَهُ مـا قَلّـتْ لـديَّ الـدّراهِـمُ(١)

وقال:

١١٢٦ ـ فلـولاهُـمُ لَكُنْـتُ كحُـوتٍ بَحْـرٍ(٢)

فقال سيبويه والجمهور (موضعه جَرٌّ بها) واختصت به كما اختصت «حتى» و «الكاف» بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً، لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً، وإلاّ لجاز وصلُها بنون الوقاية مع ياء المتكلّم كالياء المتّصلة بالحروف ولأنه كان حقها أنْ تجرّ الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشّرْط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على مُوجِب العمل، فجروا بها المضمر. (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفعٌ) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في: أنا كأنت، وأنت كأنا.

(ولولا) غَيْرُ جارّة، لأن المُضْمَر فرْعُ الظّاهر، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرْع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائيّة.

(و) قال (المبرّد): هو (لَحْنٌ). ورُدَّ باتّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب.

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرفع نحو: لولاك وزيدٌ، لأنها لا تجر الظّاهر.

وخرج بالامتناعيّة: التّحْضِيضيّة فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة.

[متـى]

(متى: والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى مِنْ) كقوله:

١١٢٧ ـ شَـرِبْـنَ بمـاء البَحْـر ثـم تَـرَفّعَـت متـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِيـجُ(٣)

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

خليليّ إنّ العامريّ لغارمٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٧٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هوى في مظلم الغمرات داجي

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ١٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٥٢)، ١٠٣٨) والدرر (٤/ ١٧٧، ١٧٨) وشرح المفصل (٩/ ١١٤). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (ص ٣٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشباه والنظائر (٤/ ٢٨٧) وجواهر =

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حُكي: وضعتُه متى كُمِّي أي: وسطه.

وإذا كانت بمعنى: «وسط» فهي اسم أو «مِنْ» فحرف جزم به ابن هشام وغيره.

[مِـــنْ]

(مِنْ) مبنيّةٌ على السّكون، مكسورةُ الأوّل. قال ابن درستويه: وكان حقّه الفتح، لكن قُصِدَ الفرْقُ بينها وبيْن مَن الاسميّة.

(قال الكسائي والفرّاء: أصلها مِنَا) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلاّ بقوله:

١١٢٨ ـ بـــذلنـــا مـــارنَ الخَطّـــي فِيهِـــمْ وكُـــــلَّ مُهنّـــدٍ ذكَـــرٍ حُســـامِ
مِنَـــا إن ذرّ قـــرْنُ الشّمـــس حتـــى أغـــاب شـــريـــدَهُـــمْ قتـــرُ الظّـــلامِ[1]

قال: فردَّ «مِنْ» إلى أصلها، لما احتاج إلى ذلك، فعلى هذا هي ثلاثيّة. والجمهور أنّها ثنائيّة، وأوّلوا البيت على أن «مِنا» مصدر مَنَى يمني إذا قدّر، استعمل ظرفاً كخفوق النجم، أي: تقدير إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشّمس، وموازنته إلى أن غربت. (و) قال (ابن مالك: هو لغة) لبعض العرب. (و) قال (أبو حيّان: ضرورةٌ).

(لابتداء الغاية مطلقاً)، أيْ مكاناً، وزماناً، وغيرهما نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]. ﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التّوبة: ١٠٨]. «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»[2]... ﴿خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحجّ: ٥]. الآية... «من مُحَمّدٍ رسول

= الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٧/ ٩٧ ـ ٩٩) والخصائص (٢/ ٨٥) والدرر (٤/ ١٧٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (١/ ٤٨٧ ـ شرب، ٥/ ١٦٢ ـ مخر، ١٥/ ٤٧٤ ـ متى) والمحتسب (٢/ ١١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٩). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٣/ ٦) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

واللجج: جمع لجّة، وهي معظم الماء. والنئيج: الاسترخاء والهطلان.

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاعة في الدرر (٤/ ١٨١) ولسان العرب (١٣/ ٤٢٣ ـ منن).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقالت. هلكت المواشي وتقطّعت السبل فدعا، فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة. ثم جاء فقال. تهدّمت البيوت وتقطّعت السبل وهلكت المواشي فادعُ الله يمسكها. فقام ﷺ فقال. «اللهم على الإكام والظّراب والأودية ومنابت الشجر» فانجابت عن المدينة انجياب الثوب.

الله إلى هِرَقْل»[١].

(وخصّها البصريّة) إلا الأخفش والمبرّد، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان. قال ابن مالك: وغير مذهبهم هو الصّحيح لصحّة السماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد.

وقال الرّضِيّ: المقصود من معنى الابتداء في «مِنْ» أن يكون الفعل المعدّى بها شيئاً مُمْتَدّاً كالسّير، والمشي، ويكون المجرور بِمنْ الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو: سرتُ من البصرة. أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ نحو: تبرَّأتُ من فُلان وخرجت من الدّار، لأن الخروج ليس ممتداً لحصوله بالانفصال ولو بأقلّ خَطْوَة وليس: «التأسيس»[٢] في الآية حدثاً ممتداً، ولا أصلاً له، بل هو حدث واقع فيما بعد «مِنْ» فهي بمعنى «في»، ثم قال: والظّاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وهو كثير الاستعمال. قال: وضابطها أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله منك، إذ المعنى: ألتجيء إليه، فالباء أفادت معنى الانتهاء.

(والتبعيض): وهي التي تسدّ: «بعض» مسدّها نحو: ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّون﴾[٣] [آل عمران: ٩٢]. (والتّبيين) للجنس، وكثيراً بعد «ما»، و «مهما» وهما بها أَوْلى، لإفراط إبهامها نحو: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ ﴾ [فاطر: ٢]. ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ ﴾ [الكهف: ٣١]. ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [الحجّ: ٣٠].

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعيض: المبرّد والأخفش الصّغير، وابن السّراج، والجُرجاني والزمخشرِيّ، وقالوا: هي للابتداء.

وأنكر الثاني أكثر المغاربة. وقالوا في الآية الأولى: هي للتبعيض، وفي الثّانية للابتداء. والمعنى: فاجتنبوا مِنَ الرّجس والأوثان، وهو عبادتها، وكذا قال الزّمخشري.

قال الرّضيّ: وهو بعيد، لأنّ الأوثان نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له. (قال ابن

---

(١) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل، رواه البخاري في صحيحه (الأحاديث: ٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿ أسّس على التقوى ﴾ [التوبة: ١٠٨].

(٣) انظر توجيه هذه القراءة في البحر المحيط (٢/٥٤٦).

مالك: وللتّعليل) نحو ﴿مِّمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا﴾[١] [نوح: ٢٥]. (والبَدَل) وهي التي يصلح محلها لفظ: بدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]. «ولا يَنْفع ذا الجَدّ منك الجَدّ»[٢] أي بَدَلُك. (والفصل): وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وَرُدَّ بأن الفَصْلَ مستفادٌ من العامل، وهو: العلم، وماز، وأنّ الظّاهر كونُها للابتداء أو المجاوزة. (وبمعنى عن) نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. (و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

(و) قال (الكوفيّة: و) بمعنى (في) نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. (و) بمعنى (إلى) نحو: رأيتهُ من ذلك الموضع، فجعلتُهُ غايةً لرُؤْيتك، أي مَحَلاًّ للابتداء والانتهاء، وقربت منه، أيْ إليه. (قيل: و) بمعنى (عند). قاله أبو عُبَيْدة نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠]. قيل: (و) بمعنى (ربّما) إذا اتصلت مع «ما» قاله السّيرافِيّ، وابن خروف وابن طاهر، والأعْلَم كقوله:

١١٢٩ - وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبةً ... على رأسه تُلْقي اللِّسان من الفَمِ[٣]

والأكثرون، قالوا: إنها في الأمثلة كلّها ابتدائية.

(تنبيه) علم مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحدٍ لكُلِّ حَرْف أن مَذْهَبَهم: أن أحرف الجَرّ لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجَزْم كذلك. وما أَوْهَم ذلك، فإمّا مؤولٌ تأويلاً يقبله اللّفظ أو على تضمين الفِعْل معنى

---

(١) قراءة الجمهور: «خطيئاتهم»، وقراءة «خطاياهم» هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وأبي عمرو، جمع تكسير. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) حديث نبوي رواه البخاري في الأذان باب ١٥٥، والاعتصام بالكتاب والسنّة باب ٣، والقدر باب ١٢، والدعوات باب ١٧. ومسلم في الصلاة حديث ١٩٤ و٢٠٥ و٢٠٦، والمساجد حديث ١٣٧ و١٣٨. وأبو داود في الصلاة باب ١٤٠، والوتر باب ٢٥، والأدب باب ٨٨. والترمذي في الصلاة باب ١٠٨ والنسائي في التطبيق باب ٢٥، والسهو باب ٨٥ و٨٩. والدارمي في الصلاة باب ٧١ و٨٨. ومالك في القدر حديث ٨. وأحمد في المسند (٣/ ٨٧، ٤/ ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٥)

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في الأزهية (ص ٩١) وخزانة الأدب (١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧). والدرر (٤/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢، ٧٣٨) والكتاب (٣/ ١٥٦) ومغني اللبيب (ص ٣١١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٦٠) والجنى الداني (ص ٣١٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) ومغني اللبيب (ص ٣٢٢، ٥١٣) والمقتضب (٤/ ١٧٤).

فعل يتعدّى بذلك الحرف، أو على النّيابة شذوذاً، والأخير محمل الباب كله عند غيرهم بلا شُذوذ، وهو أَقَلُّ تَعَسفاً.

(وتزاد) للتّنْصيص على العموم من نكرةٍ لا تختصّ بالنّفي نحو: ما جاءني من رَجُلٍ، وللتوكيد. **(قال الأخفش)** من البصريّة، **(والكِسائيّ وهِشام)** من الكوفيّة **(مطلقاً)** أيْ في النفي والإيجاب، والنّكرة والمعرفة، واختاره في التّسهيل وشرحه، قال لِصِحّة السّماع بذلك كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]. وحديث: «إنَّ من أشد النّاس عَذاباً يَوْمَ القيامة المصوِّرُون»[1] وقول الشاعر:

١١٣٠ ـ وكنْتُ أرى كَالْمَوْت مِنْ بين ساعةٍ فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشْرُ[2]

أي، وكنت أرى بين ساعة كالموت، وقوله:

١١٣١ ـ ويكثُرُ فيهِ مِنْ حَنينِ الأباعِرِ[3]

(و) قال **(بعضُهم)** أي الكوفيّة: **(في نكرة)** مَنْفِيّة كانت أم موجبة سمع: «قد كان مِنْ مطرٍ».

(و) قال قَوْمٌ منهم الفارسِيّ: **(في نكرة شرط)** كقوله:

١١٣٢ ـ ومَهْما تَكُنْ عند امْرِىءٍ من خَلِيقة وإنْ خَالها تَخْفى على النّاسِ تُعْلم[4]

(و) قال **(الجمهور في نكرة ذات نَفْي)** بأي حرف كان من حروفه **(أو نَهْي)** نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣]. ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام:

---

(١) رُوي «إن أشدّ الناس. . الخ» بدون «من»، ولا شاهد على هذه الرواية. ورواه بزيادة «من»: مسلم في كتاب اللباس والزينة (حديث ٩٨) عن عبد الله بن مسعود، والنسائي في الزينة باب ١١٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر (٤/ ١٨٢) وسمط اللآلي (ص ٧٠٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٣). ولليلى بنت سلمى في حماسة البحتري (ص ٢٧٤).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يظلّ به الحرباءُ يمثل قائماً

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٣١٦) والدرر (٤/ ١٨٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٥)

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٢) والجنى الداني (ص ٦١٢) والدرر (٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣) وشرح قطر الندى (ص ٣٧) ومغني اللبيب (ص ٣٣٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٧٩) ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

٥٩] لا تَضْرِبْ من أحدٍ، (أو استفهام بهل) نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات، كَيْفَ ونحوها، إذْ لم تحفظ، قاله أبو حيّان (قال أبو حيّان) في الارتشاف: (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظرٌ) ولا أحفظه من كلام العرب. وظاهر كلام شيخه الرّضي الشاطِبيّ: الإلحاق، لأنه قال: لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كأيْنَ، ومَتى، بل مع هَلْ، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنّفي. ثم الجمهور أوّلوا ما استدلّ به الأوّلون بأن التقدير: بَعْضَ ذُنُوبِكُمْ، ولقد جاءك نَبأ مِنْ نبأ، فحذف الموصوف أو هو، أي جاء من الخبر كائناً مِنْ نبأ، أو القرآن وما بعده حال. وقد كان هو: أي كائِنٌ من جنس المطر، أو قصد به الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر، فأجيب على نمطه، وأنه من أشَدّ الناس، أي الشأن. وقس عليه.

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني[1]: أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، كما مثلت، قال: وأهمل أكثرهم هذا الشرط، فيلزمهم زيادتها في الخبر، والتمييز والحال المنفيّات، وهم لا يجيزون ذلك. انتهى. وقد سبقه إلى معناه الرّضِيّ الشّاطِبيّ، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره. (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً).

وقال عليّ بن سليمان (الأخفش الصغير: ابتداء) للغاية قال: كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع، ثم عرض أن يقتصر به عليه.

(وتنفرد) منْ (بجرّ بَلْه) كحديث البخاري: «عن أبي هريرة يقول الله: أَعْدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعتْ، ولا خطر على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما اطّلعتم عليه»[2] والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث «من بَلْهَ» بفتح الهاء مبنيّة.

(وجرِّ عند) نحو: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]. قال الحريريّ وغيره: وقول العامّة: ذهبت إلى عنده، وقول بعض المريدين:

١١٣٣ ـ كــــل عنــــدٍ لــــك عنــــدي لا يســـاوي نِصْــفَ عنــــدي[3]
لَحْنٌ[4].

(١) مغني اللبيب (٢/ ١٧).
(٢) رواه ابن ماجة في الزهد باب ٣٩، وروايته «منْ بلهَ» بالنصب.
(٣) البيت من مجزوء الرمل، وهو لبعض المولّدين في مغني اللبيب (١/ ١٥٦).
(٤) وقيل ليس لحناً؛ لأن كلّ كلمة ذكرت مراداً بها لفظها يسوغ أن تتصرف تصرّف الأسماء وأن تعرب ويُحكى أصلُها.

(و) يَجُرّ (مَعَ) قرىء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾(1) [الأنبياء: ٢٤] وحكى سيبويه: ذهبت مِنْ مَعِه.

(و) يجر (لدن) نحو: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]. (و) يجرّ (قَبْل وبَعْد) نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾(2) [الرّوم: ٤]. (و) يجرّ (عن، وعلى) كقوله:

١١٣٤ ـ مِـنْ عـن يمينـي مـرّةً وأمـامـي(3)

وقوله:

١١٣٥ ـ مِـنْ عليـه بَعـدمـا تَـمَّ ظِمْـؤُهـا(4)

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانبٍ، وفَوْق (مبنيّان على الأصَحّ) وبه جزم ابن الحاجب. قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرْف في لفظه، وأصل معناه. ونقل أبو حيّان عن بعض أشياخه: أنّهما مُعربان، ولا ينافي ما رجّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لِعدم العلّة هناك إذْ لا حرف حينئذ بمعناها تُشَبّه به، ولذا حكى بعضهم الاتّفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية الخلاف هنا.

(وقال الكوفيّة: حرفان) بقيا على (حرْفيّتهما). (قالوا) أيضاً: (وتدخل) مِنْ (على كل) حرف (جارٍّ إلاّ مِنْ، واللاّم، والباء، وفي. وسُمِع جَرّ عن بعلى) في بيت واحد، وهو قوله:

---

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، قال أبو حيان. «ومعنى معي هنا عندي؛ والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي» (تفسير البحر المحيط: ٦/ ٢٨٤).

(٢) بكسر «قبلٍ» و «بعدٍ» والتنوين فيهما، وهي قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ١٥٨).

(٣) تقدم بالرقم (٦١١)

(٤) جزء من بيت من الطويل، وتمامه.

غـدت مـن عليـه بعدمـا تمّ ظمؤهـا تصـلُّ وعـن قيـضٍ ببيـداء مجهـلِ

ويروى «خمسها» مكان «ظمؤها»، و «بزيزاء» مكان «ببيداء». وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٤) والأزهية (ص ١٩٤) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٧، ١٥٠) والدرر (٤/ ١٨٧) وشرح التصريح (٢/ ١٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢٥) وشرح المفصل (٨/ ٣٨) ولسان العرب (١١/ ٣٨٣ ـ صلل، ١٥/ ٨٨ ـ علا) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٠١) ونوادر أبي ريد (ص ١٦٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣) والأشباه والنظائر (٣/ ١٢) وأوضح المسالك (٣/ ٥٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) وخزانة الأدب (٦/ ٥٣٥) ورصف المباني (ص ٣٧١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) والكتاب (٤/ ٢٣١) ومجالس ثعلب (ص ٣٠٤) ومغني اللبيب (١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢) والمقتضب (٣/ ٥٣) والمقرب (١/ ١٩٦).

١١٣٦ ـ علـى عـن يمينـي مـرَّت الطَّيـرُ سُنَّحـاً[١]

والأَصَحّ أنّها: أي مِن (في قبل وبعد) إبتدائيّة، وهو قول الجمهور. واستشكل بأنّها لا تَرِدُ عندهم للزمان، وأجيب بأنّهما غير متأصِّلين في الظرفيّة، وإنما هما في الأصْل صفتان للزّمان، إذ أصل جِئْتُ قبلك: جئت زماناً قَبْلَ زَمن مَجيئِك، فجعل ذلك فيهما. وقال ابن مالك وجماعة: هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب.

(و) الأصحّ أنّها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو؛ لابتداء الارتفاع، وشرٌّ منه لابتداء الانحطاط، إذْ لا يقع بَعْدها «إلى».

وقال ابن مالك وابن ولاّد: للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عَمْراً في الفضل أو الشّر، أي ابتداء التّفضيل منه، قال ابن هشام: ولو صَحّ ذلك لوقع موضعها «عن».

(قال الزّمخشري) في الكشّاف (والطِّيبي)[٢] في حاشيته: (وتَرِدُ) مِنْ (اسْماً مفعولاً) كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. أعرب من مفعولاً لأخرج، ورزقاً مفعولاً لأجلِهِ. قال: وكذا حيث كانت للتّبعيض فهي في موضع المفعول به. قال الطِّيبي: وإذا قدّرت «مِنْ» مفعولاً كانت اسماً كـ «عَنْ» في قوله: مِنْ عَنْ يَمِينه.

(تنبيه): تَرِدُ «إلى» أيضاً اسماً بمعنى النّعمة، وجمعه: الآلاء و «في» اسْماً بمعنى «الفم» مجروراً، و «كي» اسماً مختصراً من «كيف» كما قيل في سوف: سَوْ، ومتى اسماً بمعنى: وسط كما تقدم.

(ومرَّتْ أحْرُفٌ في) مَبْحث (الاستثناء) وهي: بَيْدَ، وحاشا، وخلا، وعدا، وبله. (و) في (الظروف) وهي: مذ ومنذ، ومع، على خُلْف وتفصيل، فأغْنَى عن إعادتها هنا.

[مسألة]

(مسألة: لا يحذف الجارُّ، ويَبْقى عملُهُ اختياراً)، وإن وقع فضرورة كقوله:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٣) وخزانة الأدب (١٠/١٥٩) والدرر (٤/١٩١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٤٠) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٠٦).

(٢) هو الحسين (أو الحسن) بن محمد بن عبد الله الطيبي عالم مشارك في أنواع من العلوم. توفي سنة ٧٤٣ هـ. من مصنفاته. الكاشف عن حقائق السنن النبوية، التبيان في المعاني والبيان، مقدمة في علم الحساب، أسماء الرجال، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب في التفسير. انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٢/ ٦٨) وشذرات الذهب (٦/ ١٣٧) وبغية الوعاة (ص ٢٢٨) ومفتاح السعادة (١/ ٤٣٤).

١١٣٧ ـ إذا قيل: أيُّ النّاسِ شَرّ قبيلة أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ(١)

وقوله:

١١٣٨ ـ وكريمةٍ مِنْ آلِ قَيْس ألَفْتُه حتى تَبذَّخ فارْتقى الأعلامِ(٢)

أيْ: إلى كُليب، وفي الأعلام، أو نادرٌ لا يقاس عليه كحديث البخاريّ: «صلاةُ الرّجل في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وسُوقه خمسٍ وعشرين ضِعْفاً»(٣) أيْ بِخَمْسٍ (إلاّ مع كم) كما تقدّم في مبْحث التّمييز.

(أو رُبَّ بعد) الفاء و (الواو العاطفةِ كثيراً) جدّاً حتّى قال أبو حيّان: لا يحتاج إلى مثال فإنّ دواوين العرب ملأى منه. والتّأويل قليل:

كقوله:

١١٣٩ ـ فمثلِكِ حبلى قد طرقْتُ ومرضع(٤)

١١٤٠ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاج قَتَمُهْ(٥)

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤٢٠) وتحليص الشواهد (ص ٥٠٤) وخزانة الأدب (٩/ ١١٣، ١١٥) والدرر (٤/ ١٩١) وشرح التصريح (١/ ٣١٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٧٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٤١) والدرر (٥/ ١٨٥) وشرح الأشموني (١/ ١٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٩٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٥) ولسان العرب (٩/ ٩ ـ ألف) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤١)

و «ألفته» قال في اللسان (٩/ ٩): «أَلَفَهُ يأْلِفُهُ، بالكسر، أي أعطاه ألفاً»، وأورد البيت

(٣) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠ (حديث رقم ٦٤٧) عن أبي هريرة ولفظه. «خمساً وعشرين ضعفاً»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٤) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه.

فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ

ويروى «محولِ» مكان «مغيل» وهو في ديوانه (ص ١٢) والأزهية (ص ٢٤٤) والجنى الداني (ص ٧٥) وجواهر الأدب (ص ٦٣) وخزانة الأدب (١/ ٣٣٤) والدرر (٤/ ١٩٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥٠) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٢، ٤٦٣) والكتاب (٢/ ١٦٣) ولسان العرب (٨/ ١٢٦، ١٢٧ ـ رضع، ١١/ ٥١١ ـ غيل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٦). وبلا نسبه في أوضح المسالك (٣/ ٧٣) ورصف المباني (ص ٣٨٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) ومغني اللبيب (١/ ١٣٦، ١٦١).

(٥) الرجز لرؤبة؛ وبعده:

لا يُشترى كتّانُه وجَهْرَمُهْ

=

(وقيل: الجرّ بالثّلاثة) أي: الواو، والفاء، وبَلْ. أمّا الأول: فقاله المبرّد والكوفيّة، قالوا: ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويَدُلّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤبة:

١١٤١ ـ وقـاتِـم الأعْمَـاق خَـاوِي المُخْتَـرَقْـنْ(١)

فليست عاطفةً. ورُدّ بأنها لو كانت بمنزلة «رُبَّ»، وليست عاطفة لدخل عليها واوُ العطف، كما يدخل على رُبّ، ولا يقال: كرهوا اتّفاق اللفظين، لأنهم أدخلوها على واو القسم. وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عَطْفِه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة:

١١٤٢ ـ دع ذا، وعـدّ الْقَـوْل فـي هَـرِمٍ(٢)

فأشار بـ «ذا» إلى ما في نفسه، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المغني لابن هشام نَقْلاً عن المبرّد في «الفاء»، وعن بَعْضِهم في «بل». وفي الارتشاف نقلاً عن بعضهم فيهمَا، لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا: لا خلاف في أن الجرّ فيهما بِرُبّ

= وهو في ديوانه (ص ١٥٠) والدرر (١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٧) ولسان العرب (١١/ ٦٥٤ ـ ندل، ١٢/ ١١١ ـ جهرم) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٥) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٢٢٥) وجواهر الأدب (ص ٥٢٩) ورصف المباني (ص ١٥٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٣) وشرح المفصل (٨/ ١٠٥) ومغني اللبيب (١/ ١١٢).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٠٤) والأشباه والنظائر (٢/ ٣٥) والأغاني (١٠/ ١٥٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥) والخصائص (٢/ ٢٢٨) والدرر (٤/ ١٩٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٤، ٧٨٢) ولسان العرب (١٠/ ٨٠ ـ خفق، ٢٧١ ـ عمق، ١٥/ ١٣٣ ـ غلا) ومغني اللبيب (١/ ٣٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨) والمنصف (٢/ ٣، ٣٠٨). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٢٦٠، ٣٢٠) ورصف المباني (ص ٣٥٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩) وشرح الأشموني (١/ ١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) وشرح المفصل (٢/ ١١٨) والعقد الفريد (٥/ ٥٠٦) والكتاب (٤/ ١١٠) ولسان العرب (١/ ٧٨٤ ـ هرحس، ٣/ ٣٧٣ ـ قيد، ١٢/ ٤٦١ ـ قتم، ١٣/ ٥٥٩ ـ وجه)

ويروى. «المخترقْ» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خير البُداة وسيّد الحضرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨) والأغاني (٦/ ٨٦) وخزانة الأدب (٤/ ١٩٦، ٣٢١، ٩/ ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦) والدرر (٤/ ١٩٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢١).

محذوفة، لا بهما، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل، وادّعى الرّضِي أن الجرَّ بربَّ محذوفة بعد الثّلاثة خاصٌ بالشِّعْر.

(قيل): وتجرّ رُبّ محذوفة بعد (ثم) أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب «الكافي»، قال: وسبب ذلك: أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعةٌ في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ (و) الجرّ بها محذوفة (دُونها) أي: دون الحروف المذكورة (أقلّ) كقوله.

١١٤٣ ـ رسمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[١]

(قال ابن مالك: أو غيرها) أي غير رُبَّ قد تجرّ محذوفاً. (في جواب ما يضمر مثله) كزيدٍ في جواب مَنْ قال: بِمَنْ مَرَرْت؟. وبلِ زيدٍ، لِمَنْ قال: ما مَرَرْتُ بأحدٍ، ومنه حديث: «أقرَبِهما منك باباً» لمن قال: «فإلى أيهما أُهدي؟»[٢]. (أو في معطوفٍ عليه) أي على ما تضمنه بحرف (متّصل) نحو: في الدار زيد، والقَصْرِ عمرو، أي: وفي القصر ومنه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤، ٥] الآية. (أو منفصلاً بلا) كقوله:

١١٤٤ ـ ما لِمُحبٍّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ولا حَبيبِ رَأفَةٌ فَيَجْبُرا[٣]

(أوْ لوْ) كقوله:

١١٤٥ ـ متى عُذْتُمُ بنا ولو فئةٍ مِنّا[٤]

وإنْ كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم: آتني بدابّة ولو حِماراً.

(أو) في (مقرون بعده) أي بَعْدَ ما تضمنته (بالهمزة) نحو: أزيد بن عمرو؟ في جواب: مررت بزيد.

(أو هلاّ) نحو: هلاّ دينارٍ؟ في جواب: جئت بدرهمٍ، حكاهما الأخفش.

أو إذا، والفاء (الجزائيّين) نحو: مررت برجل صالح إلاّ صالحٍ فطالحٍ، حكاه يونس أي إلاّ أمرّ بصالح فقد مررت بطالح. وفي الصّحيح: «من كان عنده طعَامُ اثنين فليذهب

---

(١) تقدم برقم (٩٨٧).

(٢) رواه بهذا اللفظ بحذف «إلى»، من حديث عائشة: الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٧٥). ورواه بلفظ «إلى أقربهما منك باباً» البخاري في الشفعة باب ٣، والهبة باب ١٦، والأدب باب ٣٢ (الأحاديث ٢٢٥٩ و٢٥٩٥ و٦٠٢٠). ولا شاهد في رواية البخاري

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٩٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كُفيتم ولم تخشوا هواناً ولا وَهْنَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠١).

بثالث، وإن أربعةٍ فخامس، أو سادس»[١]: قال في التّسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في الصّورة الأولى لقول العرَب: خيرٍ بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الباء، وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأيّ حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى، وجواز الجرّ أولى.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يتثبّت في جواز هذه الصور، لأنّ أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار، وإبقاء عمله إلاّ إذا عوّض منه، وذلك في باب كم والقسم، وجعلوا قول العرب «خير» من الشاذّ الذي لا يُقاسُ عليه، وقد صرّح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجارّ بعد الهمزة، فيقال: أبزيدٍ؟ في جواب: مررت بزيد. انتهى.

(وقال سيبويه: أو الباء[٢]).

(تنبيه) قالت العرب: «لاهِ أبوك»: يريدون: للّهِ أبوك. قال سيبويه: حذف لام الجر وألْ، وهو شاذّ لا يقاس عليه ثم قالوا: لَهْيَ أبوك، قَلَبُوا، وأبْدَلوا من الألف ياءً، وهو مبنيٌّ لتضمّنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بُني أمْسِ، لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخِفّته على الياء[٣]. وقال ابنُ ولاّد: بل أصله: إله أبوك حذفت الهمزة، ثم قالوا: لهي بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصليّة، وقال المبرّد: المحذوفة لام التعريف، ولام الأصل، والباقية لام الجرّ. قال: لأنّ حرف الجرّ لمعنى وعلّة وحذفه وإبقاء عمله شاذّ، فالحكم بحذف غيره أوْلى. أمّا لامُ التّعريف فواضحٌ إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمةِ عَلماً، فلم يفتقر إليها، وأمّا لام الأصل فقد عُهدَ حذْفُ بعض الأصول تخفيفاً كـ «يد»، و «دم».

[فصل الجار من مجروره وتأخيره عنه]

(وفصله) أي الجار **(مِنْ مجروره، وتأخيره عنه)** كلاهما **(ضرورةٌ)**. أمّا الأول فيكون بظرف كقوله:

١١٤٦ ـ إنَّ عَمْـراً لا خَيْـرَ فـي الْيَـوْمَ عَمْـرِو[٤]

(١) جزء من حديث طويل عن عبد الرحمن بن أبي بكر، رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الأهل والصيف (حديث رقم ٦٠٢)، ورواه أيضاً بالأرقام (٣٥٨١ و٦١٤٠ و٦١٤١).

(٢) أي الباء من المواضع التي يجوز حذف الجارّ فيها وإبقاء عملها.

(٣) لفظ سيبويه في الكتاب (٤٩٨/٣): «قال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أيْنَ مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه».

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إنّ عمراً مكثِّرُ الأحزانِ

وبجار ومجرور كقوله:

١١٤٧ ـ رُبَّ في النـاس مُـوسِـرٍ كعـديـمٍ وعـديـمٍ يخـال ذا أيْسَـارِ[١]

ومفعول كقوله:

١١٤٨ ـ وأقطـع بـالخـرْقَ الهَبُـوعِ المُـراجـم[٢]

أي: وأقطع الخرْق بالهبوع. وسمع في النّثر بقَسَمٍ، حكى الكسائي: اشتريته بوالله دِرْهم.

وقاسه تلميذه عليّ بن المبارك الأحمر[٣] في رُبّ نحو: رُبّ واللَّهِ رجلٍ عالم لقيته. قال أبو حيّان: ولا يبعد ذلك إلاّ أنَّ الاحتياط ألاّ يُقْدم عليه إلاّ بسماع.

وأمّا الثاني: . . .[٤]

(وقيل: يجوز فَصْلُ رُبّ بقَسَمٍ) قاله عليّ بن المبارك الأحمر، نحو: رُبّ واللَّهِ رجلٍ صالحٍ صَحِبْتُه. والأصَحُّ: المنع.

[اتصال ما بحرف الجرّ]

(مسألة): في اتصال «ما» بحرف الجرّ (تزاد «ما» بعد «عَنْ» فلا تُكَف) أصْلاً كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقول الشاعر:

١١٤٩ ـ وأَعْلَـمُ أنّنـي عمّـا قـريـبٍ[٥]

= وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٠٢) والدرر (٤/ ٢٠١).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠١)

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠٢) ولسان العرب (٨/ ٣٦٦ ـ هبع). وهبع بعنقه هَبْعاً وهبوعاً فهو هابعٌ وهَبُوعٌ: استعجل واستعان بعنقه (اللسان: ٨/ ٣٦٦).

(٣) علي بن المبارك الأحمر، وفي بغية الوعاة: علي بن الحسن. أديب نحوي صرفي، صحب الكسائي، وتوفي سنة ١٩٤ هـ. من تصانيفه التصريف، وكتاب تفنن البلغاء. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٣/ ٥) وبغية الوعاة (ص ٣٣٤).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

سأنشبُ في شَبَا ظُفُرٍ ونابِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٠٠) والدرر (٤/ ٢٠٢).

(و) بعد (الباء ومِنْ فيكفّان بقلّة ويليهما حينئذ الفعل) كقوله:

١١٥٠ ـ فَلَئِنْ صِرْتَ لا تَحِيرُ جَواباً لَبِمَا قد تَرَى، وأنت خَطِيبُ[1]

وقوله:

١١٥١ ـ وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبةً[2]

والأكثر عدم الكف. قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] ومسألة كف مِنْ بقلة ذكرها ابن هشام في المغني، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التّسهيل، ولا أبو حيّان؛ بل سَوَّيا بينها وبين «عن»، نَعَمْ في «سَبْك المنظوم»[3] لابن مالك: وتقترن ما بالباء والكاف فتكفُّهُنّ.

(وتفيدان) مع (ما تقليلاً) كرُبّما ذكره ابن مالك في التّسهيل في الباء، وقال: فمعنى «لبما قد ترى وأنت خطيب»[4] رُبّما أرى. والسّيرافيّ وغيره في مِنْ، وجَزم به في «سَبْك المنظوم» (وأنكره أبو حيّان) أي إفادتهما التقليل حينئذ، وقال ما ورد من ذلك مؤول.

(و) تزاد «ما» بعد (رُبّ، فالغالب الكفّ وإيلاؤها) حينئذٍ (الماضي)، لأن التّكثير، والتّقليل إنما يكون فيما عرف حدّه، والمستقبل مجهول قال:

١١٥٢ ـ رُبّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ[5]

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب (١٠/ ٢٢١، ٢٢٢) ولمطيع بن إياس في أمالي القالي (١/ ٢٧١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٠). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٧)

(٢) تقدم بالرقم (١١٢٩)

(٣) «سبك المنظوم وفكّ المختوم» (كشف الظنون: ص ٩٧٨). وقال المقري في نفح الطيب (٢/ ٤٣٤ ـ طبعة دار الكتب العلمية) «ومن تصانيف ابن مالك: الموصل في نظم المفصل؛ وقد حلّ هذا النظم فسمّاه سبك المنظوم وفكّ المحتوم، ومن قال إن اسمه فكّ المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل».

(٤) هو عجز الشاهد المتقدم برقم (١١٥٠).

(٥) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية (ص ٩٤، ٢٦٥) والأغاني (١٥/ ٢٥٧) وخزانة الأدب (١١/ ٤٠٤) والدرر (٤/ ٢٠٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨١) وشرح التصريح (٢/ ٢٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩٣) والكتاب (٣/ ٥١٨) ولسان العرب (٣/ ٣٢ ـ شيخ، ١١/ ٣٦٦ ـ شمل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨) ونوادر أبي ريد (ص ٢١٠) وبلا نسة في جواهر الأدب (ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨) وأوضح المسالك (٣/ ٧٠) والدرر (٥/ ١٦٢) ورصف المباني (ص ٣٣٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٠) وكتاب اللامات (ص ١١١) ومغني اللبيب (ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩) والمقتضب (٣/ ١٥) والمقرب (٢/ ٧٤). =

وقد يليها المضارع نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢].

وقد يليها الجملة الاسميّة نحو:

١١٥٣ ـ رُبّما الجامل المؤبّل فيهم(١).

وقد لا يكفّ نحو:

١١٥٤ ـ رُبّما ضَرْبةٍ بسَيفٍ صقيلٍ(٢)

(وقيل يتعيّن) بعدها (الفعليّة) إذا كفَّتْ، قاله الفارسِيّ، وأوّل البيت على أن «ما» نكرةٌ موصوفةٌ بجُمْلة حُذِف مبتدؤها، أي: رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل.

(وقد لا يحذف الفِعْلُ بعدها) كقوله:

١١٥٥ ـ فذلك إنْ يَلْقَ المنيّة يَلْقَها حميداً، وإن يستغن يوماً فربّما(٣)

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تَكُفّ) كقوله:

١١٥٦ ـ ماوِيّ يا رُبّتَما غارةٍ(٤)

= وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «تَرْفَعَنْ» حيث أكّد الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ «ربّ» وهذا نادر

(١) تقدم بالرقم (١٠٧٥).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاءِ

وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية (ص ٨٢، ٩٤) والاشتقاق (ص ٤٨٦) والأصمعيات (ص ١٥٢) والحماسة الشجرية (١/ ١٩٤) وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٢، ٥٨٥) والدرر (٤/ ٢٠٥) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٢) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٩٢) وجواهر الأدب (ص ٣٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٦٥) والجنى الداني (ص ٤٥٦) ورصف المباني (ص ١٩٤، ٣١٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) ومغني اللبيب (ص ١٣٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ١٥) والأصمعيات (ص ٤٦) وشرح التصريح (٢/ ٩٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٢٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٥٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٥٠). وله أو لحاتم الطائي في الأغاني (٦/ ٣٠٣) وخزانة الأدب (١٠/ ٩، ١٠، ١٣) ولحاتم الطائي في الدرر (٤/ ٢٠٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأغاني (٦/ ٢٩٦) وأوضح المسالك (٣/ ٢٦٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٤) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٨).

(٤) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللّذعة بالميسمِ

وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية (ص ٢٦٢) وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٤) والدرر (٤/ ٢٠٨) ولسان العرب (١٣/ ٥٥٤ ـ هيه، ١٤/ ٤٣٥ ـ شعا، ١٥/ ٣٠٠ ـ موا، ٤٧٣ ـ ما) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٠) =

(و) تزاد «ما» بعد (الكاف، فتكفّ) غالباً، ويليها حينئذ (الجُمَل) الاسميّة والفعليّة، كما صرح به في الارتشاف نَقْلاً عن «النّهاية» كقوله:

١١٥٧ ـ أخ ماجِدٌ لم يُخزِني يَوْمَ مَشْهدٍ كما سيفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مضارِبُهْ[١]

وقوله:

١١٥٨ ـ ألم تَرَ أن البَغْلَ يتبعُ إلْفَه كما عامِرٌ واللؤمُ مؤتلِفانِ[٢]

وقد لا يكف كقوله:

١١٥٩ ـ وننصر مولانا ونَعْلَمُ أنّهُ كما النّاسِ مَجْرومٌ عليه وجارِم[٣]

وقوله:

١١٦٠ ـ لا تَشْتُمِ النّاسَ كما لا تُشْتَمُ[٤]

(وقال أبو حيّان: لا يكفّ أصلاً) وأوّل الأبيات الواردة في ذلك على أن «ما» مصدريّة منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وَصْلها بالاسميّة ومحلّه حينئذ جَرّ.

= ونوادر أبي زيد (ص ٥٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٦) والإنصاف (١/١٠٥) وخزانة الأدب (٩/٥٣٩، ١١/١٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) وشرح المفصل (٨/٣١) ولسان العرب (١/٤٠٩ ـ ربب).

(١) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر (٤/٢٠٩) وشرح التصريح (٢/٢٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٠٢، ٧٢٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٦٨) وجواهر الأدب (ص ١٣٢).
وقد كفّت «ما» حرف الجرّ، وهو الكاف، عن العمل، «وسيف» مبتدأ، وجملة «لم تخنه مضاربه» الخبر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرياد الأعجم في ديوانه (ص ١٠٣) وتذكرة النحاة (ص ٢١) وبلا نسبة في الدرر (٤/٢١٠).
وكان في الأصل. «الفعل ينبع» بدل «البغل يتبع»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي (٢/١٢٢) والدرر (٤/٢١٠) وسمط اللآلي (ص ٧٤٩) وشرح التصريح (٢/٢١) وشرح شواهد المغني (١/٢٠٢، ٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨) والمؤتلف والمختلف (ص ٦٧) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٩٧) والجنى الداني (ص ١٦٦، ٤٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٣٣) وخزانة الأدب (١٠/٢٠٧) والدرر (٦/٨١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ومغني اللبيب (١/١٦٥).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٣) وجواهر الأدب (ص ١٣١) وخزانة الأدب (٨/٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/٢١٣، ٢٢٤) والدرر (٤/٢١١) والكتاب (٣/١١٦) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٤) ورصف المباني (ص ٢١٤) واللمع في العربية (ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤).

[حروف القسم]

(حروفُ القَسم الجارّة): أي هذا مبحثها، وأفردت بترجمة لاختصاص القَسَم بأحكام وفروع.

[بـاء القسم]

أَحَدُها: (الباء وهي الأصل) أي: أصل أَحْرُفِهِ، وإن كانت الواوُ أكثر استعمالاً منها؛ لأنَّها للإلصاق، فهي تُلْصِقُ فِعْل القسم بالمُقْسَم به. (ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ هنا، وهو كون الباء الأصل (اخْتُصّ بها الطّلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد. أي: أسألك بالله مُستحلفاً.

(وجاز إظهار الفِعْل) أي فعل القسم (معها) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النّور: ٥٣]، كما يجوز إضماره نحو: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]. بخلاف غيرها.

(و) جاز (حَذْفُها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) بإضمار فِعْل القَسَم. قال ابن خروف، وابن عصفور أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه. (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروي بهما[1] قوله:

١١٦١ ـ فقلت يمينُ اللّهِ أبْرَحُ قَاعِداً[2]

ولا تجر (خلافاً لمن جوّز الجرّ) بالحرف المحذوف، وهم الكوفيّون وبعض البصريّين (أو مَنْع النّصب إلاَّ في) حَرْفين (قضاء الله، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين، قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مُضْمَراً أقوى منه مُظْهَراً. وأجيب باتّساعِهم في هذا الباب كثيراً.

---

(١) أي بنصب «يمين» على إضمار فعل، وبرفعه على الابتداء مع إضمار الخبر.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩/٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/٤٣، ٤٤، ٤٥) والخصائص (٢/٢٨٤) والدرر (٤/٢١٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٢٠) وشرح التصريح (١/١٨٥) وشرح شواهد المغني (١/٣٤١) وشرح المفصل (٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤) والكتاب (٣/٥٠٤) ولسان العرب (١٣/٤٦٣ ـ يمن) واللمع (ص ٢٥٩) والمقاصد النحوية (٢/١٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٢) وخزانة الأدب (١٠/٩٣، ٩٤) وشرح الأشموني (١/١١٠) ومغني اللبيب (٢/٦٣٧) والمقتضب (٢/٣٦٢).

أما الحرفان المذكوران فجوّز نصبهما، وأنشد:

١١٦٢ ـ لا كَعْبــةَ الله مــا هَجَــرْتُكُــم   إلاّ وفــي النفــس مِنْكُــمُ أرَبُ[١]

فإن كان المقسم به (الله وعُوِّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دابّة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، هاألله، هأَلله، هالله[٢].(أو) عوّض همزة ممدودة مفتوحة نحو: آللَّه لأفْعَلنّ.

قال أبو حيّان: وأصحابنا يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً.

وقال الرّضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو اللَّهِ لأفعلنّ (جُرَّ) ويقلُّ الجرُّ فيه (بدونه) أي التّعويض. حكى سيبويه[٣]: «آللَّهِ لأفْعَلَنّ»، وحكى غيره: «كلاَّ اللَّهِ لأخْرُجَنَّ»، وأنشدوا:

١١٦٣ ـ ألا رُبَّ مَــنْ تَغْتَشُّــه لــك نــاصــح[٤]

وإنما جاز ذلك في هذا اللّفظ فقط، لأن استعماله في القَسَم أكثرُ من غيره، ولهذا لحقه أنواع من التّغيير، قالوا: «وله لا أفعل»، (وهل هو) أي الجرّ حالَ التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو «ها»، (أو) بالحرف (المحذوف) منه؟ فالأخفش وجماعةٌ من المحقّقين على الأوّل في شرح الكافية، وهو قويّ، لأنه شبيهٌ بتعويض الواو من الباء، والتّاء

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢١٣) ومجالس ثعلب (ص ٣٩١)

(٢) أي بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٥٠٠)، قال. « .. ومثل ذلك قولهم. آللَّهِ لأفعلنّ، صارت الألف هنا بمنزلة: ها ثَمَّ. ألا ترى أنك لا تقول. أوَ الله، كما لا تقول· ها والله، فصارت الألف ههنا وها يعاقبان الواو ولا يثبتان جميعاً».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومنتصح بادٍ عليك غوائلُهْ

وهو بلا نسبة في لسان العرب (٢/ ٦١٥ ـ نصح) وتهذيب اللغة (٤/ ٢٥١) وتاج العروس (٧/ ١٨٠ ـ نصح) ويروى العجز:

ومؤتمن بالغيب غير أمينِ

وهو بهذه الرواية لعبد الله بن همام السلولي في حماسة البحتري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٢) والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣) والكتاب (٢/ ١٠٩) ولسان العرب (٦/ ٣٢٣ ـ غشش)

والرواية في هذا البيت «لك ناصح»، والبيت يصلح للاستشهاد على رواية «ألا ربّ من تغتشّه الله ناصح» وقد ورد هكذا في بعض النسخ.

من الواو، ولا خلاف في كون الجرّ بهما، فكذا ينبغي في ها، والهمزة. وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني، وإنْ كان لا يُلْفَظ به، كما كان النّصبُ بعد الفاء والواو، وأو، وكي، واللام بأن المحذوفة، وإنْ كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيّين.

ومُقْتضى كلام شرح الكافية تضعيفُه، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين.

(أو عوّض غيره) أي غير لفظ «الله» شيئاً مما ذكر **(نصب حتماً)** نحو العزيز لأفعَلَنّ به

[تـاء القسم]

(الثاني): أي ثاني حروف القسم **(التّاء، وتختصّ بالله)** نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تجرّ غيره، لا ظاهراً ولا مُضْمراً لفرعيّتها. **(وشذّت في الرّحمن، ورَبِّ الكعبة، وربّي وحياتك)**، سمع تالرحمن، وتَرَبِّ الكعبة، وتربِّي، وتحيَاتِك.

(الثالث) أي: الثالث [من حروف القسم] **(اللاّم، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره)** كقولهم: للَّهِ لا يُؤَخّر الأجَلُ، أي تَالله، وقوله:

١١٦٤ ـ لله يبقـى علـى الأيـام ذو حيـد[1]

[واو القسم]

(الرابع): أي الرابع [من حروف القسم] **(الواو، وتختصّ)** بالظّاهر، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء، قال: «بك رَبِّ أُقْسِمُ لا بغيرك». **(ولا يظهر معها الفِعل)** أي فِعْل القسم، بل يُضْمَرُ وجُوباً نحو: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]. ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. **(خلافاً لابن كيسان)** من تجويزه إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حَلَفْتُ واللَّهِ لأقُومن. قال أبو حيّان: ولم يحفظ ذلك، فإن جاء فمؤول على أنَّ: «حلفت» كلامٌ تامّ، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل: «والله» متعلقة بحَلَفْت.

(ولا) يظهر الفعل أيضاً **(مع التاء واللاّم)** بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدم.

(وهل هي) أي الواو **(العاطفة، أو بدل من الباء أو التاء)** بدلٌ **(منها خلافٌ)**: فجزم الزّمخشريّ وابن مالك في شَرْحي الكافية والتّسهيل، ونقله أبو حيّان عن الجمهُور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما، لأن الواو جمع، والباء للإلصاق وهو جمعٌ في المعنى، ولأنّهما مِنْ حروف مقدم الفم وأن التاء بدل من الواو، كما أبدلت منها في نحو: اتصل، واتصف وتراث، وتجاه.

وقال السّهيليّ وغيره: بل الواو هي العاطفة كواو «رُبّ» عطفت على مقدّر، ويقوّيه

---

(١) تقدم بالرقم (١١١١).

أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة، وأنّها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المُبْدَلة من الواو في: إشاح، وَوشاح[1]، وأنّها لم توجد قطّ بدلاً منها، لأنها ليست من مَخْرجها، ولما بينهما من المضادّة؛ إذْ في الواو لِينٌ، وفي الباء شدّة، قال: ويَضْعُفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريف الكلمة. قال أبو حيّان: ولا يقوم دليلٌ على صِحّة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أصْلُها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

١١٦٥ ـ أرِقْتُ ولم تَهْجَع لعيني هَجْعَةٌ ووالله ما دهري بِعُشْرٍ ولا سَقَمْ[2]

قال: وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقلّ غير بدل من الواو قُطْرُبٌ وغيره.

[أيمن]

(الخامس) أي: الخامس [من حروف القسم] (أيمُن) بفتح الهمزة، وضمّ الميم (ويقال) فيه (إيمُن) بالكسرة فالضمّ (وأَيْمَن) بفتحهما (وإيمَن) بالكسر فالفتح، (وإيمُ) بالكسر والضمّ لغة لسليم (وأيمُ) بالفتح والضمّ لغة لتميم. (وإيمِ) بكسرتين. (وهَيمُ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضّمّ. قال أبو حيّان: وهي أغرب لغاتها. (وإيمِ) بكسرتين (وأَمَ) بفتحتين. (وأَمُ) بالفتح والضمّ (وأَم) بالفتح والكسر (وإمُ) بالكسر والضمّ لغة أهل اليمامة (وإمَ) بالكسر والفتح. (ومُنُ مثلّثَ الحرفين) أي الميم والنّون أي: بفتحهما وكسرِهما وضمّهما (ومُ مثلّثاً) حكى الفتح الهَرَوِيّ[3]. والكسر والضمّ الكسائيّ والأخفش، وأنَّ رجلاً من بني العَنْبر سئل: ما الدُّهْدُرّان[4]؟ فقال: مِ ربيّ: الباطلُ. فهذه عشرون لغة، حكى ابن مالك منها بِضْعَ عشرة. والسّبب في كثرة تصرفهم فيها كثْرَةُ الاستعمال.

---

(١) كانت في الأصل: «إشاح وإشاح» ولعلّ الصواب ما أثبتناه؛ لأنه يذكر الهمزة في «إشاح» المبدلة من الواو في «وشاح».

(٢) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل (ص ١٣١٨). وبلا نسبة في الدرر اللوامع (٤/ ٢١٥)، وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله».

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي: أديب، نحوي. قدم مصر واستوطنها، وروى عن الأزهري. كان حيًّا قبل سنة ٣٧٠ هـ. وفي هدية العارفين أنه توفي في حدود سنة ٤١٥ هـ. من تصانيفه: الذخائر في النحو، كتاب الأزهية شرح فيه العوامل والحروف، ومختصر في النحو سماه المرشد. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ٢٤٨) وإنباه الرواة (٢/ ٣١١) وبغية الوعاة (ص ٣٥٥) وكشف الظنون (ص ٧٣، ٨٢٢) وهدية العارفين (١/ ٦٨٦).

(٤) في اللسان (٤/ ٢٩٥): «الدُّهْدُرُّ: الباطل، ومنه قولهم: دُهْدُرَّيْن ودُهْدُرِّيْهِ للرجل الكذوب. أبو زيد: العرب تقول: دُهْدُرّان لا يغنيان عنك شيئاً».

(والأَصَحّ: أنه اسم) وقال الرّمّانيّ والزّجّاج: هو حرف جرّ. قال أبو حيّان: وهو خلاف شاذّ.

(وثالثها: مُن، ومُ) بلغاتهما (حَرْفان) ولَيْسا بقيّة «أيمن». وجزم به ابن مالك في كتابه: «سَبْك المنظوم» لأنّهما لو كانا منها لم يُسْتَعْملا إلاّ مع الله كأَعْيُن وقد استعملتا مع غيره. حكي: مُنُ ربِّي لأفعلنّ، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد. ورُدّ بأن كثرة تصرّفهم فيها اقتضى ذلك، وهو أولى من إثبات حرف جَرٍّ لم يستقر في موضع من المواضع.

(و) الأصَحّ (أن هَمْزَهُ وَصْلٌ) بدليل سقوطها بعد متحرّك كقوله:

١١٦٦ ـ فقال فريقُ القوم لا، وفريقُهم نَعَم، وفريقٌ لَيْمُنُ اللّهِ لا نَدْري(١)

وقال الكوفيون قطع: بناءً على أنه عندهم جمع يمين، واستدلّوا بأنّها مفتوحة، ولا تكون همزةُ وَصْل مفتوحةً، وإبدالها هاء في بعض اللّغات. وأجابوا عن حذفها في الدَّرج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال، ولا تبدل من الوصل.

(وثالثها): همز (أيم قَطْعٌ) بخلاف «أيمن» حكي عن الأخفش قال [همزة] أيمن قد علمت أنّها وَصْلٌ، ولا أحمل عليها «أَيْمَ»؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء.

(و) الأصح (أنَهُ مُعْرَبٌ) لعدم سبب البِنَاء. قال الكوفيّون: مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التّصرّف، إذ لم يُسْتعمل في موضع من المواضع التي تُسْتَعمل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحرْف.

(وثالثها: إيم المكسورة مبنيّ) وأصله: السّكون كُسِر لالتقاء الساكنين، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب بواو قسم مقدّرة. (ورابعها: منُ ومُ) مبنيّان؛ لأنهما على وضْع الحرف، وحركه الثاني لضرورة الابتداء، والأول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه (ص ٩٤) والأزهية (ص ٢١) وتخليص الشواهد (ص ٢١٩) والدرر (٤/٢١٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٨٨) وشرح شواهد المغني (١/٢٩٩) والكتاب (٣/٥٠٣، ٤/١٤٨) ولسان العرب (١٣/ ٤٦٢ ـ يمن) ومغني اللبيب (١/١٠١). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٤٠٧) ورصف المباني (ص ٤٣) وسرّ صناعة الإعراب (١/١٠٦، ١١٥، ٣٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٠) وشرح المفصل (٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢) والكتاب (٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨) واللمع في العربية (ص ٢٦٠، ٣١٣) والمقتضب (١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠) والممتع في التصريف (١/ ٣٥١) والمنصف (١/٥٨).

ورواية البيت المشهورة كما في ديوان نصيب وغيره من المصادر:

فقال فريق القوم لمّا نشدتهم نعم وفريقٌ ليمنُ الله ما ندري

(و) الأصح بِناءً على الإعراب **(أنه لازم الرفع)** إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك. وقال ابن درستويه: يجوز جرّه بواو القسم. (و) الأصَحّ على الرّفع **(أنه مبتدأ)** خبره محذوف. أيْ قَسَمِي. وقال ابن عصفور: هو خبر، والمحذوف مبتدأ.

(و) الأصَحّ أنه مضاف **(لله، والكعبة، والكاف، والذي)** والأوّل هو الغالب. والباقي كقولهم: أيْمُنُ الكعبة، وقول عروة بن الزّبير: أيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْت. وقوله ﷺ: «وأيْمُ الّذِي نَفْسِي بيده»[1]. وقال الفارسيّ: لا يضاف إلا إلى الله والكعبة.

وقال ابن هشام: لا تضاف إلاّ إلى الله فقط. أما إضافته لغير ما ذكر فشاذّ. أنشد الكسائي:

١١٦٧ ـ لَيْمُـنْ أبِيهـمْ لَبِئْـسَ العـذرة اعْتَـذَرُوا[2]

(و) الأصحّ **(أنه مفرد)**. وقال الكوفيّون: هو جمع يمين على أفْعلُ كأفْلُس، لأن بناء «أفعل» لا يوجد في الأسماء مفرداً. ورُدَّ بأنه لو كان جمْعاً للزمت همزته الفتح والقطع، وميمه الضمّ ولجاء مرفوعاً ومنصوباً.

(و) الأصَحّ على الإفراد **(أنه مشتق من اليمن)**. وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية. وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتَقّ من اليمين.

(و) الأصَحّ **(أنَّ مُ ليست بدلاً عن الواو، ولا أصلها: من، ولا أيمن)**. وقيل: هي بدل من الواو كالتاء، لكونهما شفهيّتين. ورُدّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد، كاتّصَف، واتّصل، وغير مطّرد كتُراث وتُجاه، ولم تبدل الميم منها إلاّ في موضع شاذّ، وهو فم، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزّمخشري: هي «مُنُ» الدَّاخلة على ربي، حذفت نونها. وردَّه ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على «رَبّي» كالأصل. وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم.

وقيل: أصلها: أيمن حذف منها حتى بَقِيَت الميمُ.

---

(١) ورد هذا اللفظ في أكثر من حديث، منها ما رواه مسلم في كتاب الأيمان، باب ٥ (حديث رقم ٢٥) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفنّ الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله. فقال له صاحبه. قل إن شاء الله فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت بشقّ رجل. وأيمُ الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».

(٢) الشطر من البسيط، ولم أعثر على تتمته ولا قائله وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤١) والدرر (٢١٦/٤).

[جملة القسم]

(مسألة: القسم جملة) لفظاً: كأقسمت بالله، أو تقديراً: كـ «بالله»، إنشائية كما ذكر، أو خبريّة كأشهد لعَمرٍو خارجٌ، وعلمت لزيد قائم (مؤكّدة لخبريّة) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو: زيد قائم، زيد قائم، فإنه يصدقُ عليها جملةً مؤكّدة ليست أخرى، بل هِيَ هِيَ. وبالخبريّة غيرها، فلا تقع مقسماً عليها، وبالباقي التعجّبية بناءً على الصحيح أنّها خبرية.

(وتتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب (في الإثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعليّة مع التنفيس أو (لا) نحو: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]. ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]. والله لسيقوم زيد. (وقد تُكْسَرُ مع الفعل) في لغة نحو: والله لِتفعلنّ.

ومنعها أي اللّام الفرّاء مع السّين، لأنه لم يُسْمَع بخلاف «سوف». والفرْقُ أنَّ اللام كالجزء مما تدْخُل عليه، فيؤدي دخولُها إلى تَوالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو مرفوض في كلامهم. وأجيب باغتفار ذلك كما قالوا: والله لكَذِبُ زيد.

(و) يتلقّى أيضاً في الإثبات (بأن) المكسورة مثقلة ومخفّفة، سواء كان في خبرها اللّام نحو: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤]. ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. أم لا. (وقيل: إن كان في خبرها اللام) جاز تلقّيه به وإلاّ فلا، لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القَسَم. (وقيل: لام كي) قاله الأخفش، ومثّل بقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] وقول الشاعر:

١١٦٨ ـ إذا قال قدْني قلت بالله حِلْفةً لِتُغْنِيَ عني ذا إنائك أجمعا[1]

ووافقه الفارسيّ في «العسكريّات» ورجع في «البصريّات» و «التّذكرة». وأجاب عن الآية بأنه لم يُرِد القسم بل الخبر فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبيّ ليرضوا المؤمنين، وعن البيت بأنه كذلك، أي: حلفت لتغنيني عني، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال، أي: لتشربنّ. قيل: (وبل) قاله بعض القدماء، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [ص: ١، ٢].

قال أبو حيان: وهو رأي باطل، والجواب في الآية محذوف، أو «كم أهلكنا» وحذف

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب (١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣) والدرر (٤/ ٢١٧) ومجالس ثعلب (ص ٦٠٦) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٤). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٩، ٨٣٠) وشرح المفصل (٣/ ٨) ومغني اللبيب (١/ ٢١٠) والمقرب (٢/ ٧٧).

اللام لطول الفصل فيه. قيل: (وأن) المفتوحة، قاله ابن عصفور في المقرّب. واستدلّ بقوله:

١١٦٩ ـ أمَا واللهِ أن لو كنت حرّاً   وما بالحُرّ أنت ولا العتيقِ[1]

وردّه ابن الصائغ وقال: بل جواب القسم جواب «لو»[2] أي ما يكون جوابها لولا القسم. قال أبو حيّان: وقد رجع عن ذلك ابن عصفور.

(و) يتلقّى (في النفي بما، ولا، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية: ولا فرْق في ذلك بين الاسميّة والفعليّة إلاّ أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر، أو كان المُخْبَرُ عنه معرفةً لزم تكرارها في غير الضّرورة نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ولَعَمْرِي لا أنا هاجرك ولا مُهِينُك. قال أبو حيّان: وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفى بلا. قال: ولا ينفى بها أيضاً الماضي، فلا تقول: والله لا قام زيد، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفى بها كقوله:

١١٧٠ ـ رِدُوا فَوالله لا ذُدْنَاكُمُ أبداً[3]

ومثاله بـ «ما»: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]. وبإن ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ [فاطر: ٤١] (قيل: ولن، ولم) في الفعليّة كقول أبي طالب:

١١٧١ ـ واللهِ لن يَصِلوا إليك بِجَمْعِهِم[4]

وحكى الأصْمَعي: أنّه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم وخالقِهم لم تَقُم عن مثلهم مُنْجِبةٌ. وقال أبو حيّان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكي عن ابن جنّي أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضّرُورة، وهو غلط من ابن جنّي. انتهى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٢١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/ ٩٦، ٢١٩) ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ١١١) ومغني اللبيب (١/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٩) والمقرب (١/ ٢٠٥).

(٢) أي المحذوف المقدر بـ «لأجبتك» أو «لقاومتك» مثلاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى أُوسَّدَ في التراب دفينا

وهو لأبي طالب في الجنى الداني (ص ٢٧٠) وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٦) والدرر (٤/ ٢٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده، لا في الضّرورة، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَصّل حكيته بقولي: (وثالثها ضرورةٌ، ورابعها) يجوز (بلَمْ دون لن) نقله أبو حيّان عن محمد بن خلصة الضّرير[1]. قال: ولن، وإن كانت كـ «لا» في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ «سيفعل»، فلمّا كانت في مقابلة السين لم يتلقّ بها كالسِّين.

(وعندي عكسه) وهو جواز التّلقي بلن دون لم، لأنها للماضي، والقسم بالمستقبل أجْدرُ، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتمام الكلام عند: «وخالقهم». والبيت لا يحتمله، وما قاله من إلحاقها بالسِّين مَرْدودٌ لأن الحرف المتلقى به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها، ولا تأكيد في السّين، ولن يفيد تأكيد النفي، فالتلقي بها حسَنٌ حينئذٍ.

(و) يتلقّى (في الطّلب به) أي بالطّلب أداة أو فعلاً كقوله:

١١٧٢ ـ بِـرَبِّـكَ هـل للصّـبّ عنـدك رأفـة[2]

وقوله:

١١٧٣ ـ بعَيْـنَيْك يا سلْمَـى ارْحَـمي ذا صبَابةٍ[3]

وقوله:

١١٧٤ ـ رُقَـيَّ بِعَمْـرِكُـم لا تَهْجُـرينـا[4]

(أو لما) نحو:

١١٧٥ ـ قـالَـتْ لـه بـالله يـا ذَا البُـرْدَيْـنْ لمـا غَنِثْـتَ نفسـاً أو اثْنَيْـنْ[5]

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خلصة. أصله من شذونة، وسكن دانية وأخذ بها عن ابن سيدة، وأقرأ العربية هنالك وبيلنسية، وأخذ عنه أبو عمر بن شرف وأبو عبد الله بن مطرف التطيلي وغيرهما. كان حيًّا سنة ٤٦٨ هـ. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/ ٤٢) وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ١٢٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدّداً

وهو بلا نسبة في الدر (٤/ ٢٢٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أبَى غير ما يرضيكِ في السرّ والجهرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢١) ومغني اللبيب (١/ ٥٨٤).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ومَنِّينا المنى ثم امطلينا

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٣٧) والدرر (٤/ ٢٢١) والمحتسب (١/ ٤٣). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٣٤).

(٥) تقدم بالرقم (٩٢٩).

(أو إلاّ) نحو:

١١٧٦ ـ بـالله ربّـكِ إلاّ قُلْـتِ صـادِقـةً   هل في لقائِك لِلمشْغُوف من طَمع[١]

(أو إنَّ، وتلزم اللاّم مع النون) الشّديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو: واللَّهِ لأظُنّك صادِقاً، ولا حاجة إلى تقييده بالمُثْبت كما في التّسهيل، لأن اللام لا تدخل غيره إلاّ شذوذاً كما سيأتي.

(والاكتفاء بأحدهما) أي باللاّم أو النّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله:

١١٧٧ ـ تـألّـى ابـنُ أوْسٍ حِلْفـةً لِيَـرُدَّنـي[٢]

وقوله:

١١٧٨ ـ وقتيـل مُـرَّةَ أثـأَرنّ فـإنّـه[٣]

(خلافاً لأبي عليّ) الفارسِيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار. قال أبو حيّان: ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع.

فإن فصل جاز وفاقاً، إمّا بمعمول مقدّم نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] أو حرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] و «قد» نحو: واللَّهِ لقد أقوم غداً.

(و) تلزم (اللاّم مع قَدْ ولَوْ مقدّرةً في ماضٍ مُثْبَتٍ غير جامد)، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ، لأنّها للتقريب من زمن الحال. أما المنفيّ فلا تدخله اللام، وكذا الخالي من قد إذا لم تقدر

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى نسوة كأنهن مفاوِدُ

ويروى «ممائدُ» وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (١٠/ ٦٥، ٧١) والدرر (٤/ ٢٢٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٤) والمقرب (١/ ٢٠٦).

والمفائد: جمع مِفْأد، وهي الخشبة التي يحرّك بها التنّور.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فرغٌ وإنّ أخاكمُ لم يُقْصَدِ

وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) والرواية فيه «أخاهم»، وخزانة الأدب (١٠/ ٦٠، ٦٥) والدرر (٤/ ٢٢٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٥) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٥). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠).

كخبر إنّ الماضي، والجامد لا يقترن بقد كقوله:

١١٧٩ ـ يَميناً لَنِعْمَ السيِّدان وُجِدْتُمَا[١]

(وشذّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي كقوله:

١١٨٠ ـ لئن نَزَحَتْ دارٌ لِلَيْلى لرُبّما   غَنينا بخير، والديارُ جَمِيعُ[٢]

وقوله:

١١٨١ ـ فَلِئَنْ بانَ أهْلُهُ   لَبِما كانَ يُؤْهَلُ[٣]

وأوّله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام، أي لبان بما.

(و) شذّ دخولُها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي: قَدْ، وربّما، وبِما كقوله:

١١٨٢ ـ لئن أمست رُبُوعهم يَبابًا   لقد تدعو الوفودُ لها وفُودا[٤]

وقوله:

١١٨٣ ـ فلئن تغيّر ما عَهِدْتُ وأصْبَحت   صَدفتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسور
لَبِما يُساعِفُ في اللِّقاء وَلِيها   فَرِحٌ بقرب مَزارِها مَسْرُورُ[٥]

(و) شذ دخولها مع (منفيّ) كقوله:

١١٨٤ ـ أما والّذي لو شَاءَ لم يَخْلُقِ النّوَى   لئن غِبْتِ عن عيني لما غِبْتِ عَن قلبي[٦]

(و) شذ (حَذْفهُما) أي اللاّم وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف (أحدهما) أي «قد» فقط إذا لم يقدّر أو «اللام» فقط كقوله.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كل حال من سحيل ومبرمِ

وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٤) والأشباه والنظائر (٨/ ٢١٠) وجمهرة اللغة (ص ٥٣٤) وخزانة الأدب (٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧) والدرر (٤/ ٢٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٩٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في الدرر (٤/ ٢٢٨) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٨٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٧٦، ١١/ ٣٤٤).

(٣) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٤٠) والدرر (٤/ ٢٢٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢٩)

(٥) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٧٦) والدرر (٤/ ٢٣٠).

(٦) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي (٢/ ١٩٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٦) وفيهما أن مسعود بن بشر قد أنشد البيت، وهذا لا يؤكد أن البيت له. وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٠) ومغني اللبيب (ص ٢٧٢).

١١٨٥ ـ حلفت لها بالله حَلْفة فاجرٍ   لناموا فما إن من حديث ولا صَالِ[(١)]

وقوله:

١١٨٦ ـ تاللَّهِ قدْ علمت قيس إذ قذفت[(٢)]

(أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر: «واللَّهِ أنا كُنْتُ أظْلَمَ منه».

وقولي: (حيث لا طول) راجع إلى الاسمية والماضي معاً، فإن كان في الكلام طولٌ حسن الحذف للام أو قد، أو هما. قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] إلى قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]. وقال الشّاعر:

١١٨٧ ـ ورَبِّ السموات العُلى وبروجها   والأرضِ، وما فيها المُقدَّر كَائِنُ[(٣)]

(أو نافيها) أي الاسمية كقوله:

١١٨٨ ـ فوالله ما نِلْتم، ولا نيل مِنْكُم   بمعتدلٍ وفْقٍ ولا مُتقَارِبِ[(٤)]

أراد: مَا نلتم، فحذف ما النافية، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف عليها.

(ونافي الماضي) كقوله:

١١٨٩ ـ فإن شِئْتِ آليتُ بين المقَا   م، والرُّكن، والحجر الأسود
نَسيتُكِ ما دام عَقْلي معي   أمدُّ به أَمَدَ السَّرْمَدِ[(٥)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢) والأزهية (ص ٥٢) والجنى الداني (ص ١٣٥) وخزانة الأدب (١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩) والدرر (٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١، ٤٩٤) وشرح المفصل (٩/ ٢٠، ٩٧) ولسان العرب (٩/ ٥٣ ـ حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧) ورصف المباني (ص ١١٠) ومغني اللبيب (١/ ١٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ريحُ الشتاء بيوتَ الحيّ بالعُنَنِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٢١) وخزانة الأدب (١٠/ ٧٥) والدرر (٤/ ٢٣٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٩) ومغني اللبيب (٢/ ٥٩١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١) ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

(٥) البيتان من المتقارب، وهما لأميّة بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (١٠/ ٩٤) والدرر (٤/ ٣٥) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٤٩٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (١/ ٩٣١) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٧).

أراد: لا نسيتك.

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنّون نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تَفْتَؤُ للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مراداً لجيء باللّام والنّون بخلاف المؤكّد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمُثْبَت لا «ما» (على الأَصَحّ) لِعَدم ورُوده، ولِما فيه من الإلباس إذا لم يعلم. هل القسم على النّفي في الحال أو الاستقبال؟. وقيل: يجوز حملاً على لا.

(وتدخل اللام كأنّ) كقول إعرابيّ: ما هذه القنمة؟ والله لكأنّها على حشة. القنمة: الرائحة الرديئة. والحشة: جمع حش[1] (لا إنّ وأنّ).

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا) ولم يؤت إلاّ بجواب واحد (فالمحذوف جوابه، أو جوابهما خلاف) فنقل أبو حيّان عن الجمهور أنه جوابهما وأن المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما.

ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم: أنه جوابه، والمذكور جوابهما. وقد صرّح بذلك في الكافية. وعن مقتضى كلامه هنا: أنه لا حذف، وأنّ: «لو» و«لولا» ومدخولهما جواب القسم حيث قال: وتصدّر في الشرط الامتناع بـ «لو» أو لولا.

ونقل عن بعضهم: أنه إنْ لم يصلح جواباً للقسم بأن نفي بـ «لَمْ» نحو: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، أو بـ «ما» مع اللام نحو: والله لو قام عمرو ما قام زيد تعيّن جعله للو، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر.

ومن أمثلة المسألة قوله:

١١٩٠ ـ واللّـــهِ لَـــوْلاَ اللّـــهُ مـــا اهْتَـــدَيْنـا[2]

وقوله:

١١٩١ ـ فـواللّـــهِ لـــو كُنّـا شُهـــوداً وغِبْتُـــمُ إذن لَمــلأنَــا جَـوْفَ جِيـرَانِهـم دَمـا[3]

---

(١) الحَشّ والحُشّ: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحشّ أيضاً: البستان. والحشّ: المتوضأ. والجمع من كل ذلك حِشّان وحُشّان وحشاشين؛ الأخيرة جمع الجمع. والحَشّ والحُشّ: المخرج؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش. انظر لسان العرب (٦/ ٢٨٦).

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٨). ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥١). وله أو لعبد الله في الدرر (٤/ ٢٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٣) وشرح المفصل (٣/ ١١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٧).

(أو توالى شرط وقسمٌ، وتقدّمهما طالبُ خَبرٍ فالجواب للشّرط) تقدّم أو تأخّر (حَتْماً) تفصيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم، لأن سُقوطَهُ مُخِلٌّ بالجملة بخلافه، لأنه لمجرّد التأكيد نحو: زيدٌ والله إن تَقُمْ، وزيد إن يَقُم والله أقُمْ (وقيل جوازاً). حكاه أبو حيّان، فيقال عليه: زيد والله إن قام لأقومن. (وقيل: يجوز رَفْعُه وحَذْفُهما) حكاه...[1]

(أو «لا») أي: لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسّابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً. وجواب الآخر محذوف نحو: والله إن قام زيد لأقومن، وإن يقم والله أقم. وجوّز الفرّاء وابن مالك جعل الجواب للشّرط وإن تأخر كقوله:

١١٩٢ ـ لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقاً أصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا[2]

وجعل ابن مالك: الجواب للقسم المُؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله:

١١٩٣ ـ فإما أعِشْ حتى أَدُبَّ على العصا فوالله أَنْسَى لَيْلتي بالمَسَالِم[3]

وردّه أبو حيان: بأن القسم مع جوابه جواب الشّرط، ولذا اقترن بالفاء، لأنّه محذوفٌ دلّ عليه جواب القسم.

(أو سبق القسم) وَحْدهُ (طالِبُ خَبرٍ أو) طالبُ (صِلةٍ بُنِيَ على أيّهما) شئت (فإن بُنيَ عليهما) أي طالِبُ الخبرِ أو الصّلة (فجوابه محذوفٌ) لدلالة الخبر، أو الصّلة عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي واللّهِ يقوم، وزيد والله ليقُومَنّ، وجاءني الّذي واللّهِ لِيَقومَنّ.

(وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لَزِم كوْنه مستقبلاً) لأنه مُغنٍ عن مستقبل، ودالّ عليه.

(و) لزم كون (فِعل الشّرط ماضياً ولو معنًى) كالمضارع المنفيّ بلم (غالباً) لأن جواب الشّرط لا يُحذَفُ إلاّ حيث كان فِعْلُه كذلك، فلا يجوز أن يقال: واللّهِ إنْ يقم زيدٌ لأقومنّ، ولا واللّهِ إنْ لا يقم لأقومَنّ، ولا والله إن قام زيد لقمت إلا أن أُوقع الماضي مَوْقع المستقبل

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب (١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦) والدرر (٤/٢٣٧) وشرح التصريح (٢/٢٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/٦١٠) والمقاصد النحوية (٤/٤٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢١٩) وشرح الأشموني (٣/٥٩٥) ولسان العرب (١٢/١٦٤ ـ ختم) ومغني اللبيب (١/٢٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر (٤/٢٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/٦٠١) ومعجم البلدان (٥/١٣٣ ـ مشرف)

كقوله: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾ [الرّوم: ٥١]. أي لَيَظللن.

(وإذا كان للمقسَم عليه جوابُ شَرْطٍ مستقبل مسبوق بِقَسَم) ملفوظ أو مقدّر **(قُرنت الأداة)** الشرطيّة إنْ أو غيرها **(بلام مفتوحة)** نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النّور: ٥٣]. ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وهذه اللاّم **(تسمّى الموطئة)** لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي مهدته له **(والمؤذنة)** لأنها آذنت بأن الجواب بعدها مَبْنيٌّ على قَسَم قبلها، لا على الشّرط، أي: أعْلَمَت بذلك. **(ويجوز حَذْفها)** ما دام **(لم يحذف القسم)**. فإن حذف لم تحذف **(غالِباً)** لتدُلّ عليه. ومن القليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣].

قال أبو حيّان: فإن كان الفعل الواقع جواباً منفياً «بلا» لم يجز أصلاً، لأنه حينئذ لا دلالة في اللفظ على القَسم المحذوف، ولا يُوجدُ في كلامهم: إن قام زيدٌ لا يقومُ زيدٌ.

ومن دخولها على غير إنْ قوله:

١١٩٤ ـ ولَمـا رُزِقْـتَ ليـأتِيَنّـك سَيبُـهُ[1]

وقوله:

١١٩٥ ـ لمتَـى صَلحْـتَ لَيُقْضَيَـنْ لـك صـالـحٌ[2]

قال: وقد شبه بعضهم «إذ» بـ «إن» فأدخل عليها هذه اللام قال:

١١٩٦ ـ غَضِبَـتْ عَلَـيّ وقـد شـربـت بجـزَّة   فـلإذْ غَضِبْـتِ لأشْـرَبَـنْ بخَـرُوفِ[3]

(والجواب المقرون بما أو إنَّ) المؤكدة **(أو اللام مع اسم لا يقدّم معمول عليه)** مطلقاً بلا خلاف، كما قال أبو حيّان. فإذا قلت: واللَّهِ ما يقوم زيد الآن، أو والله إن زيداً قائم الآن، أو والله لزيدٌ قائم الآن لم يجز تقديم الآن. **(أو هي)** أي: اللام **(مع مضارع فكذلك)**

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَلْباً وليس إليك ما لم تُرزقِ

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ١١٢) وخزانة الأدب (١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٣٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

ولتُجزينّ إذ جُزيت جميلا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٧) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٧) ومغني اللبيب (١/ ٢٣٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩١). وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٨) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤١) ورصف المباني (ص ٢٤٣) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٢٣٦).

لا يجوز التقديم مطلقاً، صَحّحهُ أبو حيّان. وقيل: يجوز مطلقاً ظَرْفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفرّاء، وأبي عُبَيْدة، واستدلاً بقوله: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥]، أي حقًّا.

(وثالثها يقدم الظرف) والمجرور دون المفعول، وهو رأي ابن مالك واستدلّ بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(ويقع القسم بين مَنْفيَّيْن توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله:

١١٩٧ ـ أَخِلاَّي لا تَنْسوا مَواثيق بَيْنَنا   فإنّيَ لا والله ما زِلْتُ ذاكِرا(١)

(وقد يغني) النّفي (السّابق) عن النّفي المباشر للجواب كقوله:

١١٩٨ ـ فلا واللّهِ نادَى الحيُّ ضَيْفِي(٢)

أي ما نادى. (ويُغْني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدلّ عليه. (وقيل) وعليه ابن مالك (إن وقع بعد: «لقد») نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢] (أو لئن) نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] (أو مصاحباً لإمّا مفتوحة ونوناً) للتوكيد نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النّمل: ٢١]. (وقيل): وعليه أبو حيّان (إن كان الجواب باللاّم) أو إنّ المشدّدة، فإنْ كان بغيرهما كـ «ما»، ولا، وإنْ فلا.

(و) يغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ [النّازعات: ١] إلى قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النّازعات: ٦] أي ليبعثن. (وقَسَم مسبوق بحرف جواب) نحو: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ [الأحقاف: ٣٤]. وقولك ـ لمن قال: أتفعل كذا؟ ـ: إي والله، أو نعم والله، أو أجل والله.

[جير]

(و) تغني (عن القسم) جير قال:

١١٩٩ ـ قالوا قُهِرتَ فقلْتُ جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ   عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ(٣)

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هدوًّا بالمساءة والعِلاطِ

وهو للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب (١٠/ ٩٤) والدرر (٤/ ٢٤٣) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٦٩) ولسان العرب (٧/ ٣٥٤ ـ علط). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٦٣٧)؛ ورواية المغني:

فلا والله نادى الحيُّ قومي   طوال الدهر ما دُعي الهديلُ

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٤).

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (وبفتح) تخفيفاً ثم (قال سيبويه اسماً) لِدُخول التّنوين عليها في قوله:

١٢٠٠ ـ وقـائلـةٍ أسِيـتَ فقلـت جَيْـرٍ[1]

(بمعنى حقّاً) فيكون مصدراً. (وقيل: أبداً) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلّة تمكّنها، إذْ لا تستعمل إلاّ في القسم، قاله صاحب الملخص[2].

(و) قال: (قومٌ: حرف جواب) بمعنى: نَعَم، وصحّحه ابن مالك قال: لأن كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه: «نعم»، وليس كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أنْ يقع فيه «حقّاً»، فإلحاقها بـ «نعم» أوْلى، لأنّها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً، ولذلك بُنِيَتْ. ولو وافقت حقاً في الاسمية أعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أنّ: «حقاً» كذلك، ولو لم تكن بمعنى: «نعم» لم تعطف عليها في قوله:

١٢٠١ ـ أبى كَرماً لا آلِفاً جَيْر أو نعم   بـأحسـن إيفـاءٍ وأنْجَـزِ مَـوْعـدِ[3]

ولم تؤكّد في قوله:

١٢٠٢ ـ وَقُلْنَ على البـرْدِيّ أوّلُ مَشْـرَبٍ   نَعَـم جَيْـر إنْ كـانَـت رواءً أسافِلُه[4]

ولا قوبل بها: «لا» في قوله:

١٢٠٣ ـ إذا تقـول لا ابنـة العُجَيْـرِ   تَصْـدقُ لا إذا تقـول: جَيـرِ[5]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

أسِيٌّ إنني من ذاك إنّهْ

وهو لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٠٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١١١، ١١٣) والدرر (٤/ ٢٤٤، ٥/ ١٢٦) ورصف المباني (ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (١٤/ ٣٥ ـ أسا) ومغني اللبيب (١/ ١٢٠).

وتنوين «جير» في الشاهد خُرّج على وجهين: أحدهما: أن الأصل: «جير إنّ» بتأكيد «جير» بـ «إنّ» التي بمعنى «نعم»، ثم حذفت همزة «إنّ» وخففت. الثاني: أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت فنوّنه تنوين الترنُّم، وهو غير مختص بالاسم.

(٢) لعله «ملخّص القوانين» في النحو، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع العثماني الإشبيلي الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨١٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الجنى الداني (ص ٤٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٦) وشرح الأشموني (١/ ٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٨٤) والجنى الداني (ص ٤٣٤) وخزانة الأدب (١٠/ ١٠٧) والدرر (٤/ ٢٤٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦١).

(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٣٤) والدرر (٤/ ٢٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٢) ومغني اللبيب (١/ ١٢٠).

قال: وأما تنوينها فضرورةٌ أو ترنّم. زاد الفارسيّ أو شاذّ، كتنوين اسْمِ الفعل في قولهم: فداءٍ لك بكسر الهمزة[١]. واختار هذا القول أبو حيّان، وابن هشام، والرّضي. وقال: إنما صحّ وقُوعها قَسَماً بجامع أن التّصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقَسَم.

قال ابن الدَّمامينيّ: ولقائل أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى «حقّاً»، ودخول «أل» وسنده «ما» التي بمعنى شيء ونحوها. وسببُ البناء حينئذ موافقتُها لـ «جير» الحرفيّة لفظاً، وكونها مؤكدة في البيت المذكور، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً. وأجاب شيخنا الإمام الشّمُنّي عن الأول بأنّ اللّزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء، فإنّها مشابهة له في الوضع، قال. وقوله: إنّ سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر، فإن القائل باسميّة «جَيْر» لا يثبت «جَيْراً» أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها[٢]. انتهى.

(و) قال قوم: **(اسم فعل)** حكاه صاحب الملخص، واختاره فيما نقل أبو حيان، قال: لأن تنوينها للتّنكير، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل، أو الصّوت **(وتنوّن ضرورة)** كالبيت السابق.

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَمٍ، كما يجاب بـ «نعم» و «أجل» كقوله:

١٢٠٤ ـ قالت: أراك هارِباً للجَوْرِ مِنْ هدّة السُّلطانِ، قلت: جَيْرِ[٣]

[لا جرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً **(لا جَرَم)**. حكى الفرّاء أنّ العرب تقول: لا جرم لآتينّك، ولا جَرَم لقد أحسنت، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حَقّاً» وأصلها: بمعنى: لا بُدَّ.

---

(١) قال في اللسان (١٥/ ١٥٠ ـ مادة فدي): «ومن العرب من يكسر فداءِ بالتنوين إذا جاور لام الجرّ خاصة فيقول: فداءٍ لك؛ لأنه نكرة، يريدون به معنى الدعاء».

(٢) في حاشية الهمع (٤/٢٥٩) طبعة مؤسسة الرسالة: «هذا النصّ المنقول عن الشمني فيه نقص، ونصّ عبارة الشمني ورقة ٣٧: فإن قلت: ما سبب البناء حينئذ؟ قلت: موافقتها حير الحرفية لفظاً ومعنى. هذا عند من يجعلها كحقًّا وأما عند من يجعلها كأبداً فالبناء مشكل. وأقول: الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقًّا وأبداً وبين الإعراب عدمُ مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى «شيء» فإنها مشابهة للحرف في الوضع. وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كحقًّا فيه نظر؛ فإن القائل بأن جير بمعنى حقًّا أو أبداً لا يثبت جير أخرى حرفاً حتى تكون هده مشابهة لها» انتهى.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/ ١٥٦ ـ حير) وتاج العروس (١٠/ ٤٩٩ ـ جير).

[عوض]

(قال الكوفية: و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال: عَوْضُ لأفعلن. قال أبو حيّان: والبصريّون لا يعرفون القسم به، وإن ذكره الزَّجاجي.

(ويجمع بين أيْمانٍ) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا؛ (لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثّاني حتى يُوفَّ الأوّل جوابه) فيقال: تالله لأفعلنّ، بالكعبة لأفعلن (خلافاً للأخفش) في تجويزه الموالاة، فيقال: والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يقال: والله، والله لا أفعل.

[القسم غير الصريح]

(مسألة: من القسم غير صريح) وهو: ما لا يُعْلَمُ بمجرّد لفظه كونُ النّاطق به مقسماً (كعلمت) نحو: ﴿عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. قال سيبويه: ومنه قولهم: عَلِم الله. (وشهدت) نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] في رواية الكسر[١]. ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وجاهدْتُ، وأوثقْتُ، وأخذت. ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وهذه الألفاظ (في الخبر، ونشدتك الله وعمّرْتك الله) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء، وفتحها مع ضمّ العين. (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها، (وقعيدك الله، وعزمت في الطلب) وقد تقدّم أنّ جواب الطلب يتلقى به، أو بلمّا، أو إلاّ أو إنّ.

ومن أمثلته هنا قولهم: أنشدك الله إلاّ فعلت، وفي الصحيح «الله إلاّ قضيت بيننا بكتاب الله»[٢] وقوله:

١٢٠٥ ـ عَمَّـرتُـكِ اللَّـهِ إلاَّ مـا ذَكَـرْتِ لنـا   هـل كُنْـتِ جـارَتنـا أيّـامَ ذِي سَلَـمِ[٣]

---

(١) هي قراءة ابن عباس؛ وخُرّج ذلك على أنه أجرى «شهد» مجرى «قال» لأن الشهادة في معنى القول؛ فلذلك كسر «إنّ»، أو على أن معمول «شهد» هو «إن الدين عند الله الإسلام» ويكون قوله. «إنه لا إله إلا هو» جملة اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف، إذ فيها تسديد لمعنى الكلام وتقوية. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٤٢٠).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في الشروط، باب ٩، حديث رقم ٢٧٢٤ و٢٧٢٥ عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنيّ في قصّة المتقاضيين عند رسول الله ﷺ.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٩) وخزانة الأدب (٢/ ١٣، ١٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٣٤، ٤/ ٢٥٠) والكتاب (١/ ٣٢٣) ولسان العرب (٤/ ٦٠٢) والمقتضب (٢/ ٣٢٩).

وقوله:

١٢٠٦ - يـا عَمْـرَكِ الله إلاَّ قُلْـتِ صـادقـة   أَصَـادِقـاً وصْفـهُ المجنـون أو كـذبـا[١]

وقوله:

١٢٠٧ - عَمْـرك اللّـهُ يـا سعـادُ عِـدينـي   بَعْـضَ مـا أَبتغـي، ولا تُـؤيسينـي[٢]

وقوله:

١٢٠٨ - عَمـرك الله أمـا تَعْـرِفُنِـي   أنـا حَرَّاثُ المنـايـا فـي الفَـزَعْ[٣]

وقوله:

١٢٠٩ - قعيـدَكمـا اللّـهُ الـذي أنتمـا لـه   ألـم تَسْمَعـا بـالبيضَتَيْـن المنـاديـا[٤]

وقوله:

١٢١٠ - قعِيـدَكِ أن لا تُسْمِعينـي مَـلامَـةً   ولا تَنْكَئِـي قَـرْحَ الفـؤاد فَيَيْجَعَـا[٥]

(ويجوز حذف نشدت) فيقال: بالله لما فعلت، ومنه قوله:

١٢١١ - قـالـت لـه بـالله يـا ذا البُـرْدَيْـنْ   لمـا غنثـت نَفَسـاً أو اثنَيْـن[٦]

(و) يجوز حذف (الباء، فينتصب تاليها) نحو: نشدتك الله لما فعلت. والأصل بالله. ومعنى: نشدتك بالله إلاّ فعلت: أقسمت به (لا ترى إلا فاعلاً) أي سألتك، وطلبت منك مَنْ نَشد الضّالة: طلبها.

(و) معنى (عَمْرك الله) يُعَمِّرك، أي: عمّرك تعميراً، وهو مخفف: عَمّرتُكَ الله بحذف الزوائد: (سألت بتعميرك) أي بإقرارك له بالبقاء، كما أنّ عمرك الله: أحلف ببقاء الله، ودوامه.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (ص ٦٧) والأغاني (٢/ ٥١) وتزيين الأسواق (ص ١٠٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٥١) والدرر (٤/ ٢٥٠).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٥٠) والدرر (٤/ ٢٥٢).

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٥٢)

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٦٠) والدرر (٤/٢٥٣) ولسان العرب (٣/ ٣٦٤ - قعد). ولجرير في لسان العرب (١٢٩/٧ - بيض) وليس في ديوانه. وبلا سبة في لسان العرب (٢٥/١٠).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمتمّم بن نويرة في ديوانه (ص ١١٥) وخزانة الأدب (٢/ ٢٠، ١٠/ ٥٤، ٥٦) والدرر (٤/ ٢٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٦) ولسان العرب (١/ ١٧٣ - نكأ، ٣/ ٣٦٣، ٣٦٤ - قعد، ٨/ ٣٧٩ - وجع) والمنصف (١/ ٢٠٦). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦٢) والمقتضب (٢/ ٣٣٠).

(٦) تقدم بالرقم (٩٢٩).

فإن لم يرد بهما القسم، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك.

وقيل: المراد به: ضد الخُلُوّ من عمر الرجل منزله، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله، تأكيداً للصّدق، والتقدير: ذكّرْتُك بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب، فلا يخلو منه.

(و) معنى (قعدك الله، وقعيدك: الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك، وهو بمعناه. وضمَّن القسم قال في الصّحاح: على معنى: يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوى.

وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله، ونصب «الجلالة» في الجميع على إسقاط الجارّ.

المجرورات/ الإضافة

(الإضافة): أي هذا مبحثها. هي في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشّمس للغروب: مالت، أو أضفت ظَهْري إلى الحائط: أملته إليه، وضاف السّهْمُ عن الهدف: عَدَل، وأضفته إلى فلان: ألجأته، والمضاف في الحرب: المحاط به، والمضاف: الملزق بالقوم، وضافَه الهم: نزل به. وتضايف الوادي: تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر، وأضفت من الأمر: أشفقت.

وفي الاصطلاح: (نسبة تَقْيِيدِيّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ) فخرج بالتقييدية: الإسنادية نحو: زيد قائم، وبما بعده نحو: قام زيد، ولا ترد الإضافة إلى الجُمَل، لأنها في تأويل الاسم.

وبالأخير الوصف نحو: زيد الخياط.

(وتصِحّ بأدنى ملابسة) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦] لمّا كانت العشيّة والضحى طَرَفَي النّهار صحّت إضافة أحدِهما إلى الآخر. وقولهم: «كَوْكَبُ الخَرْقاء» أضيف إليها؛ لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه.

(والأصحّ أنّ الأول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف إليه) وهو قول سيبويه، لأنّ الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره.

وقيل: عكسه. (وثالثها: يجوز في كُلّ) مِنْهما كُلّ منهما.

(وتَجْري) هذه الأقوال (في المسند والمسند إليه) فقيل: المسند الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثّاني. وقيل: عكْسُه، وقيل: يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثّاني. والأصحّ: قولٌ رابع: أن المسند: المحكومُ به، والمسند إليه: المحْكومُ عليه.

(و) يجري أيضاً في (البَدَل والمُبْدَل منه). والأصحّ هنا أنّ الثاني البدل، والأول المبدل منه، كما يؤخذ من مبحثه.

(و) الأصحّ (أن الجرّ) في المضاف إليه (بالمضاف) قال سيبويه، وإن كان القياسُ ألاّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجرّ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ، فعمل عمله، ويدلّ له اتّصال الضمائر به، ولا تتصل إلاّ بعاملها. (وقال الزّجّاج، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لأن الاسم لا يختصّ. (و) قال (الأخفش بالإضافة) المعنويّة قال الجمهور: (وتقدر اللاّم). قال في شرح الكافية: ومعناها هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحّة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صِحّة تقديرها، وتقدير غيرها نحو: يد زيد، وعند امتناع تقديرها، وتقدير غيرها نحو: عنده، ومعه، ومنه إضافة كُلّ إلى ما بعدها. (و) قال (قوم. و) يقدّر (مِنْ إنْ كان الأوّل بعض الثاني، وصحّ الإخبار به عنه) كثوب خَزّ، وخاتم فِضّة، فالثّوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضّة، ويصح أنْ يُطْلق على كل اسم الخزّ، والفضّة. ومنه إضافة العدد إلى المعدود، والمُقَدّر إلى المقدّرات على الصّحيح، بخلاف: يدُ زيدٍ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللاّم، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثّاني فيه على الأوّل.

(قيل: أو لم يَصحّ) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً، وهو رأي ابن كيسان، والسِّيرافي، واستدلاً بظهورها في قوله:

١٢١٢ ـ فـالْعَيْـنُ منـي كـأنْ غَـرْبٌ تُحطُّ بـه[1]

وقوله:

١٢١٣ ـ كـأنَّ علـى الكفّيـن مِنْـه إذا انْتـحى[2]

وردّه ابن مالك بأن الفصل بـ «مِنْ» لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها، وقد فصل بها ما ليس بجزء قال:

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

دهماءُ حاركُها في القِتْبِ محزومُ

وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه (ص ٥٣) وحمهرة اللغة (ص ١٥٠) والدرر (٥/ ٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

مداكُ عروسٍ أو صلايةُ حنظلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣١٣) وخزانة الأدب (٣/ ٩٥، ٩/ ١٨٠) ولسان العرب (١٤/ ٤٦٩ ـ صلا) وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٦).

والصلاية: سريحة خشنة غليظة من القُفّ.

١٢١٤ ـ وإنَّ حَـــدِيثــاً مِنْــكِ لـــو تعلمينــه[١]

وأنكر قوم الإضافة بمعنى «مِنْ» أصلاً، وقالوا: الإضافة بمعنى اللاّم، لأن الخزّ مستحِقٌّ للثوب، كما أنه أصله.

(و) قال الجُرْجانِيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه: (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرْفاً له. قال في شَرْحَي الكافية والتّسهيل: قد أغفلها أكثرُ النّحويين، وهي ثابتة في الفصيح كقوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]. ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿يَٰصَىٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] وفي الحديث: «فلا تجدون أعْلَمَ من عَالِم المدينة»[٢]، فمعنى «في» في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلاّ بتكلّف.

قال أبو حيّان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وهو مَرْدُودٌ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك، وردّ الدعوة تفرّده. وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته: بأن تقدير «في» أقل من «اللاّم» و «مِنْ». وكذا قال ابن مالك. وزاد أنّ تقدير: «مِنْ» أقلّ من تقدير «اللاّم». (و) قال (الكوفيّة و) يقدّر (عند) نحو: هذه ناقة رقودُ الحَلْب، أي رقودٌ عِنْد الحَلْب.

وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبّهة، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة. (و) قال (أبو حيّان: لا تقدير) أصلاً، لا للاّم، ولا لغيرها، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته متعدّدة بيّن كل جهة منها الاستعمال. فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، ودارُ عمرو، فالإضافة لِلْمِلْك، أو سَرْجُ الدابة فللاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص.

(ويختَصّ) التّقدير عِنْد مَنْ قال به (بالمحضة، وقيل: تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢] ﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤]. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبّهة.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

جنى النحل في ألبان عوذ مطافلِ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٧/٥) وشرح أشعار الهذليين (١/١٤١) وروايته فيه. «تبدلينه» مكان «تعلمينه» وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٤) ولسان العرب (٧٩/٤ ـ بكر، ٤٠٢/١١ ـ طفل). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٨٢)

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم (باب ما جاء في عالم المدينة، حديث رقم ٢٦٨٠) عن أبي هريرة روايةً «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة».

(و) المحْضة (هي التي تفيد تعريفاً) إذا كان المضاف إليه معرفة (أو تخصيصاً) إذا كان نكرة. قال أبو حيّان: هكذا قالوا، وليس بصحيح؛ لأنه من جَعْل القسم قَسِيماً، وذلك أنّ التعريف تخصيص، فهو قِسْمٌ منه. والصّواب أنها تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه التعريف. انتهى. وهو بَحْثٌ لَفْظِيّ (وفي مفاد إضافة الجُمَل) أي الإضافة إليها (احتمالان) لصاحب البسيط. وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات، ووجه التّعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا ترجيح. ثم قال: وفي التّعريف نظر، لأن تقدير المصدر تقدير معنىً كما في همزة التّسوية، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرّف قولك: غُلام رَجُلٍ، وأنت تريد واحداً بعينه. وأيضاً، فلا يلزم في المصدر أن يقدّر مضافاً بل قد يقدّر منوّناً عاملاً. انتهى.

(وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد واحداً منهما (بل تخفيفاً) في اللفظ بحذْف التّنوين، وشبهه. (فمنه) أي من غير المحضة (إضافة غير، ومِثْل وشِبْه، وخدْن) بكسر المعجمة، وسكون المهملة بمعنى: صديق (ونحو) بمعنى: مِثْل (وناهيك، وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتِرْب بمعنى لِدَة وضَرْب ونِدّ في معنى مِثْل. وشَرْعك وبَجْلك، وقطك، وقدك في معنى حسبك، فهذه الأسماء نكرات وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنّها على نيّة التنوين قصداً للتخفيف كالوصف، كما قاله سيبويه، والمبرّد، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في «حسب» ونحوها؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السّراج والسّيرافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل، ونحوهما، لأنك إذا قلت غير زيد، فكلٌّ شيء إلا زيد غيره. ومِثْل زيد فمِثْلهُ كثير: واحدٌ في طوله، وآخرُ في عَملِهِ، وآخرُ في صنعته، وآخرُ في حُسْنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية. ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب، وقال الأخفش: يجوز أن يكون السّبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مِثْلٌ لك، ولا غَيْرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّنكير، فلذلك كانت نكرة مُطْلقاً.

(وكذا واحد أمّه، وعَبْدُ بطنه، وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو عليّ في الأوّلين، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها «رُبّ» في قول حاتم:

١٢١٥ ـ أمــاويّ إنــي رُبَّ واحــد أمّــه[1]

وقولها: ربّ أبيه، رُبّ أخيه. قال أبو حيّان: كأنه لوحظ في واحد أمه معنى: مُفْرَدُ أمّه، وفي عبد بطنه: خادِم بطنه، والضمير فيهما لا يرجع إلى واحد، ولا عبد، بل إلى

---

(١) تقدم برقم (١٠٧١).

غيرهما مما تقدّم. وفي أبيه وأخيه: مناسب له بالأبوّة والأخوّة. والأشهر استعمال ما ذكر معرفة. **(وقيل و)** منه أيضاً **(الظّروف)** سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة. حكاه أبو حيّان عن بعضهم.

(ويعرف ما ذكر) من «غير» وما بعده **(إن تعيّن المُغَاير والمُمَاثِل)** كأنِ وقع «غير» بين ضِدَّين نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرّك، أو قارن مثْلاً ممّا يُشْعِرُ بمماثلة خاصّة. **(وقال المبرّد: لا يتعرّف «غير» بحال)**، لأنّ كُلّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً، والذي يُماثِلُك من كُلِّ وَجْهٍ قد يتعيّن أن يكون واحداً. قال أبو حيّان: ورُدَّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّهُ نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المِثْل.

(ومنه) أي غير المحضة **(إضافة الصّفة)** أي اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة **(إلى معمولها)** المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، لأنّها في تقدير الانفصال، ولذلك وصف بها النّكرة في قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقعت حالاً في قوله: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحجّ: ٩] ودخل عليها رُبّ في قول جرير:

١٢١٦ ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُم[1]

وذكر ابن مالك في نكته على **(الحاجبية)**: أنها قد تفيد التّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من «ضارِب».

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً، لا ضاربٌ فقط، فالتخصيص حاصِلٌ بالمعمول قبل الإضافة.

وفُهِمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كانت بمعنى الماضي، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لاقَى مباعدةً منكم وحرمانا

وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٣) والدرر (٥/ ٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٢، ٨٨٠) والكتاب (١/ ٤٢٧) ولسان العرب (٧/ ١٧٤ ـ عرض) ومغني اللبيب (١/ ٥١١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٤) والمقتضب (٤/ ١٥٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) والمقتضب (٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩).

والشاهد في البيت جرّ «غابطنا» بـ «ربّ» التي لا تدخل إلا على النكرة، فدلّ على أن اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «رُبّ».

(قيل: و) منه إضافة (المصدر) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحَلّ أو منصوبه فأشْبَه الصّفة، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة العاملة بالشّبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أنْ يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف، والأصَحّ لا، ورُدّ الاستدلالُ؛ لأنه لم يَنُبْ مناب الفِعل وحده، بل مع أنْ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول «رُبّ» وأل، ونعته بالنّكرة، وبورود نعته، وتأكيده بالمعرفة في قوله:

١٢١٧ ـ إنّ وَجْـدِي بـك الشّـدِيـدَ أرانـي[1]

وقوله:

١٢١٨ ـ فلـو كـان حُبّـي أمَّ ذي الـوَدْعِ كُلُّـهُ[2]

وبأنَّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها.

(قيل: و) منه إضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن الدّباس[3]، والجزُولي، وابن عُصفور، وابن أبي الرّبيع، قال الفارسيّ: لأنه ينوى بها الانفصال، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ لا ينفكّ أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأنّ فيه معنى الفعل، ولهذا نصب الظرف. وتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جرّ. والأصحّ أنها محضة، إذْ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد رُبّ، وأل. قال سيبويه: العرب لا تقول: هذا زيد أسود الناس، لأن الحال لا يكون إلا نكرة.

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عاذراً من وحدتُ فيك عذولا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٩، ٢٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٧) وشرح قطر الندى (ص ٢٦٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأهلكَ ما لم تستمعْهُ المسارحُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٠)

(٣) هو أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادي المعروف بابن الدبّاس نحوي، لغوي ولد سنة ٤٣١ هـ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ. وقيل ولد سنة ٤٤٨ هـ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ. من تصانيفه المعلم في النحو، وشرح على خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٧/ ٥٤) ونزهة الألبّا (ص ٤٥٧) ومرآة الجنان (٣/ ١٦٢) والنجوم الزاهرة (٥/ ١٩٥) وشذرات الذهب (٣/ ٤١٢) وبغية الوعاة (ص ٣٨٤) وكشف الظنون (ص ٤٨ و١٧٤١).

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة. قاله ابن السرّاج. ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأوّل.

(فإن قصد تعريفها)، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرّفت) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣] (إلاّ) الصفة (المشبهة) فلا تتعرّف، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ، وهو الرّفع بخلافها في غيرها، فهي عن فَرْعٍ وهو النّصب، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام.

(وزعم الكوفيّة والأعْلم) فقالوا: إنّها تتعرّف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه، (ومن ثمَّ) أي مِنْ هنا، وهو أنّ إضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه، وإنما يقرن بها هذا (إن كان مُثنّى أو جمعاً على حدّه)، نحو: الضّاربا زيد، والضّاربو زيد. قال الشاعر:

١٢١٩ ـ ليس الأخلاَّءُ بالمُصْغِي مَسامِعِهم[1]

وقال:

١٢٢٠ ـ إن يَغْنَيا عَنّي المُسْتوطِنا عَدَنٍ[2]

(أو أضيف لمقرون بها) نحو: الضّاربَ الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] (أو) أضيف إلى (مضاف إليه) أي إلى مقرونٍ بها نحو: القاصد باب الكريم.

(وكذا) إن أضيف إلى (ضمير هي في مَرْجِعِه على الأصح) نحو: الضارب الرجل والشاتمه، وقوله:

١٢٢١ ـ الودُّ أنتِ المُسْتَحِقّة صَفْوِه[3]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رَحِمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٧) والدرر (٥/ ١١) وشرح التصريح (٢/ ٣٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٤).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فإنني لستُ يوماً عنهما بغني

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٦) والدرر (٥/ ١١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٩) وشرح التصريح (٢/ ٢٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه: =

وقوله:

١٢٢٢ ـ الواهب المائةِ الهجانِ وعَبْدِها[1]

ومنع المبرّد هذه الصورة، وأوجبَ النصب. قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضاربك، والضّاربي، والضّاربه، قاله الرُّمانيّ والمبرد والزمخشريّ. ومنع سيبويه والأخفش ذلك، وجعلا موضع الضمير نصباً كما لو كان موضعه ظاهراً، فإنّه يتعيّن نصبه.

(قال الفراء أو) أضيف إلى **(معرفةٍ)** ما نحو: الضّارب زيد، بخلاف الضّارب رجل، ولا مستند له في السّماع. **(و)** قال **(الكوفيّة)**: أو أضيف عددٌ إلى **(معدود)** نحو: الثلاثة الأثواب قال ابن مالك: وحجّتهم السّماع. وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز: الرّطل زيتٍ لا يجوز هذا.

(الجمهور على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه، ونعته، ومنعوته ومؤكّده)، لأن المضاف يتعرّف، أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرّف، ولا يتخصّص إلا بغيره. والنّعت عَيْنُ المنعوت، وكذا ما ذكر بعده. **(إلا بتأويل)** كقولهم: سعيد كرز، أي مُسمّى هذا اللّقب. وخَشْرَمُ دَبْر[2] أي الذي له ذا الاسم؛ لأنهما إسمان للنّحل، وصلاة الأولى ومَسْجِد الجامع، و ﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: ٥] أي الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملّة القيّمة،

= منّي وإن لم أرْجُ منك نوالا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٥) والدرر (٥/ ١٢) وشرح الأشموني (١/ ٣٠٨) وشرح التصريح (٢/ ٢٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٢).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عُوذاً تزجّي خلفها أطفالها

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٩) وأمالي المرتضى (٢/ ٣٠٣) وخزانة الأدب (٤/ ٢٥٦، ٢٦٠، ٥/ ١٣١، ٦/ ٤٩٨) والدرر (٥/ ١٣) والكتاب (١/ ١٨٣) والمقتضب (٤/ ١٦٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٢٠) والدرر (٦/ ١٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٧) والمقرب (١/ ١٢٦).

وقوله «وعبدها» روي بالجرّ والنصب تبعاً للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل، وهو قوله «المائة» أو محلّه

(٢) في اللسان (١٢/ ١٧٩ ـ مادة خشرم): الخشرم: جماعة النحل والزنانير، لا واحد لها من لفظها. وقال أبو حنيفة: من أسماء النحل الخشرم واحدتها خشرمة. والخشرم أيضاً: أمير النحل والخشرم أيضاً: مأوى الزنابير والنحل وبيتُها ذو النخاريب وفي الحديث: «لتركبنّ سَنَنَ من كان قبلكم ذراعاً بذراع حتى لو سلكوا خَشْرَمَ دَبْرٍ لسلكتموه» هو مأوى النحل والزنابير والدَّبْر، قال: وقد يطلق عليها أنفسها. والدبرُ: النحل.

وسَحْق عِمامةٍ[١]، وجرْد قَطيفةٍ[٢]. الأصل: عمامة سَحْقٌ، وقطيفةٌ جَرْدٌ، قدّم، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضّة، ويوْم يومٍ، وليلة ليْلةٍ.

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللّفظ فقط) من غير تأويل. تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و ﴿وَعْدَ ٱلصِّدْقِ﴾ [الأحقاف: ١٦] و ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و «يا نساء المؤمنات» كما جاء ذلك في النّعت، والعطف، والتأكيد نحو: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

١٢٢٣ ـ كَـــذِبـــاً ومَيْنـــا[٣]

﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجْر: ٣٠]. (و) قال أبو حيّان: لا يتعدّى السّماع، بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أو لا، أو واسطة) بينهما؟ أقوال:

الأول: قاله جماعة، واختاره أبو حيّان، لأنه لا يقع بعد «رُبّ»، ولا «أل»، ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة، فلا يحفظ: «صلاة أولى» و «مسجد جامع».

والثاني: قاله الفارسيّ وابن الدّباس وغيرهما لشبهه بحسَن الوجْه وأمثاله، لأن الأصل في «صلاة الأولى» ونحوه: «الصّلاة الأولى» على النعت، ثم أزيل عن حدّه كما أن أصل: حسن الوجه: «حَسَنٌ وجْهُهُ» فأزيل عن الرفع.

والثّالث: قاله ابن مالك؛ قال: لأن لها اعتبارين: اتّصالٌ من وجه أن (الأوّل) غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله من وجه: أنّ المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر. قال أبو حيّان: ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث. (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغي فيه مضاف) نحو:

---

(١) السحق: الثوب الخلق البالي، قال مزرّد:

ومـــا زوّدونـــي غيـــر سَحْق عمـــامة وخمـــس مِئـــي منهـــا قسـيٌّ وزائـــفُ

وجمعه: سحوق. انظر لسان العرب (١٠/ ١٥٣).

(٢) الجَرْدُ: الخَلَقُ من الثياب. وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «ليس عندنا من مال المسلمين إلا جردُ هذه القطيفة» أي التي انجرد خَمَلُها وخلقت. انظر لسان العرب (٣/ ١١٥).

(٣) جزء بيت من الوافر، وتمامه:

وقـــدّمـــتِ الأديـــمَ لـــراهِشَيْـــهِ وألفَـــى قـــولهـــا كـــذبـــاً ومَيْنَـــا

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣) والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٣) وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣) والدرر (٦/ ٧٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٦) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٢٥ ـ مين) ومعاهد التنصيص (١/ ٣١٠). وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ٣٥٧).

١٢٢٤ ـ إلـى الحـوْل ثُـمّ اسْـمُ السّـلام عَلَيْكمـا[١]

(أو مضاف إليه) نحو:

١٢٢٥ ـ أقـام ببَغْـدادِ العِـراقِ وشَـوْقُـه لأهـل دِمشْـقِ الشّـام شَـوْقٌ مُبـرِّحُ[٢]

(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضافٍ إليه)، لأنه من تمامه، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف. (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو: أنت أخانا أوّل ضارب. واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال، وأن ثعلباً حكاه عنه. قال أبو حيّان: فهل هو مختصّ بلفظ: «أوّل» أو «عام» في كل أفعل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرْقٌ بين «أول» وغيره، فيجوز: هذا بالله أفضل عارف. والصّحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ولمخالفة الأصول.

(وجوّز الزمخشريّ وابن مالك) التّقديم (على غير) النّافِية (مطلقاً) نحو: زيد عمراً غير ضارب. قال:

١٢٢٦ ـ فتًـى هـو حَقّـاً غيـرُ مُلْـغٍ فـريضـةً ولا تَتّخِـذْ يَـوْمـاً سـواهُ خليـلا[٣]

قال أبو حيّان: والصّحيح أنه لا يجوز ذلك، والبيت نادِرٌ لا يقاس عليه. وجوّزه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله:

١٢٢٧ ـ إنَّ امـرءاً خَصّنـي يـومـاً مَـوَدّتَـه علـى التّنـائِـي لَعِنْـدي غَيْـرُ مَكْفُـورِ[٤]

قال أبو حيّان: والصحيح المنع لاتّحاد العلّة في ذلك وفي المفعول. أمّا «غير» التي لم يُرَدْ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق، فلا يقال: أكرم القوم زيداً غير مُشَاتم.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ

وهو للبيدْ بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٤) والأشباه والنظائر (٧/ ٩٦) والأغاني (١٣/ ٤٠) وبغية الوعاة (١/ ٤٢٩) وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢) والخصائص (٣/ ٢٩) والدرر (٥/ ١٥) وشرح المفصل (٣/ ١٤) والعقد الفريد (٢/ ٧٨، ٣/ ٥٧) ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٥) والمنصف (٣/ ١٣٥). وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٠٧) والمقرب (١/ ٢١٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الدرر (٥/ ١٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٠٧)

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٣) ومغني اللبيب (٢/ ٦٧٥)

(٤) تقدم بالرقم (٥٢٠).

(وجوّز قومٌ) التّقديم (على حقّ) كقوله:

١٢٢٨ ـ فإنْ لا أكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فإنّني بضرب الطُّلَى والهامِ حقٌّ عليم(١)

قال أبو حيّان: والصحيح المنع لندور هذا البيت، وإمكان تأويله. وجوّز قوم التقديم على «مِثْل» نقله ابن الحاجّ نحو: أنا زيداً مثل ضارب.

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه (تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفُه)، ولم يختلّ الكلام به، (وكان بعضاً) من المضاف إليه (أو كبعض) منه، كقولهم: قُطِعَتْ بَعْض أصابعه، وقرىء: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾(٢) [يوسف: ١٠] وقوله:

١٢٢٩ ـ كما شَرِقَتْ صدْرُ القَنَاةِ من الدَّم(٣)

وقوله:

١٢٣٠ ـ رؤيةُ الفكر ما يَؤُول له الأمْـ ـرُ مُعينٌ على اجْتناب التّواني(٤)

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف، فلا يقال: قامت غلام هند، ولا أَمَةُ زيد جاء، أو صحّ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء.

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة): في أسماء لازمت الإضافة، لاحتياجها إليها في فهم معناها (لزم الإضافة) مطلقاً: (حُمادى، وقُصارى) بضم أولهما، وقصرهما بمعنى: الغاية، يقال: قصاراك أن

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدرر (٥/ ١٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٧٩).
والطُّلى: الأعناق، واحده «طُلاة» مثل تُقاةٍ وتُقًى، وبعضهم يقول: طُلْوة وطُلًى. انظر اللسان (١٥/ ١٣ ـ مادة طلي).

(٢) قراءة «تلتقطه» بتاء التأنيث، للحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء، أنّث على المعنى. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٢٨٥).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:
وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ
وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ٢٣٨) والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥٥) وخزانة الأدب (٥/ ١٠٦) والدرر (٥/ ١٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤) والكتاب (١/ ٥٢) ولسان العرب (٤/ ٤٤٦ ـ صدر، ١٠/ ١٧٨ ـ شرق) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٨) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٥) والخصائص (٢/ ٤١٧) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٣) والمقتضب (٤/ ١٩٧، ١٩٩).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢١) وشرح الأشموني (٢/ ٣١١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٩).

تفعل كذا، أي غايتك، وآخر أمرك. وحكى الجوْهرِي فيها فتح القاف، و (قصَرْ)[1] أيضاً قال:

١٢٣١ ـ قَصْرُ الجديد إلى بِلًى والْعَيْشُ في الدّنيا انْقِطَاعُه[2]

(و) لزم (الإضافة إلى ضمير وحْد) فلا يضاف إلى ظاهر، وسواء ضمير الغائب وغيره، وتجب مطابقته لما قبله نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ١٢].

١٢٣٢ ـ والذّئبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِه وَحْدِي .... [3]

١٢٣٣ ـ وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وحْدَكا[4]

وقوله:

١٢٣٤ ـ أعاذِلَ هل يأتي القبائلَ حظُّها من الموت أم خُلِّي لنا الموتُ وَحْدنا[5]

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه. حكى الأصمعيّ: وَحِدَ الرّجل يَحِدُ[6]: إذا انفرد، وقيل: لم يلفظ بفعله كالأبوة، والأخوة، والخؤولة. وقيل: محذوف الزوائد من: إيحاد. وقيل: نصبه على الحال لتأويله بموحِدٍ. وقيل: على حذف حرف الجرّ، والأصل: على وحده.

(و) لازم (الإفراد والتذكير) لأنه مصدر (وقد يثنّى) شذوذاً (أو يجرّ بعلى) سمع:

---

(١) ويقال أيضاً «قُصَار». انظر لسان العرب (٥/ ٩٧)

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢).

(٣) من المنسرح، وتتمته:

... وأخشى الرياحَ والمطرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (١/ ٢٥٦) وحماسة البحتري (ص ٢٠١) وخزانة الأدب (٧/ ٣٨٤) والدرر (٥/ ٢٢) وشرح التصريح (٢/ ٣٦) والكتاب (١/ ٩٠) ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩ ـ ضمن) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٥٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٧٣) وأوضح المسالك (٣/ ١١٤) والردّ على النحاة (ص ١١٥) والمحتسب (٢/ ٩٩)

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ في الدرر (٥/ ٢٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨١) وشرح المفصل (٢/ ١١) والكتاب (٢/ ٢١٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١٢) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤١) ومغني اللبيب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٢٤٧) والمنصف (٢/ ٢٣٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني في لسان العرب (١٤/ ٢٣٨). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٤).

(٦) لم يذكر في اللسان (مادة وحد) وَحِدَ يحد؛ بل ذكر وَحِدَ يَوْحَدُ. وفي القاموس المحيط (١/ ٣٥٦): «وحد كعَلِمَ وكَرُمَ يَحِدُ فيهما وَحَادة ووُحودة ووُحُوداً ووَحْداً ووَحْدَة وحِدَةً»

جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحده، وجلس عَلَى وحده.

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيش، وعُيَير) مصغّرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصحّ) يقال: هو نسيجُ وحْدِه، وقريعُ وحْدِه: إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع: السيّد. وهو جُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحده: إذا قصد قلة نظيره في الشّرّ، وهما مصغّر: عِير، وهو: الحِمار، وجحش، وهو ولده، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه، ويقال: «هما نسيجا وحدهما» و «هم نُسجاءُ وَحْدِهم»، و «هي نسيجة وحدِها» وهكذا. وقيل: لا يتّصل بنسيج وإخوته العلامات، فيقال: «هما نسيجُ وحْدهما». وهكذا. و «قريع» لم يذكرها في التسهيل، وذكرها أبو حيّان وشيحه الشاطبيّ: «رُجَيْل وحده».

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة: كِلا وكِلْتا) نحو: وكلا الرجلين ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣].

١٢٣٥ ـ كِـلانـا غنِـيٌّ عـن أخيـه حَيـاتَـهُ[1]

١٢٣٦ ـ إنّ للخيـــر وللشـــرّ مَـــدًى وكِـــلا ذلـــك وَجْـــهٌ وقَبَـــلْ[2]

ومن تفريقه بالواو:

١٢٣٧ ـ كـلا أخـي وخليلـي وَاجِـدِي عَضُـداً[3]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني (١٣/ ١٢٧) ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية (١/ ٢٥٣) وللمغيرة بن حبناء التيمي في الدرر (٥/ ٢٤) ولسان العرب (١٥/ ١٣٧ ـ غنا). ولعبد الله ابن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٥). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣١) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٨) وتخليص الشواهد (ص ٦٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٤).

(٢) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه (ص ٤١) والأغاني (١٥/ ١٣٦) والدرر (٥/ ٢٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٩) وشرح المفصل (٣/ ٢، ٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٣) والمقرب (١/ ٢١١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

في النائبات وإلمام الملمّاتِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٤٠) والدرر (٣/ ١١٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح =

(وقال الكوفيّة: أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها، سمع: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها».

(وقال ابن الأنباري: و) إلى (مُفْرِدٍ إن كرّرت) كِلا نحو: كِلايَ وكِلاك محسنان.

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوات.

(وأولو، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذي عِلْم، وذي حُسْن. ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ﴾ [الطلاق: ٢]. ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] (وإلى عَلَم سماعاً) نحو: ذُو يَزن، وذو رُعَيْن، وذو الكِلاع، وذو سَلَم، وذو عمرو، وذو تبوك. (وقيل: قياساً) قاله الفراء. (والغالب إلغاؤها) أي: كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ). وقد لا تلغى نحو: «أنا الله ذو بَكّة» أي صاحب «بكّة». (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه كقوله:

١٢٣٨ - إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ من النّاس ذَوُوهُ[1]

وقوله:

١٢٣٩ - أبار ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوهُ[2]

وقوله:

١٢٤٠ - رجوناه قِدْماً من ذَويك الأفاضل[3]

(خلافاً للكسائي، والنّحاس، والزُّبيدي، والمتأخِّرين) في منعهم ذلك إلاّ في الشّعر. وجزم به الجوهريّ في الصِّحاح وفي «رؤوس المسائل» بعد نقله المنع عن الثّلاثة المذكورين وأجازه غير هؤلاء. وقد استعمل جمع «ذي» مقطوعاً عن الإضافة في قوله:

= التصريح (٢/ ٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٠) ومغني اللبيب (ص ٢٠٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٩)

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٧) وشرح المفصل (١/ ٥٣، ٣/ ٣٨) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ - ذو)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صَبَحْنَا الخزرجيّة مرهفاتٍ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ١٠٤) وفيه «ذووها» مكان «ذووه»، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، ٣٨) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ - ذو) وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٨) والمقرب (١/ ٢١١). ويروى «أبان» مكان «أبار».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنّا لنرجو عاجلاً منك مثل ما

١٢٤١ ـ فلا أعْنِي بِذَلك أسْفليكمْ ولكنّي أريد به الذّوينا[١]

وجميع ما تقدّم لزم الإضافة معنى ولفظاً. (و) لزم الإضافة (معنى لا لفظاً) فيجوز القطع على نيّتها.

[آل]

(آل) وأصله: أوّل، قلبت واوه ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: أُوَيْل. وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أُهيل.

وإنما يضاف (إلى عَلَم عَالِمٍ غالباً) كقوله:

١٢٤٢ ـ نحن آلُ اللّهِ في بلدتنا لم نَزَلْ آلاً على عهد إرَمْ[٢]

ومن إضافته إلى عَلَم غيره:

١٢٤٣ ـ من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق[٣]

وهما عَلَما فرس. وإلى الجنس: آل الصليب.

(والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله:

١٢٤٤ ـ وانصُر على آل الصَّليـ ـبِ، وعابديه اليومَ آلَكْ[٤]

وقيل: لا يَجوزُ، وعُزِي للكسائيّ، والنّحاس، والزّبيدي[٥].

= وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٢) والرواية فيه:

لكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأفاضل

والدرر (٥/ ٢٨) والعقد الفريد (٢/ ٩٠) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ ـ ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل».

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١٠٩) وخزانة الأدب (١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/ ٤٩٦) والدرر (٥/ ٢٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٧) والكتاب (٣/ ٢٨٢) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٧، ٤٥٩ ـ ذو). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ١٧٩، ٧/ ٤٣٠) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٦).

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تذكّرنا أحفادنا حين تصهلُ

وهو للكميت في تاج العروس (لحق) وليس في ديوانه.

(٤) البيت من محزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٧) والدرر (٥/ ٣١) وشرح الأشموني (١/ ٥). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (١/ ٣٤٩).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الإشبيلي. =

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبَعْضٌ. والجمهور) على (أنهما) عند التجرّد منها (معرفتان بنيّتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُويت تعرَّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي منْ هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيّتها، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم: بأنهما نكرتان، وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ، وسُدس، وثُلث، فإنها[1] نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحَكَوْا: مررت بهم كُلاً بالنصب على الحال، وهذا القول مشهور عن الأولين، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب «ليس» [2] لابن خالويه، فذكرته تقوية لهما.

[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها، فتكون نفس ما تضاف إليه (وهي مع النّكرة كَكُلّ، ومع المعرفة كبَعْض، ومن ثَمّ) أي من هنا، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك (لم تضف لمفرد معرفة إلاّ مكرّرة، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضيّة نحو:

١٢٤٥ ـ أيِّـــي وأيُّـــكَ فـــارِسُ الأحْـــزابِ[3]

= أديب، شاعر، عروضي، لغوي، نحوي، أخباري، فقيه، محدث. ولد سنة ٣١٦ هـ، وسكن قرطة، وأخذ عن أبي إسماعيل القالي، وتوفي بإشبيلية سنة ٣٧٩ هـ. من تصانيفه: ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس، الواضح في العربية، مختصر كتاب العين، والغاية في العروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٦٥٠) وبغية الملتمس (ص ٥٦) ومعجم الأدباء (٤٧/١) وجذوة المقتبس (ص ٤٣) وبغية الوعاة (ص ٣٤) وشذرات الذهب (٣/ ٩٤) وهدية العارفين (٥١/٢)

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فإنهما».

(٢) كتاب «ليس» لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. بنى فيه كلامه من أوله إلى آخره على أنه ليس في كلام العرب كذا وليس كذا؛ ولهذا سمي به (كشف الظنون· ص ١٤٥٤).

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمنْ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٤٢) والدرر (٥/ ٣٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح التصريح (٢/ ٤٤، ١٣٨) والمحتسب (١/ ٢٥٤) ومغني اللبيب (ص ١٤١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٢).

ونحو: أي زيد حسن، أي: أيّ أجزائه. فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة، أو مثنى نحو: أيّ رجل، وأيُّ الزيدين عندك، هذا حكم شامِلٌ لأيّ بأنواعها، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول. (ومرَّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر، والظروف والاستثناء (فلم نُعِدهُ) حذراً من التّكرار.

(مسألة): (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع «ما» المصدريّة أو النافية، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله:

١٢٤٦ ـ بـآيـةِ تُقْـدِمـون الْخيـل شُعْثـاً[١]

وقوله:

١٢٤٧ ـ أَلِكْنِي إلـى سَلْمـى بـآيـةِ أوْمـأتْ[٢]

وقوله:

١٢٤٨ ـ بـآيـةِ مـا تُحبُّـون الطّعـامـا[٣]

وقوله:

١٢٤٩ ـ بـآيـةِ مـا كـانـوا ضعـافـاً ولا عُـزْلا[٤]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كأنّ على سنابكها مُداما

وهو للأعشى في خزانة الأدب (٦/ ٥١٢، ٥١٥) ولسان العرب (١٢/ ٢٩٢ ـ سلم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) والدرر (٥/ ٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١١) وشرح المفصل (٣/ ١٨) والكتاب (٣/ ١١٨) ولسان العرب (١٤/ ٦٢ ـ أيا) ومغني اللبيب (١/ ٤٢، ٢/ ٥٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكفٌ خضيبٍ تحت كفُ مدرعِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا من مبلغٌ عني تميماً

وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب (٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦) والدرر (١/ ٩٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦) وشرح المفصل (٣/ ١٨) والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٠) والكتاب (٣/ ١١٨). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٠، ٦٣٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألكني إلى قومي السلامَ رسالةً

وهو لعمرو بن شأس في الدرر (٥/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٧٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٥) =

(وقيل: هو على حذف ما) المصدّرية، والإضافة إلى المصدر المُؤوّل. قال ابن جِنّي: وعلى الأول «ما» الموجودة زائدة، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً، وإضافتها إلى الجملة الاسميّة في قوله:

١٢٥٠ ـ بـآيـة الخـالُ منهـا عنـد بُـرْقُعِهـا[1]

(وقيل: لا يطّرد) ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع، قاله المبرّد.

(و) أضيف إليه أيضاً **(ـ ذو ـ في قولهم: اذهب)** بذي تسلم **(أو افعل بذي تسلم)**، وهي بمعنى صاحب **(أي بذي سلامتك)** والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل: للمصاحبة، أي: افعله مقرناً بسلامتك، كما تقول: افعله بسعادتك. وقيل: للقسم أي بحقّ سلامتك، وهل هو خبر في معنى الدعاء؟ أي: والله يسلمك.

و **(قيل: ذو موصولة)** أعربت على لغة، و «تسلم» صلتها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ثم حذف الجار اتّساعاً، فصار تسلمه، ثم الضمير. **(ويلحق الفعلين الفروع[2])** فيقال: اذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبي بذي تسلمين.

(مسألة): **(يحذف المضاف لدليل)** جوازاً نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩] أي كأصحاب صَيِّبٍ. ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ﴾ [النور: ٤٠] أي كذي ظلمات بدليل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] **(ودونه ضرورة)** كقوله:

١٢٥١ ـ عَشِيّـة فَـرَّ الحـارِثيّـون بعـدمـا قضى نَحْبه في ملتقى القوم هوْبرُ[3]

يريد: ابن هوبر.

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم) نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حُبّه. فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السمّاع ولم يقس **(خلافاً لابن جنيّ)** في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز: جلست

= والكتاب (١/١٩٧) والمقاصد النحوية (٣/٥٩٦) وبلا نسبة في المنصف (٢/١٠٣) ولسان العرب (١٠/٣٩٣ ـ ألك) والأشباه والنظائر (٨/ ٧٠) والخصائص (٣/ ٢٧٤) ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٠).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقولُ ركبتها قِضْ حين تثنيها

وهو لمزاحم بن عمرو السلولي في الدرر (٥/ ٣٧). وبلا نسبة في لسان العرب (٧/ ٢٢٣ ـ قضض).

(٢) أي يلحق الفعلين «اذهب» و «تسلم» علامات التثنية والجمع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٢/ ٦٤٧) وخزانة الأدب (٤/ ٣٧١) والدرر (٥/ ٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٢٣) ولسان العرب (٥/ ٢٤٨ ـ هبر). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٢٧) والمقرب (١/ ٢١٤، ٢/ ٢٥٠).

زيداً على تقدير: جلوس زيد.

(وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحجّ: ٣٢] أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: أثر حافر فرس الرّسول. ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي مقدار مسافة قربه مثل: قاب. (ثم الأفصح نيابة الثاني) أي المضاف إليه عن المضاف (في أحكامه) من الإعراب كما تقدّم.

والتذكير نحو:

١٢٥٢ ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصفِّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[١]

أي ماء بردى، وإلاّ لقال: تصفق، وهو[٢] نهر بدمشق، ألفه للتأنيث.

والتأنيث نحو:

١٢٥٣ ـ والمسْكُ من أردانِها نافِحَهْ[٣]

أي: رائحته. وعود ضميره نحو: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] أي: أهلها، وغير ذلك كحديث: «إنّ هَذَيْن حرامٌ على ذُكور أمّتي»[٤]. أي استعمال هذين.

(وفي) نيابته عنه في (التنكير إذا كان) المضاف المحذوف (مِثْلاً خُلْفٌ) فقال ابن مالك تبعاً للخليل: نعم، ولذلك نصب على الحال نحو: «تفرّقوا أياديَ سَبأ» أي مثلها، أو ركّب مع «لا» كحديث «إذا هلك كسرى فلا كِسْرى بعده، وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصرَ بعده»[٥] وقال سيبويه: لا.

(ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٢) وجمهرة اللغة (ص ٣١٢) وخزانة الأدب (٤/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨) والدرر (٥/ ٣٨) وشرح المفصل (٣/ ٢٥) ولسان العرب (٣/ ٨٨ ـ برد، ٧/ ٦ ـ برص، ١٠/ ٢٠٢ ـ صفق) ومعجم ما استعجم (ص ٢٤٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) وشرح المفصل (٦/ ١٣٣) ولسان العرب (١١/ ٣٤٥ ـ سلسل، ١٤/ ٤٧٨ ـ ضحا).

(٢) أي البريص. انظر اللسان (٧/ ٦).

(٣) عجز بيت من السريع، وصدره:

مرّت بنا في نسوةٍ خولةٌ

وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) والدرر (٥/ ٣٩).

(٤) أي الحرير والذهب. والحديث رواه من طريق عليّ بن أبي طالب مرفوعاً· أبو داود في اللباس باب ١٠ (حديث ٤٠٥٧)، والترمذي في اللباس باب ١، والنسائي في الزينة باب ٤٠، وابن ماجة في اللباس باب ١٩.

(٥) رواه البخاري في كتاب المناقب (باب ٢٥، حديث رقم ٣٦١٩) من حديث جابر بن سمرة

فالأوّل نحو:

١٢٥٤ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِين امْرَءًا ونارٍ تَوقَّدُ باللّيل نارا[١]

أي: وكل نار.

والثّاني نحو: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَۗ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أي ما في الآخرة. (وشرط ابن مالك) للجواز (اتّصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو:

١٢٥٥ ـ ولم أرَ مِثلَ الخير يَتركُهُ الفتى ولا الشرِّ يأتيه امروٌ وهو طائِعُ[٢]

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة.

(و) شرط (قومٌ سَبْق نَفْيٍ أو استفهام) كما تقدّم في الأمثلة. قال أبو حيّان: والصّحيح جوازه مع عدمهما كقوله:

١٢٥٦ ـ لَوَ انَّ طبيب الإنس والجِنِّ دَاوَيا الّـ ـذِي بي من عَفْراءَ ما شَفَيَاني[٣]

وقوله:

١٢٥٧ ـ كل مُثْرٍ في رهطه ظاهِرُ العِزْ زِ، وذي غُرْبَةٍ، وفقرٍ مَهينْ[٤]

(و) الجر (دون عطفٍ ضرورة) كقوله:

١٢٥٨ ـ الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا[٥]

أي: مال اليتيم (خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حَكَوْا: «أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ»، أيّ «لحمَ شاةٍ» فقاسوا عليه نحو: يعجبني ضربٌ زيد، أي ضَرْبَ زيدٍ، والبصريّون حَمَلوا ذلك على الشّذوذ.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه (ص ٣٥٣) والأصمعيات (ص ١٩١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١) والدرر (٥/ ٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٦) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٠٠) وشرح المفصل (٣/ ٢٦) والكتاب (١/ ٦٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٥). ولعديّ بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٤٩) والإنصاف (٢/ ٤٧٣) وأوضح المسالك (٣/ ١٦٩) وخزانة الأدب (٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠) ورصف المباني (ص ٣٤٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) وشرح المفصل (٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٠) والمقرب (١/ ٢٣٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ (ص ٥٠١). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في الدرر (٥/ ٤١).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(ويحذف المضاف إليه) منوياً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التّامة) ويقل في غيرها كقبْلُ وبعد، ونحوهما. وقال ابن عصفور: لا يقاس إلاّ في مفرد مضافه زمان، وقد يبقى المضافُ بلا تنوين إن عطف هو على مضاف لمثله. (أو عطف عليه مضافٌ لمثله) فالأول: نحو: حديث البخاري عن أبي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سَبْع غَزوات أو ثمانِيَ»(١) بفتح الياء بلا تنوين.

والثاني: نحو حديث: أنه ﷺ قال: «تحيضين في علم الله ستةَ أو سبعةَ أيّامٍ»(٢).

(وخصّه الفَرّاء بالمصطحِبَيْن) كاليد والرجل نحو: قطع اللَّهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها... والنّصف والرّبع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار، وغلام، فلا يقال: اشتريت دار وغلامِ زيد.

قال ابن مالك: وقد ينفى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيصِن ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾(٣) [البقرة: ٣٨]، أي: لا خَوْف شَيْءٍ عليهم، وقوله:

١٢٥٩ ـ سُبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخرِ(٤)

[الفصل بين المتضايفين]

(مسألة): (لا يفصل بين المتضايفين) أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنّه من تمامه، ومُنَزّل منه منزلة التّنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أولادَهُمْ شُرَكائِهِم﴾(٥)[الأنعام: ١٣٧]. وقرىء ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(٦) [إبراهيم: ٤٧]

(١) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب ١١ (حديث رقم ١٢١١) وفي بعض نسخ البخاري بلفظ «ثمانَ» بغير ياء، وفي رواية للحموي والمستملي «ثمانيَ» بياء مفتوحة من غير تنوين، وهو موضع الشاهد هنا؛ ولفظه: «... غزوت مع رسول الله ﷺ ستّ غزوات أو سبع غزوات أو ثمانَ، وشهدت تيسيره، وإني كنت أنا أراجع مع دابتي أحبّ إليّ من أن أدعها ترجع إلى مألفها فيشقّ عليّ».

(٢) رواه الترمذي في الطهارة، باب ٩٥ (حديث رقم ١٢٨) عن حمنة بنت جحش؛ وفيه: «.. إنما هي ركضة من الشيطان، فَتَحَيَّضي ستّة أيام أو سبعة أيام في علم الله...».

(٣) ثبت في الأصل: «خوفَ» بالفتح؛ وما أثبتناه «خوفُ» بالرفع من دون تنوين هي قراءة ابن محيصن كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٣٢٢). أما قراءة «خوفَ» بالفتح، فهي قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. وقراءة الجمهور «خوفٌ» بالرفع والتنوين.

(٤) تقدّم بالرقم (٧٤٣)

(٥) أي بنصب «أولادَهم» وجرّ «شركائهم»، قال أبو حيان: «فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ـ متقدموهم ومتأخروهم ـ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب» (تفسير البحر المحيط: ٤/ ٢٣١).

(٦) بنصب «وعده» وإضافة «مخلف» إلى «رسله». انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٢٧).

وحديث البخاري: «هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لي صَاحِبي»(١) وقوله: «تَرْكُ يَزْناً نَفسِك وهواها، سَعْيٌ لها في رداها»(٢).

وقوله:

١٢٦٠ ـ كناحِتِ يَوْماً صَخْرةٍ بعسِيلِ (٣)

وقيل: لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين. ورُدّ في الظّرف بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بثبوته في السّبع المتواترة. وحسّنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجنبي من المضاف، ومقدّر التأخير.

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان، فالْفصل بهما ضرورة كقوله:

١٢٦١ ـ تُسْقي امتياحاً ندى المسواكَ رِيقَتِها (٤)

وقوله:

١٢٦٢ ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً يَهُوديٍّ .... (٥)

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير، في تفسير سورة الأعراف، باب ٢، حديث رقم (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء.

(٢) هذه حكمة. انظر شرح الأشموني (٢/ ٢٧٦).

(٣) عجز بيت من الطّويل، وصدره.

فرِشْني بخير لا أكون ومدحتي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٤) والدرر (٥/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٨) ولسان العرب (١١/ ٤٤٧ ـ عسل) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨١).

والعسيل. مكسة الطِّيب، وهي مكنسة شَعر يكنس بها العطّار بلاطه من العطر؛ قاله في اللسان (١١/ ٤٤٧) وقال: «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أراد كناحتٍ صخرةً يوماً بعسيل».

و «رشني»: من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما تضمّن ماء المزنة الرّصَفُ

وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٧١) والدرر (٥/ ٤٤) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٤). وبلا نسة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتتمته:

يقاربُ أو يزيلُ

وهو لأبي حيّة النميري في الإنصاف (٢/ ٤٣٢) وخزانة الأدب (٤/ ٢١٩) والدرر (٥/ ٤٥) وشرح =

وقوله:

١٢٦٣ ـ هما أَخَوا ـ في الحرْب ـ مَنْ لا أَخَا لَهُ [١]

(وجوّزه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما. (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقلّ، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم). حكى الكسائي: هذا غلامُ وَالله زَيدٍ. وقال أبو عُبَيْدة: إنّ الشاة لتجتر فَتَسْمَعُ صوْتَ واللَّهِ رَبِّها.

(وإمّا) كقوله:

١٢٦٤ ـ هما خُطّتا إمّا إسارٍ ومِنّةٍ وإما دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أَجْدرُ [٢]

ذكرها في «الكافية»، والأول في «الخلاصة» [٣]، ولا ذِكْر لهما في «التسهيل». (ويجوز الفصل ضرورةً لا اختياراً (بنعت) نحو:

١٢٦٥ ـ مِنِ ابنِ أبي شيْخِ الأباطِحِ طَالِبِ [٤]

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله:

١٢٦٦ ـ كأنّ بِرْذَوْنَ أبا عِصام زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام [٥]

= التصريح (٢/ ٥٩) والكتاب (١/ ١٧٩) ولسان العرب (١٢/ ٣٩٠ ـ عجم) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٩) والخصائص (٢/ ٤٠٥) ورصف المباني (ص ٥٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) وشرح المفصل (١/ ١٠٣) ولسان العرب (٤/ ١٥٨ ـ حبر) والمقتضب (٤/ ٣٧٧)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهُما

وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف (٢/ ٤٣٤) والدرر (٥/ ٤٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨٣) ولسان العرب (١٤/ ١٠ ـ أبي). ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر (٥/ ٤٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٢). ولدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل (٣/ ٢١) والكتاب (١/ ١٨٠). ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢١٨). ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد (ص ١١٥). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٩٥، ٢/ ٤٠٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٦٥).

(٢) تقدم بالرقم (٨٧).

(٣) الخلاصة: هي ألفية ابن مالك نفسها

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نجوتُ وقد بلّ المراديُّ سيفَه

وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر (٥/ ٤٦) وشرح التصريح (٢/ ٥٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٥٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٦).

(٥) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٠٤) والدرر (٥/ ٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح =

أراد: كأنَّ بِرْذَوْنَ زيد يا أبا عصام. وقال ابن هشام: يحتمل أن يكون «أبا» هو المضاف إليه على لغة القَصْر، وزيد بدل، أو عطف بيان. ومثّله أبو حيان بقول زهير[1]:

١٢٦٧ ـ وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجيلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا[2]

أي: يا كعب[3].

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله:

١٢٦٨ ـ ما إنْ وَجدْنا لِلْهوَى من طِبِّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ[4]

وقوله:

١٢٦٩ ـ أَنْجَبَ أيّامَ والِدَاهُ بِهِ إذْ نَجَلاَهُ، فَنِعْمَ ما نَجَلا[5]

(وفعل مُلْغًى) كقوله:

١٢٧٠ ـ بِأَيِّ تَراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا[6]

أي: بأيّ الأرضين تراهم حَلّوا.

= (٢/ ٦٠) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٠).

(١) نسبه لزهير، والصواب أنه لبجير بن زهير. وانظر الحاشية التالية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لبحير بن زهير في الدرر (٥/ ٤٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥).

(٣) الأصل. وفاق بجير يا كعب.

(٤) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٩٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) والدرر (٥/ ٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٣).
والشاهد فيه قوله: «قهر وجد صبّ» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو قوله: «صبّ» بفاعل المضاف؛ وذلك أن المضاف مصدر، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو «صبّ» مفعول ذلك المصدر، والفاصل، وهو «وجد» فاعل المصدر.

(٥) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٥) والدرر (٥/ ٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) ولسان العرب (١١/ ٦٤٦ ـ نجل) والمحتسب (١/ ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٦) وشرح الأشموني (١/ ٣٢٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٤) ولسان العرب (١/ ٧٤٨ ـ نحب) ومجالس ثعلب (ص ٩٦)
ويريد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، فنعم ما نحلا.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَأَلدَّبَرانِ أم عَسَفُوا الكِفَارا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٠).

(ومفعول له) أي من أجله كقوله:

١٢٧١ ـ أشمُّ كأنَّهُ رجُلٌ عَبوسُ   مُعاوِدُ جُرأةً وَقْتِ الهوادي[١]

أي: مُعَاوِد وَقْتَ الهوادي جرأة.

[المضاف للياء]

(مسألة): (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنّى ومجموعاً) على حدّه، وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره، وهو الألف من الأول والأخير، والواو من الثاني، والياء من الثّلاثة. (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة، (والواو) بعد قلبها ياء، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو: زَيْدِيّ، وزَيْدَيَّ[٢]، وقاضِيّ، ومُسْلِمِيّ.

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى: كزيْدايَ، والمقصور كعصايَ ومَحْيايَ.

(وقلبها) ياءً (في المقصورة لغة) لهُذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيّان كقوله:

١٢٧٢ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ، وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ[٣]

وقرأ الحسن: ﴿يا بُشْرَايَ﴾[٤] [يوسف: ١٩].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في المقاصد النحوية (٣/ ٤٩٢) والمقتضب (٤/ ٣٧٧). ويروى الصدر مكان العجز:

معاودُ جرأةً وقتِ الهوادي   أشمّ كأنه رجلٌ عبوسُ

وهو بهذه الرواية لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٩٨) والدرر (٥/ ٥٠)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٠).

(٢) مثنّى منصوب.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتُخُرِّمُوا ولكلّ جنبٍ مصرعُ

وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة (١/ ٥٢) والدرر (٥/ ٥١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٧٠٠) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢) وشرح قطر الندى (ص ١٩١) وشرح المفصل (٣/ ٣٣) وكتاب اللامات (ص ٩٨) ولسان العرب (١٥/ ٣٧٢ ـ هوا) والمحتسب (١/ ٧٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٩٩) وجواهر الأدب (ص ١٧٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣١) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٨) والمقرب (١/ ٢١٧).

(٤) قراءة «بشرايَ» بياء الإضافة المفتوحة عزاها أبو حيان إلى الجمهور. وقرأ «يا بُشْرَى» بغير إضافة الكوفيون، وروى ورش عن نافع: «يا بشرايْ» بسكون ياء الإضافة، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري: «يا بُشْرَيَّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهذيل. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٩١).

(و) قلبها (في لَدَى، وإلى، وعَلى) الاسْمَيْن[(١)] (أكثر) وأشهر في اللغات من السّلامة نحو: لَدَيَّ، وعلَيَّ الشّيءُ، وإليَّ. وبعض العرب يقول: لدَاي، وعَلاي، نقله أبو حيّان معترضاً به على صاحب «التمهيد»[(٢)] في نفيه ذلك.

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصّحيح تفتح) كما تقدّم. (وقد تكسر مع المقصور). قرأ الحسن: ﴿عَصَايِ﴾[(٣)] [طه: ١٨]. (و) قد تكسر المُدْغَمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[(٤)] [إبراهيم: ٢٢] وقول الشاعر:

١٢٧٣ ـ علـــيِّ لعَمْـــرٍو نعْمـــةٌ بعـــد نعْمَـــةٍ[(٥)]

سمع بكسر الياء.

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما، (وفي الأصل) منهما (خلاف): قيل: الفتح أصلٌ، لأنه حرف واحد، فقياسه التّحريك به، ثم سكّن تخفيفاً. وجزم به ابن مالك في «سبك المنظوم». وقيل: السّكون أصلٌ، لأنه حرف علّة ضمير فوجب السّكون كواو ضربوا، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذّر الابتداء به، والمتّصل بغيره لا تَعذُّر فيه.

(وقلَّ حَذْفُها) أي: الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]. بحذف الياء وَصْلاً ووقفاً، وخطّاً.

---

(١) «لدى» فقط متفق على اسميتها، أما «إلى» و «على» فمختلف فيهما.

(٢) «التمهيد» لابن عبد البرّ القرطبي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٣) هذه القراءة مرويّة أيضاً عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً والجحدري: «عَصَيَّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم (تفسير البحر المحيط: ٦/ ٢٢٠).

(٤) وقرأ بها أيضاً عدا حمزة يحيى بن وثّاب والأعمش. قال أبو حيان في البحر المحيط (٥/٤٠٨): «وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة، قال الفراء. لعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أن الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك وقال أبو عبيد. نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر ما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف وقال النحاس: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري. هي ضعيفة»

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لوالِدِهِ ليست بذات عقاربِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤١) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢٤، ٤/ ٤٣٧) والدرر (٥/ ٥٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٣٢٠).

(و) قلّ (قلبها ألفاً) كقوله:

١٢٧٤ ـ أطوِّف ما أُطوِّف ثم آوي إلى أمّا ويَرْوِيني النقيعُ[١]

(وخصّه ابن عصفور بالضّرورة) وأطلق غيره جوازه.

(و) قَلّ حذفها أي: الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاً عليها كقوله:

١٢٧٥ ـ ولستُ بمدْرِك ما فات منّي بلَهْفَ، ولا بليْتَ ولا لَوَ انّي[٢]

قال أبو عمرو بن العلاء: (و) مع (ضمّه) كقوله:

١٢٧٦ ـ ذَريني إنّما خَطَئي وصَوْبي عليّ وإنما أهْلَكْتُ مالُ[٣]

أي: مالي.

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لا عِرْض.

(قال ابن مالك: فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة: مُكْرِمِيّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب)؛ لأنها حينئذ في نِيّة الانفصال، فلم تمازج ما اتّصلت به، فَتُشْبِه ياء: قَاضٍ في جواز الحذف، فلا حظّ لها في غير الفتح والسّكون. قال أبو حَيّان: وغيره من النّحويين لم يذكروا هذا القَيْد، ثم نقله في «الارتشاف» عن المجالس[٤] لثعلب، والنّهاية.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف (ص ١٩٥) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) ولسان العرب (٨/ ٣٦٠ ـ نقع) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٧) والمقرب (١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٦٣، ١٧٩) والإنصاف (١/ ٣٩٠) وأوضح المسالك (٤/ ٣٧) وخزانة الأدب (١/ ١٣١) والخصائص (٣/ ١٣٥) ورصف المباني (ص ٢٨٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٥) ولسان العرب (٩/ ٣٢١ ـ لهف) والمحتسب (١/ ٢٧٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٨) والمقرب (١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١) والممتع في التصريف (٢/ ٦٢٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأوس بن علباء في إنباه الرواة (١/ ١٢٠) وخزانة الأدب (٨/ ٣١٣) والدرر (٥/ ٥٦) والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٠) ولسان العرب (١/ ٥٣٥ ـ صوب) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٩) ونوادر أبي زيد (ص ٤٦). ولابن عنقاء الفزاري ـ ولعله تحريف ابن غلفاء ـ في الأشباه والنظائر (٦/ ١٩٤) وجمهرة اللغة (ص ٣٥١، ١٣١١)

(٤) قال ابن النديم في الفهرست (ص ١١٨ ـ طبعة دار الكتب العلمية): «ولأبي العباس مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والشعر مما سمع وتكلم عليه، روى ذلك عنه جماعة منهم أبو بكر بن الأنباري وأبو عبد الله اليزيدي وأبو عمر الزاهد وابن درستويه وابن مقسم». وقد قام الأستاذ عبد السلام هارون بتحقيق هذا الكتاب وشرحه والتعليق عليه ونشرته مكتبة المعارف سنة ١٣٦٨ (١٩٤٨ م) في طبعة قيّمة.

(فإن نُودِيَ) المضاف للياء، لا بعد ساكن (ففيها) أي: الياء لغات أشهرها: (الحذْفُ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها، لأن المنادى كثير التّغيير، لكثرة الاستعمال نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]. (فالإبقاء ساكنة)، يليه (فمفتوحة) نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣] (فقلبها ألفاً) يليه نحو: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتْلُوّ) استغناءً به عنها، كما استَغْنَوْا بالكسر عن الياء. وهذا الوجه أجازه الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ، (ومنعه الأكثرون) قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماعٍ من العرب في النّداء (فمع ضمّه) أي المتلوّ (حيث لا لبس) يَحْصُل بالمنادى المفرد، قرىءَ﴿قُلۡ رَبُّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾[1][الأنبياء: ١١٢]﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أي إلي يا رَبّ. وحكى سيبويه: يا قومُ لا تفعلوا ويا ربُّ اغفر لي، ووجِّه بأنه لما حذف المعاقب للتّنوين بُني على الضّمّ كما بُني ما ليس بمضاف، إذا حذف تنوينه.

قال أبو حيّان: والظّاهر أنّ حُكْمَهُ في الإتباع حينئذٍ حُكْمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف، لا حكم المضاف للياء.

(وأنْكَرَهُ) أي الضّمّ ابن هشام (اللّخمي)، وقال: إنّما أجازه سيبويه فيما كثر إرادة الإضافة فيه.

(وقال خطّاب) المارِديّ[2]: هو رديءٌ قبيحٌ، لأنه يلتبس المضاف بغيره، أمّا بعد ساكن مُدْغم أو غيره فلا سبيل إلى. .[3]. نحو يا قاضيّ وبنيّ.

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النّداء (أمّاً أوْ عَمّاً مع ابن وابنة قلّ إثباتها، وقَلْبُها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلاّ في ضَرُورةٍ كقوله:

١٢٧٧ ـ يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُقَيِّـقَ نَفْسِـي[4]

---

(١) يُقرأ «قُلْ» أمراً، و«قال» على لفظ الماضي. وقراءة «رَبُّ» هي قراءة حفص وأبي جعفر؛ قال أبو حيان: «قال صاحب اللوامح: على أنه منادى مفرد، وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأيّ بعيد بابه الشعر» انتهى. قال أبو حيان: «وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في: يا غلامي؛ وهي أن تنبه على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى «ربّ»: يـا ربّ. انظر تفسير البحر المحيط (٣١٩/٦)

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم التعريف به، انظر الفهارس العامة.

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أنت خلّفتني لدهر شديدِ

وهو لأبي زبيد في ديوانه (ص ٤٨) والدرر (٥٧/٥) وشرح التصريح (١٧٩/٢) والكتاب (٢١٣/٢) ولسان العرب (١٨٢/١٠ ـ شقق) والمقاصد النحوية (٢٢٢/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك =

وقوله:

١٢٧٨ ـ يـا ابْنَـةَ عَمّـا لا تَلُـومـي واهْجَعـي[1]

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة على الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم: إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشَر، وبَعْلَبَك، قال تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]. قرىء في السّبع بالكسْر والفَتْح.

(قال قوم: ومع ضَمِّها). أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة، فلا يحذف منه الياء، كيا أخي، ويا ابن خالي. (وتزيد أم وأب) على الحذْف، والإبقاء والقَلْب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السّبع. (قيل: ومضمومة) قاله الفرّاء والنّحاس، وحكى الخليل: يا أمّتُ لا تفعلي، ومَنَعه الزّجّاج. (والأصحّ أنّها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الألف. (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العِوض والمُعوّض.

وقولهم: يا أبتا بالألف، وهي التي تُوصَل بآخر المنادى لِبُعْدٍ أو استغاثة، لا المبدلة من الياء كالّتي في «حسرتا». وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما (أو نَدْب) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع ألِفَيْن نحو: واعَبْدِيا، واعَبْدا. (وعلى) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط، وتزاد الألف، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذْفُ مع كسر المتلوّ أو فتحه، أو ضمّه، والقلب ألفاً (تُقْلَب) ألفاً (وتحذف لألف النّدبة) لاجتماع ألفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور، فيقال: «يا غلام، واحيباه» (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد، فتقول: يا غلامي، واحيبباه.

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمي و) يقال في (فم: فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل، وقلبها ياء، وإدْغامها في الياء. (وقَلَّ: فمي). وقيل: لا يجوز إلاّ في الضرورة،

= (٤٠/٤) وشرح الأشموني (٤٥٧/٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٧) وشرح المفصل (١٢/٢) والمقتضب (٤/ ٢٥٠).

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (١/ ٣٦٤) والدرر (٥٨/٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٠) وشرح التصريح (١٧٩/٢) وشرح المفصل (١٢/٢) والكتاب (٢/ ٢١٤) ولسان العرب (٤٢٤/١٢ ـ عمم) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤١/٤) ورصف المباني (ص ١٥٩) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٨) والمقتضب (٤/ ٢٥٢)

لأن الإضافة ترد إلى الأصل. واستدل ابن مالك، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحيحين: «الخلوف فم الصائم»[1]. (و) يقال فيه في لغة التضعيف: «فَميّ»، والقصر (فماي). (و) يقال (في أب وإخوته: أبي، وأخي، وحمي، وهني) بلا رد، لأنه المستعمل، كالإضافة إلى غير الياء نحو: إن هذا أخي. (وجوّز الكوفيّة والمبرّد، وابن مالك) أن يقال: (أبيِّ) بردّ اللاّم كقوله:

١٢٧٩ ـ كـأنْ أبـيِّ كَـرَمـاً وسـودا يُلْقِـي علـى ذي اللّبَـد الجـديـدا[2]

(زاد) ابن مالك: (وأخيّ). قال: ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على «أبيِّ» كما فعل المبرّد.

(و) يقال (على المختار) في ذي: ذيّ؛ لأن الأصل في الرفع: ذوي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها كالجرّ، والنصب. ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى الضّمير.

[الجر بالمجاورة]

خاتمة: في سبب للجر ضعيف.

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ، (وتوكيد) كقولهم:

١٢٨٠ ـ يـا صَـاحِ بلِّـغ ذوي الـزَّوجـات كُلِّهـمُ[3]

---

(١) «الخُلُوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك» رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ رواه البخاري في الصوم باب ٢ و٩، واللباس باب ٧٨، ومسلم في الصيام حديث ١٦٢ ـ ١٦٤، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و٤٢ و٤٣، وابن ماجة في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ٥٠، ومالك في الصيام حديث ٥٨، وأحمد في مسنده (١/ ٤٤٦، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٣/ ٥، ٤٠، ٤/ ١٣٠، ٢٠٢، ٦/ ٢٤٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٥).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذَّنبِ

وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب (٥/ ٩٠، ٩٣، ٩٤) والدرر (٥/ ٦٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وشرح شواهد المغني (ص ٩٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ولسان العرب (٢/ ٢٩٢ ـ زوج) ومغني اللبيب (ص ٦٨٣).

بجر «كلّهم» على المجاورة، لأنه توكيد لذوي المنصوب، لا للزوجات وإلا لقال: كُلِّهِنَّ.

(زاد قوم: وعطف نسق) كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾[1] [المائدة: ٦] فإنه معطوف على: «وأيديكم» لأنه موصول. قال أبو حيّان: وذلك ضعيف جداً، ولم يحفظ من كلامهم. قال: والفرْق بينه وبين النّعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف. وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مَسْح الخف.

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور: (و) عطف (بيان). وقال: لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار، لأنه كالنعت، والتوكيد في مجاورة المتبوع. أما البدل فقال أبو حيان: لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خرَّج عليه أحدٌ شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، على الأصحّ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرْف جرٍّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزّل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام.

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنيّ) وقال الأوّل: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ، كمررت برجل حسنِ الوجْهُ منه[2]، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أُضْمِر الجُحْرُ فصار: «خرِبٌ».

وقال الثاني[3]: أصْلُهُ: خَرِبٍ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٍ وجْهُه، ثم نقل الضمير فصار خَربِ الجُحْرُ، ثم حذف.

ورُدّ بإن إبراز الضّمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصّفة لضعفها لا يتصرّف فيه بالحذف.

(وقصره الفرّاء على السّماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرَةُ

---

(١) قرأ «وأرجُلِكم» بالخفض ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر، وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحّاك. وأما قراءة النصب «وأرجُلَكم» فهي لنافع والكسائي وابن عامر وحفص. وقرأ الحسن: «وأرجلُكم» بالرفع. انظر تفسير البحر المحيط (٣/ ٤٥٢).

(٢) عبارة السيرافي كما جاءت في المغني (٢/ ١٩٢): «قال السيرافي: الأصل خربِ الجُحْرُ منه، بتنوين خربٍ ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ وخفض الجحر، كما تقول. مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل. حسنٍ الوجه منه».

(٣) أي ابن جنّي

ضَبٌّ خَرِبَةٍ بالجرّ.

(وخصّهُ قومٌ بالنّكرة) كالمثال، ورُدَّ بما حكاه أبو مرْوان[1]: «كان واللّهِ من رجال العرب، المعروفِ له ذلك».

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنّى) أي: بالمفرد والجَمْع فقط. قيل: (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط، فلا يجوز عليهما: هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبَيْن، ولا على الثّاني: هذه جُحرة ضبٍّ خربةٍ.

والجواز في المثَنّى مَعْزُوٌّ إلى سيبويه[2]. قال أبو حيّان: وقياسه الجواز في الجمع. والمانع قال: لم يرد إلاّ في الإفراد، وهو قريبٌ من رأي الفرّاء.

---

(١) لم أهتد إلى صاحب هذه الكنية. وفي نسخة أخرى· «أبو تروان» بالتاء المثناة. ولعله: «أبو ثروان» بالثاء المثلثة؛ وهو أبو ثروان العكلي من بني عكل، أعرابي فصيح، له من الكتب: خلق الفرس، وكتاب معاني الشعر. ذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧٣).

(٢) قال في الكتاب (١/ ٤٣٧): «وقال الخليل رحمه الله· لا يقولون إلا هذان جُحْرَا ضبٌّ خربان، من قِبَل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا: هذه جِحْرَةُ ضبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجِحَرة مؤنثة والعدّة واحدة، فغلطوا». قال. «وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء، لأنه إذا قال هذا جحر ضبٍّ متهدّمٍ، ففيه من البيان أنه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبّ»

الجَوَازِم

أي هذا مبحثها.

[لام الطلب]

أي أحدها: (لام الطلب) أمراً كان نحو: ﴿فَلْيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وحركتُها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طَلَباً للخفّة. (وقيل): إنما تفتح على هذه اللغة (إن فتح تاليها) بخلاف ما إذا انكسر نحو: لِتِيذنْ أو ضم نحو: لِتُكْرِمْ. (وقيل): إنما تفتح عليها (إن اسْتُؤْنِفَتْ) أي لم تقع بعد الواو، أو الفاء، أو ثُمّ حكاها الفراء.

(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى، ومشاكلة عملها (تِلْوَ واو، وفاء، وثُمَّ) نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحجّ: ٢٩] ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] وقُرِىءَ بالتحريك في الثّلاثة الأخيرة فقط.

(وقيل: يقل مع ثُمّ)؛ لأن التسكين إنما كثر في الأوّلين لشدة اتّصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف، فصارا معه ككلمة واحدة فخفّف بحذف الكَسْر، ومِنْ ثَمَّ حملت عليهما، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُما.

(وقيل): هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار. قاله خطّاب، وأنكر قراءة حمزة. وهو مردود. قال أبو حيّان: ما قُرِىء به في السّبْعة لا يُرَدَّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة.

(وتلزم) اللاّم (في أمْر فِعْل غَيْرِ الفاعل المُخاطَب)، أي في الغائب، والمتكلّم،

والمفعول نحو: لِيقم زيد، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، «قوموا فَلأَصَلِّ لكم». «لِتُعْنَ بحاجتي».

(وتَقِلّ في) أمر (متكلّم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال. (و) تقلّ اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[١] [يونس: ٥٨] وحديث «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٢]. والأكثر أمره بصيغة افعل. قال الرّضيُّ: فإن كان المأمور جماعة، بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فَيُؤْتَى بالصِّيغة. ويَقلّ الإتيان باللاّم.

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال):

أحدها: يجوز مطلقاً حتى في الاخْتيار بعد قَوْل أمْرٍ، وهو رأي الكسائي قال: كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقِيموا.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً، ولا في الشِّعْر، وهو رأي المبرّد.

(ثالثها: وهو الصحيح: يجوز في الشعر فقط) كقوله:

١٢٨١ ـ مُحَمّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـك كُـلُّ نَفْـسٍ[٣]

ولا يجوز في الاختيار سواءٌ تقدَّم أمْرٌ بالقول، أو قَوْلٌ غير أمر أم لم يتقدَّمْه. والجزم في الآية؛ لأنه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي.

(ورابعها): يجوز في الاختيار (بعد قَوْل) ولو كان (غير أمر) نحو: قلت لزيد يضربْ عمراً، أي: لِيَضْرِبْ. ولا يجوز في غيره إلا ضرورة. واختاره ابن مالك، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر. واسْتَدَلّ فيه بقوله:

---

(١) قرأ: «فلتفرحوا» بالتاء على الخطاب. أبيّ وابن القعقاع وابن عامر والحسن، ورويت عن النبي ﷺ، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة وقرأ الجمهور: «فليفرحوا» بالياء على أمر الغائب (تفسير البحر المحيط ٥/ ١٧٠).

(٢) رواه بهذا اللفظ القرطبي في تفسيره (٨/ ٣٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا ما خفتَ من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب (ص ٢٧٥). وله أو للأعشى في خزانة الأدب (٩/ ١١). وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر (٥/ ٦١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣١٩، ٣٢١) والإنصاف (٢/ ٥٣٠) والجنى الداني (ص ١١٣) ورصف المباني (ص ٢٥٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩١) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٥٩٧) وشرح المفصل (٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤) والكتاب (٣/ ٨) واللامات (ص ٩٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٢٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٨) والمقتضب (٢/ ١٣٢) والمقرب (١/ ٢٧٢)

١٢٨٢ ـ قلت لبوّابٍ لديه دارها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها[(١)]

قال: وليس بضرورة لتمكّنه مِنْ أن يقول: إيذَن، أو تيذن إنّي.

ولا تُفْصَلُ اللّام عمّا عملت فيه لا بمعموله، ولا بغيره. قال أبو حيّان: وهي أشدّ اتّصالاً من حروف الجر، لأنه قد روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ.

[لا الطلبيّة]

أي الثاني: (**لا الطلبيّة**) أي المطلوب بها التّرْك سواءٌ النّهي نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (**وليس أصْلُها «لا» النافية**) والجزم بلام الأمر مقدّرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن، (**ولا**) أصلها: (**لام الأمر**) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (**خلافاً لزاعم ذلك**) وهو السّهيليّ في الأولى، وبَعْضُهم في الثانية. قال أبو حيّان، لأن ذلك دعوى لا دليل على صِحّتها.

(**وجَزْمُ فِعْل المتكلّم بها قليلٌ جداً**) كقوله: «لا أُلْفِينّ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به»[(٢)] الحديث رواه كذا. .[(٣)].

والأكْثَرُ أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب. قال الرّضيّ: على السّواء، ولا تختصّ بالغائب كاللّام. وفي الارتشاف: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب، كالمتكلّم، ومن أمثلته: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]. ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر (٥/ ٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٤٠) والجنى الداني (ص ١١٤) وخزانة الأدب (٩/ ١٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) ولسان العرب (١/ ٦١ ـ حمأ، ١٢/ ٥٦٠ ـ لوم، ١٣/ ١٠ ـ أذن، ١٤/ ١٩٧ ـ حما، ١٥/ ٤٤٤ ـ تا) ومغني اللبيب (١/ ٢٢٥).

والحمءُ والحَمَأُ: أبو زوج المرأة، وقيل. الواحد من أقارب الزوج والزوجة؛ وفي الصحاح: الحمءُ كلّ من كان من قِبَل الزوج مثل الأخ والأب؛ وفيه أربع لغات. حَمْء، وحَمًا مثل قَفاً وحَمُو مثل أبُو، وحَمٌ مثل أبٍ (اللسان. ١/ ٦١).

(٢) رواه أبو داود وغيره. ولفظ أبي داود في السنّة (باب في لزوم السنّة، حديث رقم ٤٦٠٥) عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه».

(٣) قوله: «الحديث رواه كذا» هكذا في الأصل؛ ولعلّ فيه نقصاً.

(وفصلها) من الفعل **(بمعمول مجزومها)** نحو: لا اليوْمَ يَضْرِبْ زيدٌ **(قليل أو ضرورة خلف)** حكاه في الارتشاف، ومنه قوله:

١٢٨٣ ـ وقالوا أخانا لا تَخشّع لظالمٍ عزيزٍ، ولا ذا حقّ قَوْمِك تَظْلِمِ[١]

أي: ولا تظلم ذا حقَّ قومك. قال في شرح الكافية: وهذا رديءٌ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور.

(وجوّز ابن عصفور والأبذيّ حذفه) أي مَجْزومَها وإبقاءَها **(لدليل)** نحو: اضرب زيداً إنْ أساء وإلاّ فلا. وتوقّف أبو حيّان، فقال: يحتاج إلى سماع عن العرب.

[لَمْ]

(٣) أي (الثالث): (لَمْ) وهي حرف نفي **(وتختصّ بمصاحبة أدوات الشّرط)** نحو: إنْ تَقُمْ لَمْ أقُمْ بخلاف «لَمّا» فلا تصاحبها. قال الرّضي: كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه. وقال غيره: لأن مثبتها، وهو «قد فَعَل» لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ.

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) لأنها لمطلق الانتفاء، فتكون للمتّصل به نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ولغيره نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جَاز: لم يكن ثم كان.

(ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللاّم، ولا.

(والأكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها **(للتقرير)** أي حمل المخاطب على الإقرار، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ولهذا عطف عليه الموجب: «وضَعْنا»[٢]، «ورَفَعْنا»[٣].

وقد يجيء لغيره كالإبْطاء نحو: ﴿۞أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

والتوبيخ نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧]. وقد تدخل على «لمّا»، لكن دخولها على «لم» أكثر.

(وفَصْلُها) عن الفعل **(بمعمول مجزومها، وحذفه)** أي: مجزومه كلاهما **(ضَرورةٌ)** كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٦٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٤).

(٢) في الآية ٢ مس سورة الشرح. ﴿ ووضعنا عنك وزرك ﴾

(٣) في الآية ٤ من سورة الشرح: ﴿ ورفعنا لك ذكرك ﴾.

١٢٨٤ ـ فأضحت مَغَانِيها قِفَاراً رسُومُها   كأنْ لَمْ سِوى أهْلٍ من الوحش تُؤْهَلِ(١)

وقوله:

١٢٨٥ ـ احْفَظْ وَدِيعَتكَ التي استُودِعْتها   يوم الأعازِب إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ(٢)

ولا يجوزان في الاختيار.

(وقد تهمل) فلا تجزم حَملاً على «ما» وقيل: «لا»، كقوله:

١٢٨٦ ـ لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ(٣)

وهل هو ضرورة، أو لغة؟ خلاف.

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني، وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾(٤) [الشرح: ١].

[لمّا]

(٤) أي الرابع: **(لمّا)** قال **(الأكثر)**: هي **(مركبة مِنْ لَمْ)** الجازمة **(وما)** الزائدة كما في «أمّا»، وقال بعضهم: هي بسيطة.

(ويجب اتِّصال نفيها بالحال) ويعبّر عن ذلك بالاستغراق، فقولك: «لمّا يقم» دليلٌ على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار، ولهذا لا يجوز: ثُمّ قام، بل: وقد يقوم.

(وقيل: يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به. **(وقيل)**: إنما يكون لنفي الماضي **(القريب)** من الحال دون البعيد، وهذا القول أخصّ مِنَ الأوّل، وجزم به ابن هشام، فلا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٤٦٥) وخزانة الأدب (٩/٥) والخصائص (٢/ ٤١٠) والدرر (٥/ ٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ١٩١) وخزانة الأدب (٩/ ٨ ـ ١٠) والدرر (٥/ ٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ١١٤) وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٢) وجواهر الأدب (ص ٢٥٦، ٤٢٤) والجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٠).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٦) وخزانة الأدب (١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١) والدرر (٥/ ٦٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٤٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٦) وشرح المفصل (٧/ ٨) ولسان العرب (٩/ ١٩٨ ـ صلف) والمحتسب (٢/ ٤٢) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٧، ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٦).

(٤) بفتح الحاء من «نشرح» وهي قراءة أبي جعفر. وقد خُرِّجت هذه القراءة تخريجات أخرى غير النصب بـ «لم». انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٤٨٣، ٤٨٤)

يقال: لمّا يكن زيد في العام الماضي.

(وقال الأندلُسيّ)[١] شارح المفصّل: هي (كَلَمْ) تحتمل الاتّصال والانفصال (ويكون) منفيُّها (مُتوقّعاً) ثبوته نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي لم يذوقوه إلى الآن، وذَوْقُهُ لهم متوقّع بخلاف «لَمْ»، فلا يكون منفيُّها متوقّعاً، ولهذا يقال: لم يَقْضِ ما لا يكون دون «لمّا». وهذا معنى قولهم: «لم» لنفي فَعَل، ولمّا لنفي: قد فَعَل.

(ويحذف) مجزومها لدليل كقوله:

١٢٨٧ ـ فجئتُ قُبورَهم بَدْءاً ولمّا فناديتُ القبور فلم يُجِبْنَهْ[٢]

وتقول: شارفْتُ المدينة ولمّا، أي: ولمّا أدخلها. قال أبو حيّان: وهذا أحسن ما يخرّج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[٣] [هود: ١١١] أي لمّا ينقص من عمله بدليل: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] قال: وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب، ومحمد ابن مسعود الغزني[٤] في «البديع»، لكنه قدره «لمّا يُوقِنوا» بدلالة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ﴾ [هود: ١١٠].

قال: وإنما جاز في «لمّا» دون «لم»، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكّب مِنْ «لم»، و «ما»، وكأن «ما» عوَض من المحذوف. انتهى

وقال غيره: لأن مُثْبَتَها، وهو «قد فعل» يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله:

١٢٨٨ ـ وكَأنْ قَدِ[٥]

(وفصله) منها ضرورة.

(وأجازه الفرّاء بشرط) إنْ (فيهما) أي في لمْ، ولمّا نحو: لَمْ أو لمّا إنْ تزرني أَزُرْك. ومنعه هشام.

---

(١) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ، وسمّى شرحه على المفصل: «الموصّل». انظر كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١١٣/٤) وخزانة الأدب (١١٣/١٠، ١١٧) والدرر (٢٤٥/٤، ٦٩/٥) وشرح الأشموني (٥٧٦/٣) وشرح شواهد المغني (٦٨١/٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (٥٥٤/١٢ ـ لمم) ومغني اللبيب (٢٨٠/٢).

(٣) انظر تخريج هذه القراءة والقراءات الأخرى لهذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٢٦٦/٥ ـ ٢٦٨).

(٤) المتوفى سنة ٤٢١ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الطنون (ص ٢٣٦) وفيه «الغزي»، وهدية العارفين (٦٤/٢) وفيه «محمد بن مسعود بن أحمد الغزي العدني».

(٥) جزء من بيت من الكامل، وتمامه:

أزِفَ الترحّل غير أنّ ركابنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأن قَدِ =

[أدوات الشرط]

(ومنها): أي الجوازم (أدوات الشّرط) وهي: (إنْ) أم الباب (وما، ومَنْ، ومَهْما) بمعنى «ما» وقيل: أَعَمُّ منها. (وهي بسيطةٌ. وزنها فَعْلى، وألفها تأنيث)، ولذا لم تُنوَّن باقية على التّنكير، أو يُسمّى بها (أو إلحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركّبة) من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في: «متى ما»، و «أمّا» ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل، واختاره الرَّضي قياساً على إخوتها. (أو) مركّبةٌ من (مَهْ) بمعنى كفّ[1]. (وما الشرطية) وهو رأي الأخفش والزّجّاج. وردَّ بأنه لا معنى للكَفِّ هنا إلاّ على بُعْدٍ، وهو أن يقال في مهما تَفْعَل أفعل: إنه رَدٌّ لكلام مقدّر، كأنه قيل: لا تقدر على ما أفعل.

(أوْ) هي (مَهْ) المذكورة (أُضيفت لِمَا) الشّرطية وهو رأي سيبويه (أقوال). قال أبو حيّان: المختار أولها وهو البسَاطة؛ لأنه لم يَقُمْ على التّركيب دليلٌ. وقَوْلُ أصلِها: «ماما» دعوى أصْلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع.

[متى وأيّان]

(ومتى وأيّان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو: متى تَقُم أَقُمْ، وأيّان تقم أقُم. (وكسر) همزة (إيّان لغة) لسليم.

(وأنكر قوم جزمها لِقلّته) وكثرة وُرودِه استفهاماً نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النّازعات: ٤٢]، ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النّحل: ٢١]. قال أبو حيّان: وممن لم يَحْفَظ الجزْمَ بها سيبويه، لكن حفظه أصحابُه.

= وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩) والأزهية (ص ٢١١) والأغاني (٨/١١) والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠) وخزانة الأدب (٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧) والدرر اللوامع (٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨) وشرح التصريح (١/ ٣٦) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤) وشرح المفصل (٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢) ولسان العرب (٣/ ٣٤٦ ـ قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧١) والمقاصد النحوية (١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٥٦، ٣٥٦) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٥) وخزانة الأدب (٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠) ورصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧) وشرح الأشموني (١/ ١٢) وشرح ابن عقيل (ص ١٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦٠) وشرح المفصل (١٠/ ١١٠) ومغني اللبيب (ص ٣٤٢) والمقتصب (١/ ٤٢).

ويروى: «قَدِنْ» وفي هذه الرواية شاهد على أنّ تنوين الترنُّم يدخل على الحرف.

(١) أو اُكْفُفْ

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم، فلا يُسْتفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك، وأبو حيّان، ولم يحكيا فيها خلافاً. وأطلق السّكّاكِيّ والقزويني[١] في «الإيضاح»[٢] كونها للزمان ومثّلا بأيّان جئت، وهو يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي، والصواب خلافه، وقد قيّده في تلخيصه. نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعيّ أنها تختص بمواقع التفخيم نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذّاريات: ١٢]. ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦]. والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها، فإنها يليها الماضي والمستقبل.

[حيثما، أيْنَ، وأنّى]

(وحيثما، أيْن، أنّى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً، وقد تخرج «أين» عن الشّرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف «حَيْثُما».

وتقع «أنّى» استفهاماً بمعنى «متى» نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: مِنْ أيْنَ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. واختار أبو حيّان في الآية الأولى أنّها شرطيّة أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانيّة، والجواب محذوف.

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان، فظرف مكان نحو: أيّ جهة تجلس أجلس، أو زمان، أو مفعول، أو مصدر فكذلك، وهي لعموم الأوصاف.

---

(١) هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف العجلي القزويني الشافعي، ويعرف بخطيب دمشق. فقيه، أصولي، محدث، عالم بالعربية والمعاني والبيان، شاعر، من القضاة والخطباء. ولد بالموصل سنة ٦٦٦ هـ، وسكن بلاد الروم، وقدم دمشق وناب في القضاء وولي الخطابة بها، وانتقل إلى الديار المصرية. توفي بدمشق سنة ٧٣٩ هـ، ودفن بمقابر الصوفية.
انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٥/٢٣٨) والدرر الكامنة (٤/٣) والنجوم الزاهرة (٩/٣١٨) وبغية الوعاة (ص ٦٦) وشذرات الذهب (٦/١٢٣) ومرآة الجنان (٤/٣٠١) وكشف الظنون (ص ٢١٠، ٤٧٣، ١٠٠٩، ١٦٩٢، ١٧٦٤).

(٢) «الإيضاح في المعاني والبيان» قال فيه: «هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها جعلته على ترتيب تلخيص المفتاح وبسطت القول فيه ليكون كالشرح له». وله حواش وشروح كثيرة. انظر كشف الظنون (ص ٢١٠، ٢١١).

[إذْ ما]

(وإذ ما. وأنكر قومٌ الجزم بها) وخصّوه بالضّرورة كإذا.

[ما، ومهما]

(ولا ترِد «ما» و) لا («مهما» للزمان). وقيل: تردان له، وجزم به الرّضي قال: نحو: ما تجلس من الزمان أجلس فيه، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه، وحمل عليه بعضهم قوله:

١٢٨٩ ـ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِن بَارِقٍ تَشِمِ[١]

أي: أيَّ وقت تُصِب بارقاً من أفق فقلب، واستدل له ابن مالك بقوله:

١٢٩٠ ـ وإنّك مَهما تُعْطِ بَطْنَك سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا[٢]

ورُدَّ بجواز كونها للمصدر، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً.

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة. وقال خطّاب والسّهيليّ: ترد حرفاً بمعنى «إنْ» كقوله:

١٢٩١ ـ ومَهْمَا تكن عند امْرِىءٍ من خليقة وإنْ خَالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ[٣]

إذْ لا مَحلَّ لها. وأجيب بأنها خبر «تكن» و «خليقة» اسمها أو مبتدأ، واسم «تكن» ضميرها، «ومن خليقة» تفسيره، والظّرف خبر.

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً). وقيل: تَرِدُ لَهُ، قاله ابن مالك كقوله:

١٢٩٢ ـ مَهْمَا لِيَ اللّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ[٤]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماء فهي طاويةٌ

وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٦) والدرر (٥/ ٦٠) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١١٢٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٠) وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٧، ٢/ ٧٤٣) ولسان العرب (١٤/ ٤ ـ أبي، ٤٧٣ ـ صوي). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٢٦٢) وخزانة الأدب (٩/ ٢٦) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤) والجنى الداني (ص ٦١٠) وخزانة الأدب (٩/ ٢٧) والدرر (٥/ ٧١) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٤).

(٣) تقدم بالرقم (١١٣٢).

(٤) صدر بيت من السريع، وعجزه: =

فمهما مبتدأ خبره «لي». وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام بـ «ما» وحدها.

(ولا تُجَرُّ) مهما بحرف ولا إضافة، فلا يقال: على مهما تكن أكن. ولا جِهَةِ مهما تقصد أقصد، وقال ابن عصفور: يجوز ذلك كسائر الأدوات.

[«إنْ» بمعنى «إذْ» و «إذا»]

(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ). وقال الكوفيّون: تردُ بمعناها نحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] إذْ لا يصحّ هنا معنى «إن» وهو الشّكّ. وأجيب: بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهييج كقولك لابنك: إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو إن أصله الشرط، ثم صار يذكر للتبرّك.

(و) لا تَرِدُ بمعنى: (إذا). وقال قوم: تَرِدُ بمعناها، وتأوّلوا عليه الآيتين السابقتين، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ، والشيئان إذا تقاربا فرُبّما وقع أحَدهُما موقع الآخر.

(ولا تُهْمَلُ) «إنْ» فيرفع ما بعدها، وقيل: نَعَمْ حَمْلاً على «لو»، قاله ابن مالك كحديث «فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك»[1].

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى). وقيل: نعم حملاً على إذا كحديث البخاريّ: «وإنه متى يَقُومُ مقامك لا يسمع الناس»[2]. قاله ابن مالك. قال أبو حيّان: وهذا شيءٌ غريبٌ، ثم تكلّم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية.

= أوْدى بعلي وسرباليَهْ

وهو لعمرو بن ملقط الطائي في الأزهية (ص ٢٥٦) وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٥٨) وخزانة الأدب (١٨/٩، ١٩، ٢٣) والدرر (٧٣/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٣٣٠، ٧٢٤) والمقاصد النحوية (٤٥٨/٢) ونوادر أبي زيد (ص ٦٢) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥١، ٦١١) وخزانة الأدب (٥٢٤/٩) ولسان العرب (٥٤٣/١٣ ـ مهه).

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الإيمان (باب ١، حديث رقم ٥) وهو جزء من حديث الإيمان والإسلام عن أبي هريرة.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في البخاري، ووجدته في المجتبى للنسائي، رواه في الإمامة باب ٤٠.

[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازى بكيف)، وقال سيبويه وكثير: يُجازى بها معنًى لا عملاً[١]، ويجب كون فِعْلَيْها مُتّفِقَي اللّفظ والمعنى نحو: كيف تَصْنَعْ أصنع، ولا يجوز: كيف تجلس أذهب بالاتفاق.

(ولا يُجْزَمُ بها). وقال الكوفيّون وقطرب: نعم مطلقاً، وقوم: إن اقْترنت بما نحو: كَيْفَما تَكُنْ أكُنْ.

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذْ) مجرَّدين مِنْ «ما»، وأجازه الفرّاء قياساً على «أيْنَ» وأخواتها، ورُدَّ بأنّه لم يسمع فيهما إلاّ مقرونين بها بخلافها.

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الّذي و) عن (النكرة الموصوفة). وأجازه الكوفيّون تشبيهاً بجواب الشّرط، فيقال: الذي يأتيني أحسنْ إليه، وكل رجل يأتيني أكرمْه، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر، وقد بُيِّنَتْ.

(أدوات الشّرط) كلّها (أسماء إلاّ إنْ) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها، فلذا بُنِيَتْ إلاّ أيّاً، فإنها معربةٌ.

(وفي إذْ ما خُلْفٌ) فذهب سيبويه: إلى أنها حرف كإنْ[٢]. وذهب المبرّد وابن السّراج والفارسيّ: إلى أنها اسم ظرف زمان. وأصلُها: إذ التي هي ظرفٌ لما مضى، فزيد عليها «ما» وجوباً في الشّرط، فجزم بها. واستدلّ سيبويه بأنها لما ركِّبت مع «ما» صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالتُها على معناها الأوّل بالتركيب، وصارت حَرْفاً، ونظير ذلك أنهم حين ركّبوا «حبَّ» مع «ذا»، فقالوا: حبّذا زَيْدٌ بطل معنى: «حبّ» من الفعليّة، وصارت مع «ذا» جزء كلمة، وصارت حبّذا كلّها اسماً بالتّركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة.

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى: شرطٌ، والثّانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر، قال أبو حيّان: والتّسمية بالجزاء والجواب مجازٌ، ووجهه أنه شابَه الجزاءَ من حيثُ كونه فعلاً مترتّباً على فعلٍ آخر، فأشْبَه الفعل المرتّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأوّل، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل.

---

(١) قال سيبويه. «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أيّ حالٍ تكنْ أكنْ» (الكتاب: ٣/ ٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٥٦، ٥٧).

(فإن كانا) أي الشّرط والجزاء (فِعْلَيْن، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ، لظهور تأثير العمل فيهما. (ثُمّ) أن يكونا (ماضِيَيْن) للمشاكلة في عدم التأثر نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]. (ثُمّ) أن يكون (الأول ماضياً): والثّاني: مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عَدَمِ التأثّر إلى التأثّر نحو: إن قام أَقُمْ. (ثُمّ) أن يكون الأوّل (مضارعاً) والثّاني ماضِياً. وهذا القِسْم أجازه الفرّاء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. (وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة) كقوله:

١٢٩٣ ـ إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُم، وإنْ تَصِلُوا مـلأتُـمُ أنفُـس الأعْـداء إرْهَـابَـا[1]

(ويجب استقبالهما)، لأنّ أدوات الشّرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع له.

[لَـوْ]

(و «لوْ» كإنْ[2]) إذا وقعت (شرطاً) فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصَحّ كغيرها نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو حيّان: ونقل عن المبرّد: أنه زعم أنّ «إنْ» تبقى على مدلولها من المضيّ، ولا تغيّر أدوات الشّرط دلالتها عليه نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦].

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه (جواباً في الأصحّ). وذكر ابن مالك تبعاً للجُزُوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدّرة يكون جوابَ الشّرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧]. ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي فقد كذبت. قال أبو حيّان: وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقّف عليه مشروطه، فيجب أن يكون في الخارج، أو في الذّهن، وذلك محال، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي: إن سَرَق فتأسّ، فقد سرَق أخٌ له من قَبْلُ. ومِثْلهُ ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: فَتَسلّ، فقد كُذِّبت، قال: وسمّي المذكور جواباً؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً.

(وإنّما يُصدّر الشّرط بفعْل مضارع غير دعاء، ولا ذي تَنْفيس مُثْبت، أو مع لا، أو لَمْ)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٧٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٨).

(٢) في الأصل «كان»، والصواب ما أثبتناه

نحو: إنْ تَقُم أَقُمْ: «إن لا يَكُنْهُ فلا خَيْر لك في قَتْلِه»[١]. ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]. ولا يصدّر بمضارع دعاء أو مقرون بالسِّين، أو سوْف.

(أو) يُصَدّر بفِعْل (ماضٍ عارٍ من «قد»، و) حَرْف (نَفْيٍ ودُعَاء وجُمود) نحو: إن قام زيدٌ قُمْتُ.

ولا يصدر بماضٍ مقرون بقد، أو بحرف نفي، أو ذي دُعاء، أو جامدٍ، ولا بِفعْل الأمر البتّةَ.

(ولو) كان الفعل (مُضْمَراً فسّره فعلٌ) بعد معموله، فإنه يجوز تصدير الشّرط به نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التّوبة: ٦] التقدير: إنْ استجارك أحدٌ مِنَ المُشْرِكين اسْتَجَارك، فـ«استجارك» المتأخر فسّرت الأولى المضمرة، وارتفع «أحد» على الفاعليّة بها.

(وكَوْنهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرُورةٌ) كقوله:

١٢٩٤ ـ يُثْنِي عَلَيْكَ وأنت أهلُ ثَنائِه ... ولَدَيْكَ إنْ هُو يَسْتَزِدْك مَزيدُ[٢]

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إمّا ماضياً كما تقدَّم أو مضارعاً مقروناً بلَمْ كقوله:

١٢٩٥ ـ فإن أنت لم يَنْفَعْك عِلْمُك فانْتَسِبْ[٣]

وقوله:

١٢٩٦ ـ فإنْ هُوَ لم يَحْمِل على النّفْسِ ضَيْمَها[٤]

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله، والتّفسير بعده (مع غير إنْ) من الأدوات ضرورةٌ، والشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها كما تَقَدَّم. واختصت بذلك؛ لأنها أمّ الباب، وأصل أدوات الشرط. ومن الضرورة قوله:

---

(١) رواه أبو داود في الملاحم (باب في خبر ابن صيّاد، حديث رقم ٤٣٢٩) عن ابن عمر، ولفظ الحديث في آخره: «إن يكن هو فلن تسلّط عليه ـ يعني الدجّال ـ وإلاّ يكن هو فلا خير في قتله».

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب (٩/ ٤١، ٤٢) والدرر (٥/ ٧٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٤١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ١١٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٥).

(٣) تقدم بالرقم ١٥٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس إلى حسن الثناء سبيلُ

وهو للسموأل في ديوانه (ص ٩٠). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٤٢).

١٢٩٧ ـ فَمَـنْ نحـن نُـؤمِنْـه يَبِـتْ وهـو آمـنٌ[١]

وقوله:

١٢٩٨ ـ فمتـى واغِـلٌ يَنُبْهُـمْ[٢] يُحَيُّـو ... هُ وتُعْطَـفْ عليـه كَـأسُ السّـاقِـي[٣]

وقوله:

١٢٩٩ ـ أينمـا الـرِّيـحُ تُمَيِّلْهَـا تَمِـلْ[٤]

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو: مَنْ زيداً يضربْ أضربْهُ. (و) جوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور، لأنّهما فضلة، ومَنَعُوه في المرفوع. (و) جوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضَميرٍ على الشّرط) كما في «متى»، و «أيْنَمَا». فإنْ أمكن عود الضّمير عليه لم يجز تقديم الاسم. لا تقول: مَنْ هو يضربْ زيداً أضربْه، لأن المضمر هو مَنْ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب «المهذّب»[٥].

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن لا نحزْهُ يُمْسِ منّا مفزَّعا

وهو لهشام المري في خزانة الأدب (٩/ ٣٨، ٤٠) والدرر (٥/ ٧٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٩) والكتاب (٣/ ١١٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦١٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٩) ومغني اللبيب (١/ ٤٠٣) والمقتضب (٢/ ٧٥).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «بينهم»، والتصويب من المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ١٥٦) والإنصاف (٢/ ٦١٧) وخزانة الأدب (٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩) والدرر (٥/ ٧٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٨) والكتاب (٣/ ١١٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ١٠) ولسان العرب (١١/ ٧٣٢ ـ وغل) والمقتضب (٢/ ٧٦).

(٤) عجز بيت من الرمل، وصدره:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ

وهو لكعب بن حعيل في خزانة الأدب (٣/ ٤٧) والدرر (٥/ ٧٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٩٦) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤) وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية (٤/ ٤٢٤) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦١٨) وخزانة الأدب (٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٠) وشرح المفصل (٩/ ١٠) والكتاب (٣/ ١١٣) ولسان العرب (٤/ ٢٢٣ ـ حير) والمقتضب (٢/ ٧٥).

والصعدة. القناة والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يحري قدماً. ينعت إمرأة شبهها بالقناة، وحعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لتثنّيها إذا اختلفت الريح

(٥) «المهدب في النحو» لأبي علي أحمد بن حعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩١٤).

قال أبو حيّان: والصّحيح المنع، لأن الفضلة والعمدة سِيّان؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل.

(وفي الفصل بين مَنْ) وأخواتها **(والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفِيّ)** أجازه الكسائي، ومنعه الفرّاء. قال أبو حيّان: وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين.

(وشرط الجواب الإفادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا يجوز: إنْ يقم زيد يقم، كما لا يجوز في الابتداء: زيد، زيد، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو: إن لم تُطِع الله عَصَيْتَ، أُرِيدَ به التّنبيه على العقاب، فكأنه قال: وجَبَ عليك ما وجبَ على العاصي، كما جاز في الابتداء نحو:

١٣٠٠ ـ أنــا أبــو النّجْــمِ وَشِعْــري شِعْــري[١]

ومنه «فمَنْ كانت هَجرتُه إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[٢]. الحديث.

(وتدخله الفاء إنْ لم يصحّ) تقديرُه **(شَرْطاً)** بأن كان جملة اسميّة كقوله:

١٣٠١ ـ إنْ تَـرْكَبُـوا فـرُكُـوبُ الخَيْـلِ عَـادَتُنـا[٣]

أو فعل أمر نحو: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٣١]. أو دعاء نحو: إن مات زَيدٌ فيرحمه الله، أو فَرَحِمَهُ اللّهُ. أو مقروناً بحرف تنفيس نحو: ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤] أو بحرف نَفْيٍ غير لا، ولَمْ، نحو: إن قام زيدٌ فما يقوم، أو فلن يَقُومَ عمرو، أو بعدَ نحو: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو جامد نحو:

---

(١) تقدم برقم (١٤١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكلّ امرىء ما نوى) حديث رقم ٥٤، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنيّة، ولكلّ امرىء ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، ورواه أيضاً رقم (٤٠٠٦ و٥٣٥١). ورواه مسلم في الإمارة حديث ١٥٥، وأبو داود في الطلاق باب ١١، والترمذي في فضائل الجهاد باب ١٦، والنسائي في الطهارة باب ٥٩، والطلاق باب ٢٤، والأيمان باب ١٩، وابن ماجة في الزهد باب ٢٦، وأحمد في المسند (١/ ٢٥، ٤٣)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو تنزلون فإنّا معشر نُزُلُ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) ورواية الصدر فيه. «قالوا الركوب؟ فقلنا تلك عادتنا» وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣) والدرر (٥/ ٨٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٧٦) والكتاب (٣/ ٥١) والمحتسب (١/ ١٩٥). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٦٨٣).

﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. إن أقبل زَيدٌ فما أحسنه.

قال أبو حيان: وهذه الفاء هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد، فيقوم عمرو، وكما يُرْبط بها عند التحقيق يُرْبط بها عند التّقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف، لأنه بمنزلة الرّبط السّببيّ، وسيقت هنا للرّبط، لا للتّشريك. وقال بعض أصحابنا: هي هنا عاطِفَةٌ جملةً على جملة فلم تخرج عن العطف، قال: وهذا عِنْدي فيه نظر. انتهى.

(وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال):

أحدها: يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(ثانيها): المنع في الحالين. قال أبو حيّان: في محفوظي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضّرورة، وأنه زعم في قوله:

١٣٠٢ - مَن يَفْعلِ الحسناتِ اللّهُ يَشْكُرُها[(١)]

أن الرواية: من يفعل الْخَيْر فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه.

قال: وهذا ليس بشيء، لأنه على تقدير صِحّة الرّواية لا يَطْعن ذلك في الرّواية الأخرى.

(ثالثها): وهو (الأصحّ يجوز ضرورة) ويمتنع في السّعة، وهو مذهب سيبويه[(٢)].

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٩). وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٩/ ٤٩، ٥٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٨٧). ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٢/ ٣٦٥) ولسان العرب (١١/ ٤٧ - بجل) والمقتضب (٢/ ٧٢) ومغني اللبيب (١/ ٥٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٣) ونوادر أبي زيد (ص ٣١). ولحسان بن ثابت في الدرر (٥/ ٨١) والكتاب (٣/ ٦٥) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١١٤) وأوضح المسالك (٤/ ٢١٠) وخزانة الأدب (٩/ ٤٠، ٧٧، ١١/ ٣٥٧) والخصائص (٢/ ٢٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٦٤، ٢٦٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٦) وشرح المفصل (٩/ ٢، ٣) والكتاب (٣/ ١١٤) والمحتسب (١/ ١٩٣) والمقرب (١/ ٢٧٦) والمنصف (٣/ ١١٨). ويروى «سيّان» مكان «مثلان».

(٢) قال: «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: إنْ تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعرٌ، من قِبَل أنّ أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا =

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفُجائية في) جملة (اسمية غير طلبيّة ولا منفيّة) قال أبو حيّان: النّصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا، ولكن السماع إنّما ورد في «إنْ» قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرّوم: ٣٦] فيحتاج في إثبات ذلك في غير «إن» من الأدوات إلى سماع.

واحترز بالاسميّة من الفعليّة، فإنّ إذا لا تدخل عليها. لا يجوز: إن قام زيد إذا يقوم عمرو، وبغير الطّلبية فلا يجوز: إن يعص زيدٌ إذا وَيلٌ له، وإن أطاع إذا سلامٌ عَلَيْه. وبغير المنفيّة من المنفيّة، فلا يجوز: إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم، وإنما تدخل الفاء في الصُّور كلها.

ومقابل الأصَحّ في المتن قول الأخفش: لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلاّ رديّاً. لا تقول: إن تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي: «فإذا هُمْ يَقْنَطون».

وردّه أبو حيّان بأن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجىء في كلامهم إلاّ في الشّعر، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك: إن تقم أقُومُ، ولم[1] يجىء منه شَيْءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه. انتهى.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ هنا، وهو أنَّ «إذا» نائبةٌ عن الفاء، أي: من أجل ذلك (لا يجتمعان)، لأن المعوّض لا يجتمع مع العِوَض فلا يقال: إن يقم زيد، فإذا عمرو قائم.

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أم مضارعاً نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجنّ: ١٣] رُفِعَ، لأنه حينئذ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف، قالوا: ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء، لكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرّفع، فعلم أنّها غير زائدة.

(و) يرفع الجواب (جوازاً إنْ كان الشّرط) فعلاً (ماضياً) نحو: إن قامَ زيد يقومُ عمرو، وقوله:

١٣٠٣ ـ وإن أتــاه خليــلٌ يــوم مَسْــألــةٍ يَقــولُ: لا غــائِــبٌ مــالــي ولا حَــرِمُ[2]

= جواباً حيث لم يشبه الفاء؛ وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبّهه بما يُتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت» وأورد البيت. انظر الكتاب (٣/ ٦٤، ٦٥).

(١) في الأصل: «ولن»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى من معلقته في ديوانه (ص ١٥٣) والإنصاف (٢/ ٦٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨، ٧٠) والدرر (٥/ ٨٢) ورصف المباني (ص ١٠٤) =

ومن شواهد الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾ [هود: ١٥]. ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشّورى: ٢٠].

قال أبو حيّان: ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيحٌ مختارٌ إلاّ ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»[١] عن بعض النّحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان»، لأنها أصل الأفعال، قال: والذي نصَّ عليه الجماعةُ أنَّ ذلك لا يَخْتَصّ بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها، وأنشد سيبويه للفرزدق:

١٣٠٤ ـ دسّتْ رَسُولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَرُوا عليك يَشْفُوا صدُوراً ذاتَ توغيرِ[٢]

قال: وأمّا الرّفع فهو مسموع. ونصَّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم. واختلف في تخريجه: فقال سيبويه: إنه على نِيّة التّقديم، والجواب محذوفٌ.

وقال المبرّد والكوفيّون: إنه الجواب، وإنّه على حذف الفاء.

وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على نِيّة التقديم، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فِعْله، لكونه ماضِياً ضعف عن العمل في فعل الجواب. (وإلاّ) بأن كان الشّرطُ مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله:

١٣٠٥ ـ يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّكَ إن يُصْرعْ أخوك تُصْرعُ[٣]

والاختيار جزمه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطّلاق: ٢] وإذا رفع فمذهب سيبويه: أنه على نِيّة التّقديم والتّأخير إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه كالبيت، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو: إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشّعر[٤].

= وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٨) والكتاب (٣/ ٦٦) ولسان العرب (١١/ ٢١٥ ـ خلل، ١٢/ ١٢٨ ـ حرم) والمحتسب (٢/ ٦٥) ومعني اللبيب (٢/ ٤٢٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٩) والمقتضب (٢/ ٧٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٠٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٤٥١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٥٣) وشرح المفصل (٨/ ١٥٧).

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الفرزدق (١/ ٢١٣) والدرر (٥/ ٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧١) والكتاب (٣/ ٦٩) ولسان العرب (٥/ ٢٨٦ ـ وغر).
ودسّت رسولاً: أرسلته في خفية للإخبار والتوغير: الإغراء بالحقد، وأصله من وغرة القدر، وهي فورتها عند الغلي.

(٣) تقدم بالرقم (١٩٢).

(٤) قال سيبويه (الكتاب: ٣/ ٦٨). «... وكما قالوا في اضطرار. إنْ تأتني أنا صاحبُك، يريد معنى الفاء، =

ومذهب المبرد: أنه على إضمار الفاء في الحالين، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محَلّه، فلا ينوى به التّقديم. وجازمُهُ، أي: الجواب (الأداة) عملت فيه، كما عملت في الشّرط باتّفاق، لاقتضائها إيّاهما، فعملت فيهما، كما عملت: كان، وظنّ وإنّ في جزئيها. هذا مذهب المحققين من البصريّين. وعَزَاهُ السِّيرافيُّ لسيبويه. واختاره الجُزُوليّ، وابن عُصفور، والأبذي.

(وقيل): جازمهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش، واختاره ابن مالك، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام. ورُدَّ بأنَّ النوع لا يعمل، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنما يعمل بمزيّة، وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء.

(وقيل): جازمه (هما) أي: الأداة والفعل معاً، ونسب أيضاً للأخفش، قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل، قال: وباطلٌ أن يكون العمل لـ «إنْ»، لأنَّ الجزْم نظير الجرّ، فإذا كان الجارُّ وهو أقوى لا يعمل عملين، فأحرى ألاّ يعمله الجازِم.

وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما، وبأنّ كُلَّ عامل مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذما، وحَيْثُما، وقد يُحْذَف فعل الشّرط دون الأداة فَدَلّ على أنَّ العامل ليس مركّباً منهما، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشّرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداةَ وحذف، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً، فلا يَقْبحُ.

(وقيل): جازِمُهُ (الجوَار) قاله الكوفيّون قياساً على الجرّ بالجوار، قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يترتّب عليه فائدة، ولا حكم نُطْقِيّ.

(وقيل): فعل الجواب (مَبْنِيّ)، وفعل الشرط معرب. (وقيل): هو (والشّرط) أيضاً مبنِيّان، والقولان للمازني، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّيْن، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الاسم، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل، فكان مبنيّاً، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه. قال أبو حيّان: والمازنِيّ في رأيه مخالِفٌ لجميع النّحويين.

(البصريّون) قالوا: (لأداة الشّرط الصّدْرُ) أي: صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشّرط، ولا فعل الجواب عليها، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام وما النّافية ونحوهما مما له الصّدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه.

= فشبّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه».

وجوّز الكسائيّ تقديم معمول فعل الشّرط أو الجواب على الأداة نحو: خيراً إن تَفْعلْ يُثِبْكَ الله، وخيراً إن أتيتني تُصِبْ. قال أبو حيّان: وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب.

(غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فإنه يجوز تقديمه نحو: خيراً إنْ أتيتني تُصبْ. وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة، بل هو في نيّة التّقديم، والجواب محذوف، والتقدير: تصيب خيراً إنْ أتيتني.

(قال أكثرُهم) أي البصريّون (ولا الجوابُ) أيضاً لا يجوز تقديمُه على الأداة، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه.

وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت، وأقوم إنْ قمت.

(وثالثها: يجوز) تقديم الجواب (إنْ كان مضارعاً) ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه المازنيّ، لأن المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإن قُدِّم وحقّه التأخير كثر التجوّز.

(ورابعها): يجوز تقديم الجواب (إنْ كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين) بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضياً، ووجّه: أنه لمّا لَمْ يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمُه، لأنه مقدّماً كحاله مؤخراً، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع، فإنه متأثّر بها، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار.

(قيل: ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله)، قاله الفراء، والصّحيح جوازه، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو: إن تأتني خيراً تُصِبْ.

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً (إنْ تقدّم شَبَهُهُ فدليله) وليس إيّاه.

(وشرطهُ اختياراً مضيّ الشّرط لَفْظاً أو معنًى) بأن كان مضارعاً مقترناً بلَم (في الأصحّ) نحو: قمت إن قمت، وأقوم إنْ قمت، وأقوم إن لم تقم. قال سيبويه: هكذا جرى في كلامهم. وأمّا الشّعر فمحلّ ضرورة واتّساع.

وأجاز الكوفيّون سوى الفرّاء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي، فأجازوا: أنت ظالم إنْ تفعلْ. (فإن لم يكن) فعل الشرط ماضياً تَقْريعاً على الأصحّ. (وهو مع ما، أو مَنْ، أو أيّ صِرْن موصولات) أي: حُكِمَ لهنّ بذلك الّذي هو من معانيها (اختياراً) وزال حُكْمُ الشّرطيّة، لزوال شرطها، وهو المضيّ، فينتفي الجزم نحو: أتى مَنْ يأتيني، وزيد يُحِبُّ ما تُحِبّه، وأكرم أيّهم يُحِبّك. وحينئذ فتأتي أحكام

الموصولات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها، وحكم الضّمير العائد عليها، وصلتها، وغير ذلك. وأمّا في الشّعر فيجوز بقاء الشّرطيّة والجزْم (وكذا إن أضيف لهن) أي لمَنْ، وما، وأيّ (زمانٌ) يجب لهن في السّعة أنْ يكن موصولات نحو: أتذكر إذْ من يأتينا نأتيه، ولا يجوز الجزم عند سيبويه، والجَرْميّ، والمازنيّ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشّرطيّة المصدّرة بـ «إنْ»، فكذا الاتصاف على ما تضمّن معنى إنْ (خلافاً للزيادي[1]) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله:

١٣٠٦ ـ على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ[2] عليه ذَنُوبهُ   يَـرِثْ شِـرْبُـهُ إذْ فـي المقَـام تَـداثُـرُ[3]

والأوّلون، قالوا: هو ضرورةٌ.

(و) يجري هذا الحُكْمُ، وهو وجوبُ الرّفع، وامتناع الجزْم (مطلقاً) أي في الاختيار والضّرورة إذا وقعن (بعد باب كان، وإنّ) نحو: مَنْ كان يأتينا نأتيه، وإنّ مَنْ يأتينا نأتيه، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه، لأن الشّرط لا يعمل فيه عامِلٌ قبله. (ولكنْ) المخففة نحو: ولكِنْ مَنْ يزورُني أزُورُه. (وإذا المفاجأة) نحو: مررت بزيد فإذا مَن يزوره يُحْسِنُ إليه. (وما) النّافية نحو: ما مَنْ يأتينا نعطيه؛ لأنّ «ما» لا تنفي الجملة الشّرطيّة. (وهل) نحو: هل مَنْ يأتينا نأتيه، لأن «هل» لا يستفهم بها عن الجُمَل الشّرطية. (قيل: والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا؛ والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطيّة، لأنه توسّع فيها، فاستفهم بها عن الجملة الشّرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو: أإن تأتني آتك؟ فلما حَسُن ذلك في «إنْ» حسن في أخواتها نحو: أمَنْ يأتنا نأته؟

(مسألة): يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩] أي تطيّرتُمْ، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. أي فَافْعَلْ.

ويكثر الحذف (لِتَقدُّم شبهه) على الأداة كما مرّ. (و) لِتقدّم (جواب قَسمٍ)، يدلّ عليه.

(و) يحذف (الشّرط) وهو أقلّ من حذف الجواب. نصّ عليه ابن مالك في شرح الكافية. ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقولهم: «إنْ خَيراً

(١) إبراهيم بن سفيان الزيادي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل «تثبت»؛ والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٧) والرواية فيه «يجد فقدها» مكان «يرث شربه»، وإصلاح المنطق (ص ٣٦١) وخزانة الأدب (٩/ ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥) والدرر (٥/ ٨٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٧) والكتاب (٣/ ٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٩١).
ويروى «تدابر» مكان «تداثر». وفي البيت شاهد آخر، وهو إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة، وحقّها ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها.

فخيرٌ»(١).

(وقيل): إنّما يجوز حذفه (إن عوّض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأبذيّ كقوله:

١٣٠٧ ـ فطَلِّقْهــا فَلَسْــتَ لهــا بكُــفءٍ   وإلاَّ يَعْــلُ مَفْــرِقَــك الْحُسَــامُ(٢)

أي: وإلاّ تُطَلِّقها. قال أبو حيّان: وليس بشيء؛ لأنها لو كانت عِوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُزْ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو: وإلاَّ يُسِيءْ فلا تضربه، فهي في نحو ذلك نافية، لا عوض. وورد الحذف، وهو مُثْبَتٌ كما تقدّم.

(ويُحذفان) أي: الشّرط والجواب (مع إنْ) دون سائر الأدوات، واختصّت بذلك، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها، قال:

١٣٠٨ ـ قـالـت بنـاتُ الحيِّ يـا سلمـى وإنْ   كـان فقيـراً مُعْـدَمـاً قـالـت وإنْ(٣)

أي وإن كان كما تصفين فَزَوِّجْنيه.

قال أبو حيّان: وكذا حذف الجواب وحده، والشّرط وحده، لا أحفظه بعد غير «إنْ». قال: إلاّ أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى، وهو قوله:

١٣٠٩ ـ متَـى تُـؤْخَـذوا قسـراً بِظِنّـة عـامـرٍ   ولا يَنْـجُ إلاّ فـي الصِّفـاد يـزيـدُ(٤)

---

(١) ومنه قوله ﷺ. «الناس محزيّون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشرٌّ» ذكره علي القاري في الأسرار المرفوعة (٣٦٨).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠) والأغاني (١٥/ ٢٤٥) والدرر (٥/ ٨٧) وخزانة الأدب (٢/ ١٥١) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٧، ٩٣٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٧٢) وأوضح المسالك (٤/ ٢١٥) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٩) ولسان العرب (١٥/ ٤٦٩ ـ إما لا) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٧) والمقرب (١/ ٢٧٦).
ويروى «بأهل» مكان «بكفء» كما في ديوان الأحوص، و «بندّ» كما في الإنصاف

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦) وخزانة الأدب (٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦) والدرر (٥/ ٨٨) وشرح التصريح (١/ ٣٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٦) والمقاصد النحوية (١/ ١٠٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨) والدرر (٥/ ١٨١) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) وشرح التصريح (١/ ١٩٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٦)
ويروى «بنات العمّ» مكان «بنات الحيّ» ويروى «وإنْنْ» في الموضعين، بدخول التنوين الغالي الذي يدخل على القوافي المقيّدة، ودخوله على «إنْ» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختصّ بالاسم.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٩٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) وشرح التصريح =

(وقيل): حَذْفهُما معاً **(ضرورةٌ)** قاله ابن مالك. قال أبو حيّان: وتبع فيه ابن عصفور. قال: ولم ينصّ غيرهما على أنّ ذلك ضرورة، بل أطلقوا الجواز، إذا فهم المعنى، قلت: وقد ورد في النثر في عِدّةٍ من الآثار.

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشّرط. **(ولو)** كانت **(إنْ في الأصحّ)** كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، ولا حذف حرف الجرّ.

وجوّز بعضهم حذف «إنْ» فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عَطْف **(فالأصَحّ أن الجواب للسابق)**، ويحذف جواب ما بعده، لدلالة الأوّل، وجوابه عليه.

ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأوّل الشّرط الثاني وجوابه. وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: إنْ جاء زيد، إنْ أكل زيد، إنْ ضَحك فعبدي حر، فعلى الأصَحّ الضّحك أوّل، ثم الأكل ثم المجيء. فإذا وقع على هذا التّرتيب ثبت عتقه وعلى مقابله عكسه. فإذا وقع المجيء، ثم الأكْل، ثم الضّحك لزم العِتْق.

فإن كان عطف، فالجواب لهما معاً، ومنه: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]. الآية.

(و) الأصَحُّ **(أنّ الأحسنَ)** حينئذ **(مجيء)** فِعْل الشّرط **(الثّاني ماضياً)** بناءً على أنّ الجَواب للسّابق وأنّ جواب الثّاني محذوف لِمَا مَرّ من أنّه لا يحذف جواب الشّرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضِياً، وعلى أن الجواب للمتأخّر لا يحتاج إلى ذلك، لأنه غير محذوف الجواب.

(و) الأصَحّ: **(أنه)** أي الشّرط الثاني **(مُقيّد للأول تقييد الحال)** الواقعة موقعه، قاله ابن مالك. قال: فقولك: مَنْ أجابني إن دعَوْتهُ أحسنت إليه في تقدير: من أجابني داعياً له، وقول الشّاعر:

١٣١٠ ـ إنْ تَسْتَغِيثوا بنا، إن تُذْعَروا تَجِدوا مِنّـا معـاقِـلَ عِـزٍّ، زانَهـا كَـرَمُ[1]

= (٢/ ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٦).

والتقدير في البيت متى تتقفوا تؤخذوا.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١١٢) وخزانة الأدب (١١/ ٣٥٨) والدرر (٥/ ٩٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٤) ومغني اللبيب (٢/ ٦١٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٢).

في التّقدير: إنْ تستغيثوا بنا مذعورين.

قال أبو حيّان: وغَيْرُ ابن مالك جعله متأخّراً في التقدير، فكأنه قال: مَن أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته، فَمَنْ أجابني هو جواب «إنْ» في المعنى، حتى كأنّه قال: إن دعَوت من أجابني أحسنت إليه؛ فإذا وقع دعاؤه لشخص، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إيّاه لزم الإحسان، لأنّ جواب الشّرط في التّقدير بعد الشّرط، وكذا البيت تقديره على هذا: إن تُذْعَروا فإن تَسْتَغِيثوا بنا تَجِدوا، فأوّل الشّرط يصير جزاء.

(**وإنْ توسّط الجزاء والشّرط مضارعٌ وافقه**) أي الشّرط (**معنى**) حالَ كونه (**غَير صفة، وصَحّ حَذْفُه أُبْدل منه**)، مثاله: إن تأتني تَمْشِ[1] أكرمْك، (**وإلاّ**) بأن لم يوافقه معنى (**رفع حالاً**) نحو: إنْ تأتني تضحك أحسن إليك. والماضي كالمضارع في ذلك، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل، لأن فيه يظهر الأثر، مثاله: إن أتيتني مشيت أكرمك، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك.

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو: إن يأتني رجل يعرف النحو أكرمه، «فيعرف» في موضع الصّفة لرجل.

ولصحّة الحذف من خبر كان، وثاني ظننت نحو: إنْ تكن تحسنُ إليّ أُحْسِنْ إليك، وإن تَظُنّني أَصْدُقُ أَصْدُقْكَ، فالمتوسط لا بدلٌ ولا حالٌ، بل في موضع نَصْبٍ على أنه خَبَرٌ، ومفعول، ومنه قول زهير:

١٣١١ ـ ومن لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نَفْسَه ولا يُغْنِها يوماً من الدَّهرِ يُسْأمِ[2]

(**وتزاد «ما»**) توكيداً (**في إنْ**) ومنه: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. قال أبو حيّان: وذلك في القرآن كثير، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مُؤكّد بالنون. وأمّا في لسان العرب، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال:

١٣١٢ ـ زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي[3]

---

(١) في الأصل «تمشي» بإثبات الياء، والصواب ما أثبتناه «تمش» مجزوماً؛ لأنه بدل من الفعل «تأتني» المجزوم.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩/ ٩٠) والدرر (٥/ ٩١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٤) والكتاب (٣/ ٨٥) ولسان العرب (١١/ ١٧٦ ـ حمل) وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٦٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة، في خزانة الأدب (٨/ ٣٠) والدرر (٥/ ٩٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٤٧) ولسان العرب (١١/ ٢١٥ ـ خلل) ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء ابن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦١). وبلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ٥، ١٤١).

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أصلاً أو أضيفت لظاهر، ومنه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]. (و) في (أين ومتى) قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال الشاعر:

١٣١٣ ـ متى ما تَلْقَني فَرْدَينِ ترجُفْ[1]

(وكذا أيّان) في الأصحّ، قال:

١٣١٤ ـ فأيّان ما تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنْزِلِ[2]

قال أبو حيّان: وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها، وليس بصحيح لورود السّماع به (لا «ما»، و «مَنْ»، و «أنّى» في الأصَحّ).

وذهب الكوفيّون إلى جواز زيادتها بعدها، فيجوز: مَنْ ما يكرمني أكرمْه.

[إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة): في إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشّرطيّة على مكانٍ أو زمان فَظَرْفٌ، أي فهي في موضع نصب على الظّرف نحو: متى تقم أقم، و ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النّساء: ٧٨]. (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو. .[3] . (وإلاَّ

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

روانفُ أليتيكَ وتُسْتطارا

وهو لعنترة في ديوانه (ص ٢٣٤) وخزانة الأدب (٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/ ٢٢) والدرر (٥/ ٩٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٩٤) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠) وشرح المفصل (٢/ ٥٥) ولسان العرب (٤/ ٥١٣ ـ طير، ١٤/ ٤٣ ـ ألا، ٢٣١ ـ خصا) والمقاصد النحوية (٣/ ١٧٤) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٩) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣٠١) وشرح المفصل (٤/ ١١٦) ولسان العرب (٩/ ١٢٧ ـ رنف).

والروانف: جمع الرانفة، وهي أسفل الألية، وقيل: هي منتهى أطراف الأليتين مما يلي الفخذين، وقيل: الرانفة: ناحية الألية، وقال الليث: الرانف: ما استرخى من الألية للإنسان، وفي الصحاح: الرانفة أسفل الألية وطرفُها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. انظر اللسان (٩/ ١٢٧). وتُستطار: يقال. استطيرُ فلان يُستطار استطارةً فهو مُسْتطار: إذا ذُعر.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا النعجةُ الأدماءُ كانت بقفرةٍ

وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٢٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٣). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٩٥) وشرح قطر الندى (ص ٨٨).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. وهذا النقص يمكن إتمامه من مغني اللبيب (٢/ ١٣٥ ـ طبعة دار الجيل) =

فإن وقع بعدها فِعْلٌ لازمٌ) نحو: مَنْ يَقُم أقُم معه **(فمبتدأ خبره فعل الشّرط، وفيه)** ضميرها. **(وقيل)**: هو **(والجواب)** معاً[1]؛ لأن الكلام لا يتمّ إلاّ بالجواب، فكان داخلاً في الخبر، ورُدّ بأنه أجنبيّ من المبتدأ.

(أو متعد واقع عليها) نحو: مَنْ يضرب زيداً أضربه، ومَنْ تضرب أضربه **(فمفعول به أو)** واقعٌ **(على ضميرها)** نحو: من يضربه زَيْدٌ أضربه، ومن تَضْرِبهُ أضربه. **(أو متعلّقها)** نحو: مَنْ يضرب يد أخاه أضربه **(فاشتغال)** أي: فالمسألة من باب الاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وأن يكونَ في موضع نَصْبٍ بفعل مضمر يفَسِّره الظّاهر بعدها[2]. **(ومثلها)** في هذا التفصيل **(أسماء الاستفهام)**.

[لـــو]

(مسألة): **(لو شَرْطٌ للماضي غالباً)** ـ وقد تَرِدُ للمستقبل كـ «إنْ»، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾ [النساء: ٩]. وقول توبة:

١٣١٥ ـ ولــو أنَّ ليلــى الأخيليّــةَ سَلّمَــتْ علــيَّ، ودونــي جَنْــدَلٌ وصفــائـحُ
لسلّمــتُ تسليــم البشَــاشــةِ أو زَقــا إليها صَدًى مِنْ داخل القبر صائِحُ[3]

(وقيل: دائماً). قال بدر الدين بن مالك: وعليه أكثر المحققين. قال: وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه، أو بقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج «لو» عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره.

= ففيه: «. . . أو حدث، نحو: ﴿ أيَّ منقلب ينقلبون ﴾ فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً».

(١) قال في المغني (٢/ ١٣٦) «والأصحّ أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»

(٢) في المغني (٢/ ١٣٦). «. أو متعلقها، نحو· من رأيت أخاه، فهي مبتدأة أو مصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسّر المدكور».

(٣) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحميّر في الأغاني (١١/ ٢٢٩) وأمالي المرتضى (١/ ٤٥٠) والحماسة البصرية (٢/ ١٠٨) والدرر اللوامع (٥/ ٩٦) وسمط اللآلي (ص ١٢٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١١) وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٤) والشعر والشعراء (١/ ٤٥٣) ومغني اللبيب (١/ ٢٦١) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٣). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٦) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٣)

وليلى الأخيلية: هي الشاعر المشهورة صاحبة توبة بن الحميّر، اشتهرت بمراثيها لتوبة. والجندل: الصحر. والصفائح· حمع صفيحة، وهي حجر عريص يُجعل على القبر ورقا: صاح والصدى. نوع مں البوم، ويسمى أيضاً الهامة؛ وكانوا في الجاهلية يزعمون أنه يُخلق من رأس المقتول ولا يرال يصيح في رأسه إذا لم يؤخذ بثأره: «اسقوني اسقوني» حتى يُقتل قاتله؛ ولذلك قيل له الصدى.

وقال أبو حيّان متعقباً عليه: ورود «لو» في المستقبل قد قاله النّحويّون في غير موضع (وجزْمها) لفعلها (ضرورةٌ) لا يَحْسُن في الاختيار؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضِيّ.

ومن الضّرورة قوله:

١٣١٦ ـ لـــو يشَــأْ طـــارَ بهـــا ذو مَيْعَـــة[١]

(وقيل): بل هو (لغة) لقوم، فيطّرد عندهم في الكلام (وقيل: ممنوع) لا يجوز لا في الكلام، ولا في الشعر، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيّان. واختلفت عبارات النّحاة في معناها حتى قال بعضهم: إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى.

(قال سيبويه[٢]: هي حرف لما كان سيقع لوقوع غَيْره) أي: أنّها تقتضي فعلاً ماضياً، كأنه يتوقّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقّع غير واقع، فكأنّه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

(و) قال (المُغْرِبون): هي حرف (امتناع لامتناع)، أي تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره.

واختلف في المراد بذلك: (قيل): المراد (امتناع الأوّل) أي الشّرط (للثاني) أي الامتناع للجواب، ذكره ابن الحاجب في «أماليه» بحثاً مِنْ عنده. ووجّهه: بأنّ انتفاء السّبب لا يَدُلّ على انتفاء مُسبّبه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر. قال: ويدلّ على هذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإنّها مسوقة لِنَفْي التّعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم مِن انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك وإنْ لم يكن تعدّد في الآلهة؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد، سبحانه، انتهى.

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ١٣٤) ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية (١/ ٢٤٣) وخزانة الأدب (١١/ ٢٩٨، ٣٠٠) والدرر (٥/ ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٠٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٤). ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية (٢/ ٥٣٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٤) وتذكرة النحاة (ص ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٨٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٤) ومغني اللبيب (١/ ٢٧١).

وميعة الشباب والنهار وكل شيء: أوّله وأصله، وميعة الفرس: أول جَرْيه والآطال: جمع إطْل وإطِل، أي الخاصرة. ولاحق الآطال: ضامر الجنبين والنهد: الفرس الحسن الجميل المشرف. والخصل: جمع الخصلة من الشعر، وهي الذؤابة.

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٢٤).

وتابعه على ذلك ابن الخبّاز.

(وقيل عكسه) أي المراد: أنّ جواب «لو» ممتنع لامتناع شرطه، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت الامتناع فيها، وهو المتبادر إلى الأفهام. واستنكر ابن هشام في «المغني» مقالة ابن الحاجب، ومَنْ تَبِعه(١).

(ثُمَّ إفادتها) لذلك قيل: (نطقاً) أي بالمنطوق.

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل: (وشيخنا) العلاّمة محيي الدين (الكافيجيّ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه «للمغني» (فَهْماً) أي بالمفهوم.

قال أبو حيّان: كأنّ «لو» عند سيبويه لها منطوق، ومفهوم، كما أن «أنْ» لها منطوق ومفهوم، فإذا قلت: لو أكلت لشَبعت، فعنده أنّ الشِّبع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت: إنْ قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. وتارةً يكون المفهوم مراداً، وتارةً يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشَبِعْت امتنع الشّبع لامتناع الأكل. وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردها.

(وقيل): هي حرْفُ امتناع لامتناع (إنْ كان بعدها مُثْبتان وإلاّ) بأن كان بعدها منفيّان (فوجودٌ) أي فحرف وجود (لوجود)، فإن كان الأوّل منفيّاً والثّاني مُثْبتاً فحرف وجود لامتناع، أو عكسه فحرف امتناع لوجود.

قال أبو حيّان: والسّبب في ذلك عند هذا القائل أنّ المنفيّ بعد «لو» مُوجَبٌ، والموجَبُ منفِيّ. قال هذا: وقوْل مَنْ قال: حرف امتناعِ لامتناع يَرْجعان إلى معنى واحد، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزِم من ذلكَ إذا كانَ ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل، أو منفياً لزم امتناعُ نَفْي الثّاني لامتناع نفي الأوّل، أو الأوّل منفيّاً، والثاني موجباً لزم امتناع وجود الثّاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأول إذ ذاك موجباً، والثّاني منفيّاً أو الأوّل موجباً، والثّاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثّاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذ ذاك منفياً، والثاني موجباً، فهو اختلاف عبارة.

وقد رُدَّ القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقول عمر: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه»، لأنَّ عدم النفوذ محكومٌ به سواء وجد

---

(١) انظر المغني (١/٤٣٣ ـ ٤٣٦) حيث فنّد أقوال ابن الحاجب ومن تبعه مثل ابن الخباز وبدر الدين ابن مالك.

الشّرط أم لا، وعدمُ العصيان كذلك سواءٌ وجد الخوف أم لا.

(وقال) أبو عليّ **(الشّلَوْبين وابن هشام الخَضْراويّ): إنّها لا تفيد الامتناع بوجْه،** ولا يدلّ على امتناع الشّرط ولا امتناع الجواب، بل هي **(لمجرّد الرّبط)** أي ربْط الجواب بالشّرْط دلالةً على التّعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثُبوت بإلاّ، إذْ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها. قال الجمال بن هشام في «المغني»: وهذا الذي قالاه كإنكار الضّروريات إذْ فَهْمُ الامتناعِ فيها كالبديهي، فإنّ كلّ مَنْ سمع «لو فَعَل» فَهِمَ عَدَمَ وقوعِ الفعل من غير تَردّد، ولهذا جاز استدراكه، فنقول: لو جاء زيدٌ لأكرمته، لكنّه لم يجيء[1].

(والمختار) في تحرير العبارة في معناها **(وِفاقاً لابن مالك)** أنها حرْفٌ يقتضي **(امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه)** من غير تعرّض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللاّزم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرّض لذلك. قال ابن هشام في «المغني»: وهذه أجود العبارات[2].

(ثم يَنْتفي التّالي) أيضاً **(إنْ ناسب)** الأوّل بأنْ لزمه عقلاً، أو شرعاً، أو عادة. **(ولم يخلف المقدّم غيره)** في ترتّب التّالي عليه، كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي السّموات والأرض ففسادهما أي: خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدّدِ الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدّد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتّفاق عليه، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيرهُ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدّد المفاد بلو.

(ولا) يَنْتَفِي التّالي **(إنْ خَلَفَهُ)** أي: الأوّل غيرُهُ **(كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً)** فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً، لأنه جزؤه[3]، ويخلف الإنسان في ترتّب الحيوان غيره كالحِمار، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه، لجواز أن يكون حماراً، كما لا يجوز أن يكون حجراً.

(ويَثْبتُ التالي) مع انتفاء الأول **(إنْ لَمْ يناف)** انتفاؤه **(وناسب)** الأول **(إمّا بالأولى نحو) نِعْم العبْدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَم يَخَف الله لَمْ يَعْصِه[4])**. رتّب عدَمَ العِصيان على عدم

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/ ٤٢٣): «... من غير تردّد؛ ولهذا يصحّ في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًّا لفظاً أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء».

(٢) انظر المغني (١/ ٤٢٨).

(٣) أي الإنسان جزء الحيوان؛ فالحيوان جنس، والإنسان نوع ضمن هذا الجنس.

(٤) من قول عمر؛ وقد تقدم.

الخوْف، وهو بالخوف المفاد بلوْ أنسب، فيترتّب عليه أيضاً في قصده. والمعنى: أنه لا يعصي الله مطلقاً، لا مع الخوف، وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه.

(أو المساوي نحو) قوله ﷺ في بنت أم سَلمة (لو لم تكن رَبِيبَتي) في حِجْري (ما حلّت) لي، إنّها لابْنةُ أخي من الرّضاعة. رواه الشّيخان[1]. رَتّب عدَمَ حلّها على عدم كونها ربيبته (للرّضاع) المناسب له شَرْعاً، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً، كمناسبته للأول سواء لمساواةِ حُرْمة المصاهرةِ لحُرْمة الرّضاع، والمعنى أنها لا تحِلّ لي أصلاً، لأنّ بها وصفين، لو انفرد كلّ منهما حرمت له: كونُها رَبِيبة، وكونُها ابنة أخي الرّضاع.

(أو الأدْون كقولك: لو انْتَفَت أخوَّة الرَّضاع ما حلّت للنسب) هو على نَسَقِ ما تقدّم فيما قبله، وحُرْمة الرّضاع أَدْوَن[2] من حرمة النسب.

(ويليها) أي «لو» (اسمٌ على إضمار فعل) يفسّره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم: «لو ذَاتُ سوار لَطَمَتْني» وقول عمر: «لو غَيْرُك قالها يا أبا عُبَيْدة».

(و) يليها أيضاً (جُزْءا ابتداءٍ[3]) اختياراً، فيقال: لو زيد قائم.

وفارقت «إنْ» في ذلك حيث لَزِمَت الماضي. ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مُضْمراً إلاّ في الضّرورة أو في نادر كلام. ومن الضّرورة عندهم قوله:

١٣١٧ ـ لو غَيْرُكم عَلِقَ الزُّبيرُ بحَبْلِهِ أدّى الجوارَ إلى بني العوَّامِ[4]

وقوله:

١٣١٨ ـ لوْ بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ[5]

---

(١) رواه البخاري في النكاح باب ٢٠ و٢٥، والنفقات باب ١٦، ومسلم في الرضاع حديث ١٥ و١٦، وأبو داود في النكاح باب ٦، وابن ماجة في النكاح باب ٢٤، وأحمد في المسند (٦/ ٣٠٩)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) استعمل السيوطي هنا لفظة «أدون» على صيغة «أفعل»؛ قال ابن منظور في اللسان (١٣/ ١٦٥). «وقال ابن جني. في شيء دُونٍ، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب، وكذلك أقلّ الأمرين وأَدْوَنُهما، فاستعمل منه أفعل؛ وهذا بعيد، لأنه ليس له فِعْلٌ فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تُصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك أوضعُ منه وأرفعُ منه».

(٣) أي حملة اسمية مس مبتدأ وخبر.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحرير في ديوانه (ص ٩٩٢) وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٢، ٤٣٤) والدرر (٥/ ٩٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٧). وبلا نسبة في اللامات (ص ١٢٨) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨)

(٥) صدر بيت من الرمل، وعحزه:

وفي التنزيل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فاستدلّ به الأوّلون، وتأوّله المانعون، على أن الأصل: لو كنتم تملكون، فحذفت كان وانفصل الضّمير.

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله:

١٣١٩ ـ فلو كان حمدٌ يُخْلدُ الناس لم يمت ... ولكنّ حمد الناس ليس بمُخْلِدِ[1]

(أو) فعل (ماض مثبت، والغالب) حينئذ (اقترانه باللاّم) المفتوحة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣]. ومِنْ غير الغالب: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

(أو) ماض (منفيّ، والغالب خلوّه) من اللاّم نحو: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ومن غير الغالب قوله:

١٣٢٠ ـ ولو نُعْطَى الخيار لما افترقْنا[2]

(وقد يقترن) جوابها (بإذاً) نحو: «لو جئتني إذاً لأكرمتك» (وندر كونه تعجّباً) مقروناً باللام قال:

١٣٢١ ـ فلو متُّ في يوم ولم آت عَجْزةً ... يُضَعِّفني فيها امرؤ غيرُ عاقل

= كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٩٣) والأغاني (٢/ ٩٤) وجمهرة اللغة (ص ٧٣١) والحيوان (٥/ ١٣٨، ٥٩٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣) والدرر (٥/ ٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٨) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥) واللامات (ص ١٢٨) ولسان العرب (٤/ ٥٨٠ ـ عصر، ٧/ ٦١ ـ غصص، ١٠/ ١٧٧ ـ شرق) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٤). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٦٩) وتذكرة النحاة (ص ٤٠) والجنى الداني (ص ٢٨٠) وجواهر الأدب (ص ٢٦٣) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠١) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٣) والكتاب (٣/ ١٢١) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨).

والشرق: الذي يغصّ بالماء ونحوه فلا يقدر على بلعه. والغصّان: صفة من الغصص. والاعتصار: أن يغصّ الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيغه.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٣٦) والدرر (٥/ ١٠١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ٢٥٦).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكنْ لا خيارَ مع اللّيالي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٣١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والدرر (٥/ ١٠١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٥) ومغني اللبيب (١/ ٢٧١).

لأكْـرِمْ بهـا مـن مَيْتَـةٍ إن لقيتُهـا أطـاعِـنُ فيهـا كـل خِـرْقٍ مُنـازِلِ[١]

(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله:

١٣٢٢ ـ لـو كـان قَتْـلٌ يـا سـلامُ فـراحـةٌ[٢]

(أو قد) كقوله:

١٣٢٣ ـ لَـو شِئْـتِ قـد نقـع الفـؤادُ بشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الحـوائِـم لا يَجِـدْن غلِيـلا [٣]

(فإن وقع) الجواب في الظّاهر (جملة اسميّة فجواب قسم محذوف مغنٍ عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجّاج) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فجواب لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه، وتقديرُهُ: لأثيبُوا، وقوله: «لمثوبة» إلى آخره جواب قسم محذوف، تقديره: واللّهِ لمثوبةٌ.

وقال الزّجاج: بل هو جواب «لو»، واللاّم هي الدّاخلة في جوابها.

(ويحذف) جواب («لَوْ» لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرّعد: ٣١]. الآية، أي لكان هذا القرآن. قال أبو حيّان: ويحسن حذفه في طول الكلام.

(وترد) لو (للتمنّي) كقولك: لو تأتيني فتحدثني. وأنكر ذلك قومٌ، وقالوا: ليست قِسْماً برأسها، وإنما هي الشرطيّة أُشْرِبَتْ معنى التمنّي، (و) على الأوّل (لا جواب لها في الأصَحّ).

قال أبو حيّان: هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ، وأبو

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لعبيد الله بن الحرّ في الدرر (٥/ ١٠١)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لكنْ فررتُ مخافةً أنْ أوسَرَا

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٣) والدرر (٥/ ١٠٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٧) والمغني (١/ ٢٧٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (ص ٤٥٣ ـ طبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ) والدرر (٥/ ١٠٣) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) ولسان العرب (٨/ ٣٦١ ـ نقع) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩١). وللبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٣٢) وليس في ديوانه. وللبيد أو جرير في لسان العرب (٣/ ٤٤٥ ـ وجد). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٦) وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٥) وشرح المفصل (١٠/ ٦٠) والمقرب (٢/ ١٨٤) والممتع في التصريف (١/ ١٧٧، ٢/ ٤٢٧) والمنصف (١/ ١٨٧).

مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِيّ[١] في شرح قصيدة ابن دُرَيْد[٢]، قال: والّذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب، لكنه التزم حذفه لإشرابها مَعْنى التّمنّي، لأنه متى أمكن تقليل القواعد، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد، وادّعاء الاشتراك، لأنه يحتاج إلى وضعين، والمجاز ليس فيه إلا وضعٌ واحدٌ، وهو الحقيقة. انتهى.

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» عن ابن الصائغ وابن هشام أنهما قالا: يحتاج إلى جواب كجواب الشّرط وهو سهو.

وقولي «في الأَصَحّ» راجعٌ إلى الأمرين معاً: ورودها للتمني، واستغناؤها عن الجواب كما تبيّن.

(وقيل: وترد للتّقليل) نحو: «تَصَدَّقوا ولو بِظِلْف مُحَرَّق»[٣].

[لـولا ولوما]

(لَوْلا، ولَوْما حرفا امتناعٍ لوجودٍ) نحو: لولا زيد لأكرمتك، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد.

(وإنّما يليها اسم أو أنّ) الثّقيلة ـ وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ ـ (أو أنْ) المخفّفة

---

(١) هو عبيد الله (وفي بعض المصادر: عبد الله) بن عمر (وفي بعض المصادر: عمرو) بن هشام الحضرمي الإشبيلي، ويعرف بعُبيد. مقرىء، فقيه، نحوي، أديب، شاعر. ولد بقرطبة سنة ٤٨٩ هـ، وتوفي سنة ٥٥٠ هـ. من تصانيفه: الإفصاح في اختصار المصباح، شرح مقصورة ابن دريد، وكتاب في القراءة. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٤٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣٢٠) وكشف الظنون (ص ١٧٠٩) وإيضاح المكنون (٢/ ٥٤٧) وهدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٢) «شرح مقصورة ابن دريد» للحضرمي. انظر إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ٥٤٧). ومقصورة ابن دريد (وهو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١ هـ) هي قصيدة يمدح بها ابني ميكال الشاه وأخاه ويصف مسيره إلى فارس ويتشوق إلى البصرة وإخوانه بها، وأولها:

إمّـا تـري رأسـي حـاكيـا لـونـه   طـرّة صبـح تحـت أذيـال الـدجـى

وعدد أبياتها ٢٢٩ بيتاً. وقد عارضه فيها جماعة من الشعراء واعتنى بشرحها خلق كثيرون. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٧، ١٨٠٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٧٠) عن ابن نجاد عن جدته قالت: قال رسول الله ﷺ: «ردّوا السائل ولو بظلف محترق أو محرق»، ورواه أيضاً (٦/ ٤٣٥) عن ابن بجيد عن جدته بهذا اللفظ، وعن عمرو بن معاذ الأنصاري قال: إن سائلاً وقف على بابهم فقالت له جدته حواء: أطعموه تمراً، قالوا: ليس عندنا، قالت: فاسقوه سويقاً، قالوا: العجب لك نستطيع أن نطعمه ما ليس عندنا، قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تردّوا السائل ولو بظلف محرق».

منها، أو النّاصبة نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ﴾ [الصافّات: ١٤٣، ١٤٤] ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]. ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾ [الزخرف: ٣٣].

قال في «المغني»(١): وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجُوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في «لو».

(وجوابهما ماض مع «ما») النّافية نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النّور: ٢١]. (أو مُثْبَت مع اللاّم) نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ [فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ](٢) لَمَسَّكُمْ﴾ [النور: ١٤].

(وحذفها) أي اللاّم (ضرورة) خاصّ بالشّعر. (أو قليل) في الكلام. اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرّة قال بالأول، ومرّة قال بالثّاني، ولم يقع منه في القرآن شيء.

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُه:

١٣٢٤ ـ لـولا الحيـاءُ وبَـاقِـي الـدِّيـن عِبْتُكُمـا(٣)

(ويجوز حذفه) أي جواب «لوْلا» لدليل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]. (أي لو أخذكم).

(وتردان) أي لولا ولوما للتحضيض وهو طلب بحثٌ وإزْعاج.

(و) ترد أيضاً له (هلاّ، وألاّ) بالتّشديد، والأربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركّبة كما اختاره ابن القوَّاس في شرح الكافية، قال: لأنّ الأصل عدم التّركيب.

(وقيل): الأربعة (مركّبات) مِنْ «لو»، و «لا»، و «لو»، و «ما»، و «هل» و «لا»، وقلبت الهاء في هلاّ للهمزة. ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التّسهيل، والسّكّاكي في المفتاح، وذكره في «هلاّ»، و «ألاّ» ابن مالك في باب «الاشتغال» من شرح التسهيل وحينئذ (فتختصّ بفعل ولوْ مقدَّراً في الأصحّ) نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النّور: ١٣]. ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] هلاّ ضربت زيداً، ألاّ أكرمت عمراً. ومثال تقدير

---

(١) مغني اللبيب (١/٤٤٩ ـ طبعة دار الجيل).

(٢) ما بين حاصرتين سقط مں الأصل

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببعص ما فيكما إذ عبتما عَوَري

وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٧٦) وفيه «ولولا الدين» مكان «وباقي الدين»، والدرر (٥/١٠٤) والشعر والشعراء (١/٤٦٣) ولسان العرب (٧/١٢٠ ـ بعض). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٩٨) ورصف المباني (ص ٢٤٢)

الفعل: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦].

١٣٢٥ ـ فهــــلاّ نَفْـــسُ لَيْلَـــى شَفِيعُهـــا؟[1]

ألاّ زيداً ضربته.

وذهب بعضهم: إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بالبيت المذكور.

ومِنْ خُلوّها من التّوبيخ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

(وقد تفيده) أي التّحضيض (لَوْ وألاَ) بالتّخفيف، ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً. ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النّور: ٢٢]. ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا﴾ [التوبة: ١٣].

(قال: وتَرِدُ «لولا»، و«هلاّ» استفهامية، و«لولا» نافية) وجعل من الأوّل: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ[2] مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. ومن الثاني: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨].

قال ابن هشام: وأكثرهم لم يذكروا ذلك، والظّاهر أن الأولى للعرض، والثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣].

والثالثة كذلك أي: فهلاّ كانت قَرْيةٌ واحدةٌ من القرى المُهْلَكَة تَابَتْ عن الكُفْر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، ويؤيّده قراءة أبيّ: «فهلاّ»[3]. ويلزم من هذا المعنى النّفي، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع.

---

(١) من الطويل، وتمامه:

ونُبِّئْــت ليلــى أرسلــت بشفــاعــةٍ إلــيّ فهــلاّ نفــسُ ليلــى شفيعُهــا

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٥٤) ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ص ١٨٥) ولابن الدمينة في ملحق ديوانه (ص ٢٠٦). وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني (١/ ٢٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٦). ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب (٣/ ٦٠) وللمحنون أو للصمة القشيري في الدرر (٥/ ١٠٦). وللمحنون أو لغيره في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥٧). وبلا نسبة في الأغاني (١١/ ٣١٤) وأوضح المسالك (٣/ ١٢٩) وتخليص الشواهد (ص ٣٢٠) وجواهر الأدب (ص ٣٩٤) والجنى الداني (ص ٥٠٩، ٦١٣) وحزانة الأدب (٨/ ٥١٣، ١٠/ ٢٢٩، ١١/ ٢٤٥، ٣١٣) ورصف المباني (ص ٤٠٨) والزهرة (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) وشرح التصريح (٢/ ٤١) وشرح ابن عفيل (ص ٣٢٢) ومغني اللبيب (١/ ٧٤)

(٢) تحرفت في الأصل إلى «إليه»

(٣) وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ١٩٢).

(وقال المالقيّ[١]**: لم تَرِدْ «لوما» إلاّ للتّحضيض)** نقله عنه ابن هشام في «المغني»[٢].

[أمّـا]

(أمّا) بالفتح والتّشديد **(ويقال)** فيها: **(أيْما)** بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف قال:

١٣٢٦ ـ رَأتْ رَجُلاً أيما إذا الشّمْسُ عارَضَتْ[٣]

(الأصح) أنّها **(حرف بسيط)** وقيل: مركب مِنْ: أم، وما، **(معناه: مهما يكن من شيء)** فهي نائبةٌ عن أداة الشّرط، وفعل الشّرط معاً بعد حذفهما. وقيل: عن فعل الشّرط فقط، قاله في البسيط.

وقال أبو حيّان: ما ذكر في معناه هو من حيثُ صلاحية التّقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيثُ المعنى، لأن مفعوليّة الحرف مباينةٌ لمفعوليّة الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على «مهما»، وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشّرط، وذلك مُنْتَفٍ في أمّا.

وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقّفاً عليها، وأنت تقول: «أمّا عِلْماً فعالمٌ»، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتَهُ، ولم تذكره، بخلاف: إنْ قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو

---

(١) لعله أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي المشهور بابن عبد النور. نحوي، مقرىء، عارف بالعربية. ولد سنة ٦٣٠ هـ، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. من تصانيفه: رصف المباني في حروف المعاني، شرح المقرب في النحو، شرح الجمل الكبيرة للزجاجي، جزء في العروض، وجزء في شواذه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٣) وطبقات القراء (١/ ٧٨) وكشف الظنون (ص ٩٠٨، ١٥٧٩، ١٨٠٠).

(٢) المغني (١/ ٤٥٤) قال. ويردّه قول الشاعر:

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطكِ في رضاكِ رجاءُ

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَيَضْحَى وأيما بالعشيّ فيخصرُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٤) والرواية فيه «أمّا» في الموضعين، ولا شاهد على هذه الرواية. والأزهية (ص ١٤٨) والأغاني (١/ ٨١، ٨٢، ٩/ ٨٨) وخزانة الأدب (٥/ ٣١٥، ٣٢١، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠) والدرر (٥/ ١٠٨) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٤) والمحتسب (١/ ٢٨٤) ومغني اللبيب (١/ ٥٥، ٥٦) والممتع في التصريف (١/ ٣٧٥) وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٢٠) والجنى الداني (ص ٥٢٧) ورصف المباني (ص ٩٩) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٨) ولسان العرب (١٤/ ٤٧٧ ـ ضحا).

متوقّف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشّرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله:

١٣٢٧ ـ مــن يَــكُ ذا بَــتٍّ فهــذا بَتّــي[(١)]

ألا ترى أنّ بتّه موجود، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن؟

(ومِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو كونها في معنى الشّرط، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة، وكذا دُونَ تقديرِ قَوْلٍ على الأصَحّ) نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] لا جائز أن تكون الفاء للعطف، لأنّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه، ولا زائدة، إذْ لا يصحّ الاستغناء عنها، فتعيّن أنها فاء الجزاء.

وقال أبو حيّان: هذه الفاء جاءت في اللّفظ خارجة عن قياسها، لأنها لم تجيء رابطةً بين جُمْلتين، ولا عاطفةً مفرداً على مثله.

والتّعليل بكَوْن أمّا في معنى الشّرط ليس بجيّد، لأنّ جواب: «مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد أمّا، كان ما دخَلَتْ عليه صالِحاً لها أم لم يكن. ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أُبالِ به، ويمتنع ذلك في «أمّا»، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك. . انتهى.

وقد تحذف الفاء في الضّرورة كقوله:

١٣٢٨ ـ فــأمّــا القِتَــالُ، لا قِتَــال لَــدَيْكُــمُ[(٢)]

ويجوز حذفها في سَعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف الْقَوْلَ استغناءً عنه بالمَقول، فتَبِعَتْه الفاء في الحذْف، وربّ شيءٍ يصحّ تَبَعاً، ولا يصح استقلالاً. هذا قول الجمهور.

---

(١) تقدم بالرقم (٣٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنّ سَيْراً في عراض المواكبِ

وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) وخزانة الأدب (١/ ٤٥٢) والدرر (٥/ ١١٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٦) والأشباه والنظائر (٢/ ١٥٣) وأوضح المسالك (٤/ ٢٣٤) والجنى الداني (ص ٥٢٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح المفصل (٧/ ١٣٤، ٩/ ٤١٢) والمنصف (٣/ ١١٨) ومغني اللبيب (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤) والمقتضب (٢/ ٧١).

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضّرورة أصلاً، وأنّ الجواب في الآية: «فَذُوقوا العذَابَ»، والأصل: فيقال لهم: ذُوقُوا، فحذف «القول»، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض.

(و) مِن أجل ذلك أيضاً (لم يَلِها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن، وجعلوا لها جواباً تعذّر إيلاؤها الفعلَ من حيثُ أنّ فعل الشّرط لا يليه فِعل إلاّ إنْ كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جوابٌ.

(وتفيد) أمّا (التّفصيل، فتكرّر غالباً) نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. قال ابن هشام في المغني[1]: والتفصيل غالب أحوالها. قال: وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القِسْمَين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم، فالأوّل نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٥] الآية. أي: وأمّا الّذين كَفَرُوا فلهم كذا، وكذا. والثاني نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربّهم، ويدل على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخره.

(و) تفيد (التوكيد) قال في «المُغني»[2]: وقلّ من ذكره. قال: ولم أر من أحكمَ شَرْحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة»: «أمّا» في الكلام أن تعطيه فَضْل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قَصَدْت توكيد ذلك، وأنه لا محالةَ ذاهِبٌ، وأنه بصدد الذّهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهِبٌ. وكذلك[3] قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ[4] بفائدتين· بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.

(وتُفْصَل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور: (إما بمبتدأ) كالآيات السابقة (أو خَبَر) نحو: أمّا في الدار فزيد. (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغني[5] عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضّحى: ٩]. أو مفسّراً نحو: أما زيداً فاضربه.

(قال سيبويه أو): جملة (شَرْط) نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:

(١) مغني اللبيب (١/ ١٠٥)

(٢) المصدر السابق، نفس الحزء والصفحة

(٣) في المغني «ولذلك»؛ وهي أنسب

(٤) في الأصل. «يدلّ»، والتصويب من المعني (١/ ١٠٥)

(٥) (١/ ١٠٦) وذكر أنه يفصل بينها وبين الفاء بواحد من ستة أمور، وهي: المبتدأ، والخبر، وحملة الشرط، واسم مصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، واسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، وظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف.

٨٨، ٨٩]. (**لا بجملة تامة**)؛ لأنّ هذا التّقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين أمّا والفاء، وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع؛ إذ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها. قال أبو حيّان: إلاّ إنْ كانت للدّعاء نحو: أما زيداً رحمك الله فاضْرِبْ.

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(**مسألة**): يعمل ما بعد الفاء فيما قَبْلَها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

(**ثم قال سيبويه: ما جاز عمله بعد حذف أمّا والفاء**) **عمل فيما قبل، وما لا فلا**، ألا ترى أنك لو حذفت أمّا والفاء في الآية، وقلت: اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو: أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ لا يجوز، إذْ لو حذفت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنَّ عليها، وكذا لا يجوز: أمّا درهماً فعندي عِشرون إذ المميز (**لا يعمل فيما قبله وِفاقاً**).

وقال المبرّد: أوّلاً (**وابن درستويه**) زيادة على ذلك: (**وإنّ**) أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو: أمّا زيداً فإني ضارب، واختاره ابن مالك. قال أبو حيّان: وهذا لم يَرِدْ به سماع، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ. قال: وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاّد عنه. قال الزّجّاج: رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه، فلذا لم أحْكه عنه في المتن.

(و) قال (**الفرّاء**) زيادة على ذلك: (**وكل ناسخ**) يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو: أما زيداً فليتني ضارب، وأما عَمْراً فلعَلّي مكرم.

(**وقيل: يختص ذلك بالظّرف**) والمجرور للتّوسع فيه نحو: أمّا اليوم فإنّي ذاهب، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس.

(**وقيل**) زيادة على ذلك: (**و**) فعل (**التعجّب**) إذا كان متعدّياً نحو: أما زيداً فما أزْورَني له، قاله الكوفيّون، وعلّلوه بأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أمّا زيداً فأنا أزوره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم، فلا يجوز: أمّا زيداً فما أحسنه، نعم، يجوز إذا لم يتّصل به نحو: أمّا زيداً فما أحسن.

(**ولا تعمل أمّا في اسم صريح**) فلا تنصب المفعول (**خلافاً للكوفيّة**) حيث أجازوه، لِما فيها من معنى الفعل. ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أمّا زيداً فقائم (**غير الظرف، والمجرور، والحال**) فإنها تعمل فيها وِفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل.

الحُرُوفُ غير العَاطِفة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف النّسق.

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه[1] من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى قد بخلاف هل. (ومِنْ ثمَّ) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله:

١٣٢٩ ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ ولا لَعِباً منـي وذُو الشّيْـبِ يَلْعَـبُ[2]

أراد: أو ذو الشيب، وسائر الأدوات لا تحذف.

(ودخولها على النّفي) كما تدخل على الإثبات نحو: ألم يقم زيد[3]؟ وغيرها لا يدخل إلاّ على الإثبات خاصة.

(و) دخولها على (واو العطف وفائه، وثُمَّ) تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [يونس: ٥١] بخلاف غيرها من الأدوات، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه، كما

---

(١) كما سيذكر بعد قليل من ورودها لطلب التصوّر نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ والتصديق نحو: أزيد قائم؟ بخلاف «هل» فإنها للتصديق خاصّة وبقية الأدوات للتصوّر خاصة. وترد لغير ذلك أيضاً كما سترى.

(٢) تقدم برقم (٧٦١).

(٣) هذا مثال على دخولها على النفي.

هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]. ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم﴾ [النساء: ٦٢] ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال: إن الهمزة في المواضع السّابقة ونحوها في محلها الأصليّ، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير، فيقدّر: «امكثوا» «ولَم يسيروا»، «أتجهلون فلا تعقلون».

قال أبو حيّان: وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه.

وقال ابن هشام: يُضْعِفُه ما فيه من التكلّف، وأنه غير مطّرد.

(و) دخولها على (الشّرط) نحو: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] بخلاف «هل»، فلا تدخل عليه. (و) على (إنْ) نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] بخلاف «هل» (وعدم إعادتها بعد أم) يقال: أزيد في الدار أم عمرو، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز: أم أعمرو، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجارّ بعدها توكيداً في نحو: أعلى زيدٍ غضبت أم على عمروٍ، لأنّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه، كما تقدّم، فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غَيْرِها من الأدوات، فإنها تعاد بعد «أم» نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦]. ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ﴾ [المُلْك: ٢١].

(وورودها لِطلَب التّصوّر) نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ (أَدِبْسٌ في الإناء أم خَلّ؟).

(والتّصديق) نحو: أزيد قائم، وأقام زيد؟ بخلاف «هل»، فإنّها للتّصديق خاصّة، وبقيّة الأدوات للتّصوّر خاصّة.

(و) ورودها (للتّسوية) نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(والإنكار) نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]. ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم يقع ذلك، ومُدّعيه كاذب.

(والتوبيخ) أي: اللّوم على ما وقَعَ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافّات: ٩٥].

(والتّقرير): أي حَمْل المخاطب على الإقرار نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، أي شرحنا.

(والتّهكم) نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧].

(والأمر) نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أسْلِمُوا.

(والتعجّب) نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

(والاستبطاء) نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحديد: ١٦].

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيءٍ من ذلك.

[الألف اللينة]

(الألف اللّينة) وهي (التي لا تقبل الحركة، قال ابن جنِّيّ: وهذا المسمّى «لا») الذي يذكر قبل «الياء» عند عدِّ الحروف، وأنّه لم يمكن أن يلفظ به في أوّل اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد ـ جيم (تُوصِّل إلى النّطق به باللاّم) كما توصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقَارضا، وأن قول المعلمين: «لام ألف» خطأ، لأنّ كُلاً من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفيّة تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط. قال: وأمّا قول أبي النجم:

١٣٣٠ ـ أقبلتُ من عند زياد كالخَرِفْ تَخُطُّ رجلاي بخطٍّ مختلفْ
تُكتِّبان في الطريق لامَ أَلِفْ[1]

فلعلّه تلقّاه من أفواه العامّة، لأن الخَطَّ ليس له تعلّق بالفصاحة.. انتهى[2].

وفي حاشية الكشّاف[3] للتفتازانيّ: كلّ الحروف إذا عدّت صُدّر فيها الاسم بالمسمّى إلاّ الألف فإنه لا يتأتّى فيه ذلك.

(وفي أيّتهما الأصل؟ قولان) قال الفرّاء: الهمزة هي الأصل والألف السّاكنة هي الهمزة، ترك همزتها.

وقال ابن كيسان: الألف هي الأصل. وفي حاشية الكشاف للتفتازانِيّ، قالوا: الألف

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (١/٩٩) والخصائص (٣/٢٩٧) والدرر (٥/١١٣) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٥١) وشرح شواهد الشافية (ص ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٠) ولسان العرب (٩/ ٦٢ ـ خرف) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٠). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٢٣) والكتاب (٣/ ٢٦٦) ولسان العرب (١/ ٦٩٨ ـ كتب، ٧/ ٢٨٨ ـ خطط) والمقتضب (١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧).

يذكر أنه شرب عند صديقه زياد، فانصرف من عنده ثملاً لا يملك نفسه كما لا يملكها الخرف، وهو الذي فسد عقله لكبره ويعني بلام ألف: أنه تارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطًّا شبيهاً باللام، ومرة مستقيماً فتخطّ رجلاه خطًّا شبيهاً بالألف.

(٢) انظر مغني اللبيب (١/ ٥٩٢)

(٣) حاشية سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، على «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، وهي ملخصة من حاشية الطيبي مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها، وصل فيها إلى سورة الفتح (كشف الظنون ص ١٤٧٨).

على ضربين: ليِّنة، ومتحرّكة، فالليّنة تسمّى ألفاً، والمتحرّكة تسمّى همزة، والهمزة اسم مُسْتَحْدَثٌ لا أَصْلِيّ، وإنما يذكر في التهجّي: الألف لا الهمزة. انتهى.

وهذه الجملة مُعْتَرِضةٌ[١]، وكذا ما قبلها[٢]، وخبر المبتدأ[٣]: قولي: (وترد للإنكار) جوازاً في منتهى المنكور وَفْقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ (كقولك لمن قال: لقيت عمراً: أعمراه؟ مُنْكِراً لقاءً له). وشَمِلَ المنتهى وصْفه، والمعطوف عليه كقولك لمن قال: رأيت عمراً الفاضل: «أعمراً الفاضلاه» ولمن قال: رأيت زيداً وعمراً: أزيداً وعمراه، وذلك غير لازم، فلك أن لا تلحق وتقول: أعمراً أو عمراً الفاضل، أو زيداً وعمراً فإن وصل المتكلّم ولم يَقِفِ امتنع الإلحاق نحو: أعمراً يا هذا.

وكذا إن فصلت الهمزة من المنكور نحو: أتقول عمراً أو اليوم عمراً.

(وتقلب بعد ضمّ) واواً (وكسرٍ) ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال: قام عمرو: أعمروه، ولمن قال: قام زيد الفاضلُ: أزيدٌ الفاضِلُوه، ولمن قال: مررت بالحارث: الحارثيه.

(أو) تقلب بعد (تنوين) مُطْلقاً (ياء) ساكنةً بعد كسر التّنوين، لالتقاء الساكنين، فيقال في قام زيْدٌ: أزيدنيهِ. وفي ضربت زيداً: أزَيْدنِيه. وفي مررت بزيدٍ: أزَيْدنيهِ.

(و) ترد (للتذكّر كذلك) أي كالإنكار من الاتّصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول مَنْ أراد أن يقول: رأيت الرّجل الفاضِلَ، فنسي الفاضل، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر؛ إذْ لم يُرِدْ قطع الكلام: رأيت الرّجلا. ومن أراد أن يقول: قام زيد فنسي زيداً: قاما.

وفي قلبها واواً بعد ضمّة، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول من أراد أن يقول: يقوم زيد فنسي: «زيدٌ» يقومو[٤]، ومَنْ أراد أن يقول: قد قام فنسي: «قام»: قدي.

وتُقْلب بعد السّاكن الصّحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول: لم يَضْرِبْ زيد، فنسي «زيد»: لم يَضْرِبِي بخلاف المعتلّ، فإنه يستغنى بمدّه عن مدّة التذكّر نحو: موسى.

وتفارقُ مدّة الإنكار في أنها لا تلحقُها هاءُ السّكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْف، وإنما عرَض له ما أوجب قَطْع كلامه، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر.

(و) ترد (فاصلةً بَيْنَ الهمزتين) جوازاً نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ولا فَرْق بين كون الثانية مُحَقَّقَة أو مسهّلة[٥].

---

(١) أي قوله في المتن: «وفي أيتهما الأصل؟ قولان».

(٢) أي قوله في المتن: «توصل به إلى النطق باللام».

(٣) المبتدأ هو قوله في المتن: «الألف اللينة التي لا تقبل الحركة»، والخبر قوله: «ترد للإنكار» الآتي.

(٤) في الأصل: «يقوموا» بألف بعد الواو، تحريف.

(٥) قريء «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر ـ كما قال الزمخشري ـ وبتخفيف الثانية بين =

(و) تَرِدُ فاصلةً بين (النّونين) نون النسوة، ونون التّوكيد نحو اضربنانِّ، وهذه واجبة، كما سيأتي.

(و) ترد (لغير ذلك) كمدّ الصّوت للمنادى المستغاث أو المتعجّب منه أو المندوب كما تقدم في محلّه.

[ألا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

(وتكثر قبل النداء)، كقوله:

١٣٣١ ـ ألا يــا عِبَــاد اللّــهِ قَلْبِــي مُتَيَّــمٌ[1]

(ويقال) فيها: هلا بإبدال الهمزة هاء قُرِىء: ﴿هلا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[2] [النّمل: ٢٥].

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التّنبيه) ياء كهذه الآية.

(وها) وأكثر استِعْمالها مع ضمير رَفْعٍ منفصل نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]

= بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله. وقد أنكر الزمخشري قلب الثانية ألفاً، قال في الكشاف (١/ ٤٨). «هو لحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: الضالين، وخويصة [يشير إلى حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: بادروا بالأعمال ستًا . وفيه: وخويصة أحدكم .]، والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس» اهـ.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأحسن من صلّى وأقبحهم بعلا

ويروى العجز:

بأحسن من صلّى وأفضلهم نَفْلا

وهو بلا نسبة في الحيوان (٣/ ٥٢٥) والدرر (٥/ ١١٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٢). وقد نسبه محقق «الحيوان» إلى الأخطل نقلاً عن «حياة الحيوان»، ولم أجده في ديوان الأخطل.

(٢) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود والأعمش؛ ونسب أيضاً إلى ابن مسعود قراءة «هلا يسجدون» بإثبات النون في «يسجدون» بمعنى: ألا تسجدون، على الخطاب (انظر الكشاف: ٣/ ٣٦٢).

ومع اسم الإشارة: كهذا زيد، وتقع مع غَيْرِهما كقول النّابغة:

١٣٣٢ ـ ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نفَعَتْ فــإن صــاحِبَهــا مُشَــارِكُ النَّكَــدِ[1]

(ويلي «يا» غالباً أمرٌ) كالآية[2]، وكقوله:

١٣٣٣ ـ ألا يـا اسْلمـي يـا دار ميّ على البِلَـى[3]

(أو ليت) نحو: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]. (أو رُبّ) نحو: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٌ يومَ القيامة»[4].

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله:

١٣٣٤ ـ يــا لعنــةُ اللــه والأقــوامِ كُلِّهِــمُ والصّـالحين على سمْعـانَ مِـنْ جَـارِ[5]

[أمّـا]

(أما) بالفتح والتّخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله:

١٣٣٥ ـ أما والذي أبْكى وأضْحَكَ والّذي أمـات وأحْيَـا، والـذي أمـرهُ الأمْـرُ[6]

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني (ص ٢٨) والرواية فيه «ما إنّ ذي» ولا شاهد على هذه الرواية. والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٥/ ٤٥٩) والدرر (٥/ ١١٩) وشرح المفصل (٨/ ١١٣) ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر، ١٥/ ٤٤٥ ـ تا، ٤٧٥ ـ ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤، ١٩٥) وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ٣/ ٧٧٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٨٠).
ويروى: «قد تاه في البلد» مكان «مشارك النكد»، ويروى «تا» مكان «ذي»، ويروى «نفقت» مكان «نفعت».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ ألا يسجدوا ﴾ [النمل: ٢٥].

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٣).

(٤) رواه البخاري في التهجد، باب ٥ (حديث رقم ١١٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: «سبحان الله، ماذا أُنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن! من يوقظ صواحب الحجرات؟ يا ربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ويروى «فرُبّ كاسية» كما في البخاري (العلم، باب ٤٠، حديث رقم ١١٥) ولا شاهد على هذه الرواية. وقوله: «عارية» بالجرّ صفة لـ «كاسية» أو بالرفع خبر مبتدأ مضمر، أي: هي عارية.

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٧).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٢٣/ ٢٨١) والدرر (٥/ ١١٨) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٦٩، ٢١٠) والشعر والشعراء (٢/ ٥٦٧) ولسان العرب (٢/ ١٥٥ ـ رمث)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٣٦، ٣٣٨)، ورصف المباني (ص ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٣٠) وشرح المفصل (٨/ ١١٤) ومغني اللبيب (١/ ٥٤).

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال: همَا، وعما، (وتُحْذف) أي الهمزة، فيقال «ما» قال:

١٣٣٦ ـ ما تَرى الدَّهْرَ قد أباد مَعدًّا وأبادَ السّراةَ من عَدْنانِ[1]

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثّلاثة فيقال: أم، وهم، وعم. لغات.

(و) تكون (بمعنى حقاً). وتُفْتحُ بعدها أنّ نحو: أمَا أنّك ذاهبٌ وهي حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركّب من حرف واسْم كما قال الفارسي في: يا زيد[2] (أو مركّبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى: شيء ذلك الشيء حقّ، فالمعنى: أحقّاً (وهي) أي «أما» حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقّاً على ذلك في نحو قوله:

١٣٣٧ ـ أحقّاً أنَّ جيرتنا اسْتَقَلُّوا[3]

هذه (أقوال). قال ابن هشام[4]: الثّالث[5] قول سيبويه، وهو الصحيح.

(قال المالقي: وتَرِدُ) أمَا (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو: أمَا تقوم، أمَا تقعد. قال ابن هشام[6]: وقد يدّعى في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريري، وما نافية.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٦١) والجنى الداني (ص ٢٩٣) وفيه «قحطان» مكان «عدنان»، والدرر (٥/ ١١٩) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ومغني اللبيب (١/ ٥٥).

(٢) انظر المغني (١/ ١٠١ ـ طبعة دار الجيل)؛ ولم ينسبه السيوطي هنا إلى «المغني» كما جرت بذلك عادته.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فنيّتنا ونيّتنا فريقُ

وهو للمفضل النكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠) وفيه: «ألم تر» مكان «أحقًا» ولا شاهد على هذه الرواية، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٨). وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر (٥/ ١٢٠)، وذكر صاحب الدرر أن اسم المفضل هو عياض بن معشر وأنه سمّي مفضلاً لهذه القصيدة. وشرح شواهد المغني (١/ ١٧٠). ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر في تخليص الشواهد (ص ٣٥١) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٣٥) وللعبدي في خزانة الأدب (١٠/ ٢٧٧) والكتاب (٣/ ١٣٦) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (١/ ٩٢) ولسان العرب (١٠/ ٣٠١ ـ فرق) ومغني اللبيب (١/ ٥٤، ٦٨).

(٤) في المغني (١/ ١٠١).

(٥) أي القول الثالث، وهو أنها كلمتان. الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حقّ، فالمعنى: «أحقًّا».

(٦) المغني (١/ ١٠٢).

ظاهر كلام ابن هشام في «المغني»: أنّ الاستفتاح والتّنبيه في «ألا» و «أمَا» متلازمان حيث جعل التّنبيه معناها، والاستفتاح مكانها، وعبارته: أن «لا» تكون للتّنبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها. ويقول المُعْرِبون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويهملون[1] معناها، وإفادتها التّحقيق من حيث تركّبها من الهمزة «ولا». وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النّفي أفادت التّحقيق[2]. وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلّان. وعبارة التّسهيل[3]: وقد يُعزَى التنبيه إلى ألا، وأما، وهما للاستفتاح مطلقاً. قال أبو حيّان في شرحه في قوله: «وقد يُعْزى» إشعارٌ بالقلّة بمعنى أنّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقْصد. انتهى.

[أيْ]

(أي) بالفتح والسّكون حرفٌ (للتفسير بمفرد) نحو: عندي عَسْجدٌ، أي: ذهبٌ، وغضنفر، أي: أسَد (فتَالِيها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدلٌ) منه. وقيل: عطف (نسَق) قاله الكوفيّون، وصاحبا «المستوفى»[4] و «المفتاح»[5].

ورُدَّ بأنّا لم نر عاطِفاً يصلحُ للسّقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشّيء على مُرادِفه.

(و) لتفسير (جملة) أيضاً كقوله:

١٣٣٨ ـ وتَرْمِينَني بالطّرْف أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ[6]

(فإن وقَعَتْ بعد «تقول» وقبل) فعل (مسند للضّمير حُكي) الضمير نحو: «تقول اسْتَكْتَمْتُهُ الحديث، أي: سألت كتمانه» يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أي» فتحت فقلت: إذا سألْتَهُ لأنّ «إذا» ظرف لـ «تقول».

---

(١) في الأصل: «فيعملون»، والتصويب من المغني (١/ ١٢٣).

(٢) انظر المغني (١/ ١٢٣).

(٣) التسهيل (٢٤٤).

(٤) لعله: «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني (كشف الظنون. ص ١٦٧٥).

(٥) «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينني لكنّ إيّاكِ لا أقلي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٥) والدرر (٤/ ٣١، ٥/ ١٢١) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨) وشرح المفصل (٨/ ١٤١) ومغني اللبيب (١/ ٧٦).

[إي]

(إي) بالكسر والسّكون حرف (للجواب كنعم). فيكون لتصديق المخْبِر، ولإعلام المستخبر، ولِوعْدِ الطّالب. وتقع بعد: قام زيد، وهل قام زيد، واضْرِب زيداً ونحوهن، كما تقع «نعم» بَعْدَهُنّ.

(و) تفارق نعم في أنّها (لا تقع إلاّ قبل القسم) كقوله تعالى: ﴿أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. ونعم تكون مع قَسَم وغير قَسَمٍ.

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيْضاً إلاّ (بعد الاستفهام) كالآية، وغيره لم يذكر ذلك. وأشار في «المغني» إلى تضعيفه[1].

وإذا وَلِيهَا حرْف القسم نحو: إي واللّهِ، فلا يجوز فيها إلاّ إثبات الياء. (فإن حُذِفَت) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما، وهو مِن المستثنى مِنْ قاعدة المنع. (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام «الله».

[أجَلْ]

(أجلْ) بسكون الّلام حرف (للجواب كنَعَم) فتكون تصديقاً للمُخبِر وإعلاماً للمُستَخبِر، ووعْداً للطّالب.

وتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً، ولا تضرب زيداً.

(وخَصَّها قومٌ بالخبر) دون الاستفهام والطّلب، وعليه الزمخشري وابن مالك.

(و) خصها (ابن خَروف) به (في الغالب) قال: أكثر ما تكون بعده. (و) خَصَّها (المالقيّ بغير النفي والنّهي) وجعلها للخبر المثبت، والطّلب بغير النهي.

(و) خَصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن مِنْ «نعم»، و «نعم» بعد الاستفهام أحسن منها.

[بجل]

(بَجَلْ) حرفٌ (له) أيْ للجواب كنعم، واسم فِعْل بمعنى: يكفي (و) اسم (مرادف

---

(١) قال: «ولا تقع عند الجميع إلاّ قبل القسم» (المغني: ١/ ١٣٧).

لحسب). ويقال على الأول(1): بَجَلْني، وهو نادر، وعلى الثاني(2) بَجلِي قال:

١٣٣٩ ـ ألا بَجَلِـــي مِـــنَ الشّـــارب ألا بَجَـــلْ(3)

[بلى]

(بلى) حرف مُرْتَجل (له) أي للجواب أصليّ الألف، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد النّفي في الفعل. (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب.

وقيل: للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه). استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيّاً أبداً. والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء، والقياس على تأنيث «رُبّ» وثَمَّ، ونحوهما بالتاء.

(وتختصُّ بالنّفي وتثبته) سواء كان مجرّداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ﴾ [التغابن: ٧]. أو مقروناً بالاستفهام حقيقيّاً كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو توبيخاً نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣، ٤] أو تقريريّاً نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أجْرى النّفي مع التّقرير مجرى النفي المجرّد في ردّه «ببلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نَعَمْ، كَفروا، وَوَجْهُهُ أنْ «نَعَمْ» تصديق للخبر بِنَفْيٍ أو إيجاب. وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث: «أترْضَوْنَ أن تكونوا رُبْع أهْلِ الجنّة، قالوا: بلى»(4) فهو إمّا قليل، أو مِنْ تغيير الرّواة كما تقرّر في غير ما موضع.

[جَلَل]

(جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم. حكاه الزّجاج) في كتاب «الشّجرة»(5) (ويرد اسماً بمعنى: عظيم) قال:

---

(1) أي على أنه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(2) أي على أنه اسم مرادف لـ «حسب».

(3) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا إنني شربتُ أسود حالكاً

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٧٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٥) والجنى الداني (ص ٤٢٠) وخزانة الأدب (٦/ ٢٤٧، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٥) ولسان العرب (٣/ ٢٢٧ ـ سود) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨١). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٥٣) ومغني اللبيب (١/ ١١٢).

(4) رواه بهذا اللفظ ابن ماجة في الزهد، باب ٣٤ (حديث رقم ٤٢٨٣) من حديث ابن مسعود. ورواه مسلم في الإيمان (حديث رقم ٣٧٧، ٣٧٨) بلفظ: «قالوا: نعم»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(5) لم أجد ضمن مؤلفات الزجاج كتاباً بهذا الاسم فيما رجعت إليه من المصادر. وفي إيضاح المكنون (٢/ ٤١) «الشجرة في التصريف» لابن الحمصي محمد بن إبراهيم، و «الشجرة في علم النحو» له أيضاً.

١٣٤٠ ـ قومي هُمُ قتلوا ـ أُمَيمَ ـ أخي فإذا رَمَيْتُ يصيبني سَهْمي
ولئن عَفَوْتُ لأعْفُوَن جَلَلاً ولئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عَظْمي[1]

(و) بمعنى: (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه:

١٣٤١ ـ ألا كلّ شيء سِواه جلَلْ[2]

(و) بمعنى: (أجْل) قالوا: فعلت ذلك من جللك أي من أجلك وقال جميل:

١٣٤٢ ـ رسْمِ دار وقَفْتُ في طَلَلِهْ كدت أقضِي الغداة مِنْ جَللهْ[3]

قيل: أراد: من أجْله، وقيل: أراد من عِظَمِهِ في عيني.

[جَيْر]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ، وكَيْف حرفٌ (له) أي للجواب (كَنَعَمْ). قال في «المغني»[4]: لا اسم بمعنى «حقّاً» فيكون مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فيكون ظرفاً وإلاّ لأعْرِبَتْ، ودخل عليها «أل»، ولم تؤكد «أجَل» في قوله:

١٣٤٣ ـ أجل جَيْر إنْ كانت رِواءً أسافِلُه[5]

ولا قُوبِلَ بها «لا» في قوله:

١٣٤٤ ـ إذا تقول «لا، ابنةُ العُجَيْرِ تَصْدقُ «لا» إذا تقُول جَيْرِ[6]

وأما قوله:

١٣٤٥ ـ وقائلة أسيت فقلت: جَيْرٍ[7]

فالتنوين فيه للترنم، وهو غير مختصّ بالاسم. انتهى.

---

(١) البيتان من الكامل، وهما للحارث بن وعلة في الدرر (١٢٣/٥) وسمط اللآلي (ص ٣٠٥، ٥٨٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٤) وشرح شواهد المغني (٦٣/١) ولسان العرب (١١٨/١١ ـ جلل) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٣/١٠) ولسان العرب (٤٥٣/١٣ ـ وهن) والمغني (ص ١٢٠).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

بقتل بني أسدٍ رَبَّهم

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ٢٦١) وخزانة الأدب (٢٣/١٠) والدرر اللوامع (١٢٤/٥) وشرح شواهد المغني (٣٦٤/١) ولسان العرب (١١٧/١١ ـ جلل). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ١٢٠).

(٣) تقدم بالرقم (١١٤٣).

(٤) المغني (٢٠٠/١، ٢٠١).

(٥) تقدم بالرقم (١٢٠٢).

(٦) تقدم بالرقم (١٢٠٣).

(٧) تقدم بالرقم (١٢٠٠).

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: جَيْر من حروف الجواب فيها خلاف، أهي اسْمٌ أو حرْفٌ.

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزّمن الضيّق وهو الحال إلى الزّمان الواسع، وهو الاستقبال.

(قال البصريّة: وزمانه مع السين أضْيَق) منه (مع سوف) نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغةً في المعنى.

والكوفيّون أنكروا ذلك. وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ١٤٦]. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٢]. ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤]. ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤]. وقال الشاعر:

١٣٤٦ ـ وما حالةٌ إلاّ سَيُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى، وسوف تَزولُ[1]

وبالقياس على الماضي، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلاّ مطلق المُضِيّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْد فكذلك المستقبل. (قلت) وهو ممنوع، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه، وقالوا: إن «قد» تقربه من الحال.

(قيل: والاستمرار) ذكره بعضهم في ﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، مُدّعِياً أنّ ذلك إنما نزل بعد قوله: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار، لا بالاستقبال، قال في «المغني»[2]: وهذا لا يعرفه النّحويون وما ذكره من أنّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولاّهم][3]: غير موافق عليه.

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافيّ بدخول اللام) نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضّحى: ٥]، (و): بجواز (فَصْلِها بالفعل مُلْغًى) نحو:

١٣٤٧ ـ وما أدْرِي وسوف إخَالُ أدْرِي[4]

والأمران مُمْتنعان في السّين، وجوّزهما السّيرافيّ فيها أيْضاً.

(وسَوْ) بحذف الفاء (وسِي) بحذفها، وقلْب الواو ياء مبالغة في التخفيف، (وسف):

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠) والدرر (٥/ ١٢٦)

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢٣٢)

(٣) ما بين حاصرتين سقط من الأصل، واستدركناه من المغني (١/ ٢٣٢)

(٤) تقدم بالرقم (٥٩٩)

بحذف الوَسَط (لغات) حكاها الكوفيّون قال الشاعر:

١٣٤٨ ـ فـإن أهْلِـكْ فَسَـوْ تَجِـدون فَقْـدِي(١)

(وقيل): إنَّ هذا الحذف بوجوهه (ضرورةٌ) خاصّ بالشّعر لا لغة.

(وليست السّين مقتطعةً منها) أي من سوف، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصَحّ)، لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنّها فَرْعُها، ومقتطعة منها، وَرَجّحَهُ ابن مالك، ورُدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها لساوَتْها في المُدَّة، ولكانت أقلّ استعمالاً منها. وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم، وعن الثّاني بأنْ الفَرْعَ قد يفوق الأصل: كنَعْم، وبِئْس فإنّهما فَرْعا محرّك العين، وهما أكثر استعمالاً.

[قَـدْ]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ، المثبت، المجرّد) مِنْ جازم وناصب، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجَامد كعسى، و «ليس»، ولا الإنشائي كنِعْمَ، وبِئس، ولا المنفيّ، ولا المُقْتَرن بما ذكر.

(و) هي معه كالجزء، ومِنْ ثَمّ (لا يُفْصَل منه بشيء) فيقبح أن يقال: قد زيداً رأيت (إلاّ بقسم) كقوله:

١٣٤٩ ـ أخـالِـدُ قَـد والله أوْطـأت عشْـوة(٢)

وسمع: «قد لعمري بتّ ساهِراً»، و «قَدْ والله أحسنت».

(وتكون للتوقّع) من المضارع كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقّع قدومه.

ومع الماضي، قال الخليل: يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذّن: قد قامت الصّلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وفي التّنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقّع إجابة الله عز وجلّ لدعائها. (وقيل): لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصّة، لأن التوقّع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

(وأنكره ابن هشام) في «المغني» (مطلقاً) فقال: والذي يَظْهرُ لي قولٌ ثالث، وهو أنها لا تُفيدُ التّوقّع أصْلاً، أمّا في المضارع فلأنّ قولك: يَقْدُم الغائب يُفيدُ التّوقّع بدون «قد» إذ

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وإنّ أسلمْ يطبْ لكم المعاشُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٨) والدرر (١٢٧/٥) ورصف المباني (ص ٣٩٧).

(٢) تقدم بالرقم (٩٦٤)

الظّاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنّه متوقّع له. وأما في الماضي؛ فلأنّه لو صَحّ إثبات التوقّع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقّع لصَحّ أن يقال في: لا رَجُلَ بالفتح أنّ «لا» للاستفهام لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه، فالذي بعد «لا» يُسْتَفْهَمُ عنه مِنْ جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قَدْ» متوقّع، كذلك، قال: وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ فإنّه قال: إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع، ولم يَقُلْ: إنها تفيد التوقّع، ولم يتعرّض للتوقّع في الدّاخلة على المُضارع البتّةَ. وهذا هو الحقّ. انتهى[١].

وقال أبو حيّان في شرح التّسهيل: لا يتحقّق التّوقّع في «قَدْ» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقّع إلاّ المنتظر، وهذا قد وقع. والّذي تَلَقّفْناه من أفواه الشّيوخ بالأندلس أنّها حرف تحقيق إذا دَخلَتْ على الماضي وحرّف توقع إذا دخلت على المستقبل إلاّ إنْ عُنِيَ بالتوقّع أنّه كان متوقّعاً، ثم صار ماضياً.

(و) تكون **(لتقريب الماضي من الحال)** تقول: قام زيد؛ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام اختصّ بالقريب.

(والتقليل مع المضارع) نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

(والتّحقيق معهما) مثاله مع الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشّمس: ٩] ومع المضارع: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النّور: ٦٤].

(قال سيبويه: والتّكثير[٢]) كقوله:

١٣٥٠ ـ قـد أتْـرُك القِـرْنَ مُصْفـرّاً أنـامِلُـه كـأنّ أثْـوَابَـهُ مُجّـتْ بِفِـرصـادِ[٣]

(و) قال **(ابن سيدة: والنّفي و)** حكى: «قد كنت في خير فتعرفَهُ» بنصب «تعرف»،

(١) انظر المغني (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) الذي قاله سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٢٤): «وتكون قد بمنزلة ربّما؛ وقال الشاعر الهذلي» ثم أورد البيت الشاهد.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٨). ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر (١٢٨/٥) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٤) وللهذلي بدون تحديد في الأزهية (ص ٢١٢) والجنى الداني (ص ٢٥٩) وشرح المفصل (٨/ ١٤٧) والكتاب (٤/ ٢٢٤) ولسان العرب (٣/ ٣٤٧ ـ قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) ورصف المباني (ص ٣٩٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠) ولسان العرب (١٣/ ١٧ ـ أسن) والمقتضب (١/ ٤٣).

والقرن: الكفء والنظير في الشجاعة. ومصفرًّا أنامله: أي ميتاً، وخصّ الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر. ومجّت: من المجّ، وهو رمي السائل وصبّه، وأصل المجّ من الفم. والفرصاد: التوت.

وأشار إليه في التّسهيل بقوله: وربّما نفي بقد، فنصب الجواب.

قال ابن هشام[(١)]: ومحلّه[(٢)] عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النّصب بعدها نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا إنما حَكَما بالنّفي لثبوت النّصب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ ـ وألْحَق بالحجاز فأستريحا[(٣)]

وقراءة بعضهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾ [الأنبياء: ١٨] بالنصب[(٤)].

[كلّ]

(كلٌّ اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُنكّر) نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، (والمعرف المجموع) نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾ [مريم: ٩٥]. (وأجزاء المفرد المعرف) نحو: كُلّ زيدٍ حَسَنٌ.

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التّأكيد في الكتاب الخامس.

(ونعتاً دالاً على الكمال) لنكرةٍ أو مَعْرفة (فتضاف حتماً لظاهرٍ مماثله لفظاً ومعنى)، نحو: أطعمنا شاة كلّ شاة وقوله:

١٣٥٢ ـ وإنَّ الذي حانت بِفلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[(٥)]

(قيل: أو معنى فقط. وتالية للعوامل[(٦)]، فتضاف للظّاهر) نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨].

(أو ضمير محذوف[(٧)]) نحو: ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ [الأنعام: ٨٤]، أي كُلُّهم.

---

(١) في المغني (١/ ٢٩٨).

(٢) في المغني: «ومحمله».

(٣) تقدم بالرقم (١٠٢٢).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر انظر البحر المحيط (٦/ ٢٨٠) وضعّف الزمخشري هذه القراءة في الكشاف (٣/ ١٠٨) وقال. وهو في ضعف قوله:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجار فأستريحا

(٥) تقدم بالرقم (٩٣)

(٦) أي ألاّ تكون تابعة بل تالية للعوامل، كما في المغني (١/ ٣٢٧)

(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف، كما في المعني (١/ ٣٢٨) وقال: «وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم «كلّ» في قوله تعالى ﴿ كلاً هدينا ﴾ أحسن من تأخيرها، لأن التقدير: كلهم، فلو أخّرت لباشرت العامل مع =

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. فيمن رفع كُلّه[1]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥].

ومن القليل قوله:

١٣٥٣ ـ يميدُ إذا مادت عليه دلاؤُهُم ... فَيَصْدرُ عنه كلُّها وَهوَ ناهِلُ[2]

(وقيل: دائماً) ثُمَّ إن أُضيفت لمعرفة رُوعِي في ضميرها المعنى (أو اللّفظ)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣، ٩٤، ٩٥].

(وأوجبه) أي مراعاة اللّفظ (ابن هشام) فقال في المغني[3]: والصَّواب أنّ الضّمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكّراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ «كُلّكم جائعٌ إلاّ مَنْ أَطْعَمْتهُ»[4]، [وقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ النّاس يَغْدو فبائعٌ نفْسَهُ فمعْتِقها أو مُوبِقُها»[5] و «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته»[6]][7]، و «كلُّنا لَكَ عَبْدٌ»، وأمّا الآية الأولى فجملة: «لَقَدْ أحْصاهُم» أُجِيب بها القسم، وليست خبراً عن «كُلّ» وضميرها راجع لـ «مَن» لا لِكُلّ.

= أنها في المعنى منزّلة منزلة ما لا يباشره، فلما قُدّمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاًّ منهما لم يسبقها عامل في اللفظ».

(١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط إلى أبي عمرو، وقال (٣/ ٩٥، ٩٦): «على أنه مبتدأ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك، وهو الجرمي والزجاج والفراء، قال ابن عطية: ورجّح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة كلّ انتهى. ولا ترجيح إذ كلّ من القراءتين متواتر والابتداء بكلّ كثير في لسان العرب».

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٥). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٢١) والمغني (١/ ١٩٥)

(٣) مغني اللبيب (١/ ٢٣٤).

(٤) حديث قدسي رواه مسلم في البرّ والصلة والآداب (حديث رقم ٥٥) وأحمد في المسند (٥/ ١٦١)

(٥) رواه مسلم في الطهارة (حديث ١) عن أبي مالك الأشعري، وتمامه «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن ـ أو تملأ ـ ما بين السموات والأرض، والصلاة نورٌ، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك؛ كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في الجمعة باب ١١، والاستقراض باب ٢٠، والوصايا باب ٩، والنكاح باب ٨١ و٩٠، والأحكام باب ١، ومسلم في الإمارة حديث ٢٠، وأحمد في المسند (٢/ ١١١).

(٧) ما بين حاصرتين من المغني (١/ ٢٣٤)

(أَوْ) أُضِيفَتْ إلى نكرةٍ (فثالثها) أي الأقوال (وهو المختار وفاقاً له) أي لابن هشام (إنْ نُسِبَ الحُكْمُ لِكلِّ فَرْدٍ فاللّفظ) نحو: كُلّ رجل يُشْبِعه رغيفان[1]. (أو) نُسِب (للمجموع فالمعنى) نحو: كُلّ رجلٍ قائمون، أي مجموع الرّجال.

وأوّل الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً، فلذلك جاء الضّمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]، ومفرداً مؤنّثاً نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]. ومُثنى في نحو:

١٣٥٤ ـ وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُما تعاطَى القنا قوماهُما أخوَانِ[2]

ومجموعاً مذكّراً في نحو: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم: ٣٢]، ومجموعاً مؤنثاً في نحو:

١٣٥٥ ـ وكُلٌّ مُصيبات الزّمان وجَدْتُها سوى فُرْقةِ الأحباب هَيِّنَةَ الخَطْبِ[3]

والثّاني: وعليه أبو حيّان جواز الأمرين مطلقاً كقوله:

١٣٥٦ ـ جَادت عليه كُلُّ عينٍ ثرَّةٍ فتركن كُلَّ حديقة كالدّرهم[4]

فقال: تَرَكْنَ، ولم يقل: تركت، فدلّ على جواز: كلٌّ رجل قائم وقائمون.

(أو قطعت) عن الإضافة لفظاً (فجوّزهما) أي: مراعاة اللّفظ والمعنى (أبو حيّان) مثال اللفظ: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤] ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. ومثال المعنى: ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٤].

---

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/ ٣٣٢): « . وأنّ المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وحب الإفراد، نحو: كلّ رجل يشبعه رغيف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩) وخزانة الأدب (٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩) والدرر (٥/ ١٣٢) والمغني (١/ ١٩٦) وقال ابن هشام: «وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى»، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦) ولسان العرب (٥/ ٤٢٤ ـ يدي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٥/ ١٣٦) وشرح شواهد المغني (ص ٥٣٨) ومجالس ثعلب (ص ٢٨٦). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ١٩٧).

(٤) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٢، ٩٧) والحيوان (٣/ ٣١٢) والدرر (٥/ ١٣٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٠، ٢/ ٥٤١) ولسان العرب (٤/ ١٠١ ـ ثرر، ١٨٢ ـ حرر، ١٠/ ٣٩ ـ حدق) والمغني (١/ ١٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٠). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٢٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٠).
والعين: مصبّ الماء، ولعله أراد السحاب. والثرّة. الغزيرة الماء. والحديقة: البستان من النخل، أو القطعة من النخل

(وقال ابن هشام) في «المغني»[١] : الصواب أنه (إن قدّر) المنويّ (مفرداً نكرة وجب الإفراد) كما لو صرّح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرّفاً، فالجمع) واجب، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأوّل نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، والثّاني: نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

قال البيانيّون: (إذا وقعت) كُلّ (في حيّز النّفي توجّه) النّفي (إلى الشّمول) خاصّة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعْل لبعض الأفراد) كقولك: ما جاء كلّ القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكلّ الدراهم آخذ، وقوله:

١٣٥٧ ـ مَا كُلُّ رأي الفتى يَدْعو إلى رشَد[٢]

(أو وقع النّفي) في (حيّزها توجّه إلى كُلّ فرد نحو قوله ﷺ) لما قال له ذو اليدين: أنَسِيت أم قَصُرت الصّلاة؟: (كُلُّ ذلك لم يَكُنْ)[٣].

[كلّما]

(كلّما ظرف يقتضي التكرار مركّبٌ من: «كُلّ» و «ما» المصدريّة أو النكرة) التي بمعنى وقت، ومن هنا جاءتها الظّرفيّة كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] فإمّا أن يكون الأصل: كُلّ رزقٍ، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنبأ عن الزمان، أيّ كلّ وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في «جئتك خفُوقَ النجم»، أو يكون التّقدير: كلّ وقت رُزِقوا فيه، فحذف العائد، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقْتٍ.

(وناصبة) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل: «قالوا» في الآية.

(قال أبو حيّان): ولا يكون تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضياً.

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٢) شطر بيت من البسيط لم أهتد إلى قائله ولا إلى تتمته، وهو في مغني اللبيب (١/ ٢٠٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في الصلاة باب ٨٨، والأذان باب ٦٩، والسهو باب ٤ و٥، والأدب باب ٤٥، والأيمان باب ١٥، والآحاد باب ١. ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة حديث ٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٢. وأبو داود في الصلاة باب ١٨٩. والترمدي في الصلاة باب ١٧٥. والنسائي في السهو باب ٢٢. وابن ماجة في الإقامة باب ١٣٤. والدارمي في الصلاة باب ١٧٥. ومالك في النداء حديث ٥٨ و٥٩ و٦٠. وأحمد في المسند (٢/ ٧٧، ٢٣٥، ٤٢٣، ٤٦٠).

[كلاّ]

(كلاّ: الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب: هي مركّبة من كاف التشبيه، ولا النّافية، قال: وإنما شدِّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

(و) الأكثر على (أنّها حرف ردْعٍ وزجْرٍ) لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلاَّ» في سورة فاحكم بأنها مكّيّة، لأن فيها معنى التهديد، والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها.

(وزاد) لها (قوم) لما رأوا أنّ معنى الردع والزّجر ليس مستمراً فيها معنـى (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها، ويُبْتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائيّ) قال: تكون (بمعنى حقّاً) أيضاً. (وزعمها مكّيّ اسماً حينئذ كمرادفها)، ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم[1]: ﴿كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢].

وغيره قال: اشتراك اللّفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل، ومخالفٌ للأصل، ومحوج لتكلّف دعوى عِلّة لبنائها. وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي، ثم إنه وصل بنيّة الوقف.

(وأبو حاتم) قال: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال أبو حيّان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزّجاج وغيره.

(والنّضْر) بن شُمَيْل[2] قال: تكون بمعنى: إي، فتكون حرف تصديق، وتستعمل مع القَسَم، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثّر: ٣٢]، فقال: معناه: إي والقمر.

قال ابن هشام[3]: وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنّضر. لأنه أكثر

---

(١) وهو أبو نهيك، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٢٠٢).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة بن زهير التميمي المازني البصري أديب، نحوي، لغوي، شاعر، أخباري، محدث، فقيه ولد بمرو سنة ١٢٢ هـ، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد، وأقام بالبادية رمناً طويلاً فأخذ عن فصحاء العرب، وعاد إلى مرو فولي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقرّبه. وتوفي بمرو سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة الصفات في اللغة، غريب الحديث، الشمس والقمر، كتاب الطير، والمدخل إلى كتاب العين للخليل انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٩/ ٢٣٨) وبغية الوعاة (ص ٤٠٤) ووفيات الأعيان (٢/ ٢١٢) وهدية العارفين (٢/ ٤٩٥)

(٣) في المغني (١/ ٣٢٠، ٣٢١)

اطّراداً، فإن قول النّضر لا يتأتّى في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، لأنها لو كانت فيهما بمعنى: إي لكانت للوعد بالرّجوع، وللتّصديق بالإدراك، وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]. لأن إنْ تكسر بعد ألاَ الاستفتاحية. ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعد ما كان بمعناها.

قال أبو حيّان: وذهب الفرّاء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي[1]، ومحمد بن سعدان: إلى أنَّ كلاًّ بمنزلة سوف. قال: وهذا مذهب غريب.

[كم]

(كم) على وجهين: **(خبريّة بمعنى: كثير، واستفهاميّة بمعنى: أيّ عَددٍ، لا لقلّة، ولا كثرة، ولا هي حرْف ولا مركّبة خلافاً لزاعمي ذلك)** بل هي اسم بسيط وضِعَتْ مبهمة تقبل قليلَ العددِ وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها.

وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط: إلى أنّ الخبريّة حرف للتّكثير في مقابلة «رُبَّ» الدّالّة على التقليل.

وذهب الكسائيّ والفرّاء: إلى أن «كم» بوجهيها مركّبةٌ من «كاف» التشبيه و «ما» الاستفهاميّة، وحذفت ألفها، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو: بِمَ؟ ولِمَ؟ وعَمَّ؟ وكثر الاستعمال لها، فأسكنت، وحدث لها بالتّركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها، كما قاله النّحويون في لولا، وهلاّ.

وزعم بَعْضُهم على أنّ الاستفهامية للتكثير.

(وتقع) كَمْ في حالتيها **(مبتدأ)** قال بعضهم: وجاز الابتداء بالخبريّة، وإن كانت نكرةً مجهولةً حَمْلاً على الاستفهاميّة. **(فيقبح الإخبار عنها بمعرفة، وظرف، ويمنع بمؤقت)**. وإنما يحسن بنكرة نحو: كم رجل قام، أو زارك، وكم غلاماً دخل في ملكك؟

(و) تقع **(معمول ناسخ يعمل فيما قبله)** ككان، وظنّ، نحو: كم كان مالك؟ وكم ظننت إخوتك؟ بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كـ «ما» وإنّ وأخواتها.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي المعروف باليزيدي. نحوي، لغوي، مقرىء. توفي سنة ٢٣٧ هـ. من آثاره: إقامة اللسان على المنطق، غريب القرآن، الوقف والابتداء، ومختصر في النحو انظر ترجمته في هدية العارفين (١/ ٤٤٠).

(و) تقع (خبراً) للمبتدأ نحو: كم دراهمك؟ أو لـ «كان» نحو كم كان غلمان قومك؟. (ومفعولاً به) نحو: كم غلاماً اشتريت؟. (ومجرورة بِحرْف تعلّق بتاليها) نحو: بكم درهماً اشتريت ثوبَكَ، وبكم جارية عتقت؟. (ومضافةً قيل: إن كان) ذلك المضاف (معمولاً له) أي لتاليها نحو: غلام كم رجل ضربت، ورقبة كم أسير فكَكْتَ، فإن غلاماً معمول لضربت، ورقبة معمول لفككت، بخلاف: غلام كم رجل قام أو أتاك، غلام كم رجل دخل في ملكك.

قال أبو حيّان: وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا، ولا أراه، بل أرى جواز الصّورتين الأخيرتين.

ولا فَرْق بين «كمْ» والمضاف إليها، فكما أنَّ «كم» تقع مبتدأة في: كم رجل قام، أو أتاك، وفي: كم غلاماً دخل في ملكك، فكذلك ما أُضيف إليها.

(وظرْفاً) نحو: كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت.

(ومصدراً) نحو: كم ضربةً ضربت زيداً.

(قيل: ومفعولاً له) نحو: لِكَمْ إكراماً لك وَصَلْتَ. قاله ابن هشام الخَضْراوي. قال: ولا بُدّ من حرف العلّة، لأنه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر، قال أبو حيّان: ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره. (وقد توقف أبو عبد الله) السّوسي (الرعيني) من نحاة تونس في إجازة ذلك.

(ولا) تقع مفعولاً (معه)، لأنه لا يتقدّم.

(وجواب) كم (الاستفهاميّة يجوز رفعه) وإن اختلف محلّ كم من النّصب، والرفع، والجرّ (والأولى) فيه (مراعاة محلّها)، فيجري على حسبه، إنْ رفعاً فرفعٌ، وإن نصباً فنصبٌ وإن جرّاً فجرٌّ، مثال ذلك: كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت، وبكم عبداً استعنت، فجواب هذه كلّها على الأول[1]: أن تقول: عشرون عبداً، وعلى الثّاني[2] أن تقول في المثال الأوّل: عشرون. وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين.

[كأيّن]

(كأيّن) اسم (ككمْ) في المعنى (مركّبٌ من كاف التشبيه و) أي الاستفهاميّة المنوّنة، وحكيت. ولهذا جاز الوقف عليها بالنّون، لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النّون

(١) أي جواز الرفع.

(٢) أي مراعاة المحلّ

الأصليّة ولهذا رسم في المصحف نوناً. ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل[1]، وهو: الحذف في الوقف.

(وقيل): الكاف فيها هي (الزائدة). قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال: وهي مع ذلك لازمةٌ كلزوم «ما» الزّائدة في «لا سيّما»، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد، وأي مجرور بها.

وقيل: هي اسم بسيط واختاره أبو حيّان، قال: ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللّغات الآتية.

(وإفادتها للاستفهام نادر). والغالب وقوعها خبريّة بمعنى: كثير نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ومثالها استفهامية قولك: بكأيّن تبيع هذا الثوب، كذا مثّله ابن عصفور، ومثّله ابن مالك بقول أُبيٍّ لابن مسعود: كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟ فقال: ثلاثاً وسبعين.

(ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ أجل أنَّ إفادتها للاستفهام نادرٌ (أنكره الجمهور) فقالوا: لا تقع استفهاميّة البتّة.

(وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتَيْبَة وابن عُصْفور) حيث ذكرا أنّها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السّابق.

قال أبو حيّان: ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع، ولا ينبغي القياس على «كم» الخبريّة، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم، ولا يُحْفظُ من كلامهم.

(ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (إلاّ بجملة فعليّة) مصدّرة بماض أو مضارع نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ﴾[2] [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا﴾ [يوسف: ١٠٥].

قال أبو حيّان: قد استقرأت ما وقعتْ فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك، ولم أقِفْ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسميّة، ولا فعليّة مصدرة بمستقبل ولا ظرْفاً ولا مجروراً، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب.

قال: والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو الظرف، أو خبر كان، كما كان ذلك في «كم»، وفي البسيط أنّها تكون مبتدأ، وخبراً ومفعولاً.

(١) وقف عليها أبو عمرو وسورة بن المبارك عن الكسائي بياد دون نون، ووقف الجمهور على النون اتباعاً للرسم قاله أبو حيان (البحر المحيط ٣/٧٧).

(٢) قرأ الحرميان وأبو عمرو «قُتِلَ» مبنيًا للمفعول، وقتادة كذلك إلا أنه شدّد التاء؛ وباقي السبعة «قاتل» بألف فعلاً ماضياً (تفسير البحر المحيط: ٣/٧٨).

(ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان، ساكنة النون[١]، وبذلك قرأ ابن كثير؛ وقال الشاعر:

١٣٥٨ ـ وكـائـن بـالأبـاطـح مِـنْ صَـديـقٍ   يـرانـي لـو أُصِبْـتُ هُـو المُصَـابـا[٢]

(وكَئِنٍ) بالقصر بوزن عَمٍ (وكَأْى) بوزن رمى، وبه قرأ ابن مُحَيْصِن (وكيْء) بتقديم الياء على الهمزة. قال أبو حيّان: وهذه اللغات الثلاث نقلها النّحويون، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت[٣].

[كذا]

(كذا اسم مركّب) من «كاف» التشبيه، و «ذا» اسم إشارة، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصّدر). تقول: قبضت كذا، وكذا دِرْهماً، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال. (وأوجبه ابن خروف) فقال: إنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، وذكر ابن مالك: أنه مسموع، ولكنه قليل.

(وتتصرَّف) بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاصّ.

(ولا تُتْبع) بتابع، لا ينعت، ولا عطف بيان، لا تأكيد، ولا بدل. (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء، لأن التركيب أخرجها عن ذلك. ومن النّحويين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل.

(وثالثها): هي (زائدة) لازمة، فراراً من التركيب، إذْ لا معنى للتّشبيه فيها، وذا مجرورة بها، كما في «كائن» سواء، وقائل ذلك فيهما واحد، وهو ابن عصفور.

[لا]

(لا) حرف (للجواب، نقيض نعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول: أجاءك

---

(١) قال أبو حيان: «وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها» (البحر المحيط: ٣/ ٧٧)

(٢) تقدم بالرقم (١٨٩).

(٣) وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٧٨) أيضاً. «وكأين» على مثال «كعين» وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي. وقرأ بعض القراء من الشواذ «كيئن» وهو مقلوبُ قراءة ابن محيصن. وقرأ ابن محيصن أيصاً فيما حكاه الداني: «كإنْ» على مثال كعٍ. وقرأ الحسن. «كَيٍ» بكاف بعدها ياء مكسورة

زيد؟ فيقال: لا، والأصل: لا لم يجيء.

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكِنانة، وبها قرأ الكسائيّ. (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغةٌ لبعضهم، حكاها في المغني[١]. (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال: نَحَمْ (لغة) حكاها النّضر بن شُميل. وفي المغني أنّ ابن مسعود قرأ بها، قال أبو حيّان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخفّ من العين؛ لأنّها أقرب إلى حروف الفم.

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال: قام زيد، أو ما قام زيد: نعم. (وإعلاماً لِمُسْتَخْبِرٍ) كقولك لمن قال: هل جاء زيد؟ نعم. وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، (ووعداً لِطالبٍ) كقولك لِمَنْ قال: اضرب زيداً: نعم، وكذا لمن قال: لا تضرِبْ زيداً، وهلاّ تَفْعَلْ.

(وتكون بعد إيجاب) نحو: قام زيد، فيقال: نعم.

(و) بعد (نَفْيٍ) نحو: ما قام زيد، فيقال: نعمْ. (و) بعد (سؤال عنهما) نحو: أكان كذا، وأمَا قام زيدٌ، فيقال: نعم، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثّبوت، وفي المنفي، والسؤال عنه تصديق النّفي.

(قيل: وترد للتّذكير) بما بعدها، وذلك إذا وقعت صدراً لجملة بعدها كقولك: نعم، هذه أطلالهم. قال ابن هشام[٢]: والحقّ أنها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لسؤال مقدّر. وقال أبو حيّان: هي فيه تصديقٌ لِما بَعْدَها، وقدّمت، قال: والتّقديم أولى من ادّعاء معنى لم يثبت لها.

[هـل]

(هَلْ، ويُقال) فيها: (أل) بإبدال هائها همزة (لطلب التّصديق) نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ (وباقي الأدوات للتصوّر) نحو: مَنْ جاءك؟ متى تقوم؟

(وتختصّ) عن الهمزة (بورودها للجَحْد) أي يراد بالاستفهام بها النّفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلاّ في نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرّحمن: ٦٠] والباء

---

(١) مغني اللبيب (١/٥٥٧).

(٢) المغني (١/٥٥٨).

في قوله:

١٣٥٩ ـ ألاَ هَـلْ أخُـو عيـشٍ لـذيـذٍ بـدائـمِ[١]

وصح العطف في قوله:

١٣٦٠ ـ وإنّ شِفَـائـي عَبْـرةٌ مُهَـراقـةٌ وهـل عِنْـد رَسْـمٍ دارسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ[٢]

إذْ لا يعطف الإنشاء على الخبر، والهمزة لا ترِدُ لذلك.

(و) تختص (بعَدم دخولها على اسم بعده فعلٌ اختياراً) ولذلك وجب النّصب في نحو: هل زيداً ضربته، لأنَّ «هل»، إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه، فلا يقال: هل زيد قام؟ إلاّ في ضرورة، قال:

١٣٦١ ـ أمْ هـل كَبِيـرٌ بكـى لَـمْ يَقْـضِ عَبْـرتَـه[٣]

قال أبو حيّان: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً، بل يجب حَمْلُه على إضمار فعل، قال: وسبب ذلك أنَّ «هل» في الجملة الفعليّة مثل «قد»، فكما أن «قَد» لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك «هل» بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]. وتقول: «أزيد قام» على الابتداء والخبر، لأنها أمُّ أدوات الاستفهام، فاتّسع فيها.

(١) تقدم برقم (٤٥١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٩) وخزانة الأدب (٣/٤٤٨، ٥/٢٧٧، ٢٨٠، ١١/٢٩٢) والدرر (٥/١٣٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٤٩) وشرح شواهد المغني (٢/٧٧٢) والكتاب (٢/١٤٢) واللسان (١١/٤٨٥ ـ عول، ٧٠٩ ـ هلل) والمنصف (٣/٤٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٢٧٤، ١١/٢٩) والدرر (٦/١٥٤) وشرح الأشموني (٢/٤٣٤) وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٢) ومغني اللبيب (٢/٣٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إثر الأحبّة يوم البين مشكومُ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٥٠) والأزهية (ص ١٢٨) والأشباه والنظائر (٧/٤٩) وخزانة الأدب (١١/٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤) والدرر (٥/١٤٥، ٦/١٠٤) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٠٠، ١٦٠١) والكتاب (٣/١٧٨) واللسان (١٢/٣٧ ـ أمم) واللمع (ص ١٨٢) والمحتسب (٢/٢٩١) والمقاصد النحوية (٤/٥٧٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠) وجواهر الأدب (ص ١٨٩) والدرر (٦/١٠٥، ١٠٧) ورصف المباني (ص ٤٠٦) وشرح المفصل (٤/١٨، ٨/١٥٨) والمقتضب (٣/٢٩٠).

وأراد بالكبير نفسه. والعبرة: الدمعة ولم يقضها. أي هو دائم البكاء. والمشكوم: المجازى، من الشكم: العطية عن مجازاة، فإذا كانت العطية ابتداء فهي الشكر.

(وجوّزه) أي دخول «هلْ» على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائيّ). فأجاز: هل زيد قام؟ جوازاً حسناً، لأنهم أجازوا: هل زيد قائم، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكذا مع وجود الفعل، ورُدَّ بأنّهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره، فالابتداء أحْرى.

(قيل: وتَرِدُ للتسوية) كما ترد الهمزة نحو: علمت هل قام زيد أم عمرو؟ قال أبو حيّان: كذا زعم بعضهم، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والمعروف أنّ ذلك مما تُفرد به الهمزة.

(قيل: والتّقرير) قال أبو حيّان: والمعروف أنّ ذلك للهمزة دون هل، (قال) الجلال (القزويني): في بعض. (والتمنّي) في بَعْض.

وقال (المبرّد) في المقتضب: وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، قال جماعة: قد أتى.

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيّان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسّرون في الآية. وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين.

(وقال الزّمخشري) في المُفصَّل، (والسكّاكي) في المفتاح: أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها: أبداً، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدّرة) معها.

قال ابن هشام[١]: ونقله عن سيبويه، وعبارته في المفصل: وعند سيبويه: أن «هل» بمعنى «قد»، إلاّ أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام[٢]، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

١٣٦٢ ـ سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا أَهَلْ رأَوْنَا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكَمِ[٣]

انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما ذكر لم تدخل إلاّ على الفعْل كقَدْ. قال: ولم أر في

---

(١) المغني (١/ ٥٦٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ١٨٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٥٥) والجنى الداني (ص ٣٤٤) والدرر (٥/ ١٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٢) وشرح المفصل (٨/ ١٥٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٨٥) والأشباه والنظائر (٢/ ٤٢٧، ٧/ ٥٥) وتذكرة النحاة (ص ٧٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦) والخصائص (٢/ ٤٦٣) ورصف المباني (ص ٤٠٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٨٥) واللمع (ص ٣١٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٥٢) والمقتضب (١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١).

كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه: وهل: وهي للاستفهام. لم يزد على ذلك[١].

وقال أبو حيّان: وفي «الإفصاح»: ذكر جماعة من النّحويين وأهل اللغة؛ أنَّ «هل» تكون بمعنى «قد» مجرَّدة من الاستفهام وربّما فسّروا بذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه: وتقول: قعد أم هل قام، هي بمنزلة «قد» فقيل: أراد أنها بمنزلة «قد» في الأصل.

وقال أبو حيّان في موضع آخر: زعموا أنَّ «هل» بمنزلة «قد» ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسميّة، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد؛ لأنّ «قد» لا تدخل على الجملة الاسمية.

(و) قال (ابن مالك: تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة) كالبيت السّابق.

قال أبو حيّان: ولا دلالة له في ذلك على التّعيين، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيتٌ آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التّأكيد، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو:

١٣٦٣ ـ فأصبَحْنَ لا يَسْألْنَه عَنْ بِما بِه[٢]

ونحو:

١٣٦٤ ـ ولا لِلِما بِهِمْ أبداً دَواءُ[٣]

---

(١) ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم (٤/ ٢٢٠) فقال: «وهل، وهي للاستفهام» لم يزد على ذلك كما ذكر ابن هشام؛ ولكن سيبويه ذكر في «باب تبيان أمْ لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف» (٣/ ١٨٩) أن «هل إنما تكون بمنزلة قدْ؛ ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هلْ لا تقع إلا في الاستفهام». فهذا كما ذكره الزمخشري، ولكن ابن هشام رحمه الله لم يطّلع عليه.

(٢) تقدم برقم (١٠٩٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلا والله لا يُلْفَى لما بي

وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب (٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠) والدرر (٥/ ١٤٧، ٦/ ٥٣، ٢٥٦) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٣) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٧١) وأوضح المسالك (٣/ ٣٤٣) والجنى الداني (ص ٨٠، ٣٤٥) والخصائص (٢/ ٢٨٢) ورصف المباني (ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٨٢، ٣٣٢) وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠، ٢٣٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦) والمحتسب (٢/ ٢٥٦) ومغني اللبيب (ص ١٨١) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٢) والمقرب (١/ ٣٣٨).

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة «قدْ» انتهى.

ووافقه ابن هشام في المغني(١)، ثم المراد بمعنى: «قد» المذكورة قيل: التّقريب؛ قال في الكشّاف: «هل أتَى» أيْ «قد» أتى على معنى التّقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفةٌ من الزّمان الطّويل الممتدّ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً(٢). قال ابن هشام: وفسّرها غيره بـ «قد» خاصّة ولم يحملوا «قد» على معنى التّقريب، بل على معنى التّحقيق. وقال بعضهم: معناها: التّوقع، وكأنّه قيل لقوْم يتوقّعون الخبر عمّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه السّلام. قال: والحين: زمن كونه طيناً(٣).

(**مسألة**): صَدْر الكلام للاستفهام، والتّحضيض، والتّنبيه غير «ها» ولام الابتداء، ولعلّ، وما النافية، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال: عمراً ما ضرب زيدٌ (**وفي لا**) النافية (**أقوال: أحدها: أنّ لها الصّدر، كـ«ما»**). (**ثانيها، وثالثها**): وهو (**الأصحّ**): إنْ كانت في جواب قسم «وربّ» غالباً، لا للتّنفيس في الأصحّ.

[نونا التوكيد]

(**نون التوكيد**) نوعان: (**خفيفة، وثقيلة، والتأكيد بها**) أي الثّقيلة أشدُّ من التأكيد بالخفيفة نصّ عليه الخليل (**وليست هي الأصل**) والخفيفة فرع عنها خفّفت كما تخفف أنَّ (**خلافاً للكوفيّة**) حيث ذهبوا إلى ذلك.

واستدلّ البصريون على أنّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِها بأنّ لها أحكاماً ليست للشديدة، كما سيأتي.

(**وتدخل جوازاً على الأمر**) كاضْرِبَنْ، وقوله:

١٣٦٥ ـ فـأَنْـزِلَـنْ سكينـةً عَلَيْنـا(٤)

(**والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب**) سواء كان ذلك الطّلب أمراً أم نهياً أم تحضيضاً

(١) المغني (١/ ٥٦٨).

(٢) لفظ الزمخشري في الكشاف (٤/ ٦٦٥): «... فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً؛ أي كان شيئاً منسيًّا غير مذكور نطفة في الأصلاب».

(٣) انظر المغني (١/ ٥٦٦، ٥٦٧).

(٤) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٢٢) والكتاب (٣/ ٥١١). وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر (٥/ ١٤٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٦، ٢٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٤) وتحليص الشواهد (ص ١٣٠) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٩) والمقتضب (٣/ ١٣).

أم تمنياً، أم استفهاماً بحرف أم باسم كقوله:

١٣٦٦ ـ فـــإيّـــاكَ والْمَيْتَـــاتِ لا تَقْـــرَبَنَّهـــا[١]

وقوله:

١٣٦٧ ـ هـــلا تُمَنُّـــنْ بِـــوَعْـــدٍ غَيْـــرَ مُخْلِفَـــةٍ[٢]

وقوله:

١٣٦٨ ـ فَلَيْتَـــكِ يـــوم المُلْتَقـــى تَـــرَيِنَّـــي[٣]

وقوله:

١٣٦٩ ـ وهـــل يَمْنعنِّـــي ارتيـــادي البِـــلا دَ مِـــنْ حـــذَر المـــوت أنْ يـــأتِيَـــنْ[٤]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وقد استشهد به أكثر النحاة بالرواية التالية:

فـــإيّـــاك والميتـــات لا تقـــربنّهـــا ولا تعبـــد الشيطـــان والله فـــاعبـــدا

وهو على هذه الرواية ملفق من بيتين، هما:

فـــإيّـــاك والميتـــات لا تقـــربنّهـــا ولا تـــأخـــذن سهمـــاً حـــديـــداً لتفصـــدا

وذا النصـــب المنصـــوب لا تنسكنّـــه ولا تعبـــد الشيطـــان والله فـــاعبـــدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٧) والأزهية (ص ٢٧٥) وتذكرة النحاة (ص ٧٢) والدرر (٥/ ١٤٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٧، ٧٩٣) والكتاب (٣/ ٥١٠) ولسان العرب (١/ ٧٥٩ ـ نصب، ٢/ ٤٧٣ ـ سبح، ١٣/ ٤٢٩ ـ نون) واللمع (ص ٢٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠) والمقتضب (٣/ ١٢). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٥٧) وأوضح المسالك (٤/ ١١٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٧) وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٠٨) ورصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٤) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٥) وشرح قطر الندى (ص ١٤٩) وشرح المفصل (٩/ ٣٩) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٢) والممتع في التصريف (١/ ٤٠).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما عهدتُكِ في أيام ذي سَلَمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٩٩) والدرر (٥/ ١٥٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لكي تعلمي أني امرؤٌ بكِ هائمُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٠) والدرر (٥/ ١٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٣).

(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٥، ٦٩) والكتاب (٤/ ١٨٧) والدرر (٥/ ١٥١) =

وقوله:

١٣٧٠ ـ أفبعـد كِنْـدةَ تمـدحـنَّ قَبيـلا[1]

وقوله:

١٣٧١ ـ فأقْبِلْ على رَهْطي ورهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسـاعِيَنَـا حتـى تَـرى كَيْـف نفعـلا[2]

وقوله:

١٣٧٢ ـ ألا لَيَت شِعري ما يَقُولَنْ فوارسٌ إذا حَـارب الهـامَ المصَيّـح هـامتـي[3]

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال: لا يلحقه، وخصّ ذلك بالهمزة، وهل. ورُدَّ بالسماع في البيتين المذكورين. (و) تدخل (لزوماً) المضارع (المثبت المستقبل، جواب قسم) نحو: واللَّهِ لَيَقُومنَّ، بخلاف المنفيّ نحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١]، والحال، نحو: والله ليقوم زيدٌ الآنَ. والمقرون بحرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضّحى: ٥]؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال، فكرهوا الجمع بين حَرْفَيْن لمعنى واحد.

(و) تدخل (كثيراً، وقيل: لزوماً) المضارع (التالي إمّا) الشرطيّة نحو: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ولم يقع في القرآن إلاّ مؤكّداً بالنّون، ومِنْ ثَمَّ قال المبرّد والزّجّاج: إنها لازمة لا يجوز حذفها إلاّ في الضّرورة كقوله:

= وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٠، ٨٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٤) والمحتسب (١/ ٣٤٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٩٥).

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

قالت فطيمة حَلِّ شعرك مدحةً

وهو للمقنّع في الكتاب (٣/ ٥١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠١) وجواهر الأدب (ص ١٤٣) وخزانة الأدب (١١/ ٣٨٣، ٣٨٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥١) وليس في ديوانه، وفيه قصيدة على الرويّ والوزن نفسهما (ص ١١٤ ـ ١٢٢) قالها في هجاء سوّار بن أوفى، ويرجّح أن البيت منه وإن لم يرد فيها، وفي أثناء القصيدة ما يشير إلى وقوع نقص فيها. وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٥٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) والكتاب (٣/ ٥١٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضبيّ في نوادر أبي زيد (ص ٢٣) وروايته فيه:

ألا ليـت شعـري مـا يقـول مخـارقٌ إذا جـاوب الهـام المصيّـح هـامتـي

ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٥٤).

١٣٧٣ ـ إمّـا تَـرَيْ رأسِـي تغيّـر لـونُـه[1]

ولكثرة حذفها في الشِّعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام.

(**لا الجزاء، والمنفيّ بما، ولا، ولم، والتعجّب، والماضي ومدخول ربّما، وما الزائدة، وسائر أدوات الشرط، والخالي مما ذكر، واسم الفاعل**) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلاّ (**شذوذاً وضرورة، أو مثَلاً**) كقوله:

١٣٧٤ ـ حَـدِيثاً مَتَـى مَـا يـأتِـك الخيـرُ يَنْفَعـا[2]

وقولك: ما في الدّار يقومن زيد. وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقول الشّاعر.

١٣٧٥ ـ فَـلا ذا نعيـمٍ يُتْـرَكَـنْ لنَعيمِـهِ[3]

وقوله:

١٣٧٦ ـ يَحْسَبُـهُ الجـاهِـلُ مـا لـم يَعْلمـا[4]

---

(١) صدر بيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٦٤ ـ طبعة دار القلم) وعجزه:

شمطاً فأصبح كالثغام المُحْوِلِ

والثغام: نبت. والمحول: الذي مرّ عليه الحول، أي العام.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نبتُّمْ نبات الخيزرانيّ في الثرى

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١٠) وخزانة الأدب (١١/ ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧) والدرر (٥/ ١٥٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٤٤). وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ٥١٥).

(٣) الشطر من الطويل، ولم أهتد لتتمته أو قائله؛ وهو بلا نسة في الدرر (٥/ ١٥٧).

(٤) وبعده.

شيخاً على كرسيِّه معمَّما

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٣١) وله أو لأبي حيّان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب (١١/ ٤٠٩، ٤١١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٣) وفيه «التدمري» مكان «الدبيري» ولعلّه تصحيف؛ والمقاصد النحوية (٤/ ٨٠) ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر (٥/ ١٥٨)، ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح (٢/ ٢٠٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٩). وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٦). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٤٠٩) وأوضح المسالك (٤/ ١٠٦) وخزانة الأدب (٨/ ٣٨٨، ٤٥١) ورصف المباني (ص ٣٣، ٣٣٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٢) والكتاب (٣/ ٥١٦) ولسان العرب (٣/ ٣٢ ـ شيخ، ١٤/ ٢٢٩ ـ خشي، ١٥/ ٩٩ ـ عمي، ٤٢٨ ـ الألف اللينة) ومجالس ثعلب (ص ٦٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٢).

وقوله:

١٣٧٧ - فـأحْـرِ بـه مِـنْ طُـول فقْـرٍ وأحْـرِيـا[1]

وقوله:

١٣٧٨ - دامَـنَّ سَعْـدُكِ لَـوْ رحمْـتِ مُتَيَّمـاً[2]

وقوله:

١٣٧٩ - ربّمـا أوْفَيْـتُ فـي عَلَـمٍ تَـرْفَعَـنْ ثـوبـي شَمَـالاتُ[3]

وقوله:

١٣٨٠ - قليـلاً بـه مـا يَحْمـدنّـك وارثٌ[4]

وقوله:

١٣٨١ - مَـنْ يُثْقَفَـنْ مِنْهُـم فليـس بـآيـبٍ[5]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومستبدلٍ من بعد غَضْبَى صريمةً

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٨) والدرر (٥/ ١٥٩) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦) واللسان (١/ ٦٥٠ - غضب، ١٤/ ١٧٣ - حرى، ١٥/ ١٢٩ - غضا) والمغني (١/ ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٤٥).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٤٣) والدرر (٥/ ١٦١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح شواهد المغني (ص ٧٦٠) والمغني (٢/ ٣٣٩) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠، ٤/ ٣٤١).

والشاهد في البيت قوله. «دامنَّ» حيث أكّد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١٥٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نال مما كنت تجمعُ مغنما

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٢٣) والدرر (٥/ ١٦٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥١) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٨) ونوادر أبي زيد (ص ١١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٧).

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أبداً وقتلُ بني قتيبة شافي

وهو لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب (١١/ ٣٨٧، ٣٩٩) والدرر (٥/ ١٦٣). ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٧) والكتاب (٣/ ٥١٦) والمقتضب (٣/ ١٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠) والمقرب (٢/ ٧٤).

وقوله:

١٣٨٢ ـ ومَهْمـا تَشَـأ منـه فَـزارَةُ تَمْنعـا(١)

وقوله:

١٣٨٣ ـ لَيْـت شِعْـري وأشْعُـرَنَّ إذا مـا (٢)

وقوله:

١٣٨٤ ـ أقَـائِلُـنَّ أحْضِـروا الشّهـودا (٣)

(ويفتح آخره) أي المضارع مع النّون لتركيبه معها. وقيل: لالتقاء الساكنين آخر الفعل، وأوّل النّون الأولى، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدَنَّ أم معتلاً كاخْشَيَنّ وأرْمِيَنَّ.

(وحذفُه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغةٌ) لفَزَارة يقولون في: ابْكِيَنّ: ابْكِنّ بحذف الياء. قال شاعرهم:

١٣٨٥ ـ وابْكِـنّ عَيْشـاً تَـولّـى بعـد جِـدّتـه (٤)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فمهما تشأ منه فزارة تُعْطكم

وهو للكميت بن معروف في حماسة البحتري (ص ١٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧٢) وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب (١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠) واللسان (٨/ ٢٧٣ ـ قزع). وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠). ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر (٥/ ١٦٥) والكتاب (٣/ ٥١٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٥٠٩، ٥١٠) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قرّبوها منشوزةً ودُعيتُ

وهو للسموأل بن عادياء في الدرر (٥/ ١٦٦) واللسان (٢/ ٧٥ ـ قوت) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٢). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٧٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣) وشرح التصريح (١/ ٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٣٣٤). ولرجل من هذيل في حاشية ياسين (١/ ٤٢) وخزانة الأدب (٦/ ٥) والدرر (٥/ ١٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٨). ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب (١١/ ٤٢٠، ٤٢٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٢) وأوضح المسالك (١/ ٢٤) والجنى الداني (ص ١٤١) والخصائص (١/ ١٣٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٧) وشرح الأشموني (١/ ١٦) والمحتسب (١/ ١٩٣) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦)

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقال:

١٣٨٦ ـ ولا تُقاسِنّ بعدي الهَمّ والجزَعا [١]

وغيرهم بفتح الياء، ولا يحذفها فيقول: ابكيَن، ولا تقاسيَن.

(فإنْ كان) مع آخره (واو، أو ضمير أو ياء) وهي (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو: لتقُومنَّ يا رجال، ولتقومِنَّ يا هند، وأصلهما: لتَقوموا، ولتقومي، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (وإلاّ) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة، وهي الفتحة (تثبت محرّكة بها) أي: بالحركة المجانِسَة نحو: اخْشَوُنّ يا قوم بضمّ الواو، واخْشَيِنَّ يا هند بكسر الياء؛ إذْ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها.

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال: اخْشِنّ يا هند بحذف الياء. (وقيل): هو لغة طائيّة نقل ذلك عنهم الفَرّاء.

(أمّا الألف) الضّمير، فلا يُحْذف بل يَبْقَى، كما يؤخذ من قولي.

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة) نحو: اضربانّ يا زيدان، واضربنانّ يا هندات، ولا تقع الخفيفةُ، لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين (خلافاً ليونس، والكوفيّة) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة.

قال ابن مالك: ويؤيّده قراءة بعضهم: ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [٢] [الفرقان: ٣٦]. ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣] [يونس: ٨٩]. انتهى.

= طابت أصائلُه في ذلك البلدِ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ٤٣٥) والدرر (٥/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦١) واللسان (١٢/ ٥٥٩ ـ لوم) والمغني (١/ ٢١١) والمقرب (٢/ ٧٧).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لا تتبعنْ لوعةً إثري ولا هلعا

وهو لمحمد بن يسير في سمط اللآلي (ص ١٠٤). ولمحمد بن بشير ـ وهذا مصحف عن «يسير» وانظر في ذلك سمط اللآلي ص ١٠٤ الحاشية ـ وفي أمالي القالي (١/ ٢٢) والدرر (٥/ ١٧١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٥٠١).

(٢) قراءة «فدمّرانّهم» على الأمر للمثنى مع النون المشددة نسبها أبو حيان إلى علي رضي الله عنه، وقرىء أيضاً: «فدمراهم» ونسبها إلى علي أيضاً والحسن ومسلمة بن محارب، ونسب إلى عليّ أيضاً قراءة «فدمّرا». انظر تفسير البحر المحيط (٦/ ٤٥٧).

(٣) قراءة ابن ذكوان «تتبعانِ» بتشديد التاء وتخفيف النون. وقرأ ابن ذكوان أيضاً وابن عباس «تَتْبعانّ» بتخفيف التاء وشدّ النون. وقرأت فرقة «تتْبعانْ» بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش =

وأمّا سيبويه، فإنه قال ردّاً على من أجاز ذلك: هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم وعلى الأوّل (فتكسر الثقيلة) في هذين الحالين، لالتقاء الساكنين.

(وتفصل النون) من نون الإناث (بألف على القولين) أي على قول الجمهور، ويونس معاً، أي مَنْ أكّد بالثّقيلة فصل بها نحو: اضربنانٍّ، ومَنْ أكّد بالخفيفة، فصل بها نحو: اضربنانِ.

(وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله:

١٣٨٧ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تركعَ يوماً، والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ[١]

(وندر) حذفها في الوصل دونه كقوله:

١٣٨٨ ـ اضْرِفَ عنكَ الهمومَ طَارِقَها[٢]

(و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضمٍّ مردوداً ما حُذِفَ لها) من ياءٍ، أو واوٍ، لزوال سبب حذفهما، وهو التقاء السّاكنين بحذفها كقولك في: اضْرِبِنْ، واضْرِبُنْ: اضْرِبي واضْرِبُوا.

وقال أبو حيّان: الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التّوكيد، ثم يحذف، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له.

(وأجاز يونس) في هذه الحالة (إبدالها ياءً وواواً) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو: اخْشَوُنْ، واخْشَيِنْ، فيقال: اخْشَي واخْشَوُوا.

= الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر. وقراءة الجمهور «تتّبعانّ» بتشديد التاء والنون. أنظر تفسير البحر المحيط (١٨٦/٥)

(١) تقدم بالرقم (٤٩٥)

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ضربك بالسوط قَوْنَسَ الفرسِ

وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه (ص ١١٥ ـ طبعة سنة ١٩٠٠ بعناية مكس سلغسون) وخزانة الأدب (٤٥٠/١١) والدرر (١٧٤/٥) وشرح شواهد المغني (٩٣٣/٢) وشرح المفصل (١٠٧/٦) ولسان العرب (١٨٣/٦ ـ قنس، ٤٢٩/١٣ ـ نون) والمقاصد النحوية (٣٣٧/٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٣) وبلا نسبة في الإنصاف (٥٦٥/٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٢، ١١٧٦) والخصائص (١٢٦/١) وسرّ صناعة الإعراب (٨٢/١) وشرح الأشموني (٥٠٥/٢) وشرح المفصل (٤٤/٩) ولسان العرب (٧١١/١١ ـ هول) والمحتسب (٣٦٧/٢) والمغني (٦٤٣/٢) والممتع في التصريف (٣٢٣/١).

ويروى «اضرب» مكان «اصرف» وهي الرواية الصحيحة عند العيني. والقونس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

(كما أُبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن: اضْربَا، وفي التنزيل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] ولذلك رسم بالألف على نيّة الوقف.

(خاتمة): (التّنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطّاً)، هذا أحسن حدوده، وأخصرها، وأوجزها، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطّاً. (وهو) أقسام:

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المُنْصرف (دلالة على أصالته، إذا لم يبن، ولم يمنع الصّرف) لسلامته من شبه الحرْف ومِنْ شَبَه الفعل، (ومن ثَمَّ) أي من أجل ذلك (سُمِّي صَرْفاً) أيضاً.

فالصّرف هو تنوين التّمكين الذي إذا حُرِمَهُ الاسم لمشابهة الفعل، قيل: مُنِع مِن الصّرف.

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المُنْصرف، وغيره). و (قال الفراء): (فرقاً) بين الاسم والفعل. وقال (قطرب والسّهيليّ: فرقاً بين المفرد والمضاف)، ومن ثَمّ حذف في الإضافة.

(وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنّكرة) نحو: صهٍ، وسيبويهٍ آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطّرد في كل علم مختوم بـ «ويه».

(وعِوَض يلحق «إذْ» و «كُلاً»، و «بَعْضاً» «وأيّاً» عِوَضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾ [يسٓ: ٤٠]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

(والمتناهي المعتلّ) اللام، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ. (عِوَضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل: مِن الحركة فقط) قاله المبرّد والزّجاجيّ.

(وقيل: هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في «إذْ» لإعرابها بالإضافة إليها، ورجع في «كُلّ» ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، وفي باب جوارٍ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد: كسلام، وكلام، فصرف. وردَّ بأن الحذف عارضٌ، فلا يعتدّ به.

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السّالم (نحو: مُسْلِمَاتٍ) فإنه في مقابلة النّون في نحو: مسلمين. (وقال) علي بن عيسى (الرّبعي: هو فيه للصّرف). ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات.

(و) قال الرّضي هو (لهما. وقيل) هو (عِوضٌ من الفتحة) نصباً ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عوّض منها الكسرة فما هذا العوض؟

(وترنّم في الرَّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترنّم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يثبتون المَدّة.

(وغالٍ في) الرّويّ (المقيّد) أثبته الأخفش وغيره. (وأنكره الزّجاج) والسّيرافيّ، لأنه يكسر الوزن.

وقال ابن يعيش: هو ضَرْبٌ من الترنّم زاعماً أن الترنّم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغَنّ.

(ويكونان) أي: تنوين الترنم والغالي[1] في ذي أل، والفعل، والحرف كقوله:

١٣٨٩ ـ أقلّـي اللّـوم، عـاذِلَ والعتـابَـنْ وقُـولـي: إنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أصـابَـنْ[2]

وقوله:

١٣٩٠ ـ لمّـا تـزل بـركـابنـا وكـأن قَـدِنْ[3]

وقوله:

١٣٩١ ـ وقـاتـم الأعمـاق خـاوي المخـتـرقـن[4]

وقوله:

١٣٩٢ ـ ويَغْـدُو علـى المَـرْءِ مـا يـأتَمِـرَنْ[5]

---

(١) تنوين الترنم في الاصطلاح: هو الذي يلحق آخر القوافي والتنوين الغالي: هو الذي يلحق آخر القوافي المقيّدة. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (ص ٨١٣) وخزانة الأدب (١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١) والخصائص (٢/ ٩٦) والدرر (٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦) وشرح الأشموني (١/ ١٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٢) وشرح المفصل (٩/ ٢٩) والكتاب (٤/ ٢٠٥، ٢٠٨) والمقاصد النحوية (١/ ٩١). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٥٥) وجواهر الأدب (ص ١٣٩، ١٤١) وأوضح المسالك (١/ ١٦) وخزانة الأدب (٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤) ورصف المباني (ص ٢٩، ٣٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ١٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٨) وشرح المفصل (٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩) واللسان (١٤/ ٢٤٤ ـ خنا) والمنصف (١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧).
والرواية المشهورة في البيت· «العتابا» و «أصابا» والشاهد في هذه الرواية زيادة الألف للضرورة

(٣) تقدم بالرقم (٥٤١) والرواية المشهورة «قَدِ» والشاهد فيه على هذه الرواية عمل «كأنْ» المخففة في مضمر مقدّر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ «قـد»، أي· وكأن قد زالت.

(٤) تقدم بالرقم (١١٤١) والرواية المشهورة للبيت. «المخترقْ»، والشاهد فيه على هده الرواية قوله «وقاتمٍ» حيث حذف «رُبّ» بعد الواو وأعملها في «قاتم»

(٥) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وقوله:

١٣٩٣ ـ قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإنْنْ[١]

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل».

(ومن ثَمّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه[٢]: (هما نونان، لا تنوينان) قالا: ولعلّ الشاعر زاد أن آخر كلّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهّم السّامع أنه نون وكسر الرّوي.

وقال أبو الحجّاج يوسف (ابن مـزوز) هما نونان (أبدلا من المدّة) وليسا بتنوين.

(وزاد ابن الخبّاز) في شرح الجُزُوليّة[٣]: (تنوين ضرورة في المنادى، وما لا ينصرف). قال ابن هشام[٤]: وبقوله أقول في المنادى دون الآخر، لأن الضرورة أباحت الصّرف، فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى، نحو:

١٣٩٤ ـ سَـلامُ اللّـهِ يـا مطـرٌ عليهـا[٥]

فإن الاسم مبنيٌّ على الضّم.

(و) زاد[٦] أيضاً تنوين حكاية. كأن يسمّى رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمّى به. قال ابن هشام[٧]: وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصّرف، لأن الذي كان قبل التّسمية حكي بعدها.

= أحارِ بن عمرو كأنّي خَمِرَنْ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٥٤) وخزانة الأدب (١/ ٣٧٤، ٢/ ٢٧٩) والدرر (٥/ ١٧٩) واللسان (٤/ ٣٠ ـ أمر، ٢٥٤ و٢٥٥ ـ خمر، ٦/ ٢٣٩ ـ نفس) والمقاصد النحوية (١/ ٩٥، ٤/ ٢٦٤). وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه (ص ٤٠٤) واللسان (٤/ ٢٩ ـ أمر). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٢) والمقتضب (٤/ ٢٣٤).

والرواية المشهورة للبيت: «خَمِرْ» و «يأتمرْ»

(١) تقدم بالرقم (١٣٠٨) والرواية المشهورة كما في الشاهد رقم ١٣٠٨: «وإنْ»، وورد هناك «الحيّ» مكان «العمّ».

(٢) التوضيح لابن هشام هو نفسه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»

(٣) «المقدمة الجزولية» في النحو، وهي المسماة بالقانون، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبّد العزيز الجزولي. وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها. وقد شرحها جماعة من العلماء، منهم شرح ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٠، ١٨٠١).

(٤) في المغني (١/ ١٥٥٥)

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٠)

(٦) أي ابن الخباز.

(٧) في المغني (١/ ٥٥٥).

وزاد بعضهم: وتنوين شذوذ كقول بعضهم: هؤلاءِ قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته: تكثير اللّفظ، قال ابن مالك: والصّحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن[1]، وليس بتنوين.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر، لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصْل دون الوقف، ونون ضَيْفن ليست كذلك.

تم الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث
وأوله: «الكتاب الرابع: في العوامل»

---

(١) في اللسان (١٣/٢٥٦ ـ مادة ضفن): «الضّيْفَنُ: الذي يجيء مع الضيف، كذا حكاه أبو عبيد في الأجناس مع ضفن، وأنشد:

إذا جـــاء ضيـفٌ جاء للضيـف ضيفـــنٌ فـــأودى بمـــا تُقْـــرَى الصيـــوفُ الضيـــافـــنُ

وقال النحويون: نون ضيف زائدة، قال ابن سيده: وهو القياس، وقد أخذ أبو عبيد بهذا أيضاً في باب الريادة فقال زادت العرب النون في أربعة أسماء، قالوا ضيفنٌ للضيف، فجعله الضيفَ نفسه، والضيفن الطفيليّ، وقد ذكرنا ذلك في ضيف أيضاً، والضِّفْنِينُ: تابع الركبان».

فهرس المحتويات

الكتاب الثاني
في الفضلات

الكتاب الثالث
في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

